

٩١٠  
٢٢٢

٤٤  
٢٢

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة بغداد

# طبيعة الجغرافية سبع نقدي للآراء المعاصرة في ضوء الماضي

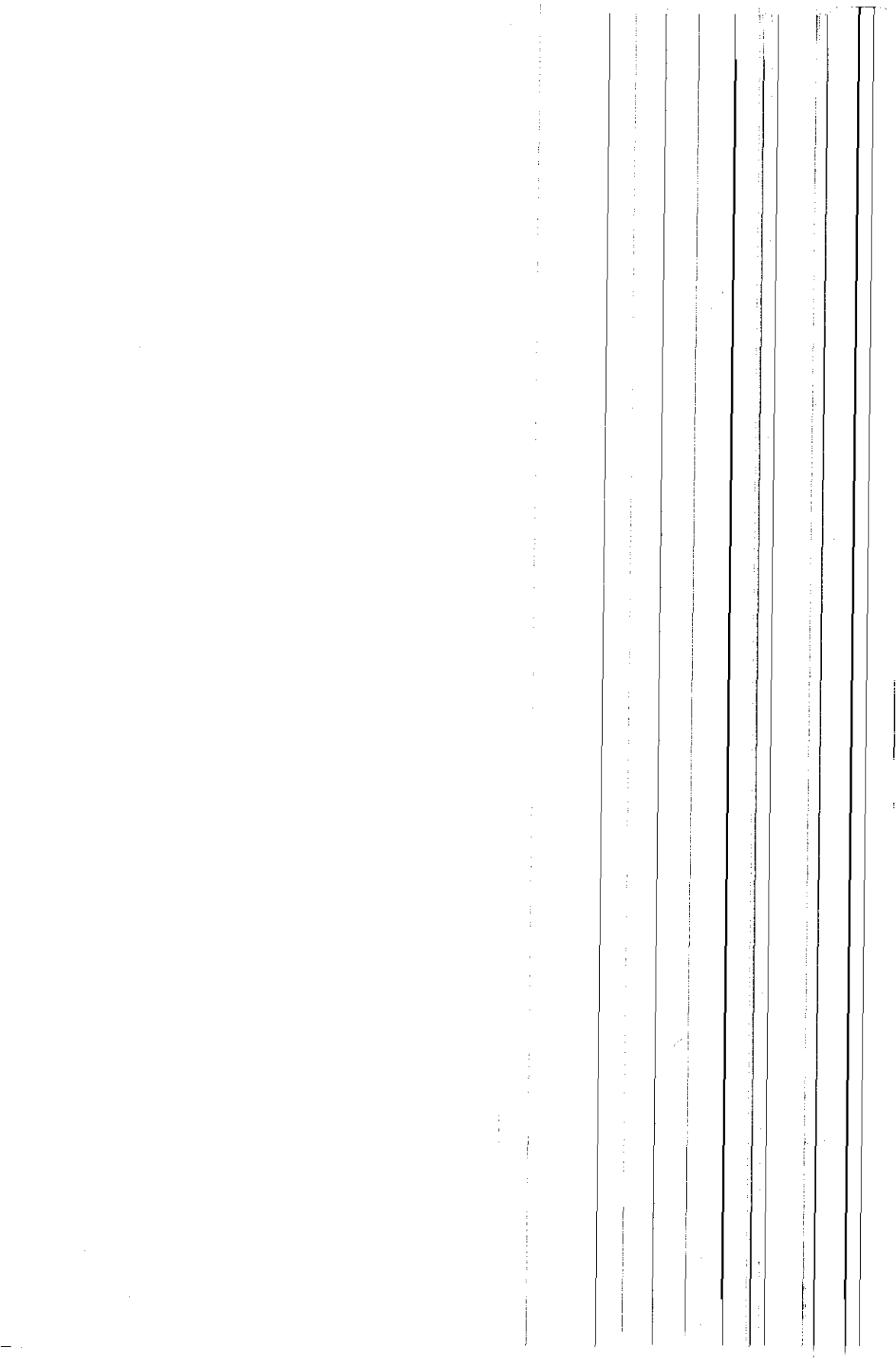
الجزء الثاني

ترجمة  
شاكر خصباك



تأليف  
ريشارد هارتشورن

١٨٢١٥



العنوان الاصلي بالانجليزية

**THE NATURE OF GEOGRAPHY**

**BY**

**RICHARD HARTSHORN**

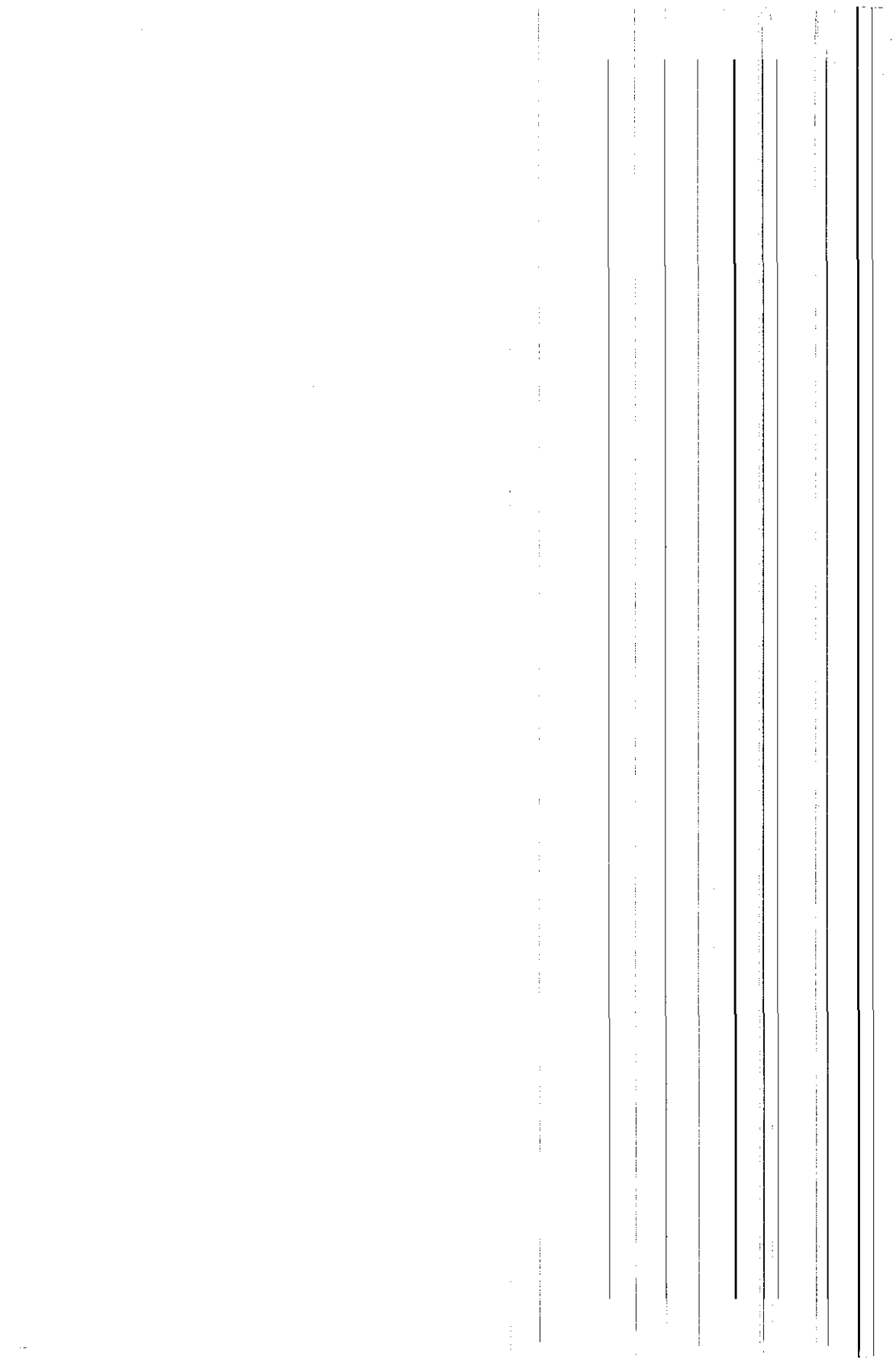
**PUBLISHED BY THE ASSOCIATION**

**OF AMERICAN GEOGRAPHERS**

**FIRST PRINTING 1939**

**II TH PRINTING 1976**

(وهذه ترجمة الطبعة الحادية عشرة المعدلة لعام ١٩٧٦)



## ٩ - مفهوم الأقليم كوحدة شيئية واقعية

### (أ) بيانات عديدة للمفهوم .

منذ بداية الجغرافية الحديثة في أواخر القرن التاسع عشر ، كان يقلق الجغرافيين طبيعة الوحدات المكانية التي يقسمون بها هدف دراستهم - العالم World . وكما لاحظنا في مسحنا التاريخي ، رأى أتباع غاترر Gatterer ان الخطوة الاولى نحو جغرافية أكثر علمية هي الاستعاضة عن التقسيم ، التقليدي الى وحدات سياسية بالتقسيم الى «أقاليم طبيعية» Natural Regions . وقد أتاحت ذلك نظرية شبكة الجبال المتصلة . وحينما أثبتت هذه النظرية عجزها عن الصمود ، لم يتخل أولئك الاتباع عن مفهوم «الاقاليم الطبيعية» بل سعوا الى تحديده بشروط أكثر تعقيداً . وهكذا قام ريتز ، بالرغم من تحديه لنظام أسلافه المفرط البساطة بتوطيد المفهوم عموماً كأساس جوهري للجغرافية الاقليمية . ولقد أغفل نقد بوشر Bucher المسهب له ، كما ضاعت اعتراضات فروبل المثيرة عليه في ضوء الاساس الخاطي لبقية هجومه .

وفي أثناء التدهور النسبي للجغرافية الاقليمية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، بدا وكأن هناك اهتماماً ضئيلاً بهذا المفهوم ، على الرغم من أن راتزل Ratzel عبر عنه في بعض المناسبات ( قارن برغر Burger ، II ، ص ٧٦ ) .

وبتجدد الاهتمام بالجغرافية الاقليمية في نهاية القرن ، عاد الى الظهور مفهوم الاقاليم كوحدات محددة واقعية ، أن لم تكن طبيعية - وقد ظهر أولاً في مثودولوجية شلوتر Schluter ، وليس من الواضح تماماً أن كان يمثل ميراثاً عن ريتز Ritter من خلال راتزل . كما اقترح هتسر Hettner ، ولكننا لانلمس الازدهار الكامل لهذا المفهوم في الادب الجغرافي

لا الألماني فحسب بل الادب الجغرافي لمختلف البلدان بما فيه بلدنا ، الا  
في العتد الماضي أو حوالي ذلك . ولقد قيل أن الاقاليم Region أو اللاند  
شافت Landschaft ، يشتمل على وحدة مفردة محددة لها شكل وبنية ،  
وهي لذلك شيء واقعي ، وتتصل بوحدات أخرى شبيهة بها ، بحيث يمكن  
أن يعتبر وجه الارض « متكوناً من فيفساء من الاندسكيبات المفردة أو  
الاقاليم » . بل إن «الاقاليم» في نظر بعض الباحثين في هذه البلاد ، وكذلك  
في ألمانيا ، شيء حي Organic Object يمكن مقارنته بالكائنات الحية  
إن مقارنة هذا المفهوم بالتفسير « الصفاي » Purist لمفهوم اللاندسكيب  
والذي وجدنا أنه لا يؤمن به الا قليل من الجغرافيين ، يمكن القول إن المفهوم  
الحالي يلقي دعماً بشكل أو بآخر من الغالبية العظمى من الجغرافيين الاقليميين  
في ألمانيا ومن العديد من جغرافي هذه البلاد . ويضم فهرس المناقشات التي  
تلور حول هذا المفهوم بضعة مئات من العناوين ( ويمدنا غرانو Grano  
بقوائم كاملة للعناوين الالمانية لغاية عام ١٩٢٩ ، 252 ، كما يمدنا برغر  
بقائمة لغاية عام ١٩٣٥ ، ١١ ) .

ولسنا بحاجة الى القول ان هذا المفهوم ، مهماً كان الشكل الذي يعبر  
عنه ، لا يمثل بياناً عن بديهية علمية مقررة ذات وضوح تام بحيث لا يتطلب  
قبولها واثباتاً . بل على العكس من ذلك ، فحينما يقول الجغرافيون ان ،  
الاقاليم أشياء Object فردية مثل النباتات والحيوانات أو النجوم ،  
فهم يقولون لنا كلاماً من الصعب قبوله . ومع أن «التباين المكاني» لسطح  
الارض «حقيقة محددة ببساطة» ، ويمكن القول نفس الشيء عن (اللاندسكيب  
كمشهد Scene فعلي فردي ، فان هذا القول لا ينطبق بلا ريب على التقسيم  
الاقليمي للعالم . وليس الاشخاص غير المختصين وحدهم يجهلون الاقاليم  
كأشياء محددة ، بل الجغرافيون أنفسهم أيضاً لا يتفقون الا في حالات قليلة  
جداً على مقدار المساحة من الارض التي يمكن أن تقع ضمن اقليم واحد .  
والحقيقة أنهم لا يتفقون أيضاً على الطريقة التي يمكن للمرء أن يقرر بها تلك

الحقيقة المفترضة . ومع ذلك فان رنر Renner يعبر عن فكرة شائعة جداً حينما يؤكد أن «الأقاليم هي كينونات حقيقية» . والامر الغريب هو المحتوى الذي وجدت فيه هذه الفكرة ونعني بذلك كونها عبارة عن إستنتاج ملخص لآراء عبر عنها عدد من «الخبراء الاقليميين» في جواب على إستفتاء ، وهي آراء كشفت على أية حال عن فقدان كامل للاتفاق على التعريف أو التحديد أو السمة الاساسية للأقاليم ( 291 ص 141 و ص 145 - 149 ) . فما مقدار الاصاله في تلك الكينونات «التي لانعرف عنها سوى القليل جداً» .

إذا كانت هذه الاطروحة غير واضحة إذن بالنسبة لطبيعية الاشياء ، فهل هي نتاج البحث الجغرافي ، أم أنها وضعت لتفسير نتائج أبحاث لايمكن توضيحها بغير تلك الطريقة ؟ إن الامر على العكس من ذلك فليس ثمة باحث ، بقدر ما أعلم ، قام بأية محاولة لتبيان أن هذه الاطروحة هي إستنتاج ضروري من دراسات بحثية ، كما لم يثبت أي باحث أن لها قيمة في تفسير حقائق أو علاقات لايمكن تفسيرها بصورة جيدة بدونها .

لذلك نحن معنيون بفرضية ليست واضحة بذاتها وليست نتاج بحث جغرافي ، ولكنها وضعت من قبل مايمكن ان نسميه بالتفكير الفلسفي حول الجغرافيا . وليس هذا بأي معنى كان نقداً - فوضع مفاهيم في اي حقل من حقول المعرفة أمر يتطلب التفكير الفلسفي / من جانب اولئك الباحثين الذين يقترحون مفاهيم جديدة في الاقل . فحينما يخبرنا باسارج Passarge الذي يعتبر مسؤولا اكثر من اي جغرافي محدث من الكثير من المفاهيم والانظمة المحددة بصورة سقيمة ، بأنه لايستطيع ان يتعب نفسه بقراءة المناقشات الفلسفية لافكاره ، فكأنه يقول في الحقيقة انه غير راغب فسي المساعدة في فرز محصول الحبوب والحشائش الذي بذره . (وليس بوسعه ان يتوقع ان يحمل على محمل الجد حينما يقول «انه لايعرف الا ماتخبره به الحقائق نفسها ( 272 ) .

وبناء على ذلك فإن اي نقاش لهذا المفهوم وثيق الصلة بالموضوع سيضمن حتماً تحليلاً شاقاً نوعاً ومقارنة للمصطلحات ، والتي لا بد وان يجدها الكثيرون من الجغرافيين مضجرة . غير ان نقاد الفكر الجغرافي الحديث لا يسعهم تجنب مهمة فحص المسهب للمصطلحات المستخدمة للتعبير عن هذا المفهوم الهام . ولقد زاد من صعوبة هذه المهمة تعدد المصطلحات وكثرتها ، وقد استعيرت من الفلسفة وعلم النفس واقحمت في بيانات حاسمة عن الاقليم وهي عموماً ذات معاني جديدة ، وغالباً ماتكون محددة تحديداً سيئاً . بل وقد لا تكون محددة على الاطلاق (قارن وورنر Worner's 274 ص 230) . وان الضرورة لاجب النقاش حول المصطلحات هي التي تدعونا الى دخول غابة المصطلحات هذه . لكن يوسع المؤلف ان يطمن كل من يصاحبه في هذا الطريق المتعب انه لن يقوده في النهاية الى معزل مجهول من الغابة المظلمة فمهما بذل الآخرون من جهد ليجعلوا من هذا الطريق متاهة امامنا فنستشق طريقنا فيه نحو نور النهار .

ويمكننا ان ندلل اولئك الذين لا تستهويهم هذه المغامرات الفلسفية على الطريق الذي يجنبهم الحيرة كلياً - وان كان ذلك سيحرمهم من الفرصة في اكتشاف ما قد يمتلكه المفهوم او مشتقاته العديدة من عنصر الصدق . فالواقع ان اي من الاطروحة الرئيسية نفسها - المتعلقة بالاقليم كشيء Object - او اشكالها المتنوعة ومشتقاتها لم تكن قد وطدت بصورة وافية في الفكر المتورولوجي او اختبرت في البحث . وان الشخص الباحث ما يزال مبرراً في افتراضه الامر الواضح - ونعني به ان «الاقليم هو بالتأكيد ليس عضواً حياً» ، حسب بيان كرو Crowe اليات ( 201 ص 10 ) ، وان للاندشافت Landschaft كمنطقة هو ليس شيئاً واقعياً ولا «كلاً» Whole فردياً موحداً ولكنه - ونحن هنا ندخل تعديلاً طفيفاً على بيان لايلي Leightly - اقرب الى ان يكون «شظية من الارض اختبرت بصورة اعتباطية» ( 220 ص 130 ) . وبناء على ذلك فإن وجه الارض بقدر ما يبدو



لنا في الوقت الحاضر ، هو النقيض تماماً للفيسفساء - ولعل الأكثر قرباً  
للوامع تشبيه هنتنجتون Huntington له : ( اللوحة «الكائفا» الارضية )  
The Terrestrial Canvas ( 213 ) ومع ان هذه البيانات تقف مجردة  
من البرهان ، شأن التأكيدات التي تنكرها ، فإنها تمتلك على الأقل شرعية  
ذكر ما يبدو انه الحقائق .

ومن الجهة الاخرى ، فإن اولئك الذين يبدو لهم مفهوم الاقليم شيئاً  
ذا قيمة في الجغرافيا - وعلى نحو الخصوص اولئك الذين يستخدمون  
هذا المفهوم سواء في كتابات ميثودولوجية او دراسات اقليمية او كتب  
مدرسية - سيرغبون بلا شك في رؤية هذه الاطروحة تخضع لفحص نقدي  
لكي توطد شرعيتها وفائدتها ان كان في الامكان ذلك ، ومما لاشك فيه انه  
لايحق لنا ان نرفض ، على طريقة المختصرات ، مفاهيم هامة قد يكون لها  
قيمة عظيمة لحقلنا لمجرد كونها تتحدى الوضوح . واذا مابدا للمرء بأن  
كرو Crowe قد يكون مصيباً في قوله ان مثل هذه المفاهيم عن الاقليم  
لم يكن من الممكن قبولها لو لم ينسج « الجغرافيون الالمان حول اللاندشافت  
نسيجاً من الغموض لا يمكن اقتحامه » ، ( 202 ص 15 ) ، فعليه ان يتذكر  
ان جغرافيين أميركان بارزين ممن لم يستسلموا للفلسفة الغامضة قد قبلوا هذه  
المفاهيم باعتبارها حقائق مقررة في الجغرافية الاقليمية . ( \* )

وقبل ان نفترق عن اولئك الذين يرغبون في تجنب مناقشة المصطلحات  
لابد لنا ان نسجل تحذيراً ضد استنتاج قد يبدو انه تابع لما قيل الان . ان كون  
الكثيرين من الجغرافيين قد دانوا بهذا المفهوم كحقيقة اساسية من حقائق  
الجغرافية الاقليمية لايعني ان الجغرافية الاقليمية تنهض او تسقط بالضرورة  
مع هذه الحقيقة ، كما لايعني ايضاً ان مفهوم الجغرافية كموضوع

---

( \* ) بينما لا يوجد أي جغرافي أميركي اليوم بقدر ما اعلم يؤكد أن الاقليم هو «شيء»  
object ، لكن المناقشات حول مفهوم الاقليم غالباً ما تستند مع ذلك إلى فرضيات  
تضمن في الحقيقة مثل هذا الاعتقاد .

كوروغرافي يعتمد على هذه الحقيقة . ومثل هذا الاستنتاج يظهر في مناقشات لايلي ( 220,222 ) ، وكذلك في المناقشة بين ديكنسون Dickinson وكرو (202) . فلقد برهنت الجغرافية الاقليمية انها محملة بالثمار قبل ان يطرح هذا المفهوم بأمد طويل ، كما ان وجهة النظر الكوروغرافية فسي الجغرافية كما عرضها هنر Hettner لانعتمد بأي شكل من الاشكال على فرضية الاقاليم كـ « كينونات » Entities او كوحداث Unitary او كأشياء واقعية Concrete Objects .

### (ب) : هدف المفهوم :

لما كانت الفرضية التي تهتمنا هنا تمثل بناء ذهنياً لايباناً للحقيقة واضحة او نتاجاً لبحث ، فإن من المناسب ان نبدأ اولاً بالاستقصاء عن هدفها او قيمتها في البحث الجغرافي . فلو افترضنا اننا قبلنا هذا المفهوم ، فهل سترتفع مقدرتنا بذلك على ادراك الحقائق المتعلقة بالأقاليم !! وهل سيعمل المفهوم في الحال على اثبات وجود الاقاليم الواقعية التي يفترضها ؟ ان القليلين من مؤيديه يدعون ذلك . لقد ذكر شلوتر Schluter ان اشياء الدراسة الجغرافية ينبغي ان بينها «النشاط الذهني» (148) . وبالمثل ذكر غرانو Grano مراراً ان المناطق Areas « هي ليست وحدات مطلقة » ... «وان تحديد وفصل الكيانات الجغرافية هو بحد ذاته مشكلة من مشاكل البحث» . وفضلاً عن ذلك فإن هذه الكيانات الجغرافية لاتمثل الواقع بصورة دقيقة . «ان الاقليم الجغرافي ، والذي يمثل الاجزاء الاساسية من الواقع ، يستحضر للوجود بالتبسيط الهادف للتعددية الملاحظة فعلياً في الواقع» ، وبهذه الطريقة «لابد ان يبنى البحث الجغرافي الوحدات الكلية Whole Units التي يحتاج اليها» ( 245 ص 13 ، 270 ص 296 - 300 ) .

وبعبارات اخرى ، فبصرف النظر عما يمكن ان تكون عليه مفاهيمنا عن الاقليم ، فما نزال نواجه المشكلة التي اثارها ولنجتون جونس-Wellin

gton Jones وهي : « ان عملية تحديد مناطق التجانس ينبغي ان تأتي متأخرة حتماً عند القيام ببحث . فبعد ان تتجمع مادة غزيرة وسليمة من المعلومات ، وبعد ان تتحقق العلاقات الهامة بين الاصناف المختلفة من المعلومات ، يمكن أن تحدد التجانسات الهامة او الاساسية للمناطق . وبعد أن توطد مثل هذه التجانسات / يمكن أن نرسم حدود مناطق التجانس بما يقرب من الدقة فقط» ( 287 ، ص ١٠٥ وما بعدها) . ومع ان مثل هذا القول سيلقى الموافقة بلا شك من قبل الكثيرين من مؤيدي المفهوم الذي نحن بصدد بحثه - بل ولقد قاله في الحقيقة الكثيرون منهم ) مثل مول Maul في ( 175 و 179 ) - فلا يبدو أنهم يعترفون ان هذا القول ينطوي على تحد لفائدة المفهوم نفسه .

ان لمؤيدي هذا المفهوم جواباً اكيراً لهذا التحدي . لقد كانت العلوم الاخرى التي تمتلك أصنافاً خاصة من الاشياء Objects لدراستها قادرة بواسطة التحليل والمقارنة لبنية وأشكال ووظيفة أشياءها ان تصنفها الى مجموعات عامة Generic والتي طورت على اساسها قوانين او مبادئ تخصص سلوكها او علاقاتها . واذا كان باستطاعة الجغرافيا ان تطور مثل هذا النظام من التصنيفات العامة للاقاليم كأشياء ، ففي وسعها ان تأمل بالمثل ان تتطور الى حالة المبادئ العامة . ولا ريب ان هذا طموح جدير بالاهتمام مفروض علينا بطبيعة روح العلم . وان اي مفاهيم او فرضيات تبدو انها تقدم مثل هذه الامكانات تستحق اهتمامنا البالغ . ولكن بالمثل تفرض علينا روح العلم الحاجة الى اخضاع مثل هذه المفاهيم الى فحص نقدي دقيق . وبما ان الطبيعة ( الواقع Reality ) كانت قاسية معنا بشكل جعلها تحجم عن تقديم اشياء فردية ملموسة لنا ، كالاشياء المتيسرة لعالم الفلك او عالم الحيوان ، واننا لا بد لنا ان ننشئ اشياءنا بأنفسنا بنشاطنا الذهني ، فستتبع ذلك ان اياً من المبادئ التي نحاول تطويرها لن يمتلك اكثر من «الاشياء» التي انشأناها كأساس لها . ولا يمكن ان تعتبر خطوة الى الامام مجرد تأكيدنا ان لدينا

يفند رأي هنتنر Hettner القائل ان الجغرافيا ، شأنها شأن التاريخ ، لم تكن أساساً علماً أصولياً ( 127 ص ١٤ - ١٨ و ٤٢ - ٥٩ ، وكذلك بنك 158 Penck ) . وقد زعم ان لها نفس الحق كعلم أصولي في ان تقسم أشياءها الى اي عدد من الاجزاء ، كما هو شأن علم البيولوجيا الذي يدرس الشعر والجلد والاعضاء الاخرى للنبات او الحيوان الواحد . واذا ضربنا صفحاً عن التساؤل فيما اذا كانت المقارنة بين الاقليم وعضو الحيوان أمراً سليماً بحد ذاته ، فأني نوع من العلوم الاصولية سيكون ذلك العلم الذي ينحصر بدراسة عينة مفردة واحدة لنبات او حيوان واحد ، وهي عينة لايتشابه فيها حتى جزئين بصورة جوهرية ! ومهما كان الاسم الذي يدعيه مثل هذا العلم ، فإنه لن يكون في موضع يمكنه من ان يطور مبادئ على أساس شيئه الواحد .

ولقد توصل شلوتنر Schluter كما يبدو الى استنتاجه بخلط مفهوم هنتنر عن العلم « الاصولي » Systematic بالعلم « الوصفي » Descriptive والذي دمر المعنى ( 127 ص ٥٦ ) . وبقدر كون العلم الاصولي وصفاً ، شأن علم الحيوان ، فإنه لا يصف خصائص شيء مفرد ، بل جميع عينات نوع تتشابه جوهرياً ( قارن غراف Graf ، 12 ص ٥٢ - ٥٧ ) . وفي حالة سطح الارض ، كتب شلوتنر يقول انه لا يمكن دراسته الا « حسب علاقاته المكانية » ، وبالتالي توصل ، من دون ان يدرك ذلك ، الى نفس الاستنتاج الاساسي شأن هنتنر ( 132 ص ٦٣١ ) .

ولقد كان اتباع شلوتنر ، على أية حال ، اكثر تشدداً في بياناتهم . وهكذا كتب غرانو Grano يقول « اننا نتلقى الكليات الأرضية Areal Wholes على الجملة ، كما تفعل العلوم البيولوجية تجاه أشياءها » ( 252 ص ٣٨ و ٤٧ ) أنظر كذلك مول 241 Maull ص ١٢ ) .

ويلاحظ المرء كذلك ، في تقديم هذا المفهوم للجغرافيين الاميركان في

كتابات ساور Sauer المثلولوجية ، الأستنتاج المكرر بأن حقلنا يمتلك في المنطقة الجغرافية أشياء للدراسة يمكن مقارنتها بأشياء العلوم الأخرى . « ونحن نؤكد . بأن للمنطقة Area شكلا وبنية ووظائف » ، بحيث أن الكلام عن « علم تشريح المنطقة Area » .. « ليس مسألة تشبيه عام .. ذلك أننا نعتبر المنطقة الجغرافية شيئا جسدياً » ( 211 ، ص ٢٥ والتالية ، 84ص ١٨٩ والتالية ) . ولقد أدلى فنش Finch وتراورثا Trewartha بتعبير أكثر مباشرة عن وجهة النظر هذه في المقدمة التي كتبها لكتابهما الأخير ، حتى وان وجد المرء القليل ، أو لم يجد على الاطلاق ، أثرا لهذا المفهوم في مواد الكتاب نفسها ( 322 ص ١-٩ و٦٦٢-٦٦ ) .

ومن الجدير بالملاحظة ان هذا الهدف المبطن في محاولات اعتبار « اللاندشافتن » Landschaften « أشياء » Objects قد ظهر بوضوح في الملخص الذي أعده برغر Burger لكتابات الجغرافيين الألمان المؤيدين لهذا المفهوم . « ان هذا المفهوم يمتلك بالنسبة لنا الآن معنى عميقاً . فالصراع حول المفهوم الجغرافي للمنطقة ( Erdraum ) كان عبارة عن صراع حول شرعية العلم الجغرافي على العموم .. فالجغرافيا لن تكون مستقلة جوهرياً ، الا اذا امتلكت مفهوماً عن المنطقة الأرضية Earth Area خاصاً بها . وكلما بدا هذا المفهوم عن « المنطقة » أشد أهمية ، كلما ازداد الأحرمام الذي يمنح لعلم الجغرافيا ..وقد لاتكون الوحدات المكانية المعنية مصطنعة ، Artificial ، الا انها ينبغي أن تكون « محددة » ، كما لو كانت قد حددتها الطبيعة ( ربما بمفهوم « الواقع » .. ) ( ١١ ، ص ٢٧ والتالية ) .

وقد يتساءل المرء ان كان الحقل الذي لا بد له أن يفتش عن مفاهيمه ليُدعي لنفسه بناء عليها مركزاً علمياً سينجح فعلا في ضمان مثل ذلك للمركز . ولا شك أننا لن نكسب سوى القليل للجغرافيا اذا اكتشفنا اننا كنا نخدع أنفسنا بمصطلحات مرتبكة وغير محددة تحديداً جيداً . ولا ريب أن الأمر خطير أن نقيم بياناً أساسياً حول تعريف الجغرافيا

بكونها علم Science على فرضية يمكن وصفها بأي شيء الا بكونها واضحة ، ولم يقدم لتبريرها أي برهان علمي . ان ذلك تركيز للمسألة في التعريف نفسه ، حتى اكثر مما يفعل مفهوم الجغرافية كدراسة «العلاقات Relationships» ، فلم ينكر اي امرىء على الاطلاق وجود العلاقات (الا اذا اعتبرنا جيرلانند Gerland شخصاً (استثنائياً) ، بينما ينبغي أن يثبت لنا بعد انه يوجد اقليم واحد يشكل وحدة فردية ملموسة .

واذا ما قدمت هذه الفرضية على امل البرهنة عليها ، فبوسع المرء ان يحض جميع الجغرافيين على تركيز جهودهم لتوطيدها . ويمكن ان نتخب منطقة منطقة او منطقتين من المناطق الضخمة ونوظف الاموال لتشجيع عدد مسن الباحثين للقيام بأبحاث مستقلة ليكشفوا لنا فيما اذا كانت تشتمل فعلا على وحدات كلية Unitary Wholes (لاندشافتن Landschaften او اقاليم Regions) . وقبل ان نوظف مواردنا في هذه المحاولة ، لا بد لنا ان نفحص منطقتي الفرضية بشيء من العناية ، فاذا كان ذلك المنطق على خطأ ، فلن يستطيع اي مقدار من العمل الحقلى ان يبرهن على سلامة النظرية النظرية.

### (ج) هل المنطقة الجغرافية هي عضو حي؟

من الممكن ان نبدأ فحوصنا للمفاهيم او الاقاليم بما يمكن اعتباره اشد الاراء تطرفاً ، ولا ريب انه الرأي الذي اثار الاعتراضات اكثر من أي رأي اخر ولذلك فان الكثيرين ممن يعتبرون الاقاليم «اشياء واقعية محددة يختلفون مع زملائهم حول هذه النقطة — اعني الاقليم كـ «عضو حي» (اي بمفهوم العضو الحي البيولوجي ، وسنعالج امكانية تطبيق هذا المصطلح بمفهوم آخر فيما بعد) .

ولقد لاحظنا في استعراضنا التاريخي ان ريتز Ritter ، بالاتفاق مع الكثيرين من اسلافه ، اعتبر الارض ككل عضواً حياً ، ومن الممكن اعتبار وصفه للقارات كـ «أفراد» Individuals او «أعضاء حية» Organs مؤدياً

الى مفهوم اعتبار المناطق الاصغر «كائنات حية» Organism . وبالمثل .  
كان فيدال دي لابلاش VidalDe La Blache ، بالاعتماد على راتزل ،  
معنياً على نحو الخصوص بمفهوم الارض ، او سطح الارض باعتباره «الكائن  
الحى الارضى» (١) . ومهما يكن الاصل التارىخى لهذا المفهوم ، فان  
المصطلح الذى استعمله ريتز بطريقته المتميزة الفضفاضة ليصف به التشابك  
المعقد لجميع ظواهر الأرض ، الحية وغير الحية ، المادية وغير المادية  
هو في نظر الكثير من الجغرافيين اليوم مقبول كبيان دقيق لشخصية  
الأقليم . ولعل من الأمثلة الشهيرة لهذا المفهوم عن الأقليم ذلك المثال الذى  
أتى به بلونتشلي Bluntschli ، في دراسته لعام ١٩٢١ المعنونة : « حوض  
الأمازون ككائن حى متجانس »

Die Amazonasnierung Als Harmonischer Organismus (231) .  
وبعد عامين كتب كيربس Kerbs عن اللاندشافت Land Schaften  
ككائنات حية يمكن مقارنتها مع الكائنات الحية البيولوجية ( 234 ص ٨١  
و ٩٣ ) . وقد غير اخرون عن آراء مشابهة ، وهكذا تحدث كل من اوبست  
Obst وغيسلر Geisler عن «المكان ككائن حى» ( Raumorganismus )  
( 178 ص ٩ ، 345 ) . ولقد استعمل انستد Unstead في انجلترا مصطلحات  
مماثلة ( 309 ص ١٧٦ و ص ١٨٤ والتالية ) ، كما ادخلت مثل تلك المصطلحات  
في هذه البلاد أيضاً ، وحتى في الكتب المدرسية .

ان الطريقة التى قدم بها هذا المفهوم لأول مرة في الجغرافية الأمريكية  
كانت متناقضة . وفي مناقشة لمفهوم فيدال دي لابلاش عن وحدة الكائن  
العضوي الأرضي « يستشهد ساور Sauer بأستنتاج فالو Vallaux التالي :  
« فمع ان ذلك المفهوم كان مثمراً جداً في نتائجه ، لكن مايلفت نظرنا فيه

(١) ان هذه العبارة حسب قول فالو Vallaut قد عبرت بصورة صحيحة عن فكرة  
لابلاش ، بالرغم من أنه قد عدلها في مناسبات اخرى ( ص ٤١ و ٤٩ ) ، لاحظ  
استعمال الشكلي المختلفين للعبارة في طبعة دي مارتون De Martonne لكتاب  
لابلاش المعنون «اصول الجغرافية البشرية» ( 186 ص ٥ ) .

اليوم فوق كل شيء السمة الشعرية والمجازية . وضيق وجهة نظره . والأخطاء الأبيجائية التي يقود إليها . ( 186 ص ٤٩ ) . وبينغي على أية حال اضافة العبارة التالية التي تلي ذلك التول مباشرة في الأصل : «فليقره المرء (اي مفهوم الكائن الحي الأرضي) . اذا ما فعل . نحو الباثيون العلمي (\*) Pantheon بكل التكريم الجنائزي . ولكن عليه الا يهمل احكام غلق صخرة القبر لئلا يخرج منه ثانية» ( 126 ص ٤٩ ) . وبعد صحائف قليلة فقط في مناقشة ساور يبعث المفهوم عدلياً مرة أخرى وان كان بشكل معدل ومخفف : «نحن نعتبر المنطقة الجغرافية شيئاً جسدياً وبينغي ان ندرس فيها تشريح المنطقة» . متبعاً في ذلك خطسى الجغرافي الطبيعي السابق باسارج Passarge . ولقد كتب ساور اكثر تأكيداً . في دراسته السابقة . قائلاً : «يعتبر اللانديسكيب الى حد ما وكأنه يمتلك صفة عضوية» (\*\*) .

ولا ريب أن ساور يؤكد على نحو الخصوص (( السمة الخيالية Fictive للاقليم كعضو حي )) ( 84 . ص ١٨٩ والتالية . 211 ص ٢٦ ) . ان للنظائر الخيالية على أية حال طريقة في التطور الى بيانات من الحقائق الثابتة . ولقد اقترح فنش Finch مسرة - في بيان يكشف عن صدى لما قاله بوت Butte قبل قرن مضى ( قارن القسم الثاني : (A) ) من أن (( الأقليم الجغرافي أو حتى جزءاً من سطح الأرض متخبطاً اعتباراً ، يمكن أن ينظر اليه على أنه بعض صفات الكائن البشري . انه شيء .. ذو عناصر طبيعية وحضارية متشابكة بدرجة تضيف نوعاً من الفردية على الكائن الحي )) . ( 288 ص ١١٤ ) . أما في الكتاب الذي ألفه بالاشتراك من تراورثا Trewarta

(\*) ( مقبرة العظام في باريس .

(\*\*) ( لقد تخلى ساور ، بقدر ما يستطيع المرء ان يحكم ، عن هذا الاتجاه من التفكير بكلية . وان نقاشه في خطابه الرئاسي «الطبيعة المنطقة الحضارية» يذكر ، وان كان بصورة أكثر ايجازاً وربما أشد تأثيراً ، الكثير من الاستنتاجات التي تم التوصل اليها في هذا البحث ( 477 ، ص ١١ وما بعدها ) .



فقد ذكر هذا المفهوم بدون تحديد (ولعل تراورثا هو الذي سجله) . وقد ذكر ((أن الأقليم هي كائنات حيّة فاعلة يمكن اقرانها بالنباتات)) ( 322 ص ٤ - ٥ : ٦٦٢ ) . وبالمثل عمد جيمس James ، في تحوّلته من ندوة للمختصين الى كتاب مدرسيّ ، الى تغيير تعبيره من ((العضوي - المستعار)) ( 286 ص ٧٩ ) الى ((الكائن الحيّ)) ( 231 ص ١٢٤ . و ص ١٥٥ والتالية و ٣٥٣ ) . وهكذا فنحن لانواجه مفهوماً اقترحه كتاب شواذ أو متطرفون (٤) . ولا مجال للقول بأن هذه المقترحات لم تمرّ بدون نقد . فالقول بأن الأقليم أو اللاندشافت Landschaft كائن حيّ معناه الذهاب الى أبعد من القول أنه يشبه كائناً حياً كما يرد في بعض البيانات ؛ فذلك القول يؤكد أن الأقليم يمتلك الخصائص المتأصلة في الكائنات الحيّة . وهكذا . لا يكفي الاثبات بأن الأقليم يشتمل على أشياء حيّة وغير حيّة في علاقات متبادلة حميمة - فمن الممكن للمرء أن يقول ذلك عن حفنة من التربة . وبالمثل ليس هناك فرق كما لاحظ فنش بهذا الخصوص بين ((الأقليم الجغرافي)) وأيّ قسم آخر من سطح الأرض كيفما أختير . ولذلك ففي أقصى الاحتمالات لن يمتلك المرء كائناً حياً فردياً مستقلاً بل شيئاً عضويّاً . جزءاً من كائن حيّ . ان التركيب العضوي للمادة الحيّة وغير الحيّة يشتمل على أكثر من مجرد علاقات حميمة لتلك العناصر . أنه يشتمل . حسبما ذكر وورنر Whole على ارتباطات ((الكل)) Whole باعتباره البناء الفوقي الذي تخضع له العناصر الطبيعية . ونحن نجد ذلك مثلاً في الكائن الحيّ البشري بينما لانستطيع أن نبيّن في أيّ قسم من الأرض أو حتى في سطح الأرض بأجمعه ؛ ذلك الشكل من البناء الفوقي العضوي النهائي . ( 274 . ص ٣٤٦ ) .

(\*) ان مسألة تغيير أو تعديل الكثير من آراء برستون جيمس Preston James المئودولوجية التي ناقشناها في هذه الدراسة يظهر على نحو خاص في كتابه عن « اميركا السلاتينية » (508) Latin America . كذلك فان الكثير من البيانات والآراء الخاصة بفنش Finch وتراورثا المنشورة في كتابهما ( 322 ) التي ناقشناها هنا غيرت أو حذفت في الطبعة الجديدة للكتاب لعام ١٩٤٢ .

ويمكن أن نوضح بشكل أفضل الاختلاف الذي يتضمنه القول السابق ، وذلك بأدراج بعض خصائص الكائنات الحيّة ، بالاتفاق مع فالو Vallaux وهي القدرات على التبيؤ ، وعلى الالتحام ، وعلى ردّ الفعل ، وعلى التجديد وفي رده المسهب أوضح فالو في شيء من التفصيل أنه لاسطح الأرض ولأبي جزء منه قادر على امتلاك هذه القدرات ، فالأقليم يفعل فيه ، أما هو فلا يستجيب من تلقاء نفسه ( 186 ص ٥٠ وما بعدها ) .

لقد أرسى برغر Burger بصورة حاسمة التمييز بين الأقليم — الذي يعتبره كلاً Whole أو Gestalt — والكائن الحيّ ، في النقطة التي قد يتعرض فيها بكل سهولة للارتباك . وفي كلتا الحالتين لاحظ أن العديد من الأجزاء المختلفة تتحدّ لتكون ((كلاً)) . وهذا ((الكلّ)) في حالة الكائن الحيّ قادر على الحياة بسبب قيام تمييز بين الأجزاء بحيث أن لكل جزء وظيفة خاصة كرّست له حسب الموضع الذي يمثله في الكائن الحيّ بأجمعه . ولذلك هناك انسجام وظيفي عام يخضع الجزء الفردي (العضو) لقوانين ((الكلّ)) ويحدّد وجوده المستقلّ ، ولا يمكن فهمه في ضوء فصله عن الكائن الحيّ بأجمعه ( ١١ ص ٤٥ و ٤٧ والتالية ) .

ويستتبع هذا الوصف للكائن الحيّ أن أجزاءه لا يمكن اعتبارها في حدّ ذاتها كائنات حيّة . بل كأعضاء فحسب ، أو أجزاء عضوية للكائن الحيّ . وكما أشار بنك Penck في اختصار . أن الكائن الحيّ غير قابل للانقسام أساساً ، في حين أن أية وحدة أقليمية من سطح الأرض يمكن قسمتها الى وحدات أصغر ، بل وأن تقسم هذه الوحدات الصغرى الى وحدات أصغر أيضاً ( 249 ، ص ٨ ) .

وفي ضوء استمرار هذا المفهوم في الفكر الجغرافي . لا يكفي أن نثبت . كما فعل فالو ، أنه لاسطح الأرض ولا أي قسم منه كائن حيّ . ومن الواضح أننا مانزال في حاجة الى أن نكوّم كمية أكبر من الحجارة على القبر الذي حبس

فيه فالو هذا المفهوم . وأن في وسعنا أن نقوم بهذه المهمة على نحو صحيح بالاستنتاج أن الأقليم ليس شبيهاً بالكائن الحي - ليس بمعنى أنه ليس هناك مشابهاً بينهما . ذلك أنه بوسع المرء أن يجد مشابهاً من نوع ما . بل بمعنى أن درجة التشابه أقل بكثير من الاختلافات . وحتى لو نظرنا الأمر من الناحية التيمائية - إذا كان في الامكان ان نحصر المفهوم ضمن حدود القياس . فان ذلك سيصللنا بدرجة خطرة كما أكد كل من فوغل Vogel وشميدت Schmidt وبروك Broek ولانتساش Latstenschach وكرو Crowe ( 244 ص 197 . و 108 ص 51 - 54 . و 333 ص 10 . و 278 ص 16 . و 202 ص 15 ) .

ان القياس مع الكائن الحي عرضة لأن يكون مضللاً على نحو الخصوص في نفس المنتزة التي يمكن أن يفترض أن يكون لها قيمة . ونقصد بذلك حينما ندرس مايسمى أحياناً كثيرة بـ ((نمو)) الأقليم . أو - ولنستعمل إحساناً العبارات المستخدمة على نطاق واسع - ((تطور الأقاليم الحضارية من صلب الأقاليم الطبيعية)) . ففي النمو العضوي تنطور جميع الأجزاء الفردية من أصل مشترك (الجزء المخصبة) . وتنمو من مصادر غذائي مشترك . ويتحكم في نموها بتردة موجهة مشتركة . أما العناصر الخارجية التي تدخل على جزء فردي من الكائن الحي فهي اما أن تحوّل الى مواد تنتشر خلال ((الكل)) . أو أن تطرد . أو أن يتعرف عليها في الحال . في الحالات الشاذة . باعتبارها ((أجسام غريبة)) وتعزل كما لو في كيس . ماذا يمكن أن نجد من شيء يمكن مقارنته بذلك في تغير منطقة من الأرض ؟ ان تعرية تربة أي منحدر يمكن أن يكون مستقلاً كلياً عن الأحوال في الأجزاء الأخرى من المنطقة . وأن نمو شجرة مفردة يعتمد فحسب على الأحوال المحيطة بها بصورة مباشرة . وأن ما يحدث في جميع بقية المنطقة قد لا يكون ذو أهمية لها على الإطلاق . ان أحوال المطر هي بدرجة كبيرة نتيجة لقوى خارجية مستقلة تماماً عن التغيرات في المنطقة نفسها . وأخيراً فان اللاندسكيب الحضاري الذي بطوره

الانسان لا يمكن فهمه كنمو ضمن المنطقة ولا كعملية هضم للمواد الخارجية بواسطة المنطقة ككائن حي ، وان النباتات المزروعة لا تقدم في المنطقة ككل ولا في أي عضو هضمي مشترك . ولكنها تقدم أولاً في حقل من الحقول الخاصة . ويمكن أن يدخل رجال المال أو المهندسون مصانع في إقليم ذي اقتصاد بدائي استهلاكي . كما يدخل الجراح عموداً فقرياً في سكة نجمية . وكما يرى كروتزبرغ Creutzburg . لا يخضع الأقليم ككل للتغيرات ولكن مركبات العناصر الإقليمية المختلفة تتغير مع التغيرات في عناصرها . لذلك فإن تطوّر اللاندشافت الحضاري Kultur Landschaft ليس سوى تطور مركبات عناصره الحضارية ( 243 . ص ٤١٣ ) . ويضيف بروك Broek الى ذلك بأن التغيرات قد تكون بدرجة كبيرة نتيجة لتأثيرات خارجية ، كما برهن في حالة وادي سانتا كلارا / Santa Clara Valley . وبناء على ذلك فإنه يتحدث ليس عن ((التطور)) بل على نحو أكثر دقة عن ((التغيرات)) ( 333 ص ١٠ ) . ومرة أخرى ، ففي وسعنا أن نلاحظ أنه بقدر ما يمكن أن يكون قياس الكائن الحي قابلاً للتطبيق ، فإنه لا يمكن تطبيقه إلا بالنسبة لسطح الأرض بكلية ، وان تفسير التغيرات في أية منطقة مفردة من العالم ينبغي أن تمتد لتشمل المناطق المجاورة وحتى البعيدة . وان الأمر ليلو وكأن رثتي شخص من الأشخاص قد ربطنا برثتي أحد جيرانه ، وربط قلبه بقلوب الآخرين . وان دمائه مستمدة من أناس يسكنون على بعد أميال عديدة .

أخيراً ، ستتاح لنا فرصة فيما بعد لنناقش ارتباطاً آخر ينجم عن محاولة دراسة نماذج Types من المناطق مناظرة لعينات من الكائنات الحية . ان علاقة الأعضاء الفردية من العينات في العالم العضوي وعلاقة العينات المختلفة بالنسبة لبعضها بعضاً هي نتيجة لعلاقة عضوية سابقة — وهي تطورها من أصول مشتركة . وان أية محاولة لنقل هذا المبدأ الى علاقة المناطق المختلفة والمتباعدة من العالم بعضها ببعض لن تؤدي إلا الى الارتباك ، ولن يتطلب مثل هذا الأمر أي برهان .

### (د) التناغم والايقاع في المنطقة الجغرافية :

اذا كان مفهوم الأقليم ككائن حيّ عرضة في المصطلحات العلمية للتحليل النقدي ، فإن الاستعمال المتعاضد من قبل الكثيرين من الجغرافيين الألمان لفهوم ((التناغم)) Harmony ، واقترح فوجل Vogel لمصطلح ((الايقاع)) Rhythm في اللانداشت - سواء كان لاندسكيب أم أقليم - يقدم مفاهيم مستمدة من حقول غير علمية للمعرفة ولا يألؤها سوى القليلين منا.

ويمكن أن يتبع المرء افتراضاً مفهوماً «التناغم» لدى هوبولد في العلاقات المتبادلة للظواهر الإقليمية ، بالرغم من أنني لم أجده أبداً قد استعمل هذا المصطلح في تمييز الطريقة الوصفية العامة . ويرجع الجغرافيون الألمان المحدثون عموماً ممن ناقش المصطلح بأسهاب إلى وصف بلونتشيل Bluntschil للسهل الفيضي الأزروني بأنه «الكائن الحي المتجانس» (Ein Harmonischer Orgasmus (231)

إن الكثيرين ممن يرفضون المقارنة مع الكائن الحي يقبلون مفهوم «التناغم» ولكن لا بد للقارئ هنا من أن يكون على حذر . ذلك أن كل باحث يفسر هذا المفهوم بطريقة الخاصة . ويعني المفهوم بالنسبة للبعض . كما عني لهوبولد افتراضاً ، مجرد تسلسل جميع ظواهر الأقليم . وبهذا المعنى هناك تناغم في كل جزء من أجزاء سطح الأرض ، وإن التغيرات في أي صنف من أصناف الظواهر تحدث آثاراً أعظم أو أقل في الأصناف الأخرى . وإن الوضع الجديد الكلي سيكون تناغماً آخر (قارن مناقشة غرادمان Gradman المستعرة والموحية ، 236) . أما فوجل فيرى أنه . حتى بهذا المعنى «الدايناميكي» - كشيء متميز عن المعنى «الجمالي» - ينبغي ألا يستعمل المفهوم إلا في تلك الحالات التي يوجد فيها فعلياً «تكيف حميم للقوى نحو بعضها البعض» . علاقات متبادلة كاملة ؛ ويستنتج أن ذلك ليس هو الحالة في معظم المناطق ، ما دامت عوامل معينة . كالمناخ أو التكوين الجيولوجي للأرض ، تتقرر

من جانب واحد ؛ أما الملامح الأخرى فتكتِّف نفسها لتلك العوامل . «هناك تعاون بين القوى يؤدي إلى محصلة خاصة تصفي شخصية متميزة على الاقليم ، لكن القوى هي في جزء كبير منها عوامل مستقلة اتفاقاً» ( 244 ص ١٩٦ والتالية) .

من الواضح أن مفهوم بلونشيلي الأصلي ذو نوع مختلف . فالوضع المتغير الذي أحدثه إدخال ملامح تجارية أجنبية قد أنتج امازونا Amazonia جديداً هو ليس كائناً حياً متناغماً . وما دام بلونشيلي لا يحب الروح التي يناقش بها ذلك الشكل الجديد ، فلا بد لنا أن نفترض أنه يقصد بكلمة «متناغم» Harmonius معناها الجمالي . وإذا ما افترضنا أن الجغرافيين ينبغي ألا يمنعوا من دراسة الخصائص الجمالية للاندسكيبات والأقاليم ، فليس هناك عندئذ أي اعتراض على استعمال كلمة «التناغم» بهذا المعنى ، لكن من الضروري أن يفهم القارئ أن مثل هذا الوصف لا يقصد به أن يكون موضوعياً بصورة خالصة .

ولقد قد كتاب المان آخرون الأستعمال المألوف لمصطلح «التناغم» في حقل الموسيقى . وهكذا يتحدث كروزبرغ عن «التناغمات» الأولية والثانوية في اللاندشافت (248) . ولعل الأكثر لفتاً للنظر الاقتراح الذي استعمله بنك Penck من بارتش Partsch ( 249 ص ٤ - ٨ ) . فلقد ذكر : «ليس هناك تناغم معين في كل منطقة Chore فحسب ، بل يمكن أن يكتشف أن المناطق تكون وحدة أضخم هي ( التكوينات الأرضية ) Landesgestalt تتميز بسمفونية خاصة» . وهكذا لا يمكن ان يجد المرء إلا في المنطقة الألمانية «دوشيربودن» Deutscher Boden النغمة الثلاثية Dreiklang لجبال الألب Alps ، والجبال الوسطى Mittelgebirge والسهل ، بينما نجد بولاندا عبارة عن نغمة ثنائية Zweiklang من الجبال والسهل ، والغابات والسهوب ، وقد رتبنا لا حسب المناطق بل بصورة متحددة المركز . وإذا

توغلنا نحو الشرق في روسيا انحدرت الصورة الى نغمة ثنائية Zweiklang  
أضعف من الغابات والسهول منتهية الى نغمات خافتة للتندرا العديدة الأشجار  
والسهوب القاحلة . وبالرغم من كون هذه الأوصاف موحية فإن المرء لا يجب  
ان كان بوسع الجغرافيين حقاً ان يقوموا بتحليلات اسقفوية المناطق المتناغمة  
(أنظر بصدد التفسير الأخرى لمفهوم «التناغم» كيربس Kerbes . 234 ص  
٨١ - ٩٠ . وجرانو Grano ص ٢٧ والتالية . وبرغر Burger . ١١ ص  
٩٩ - ١٠٢ ) .

وهناك شكل آخر من اشكال مفهوم «التناغم» قدمه مفهوم فولز Vols  
المسمى ( الايقاع ) Rhythm . الذي يصفه بكونه (تناغم التغيير) (243) .  
ويدرس فولز تحت المصطلح نفسه ثلاثة أنواع من التغييرات في اللاندشافت  
هي : (١) الايقاع الذي يمكن ان يلاحظ حينما يغير المرء المشهد Scene في  
اللاندسكيب في أي وقت من الأوقات (٢) ايقاع الفصول (٣) التغيير الذي  
يشبه الموجة في المنظمة وأجمعها في الفترات الطويلة من الزمن .

إن من الصعب أن يرى المرء ماهو الجديد في هذا الاقتراح . سوى التشويش  
في جمع ثلاثة أشياء مختلفة جداً تحت مصطلح واحد . والذي قد لاينطبق الا  
على واحد منها فقط - وهو التغييرات الفصلية . واذا كان ترتيب الأشكال  
المختلفة في ألة منسقة واحدة - التلال المغطاة بالغابات والأودية المزروعة مثلاً -  
يشتمل على نمط ايقاعي ، فلاريب أن الرائي سيلاحظ الحقيقة . ولكن ليس  
هناك سبب واضح للافتراض إن مثل هذا النمط سيكون موجوداً . كما لن  
يفترض العقل العلمي ايقاعاً في مسرى التاريخ البالغ الشذوذ والتناقض في غالب  
الأحوال ( تقارن كذلك غرادمان 236 . وبرغر ١١ ص ١٩٣ والتالية )

## (٥) هل المنطقة الجغرافية شيء موحد واقعي ؟

ان مناقشاتنا السابقة للمفاهيم المختلفة التي طبقت على الأقاليم الجغرافية لاتكاد تلمس القضية الأساسية التي لا بد لنا أن نفحصها الان . فهل باستطاعة الجغرافي أن يدرس الأقسام المكانية لسطح الأرض - سواء كانت قد أنشأت بواسطة الطبيعة غير البشرية أم بواسطة كلفة جميع الظواهر الحقيقية ، أم بواسطته هو نفسه - باعتبارها أشياء واقعية . والتي هي كليات موحدة فردية «تمتلك شكلا وبنية ووظيفة وبالتالي مركزا في نظام» ؟ ( 211 ، ص ٢٥ والتالية) . وكما أشرنا سابقاً . كان هذا الاقتراح قد ذكر من قبل عدد كبير من الجغرافيين ولاسيما في ألمانيا وفي هذه البلاد ، بما فيهم الكثيرون ممن ذكرناهم بكونهم معارضين لمفهوم الأقاليم ككائنات حية . وهناك باحثون اخرون ، وهم أقل عدداً بلا ريب . عارضوا بشكل أو بآخر هذا المفهوم . وبما أن الكثيرين ممن يمثلون كلا وجهي القضية يعتبرون هذا المفهوم ذا أهمية جوهرية في حقل الجغرافية الأقليمية بأجمعه . فإنه يتطلب منا اهتماماً أكبر من أية قضية مفردة أخرى أثرت في هذا البحث .

ومع أن أصول هذا المفهوم يمكن تلمسها . كما أشرنا من قبل : في كتابات جغرافي ما قبل الفترة الكلاسيكية . والتي يمكن تتبعها في كتابات ريتز Ritter وربما راتزل Fatzel أيضاً . لكن تطوره العظيم في عهدنا تم لأول مرة على ما يبدو في كتابات شلوتر Schloter وباسارج Passarge اللذين عارضا به منهج هتتر Hettner ولقد أكدّ باسارج على نحو الخصوص أهمية تقديم الشكل الكامل للاندشافت مقابل «مجرد طريقة هتتر التحليلية» . (قارن برغر . II . ص ٨٥ والتالية) .

لتوضيح ذلك يمكن أن نلاحظ نقطة واحدة ، سبق لنا أن لمسناها ، والتي يكاد يكون هناك اتفاق عام حولها . فـالجغرافيا تمتلك في الأقل شيئاً مفرداً وموحداً وواقعياً للدراسة ألا وهو «العالم» World بأكمله . فاذا ما أضفنا



لهذا العالم - وهو سطح الأرض - عوامل خارجية معينة تؤثر فيه، ونقص ذلك باطن الأرض، وكذلك الشمس والقمر، فإن بأستطاعتنا أن نعتبر (( الكل )) Whole الذي تكوّن على هذا النحو نوعاً من الوحدة الميكانيكية التي تمتلك تنظيماً (( عضوياً )) لأجزائها - في المفهوم غيمس البيولوجي (( للعضوية )) . (قارن هنتر 269، ص 142، وفالو 186 ص 38 وما بعدها) . ان هذا الاستنتاج غير ذي شأن أساساً بالنسبة للقضية فيما اذا كانت أجزاء العالم ككله هي مجرد ذاتها أشياء فردية مأموسة .

وفي مناقشاتنا للمفاهيم المختلفة للاندشافت أو للاندسكيب (القسم الخامس «أ» Sec. V A) ، لاحظنا خطورة تبني استنتاجات منطقية واضحة باستعمال المصطلح في معاني مختلفة . فبتحديد « اللاندسكيب » بكونه مرادفاً (( للمنطقة )) الى حد ما، وفي الوقت نفسه محتفظاً بتطابقاته لعناه الآخر كمشهد مرئي Visible Scene ، يبدو المرء وكأنه قد برهن بلا جدال على أن « المنطقة » هي وحدة موضوعية Objective Unit . لذلك يشير ساور Sauer ، بعد أن جعل (( اللاندسكيب )) يبدو مطابقاً (( للمنطقة الجغرافية )) ان كل من هذين المصطلحين القابلين للتبادل باعتبارهما (( حقيقة ككل )) (( شيئاً جسدياً )) يمتلك (( شكلاً وبنية ووظائف )) ، وهو يقابل هذا (( اللاندسكيب الواقعي )) مع (( العلاقة المكانية التجريدية )) التي نادى بها دي غير De Geer (( 211 ص 25 و 47 ، 84 ص 190 ) . ومما لا ريب فيه أن الأقوال الأخرى تبدو وكأنها تطرح وجهة نظر مختلفة : فوظيفة الجغرافية هي (( أن تكتشف هذا الارتباط المكاني للظواهر ونظامها )) . وبنبغي أن تدرس (( ظاهرات اللاندسكيب )) ( فينومولوجية اللاندسكيب ) ( 211 ص 26 و 25 ) . ولكن أين إذن التباين بين هذا الرأي والرأي الذي عبر عنه دي غير De Geer المسمى (( العلاقة المكانية التجريدية )) ( « ) ؟

( \* ) لقد قام وينكلر Winkler متطلقاً من فرضيات مشابهة بإعادة تنظيم كامل الجغرافية الأصوبية (أو العامة) على ضوء اللاندسكيب (الاندشافت) والمورفولوجيا والفزيولوجيا والكروونولوجيا والكورولوجيا ونظام النماذج ، وقصّل الجيومورفولوجيا والكلاماتولوجيا وأخفها بعلوم أخرى (463) .

ان تقبل أية فرضية لايسكن أن يقام على استعمال كلمة معينة ، وعلى العكس من ذلك ، فانها تثير الشك اذا بدا أنها تعتمد على مصطلح لم يحدد أبداً . فإذا أمكن لأي قسم مكاني من سطح الارض قد حدد بطريقة معينة كيما يشتمل على «أقليم» أن يبرهن منطقياً بأنه شيء جلي . «كل» موحد واقعي فلا بد أن يكون كذلك مهما يكن الاسم الذي نسميه به . وأذا مارغبنا أن يكون برهاننا المنطقي واضحاً . فستجنب الكلمات التي قد يؤدي افتقارها الى الوضوح الى استنتاجات مشكوك فيها . واذا أعتبرت «المنطقة» و «الأقليم» مصطلحات غير ملائمة من قبل البعض بالنظر لان الجغرافية ينبغي الات تشتمل على كل شيء في المنطقة بل على معاملها المادية فحسب ، وأنه ليس هناك أي مصطلح يعبر عن «المنطقة» مطروحاً منها معاملها غير المادية ، فمن الافضل أن نختار مصطلحاً مثل (الاقليم الجغرافي) . الذي يمكنه أن يعبر بدقة عن ذلك ، مادام ليس له معنى ثابتاً في الفكر الشائع . وسينظر البحث الذي ، يمتلك تجربة في فحص الابحاث المتودولوجية الحديثة في الجغرافيا بأرتياب الى أية فرضية يعتمد طرحها المنطقي على استعمال ( الانا-سكيب ) أو (اللاندشافت) .

وما تزال المشكلة الخاصة بأماننا أشد تعقيداً نتيجة للمصطلحات التي قدمها مختلف الجغرافيون الالمان والتي استعاروها من حقلتي الفلسفة وعلم النفس ففي كثير من الحالات أضفي على هذه المصطلحات معنى -جديداً ، وفي الغالب من دون أن يوضح ما هي تلك المعاني بالضبط . ويصر عالم النفس وورنر Worner بحق (١) في فحصه التقدير لاستعمالات هذه المصطلحات في حقلنا ، على أن (من الضروري القيام بتحديد هذه المفاهيم بصورة جلية ( 274 ص ٣٤٠ ) .

(١) لقد درس وورنر Worner الجغرافية أيضاً على يدي لوتنماش Lauteensach . ولقد ذكر لوتنماش أنه تعلم من تلميذ شيئاً فيما يخص العلاقة بين الحقلين . ولربما كان هذا هو السبب في كون دراسة لوتنماش الاخيرة قد حملت أوضح تقديم لمشكلة المنطقة الجغرافية في الادب الجغرافي الألماني المعاصر (278) .

ولقد نجم الارتباك في بعض الحالات من استعمال كلمة « الفردي » Individual في وصف المنطقة ( ان شكلي الكلمتين الفرنسية والالمانية مماثلان أساساً للكلمة المستعملة في اللغة الانجليزية ) .

ويتفق الجميع افتراضاً ان اية منطقة . سواء كانت اقليمياً أم لا . تمتلك « فردية » بمعنى أن تركيب معالمها المتشابكة تجعلها مختلفة عن اية منطقة أخرى . وبهذا المفهوم يتحدث هنتنر عن « فردية » أية منطقة . او على الاصح اية نقطة على الارض . ( 142 ص ٢١ - 161 ص ٢١٧ . 269 ص ١٤٣ و التاليمية ) . ولقد افترض البعض من خلال سوء فهمهم لأقواله انه اعتبر المنطقة المعنية (( فردية )) بالمعنى الاضافي لشيء المحدد بدقة او الكينونية Entity . ولعل الجغرافيين الفرنسيين بالمثل معيون ايضاً بالشخصية المتفردة للمناطق حينما يشيرون اليها على انها (( فرديات )) Individuals على الرغم من ان اهتمامهم . كما يذكر موسيه Musse . في ( شخصية ) كل منطقة يبدو وكأنه ينم عن مفهوم اكثر واقعية ( 93 ص ٢٧ ) . ولتوضيح هذه النقطة . يمكن ان ندرس التناقض بين الصورة العادية و (الموازيلك) . ففي الصورة العادية قد تكون كل بوصة مربعة متفردة في تركيبها الخاص من الخطوط والألوان . وان اي جزء منتخب منها قد يبدو وكأنه يمتلك ( فردية ) خاصة به . ولكن في الواقع ليس هناك اي جزء هو وحده فردية متميزة . مرة أخرى نشير الى استعمال هنتنكتون Huntington الفعال لهذه المقارنة في بحثه المعنون (( الصورة الارضية )) (The Terrestrial Canvas) ( 213 ) . اما ((الموازيلك)) فيتكون من قطع ذات وحدات فردية . واذا ما انتزعت أية قطعة منها فانها لا تمتلك لوحدها بالضرورة (( فردية )) بمعنى التفرد . مادام من الممكن أن تتماثل مع الاخريات . في الشكل وفي اللون . وفي استطاعتنا ان نتجنب هذا الارتباك بأستعمال مصطلح (( الشخصية المتفردة Uniaue )) لمفهوم (( الفردية )) السابق . وان نحصر (( الفردي )) بالاشياء المحددة بدقة .

وهناك ارتباك اكثر شيوعاً ناجم عن المعاني المتعددة لكلمة ((وحدة)) Unit او للكلمة الالمانية المماثلة لها (( Einheit )) على نحو الخصوص ، ولا سيما بشكلها التعتي ((Einheitlich)) . فالكلمة الاخيرة يمكن ان تترجم على انها ((موحدة)) او ((متسمة)) او متجانسة. ( 252 ص ٣٣ والتالية). ومع ان غرانو Grano يحدد مصطلحاته بوضوح . فلا يبدو امرا محتملا ان ينهي هذا الاستعمال الارتباك . ومهما كان الحل الافضل في اللغة الالمانية ، فاننا سنستخدم كلمة Unitary بمفهوم الوحدة الفردية . والتي قد تكون او لاتكون متجانسة .

رائد لاحظنا خلال مناقشتنا للتباير التاريخي للجغرافية الحديثة تميزا بين مفهومين للوحدة التي وصفناها على انها جوانب (عبرودية) و (افتية) للوحدة ولقد اكد هـ.بولدت Humboldt مراراً على مفهوم الكلية الطبيعيـة Naturganzen للظواهر لكثير من الاصناف المختلفة ، كما أشار باحثون آخرون من امثال ريتشوفن Richthofen وهنتر الى وحدانية الظواهر لأي قسم من اقسام سطح الارض . وبهذا المعنى العبودي يتناسب هذا المفهوم على اية بقعة من بقاع الارض - مثلاً على ريف اي ولاية من ولايات الوسط في بلادنا . سواء كانت متجانسة ام غير متجانسة . وأينما كانت حدودها . فهي امور لاهمية لها . فكل جزء من اجزاءها يرتبط بطريقة ما بالأجزاء الأخرى . كما انه ليس من الضروري ان تكون علاقة الأجزاء المتناقضة اقل من تلك التي في الوحدات المتماثلة . فالحقل المفرد في واحات سولت بيك Salt Lake Oasis يملك علاقات حيوية مع المنحدرات التي جرفتها الامطار لجبال واستاش Wastach Mountains

ولقد أطلق الكثيرون من الجغرافيين الالمان على هذ الشكل العبودي من الوحدة اسم ( Ganzheit ) و (الكل) Whole ( فولز 262 Volz . لوتساش 173 ص ٣٠ . غرانو 270 ص ٢٢٦) . غير أن كل من هنتر وورنر يذكراننا أنها في الواقع ليست اكثر من حاصل جمع الاجزاء ذات

العلاقة المتبادلة ، وينبغي الا يخلط مع ما يسمى بأشكال متعددة (الكل) Whole  
 الاولي ، او (الكل - العضوي) ( Organic Whole ) ( وليس مسن  
 الضروري ان يكون بيولوجياً) . وفي مثل هذا الكل ( Ganzteity ) لا تعتمد  
 الاجزاء على مجزأ بعضها البعض ، بل على الكل ، ولا يمكن ان تفسر على  
 نحو صحيح في ضوء بعضها البعض مستقلة عن الكل . - وبعبارة اخرى ان  
 الكل هو اكثر من مجموع اجزائه . وهو مستقل نسبياً عن العناصر الخارجية  
 ( 269 و 274 . انظر كذلك قاموس ويبستر القومى ( Webster's Unab.  
 Intern Dict 1935 ) . في المثال المقترح . لانه يحتاج الى معرفة كسلية  
 Totality واحدة سوات ليك Salt Lare Oasis كسما تفهم احوال المطر  
 فيها . لكننا نحتاج الى فهم التماثل من عناصرها الاخرى . ويقول وورنر ان  
 معظم الباحثين المعنيين بهذه المصطلحات عموماً يسمون مثل هذه الوحدة  
 المضافاة حاصل جمع Summe Or Undverbindung Sum ( Summe Or  
 294 ص 341 ) . ويقول أن دريش Driesch يستعمل الكلمة Einheit  
 للتعبير عن (نظام مغلق نسبياً مع اعتماد متبادل شديد) . ولكن يبقى مسن  
 الضروري ان ثبت ان المركب العمودي للظواهر في اية منطقة يتضمن (نظاماً  
 مغلقاً نسبياً) . ولذلك فان (شكلنا العمودي للوحدة) ليس سوى مركب لحاصل  
 جمع كلي . ومع ان الاسماء بحد ذاتها ليست مهمة . لكننا لا بد ان نحذر  
 من تسمية مركب حاصل جمع بأسم (الكل) Whole . ومن ثم نفترض انه  
 مادام (الكل) يمتلك خاصيات خاصة . فقله برهنا انه مهما كان الشيء الذي  
 بدأنا به فلا بد أن يمتلك تلك الخاصيات) .

ولقد اضاف بنك Penck الى هذه الثروة مسن المصطلحات مصطلحاً  
 جديداً هو (التكوينات) Gestalt وقد استعاره مسن علماء النفس خاصة  
 من كوهلر Kohler ، 249 ص ٢ ) . مسن الواضح انه يستعمله ليعبر عن  
 الشكل الموحد للمناطق الاضخم . والتي يشتمل كل منها على تنظيم خاص  
 للأقاليم . غير ان باحثين آخرين مسن أمثال برغر Burger قد تبناوا هذا

المصطلح لا (لاندشافت) الجغرافي بالنسبة لبرغر (واعتقد أن علماء النفس لدينا لا يحاولون أن يترجموا هذا المصطلح) يعني هذا المصطلح بناء ديناميكيًا تمتد فيه الأجزاء في بعضها البعض وظيفياً ولا يمكن فهمها إلا في ضوء الكل ( 11 ، ص ٤٤-٤٦ ) . ويقرر وورنر لعلماء النفس ان مصطلح (التكوينات) ( Gestalt ) يحمل عموماً نفس معنى Ganzheit (الكل) Whole ، غير ان كروغر Kruger لا يستعمل المصطلح الا لـ (الكل) Whole الذي يتميز بصورة واضحة على شكل اعضاء فقط ( 274 ، ٣٤٢ ) ولذلك فبوسعنا ان نحدد المصطلحين في وقت واحد (متبعين رأي وورنر واهرنفلس Ehrenfels ) ( ١ ) ان (الكل) هو اكثر من حاصل جمع الاجزاء ، في كون التفاعل بين الاجزاء لا يظهر خصائص كامنة في كل منها فحسب ، كما يحدث في اي مركب ، لكن المركب ككل يتخذ شخصية جديدة لا يمكن تفسيرها خارج الاجزاء - ومثال ذلك في اللحن ( ٢ ) ان اجزاء (الكل) هي اعضاء لا يمكن تمييزها خارج (الكل) المعين التي هي جزء منه ، في حين ان عناصر حاصل جمع المركب ، او حتى الوحدة ، تمتلك كل منها نفس كمية المادة اذا ما نقلت من مجموع الى آخر ( ٣ ) ان (الكليات) Wholes يمكن تحويلها بدون فقدان لهويتها ، ففي وسعنا ان نغير جميع (نوتات) اللحن ، ونحصل في الوقت نفسه على (اللحن) ذاته. في استطاعة المرء ان يشوش انظمة الخلايا اثناء تطور البيضة (بعمل طرد يركزي ،) ويحصل مع ذلك على فرد متطور بشكل سليم ، ويمكن ان نضيف كذلك الى انه يمكن ان يغير اعضاء حكومة مستقلة جميعهم ونحصل مع ذلك على نفس الحكومة ككل Whole .

وكأمثلة للكل Wholes (أو Gestalten ) يعدد وورنر مايلي : جميع الكائنات الحية، وانواع معينة من مجموعات الأشياء الحية، كما في العائلة والى حد ما في الشعب (Volk) ، وظواهر معينة لتجاربنا وان مناقشة للنوع الأخير هامة على نمو خاص في علاقتها مع مفاهيم غرانو التي يبدو انها

تستند الى اللاندسكيپ كما نمارسه . وهكذا فان تجربتنا عن الدائرة دي انها ((كل)) Whole . ولكن من الناحية الهندسية ليست الدائرة سوى حاصل جمع . وان كون هذه لا تؤدي الى نفس الشيء لأمر يبرهن عليه التناقض بين الحقائق الهندسية وتجربة الخداع البصري فيها . وحتى لو سلمنا بأن الخداع البصري حقيقة تمارس بنفس الطريقة تقريبا من قبل مشاهدين مختلفين . فان المرء يرى ان مفهوم وحدات اللاندسكيپ كظواهرات من طواهر التجربة تحول جغرافية الى موضوع في الجغرافية النفسية Psycho-Geographic Subject .

الى أي مدى يمكن تطبيق هذه المفاهيم المتنوعة على اقسام معينة من سطح الأرض قد حددت بشكل اقليمي؟ ان اية منطقة ننتخبها سيكون لها بنية وستشتمل على الشكال ذات علاقة وظيفية مع بعضها البعض . ولكن ليست جميع الأشكال المروضة ذات علاقات متبادلة وظيفيا . ويوضح هذا الامر بدرجة كبيرة حالة الأشكال النباتية او الحيوانية غير المتطورة . ولكنها ليست على الاطلاق حالة غير اعتيادية . فكما لاحظ لوتساش Lautensach . يمكن ان تكون هذه مهمة جدا في فزيونومية المنطقة (مظهرها الخارجي) . ولكن ذات اهمية ضئيلة في فزيولوجيتها (فصلتها) (278) . ص ١١ والتالية) . وعلى العموم قد يتطلب تفسير اي شكل دراسة الأشكال الموجودة الأخرى - وكذلك الأشكال السالفة - ولكنها لا تتطلب بالضرورة دراسة جميع الأشكال الموجودة الأخرى . ولحسن الحظ لا تتطلب دراسة (الكل) . واقول (لحسن الحظ) والا لكنا استنتجنا ان الجغرافية لم تفسر أبدا عنصرا اقليميا منفردا بحد ذاته ان كان متعلقاً بالمناخ او بأشكال السطح . مادمننا لم نمتلك بعد تفسيراً للا (الكل) Winda الأقليمي .

وحتى اذا لم يتوجب علينا ان ندرس الأقليم ك(كل) (اوي) . فانه مايزال بإمكاننا ان نربح شيئا ما اذا درسناه باعتباره وحدة فضفاضة في الأقل . بمفهوم مركب لعناصر مترابطة . مكونة نظاما معلقاً نسبيا -

(اللانديشافت الموحد المغلق على نفسه) ، كما يعبر عنه مول Maull (157) ، ص ٣٦). ولا يمكن ان نقول بصورة صحيحة ان الأقليم كشيء متميز عن اشيء ضمته - (يمتلك بنية وشكلا ووظيفة وبالتالي مركزا في نظام) الا اذا كان قولنا السابق صحيحا. ولكي يمتلك الأقليم هذه الخصائص لابد ان تتوفر له بصورة واضحة حدود مكانية صارمة. واذا سلمنا ان بوسعنا تحقيق ذلك بشكل ما في أية حالة معينة، نتيجة جهود البحث في المنطقة المعنية، فهل باستطاعتنا حينئذ ان نقول ان الأقليم المحدد على ذلك النحو متماسك في البنية والوظيفة بأجزائه المختلفة لدرجة أنه يمثل وحدة مغلقة، نسبيا مقارنة مع وحدات مماثلة، مجاورة أو بعيدة؟ مع ان البعض يرغبون في الأجابة على هذا السؤال في الحال بالنفي ، لكن الكثيرين من الجغرافيين افترضوا العكس واقروا ان علينا ان نبحث مثل هذه الاحتمالات بإسهاب اعظم.

إن مشكلة رسم حدود اقاليمنا، التي رأينا الآن انها حرجة بالنسبة للنظرية بكليتها، لا يمكن حلها بمجرد الاستعاضة بحدود المناطق عن خطوط الحدود كما يريدنا ان نفعل كل من فولز Vols وانستد Unstead وباولوسكي Pawlowsky (262 ص ١٠٤ ، 309 ص ١٨٥ ، 276 ص ٢٠٥) . وحتى حينما تحدد دراستنا في عامل واحد فلسنا ، بالضرورة. نمتلك وضعاً مشابهاً لوضع الألوان في قوس قزح التي قد يراها المرء حزما متميزة وان لم يستطع ان يميز بالضبط اين يندمج لون واحد منها مع الآخر . ولقد اوضح بوشر Bucher قبل قرن ان النظرير الذي افترضه ويلهلم Wilhelm لايناسب عناصر معينة في مشكلتنا، فلا يمكن دراسة الحوض البوهيمي Bohemian Basin من دون ان تضمنه جزء من الحائط الجبلي المحيط به، لانه بدون ذلك لايمكن اعتباره حوضا ( 51 ص ٨٨ والتالية). وكما يلاحظ ليهمان Lehmann عموما (هناك اشكال من التضاريس في نفس السطح هي أودية ومرتفعات في الوقت نفسه. فأسفل أخافة قد



النحو (الحزام الحدودي) (159 ص ٦٨ - ٦٠٨، ويشتمل مفهوم مول على العالم الطبيعية والحضارية). وقد يبدو ممكناً للدرء الذي يحاول ذلك ان تتقارب نسبياً حدود المعالم المنفصلة ذات العلاقة المتبادلة فيكون الحزام الحدودي لاي اقليم محددًا بحيث يشتمل على منطقة حدود محدودة. ويمكن بلا شك العثور على امثلة من هذا النوع . فيما ان التصريف والتربات والنبات الطبيعي والمياه الجوفية ترتبط جميعها بالمناخ، فان حدود كل عنصر من هذه العناصر قد يتوافق بصورة حميمة مع حدود المناخ، كما قد يتوافق ايضا مع حدود اشكال السطح، اما بالنسبة لباحث مثل غراف Graf ، اكثر معرفة بالنظرية الجغرافية منه بتطبيقاتها، فقد بدا له ممكناً ان يفكر بسطح الأرض الطبيعي باعتباره مقسماً الى (وحدات لاندشافتية، الى خلايا يتكون منها الكائن الحي - الارضي) ( 156 ص ٩٦، لاحظ ايضا مناقشة هنتر).

قد يبدو من فضول القول تذكير الجغرافيين انه في حالات لاعد لها تفتقد كلياً مثل هذه المطابقات الحميمة. ومع ذلك فعالباً ماتضيع هذه الحقيقة في مناقشات النظرية، وان كان معروفاً ان الصعوبة تكمن في ممارسة الجغرافية الإقليمية . ان قولنا (ان عناصر الاقليم مكيفة مع بعضها بحيث انها تكون مستقلة، وكل عنصر يترك رد فعل على جميع العناصر الأخرى، كما يتلقى في الوقت نفسه رد فعل العناصر الأخرى) (322 ، ص ٦٦٣) معناه إعطاء الانطباع انه اذا اختلف اي عنصر من العناصر بدرجة رئيسية فان العناصر الأخرى ستختلف بالمثل بدرجة رئيسية أيضاً وبالتالي سيتغير مركب العناصر ككل بدرجة واضحة. ولاريب ان القياس التمثيلي مع الكائن الحي، مهما كان خيالياً، يدعم هذا المعنى . لكننا نعلم ان ذلك في الواقع بعيد تماماً عن مثل هذه الحالة . ومن الواضح ان النظرية الاستنتاجية هي غير كاملة. ولقد طورت بصورة اكثر وضوحاً من قبل هنتر: (إن عوالم Realms الطبيعية المختلفة وحلقات الظاهرات مربوطة مع بعضها بصورة حميمة، ونتيجة

لذلك لا بد ان تمتد الاختلافات التي تقوم في أي عالم من عوالم الطبيعة الى الحقول الاخرى، فالأقاليم التي يقيمها المرء في احدى عوالم الطبيعة وفي احدى حلقات الظاهرات ستتطابق الى درجة مامع اقاليم العوالم الأخرى. غير ان المطابقة نادرا ما تكون كاملة، ذلك ان كل عالم من عوالم الطبيعة وكل حلقة من حلقات الظواهر تختصص بقانونها الخاص). ان ذلك يؤدي الى غياب المطابقة بطرق مختلفة عديدة (161 ص ٢٩١ والثالية، وفي الأصل في 123 ص ٢١١).

ففي المقام الأول يبدو واضحا ان هناك علاقة ضئيلة فقط بين اقسام الأرض المناخية وبين الأقسام الرئيسة لأشكال السطح. فأما ان يختلف بدرجة كبيرة التقسيم المناخي او التقسيم التضاريسي، في حين ان ذلك لا يؤدي الى اختلافات ثانوية في الأخرى.

وثانيا، مهما تأثرت اشكال السطح، ولا سيما التربات، بالأحوال المناخية، فإنها اقل تأثرا بالأحوال المناخية الحاضرة منها بالأحوال الغابرة التي كانت تختلف ولو بدرجة ضئيلة عما هي عليه في الحاضر. والحقيقة ان الكثيرين يعتقدون ان هذا الحكم ينطبق ايضا على النبات الطبيعي في مناطق معينة، مثل اراضي الحشائش الرطبة.

والعامل الثالث الذي هو اكثر اهمية ويعوق اية مطابقة دقيقة بين اقاليم علّمت وفق عناصر مختلفة هو الذي يتكون من مجموعة النقل بكاملها او الظواهر (الناقلة) Circulating - في الهواء والمياه وحتى على الأرض الجافة (الحركات الكتلية للتربة) (قارن بيان ويتاكر Whitaker المختصر الممتاز 284)، ويتمثل التطرف لمثل هذه الأحوال في البحار بالطبع. ولقد اظهرت محاولات شوت Schott لأقامة اقاليم المحيطات صعوبات بالغة، وقد ناقشها كل من فالو وجيمس James (186 ص ١٦٥، و 275).

إن الارتباك الذي يقوم في الاراضي شبيهاً بذلك ، وان لم يكن بشدته . وهكذا استطاع المصريون القدماء ان يقيسوا ، لكنهم لم يستوعبوا ، وظيفة مصدر حياتهم وهو نهر النيل ، نظراً لان منابعه لم تكن تقع ضمن اقليمهم كما حددوه ، او كما يفترض ان يحدده اي جغرافي اليوم . وبالمثل ، (فوحدة) السهل الالماني الشمالي ، كما كونتها المعالم التضاريسية الكبرى والترسبات الرملية البحرية والمناخ ، قد مزقت بدرجة واضحة بترسبات التربة الطموية التي جلبها النهر من المرتفعات الوسطى . ومن الظواهر الاكثر شيوعاً حدوث نفس الظاهرة في اودية الجبال ، التي لانجد فيها سوى اختلافات ضئيلة حتى في التضاريس الموضعية ، كما لانجد فيها اختلافات جوهرية في المناخ ولكننا نجد اختلافات جذرية في التربة .

رابعاً ، ان اقليم النبات والحيوان ، التي قد تبدو معتمدة كلياً على عوامل اُسامية مثل المناخ وأشكال السطح والتربة ، قد تكون مختلفة بدرجة بارزة بسبب فصلها بالبحار ومناطق ذات احوال حياتية اخرى . ومهما كان مدى تطابق الاحوال اللاعضوية في منطقة من مناطق حوض الامازون مثلاً وفي منطقة اخرى في حوض الكونغو ، فان كلا الاقليمين مختلفان جدا في كثير من المظاهر الهامة الاخرى (قارن مول 179 ص 184 - 186) . فحينما نرسم منطقة الغابة - المطرية في العروض الوسطى لثبلي باعتبارها نفس نموذج اللاندسكيب لكولومبيا البريطانية British Columbia ، فاننا نخلق تضليلاً لا يمكنه ان يخدع قاطع الاخشاب العملي . ومن الجهة الاخرى ، فباستطاعتنا ان نجد اعظم الفروق الممكنة في كل من الحياة النباتية والحيوانية التي لاتقدم سوى اقل الاختلافات في اي من العناصر اللاعضوية ، عدا التربة . وتلخيصاً لما مضى نقول اننا لايمكن ان ننظر الى علاقات العوامل الطبيعية المختلفة باعتبارها صيغة بسيطة ، او باعتبارها معادلات للقوة الاولى وبالتالي تحدث الاختلافات في واحدة منها اختلافات مساوية في جميع الاخرى بل ينبغي ان ننظر اليها على اساس ان الاختلافات الرئيسية في احداها يمكن

ان ترتبط بتغيرات ثانوية في الاخرى . وبناء على ذلك فان التركيبات Combinations التي نجدها في الواقع تختلف من مكان الى آخر بطرق متنوعة ومعقدة بحيث ان من غير الممكن القول ان احدى التركيبات المعينة تمتد من (أ) الى (ب) ، حيث تبدأ الاخرى - مالم تكن (أ) و (ب) هما نقاط متجاوزة تماماً .

وفي الحقيقة يمكن ان نستنتج ان اطروحة (الاقاليم الطبيعية) - كوحداث مكانية متميزة تحددها العناصر غير البشرية - سواء كانت في شكلها الاصلي الغائي ام في اشكالها الاكثر حداثة ، مستندة بلا وعي الى فرضية السياق الواحد للتحكم Control في علاقات الظواهر الطبيعية . وفي مقابل هذا المفهوم للارض كمصرح بسيط (كما يفهم من ذلك منطقياً) قد يحسن بنا ان نشير الى صورة هنتر للارض بكونها ( ربما تكون اشد الابنية Building التي نعرفها تعقيدا) .

(ان الامر يبدو وكأن عدداً مختلفاً من المهندسين المعماريين ذوي افكار متغايرة تماماً قد قاموا بتصميم هذا البناء ، ولذلك فان التنظيم الداخلي لا ينسجم مع التصميم بل ينطلق من اعتبارات مختلفة كلياً ، كما ان الامر يبدو وكأن كلا من المهندسين قد غير وجهات نظره مرارا عديدة اثناء البناء . فسطح الارض لا يدين بطبيعته لسبب واحد بل لعدد كبير من الاسباب التي لاعلاقة لبعضها البعض الاخر . فمن جهة ، بسبب انفصالها عن السديم الكوني المحيط ، كان لها شخصيتها الارضية الثابتة ، وهي من جهة اخرى تحت تأثير اجسام سماوية اخرى دوماً ، ولا سيما الشمس ، تحت تأثير كل من قوة جاذبيتها وتحت تأثير اشعة الشمس . اما ما يتعلق بتأثير الاصل الارضي فيتمثل على نحو الخصوص في قوى باطن الارض والتي يستند اليها بناء قشرة الارض ، والتي تتيح الفرص بذلك الحركات تقوم على قوانين الجاذبية إن اشعة الشمس تسبب الاختلافات في المناخات ، وبالتالي تؤدي الى حركات الهواء . ويعتمد توزيع المناخات اساساً على خط العرض ، الذي لاعلاقة له

بالبناء الباطني للأرض ، ولا تعتمد المناخات على البناء الباطني الا بدرجة  
 ثانوية او ثالثة . ولذلك تخلق الظواهر التكتونية والمناخية مجموعتين منفصلتين  
 وان كانتا متعايشيتين من العلل . وتتحكم هذه العلل في معظم الحقائق الجغرافية  
 الاخرى بشكل او بآخر ، ولكن لا تتحكم بحقائق جغرافية معينة مجموعة  
 واحدة من العلل ، وبحقائق جغرافية اخرى المجموعة الاخرى من العلل ،  
 بل بتأثير معظم الحقائق الجغرافية بكلتا المجموعتين من العلل معاً . وينبغي  
 الا تدرس التبعية البسيطة فحسب بل ينبغي ان تدرس ايضاً الحركات وتحولات  
 الخصائص المسببة عن الاختلافات في المناخ والتضاريس . ولقد تغيرت كل  
 من العوامل الارضية والكونية بمرور الزمن وبقيت تأثيرات الماضي ، ولكنها  
 تأثرت جزئياً ، بل ووحدت نفسها ، مع التأثيرات الحالية بحيث ان الكثير  
 من الاحوال الجغرافية المهمة الحالية لا تقوم على الاسباب الحالية بل على  
 اسباب الماضي ( 161 ، ص 308 والتالية ، وتوجد أصلاً في 300 ص 96 )  
 وكم يكون الوضع أشد تعقيدا اذا ما اضعنا الى التعقيد الذي كونه العناصر  
 الطبيعية التغيرات التي صنعها الانسان في خلقه لوجه الحالي للأرض ، او  
 كان يمكن الا تكون الصعوبة عظيمة فيما لو كانت تلك التغيرات بشكل  
 بحيث ( انه كان ثمة مطابقة ضرورية وحتمية بين الأقاليم الطبيعية واقاليم  
 الجغرافية الحضارية او البشرية ) ، حسب قول فالو المنطقي ( 186 ص 165  
 والتالية ) . ونحن نفترض انه لأحد يزعم ان ذلك هو واقع الحال ، بل على  
 العكس ، فباستطاعة المرء القول انه ليس من طبيعة الانسان ان يطبع الطبيعة  
 خارج نفسه . وبصرف النظر عن تضاريس الأرض ، فانه قد يمد حقه  
 وغالباً ما يفعل ، كاستطيلات ويزرع نفس المحصول في قطع منبسطة ومنحدرات  
 في تربة طينية ورملية . وعلى الرغم من ان حقله قد يكون مشتملاً اصلاً  
 على قطع من الغابة وقطع من البراري ، لكن استخداماته الحالية للأرض قد  
 لا تظهر اي تمييز مهما كان بين تلك الأجزاء المختلفة . ولقد اصبح المحصول  
 الذي تزرعه قبائل الأمريندس Amerinds التي تعيش في المرتفعات المدارية

المحصول الرئيس في مناطق الغابة المطرية المدارية، والحقول الجبلية لجبال الابلاش الجنوبية، والسهول المنبسطة ذات المناخ الرطب القليل الحرارة والترتبات المتجمدة الى الشمال، (هل كانت اصلا اراضي حشائش ام غابات، من يستطيع القول؟) .

وبادراكهما لل صعوبات التي تطرحها هذه الحقائق هجر كل من فنش Finch وتراورثا Trewartha التمييز السابق للاقليم الجغرافي ككائن حي (طبيعا وبشريا) ( 288ص ١١٤ )، وحصرا مفهوم الوحدة العضوية للاقليم بالعناصر الطبيعية ( 322 ، ص ٦٦٣ ، وفي خطابه الرئاسي الأخير يبدو ان فنش تخلى عن مفهوم الاقليم كعضو حي كليا 223 ) . وحتى لو كان ممكنا اقامة الوجود النظري للوحدات الاقليمية على هذا الأساس ، والتي كما تبين لنا امر مشكوك فيه، فان العودة الى وجهة النظر التقليدية (الازدواجية) في الجغرافية لاتحل : بل تتجنب فحسب ، المشكلة الحقيقية في دراسة الاقليم كما عرفناه عمليا. فاذا كان لإقليم (مسكون) وحدة (حتى وان كانت بالمعنى العمودي) ، فان هذه الوحدة اما ان تشمل على الانسان وأعماله، أو أن تستثنيها والا فأني نوع من الوحدة يمكن ان تتوفر لدينا لكن صورتنا للاقليم بدون الانسان — بيئته الطبيعية ، (اللانديسكيب الطبيعي)، الأساس ، او ماتشاء — هو كما اشار جيمس James مفهوم ذهني بدون اي وجود حقيقي. ( هناك بعد كل شيء لانديسكيب واحد فقط ) ( 286 ص ٨٠ ) . وحتى لو كان ممكنا ان نبني بيقين الاساس الذي وجد قبل الانسان. والذي هو امر بعيد عن واقع الحال، فان ذلك لن يقدم بصورة صحيحة البيئة الطبيعية الحالية، مادامت العناصر الطبيعية قد تغيرت نوعا منذ زمن الانسان المبكر . وبعبارات اخرى ، ان الوحدة المستندة الى البيئة الطبيعية او الأساس للوقت الحاضر، لاسند لها من الواقع مادام اساسها غير واقعي. فاذا ماوجدت قبل الانسان وحدة طبيعية في أساس اي إقليم فقد عمل الإنسان حتما على تدميرها حالما دخل المسرح بأعماله التي

قد تصبح او لاتصبح وحدة جديدة. ان هذه الوحدة الأولية التي لانستطيع أبدا ان ندرسها بصورة مباشرة قد اختلفت من الوجود بأية حال من الأحوال منذ امد بعيد .

يحاول معظم الكتاب الذين يؤمنون بمفهوم الأقليم باعتباره وحدات فعلية ان يضمنوه في الأقل المعالم المادية للحضارة اضافة الى المعالم الطبيعية. وعلى الرغم من اننا نجد هذا الرأي ينطوي على اساس أكثر منطقية لكنه بالضرورة يواجه مصاعب جمة بسبب غياب المطابقة بين المعالم الحضارية والمعالم المادية (قارن جيمس James 321 ص ٣٥٣ والتالية ) . ولا يدعي اي واحد من هؤلاء الباحثين بالطبع ان هناك مطابقة كاملة. ومع ذلك، فكما اشار هال Hall ، ( مع انهم قد عبروا عن استيائهم بصورة صريحة تجاه الختمية البيئية والمنحني الغائي) فانهم (قد كشفوا عن ايمان ساذج بأن الأقليم الطبيعية هي في الحقيقة اقاليم بشرية أيضا) ( 290 ص ١٣٤ والتالية). ويظهر للمرء من المناقشات التي طرحها عدد من هؤلاء الباحثين انهم قد افترضوا صحة عامة للاستنتاجات التي يمكن استنتاجها من مناطق معينة فقط من العالم التي تظهر فيها مطابقة حميمة في سمة جميع العناصر البارزة، الطبيعية والحضارية، وفي المناطق التي يتماثل فيها ربما عنصران طبيعيان - ولا سيما المناخ والتضاريس - بدرجة كبيرة. ويكون أحدها ذو شخصية متطرفة بحيث تسيطر على معظم العناصر الأخرى. تبدو المنطقة وكأنها تمتلك درجة من التواضع والتناغم الذي لايتجزأ بحيث اننا نفكر بها كوحدة ، بل وفي الحقيقة كوحدة عضوية . ولقد توصل بلونتشلي Bluntschli لمفهومه هذا في دراسته لأراضي الأمازون المنخفضة . كما يوضح غرادمان مفهومه (الايقاع اللاندشافت) ( Harmonische Landschaftsbild ) كوحدة عضوية بأمثلة مستقاة كليسا من الصحارى ومناطق الغابات المدارية المطيبرة . ( 236 ، ص ١٣٠ - ٧). ولكن لم يضع اي واحد منهم النظرية موضع اختبار في رسم حدود حاسمة - وحتى مناطق حدود -

ليوضح اين تنتهي (وحدة) وتبدأ أخرى . وحتى لو امكن تحقيق ذلك بدرجة من الاتفاق في بعض الحالات الخاصة. فنسئل مع ذلك نجعل ان كانت الاطروحة صحيحة بالنسبة للمناطق الاعتيادية الأخرى.

وفي معالجته الدقيقة الشاملة لمشكلة حدود الأقاليم ، درس سولش Solch النتائج التي يمكن بلوغها حينما يدرس المرء مناطق غير ذات شخصية استثنائية. (ان حدود مناطق العوامل المنفردة هي في الغالب عبارة عن مناطق عرضية وفي الوقت نفسه بعيدة جدا من بعضها البعض بحيث.. تكون المناطق الانتقالية اضخم بكثير من المناطق الفعلية) ( 237 ص ٤٣ والتالية، أنظر كذلك موافقة سيجر Sieger المشددة في مقالته ، وكذلك اعادة لوتنساخ Lautensach لنفس الاستنتاج 278 ص ٢٢ والتالية ) . اما فوجل Vogel فيحل هذه المشكلة بالاعتراف بالمناطق العريضة بين الأقاليم ذات الشخصيات المحددة - ليست المناطق الانتقالية بالمعنى الاعتيادي، بل المناطق التي تختلف فيها بعض العناصر لا كلها - باعتبارها (لاندشافت بلا شخصية ) ( 271 ص ٣). وعلى الرغم من ان هذه الوسيلة قد اتبعت عمليا من امد بعيد، لكن الجغرافيين لا يمكن ان يقنعوا بتصنيف للأقاليم يخصص الجزء الأعظم من العالم ( للعمود المتنوع ( ١ ) (Miscellaneous)) ((Column)).

ويرى غرانو Grano ان من الممكن ان يختزل بدرجة كبيرة امتداد هذ المناطق المتداخلة التي تمت في بعض نواحيها الى الأقاليم التي تقع على

(١) سوف نناقش في قسم لاحق (القسم العاشر - ف) مثالين بارزين . فالاليم المسمى «نطاق الذرة والقمح الشتوي في الولايات المتحدة» هو ليس سوى مجمع للمناطق التي تقع في امتداد الحافة الجنوبية لنطاق الذرة التي تختلف بصورة بارزة في أنواعها الزراعية ، كما أوضحه وصف بيكر Baker للأجزاء المختلفة لذلك «النطاق» (312) . وبالمثل ففي دراسة مكتب الاحصاء لأنواع الحقول في الولايات المتحدة ، صنفت أجزاء كثيرة من البلاد باعتبارها «حقولا عامة» لا لشيء الا لكونها غير متخصصة بدرجة كافية لكي تتلاءم مع الاصناف الأخرى (320) .



أحد جوانبها، وفي النواحي الأخرى الى تلك التي تقع على الجانب الآخر وذلك بالاعتراف بأنها كليات متميزة مناطق ممتاثلة في أكثر من خصيصة واحدة ( 270 ، ص ٢٩٩) . ومع انه صمم نظامه بأسهاب عظيم، وقد وضعه بالأقسام الإقليمية لفنلندا واستوفيا، لكن هذه استندت الى خرائط لكل عامل معين والتي هي بحد ذاتها تعميم عظيم ، ومن الواضح انها بلا أي اساس موضوعي ( 252 ، ص ١٤٣ - ١٦٢).

في هذه الدراسة المفصلة لمنطقة مفردة تصبح المناطق الانتقالية اضخم من مناطق القلب (ص ١٦٩ - ١٧١) (\*). ومهما كانت النتيجة التي قدمها هذا النظام قيمة : فان الاقاليم التي يتحكم فيها مايمكن ان يكون الجزء الاصغر من معالها الكلية بالكاد يمكن ان نسميها اشياء Objects (يعبر لوتنساخ عن نفس الاستنتاج 263 ص ١٩٦) . واذا ماسمينا هذه الاجزاء المقنعة نوعاً ، وان كانت اقساماً اعتبارية اساساً . (كليات) Wholes ( Gan- zhelten ) فمعنى ذلك اننا نصب مزيداً من المياه في المصطلح الذي احواله غرانو . كما لاحظنا ، الى مجرد حاصل جمع من العناصر المترابطة . وفي الحقيقة يعترف غرانو ان (كلياته) Wholes ليست سوى أبنية ذهنية . مادامت العناصر لا تتطابق مكانياً ، ولذلك فان مايسميه (الفرديات الجغرافية) في عالم الحقيقة (تتداخل في بعضها البعض وبالتالي يصبح وجه الارض عبارة عن فسيفساء مشوشة) . ( 270 ص ٢٧٩) . ولذلك فلا يمكن للمرء ان يقبل مفهوم غرانو الا اذا ترجم مصطلحاته حسب تحديده الخاصة وفي المفهوم الاعتيادي للكلمات لا تختلط الفرديات في بعضها البعض ، وان الفسيفساء المشوشة هي ليست فسيفساء .

ولقد اعترف كثير من الباحثين المعنيين بهذه المشكلة بالاستحالة التي لاشك فيها في بناء وحدات اقليمية على اساس موضوعي محددتين جميع العوامل المعنية (انظر هاسينجر 225 ص ٤٧١ ، وفيلبسون 143 Philipson

(\* ) انظر كذلك دراسة غرانو الأكثر كمالاً لعام ١٩٣١ (441) .

ص ١٣ ، وباسارج 258 Passarge ولوتنساخ 263 ص ١٩٥ - ٩٧ ،  
وبرغر Burger ١١ ص ٥٣ والثالية ، واوبست 173 Obst ) . ومع  
ذلك يعتقد البعض منهم انه بالدراسات المتنامية من قبل باحثين كثيرين ،  
سيختزل العنصر الذاتي الى ادناه . وكما عبر عن ذلك اوبست : ( كلما  
درس المكان Raum او (الكائن الحي) Organismus بصورة اكثر  
تكرارا ووعياً ، كلما ازداد الاتفاق في الحكم على اي العوامل هي الأكثر  
تحكماً ) ( 178 ، ص 2 ) . وان المرء ليتساءل فيما اذا كانت هناك حالة  
واحدة من بين تلك التي قام بها مختلف الجغرافيين بدراسة نفس المنطقه  
كان اولئك الجغرافيون مستعدين فيها للاتفاق على حدودها بأية درجة  
مقاربة . ويمكن ان نقبل ، من جهة اخرى ، قول برغر ، وان استنتجنا  
منه نتيجة مغايرة للتي استنتجها هو منه . فالاختلافات الكثيرة في الرأي حول  
حدود الاقاليم (هي ليست اسوء من الآراء المختلفة حول حدود الفترات  
التاريخية) ( ١١ ، ص ٥٥ ) .

ولذلك ، فحينما يعترف فنش ان الاقاليم (هي بمعنى من المعاني ابنية  
ذهنية اكثر من كونها كينونات دقيقة ) فإنه يشير بذلك الى الاستنتاج الضروري  
دون ان يقبله ( 223 ص ١٢ ) . ومما لا ريب فيه ان هناك في الواقع كينونات  
(لاتدرك ببساطة) ، بل ينبغي اكتشافها بواسطة البحث . ولكن اذا كان في  
الامكان اكتشافها ، ففي استطاعتنا اقامتها بصورة محددة بدرجة معقولة  
من اليقين) \* . ولم نستطيع ان نحقق ذلك الا في حالة واحدة. ان مشكلة اقامة  
حدود اقليم جغرافي - والتي يفترض فنش (انها لم تعد مشكلة) ، تطرح  
مشكلة لاامل لدينا بالتوصل الى حل موضوعي لها. وبناء على ذلك، فليس الامر

( \* ) ينبغي أن ينظر للعبارة المقتبسة هنا عن فنش بحذر . فالدراسة الأكثر دقة لمناقشته (233  
ص ١٤) توضح ان ما عناه بعبارة هو ان المشكلة يمكن تجنبها ليس بمحاولة اقامة  
حدود ، ولكن بمجرد تمييز المناطق الانتقالية . وهذا الحل الواضح سبق وان حسم .  
ولذلك فعبارة فنش ينبغي حذفها لأنها مبنية على سوء فهم ما قصده .

اننا لم نكتشف او نقيم بعد الاقاليم ككينونات حقيقية ، بل اننا لم نمتلك اي سبب يجعلنا نتوقع ان نفعل ذلك . ان اقصى ما يمكن قوله هو ان اية وحدة معينة من الارض تمتلك علاقات هامة مع جميع الوحدات الاخرى ، وانها من نواحي معينة يمكن ان تكون اكثر ارتباطاً مع مجموعة معينة من الوحدات ولكن ليس من الضروري في جميع النواحي . لذلك فالكينونات الاقليمية التي ننشئها على هذا الاساس هي بالمعنى الكامل ابنة ذهنية . وهي كينونات في ذهننا فحسب ، حتى وان وجدناها ابنة تمدنا بنوع من الاساس الذكي لتنظيم معرفتنا بالواقع .

ويمكننا ان نلخص مناقشتنا لمفهوم الأقاليم كأشياء فردية بالاقتباس الثاني الذي استقيناه من فالو وهنتر اللذين أخضعا هذا المفهوم لتحليل نقدي :

( ان من الامور الأساسية لهذه الاطروحة هو امكانية تطبيق تحديد الأقاليم على سطح الارض بدون جهد . وبطريقة لا تقبل الجدل . ومن الضروري ان نشيت وجود الأقاليم بدون تجاوز متبادل . ومن الضروري ان تكون جميع حقائق الجغرافية ، الطبيعية والبشرية . قابلة لأن تصاغ في مجموعات ذات تحديدات اقليمية ، لكننا لم نصل الى هذه النقطة حتى الآن ) ( 186 ص 164 ، وسناقش استنتاج فالو حول هذه النقطة فيما بعد ) .

ان الاختلاف هو ليس نفسه في كل دائرة من دوائر الظواهر ، وهي مقسمة الى طبقات بأشد الطرق تنوعاً . ولذلك فان اي قطعة ضخمة من سطح الارض هي متماثلة في علاقة واحدة فقط ، أما في العلاقات الاخرى فهي متغايرة . وفي المعنى الدقيق لاتمتلك فردية كاملة أو شخصية مختصة بها الا بقعة معينة من الارض فقط ( هنتر 269 ص 143 والتالية ، قارن بانس 330 Banse ، الجزء الاول ، ص 41 ) .

## (و) الأشكال الواضحة والجزئية للوحدات الأرضية :

قد يوافق القارئ الذي تتبع حججنا في الصفحات السابقة على ان الاستنتاجات التي توصلنا اليها هي منطقية ولكنه مع ذلك ما يزال يشعر (أن هناك شيئاً مافى فكره) (الوحدة الإقليمية) ، وحتى (الوحدة العضوية) . ولقد سبق ان لاحظنا نوعاً معيناً من المناطق يوجد فيها ظهور واضح للوحدة على امتداد اراضي واسعة - وهي المناطق ذات الاحوال المتطرفة مثل الصحاري او الغابات المطرية المدارية - لكننا استنتجنا أن مرجع ذلك الى هيمنة عامل او عاملين مما يسبب درجة عالية من التماثل ونتيجة للتعاون البسيط للعناصر الأخرى . وبطريقة مماثلة نوعاً ، يبدو عملنا في الجغرافية الإقليمية وكأنه ينتج وحدات مكانية ، وكل منها نظمت بدرجة كبيرة ضمن نفسها وحددت عن الأخرى بصورة دقيقة ، ان هذه الوحدات قد وضعت على خريطة تشكل فسيفساء (موزائيك) لسطح الأرض . وفي هذه الحالة فكلمة (فسيفساء) قد اختيرت بصورة صحيحة ، حيث أن (الفسيفساء) (الموزايك) هو احد الاشكال غير الواقعية للأعمال الفنية . وكتعبير عن الواقع ، لا يمكن أن تُرى إلا من مسافة بعيدة ، وكلما فحص المرء اي جزء منه على مسافة قريبة يتجلى بصورة اكبر تشويه الواقع . وقد يبدو أن علينا ان نقدم مثل هذه الاشكال الفسيفسائية (الموزائيكية) ، مادام الواقع معقد جد بالنسبة لنا لنستطيع تقديمه بكل تفاصيله ، غير اننا نخذع أنفسنا اذا معزونا الى اقاليمنا المحددة اعتبارياً شخصية واقعية باعتبارها مناطق ذات وحدات -

كلمة Unit Whole .

ويبقى على اية حال عدد من الجوانب الخاصة تكون فيها مفاهيم (الوحدة ، Unity و (الكلمة Wholeness ذات قيمة في الجغرافية الإقليمية) . وبعد فحص نقدي لهذا الحقل من وجهة نظر العالم الذي كان معنياً على نحو خاص بهذه المفاهيم، وهو علم النفس، اقترح وورنر Worner عدداً من الحالات يمكن أن تستغل فيها هذه المفاهيم بصورة صحيحة ( 274 ، ص 343 - 45 ) .

ان من الأشكال الخاصة جداً من التفكير (الكلي) ((Holistic)) الذي يعترف به وورنر كمبرر هو الحدس الذي يمتلكه الباحث الخاص بالمنطقة قام بدراستها - أو كما عبّر عن ذلك اخرون ، المنطقة التي عمل فيها الباحث بصورة مكثفة بحيث اصبح (خبيراً) بها . ومع ان هذه الخبرة أو الحدس يخص ما يوجد في الواقع باعتباره المجموع الكلي للظواهر المتفاعلة فحسب ، لكن الخبرة بحد ذاتها هي ظاهرة نفسية Ganzheit . وهذا هو المفهوم الذي عبر عنه غرادمان Gradmann ، بشكل مختلف نوعاً ما (236) ، وربما كان الجغرافيون الفرنسيون الذين يتحدثون عن (شخصية) المنطقة يحملون نفس الفكرة في اذهانهم ( 93ص ٢٧٥). ولا ريب ان بعض الباحثين سيدمغون في الحال مثل هذا المفهوم بكونه يمثل غموضاً صرفاً لا يمكن ان يقبله العلم . ويمكن ان نتفق على ان الحدس ليس شكلاً علمياً من أشكال التفكير ، لكن باحثاً من باحثي المعرفة مثل كوهن Cohen قد توصل الى مثل هذه الاشكال اللاعلمية من التفكير قد تكون ضرورية . وبالتالي لها ما يبررها ، وأنها تساعد في ارشادنا الى تحليل علمي يمكن ان يغفل لولاها - وهو نوعاً ما يحمل نفس معنى اتباع العالم التجريبي (الحس الباطني) . ولكن كما ان (الحس الباطني) ينبغي ان يعتبر أمراً غير علمي الى ان يثبت بالبرهان - حينما يكف عن كونه احساساً باطنياً ويصبح استنتاجاً علمياً - كذلك الامر فيما يخص أي حدس كلي للمنطقة، مهما كان الشعور به قوياً ، فلا يمكن اعتباره علمياً حتى يكون قد خضع للتحليل وبرهن على الارتباطات الحقيقية التي كانت مجرد (شعور) ، وهذه العملية ستثبت بلا ريب أيضاً ان المنطقة هي ليست في الواقع ( الكل ) Whole الذي صوره الحدس وعبارات اخرى ، يختفي الانطباع النفسي (السايكولوجي) في عملية التحليل بعد أداء هدفه .

وهناك على أية حال ، جوانب عديدة أخرى تظهر فيها علاقة الارض  
بالانسان في شكل وحدات كلية Unit Wholes ، من وجهة نظر عالم  
النفس في الأقل . ولعل اكثرها وضوحاً ظهور اللاندسكيب للمشاهد . إن  
احساس اللاندسكيب هذا ليس حقيقة موضوعية خارج ذهن المشاهد ، بل  
حقيقة ضمن وعيه فحسب ، وان كان هناك تماثل في الانطباعات التي  
يتلقاها المشاهدون المختلفون في المنطقة نفسها . ويستتج وورنر ان من المتعذر  
التقليل من تأثير مزاج ونزعة الباحث . وكما اشرنا سابقاً ، هذا هو شكل  
دراسة اللاندشافت التي طورها هيلباش Hellpach كحقل جغرافي -  
نفسى Geopsyehical . ويحاول غرانو ان يترجم هذا المفهوم بقلبه .  
فهو يحاول ، بالبدء من اللاندسكيب الحسي ، وهو عبارة عن وحدة لظاهرة  
نفسية ، أن يحلل ويركّب ظواهر الارض الموضوعية التي خلقت تلك النتيجة لدى  
المشاهد . وفي هذا الاجراء يبدو وكأنه ينقل مفهوم (الكل) الى ظاهرة الارض  
ثانية ، متغافلاً عن كون هذه لاتمثل (كلا) الا من خلال رد الفعل النفسي  
لدى المشاهد ، وليس في الواقع خارج نطاقه الشخصي - وأنها لاتخلص  
نفس (الكليات) Wholes لدى مختلف المشاهدين .

ولا يدرك الانسان المنطقة من خلال تأثيرات المعالم الطبيعية بصورة مباشرة  
على أحاسيسه ، ولكنه يبلو المنطقة باعتبارها الوسط الذي يعيش فيه بصورة  
مباشرة وغير مباشرة . ويجسد وورنر أن (معايشة اللاندشافت)  
Landchaftserlebnis هذ هي (كلاً) . شأنها شأن اي تجربة . ومن الواضح  
ان هذه الظاهرة لاتعتمد على المنطقة فحسب ، بل على شخصية السكان  
ومواهبهم الموروثة أيضاً - السكان الذين يدرسون بمجموعهم وعلى شكل  
فرادي ومن الواضح ان اي جغرافي يتولى دراسة مثل هذ الظواهر المجربة  
من الارض سيكون في حاجة لان يكون مقتندراً تماماً في علم النفس . وان  
كون مثل هذا الحقل الحدودي لا يخص علم النفس اكثر مما يخص  
الجغرافية لامر لسا في حاجة الى تقريره .

ان هذا الاختبار لمناطق الارض كـ (كليات) يمكن ترجمته الى واقع على ضوء المجال الحيوي للانسان Lebensraum - . وفي الحالات العامة والاكثر وضوحاً ، يمثل هذا بواسطة سطح الارض بكليته ، اضافة الى الشمس والقمر ، وكذلك السماء المرصعة بالنجوم كجزء من المنظر المرئي . ويعترف وورنر المجال الحيوي لأي انسان واحد أو لمجموعة من الناس . بأنه ذلك القسم من المحيط الذي يمتلك أي شكل من اشكال الارتباط النفسي معهم - ارتباطات متبادلة بين المحيط والانسان . وهذا المجال الحيوي في عيني الانسان هو (كلا) ، وينبغي بالتالي النظر اليه (كليا) ( Ganzhei. ) ( tlich ) . ومهما كانت القيمة التي يمتلكها هذا المفهوم من وجهات النظر المتنوعة الأخرى ، فان من الواضح انها لا تمدد الجغرافية بأشياء متديزة ملموسة ، مادامت المناطق التي تكون المجال الحيوي للناس الذين يعيشون في أماكن متباينة سوف تغفل حتماً . ولا نستطيع أن نقيم مناطق - حياة محددة نسبياً الا في اكثر المناطق بلدائية ، ومع ذلك فستكون مغفلة أيضاً ، أما مناطق مدينة تجارية حديثة فستشتمل على جميع العالم تقريباً .

ويعتبر ذلك بالنسبة للجغرافية - كما يفهم الأمر الجغرافيون عموماً في الاقل - حصداً ضئيلاً من كل هذه المناظرات ، وينتهي وورنر الى الاستنتاج أن الجغرافية قد تدبرت أمرها في الماضي بصورة طيبة جداً دون تدارس مفهوم (الكليات) Wholes ، لأنها في الواقع لاتعنى الا قليلاً بـ (الكليات) ، سوى تلك الوحدات الواضحة ، كالنباتات والحيوانات ، والتي يتم اختبارها كفرديات من قبل العلوم الأصولية ، ومن جهة اخرى ، يقترح وورنر أشكالاً معينة من التركيبات المكانية ، ومعظمها صغير جداً في اتساعها المكاني ، والتي يمكن اعتبارها من جوانب خاصة وحدات (كلية) . وطالما كنا ندرسها من تلك الجوانب فحسب ، يمكن بل وينبغي ، ان ندرسها كـ (كليات) . ولقد اشار الى ان أي (كل) Whole هو من بعض وجهات نظر معينة ليس سوى حاصل جمع رياضي - فمثلاً الانسان من

الناحية الطبيعية حاصل جمع بسيط بلغة الجاذبية ( 279 ، ص ٣٤٦ ) .  
 ويعتمد وجود هذه (الكليات) المكانية الواقعية على العامل الأوحد في  
 العالم الحقيقي القادر ، ضمن حدود معينة ، على انتاج وحدات مكانية  
 متميزة وتنظيمها في ضوء البنية والوظيفة في كليات Wholes - الا وهو  
 الانسان. فحقول الفلاح هي وحدات متميزة ، والتي يمكن تجاهل تنوعات  
 التربة فيها المحصول المزروع وفي الاساليب الزراعية المتبعة - وان كان  
 المحصول سوف يعكس ذلك. وهذه الوحدات ، بمعنى اكثر أهمية ، ليست  
 (كليات) ، ولكن مجرد أجزاء من الحقل الذي ينظم من وجوه كثيرة  
 (كلّ) أولي. وتعتمد اجزاؤها على (الكلّ) - بما في ذلك الحظائر والحيوانات  
 والبيوت الحقلية والعائلة الحقلية ، ولا يمكن فهم الحقول الا في ضوء الحقل  
 ككلّ. وفي العموم يعتقد وورنر أن أي عمل فردي للإنسان يمكن اعتباره  
 (كلا) ، ولا يمكن فهم الأجزاء الا في ضوء (الكل) والذي يتطلب -  
 وبالامكان تأكيد هذه النقطة - الرجوع الى حالة فكر البناء .

وفي المناطق المدنية يمكن مد المفهوم نوعاً الى أبعد من ذلك . وان كان  
 ذلك ينبغي ان يتم بتحفظات اكثر . فصفوف الابنية المتصلة (البلوكات) في  
 المدينة متميزة وهي عبارة عن وحدات مكانية منفصلة وضمن ما يمكن اعتباره  
 من بعض الوجوه في الأقل . كـ (كل) Whole عضوي وهي المدينة . ولا  
 يمكن فهم الاجزاء المتنوعة من المدينة - المناطق السكنية ومناطق المصانع -  
 في ضوء علاقاتها الحميمة ، بل في ضوء (الكل) فحسب . وهي ليست مجرد  
 عناصر تتواجد في علاقات متبادلة ، ولكنها أعضاء من (كل) منظم . و  
 فضلاً عن ذلك ، فان علاقات المدينة بالريف المحيط - مثلاً في حركة  
 المواد الغذائية والمياه . . الخ - هي بدرجة كبيرة ليست علاقات لأحد  
 العناصر في المدينة بالعناصر في الريف مباشرة ، بل علاقة (الكل) المنظم  
 بالريف . واخيراً يمكن تحديد منطقة المدينة ضمن منطقة حدود ضيقة نسبياً ،  
 منطقة يمكن فيها للمدينة ، ان شاءت ، ان تختزلها الى خط واضح .



وفي العموم نحن نلاحظ أنه بسبب عجز الانسان عن ملاءمة استعماله للأرض للتنوعات الوفيرة والتدرجية في الطبيعة . فان جانباً رئيسياً من جوانب تحويله اللانديسكيب الطبيعي الى لانديسكيب حضاري يتمثل في خلق وحدات أرضية متميزة بصورة واضحة يسعى ضمن كل منها الى التجانس . وبهذه الطريقة يميل الى خلق فسيفساء (موزاييك) . مشهداً Scene تكون فيه الأجزاء متجانسة ، الا انها متميزة عن بعضها البعض الآخر بصورة واضحة . ويمكن ان نقول أن الطبيعة لاتخلق مشهداً فسيفسائياً (موزاييك) . ولاتشك أن مثل هذا اللانديسكيب هو من صنع الانسان . فكلما نجح الانسان في تحويل ارض لاستخداماته الشخصية كلياً . كلما ازداد (تدجيناً) للاندسكيب الطبيعي (الوحشي) ، وكلما كان (الموزاييك) الناتج اكثر ظهوراً وكثلاً . ولا يمكن للمرء ان يفحص وجه الارض من عل - ان كان بواسطة الطائرة او بواسطة الصور الجوية - من دون ان يحدث في نفسه انطباع قوي بسبب هذا التناقض . ففي اللانديسكيب المدجن والذي اعاد الانسان بناءه . تبرز اي قطعة من الارض الوحشية وكأنها قسم لم يكمل بعد - او ربما قسم مخرب للموزاييك . ولا يرجع ذلك لكونها ارضاً غابية مقابل أرض حقلية . فالسابتين تتلائم والموزاييك . ولكن بسبب افتقارها الى التجانس بحد ذاتها وكذلك بسبب حافاتها غير المنتظمة والمتعذر ضبطها . والتي تدوب بصورة لا يمكن تمييزها في المراعي . وبالمثل . فان المناظر الجوية للاندسكيب الحقلية النموذجية في مختلف أجزاء العالم توحى لنا في الحال بدرجة الكمال النسبية التي استطاع بها الانسان ان يحول اللانديسكيب الطبيعي الى لانديسكيب حضاري . وهكذا يمكن القيام بمقارنات بارزة بين مناطق في جنوب نيوا إنجلاند New England ، في نطاق الذرة Corn Belt ، وفي حوض باريس Paris Basin وفي دلتا اليانجستي Yangtse Delta في حين ان نقيضها . في منطقة لا يمكن القول عنها انها غير مأهولة، توجد في افريقيا الوسطى Central Africa

وهكذا، فمع ان الانسان أحدث لاندسكيى تقارب (الموزايك) ، وخلق وحدات مساحية عضوية من الحقول والمدن، وباستطاعته بلا شك ان يحدث وحدات أضخم في أقاليم اذا شاء ، فانه لم يحاول القيام بهذا الامر بأي معنى حقيقي . وفيما عدا مايمثل لدرجة محددة في طرق النقل المخططة والمنظمة ، لم ينظم الانسان بوعي او بدون وعي اقليمياً ما (كوحدة) . ولقد أوضحت المناقشات الاخيرة حول التخطيط الاقليمي ، أو تقسيم البلاد الى اقاليم ثابتة تقريباً لغرض الادارة الموحدة ، صعوبة تنظيم مثل هذه الاقاليم المضخمة بسبب الافتقار حتى الى الشكل البسيط للتنظيم والذي : بدون التخطيط الواعي ، يتطور في نمو المدن . (قارن تقرير لجنة الموارد القومية 291 ) . ان غياب اي من مثل هذا التنظيم الأقليمي ينعكس بالمثل في صعوبة ايجاد حدود (علمية) للدول السياسية . واذا استطاع الجغرافي أن يبين ان الأقاليم هي وحدات حية وظيفية ، فان مشكلة ايجاد الحدود المناسبة ستختزل الى مجرد تقرير الى اية دولة ينبغي أن يمنح مثل هذا الاقليم . ومن الخيسر لأولئك الذين سيتعلمون هذه المصطلحات ان يدرسوا الاستنتاجات المنطقية التي توصل اليها الباحثون الالمان في الجيوبولتيك - وهو تبسيط مفرط للمشكلة التي ناقشناها في موضع آخر ( 216 ص ٩٦٠-٩٦٥ ) .

ومن الجهة الاخرى ، نظم الانسان مناطق ضخمة معينة لدرجة ما (كوححدات) وظيفية ، وتقصد بها الدول المستقلة التي خلقها ارتباطاً والتي تعمل لا (ككليات) سياسية فحسب ، ولكن لدرجة عظيمة (ككليات) اقتصادية واجتماعية . وهذه اضخم بكثير من تلك التي تسمى عمومياً (اقليماً) ، ويمكن ان تتجاهل كلياً في الحقيقة اي نوع من (الاقاليم الطبيعية) التي يميزها الجغرافيون . ومع ذلك ، بما أنها سبق ان حددت بدقة ، وتعمل من جوانب كثيرة كوححدات منظمة ، فبوسع المرء ان يسميها (كائنات حية مكانية) شريطة ان تميز بوضوح النقاط التي لانتشبه فيها الكائنات الحية البيولوجية (عن مول 157 Mauil ص ٧٨) . لكن

تطبيق هذا المصطلح على جزء من الدولة ، كما يفعل غيسلر Geisler في دراسته لسيلازيا Silesia ، معناه تدمير معناها الصحيح . (345)

ان هذا المفهوم للدولة ككائن حي مكاني يتطلب تحفظاً عظيماً على أية حال . وكما أشار هنتر ، في نقده لمفهوم برون Braun للدولة (ككائن حي) Organischel Lebewesen ، فالدولة ليست سوى عامل من عوامل كثيرة في الحياة البشرية ( 167 ص 340 ) . ومثال ذلك ، أن علاقة منطقة الروهر في ألمانيا بمنطقة اللورين الغنية بخامات الحديد في فرنسا هي ليست علاقة كائنين حيين مستقلين ، ألمانيا وفرنسا ، ببعضهما ، ولكنها علاقات مستقلة أساساً عن ذينك الكائنين ككل ، علاقة بين جزء من واحد منها بجزء من الآخر . ويمكن أن نلمس أمثلة مماثلة كثيرة في علاقات الولايات المتحدة بكندا ، وبعبارات أخرى ، نحن نمثلك في الجغرافيا الاقتصادية أشكالاً غير متبلورة وغير محددة من (الكائنات الحية المكانية) التي تشمل على ، أجزاء من دولتين أو أكثر من دول (الكائنات الحية المكانية) .

#### (ز) الخلاصة : النتائج العملية للمفهوم :

يمكن أن نستنتج من وجهة نظر التقسيمات المكانية التي تهتمنا عموماً في الجغرافية الاقليمية ، أنه ليس من الممكن أن نحدد أقساماً من سطح الارض كأقاليم تكون (وحدات) في الواقع ، وأنها لايمكن أن نعتبرها على نحو صحيح أشياء فردية ملموسة . وكما يؤكد فيفسر Pfeifer في أستشهاد عن هنتر (أن أفكار ومفاهيم الجغرافية هي ذات طبيعة مركبة أكثر من كونها تمت لطبيعة الاشياء الاصولية) ( 164 ص 425 ) .

وأذا ماتساءل المرء عن التأثير الذي أحدثه ادخال هذا المفهوم في الجغرافية الاقليمية — عدا الطاقة العظيمة التي صرفت في المناقشات المثنودولوجية ، الخاصة به التي لاتحصى — فان من الصعب ايجاد الجواب نظراً للاستعمال المحدد نسبياً الذي أخضع له هذا المفهوم عملياً . ولعل بإمكاننا أن نعتبر أنظمة

المناطق النموذجية Type Areas التي جاء بها باسارج Passargi ، والتي سنناقشها فيما بعد ثمرة لهذا المفهوم . لكن الذي لا ريب فيه أنه كان باستطاعته أن ينشئ تلك الانظمة في أية حال من الاحوال . ويقول فاللّو أن محاولة ملائمة حقائق السطح في مناطق فردية محددة (تقودنا غالباً الى السعي لايجاد حد والى اختراع أشكال لا يوجد ولا يمكن أن يوجد لها شكل أو حدود) (186 ص ٥٠) . وذلك بحد ذاته ليس جريمة علمية ، شريطة الا نفترض أن الحدود التي وضعناها والاشكال الناتجة تمثل أكثر من مجرد تسويات اعتباطية مع الواقع .

ويمكن أن نلاحظ نتيجة أكثر خطورة في الكثير من كتابات أنصار هذا المفهوم . ففي محاولة رفع الجغرافية الى مركز المساواة مع العلوم التي يمتلك كل منها فئة من الاشياء لدراستها ، غاب عنهم العنصر الاساسي الذي يميز الفكر الجغرافي عن فكر بقية العلوم الاخرى ، ونقصد به الدراسة الدائمة للمواقع النسبية للاشياء على سطح الارض فيما يتعلق ببعضها البعض . ومع أننا سبق أن قلنا أن الميل الى اهمال هذا العامل كان نتيجة لرفض دراسة العناصر غير المادية باعتبارها (حقائق جغرافية أولية) ، كما يمكن اعتباره نتيجة للتأكيد على الجيومورفولوجيا الاصولية في تدريب الجغرافيين ، فالظاهر أنه نتج اضافة الى ذلك عن دراسة الاقليم كوحدة مغلقة نسبياً بحد ذاته . وفي محاولة تفسير ظواهر الاقاليم في ضوء الحقائق ضمن الاقليم ، فحسب، يتدنى عنصر الموقع الى مجرد الحقائق الداخلية للموقع . ومن الوجهة النظرية ، يمكن أن يتحدث المرء عن الموقع النسبي للاقاليم كوحدة فيما يتعلق بمثل هذه الوحدات الاخرى، ولكن أي محاولة لتحليل وضع ملموس بمثل هذه الشروط تكشف عن المغالطة الاساسية، فالأقاليم لاتتملك علاقات مع بعضها البعض كوحدات — وانما عناصر معينة منها فقط ومركبات من العناصر ضمن الاقاليم هي التي ترتبط بتلك التي في الاخرى .

ولسنا نتردد في اعادة اشارتنا الى الدراسة البسيطة لهذا العامل في دراسات

وفي مقدمة هذا البحث - الذي قصد به طلبة الدراسات الأولية والعليا- حذف عامل الموقع النسبي كلياً . وفوق ذلك ، من الصعب ايجاد ، دراسات عن أهميته في الكثير من الدراسات الاقليمية المفصلة . فالمسزاع المدارية ، ومناطق الفواكه في كالفورنيا ، وأقاليم القمح لمناطق الحشائش قد نوقشت جميعاً بدون الاشارة الى عامل المسافة العظيم الاهمية. وترسم الخرائط للمدن وتناقش أمورها في ضوء حجمها ونموها في القرن الماضي وشكلها الخارجي وأنماطها الداخلية ، ولكن بالمقارنة بذلك ، تكون المناقشة ضئيلة للغاية لأمر تتعلق حتى بالمبادئ العامة لمواقع المدن ، بحيث لا يفهم القارئ ، الا القليل عن أسباب تطورها في أماكن معينة بالذات حيث وجدت وحيث امتلكت الوظائف الخاصة المختلفة التي تتوفر لها حالياً .

ولا ريب أن الصعوبة هنا تمت الى التنظيم . فاذا نظم مسح للعالم على شكل أقاليم - وهو ما يؤيده المؤلف بكل قلبه - فلن يكون غير ملائم فحسب بل سيكون في غاية الصعوبة ، وسيضطر مراراً الى ترك الاقليم المدرس ليتبع ارتباطات ملامح معينة منه بتلك الموجودة في المناطق المجاورة ويكون الامر أكثر سوءاً حينما تقود الارتباطات الى أجزاء قصية من العالم ولذلك ، فالذين لم يحاولوا تنظيم مثل هذا المسح ليسوا في وضع يمكنهم من انتقاد المؤلف على فشله في حل هذه المشكلة ، وليس بوسعنا الا أن نسجل الحقيقة في كونه لم يحلها . ومن الجهة الاخرى ، قد يبدو ممكناً ، بقدر ما هو ضروري ، أن ندرس في دراسة اقليمية منفردة لمنطقة القهوة في البرازيل أهمية موقع جميع المنطقة ، في علاقتها بالمناطق المستهلكة وراء البحار ، وخصوصاً الموقف المميز لاجزاء مختلفة من المنطقة فيما يخص الموانئ . (356) .

ويبدو جيمس في الخلاصة الختامية لمسحه للعالم أنه يدرك أن ((الوحدة العضوية)) للمدينة ((تمتد الى أقصى أجزاء الارض)) ( 321 ص 353 ) ، لكنه لا يستمد الاستنتاج المنطقي من هذا ، وتقصد به أنه بالنسبة للانسان في الوقت الحاضر ليس هناك وحدة كاملة أقل من سطح الارض بكامله . فاذا ما أدرك

ذلك أصبح أستاذنا هنتز واضحاً وهو: ((لا يمكن دراسة أية ظاهرة من ،  
ظواهر سطح الأرض لاجل ذاتها، فهي لا يمكن أن تكون مفهومة إلا من  
خلال فهم موقعها في علاقته بالمواقع الأخرى من مواقع الأرض)).  
ومن الجدير بالانتباه أن نلاحظ أن أتباع نظرية العلاقات ، مهما كانت  
النظرية مضللة بطرق كثيرة ، يمتلكون فهماً واضحاً لاهمية الموقع النسبي  
بالنسبة للفهم الصحيح لعالم أية منطقة . ويخطر على البال دراسة وايتبك  
Whitbeck المثارة لنيوجرسي New Jerse ( 397 ) ، ولاسيما التحليل  
المستفيض لمس سيمبل Semple ( 204 الفصل الخامس ) - بالرغم من  
أن هذه تميل الى أن تخلط الموقع المناخي ، الذي هو ببساطة المناخ ، مع  
الموقع النسبي على نحو الدقة .

ويمكن أن توضح أهمية مفهوم الموقع النسبي بصورة أجلى إذا ما تأملنا  
شخصية الجغرافيا مرة ثانية باعتبارها علماً تكاملياً نسبياً للتاريخ . ولقد  
أقترح كروبر Krober في بيان سبق أن أشرنا إليه أن السمة المميزة للنهج  
التاريخي هو ليس المعالجة في التعاقب الزمني ، بل المحاولات في التكامل  
الوصفي Descriptive Integration . ويمكننا القول أن كلا من التاريخ  
والجغرافيا هما محاولات في التوحيد الوصفي ، إلا أن عامل التكامل  
في التاريخ هو الزمن - أي ارتباط الظواهر التي تقع في نفس المكان  
تقريباً والمرتبطة ببعضها البعض بمفهوم الزمن - في حين أن عامل التكامل  
في الجغرافيا هو المكان - أي ارتباط الظواهر التي تقع في نفس الوقت  
تقريباً والمرتبطة ببعضها في علاقات مكانية ، أي في ضوء الموقع النسبي .  
والمقدار ما يكون المؤرخ معنياً بالرابطة التاريخية للظواهر ، وليس بتلك  
المعاصرة تقريباً فحسب ، بل بتلك الظواهر التي يفصل بينها الزمن على نحو  
واسع - مثلاً علاقة الحروب النابليونية بالحرب الكبرى الأولى - كذلك  
يعنى الجغرافي بالارتباطات المكانية للأشياء ولا يعنى بالأشياء المتقاربة من

بعضها في مكان واحد فحسب ، بل بأشياء متباعدة عن بعضها جداً كبعد حقل البان في نيوزيلاند ومحل بقالة في لندن .

وبما أن مفهوم الجغرافية (كعلم العلاقات) يقارب مفهوم التكامل ، Concept Of Integration فليس من الغريب أن يعترف أتباعه على الدوام بأهمية العلاقات المكانية .

وعلى أية حال ، ينبغي الافتراض أن كلا المفهومين واحد . فقولنا بأننا ، معنيون (بالتكامل الوصفي والتفسيري للظواهر) ، هو ليس نفس قولنا أن هدفنا إيجاد ارتباطات تكاملية بين الظواهر .

وإذا شاء المرء أن يميز بين العناصر الطبيعية والحضارية في الجغرافيا ، فينبغي أن يلاحظ أن عامل الموقع النسبي ، أو الموقع Locus - بمصطلحه المختصر - هو ليس في جوهره عنصراً حضارياً ، كما توحي به عبارات من مثل (تسهيلات النقل) أو (أمكانية الوصول الى الاسواق) ، ولكنه متأصل في البيئة الطبيعية . ان الموقع النسبي لمصر فيما يتعلق بالمرتفعات المدارية ، الواقعة الى جنوبها كان عاملاً رئيسياً في تطور التربة والنبات الطبيعي ، لوادي النيل قبل أن يظهر انسان ماقبل التاريخ على المسرح بزمن طويل . وربما كان ممكناً اعتبار هذا العامل عاملاً هندسياً لايمت الى المعالم الطبيعية ولا الى المعالم الحضارية للمنطقة ، لكنه ضروري جداً لتفسير جغرافي لكل من هذين الجانبين على انفراد ، كذلك لتركيباتهما التي تكون المركب الكلي للاقليم .

ونحن نجد أن الاقليم نفسه لايتقرر في الطبيعة أو في الواقع . ولا يمكن أن نأمل أن (نكتشفه) بالبحث ، وليس في استطاعتنا الا أن نفتشر فحسب عن أفضل القواعد أو الاسس لتقرير حدوده - وفي العموم ، من أجل تقسيم العالم بأكمله الى أقاليم . أما كيف يمكن أن ينجز ذلك فسندرسه في القسم التالي .

## ١٠ - أساليب تنظيم العالم في أقاليم :

### (أ) المبادئ النظرية للتقسيم الأقليمي :

لقد استنتج الكثيرون من نقاد مفهوم الاقاليم كوحداث واقعية (\*) أنه ليس هناك مكان في الجغرافية العلمية لمفهوم « الاقاليم » أيا كان . ومنذ قرن مضى حمل بوشر Bucher نقده القديم للمفهوم الاقليمي الى هذا الاستنتاج السلبي -- وأن ترك الباب مفتوحاً لدراسة أية منطقة معينة لاهداف خاصة معينة ( 51 ص ٩٤ ) . وبالمثل ، فبعد سنوات قليلة حذف فروبل Frobel المفهوم الاقليمي من الجغرافية العلمية ، لكنه منحه مكاناً أفضل مما منحه له بوشر Buser ، في النصف غير العلمي من جغرافيته ( 56 ) . وبالمثل ، وفي عهدنا الحاضر يختتم فالسو نقده للمفهوم الاقليمي بالقول التالي : (( نحن لسنا واثقين أن التركيبة الاقليمية بالنسبة لكثير من جهات العالم لا تكون أي شيء أكثر من خداع منطقي ووسيلة من وسائل التعليم ، وهذا يعني أنه بعد كل شيء يسرر التشويه الفعلي للحقيقة لكنه لا يصبح شرعياً بالحجج التي يمكن للمرء أن يقدمها في تأييده )) ( 186 ص ١٦٤ ) .

ولاريب أن نقاشنا السابق يسرر الجزء الرئيسي من قول فالو . فأني تقسيم أقليمي للعالم يأخذ بعين الاعتبار جميع العناصر المهمة هوليس صورة حقيقية للواقع ، ولكنه أداة اعتباطية للباحث وهي ملائمة لهدفه تقريباً -- ولهذا السبب يختلف التقسيم من باحث الى آخر ، معتمداً على ما يبدو له أي من العناصر هي الأكثر أهمية وحتى التقسيم الواضح الى قارات سيخل بالأستمرارية الاقليمية في المناخ وفي الكثير من جوانب الجغرافية البشرية ولقد أكد بانس Banse ، من بين آخرين ، السمة المزيفة لهذا التقسيم التقليدي . لكن من

(\*) ان دراسة الأقاليم في هذا الفصل وفي جزء من الفصل الثاني نحتاج الى تعديلات هامة في ضوء التطورات اللاحقة في مفاهيم الأقاليم وقد حلت هذا في كتابنا «منظور على طبيعة الجغرافية» (ص ١٢٩ - ١٤٣) .



يمكن فهمه على أنفراد ، لكنه مع ذلك نتاج أحواله الداخلية لدرجة كبيرة وبالتالي فإنه يبرر تركيز دراستنا عليه بدرجة أعلى بكثير مما يبرره مثلاً، التركيز على دراسة اليد البشرية .

وفي أية حالة ان علينا الانساق بأية حجة تزعم أن(علم الجغرافية الاقليمية) هو مسألة مستحيلة. فمثل هذا الاستنتاج القائم كما ينبغي أن يكون على معنى خاص لكلمة ( علم ) Science لن يمحو الحاجة الى موضوع للجغرافية الاقليمية، مهما كان نوع العنوان الذي يود أن يدعوه به أن الجغرافية قائمة سواء سميت (علما) أم لم تسم ،ويمكن تكرار نفس هذا القول بالنسبة ، للجغرافية الاقليمية . وأذا أستوجب تأهيل الجغرافية لاية متطلبات أعتباطية (للعلم) تغيير طبيعة الجغرافية نفسها ، ففي أستطاعتنا التحلي بسهولة عن أية ادعاءات في العناوين الضخمة أكثر مما في أستطاعتنا تغيير الطبيعة الجوهرية لموضوعنا . وكما رأينا منذ البدء ، يقوم وجود الجغرافية كحقل دراسي على الاهتمام الانساني العام في الشخصية المتباينة لمختلف أجزاء العالم . وقد يرغب الأشخاص في تصنيف أصولي لكلّ عنصر من العناصر ، أو لكل مجموعة معينة من العناصر . كما تتنوع في الاجزاء المختلفة من العالم . وقد يكون من الأفضل دراسة مجموعة العناصر الطبيعية غير البشرية بكلّيتها في تنظيماتها الطبيعية في مختلف أجزاء العالم . وبالمثل دراسة مجموعة العناصر البشرية والحضارية بكلّيتها في ارتباطاتها في المناطق المختلفة .

غير أن هذا التنظيم الثنائي أصبح ضرورياً ، حسب رأي فاللو ، بسبب الافتقار الى الاتفاق بين المجموعتين — الرفض العنيد للانسان في الخضوع لبيئته الطبيعية — فهذا النظام الثنائي ، وان ربط معاً بارتباطات تلغرافية قصية ، حسب تشبيه دافيز W. M. Davis المبكر (203) . لن يشبع الاهتمام الأساسي الذي يقوم عليه حقل الجغرافية . إن ذلك يدعونا أن نصف ونوضح ، ليس طقمين منفصلين من العناصر على امتداد العالم فحسب ، بل جميع المعالم لجزء خاص من العالم والتي تكون مميزة له مقابل الأجزاء الأخرى

وهكذا فقد فرضت الجغرافية على نفسها منذ البداية المهمة الصعبة — بل ويمكن أن نقول المستحيلة في المعنى الكامل — في دمج أنواع عديدة من الظواهر المتواجدة في المناطق ، والتي لا تكون تبايناتها متفقة . فأذا قبلنا مسؤولية الجغرافية هذه فلم تحولنا أية صعوبات أو اعتراضات عن هذه المهمة . (قارن لوتنساخ 278 . ص ١٢) .

وبالمثل . يمكن أن نضيف الى ذلك القول أن أولئك الذين يقبلون مهمة تطوير الجغرافية الإقليمية كفروع من فروع المعرفة . سواء كان ((علماء)) أم لم يكن . سيتولون هذه المهمة بجديّة ، وبالتالي لن يعيروا أي اهتمام للناصحين الذين يخبرونهم أنهم غير قادرين على انجاز المهمة بجديّة . ولا بد أن يؤخذ النقد السلبي بنظر الاعتبار مهما كان مصدره . ولكن الاقتراحات التي لاتعنيها كيف تقرر الأقاليم ، أو التي تعتقد أن الاقسام السياسية ((مقنعة عموماً)) ، تتم على أن الناصح يمتلك اهتماماً ضئيلاً بالموضوع ، وانه بالأحرى مقتنع أن المهمة ستكون عموماً غير مقنعة مهما تم عمله .

وسنفترض أن من شأن الجغرافية الإقليمية أن تسعى الى فهم التباينات — كما تتجم عن المركبات الكلية للظواهر في أماكن مختلفة — في مختلف أجزاء العالم . ولذلك لا بد لنا أن ندرس هذه المركبات الكلية في مناطق معينة . ولكي نهيء نظاماً أصولياً لجميع سطح الأرض في دراسات إقليمية ، لا بد لنا من أساس لتقسيم العالم الى أقاليم . وبطبيعة الحال يمكن للمرء أن يدرس تقسيمات قامت على أي أساس ممكن — كالأساس السياسي مثلاً — وقد سبق ان لاحظنا أنه لا توجد وحدات مكانية فعلية في الواقع لدراستها لكن ذلك لايعني أنه ليس هناك شيء بين هاتين النهائيتين . بل على العكس من ذلك ، فلقد أوضحت التجربة — كما برهنت النظرية — أن بعض أسس التقسيم تجعل مشكلة الدراسة الإقليمية صعبة للغاية ، ومكررة بافراط ، وغير منتجة لفاهيم جديدة . ان تأكيدنا ان هذا هو واقع الحال بالنسبة لاستعمال الوحدات السياسية الثانوية لأمر لم يبرهن بشكل وافر في الأبحاث التقليدية للكتساب

الذين سبقوا غاترر Gatterer وريتسر Ritter فحسب ( والتي تعتبر كتابات فروبل Frobel عن بيرو وغيرها مثلاً متأخراً لها ( ( 53 ) ) ، لكن تلك الأمثلة قد أعيد اظهارها في الوقت الحاضر مع الأسف في بعض « كتب الدولة الدليلية » تحت عنوان « مشاريع و.ب.أ » في الولايات المختلفة. ولذلك يمكن أن نتفق مع مول أن (( في طليعة البحث في الجغرافية الإقليمية محاولة تقسيم العالم ، أو أي أجزاء منه ، الى أقاليم ذات فئات حجم متنوعة ) . ( Lander, Ortlich Keiten, Landschaften .. الخ ) ( 179 ص 173 ) . ومع أننا لانسعى الى اكتشاف أقاليم توجد فعلياً ، لكننا نسعى الى اكتشاف أكثر الأساليب فائدة ونباهة (ذكاء) لتقسيم العالم الى أقاليم . ولذلك ينبغي أن نشغل أنفسنا ، كما فعل هنتر مبكراً منذ عام 1908 (( بأصول تقسيم سطح الأرض )) ( 300 ، قارن غرانو ص 48 و 139 وما بعدها ، وألماجيا 188 Almagia ص 19 - 21 ) .

كيف يمكننا أن نأمل بحلّ هذه المعضلة؟ من الناحية المثالية ، يمكن أن نقول بأن الجغرافي معنيّ بالفردية المسموح بها لكل بقعة خاصة من بقاع الأرض . ولذلك يمكن أن نبرر نظرياً دراسة أي عدد من الأماكن الصغيرة ، ولكن بما أن العدد المحتمل لانهاية له ، فان من الواضح أنه لا بد من توفر اختبار مالأهمية المكان . فقد تكون بعض الأماكن ذات أهمية كبيرة في علاقاتها بالأجزاء الكبرى من العالم بحيث تسوّغ الاهتمام الفردي ، مثلاً صحرة جبل طارق ، ومدخل نهر شيكاغو ، وجسر لندن ، وهناك أماكن أخرى ذات أهمية ضئيلة في حدّ ذاتها ، لكنها قد تكون بدرجة أو بأخرى ممثلة لأماكن مشابهة بالقرب منها بحيث تسوّغ دراستها باعتبارها نموذجية ، بدرجة محدودة دائماً ، لأماكن أضخم منها ، مثل وادي ايسر Isere في الألب الفرنسية أو مزرعة رئيسية مفردة في منطقة أنتون District Of Anton في بنامسا ( 221 ) أو مجتمع برنستون Princeton Community في نطاق الذرة Corn Belt ( 341 ) . ولسنا في حاجة في هذه النقطة لأن

نشغل أنفسنا بالسؤال فيما اذا كانت هذه الاماكن الخاصة هي في الحقيقة نموذجية بالنسبة لأقاليمها . فالتماثل الواضح في السمة بين الكثير من أودية الألب الفرنسية French Alpine ، في مقابل السيفين Cevenne أو التيرول Tirol - يبرر لنا الافتراض أنها يمكن أن تجمع بشكل عام في نموذج Type واحد أو أكثره وان تحديد ذلك هي احدى مشاكل البحث (أنظر القسم الحادي عشر (H)) .

وحيثما وجدنا منطقة أضخم من الأرض تشتمل في جزء عظيم منها على مناطق أصغر من نفس النموذج أو النماذج ، بينما تختلف المناطق المجاورة بهذا الخصوص ، يمكننا حينئذ أن نفهم شخصية المنطقة الأضخم ، أو الأقليم ، بدراستها ككل ، (وفي الحقيقة تحققت بالفعل درجة من التركيب في دراسة حتى مثل هذه الوحدات الصغيرة كواد صغير) . وبما أن النماذج ليست متميزة تماماً في حقيقتها ، بل وأقل من ذلك بالنسبة للعينات المختلفة من النباتات ، وأن الأجزاء المختلفة هي في الوقت نفسه ليست متماثلة شأن النباتات من نفس العينات ، فان الاقليم المحددة حسب هذا الأساس لن تكون بالمثل متحدة ضمن نفسها ولا متميزة عن بعضها البعض ، بل ستتداخل تدريجاً في بعضها البعض فيما يتعلق بالكثير من العناصر المختلفة ، وستشابه بالنسبة لبعض العناصر . وبسبب كون الوضع الفعلي معقد جداً بالنسبة لمداركنا المباشرة - بصرف النظر عن مشكلة تعليمه للآخرين - فاننا نضطر الى تبسيط الواقع بأضفاء حدود أكيدة نوعاً ما على الأقاليم المدروسة . ولكن ينبغي ألا يغيب نظرنا عن حقيقة كون هذه الحدود ، بل وفي الحقيقة الأقاليم نفسها ، هي أساساً تبسيطات اعتباطية للتعقيد الفعلي الذي نحاول فهمه .

ان مثل هذا التبسيط ، وبالتالي هذا التحريف للحقيقة ليس خاصاً بالجغرافيين فالتقسيمات الاعتباطية شائعة في العلوم الأخرى . وحتى التقسيم الى عينات يصبح اعتباطياً في بعض أجزاء علم النبات ، والأمر كذلك بلا شك في علم

البانتولوجي (علم المتحجرات) (١) . بل - أن تقسيم علم الجيولوجيا للتكوينات الصخرية لأكثر اعتباراً ، وحتى تقسيمه لأنواع الصخور . وبطبيعة الحال ، فالتمائل الأوضح هو مع التأريخ . فالمؤرخ يجد من الضروري تمييز حدود خاصة، ولكن غير مؤكدة نوعاً، لامتداد الزمن فيما يسمى في تأريخ أوروبا بفترة الإصلاح Reformation Period . ولا يناقش أحد في استعماله لهذه الوسيلة طالما لا ينظر الى تلك الفترة باعتبارها متميزة ووحدة منفصلة في التأريخ ، بل متعلقة كوحدة كاملة بالفترات السابقة واللاحقة .

ان المقارنة مع التأريخ تؤكد بصورة أقوى ماسبق لنا أن اقترحناه بدراستنا للأقاليم الجغرافية ، ونعني بذلك أن هذه التقسيمات للعالم هي ليست موضحة تماماً في طبيعة الأشياء ، ولا يمكن أن نبدأ بها كحقائق باتة . وهي ليست حقائق نأمل أن نكتشفها بالملاحظة المستفيضة . كما أننا لايمكن أن نأمل أننا بفحص العالم من خلال ميكروسكوب مقلوب سنجد في النهاية حجيرات مفردة تكون معاً ((كلا)) ، فمن الواضح تماماً أننا نفحص حجيرة واحدة ، لا يوجد فيها حتى الدرجة النسبية من انفصال الأجزاء الذي يميز الحجيرة الحية .

على أي أساس اذن يمكن أن تقسم العالم المعقدّ جوهرياً والغير قابل للتجزئة؟ هناك شيء واحد واضح ، يمكننا أن نشك منذ البداية بأيّ حلّ بسيط . ونحن لانسعى الى طريقة حقيقية واحدة للتقسيم ، مادامت لا توجد مثل تلك الطريقة ، بل نسعى الى طريقة مناسبة نوعاً . ففوق أيّ نظام محتمل ستكون التقسيمات ، بالمفهوم الأول ، ليست سوى ((قطع مختارة - اعتباراً من الأرض)) ، وحسب المفهوم الآخر لن يكون تقسيمنا اعتبارياً ، بل

(١) وانه لا مر محاطيء في المنطق على اية حال اللجوء الى هذه المقارنة ، كما يفعل غراف Graf والاخرون ، في الادعاء بان للجغرافيا في اقاليمها اشياء للدراسة ليست اقل تحديدا مما لدى علوم الاحياء (١٥٦ ص ٨٣ والتالية) فأشياء علم الحيوان الملموسة هي ليست العينات بل النباتات المفردة او الحيوانات.

سيتطابق مع المتطلبات العامة للعلم اذا ما استندت الى مبادئ مناسبة تطبق بثبات . ومن الواضح أن المبادئ المناسبة تعتمد على الهدف المتوخى الذي يخدمه التقسيم ، وهو فهم شخصية مناطق العالم المختلفة . وبما أن هذه معتقدة جداً في طبيعتها بحيث لا يمكن أن يفسح مساح مفرد العالم المجال المناسب لجميع الجوانب ، وحتى بصورة مجملية ، فسيستبع ذلك أنه قد تكون هناك أسس كثيرة مختلفة للتقسيم الأقليمي . وكل منها مناسب نوعاً للأغراض الجغرافية المختلفة . وكما يقول بومان Bowman ( ان الاتفاق والتماثل هما ليسا اهدافاً مرغوباً فيها أو حتى من الممكن احرازها في تصنيف يعتمد على متغيرات من مثل الزمان والمساحة والوظيفة ) . ( 106 ص ١٤٤ ، قارن كذلك فنش Finch 223 ) .

إن مسألة المعيار الذي ينبغي اختياره لتحديد الأقاليم لا تجد بالمثل جواباً في الطبيعة ، كما يقول هنتر . وينبغي أن يتخذ القرار من قبل ((الجغرافي حسب حكمه الموضوعي على أهميتها . لذلك لا يمكن أن يتحدث المرء عن التقسيمات الأقليمية الحقيقية والزينة ، بل عن التقسيمات الهادفة وغير الهادفة فحسب ، وليس هناك تقسيم ملزم في جميع الأحوال ، يناسب جميع الظواهر ، وكل ما يستطيعه المرء هو أن يحاول ضمان تقسيم يشتمل على أكبر قدر من المزايا الممكنة وأقل قدر من العيوب)) (١) . ( 16١ ص ٣١٦ ) وفي إحدى النقاط يبدو هناك اتفاق كامل . فلسنا معنيين بمجرد إيجاد طريقة مناسبة لتحديد أي إقليم معين يرغب الجغرافي بدراسته لكننا معنيون أيضاً ، مادام العالم من جوانب عديدة عبارة عن وحدة ، بالطريقة التي يمكن

---

(١) ان وجهة النظر هذه التي ذكرها هنتر للمرة الأولى في عام ١٩٠٨ (300 ص ١٠٧) عكسها كثيرون فيما بعد بضمنهم انستد Unstead (309 ص ١٧٦) . وهناك رأى مناقض عرضه غراف Graf يستند الى مفهوم فزيوغرافي يقوم على «مثالية تفترض امكانية وجود حقيقة مطلقة» بحيث لا بد من ان يوجد في تقييم سطح الأرض «حقيقة جغرافية واحدة فقط» (١56 ص ١١٤) .

بواسطتها أن تقسم العالم الى أقاليم ، أو بالطريقة التي يمكن لنا فيها أن نرتب الأقاليم مع بعضها في نظام عالمي . لذلك فالسؤال الأول اذن هو : أيّ هذين النهجين ينبغي أن يتبع؟

هل ينبغي علينا أن نبدأ من دراسة العالم ككل - كما نعرفه من جميع فروع الجغرافية الأصولية ( العامة ) Systematic - ومن ثمّ نقسمه الى عوالم، واقاليم ومناطق ، ومواقع ؟ وقد يبدو هذا أسلوب العلوم البيولوجية - التقسيمات الثانوية لشجرة الحياة الى رتب Orders وأجناس Genus وأصناف Species . ويلاحظ هتتر أن الأسلوب في تلك الحقل كان في الواقع هو العكس - أيّ دراسة خصائص العينات الفردية ، ثمّ تجميعها في أصناف ، ثمّ تقسيم الأصناف الى أنواع .. الخ ، ثم اختبار الاستنتاج بعدئذ فقط في كل نظام التصنيف. وبما أن علاقات المناطق المختلفة في الجغرافيا ببعضها البعض وبالعالم ككل لا تكون مثل هذا النمط البسيط كذلك الذي تكونه العينات في شجرة الحياة ، فحينئذ يصبح أكثر ضرورة أن يبدأ الجغرافيين في التحريّ الكامل عن خصائص مناطق معينة ، ولا يقيمون تقسيمها الأقليمي الا على أساس التشابهات والاختلافات المكتشفة. ولم يتوصل همبولدت Humbolt الى المفهوم الجغرافي للانوس Llanos بتقسيم أميركا الجنوبية الى أقسام ثانوية ، بل يفهم تجانس ذلك الأقليم ( 161 ص 307 ) .

ولا يكفي الأسلوب الاستقرائي وحده لمدنا بتقسيم مقنع للعالم الى أقاليم يمكن مقارنتها بأية طريقة من الطرق . وينبغي أن يوجد نوع من نظام التقسيم العام الذي يمكن أن تتصلّ به بطريقة ما الدراسات لأقاليم فردية (قارن هال Hall 290 ص 127 ) . (( ينبغي ان تقوم الدراسات النظرية بفحص مقارن للأقاليم المكتشفة وان تدرك الأسس التي كانت ذات أثر في تطورها. ولا يمكن للنظرية الا على هذا الأساس أن تخطو نحو مشكلتها الأيجابية وأن تتولّى تقسيماً لسطح الأرض على أساس طبيعة سطح الأرض ككل )) .

ولا بد أن يكتمل كلا الأسلوبين بعضهما بعضاً بصورة دائمة ( 161 ص ٣٠٧ )  
وبالمثل ، فلدى تحديد التقسيمات الإقليمية بأي مستوى كان ، هل ينبغي  
علينا أن ننتقل من تقسيم الوحدات الأكبر الى أصغر ، أم نقوم بضم الأصغر  
الى بعضها لتكوّن الأكبر؟ ويمكن أن نضرب مثلاً على الحلّ الأول بطريقة  
مول Mauld الخاصة بجزام الحدود التي ذكرناها أعلاه . فقد استغلّ مول  
هذه الطريقة مبكراً منذ عام ١٩١٥ في محاولة لتقسيم جزء من البلقان الى  
أقاليم ، وقد أوضحها منذ ذلك الحين بأمثلة أخرى ( 17,157 ) . ولسنا  
بحاجة الى القول أن هذه الطريقة ليست ايجابية تماماً ، ففضلاً عن كونها  
تطبق القرار السلبي بتقليص منطقة واسعة - بل وأحياناً واسعة للغاية - من  
الحدود المختلفة الى حدود مفردة ، فإنها ترغم المرء أثناء العملية الى التمييز  
بين عوامل رئيسية وأخرى ثانوية ؛ وكما لاحظ لوتساش فان في وسع المرء  
ألاّ يأخذ مجرد المعدل الهندسي للخطوط ( 263 ) . ولقد استغلّ غرانوا ،  
في عمل مستقل ، نظاماً مشابهاً تماماً ، حاول فيه أن يضع قواعد ثابتة للعملية  
وان كانت اعتباطية . ( 252 ) . ولقد عمل باسارج Bassarge سابقاً  
بطريقة مختلفة نوعاً ، في نفس الاتجاه ؛ فقد وضع خرائط شفافة ذات  
معالم مختلفة على بعضها البعض وحاول أن يرسم تقسيماته على هذا الأساس .  
ومنذ عهد قريب تخلّى باسارج عن هذا الأسلوب البسيط وأخذ يستعمل  
أسلوباً في (( التدقيق )) في معالم اللاندشافتيل Landschiffsteil الفردية  
(الجزء المكاني من الأقليم) ، معتبراً اللاندشافتيل حجر الزاوية الحقيقي  
للاندشافت ، أو حجيرة الكائن العضوي الاقليمي ، وهو يجمع هذه ليكون  
إقليمه ( 258 ) ، قارن بيرغر Burger II ص ٨١ ) . ويبدو أن باسارج  
يعتبر ذلك إضافة رئيسية ، مضيفاً الشرعية على ادّعائه أن جغرافيته الاقليمية  
Landschaftskunde تمثل شيئاً جديداً في الجغرافية . فأذا سألنا كيف حدّد  
الجزء الاقليمي الفردي ، فلا بد أن يكون الجواب أنه لم يحسّد الا  
بالطريقة التي حدّد بها الأقليم من قبل - سوى أنه بدلا من استعمال الأسلوب



الايجابي جزئياً في مقارنة الخارطة ، الذي يمكن بطبيعة الحال أن يطبق على الوحدة الأصغر ، ينطلق هو من طريقة ((الفحص)) Inspsctlon التي تبدو أكثر موضوعية بكثير .

وهكذا نصل الى السؤال الذي سألناه أعلاه ، فبصرف النظر عن مستوى التقسيم الأقليمي ، نمضي في كلا الاتجاهين ، وذلك بتقسيم الوحدات الأضخم الى أصغر ، وبالبناء من الأصغر الى الأكبر ، وفي كل حالة ، وان كان الأسلوبين يعوقان بعضهما بعضاً جزئياً ، نحن مضطرون جزئياً أن نقوم بالتسوية بينهما .

### (ب) نماذج الأنظمة المنشأة :

لاريب أن محاولة إيجاد نظام للتقسيم الأقليمي للعالم هي محاولة قديمة قدم الجغرافية نفسها ؛ والحقيقة أن طبيعة الموضوع نفسه تتطلب قاعدة ما لتقسيم سطح الأرض . ومع أن معظم الباحثين كانوا قانعين بالتقسيم الذي سبق أن أمدهم به الخارطة السياسية ، فأن جهود الجغرافيين اليونانيين الأوائل لتقسيم العالم الى أحزمة مناخية تمثل محاولة مبكرة في اتجاه مختلف . ويمكن القول أن المحاولة الرئيسية الأولى في العصور الحديثة هي تلك التي جاء بها ريتز Ritter ، والتي استندت الى فلسفة غائية يرفضها العلم الحديث . ومع ذلك (( يبقى لريتز الفضل الكبير بكونه أدرك ضرورة وجود تقسيم لمساحات الأرض يستند الى نظرة عالمية لجميع المعالم ، وقام بمحاولة وضعها موضع التنفيذ )) (هتزر ، 161 ص 316) . وبتحرره من المفاهيم الغائية التي سيطرت على الفكر في عهد ريتز ، مضافاً الى ذلك التقدم في المعرفة الجغرافية اتبع هتزر خطى ريتز بالقدر الذي استثمر فيه الاخير مركب العناصر المختلفة ، وطور نظامه استقرائياً من شخصية المناطق الفردية الصغيرة (١) .

(١) لقد ظهر نظام هتزر لأول مرة جزئياً في الملحق الذي اعده لاطلس سبار Spamer Atlas عام 1897 ، وكان يصدد الأعدام عام 1905 ( 126 ص 674 ) ، وقد نشر في الملخص كامل في عام 1908 ( 300 ) . وتقع الدراسة الكاملة له الان في مجلدين بعنوان « الخصائص الاساسية للجغرافية الاقليمية » Grandzuges Der Landerkuude .

ولقد أضفى على المشكلة توجيه آخر بالمحاولة الجديدة الهامة لهربرتسون Herbertson لعام ١٩٠٥ (307). ففي حين ربط ريتز وهنتز وكتاب ألماني آخران بما في ذلك فيليبسون Philipppson أقاليم فردية مع بعضها كما هي في الواقع ، جاعلين منها عوالم أضخم وقارات ، اعتبر هربرتسون أقاليمه عينات لنماذج ، وبذلك ربط مناطق مبادئ بصورة واسعة بنفس النموذج . وهكذا فإن نظامه عبارة عن تصنيف لأقاليم بصرف النظر عن الموقع والارتباط بالمساحة ، في مقابل تقسيم مكاني للعالم الى اجزاء رئيسية ، وكل من هذه مقسمة الى اقسام ثانوية وهي متماسة وتكسوت معاً ((كلاً)) مترابطاً . ويشتمل أحد الأنظمة على تصنيف حسب الشخصية الداخلية ، والآخر يشتمل على ملخص للعلاقات المكانية الفعلية . وفي الحالة الأولى يمكن أن تسمى الأقاليم ((عامة)) Generic ، وفي الحالة الثانية تسمى ((خاصة)) Specific (حسب اقتراح لجنة الاتحاد الجغرافي البريطاني « 310 ص ١٢٥٤). وبينما تستعمل معظم الكتابات التي تعالج الجغرافية الإقليمية لقارات خاصة - بما في ذلك الكثير مما يغطي العالم - التقسيم الى أقاليم خاصة ، فإن معظم المحاولات الحديثة لتقسيم العالم الى أقاليم تتبع نظام التقسيم الى الأقاليم العامة أو الأقاليم المقارنة .

ويبدو ممكناً أن تستفيد الجغرافية من كلا الأسلوبين . فالأسلوب الإقليمي العام يكشف عن التماثل المتأصل في أقاليم منفصلة على نحو متباعد ، وهذا التماثل غير تام أساساً على أية حال ، مادام موقع الأقليم هو احدى خصائصه المتأصلة الهامة والتي قد يكون لها تأثير بارز على الخصائص المتأصلة الأخرى (قارن بنك 159 Phnck ص ٦٤٠). ومع أننا نجد مناخ ((البحر المتوسط)) ونباته وحاصلاته ، متحدة مع أشكال للسطح شبيهة بتلك التي في أقليم البحر المتوسط نفسه ، كما لاحظ كيربس Kerbs ، لكنها مع ذلك لا يمكن أن تكون ((متوسطة)) Mediterranean بالمعنى الكامل للكلمة (234 ص ١٩٤). ومن الجهة الأخرى ، اذا عملنا الى مجرد ربط كل من هذه

المناطق مع مناطقها المجاورة في نظام من الأقاليم الخاصة فأذا نفقد المزية التي يمدنا بها الأسلوب الأقليمي المقارن (العام) (١) .

ان الاختلاف البارز بين الأسلوبين كثيراً ما يجب بالاستعمال الفضفاض لكلا المصطلحين . ففي نظام ((الأقاليم الخاصة)) الذي يمكن أن نسميته النظام الفعلي Actual للأقاليم ، تكون الأقاليم الثانوية التي تضاف الى بعضها اقليمياً واحداً حقيقياً ، في حين أنه في الأسلوب المقارن لا يكونان عموماً مثل هذا الأقليم . ولا يمكننا أن نتحدث إلا بالاستعمال الخاطيء للكلمات عن اقليم واحد يشتمل على شرقي إنجلترا وجنوب غربي وشمالى فرنسا وبحر الشمال والأراضي المنخفضة غربي البلطيق (أنستد 309 ، ص ١٧٩) ، أو عن ذلك الكيان الجغرافي المسمى ((الحوض الانجليزي- الفلمنيكي Anglo Flemish Basin . ويمكن أن يتحدث المرء ، بمعنى معين ، عن اقليم يشتمل على شرقي إنجلترا وفي الوقت نفسه على الأراضي المنخفضة المقابلة من شيربورغ Cherburg الى الألب Elbe ، ولكن هذا ليس أقليم ((الأراضي المنخفضة المعتدلة الوسطى)) Mid-Temp Erate Lawands ، بل بالاحرى أقليم الأراضي المنخفضة والبحار الضيقة ، والتي تشكل فيها البحار جزءاً رئيسياً .

ومع أن محاولة هربرتسون في تقسيم العالم الى ((أقاليم طبيعية)) قد وجهت ياهتمام ضئيل لسنين عديدة ، فقد تبنى أفكاره هذه تلامذته في إنجلترا ،

(١) ان مانسميه هنا الأنظمة المقارنة للجغرافيا الإقليمية، قد اقترح لها مصطلح «الجغرافية الإقليمية المقارنة» . ومع أن هذا المصطلح أكثر اختصاراً ومن بعض الوجوه يعبر عن طبيعة مثل هذه الدراسات، لكنه يبدو من المؤكد تقريباً انه يفتقر الى التوضيح . ان التناقض بين الجغرافية «الاصولية» و« الإقليمية» قد توطد تماماً في الفكر الأميركي ويمكن ان يخلط بسهولة مع مصطلح يشتمل على كلا الكلمتين، وفضل عن ذلك فان التمييز بين «الجغرافية الاصولية» و«الجغرافية الاصولية الإقليمية» سيكون من الصعب المحافظة عليه في استعمال عام .

الواضحة للاجزاء المختلفة من الأرض بواسطة البحر كأساس واضح للتقسيم الذي قبل من خلال الاستعمال اليومي وكذلك في علمنا الجغرافي. فايطاليا مثلا كانت تعبيراً جغرافياً قبل ان تكون دولة بقرون، والحقيقة ان المصطلح الجغرافي قد برر نفسه تماما. ولو كان العالم بأجمعه مقسماً بوضوح الى جزر وأشباه جزر، لأغنانا هذا النظام عن اهداف كثيرة. ولكن بما ان البحار تقوم فعلياً بالوظيفة المخصصة لها هنا- في الأحاطة بأقاليم محددة من الأرض- فقد وسعت فكرة المياه كعامل تقسيم ، وبصورة غير مناسبة ابداء، لتشمل الأنهار أيضاً. وعلى الرغم من انها تبدو سخيفة لنا، فقد كان لها نتائج خطيرة في الحقل السياسي - ففكرة (ان نهر الراين هو الحد الطبيعي لفرنسا، قد نؤدي بها لغاية عهد قريب كما في مؤتمر السلام في باريس عام ١٩١٩) .

ومن الجهة الأخرى أكد باحثون آخرون التأثير المتحد للأنهار ، وهكذا قسموا الاراضي على أساس أحواض تصريفها. وحينما أدرك انه في كثير من الحالات كانت أودية الاسر النهري اكثر اتصالاً بأحواض تصريف اخرى مما بأحواض تصريفها، قامت محاولة في التعويض عن مقسمات التصريف بسلاسل الجبال. وهذه المحاولة تفترض بطبيعة الحال ان تشكل الجبال نظاماً متصلاً لمقسمات واضحة في جميع انحاء الأرض (ولكن بما ان مثل هذه الجبال قد اختفت الآن من خرائطنا ، فلم يعد بإمكان قسم الجبال ان توفي بأكثر المتطلبات اهمية لجميع التقسيمات الاصطناعية ، وهو سهولة وعمومية تطبيقها) ( ١٩١ ص ٢٩٧ والتالية).

### (ج) أنظمة الأقاليم الطبيعية :

قد يعجب القارئ لماذا اهتمنا بدراسة أنظمة للتقسيم اصيحت ملكا للماضي ، ولم تكن اصطناعية فحسب ، ولكنها في أعيننا ساذجة للغاية. ان هذا المسح المقتضب للأنظمة الماضية قد يمكننا ان ننظر بأعين جغرافي المستقبل في الأنظمة التي نتداولها الآن، فلربما نقوم الآن بخداع انفسنا بطريقة مشابهة نوعاً.

المناطق مع مناطقها المجاورة في نظام من الأقاليم الخاصة فأذا نفقد المزية التي يمدنا بها الأسلوب الأقليمي المقارن (العام) (١) .

ان الاختلاف البارز بين الأسلوبين كثيراً ما يحجب بالاستعمال الفضفاض لكلا المصطلحين . ففي نظام ((الأقاليم الخاصة)) الذي يمكن أن نسميه النظام الفعلي Actual للأقاليم ، تكون الأقاليم الثانوية التي تضاف الى بعضها اقليمياً واحداً حقيقياً ، في حين أنه في الأسلوب المقارن لا يكونان عموماً مثل هذا الأقليم . ولا يمكننا أن نتحدث إلا بالاستعمال الخاطيء للكلمات عن اقليم واحد يشتمل على شرقي انجلترا وجنوب غربي وشمال فرنسا وبحر الشمال والأراضي المنخفضة غربي البلطيق (أنستد 309 ، ص ١٧٩) ، أو عن ذلك الكيان الجغرافي المسمى ((الحوض الانجليزي- الفلمنيكي Anglo Flemish Basin . ويمكن أن يتحدث المرء ، بمعنى معين ، عن اقليم يشتمل على شرقي انجلترا وفي الوقت نفسه على الأراضي المنخفضة المقابلة من شيربورغ Cherburg الى الألب Elbe ، ولكن هذا ليس اقليم ((الأراضي المنخفضة المعتدلة الوسطى)) Mid-Temp Erate Lawands ، بل بالاحرى اقليم الأراضي المنخفضة والبحار الضيقة ، والتي تشكل فيها البحار جزءاً رئيسياً .

ومع أن محاولة هيربرتسون في تقسيم العالم الى ((أقاليم طبيعية)) قد وجهت باهتمام ضئيل لسنين عديدة ، فقد تبنت أفكاره هذه تلامذته في انجلترا ،

---

(١) ان مانسميه هنا الأنظمة المقارنة للجغرافيا الإقليمية. قد اقترح لها مصطلح «الجغرافية الإقليمية المقارنة». ومع ان هذا المصطلح اكثر اختصاراً ومن بعض الوجوده يعبر عن طبيعة مثل هذه الدراسات، لكنه يبدو من المؤكد تقريباً انه يقود الى التضييق . ان التناقض بين الجغرافية «الاصولية» و« الإقليمية» قد توطد تماماً في الفكر الأميركي ويمكن ان يخلط بسهولة مع مصطلح يشتمل على كلا الكلمتين، وفضل عن ذلك فمان التمييز بين «الجغرافية الاصولية» و«الجغرافية الاصولية الإقليمية» سيكون من اصعب المحافظة عليه في استعمال عام .

كما فعل أيضاً العديد من أتباعه في هذه البلاد (\*) ، وكذلك فعل باسارج وغرادمان في المانيا (وان بدا أن باسارج كان غير عارف بأي أنظمة سابقة في الوقت الذي وضع فيه نظامه) ( 236 ص ٣٣٦ والتالية) . وسيجد الباحث المهتم بالأمر مناقشات للأنظمة الأقدم في كتاب هنتز ( 106 ص ١٥٤-١٦٣) وفي تقرير اللجنة الى المجمع الجغرافي Geographical Assocsation ، التي تضم خرائط العالم لهيربرسون وستامب وباسارج وأنستد وفان فالكنبرغ (310) Van Valkenburg .

ولقد سمى هنتز معظم الأنظمة المبكرة ((اصطناعية)) على أساس أنها تنطلق من الوصف وأنها تستند كلياً الى سمة واحدة يمكن تمييزها في الحال. ان مثل هذه الأنظمة للتقسيم معروفة في كل علم في مراحلها الأولى ، ولها فائدتها في تطور العلم . وبما أنها لاتأخذ بنظر الاعتبار العلاقة العرضية للظواهر فان هنتز يشعر أنها لاتلمس الطبيعة الحقيقية (الشخصية Character ) للأشياء المعنية . (( انه لمن خصائص التصنيفات الاصطناعية أنها أكثر اهتماماً بالتحديدات الواضحة للأشياء من الادراك الكامل لشخصيتها)) ( 16١ ص ٢٩٤) .

إن أكثر التحديدات للمناطق وضوحاً هي تلك التي تمدنا بها التقسيمات السياسية . وان عيوب نظام مثل هذا التقسيم في الجغرافية معروف بدرجة

(\*) قدم جورج Joerg تحليلاً فيما لست خرائط منشورة عن «الأقاليم الطبيعية» لأمريكا الشمالية، ولخمس عشرة أخرى ثانوية للقارة، وكل منهما يستند الى عنصر طبيعي واحد الفيزيولوجيا او المناخ الطبيعي (465) . ولقد استندت انداسة الى فحص شامل للأدب الجغرافي الاوربي ، بما في ذلك هنتز وباسارج اضافة الى هيربرسون، وكذلك مثالا رئيسيا لمدرسة فيدال دي لا بلاش بقلم غالوا Gallois (458) وانه لنو فائده تاريخية ان نلاحظ ان الجغرافيين الأميركيين في ذلك الوقت قرروا ان يؤجلوا «كعمل مختلف وذى رتبة أعلى» بناء خريطة «للاقاليم الطبيعية» للولايات المتحدة تمدنا «بالوحدات المنطقية للبحث الأقليمي» (466) . وعوضا عن ذلك قرروا ان يركزوا جهودهم على تقسيم الولايات المتحدة الى وحدات فيزيوغرافية (طبيعية) - وهو العمل الذي تولاه فيما بعد الاستاذ فنمان Fenneman .

لاستدعي مناقشتها . ومن الجهة الأخرى فان تظاهر الجغرافيين أن الدراسة الإقليمية يمكنها أن تتجاهل أهمية هذا التقسيم يمثل بدوره انحرافاً نحو الطرف الأقصى . وفي المناطق التي تكون فيها الحدود السياسية سابقة لتطور اللاندسكيبات الحضارية الحالية ، يمكن حينئذ أن تقسم تلك اللاندسكيبات بوضوح في ارتباطاتها الخارجية والداخلية ؛ وفي كثير من الجوانب تكون في تناقض حاد لبعضها البعض على كلا جانبي الحدود السياسية . وقد وصف المؤلف مثل هذا الوضع في كتابه المعنون : (الحدود الجغرافية والسياسية لسيلزيا العليا) Geographic And Political Boundaries In Upper Silesia (355) . ان اقليم القمح الربيعي لأميركا الشمالية ، من الجهة الأخرى ، يقدم لنا مثلاً للفصل الواضح بحدود سياسة سابقة من دون اختلافات رئيسية في الشخصية ( 367 ) .

وفضلاً عن ذلك ، فحقيقة كون الدولة لا تميل الى تنظيم الأجزاء المختلفة لمنطقتها الكلية في وحدات اقتصادية واجتماعية وسياسية يبرر للباحث تكريسه بعض الاهتمام لمناطق الدولة . ولا يؤيد سوى القليلين الرأي القائل أن الحدود السياسية تمددنا بأساس مناسب لتقسيم عالمي رئيسي في الجغرافية (ماعدا في الجغرافية السياسية بالطبع) . وعلى العموم ، لن يعبر الجغرافي العام سوى اهتمام ضئيل للاقسام السياسية الثانوية للدول ، التي تشمل في هذا القطر على ما يسمى الولايات States نفسها .

وبالمثل ، ليس هناك سوى القليل مما يمكن ان يقال عن تقسيمات العالم التي تستند الى أجناس الانسان او الشعوب ، ولاريب ان هذه التقسيمات مهمة كعوامل جغرافية (مثلا عوامل تؤدي الى تباين مكاني) ، وبذلك تكون خرائط العالم على هذا الأساس ذات قيمة للجغرافي . ولكن قليلين يعتبرون مثل هذه العوامل ذات أهمية عظيمة بحيث نجعلها المعايير الأساسية لتقسيم عالمي اقليمي . (هنتر 191 ص 296 والتالية) .

وفي الجزء الأعظم من جنوب وشمال غربي اوربا تمددنا درجة الفصل

الواضحة للاجزاء المختلفة من الأرض بواسطة البحر كأساس واضح للتقسيم الذي قبل من خلال الاستعمال اليومي وكذلك في علمنا الجغرافي. فايطاليا مثلا كانت تعبيراً جغرافياً قبل ان تكون دولة بقرون، والحقيقة ان المصطلح الجغرافي قد برر نفسه تماما. ولو كان العالم بأجمعه مقسماً بوضوح الى جزر وأشباه جزر، لأغنانا هذا النظام عن اهداف كثيرة. ولكن بما ان البحار تقوم فعلياً بالوظيفة المخصصة لها هنا- في الأحاطة بأقاليم محددة من الأرض- فقد وسعت فكرة المياه كعامل تقسيم ، وبصورة غير مناسبة ابدا، لتشمل الأنهار أيضا. وعلى الرغم من انها تبدو سخيفة لنا، فقد كان لها نتائج خطيرة في الحقل السياسي - ففكرة (ان نهر الراين هو الحد الطبيعي لفرنسا، قد تؤدى بها لغاية عهد قريب كما في مؤتمر السلام في باريس عام 1919) .

ومن الجهة الأخرى أكد باحثون آخرون التأثير المتحد للأنهار ، وهكذا قسموا الاراضي على أساس أحواض تصريفها. وحينما أدرك انه في كثير من الحالات كانت أودية الاسر النهري اكثر اتصالا بأحواض تصريف اخرى مما بأحواض تصريفها، قامت محاولة في التعويض عن مقسمات التصريف بسلاسل الجبال. وهذه المحاولة تفترض بطبيعة الحال ان تشكل الجبال نظاماً متصلاً لمقسمات واضحة في جميع انحاء الأرض (ولكن بما ان مثل هذه الجبال قد اختفت الآن من خرائطنا ، فلم يعد بإمكان قسم الجبال ان توفي بأكثر المتطلبات اهمية لجميع التقسيمات الاصطناعية ، وهو سهولة وعمومية تطبيقها) ( 191 ص 297 والتالية).

### (ج) أنظمة الأقاليم الطبيعية :

قد يعجب القارئ لماذا اهتمنا بدراسة أنظمة للتقسيم اصبحت ملكا للماضي ، ولم تكن اصطناعية فحسب، ولكنها في أعيننا ساذجة للغاية. ان هذا المسح المقتضب للأنظمة الماضية قد يمكننا ان ننظر بأعين جغرافي المستقبل في الأنظمة التي ننداؤها الآن، فلربما نقوم الآن بخداع انفسنا بطريقة مشابهة نوعما.



وان الشكل العام لخداع النفس يتضمن التطبيق الفضفاض لمصطلحات يبدو كأنها ذات معاني دقيقة . ومع أن المؤلف قد يبدو واع في البداية الى كون المصطلح يستخدم بصورة فضفاضة ، لكن المصطلح التقني نفسه سيقوده وقراءه مع الزمن الى الاعتقاد أن ماقدمه هو نفسه مايؤمن به . فاذا أعتقدنا أن الكتاب الاوائل كانوا يخدعون أنفسهم في تسمية أحواض التصريف مثلا بالتقسيمات الطبيعية للأرض ، فهل نحن على أرض أكثر صلابة في أستعمالنا الحالي لمصطلحات مثل (أقاليم طبيعية) ؟ .

ومن المؤسف أن الاستعمال الشائع لمصطلح (الاقاليم الطبيعية) يسمح له أن يحمل أيا من المعاني المتعددة (وتقوم نفس الصعوبة في اللغتين الالمانية والفرنسية - بل وربما في جميع اللغات الهندية - الاوربية) . وتشتمل كلمة (الطبيعية) في معناها الاوسع على الانسان اضافة الى جميع أعماله ، وبهذا المعنى تكون مرادفة تقريباً لكلمة «الكون» ، أو في الافضل ، مع واقع الكون كشيء متميز عن أفكارنا عنه . لذلك أستعمل كل من كانط وهمبولدت وكتاب آخرون كلمة (طبيعة) Nature لتعني العالم الموضوعي خارج ذهن المشاهد .

وعلى هذا الاساس يستعمل بعض الباحثين الكلمة في مصطلح (الاقاليم الطبيعية) لتدل على (شيء ما متأصل وليس مفروضاً بشكل أعتباطي) (310 ص ٢٣٥) . ويبدو إن ذلك كان هدف هربرتسون في أستعماله الاصلي للمصطلح (307) ، ولعل من الجدير بالاهتمام أنه في نشرياته الاخيرة قد تخلى عن كلمة (طبيعي) Natural وكتب عوضاً عنها (الاقاليم الرئيسة للعالم) (308) . ان كلمة (أقليم) Region نفسها كما يستعملها الجغرافيون في الاقل ، تحمل دلالة (السمة المتأصلة) - في مقابل كلمة (المنطقة) Area فاذا ماأضيف (طبيعي) Natural لكي نؤكد مفهوم (السمة الاقليمية ، المتأصلة) كمقابل للتقسيمات المفروضة أعتباطياً للمنطقة ، فان الاضافة لن

تبدو زائدة فحسب (ويتوقع المرء ظهور نظام (للاقاليم الطبيعية الحقيقية) Truly Natural Regions ، بل يبدو علاوة على ذلك مدعية نوعاً ، فهي تنطوي ضمناً على أنه يوجد : في الطبيعة ، أي في العالم الحقيقي تقسيم واضح لسطح الأرض ، والمشكلة كلها هو تمييز بصورة صحيحة. ولا يوجد في الواقع مثل هذا التقسيم ، كما رأينا ، واية محاولة لتقسيم العالم تنطوي على حكم ذاتي ، ليس في تحديد الحدود للعوامل الفردية فحسب بل في تقرير أي من العوامل المتعددة ينبغي اعتبارها الأكثر أهمية . ان (الشخصية المتأصلة) لمنطقة ما تتركب من عديد من العناصر غير القابلة للقياس والمتفاعلة في معنى غير كامل ، كالحرارة والامطار والتضاريس وانحدار الأرض والبيئة الطبيعية للتربة والمعادن الباطنية والموقع النسبي ، كلها مستقلة عن بعضها البعض الى درجة كبيرة - ولا حاجة الى ذكر درجة الاستقلال التي تعرضها العناصر البشرية ، وفي عالم متنوع فيه هذه العوامل بأجمعها من موضع الى آخر ، فان التنوع يكون بدرجة كبيرة مستقلاً . ويصبح كما لاحظ أي عدد من الكتاب ، من المستحيل رسم التقسيم على أساس جميع العوامل في وقت واحد . ولذلك ينبغي على المرء أن يقرر أي تنوعات هي ذات أهمية عظمى . فبأي سلطة للقياس يمكن أن نقرر هذا ؟ وأي منهما أكبر أهمية ، الجبل أم الافتقار الى المطر ؟ ولا يمكن الا أن يكون القرار ذاتياً ، فألأقاليم المنشأة بهذا الطريقة مفروضة بهذا المعنى اعتبارياً على الواقع .

وفي بعض الحالات لم يكن المؤلفون الذين أستعملوا مصطلح (الاقاليم الطبيعية) يقصدون الى أن يحمل (العنوان) معنى حرفياً ، واكتنهم كانوا يستعملونه مجرد الدلالة على وجود أساس التقسيم الاقليمي في الطبيعة ككل بما في ذلك الانسان، مقابل تقسيم يقوم على عنصر واحد ، كما هو الحال في (الاقاليم المناخية) و (الاقاليم الزراعية) ... الخ .

( وفي معظم الحالات يبدو هذا الاستعمال بلا شك مدع ، مادام التقسيم يستند فعلياً الى عامل واحد كلياً تقريباً وهو المناخ) . وقد تبدو الاقاليم الطبيعية « للوهلة الاولى أختصاراً صحيحاً (لأقاليم على أساس الطبيعة) ، ولكن حينما نفكر بالدلالة الكاملة للكلمة (طبيعي) Natural ، يبدو من الواضح أن العبارة الاقصر تدعي لنفسها أكثر بكثير مما تدعي العبارة الاطول ، فكأننا قد أختصرنا عبارة (الاقاليم على أساس الحالات الواقعية ) الى (الاقاليم الواقعية) . فألاحوال هي الواقع والاقاليم هي المفاهيم الذهنية . ويمكن تجنب الصعوبة بسهولة باستعمال مصطلح (الاقاليم) بدون أية كلمة مقيدة ، كما فعل هربرتسون في نشرته الاخيرة، أو باستعمال مصطلح «الاقاليم الجغرافية» . Geographic Regions . صحيح أن كلمة (الجغرافي) Geographich قد أستعملت في بعض الاحيان بمعنى (طبيعي) ، مستثنية الانسان ، ولكن لايمكن أن يسمح في عام الجغرافية الذي يتضمن الجوانب البشرية بمثل سوء الفهم هذا . (ويعترض ديكسون Dickinson على هذا الاستعمال من قبل الجغرافيين البريطانيين ، 101 ، ص ٢٥٨ و ٤٦٨) .

ان التمييز بين ( الاقاليم على الأساس الطبيعي ) و ( الأقاليم الطبيعية ) امر يلتزم به هتتر بصورة دقيقة في كتابه : ( التقسيم الطبيعي لسطح الأرض ) (300) Naturlich Einteilung Der Erdoberfläche وهو يدرك انه مهما كان اساس التقسيم ، فان تطبيقه ينطلب الكثير من القرارات الذاتية للحكم (107) ، بحيث ان الأقاليم الناتجة لايمكن، بالمعنى الصحيح للكلمة، ان تسمى (طبيعية) Natural . ومن الجهة الأخرى، فهذه الفقرة سواء كانت واضحة تماما في اللغة الألمانية ام لم تكن — اذا ماترجمت الى (التقسيم الطبيعي لسطح الأرض) تكون بعيدة جدا عن الدقة . وفي مناقشته يقارن هتتر نظامه التقسيمي بتلك الأنظمة التي يسميها (اصطناعية)

(Kunstlich) . فنظامه اذن (طبيعي) Natulich بمعنى الواقعية ، وعلى نحو اوفى، يسعى الى اساس منطقي يقوم كلياً على الواقع Reality وعلى جميع الواقع ( Natur ) (الطبيعة) .

ان اي من التفسيرات التي ناقشناها في الفقرات السابقة تعتمد على استعمال كلمة (طبيعي) Natural بمعناها الفضفاض في الأشتمال على جميع ظواهر الملاحظة خارج نطاق ذهن الرائي - الواقعية الموضوعية كما يمكن للمرء ان يقول. الا ريب ان هذا الاستعمال قد رسخ في الأدب الجغرافي وكذلك في حقول الفكر الأخرى، وكان بالنسبة لهبولدت وأسلافه ايضا الفهم الشائع للعالم . (١) وفي أثناء القرن التاسع عشر أخذ العلماء يميزون عموماً بصورة اكثر دقة دراسة الظواهر غير البشرية باعتبارها (العلم الطبيعي)، واستخدمت كلمة الطبيعة Nature في الجغرافية وفي حقول الفكر الأخرى ككلمة تعبر عن التناقض بين ذلك الجزء من الواقع المستقل عن الانسان وذلك الجزء (البشري) Human . ومع انه يمكن بمعنى من المعاني الاتفاق مع جيمس James على انه (خطأ فاحش) ان تقابل بين الانسان والطبيعة ( Man And Nature ) ( 286 ص ٧٩ )، فان حقيقة كون الانسان وحده في الطبيعة قابلاً للتفكير بمثل هذه المقابلة هي بحد ذاتها تبرير كاف لوجود المصطلحات التي تعبر عنها . فجميع حقول العلم والفلسفة المعنية ( بالدراسة

(١) يستعمل غرانو Grano معنى مختلفاً لهذا المعنى «الطبيعة»، وقد تبناه الفيلسوف ريكت Ricket حيث يقول : «ان الطبيعة هي الكائن الطبيعي للاندسكيب الاصلي» ((Dienatur ist Das Korpealiche Sein)) وبعبارة اخرى، الأشياء المادية سواء كانت بشرية ام غير بشرية في مقابل الأشياء غير المادية ( 258 و 270 ص ٢٩٧ ) . ومن الواضح ان ريكت يعرف «العلم الطبيعي» بهذه الطريقة . وبما انه لا توجد حاجة للمصطلحات للتمييز بين الأشياء المادية والطبيعية والأشياء المقابلة لها، فلا يبدو هناك من داع لإدخال مثل العنصر المريلك مالم يكن الهدف منه البرهنة على اطروحة خاصة فيما يتعلق بماذا يجب ان يكون عليه «العلم الطبيعي» .

الخاصة بالبشرية) تجد من الضروري التمييز بين ذلك الجزء من الكون الخاص بالانسان، وذلك الذي لا يخصه، حتى لو لم يكن الأمر الا لغرض ايضاح العلاقات الحميمة التي توجد بينهما. ولقد ادرك جيمس هذه الحاجة بتزكية استعمال كلمة (الاساس) Fundament (عند التفكير في العلاقة بين الانسان والأرض) (80) - كما لو ان الانسان التابع للأرض ليس ارضياً. ومع أن نستخدم (الأساس) بعض المزايا، لكنه يمتلك ايضاً تحديدات واضحة - لاسيما حينما تصبح الكلمة في صيغتها النعتية مختلفة كلياً. ومهما كان الامر غير منطقي ومربك، فقد اعتاد العلماء الذين يودون التمييز بين العناصر غير البشرية والعناصر البشرية ان يستعملوا كلمة (طبيعي) (Natural)، وسيستمررون في استعمال هذه الكلمة كما يبلو. ويصبح من الضروري ان نوضح فحسب ماذا نعني بهذا المصطلح.

ففي حين تكون النقطة التي يدور حولها النقاش في معظم العلوم ذات أهمية ضئيلة، تصبح في الجغرافية ذات أهمية عظيمة، مادامت الجغرافية تتقاطع مع كل من (العلوم الطبيعية) والبشرية او (العلوم الاجتماعية). ولا ريب ان الكثيرين من الجغرافيين المعاصرين لا يودون ان يعتبر (الارتباط بين العلوم الطبيعية والاجتماعية) وصفاً سليماً للجغرافية، وهم شأنهم شأن شلوتر، Schluter يؤكدون ان الجغرافية تتقاطع في جميع هذه العلوم الفردية، مكونة ارتباطات مع جميعها بصرف النظر عن التقسيم التقليدي الى مجموعتين رئيسيتين. وعلى هذا الاساس نفسه، يعتبر بعض الكتاب (الجغرافية البشرية) ليست سوى جزءاً من (الجغرافية الحيوية) في مقابل (الجغرافية الطبيعية) (وهم يقصدون في هذه الحالة دراسة المعالم الجغرافية غير الحية)، وهذه تشكل قسماً الجغرافية الأصولية (العامة). واذا بدا هذا منطقياً، فانه مع ذلك غير واقعي. وكما لاحظ ريشتوفن، يتصرف الانسان في علاقته مع العوامل غير البشرية بطريقة مختلفة كلياً عن طرق جميع الأشياء الحية الأخرى، فردود فعله هي ردود فعل ((حضارية))، متضمنة أشياء من مثل الملابس

والبيوت والأدوات .. الخ - حتى في أدنى مستويات وجوده ( 73 ص ٥٦ والتالية ) . وإضافة الى ذلك ، بما أن الجغرافية علم قد طور من قبل الانسان ومن أجله - كشيء متميز عن جميع الأشياء البيولوجية الأخرى - فإن العلاقات بين عالم الانسان والعالم غير البشري هي ذات أهمية بالغة بالنسبة للجغرافيا . وبهذا المعنى ، فإن جغرافية الذئاب مثلاً بعيدة عن جغرافية البشر بعدها عن جغرافية أشكال سطح الأرض . ولذلك فنحن معذرون في قبولنا للمفهوم العام القائل أنه في الكون تكون الأشياء الحضارية - أي المتعلقة بالانسان - مختلفة تماماً عن أي شيء آخر والتي نسميها بسبب الافتقار الى مصطلح أفضل ((حضارية)) Cultural (فان فوجل Vogel 244 ص ١٩٢) (\*). وفي هذا المفهوم التقني المحدود عن (( الطبيعي )) Natural ، يفترض أن يدل مصطلح (( الأقاليم الطبيعية )) Natural Regions على الأقاليم المدروسة في ضوء عناصرها غير البشرية . وقد لاحظنا أن مفهوم سطوح الأرض الذي يدشنه العناصر البشرية هو مفهوم ذهني لا يتمثل في الواقع (القسم الثامن ((و)) VIII f ) ، بحيث أن أي نظام من مثل هذا النوع ((لأقاليم الطبيعية)) هو أمر نظري خالص . وفضلاً عن ذلك ، فقد وجدنا أن العالم ، حتى نظرياً ، لا يشمل على نظام بسيط للأقاليم الطبيعية ، حتى ولو استثنينا الانسان العامل المعقد ، وكذلك التركيب المعقد لعناصر الطبيعية والتي يكون الكثير منها مستقلاً جوهرياً عن بعضها البعض ، فكل ذلك لن يؤدي الى أي تقسيم اقليمي الا عن طريق القرار الاعباطي .

كذلك من الممكن ، كما في حالة استعمال ((الأقاليم الطبيعية)) بالمعنى الأوسع أن يستعمل مصطلح ((الأقاليم الطبيعية)) بالمعنى المحدود الذي نتقيد به ليدل فقط على أن العالم مقسم على أساس العناصر الطبيعية وغير البشرية.

(\*) ان نظرية هذه الفقرة التي عرضت في مناقشات عديدة لاحقة ، وافترضت من امد بعيد من قبل الجغرافيين عموماً والقائلة : ان من الضروري في الجغرافيا ان نميز بين العوامل ذات الأصل البشري وبين العوامل ذات الأصل الطبيعي في البيئة ان هذه النظرية قد دحضناها في كتابنا «منظور على طبيعة الجغرافية» (ص ٤٨ - ٦٤).

واضافة الى الاعتراضات التي أثبتت في الارتباط السابق ، يمكن القول أن هذا الاستعمال مضلل لسببين . فالطبيعة ، كشيء متميز عن الانسان لا تمدّ بأيّ أساس لتقسيم يمكن أن يكون مهماً أو مناسباً في الوقت نفسه لجميع المعالم الطبيعية ، حتى ولا لأثنين أو ثلاثة معالم ذات أهمية كبيرة كذلك . لا تدلنا الطبيعة الى حقيقة أيّ من عناصرها هو الأكثر أهمية من الأخرى . فنحن لانملك مثلاً أيّ أساس للافتراض أن العناصر الطبيعية الهامة للبعوض ، سواء كانت في نيوجرسي أو في آلاسكا ، أقلّ أهمية من العناصر الهامة لأشجار ((السكوياء)) الجبارة . وبعبارة أخرى ، أن خريطة ((للأقاليم الطبيعية)) أو ((لأقاليم أنشأت كلياً على أساس العناصر الطبيعية)) ذات علاقة ببعوض الموسكيتو ، ستكون مختلفة تماماً عن خارطة رسمت ذات علاقة بأشجار ((السكوياء)) ، ولكن أي تقسيم من هذا النوع لا بد أن يحسب حساب شيء من مثل هذا الاهتمام البعيد . ولا حاجة بنا الى القول أن مثل هذا التقسيم من قبل الجغرافية قد وضع حسب وجهة نظر الانسان - الطبيعة كما يهتم بها الانسان . واذا ما فكرنا على نحو دقيق فينبغي أن نسمي هذه الاقاليم ((بالأقاليم المنشأة على أساس الأحوال الطبيعية الهامة بالنسبة للانسان)) ، كما أدركها هيربرتسون في الاقل ( 310 و 308 ) .

وقد يشعر القاريء أن الكثير من الكلمات قد استعملت لتوصلنا الى استنتاج كان واضحاً منذ البداية ، ولكن من الجليّ في كثير من الدراسات أن آخرين لم يكن قد وجدوه واضحاً . ان أهمية هذا الاستنتاج يتضح حينما يدرس المرء عيوب النظام الأقليمي الذي ينبغي أن نأخذ فيه بعين الاعتبار الأهمية البشرية للعوامل الطبيعية بدلاً من دراستها في وضعها الصحيح ، (( في خصائصها المتأصلة )) كما اقترح البعض . فهنا يوجد عامل يؤثر في كل واحد من العناصر والذي يختلف بدرجة بارزة بين مكان وآخر ومن زمن لآخر . فالتقسيم الأقليمي لأمريكا الشمالية ، حتى وان انحصر في العوامل الطبيعية ، هو شيء في مرحلة ما قبل كولومبس ، وشيء آخر في فترة الاستيطان ، وكان في

الحقيقة يتغير بصورة دائمة وان لم يكن بصورة أبداً منذ ذلك الحين (قارن بروك Broek 297 ص ١٠٧). وبالمثل، فبالنسبة لأي مرحلة مقررّة، لا يمكن أن نفترض أن الأهمية النسبية التي تعزى لمختلف العوامل الطبيعية في الولايات المتحدة هي نفسها بالنسبة للتقسيم الأقليمي للصين - ما لم يهدف المرء الى تقسيم اقليمي للبيئة الطبيعية للصين كما تؤثر في الاميركيين فيما لو أنهم عاشوا فيها .

ألا توجد إذن اية طريقة ممكنة يمكن أن نقسم بها العالم الى أقاليم والتي تأخذ بنظر الاعتبار جميع تركيبة العوامل الطبيعية ذات الفاعلية وفي الوقت نفسه المستقلة عن وجهة النظر البشرية ؟ ان مثل هذا ((التقسيم الطبيعي للعالم الى أقاليم)) يمدّنا ، حتى لو كان من الممكن بناؤه نظرياً ، بأطار مستقل عن الانسان ، والذي يمكن أن ندرس مقابله تطور الأقاليم الحضارية . ان القيمة العظيمة التي يمكن أن يمتلكها اطار من مثل هذا النوع يتطلب منا بالنسبة للجغرافية الأقليمية ، على الرغم من جميع الحجج المنطقية التي تجعله يبدو مستحيلاً ، ان ندرس أي اقتراح جدّي يبدو أنه يوفره لنا .

ان الجزء الأكبر من الحماس الذي امتلك العديد من الباحثين بخصوص مفهوم ((اللانديسكيب الطبيعي)) كما عرضه باسارج وباحثون آخرون ، يمكن أن يعزى الى الشعور أن الجواب على سؤالنا يمكن أن نجده في هذا المفهوم وبملاحظة ((اللانديسكيب الطبيعي)) سنجد في الطبيعة نفسها الأساس للتقسيم الأقليمي لسطح الأرض . ويؤكد باسارج في احدى بياناته الحديثة أن ((المساحات الفردية (Raume) من أشكال السطح (وكل منها تقريباً متجانسة في فئة خاصة) - والتي تشمل على الصخور والغطاء النباتي والمياه - تتحد حسب قواعد ( Regelmassing ) في مناطق ذات شخصية معينة)) . ( 268 ، ص ٦ ) .



وقد وجدنا أن اللاندسكيب الذي يمكن أن نشاهده كحقيقة يشتمل في أجزائه الأرضية بدرجة كبيرة على تضاريس السطح والغطاء النباتي . ولكن كيف يمكن لنا أن نوازن حتى بين هذين العنصرين المستقلين بدرجة كبيرة؟! أي مقدار من الاختلاف في أحدهما ينبغي أن يعتبر أكثر أهمية مما يوجد من الاختلاف في الآخر؟ ان اللاندسكيب نفسه لا يمدنا بأي جواب ايجابي عن ذلك ولا يمكن أن نقرره الاً على الأساس الذاتي لمشاعرنا - أو في ضوء علاقة اللاندسكيب بشيء آخر . مثل حياة الانسان .

ويجب باسارج ، من دون أن يبيّن الأساس لقراره ، على هذا السؤال في صالح النباتات . فذلك هو الذي يقرّر تقسيمه الرئيس للعالم ؛ أما أشكال سطح الأرض فلا تؤخذ بنظر الاعتبار الاً في التقسيمات الثانوية . ( 268 ص ٩٢ ) . ومن الواضح أن هذا المقياس للأهمية اعتباري بحت ، فلماذا يكون الاختلاف بين المنحدرات الوعرة لمنطقة جبلية والامتداد الواسع لسهل مجاور أقل أهمية في اللاندسكيب من الاختلاف بين الغابات والحشائش على السهل؟ وفي الممارسة العملية ، لا يجد باسارج في خارطته (الأحزمة اللاندسكيب في العالم) مكاناً للأقسام الثانوية ، فهو يضمن مثلاً جبال روكي فسي ((اللاندسكيب الجافة)) .

والاعتراض الثاني ، والذي ربما الأكثر أهمية بالنسبة للنظام : هو عدم واقعيته الأساسية . فهو لا يستند في الحقيقة على اللاندسكيب الحقيقي كما نراه ، بل على لاندسكيب نظري لم يتسن لبشرحيّ أن رآه ، ونقصد به اللاندسكيب الطبيعي . وهذا الأمر ليس واضحاً تماماً في خارطة باسارج ، ففي الأماكن التي لم تتطور فيها ((اللاندسكيب الحضارية)) الأ قليلاً ، تطالعنا اللاندسكيبيس الحالية ، والتي تسمى على نحو فضفاض ((باللاندسكيبيس الطبيعية)) ، ولكن في أماكن يطالعنا لاندسكيب بدائي مفترض لم يغيره الانسان .

وما لم يكن القصد ارباكننا كلياً . فلا بد أن يوضح لنا أية مرحلة من مراحل لاندسكيب العالم نحن نطالع . وأن تقسم بحدود بيضاء . ومن الناحية النظرية هناك ثلاثة احتمالات متميزة ، ولا يمكن ربطها بدون أن ندمرها مهما كانت صحة النظام . ان اللاندسكيب الحضاري الحالي هو اللاندسكيب الوحيد ، كما ميزه جيمس James ، الذي يوجد فعلياً . ونحن نجد أن اللاندسكيب الطبيعي الحالي هو مفهوم نظري لوجود له ولم يسبق له أن وجد على الاطلاق . وان اللاندسكيب الطبيعي الذي كان قد وجد يوماً . اللاندسكيب البدائي الذين كان موجوداً قبل ظهور الانسان على المسرح ، لم يكن ليظل هو نفسه فيما لو لم يظهر الانسان . وان أول هذه الافتراضات ينبغي أن تستبعد في أية محاولة لدراسة اللاندسكيب الطبيعي للأجزاء المتطورة من أوروبا وآسيا وأميركا . ولا يمكن أن يمدنا الافتراض الثاني بأي أساس للملاحظة مادام نظرياً بحتاً . ولذلك يعتمد معظم الباحثين على إعادة بناء اللاندسكيب البدئي اللاندسكيب الأصلي ، ولكن عموماً من دون أن يدركوا أنه نفس اللاندسكيب الطبيعي النظري للعهد الحاضر .

أي قيمة . كأساس قائم على الملاحظة . يمتلك اللاندسكيب الطبيعي الأصلي الذي شوهد في مناطق قليلة من العالم من قبل الانسان التاريخي ؟ هل يمكننا أن نقوم في اللاندسكيب الحالية بملاحظات عن اللاندسكيب الطبيعي الأصلي . ولا سيما عن العامل الرئيسي في اللاندسكيب الرئيسي وهو النبات والتي ستملنا باطار سليم مقارب للتقسيم الأقليمي ؟ من الواضح أن هذا أمر مستحيل في مناطق كانت قد أزيلت نباتاتها كلياً وزرعت لقرون عديدة كما هو الحال في اوروبا وجنوب وشرقي آسيا وكان يمكن أن نفترض أن نفس الشيء صحيح بالنسبة للمناطق الزراعية في العالم الجديد . ولكن عضواً واحداً في الأقل من مدرسة باسارج ، يبدو أنه يحمل رأياً مغايراً . فقد أحتج أهرن Ahren في جوابه على نقد ويبل Waibel قائلاً : (( لست أعتقد أنه

يقصد جديداً الافتراض أن لاندسكيس القارات خارج أوروبا كانت تبدو مختلفة ، بصورة جوهريّة قبل أربعمئة عام ، مما تبدو عليه اليوم)) ( 250 ، الجواب ص ١٦٦) . وفي جواب مقابل أشار وييل ، متغافلاً عن التغيّر الثوري في شرقي أميركا الشمالية الى أدلة شميدر Schieder على التغيّرات الرئيسة التي خلقها الاستيطان الأبيض في نباتات البمباس .

وفي جميع هذه الأراضي المزروعة ، على أية حال ، هناك أراضي غير مستثمرة يبدو أنها تقدم لنا عينات من النبات الأصلي ، والذي نستنتج بناء عليه النبات الأصلي للمنطقة بكلّيتها . ولكننا نعلم من ، دراسات غرادمان والآخريين في شمالي أوروبا ، أن ذلك لا يمكن الاعتماد عليه ، فشمال أوروبا لم تكن كلّها غابات في أزمان ما قبل التاريخ . فضلاً عن ذلك ، لا يمكننا أن نفترض بأن بقع النبات الوحشي في المناطق المسكونة تمثّل بصورة دقيقة سمة النبات البدائي . وحينما يخبرنا بنك Penck أنه في الحقول المهجورة لشمال شرقي الولايات المتحدة ((نما لاندسكيب بدائي جديد وكان حقولاً من قبل)) (مستمد من II ص ٤٧) ، فلا بد أنه كان يستعمل مصطلح ((الاندشافت الاصلي)) Urlandschaft بمعنى مختلف نوعاً عن المعنى الشائع . ان الاختلافات في محتوى المواد الخضراء في التربة في أحاديدي المجاري وفي سمة الغابة نفسها ليست ذات أهمية ضئيلة بأي شكل من الأشكال .

ان كون هذه الحقائق تمثّل الحالة في أجزاء العالم الذي نعيش فيه الأمر معروف تماماً . فلماذا ينبغي أن نفترض أنها ليست كذلك في المناطق القصبيّة التي لانعرف عنها سوى القليل ؟! ان التغيّر في النبات الأصلي وفي التربة التي أمدّت ذلك النبات ليس منحصرأ بالشعوب ذات المرحلة الأعلى من الزراعة . وحينما يخبرنا فولز Volz أنه بعد أن هجر جيل من الملاويين في سومطرا عادة حرق الغابة وازالة النباتات من الأرض لم يعد في الامكان ((التعرف على الموضوع من قبل أي أحد يجهل الحقائق من يمرّ في الغابة الناتجة))

فانه يعترف ضمناً أن بعض التغيير . مهما كان ضئيلاً . قد ترك نتيجة لهذه الدورة المفردة في سلسلة كانت قائمة لأجيال لا يمكن عدّها ( 262 ص ١٠١ ) . ولا يمكننا القول بيقين أن هناك ميلاً مربعاً من الأراضي المنخفضة في وسط أفريقيا الذي لم يتعدّل فيه بصورة بارزة النبات والتربة بواسطة قرون من زراعة الفأس المتنقلة التي يمارسها الوطنيون وحسب رأي لوتنشاخ لا يمكن أن نكون متأكدين حتى بالنسبة للسافانا المدارية في العموم . أنها ((طبيعية)) ( 278 ص ٢٠ ) .

ولذلك فنحن نستنتج أن ((اللانديسكيب الطبيعي)) . سواء كان اللانديسكيب الطبيعي النظري للوقت الحاضر . أم اللانديسكيب الفعلي ما قبل العهود البشرية هو شيء لا يمكن لجغرافيّ اليوم أن يتوقع رؤيته في أيّ من الأماكن الآ في أجزاء خاصّة جداً من العالم . ومهما كانت الفائدة التي نجنيها من الحكم على اللانديسكيب كما نراها لا بد أن تفقد افتراضاً في نظام يستند إلى لانديسكيب لم يرها أحد . أو هل من الممكن أن يكون في استطاعتنا تحقيق نفس الفائدة من إعادة بناء اللانديسكيب الطبيعي الأصلي في أذهاننا ؟ فإذا كان لدينا معرفة موثوقة بالنبات الطبيعي الأصلي : ألا يكون باستطاعتنا أن نستعويض بذلك عن الغطاء الحالي ؟ لا يمكن ذلك إلا إذا كان لدينا مثل هذه المعرفة الموثوقة .

ولا ريب أن أدبنا يحتوي على خرائط للنبات الطبيعي للعالم - عدداً منها . فأيّ منها ينبغي أن نعتبرها معتمدة بالنسبة لأغراضنا الأساسية؟ ومن المؤسف أن مدرسة باسارج ، بما فيهم باسارج نفسه . لم يولوا سوى اهتمام ضئيل لهذه المشكلة الصعبة . ولقد تجاهل جيمس James بحكمة . في تبيينه لنظام باسارج ، خارطته ( 305 ) ، لالكونه شكّ في تصنيفها كما قد نفترض ولكن أيضاً بسبب الدرجة المبالغ فيها جداً التي تجاهلت فيها الحقائق المعروفة

عن النبات الطبيعي (١) . ولم يكن جيمس نفسه ليسألنا أن نحصر خرائطه  
باعتقاد كبير . فقد أدرك أننا ليس لدينا معرفة أكيدة بالنبات الأصلي  
للبراري Prari في هذه البلاد وباليمباس Pampas في أميركا الجنوبية  
(321 ص ٢١١) ، وفي خارطته يستعمل وسيلة الباحث الأمين - منطقة  
فارغة بإشارة استفهام - فوق معظم الأقاليم أهمية وهي الصين . فلو كانت  
خارطة العالم للنبات الطبيعي هذه على مقياس أكبر فانه كان سيضطر الى أن  
يرقّط خارطة شمالي أوروبا بعلامات استفهام ، مادام الجغرافيون الأوروبيون  
والباحثون الآخرون غير متيقنين حتى الآن من مدى امتداد المناطق ذات  
الحشائش المزالة قبل قدوم الانسان .

ويدرك باسارج بوضوح الصعوبة التي ينطوي عليها الأمر ، وان بدا أنه  
لم ير تأثيرها المضعف على نظامه : ((ان الانسان في عمله يمارس تأثيراً حاسماً  
على اللاندسكيب ، بحيث أنه لا يغيّر مظهره كلياً فحسب ، بل تصبح عملياً  
مشكلة إعادة بناء اللاندسكيب الأصلي صعبة وهامة)) . (268 ص ٧١) .  
ان هذا القول يتضمن مع ذلك امكانية القيام باعادة البناء . وبالمثل ، على  
الرغم من أن شلوتر يدرك أنه في المناطق المزروعة قد يكون مستحيلاً تقريباً  
اعادة بناء اللاندسكيب البدائي ، لكنه مع ذلك يعتبر المشكلة ليست هامة  
وجذابة فحسب ، بل ضرورية أيضاً ، ذلك لأن اللاندسكيب الأصلي هو  
نقطة البداية في دراسة ((اللاندشافت الحضاري)) Kultur Landschaet  
(145 ص ١٩ والتالية ، قارن كذلك ساور 145 Sauer ، ص ٢٠٢) .

(١) ولناخذ مثالا واحداً فقط من امثلة كثيرة ، فقد وجد في منطقة من مناطق «السهوب الرطبة»  
انها تشتمل على خط مزدوج من الولايات على كلا جانبي المسيسيبي (بما في ذلك ويسكونس  
وايو والمسيسيبي) في مقابل منطقة غائية على الجانب الشرقي ، حيث تكون بمباسس كل  
من الاورغواي والارجنتين في الاراضي من السهوب الجافة. ويعد وييل بالمثل ان  
«الحقيقة عمست بدرجة كبيرة وفي حالات كثيرة غير صحيحة» ، في حين يدافع ارهنز  
Arhens عن «النطاق اللاندشافتتي» Landschaftsgurtel قائلاً انه قائم  
بدقة مدهشة (250 ، ص ١٦٨ و ١٧٠) .

وإذا ما سلمنا بأن إعادة بناء اللاندسكيب الطبيعي يقدم لنا امكانية جذابة كهدف للبحث ، فهل يمدنا باطار أساسي صالح للاستعمال للجغرافية الإقليمية ؟ وبما أننا لانمتلك سجلاً تاريخياً ((للاندسكيب الأصلي)) ، أي قبل وصول انسان ما قبل التاريخ ، فاننا سنواجه بالصعوبة القائمة في اكتشاف وتفسير جميع التغيرات التي أحدثتها منذ ذلك الحين ، كل من الانسان والطبيعة .

وفي ضوء استحالة إعادة بناء النبات الطبيعي للاندسكيب كما ينبغي أن يكون فيما لو لم يظهر الانسان على المسرح ، والصعوبة البالغة في إعادة بناء النبات الطبيعي الأصلي قبل الانسان ، فليس من المستغرب أن نجد حتى أولئك الذين كانوا من أشد المتحمسين لنظام اقليمي يقوم على النبات الطبيعي لم يستطيعوا أن يطوروه بطريقة متساوية حتى في خطوط رئيسية عامة . ويستند نظامهم في الحقيقة الى مركب من النبات الطبيعي المرثي (افتراضاً) ومناخ غير مرثي . وازضافة الى التقسيمات البنائية لباسارج . عدا تلك التي تخص ((المناطق الجافة)) ، هناك التقسيم المألوف الى ((نطاق حار)) ومد نطاق أوسط و ((الغطاءات القطبية)) (١) .

وتكشف مصطلحات جيمس بالمث في تصنيفه الإقليمي عن سيطرة المناخ وراء أفكاره . فقد تختلف ((غابة العروض الوسطى المختلفة)) ، في مظهرها ونوعها ، عن الأشجار التي تشتمل عليها ((الغابة الشمالية)) Boreal Forest من جهة و ((الغابة المدارية)) من جهة أخرى . ولكن لن يفترض سوى القليلين أن تلك الاختلافات هي من مرتبة ((السمات الرئيسية المميزة للارض)) . إن نفس ترتيب الأقسام التي وضعت فيها ((أراضي الحشائش))

(١) انظر كذلك ملخصه النظري ( 268 ص ٩٢ وما بعدها) . وينبغي ان يعترف المؤلف انه شأنه شأن غرادمان ، يتوه في انظمة باسارج العديدة المعقدة جداً ، وكل منها بمصطلحات متشابهة ولكنها معقدة . وحتى الباحثون المتقدمون ينبغي ان يجدوا هذه الانظمة معقدة جداً كما يقول باسارج فما بالك بالمتدئين .

Grasslands بين أراضي غابة العروض الوسطى Mid-Latitude Mixed Forest وأراضي الغابة الشمالية Boreal Forest تكشف عن الاعتماد المبطن على الاختلافات في المناخ .

وهكذا ننتهي من حيث بدأنا ، بمشكلة قياس الأهمية النسبية للاختلافات في المناخ كما تقارن مع اختلافات النبات - الصحاري الحارة مقابل الصحاري الباردة ، وباراري العروض الوسطى مقابل غابات العروض الوسطى .. الخ. ومهما كان نوع المصطلح الذي نتخذه لنظامنا ، سواء كان ((الأقاليم الطبيعية)) أم ((أقاليم اللاندسكيب الطبيعي)) ، فإننا نقيس جوهرياً المعايير الطبيعية المختلفة في ضوء أهميتها بالنسبة للإنسان . وبما أن الأهمية النسبية للعناصر الطبيعية المختلفة بالنسبة للإنسان لا تقرررها الطبيعة بالتأكيد كشيء متميز عن الإنسان فسيستتبع ذلك أن يكون لأنظمتنا أساس بشري لا محالة ، وبهذا المعنى يمكن أن تسمى جميعها باسم ((اصطناعية)).

#### (د) أنظمة «الأقاليم الخاصة» : نظام هنتر التطوري :

لقد أكدنا مراراً ، في مناسبات سابقة عديدة ، الأهمية الجوهرية لعامل الموقع النسبي في الجغرافية . ومما لا ريب فيه أن أي نظام للتقسيم الأقليمي لا يأخذ ذلك بنظر الاعتبار هو ناقص بدرجة هامة (قارن هاسينجر 255 ص 274 وما بعدها ، وكيربس Kerbs 234 ص 94 ، ولتنشاش 263 ص 195 وما بعدها وويل 266 ص 204) . فإذا ما أخذ ذلك بنظر الاعتبار ، يصبح موقع الأقاليم عندئذ بالنسبة لبعضها البعض ذا أهمية رئيسية . ويصبح لدينا نظام تنقسم فيه المناطق كما توجد على الخارطة . وليس على أساس النماذج Types المستندة الى الخصائص الداخلية . ويمكن ان نسمي هذا النظام تقسيماً (واقعيًا) في مقابل النظام المقارن (وتصبح المناطق كما اقترح الجغرافيون البريطانيون اقاليم (خاصة) : Specific Regions ، وليس أنواعاً (عامية) Generic ( 310 ص 254) .

ولا شك ان كل جغرافي محترف تقريبا قد حاول ان يقسم منطقة ضخمة ، كقارة مثلا، الى اقاليم ( خاصة ) Specific فأى مبدأ أو مبادئ ياترى يمكن اعتبارها صالحة لتقديم دليل سليم للتقسيم ، ليس لمنطقة خاصة فحسب ، او ربما قارة ، بل لأية مناطق ضخمة ، او للعالم بأكمله !؟ إن تقسيم اية منطقة الى اقاليم يتطلب بالضرورة اكثر من مجرد الاعتراف بالسمة المميزة لأجزاء معينة منها ، متجاهلين تلك السمات الأقل تميزا . وقد تحدد الدراسة الناقصة نفسها ( بمحاور ) Cores او (مراكز) Hearts لأقاليم ، وان ارتبط ذلك بالافتراض المشكوك فيه بأن هذه المناطق هي اكثر أهمية جغرافيا من المناطق التي هي أقل تميزا في سماتها. وينبغي ان تولي الدراسة الكاملة اهتماما بكل جزء من أجزاء المنطقة، وبذلك يواجه الباحث أجلا ام عاجلا ، كما اشار ولنجتون جونز Wellington Jones مشكلة رسم حدود أكيدة ، وان كانت اعتباطية ، بين الأقاليم ( 287 ص ١٠٦ ) . وان اللجوء الى وسيلة ( المناطق الانتقالية ) Transtion Zones للتغلب على مشكلة رسم الحدود لاتحل المشكلة مادامت المناطق الانتقالية هي نفسها بقاع ينبغي تحديدها. (فمثلا بالنسبة للاستعمال الصحيح للمناطق الانتقالية ذات الحدود الخاصة انظر خارطة جونز للأقاليم الزراعية في بواسط شمال غربي الولايات المتحدة ( 283 ) ( \* ) .

إن أكثر الدراسات شمولاً لمشكلة تقسيم العالم الى أقاليم (خاصة) Specific هي تلك التي وضعها هتتر، والتي أشرنا اليها مرارا ( 300 ) . فباعترافه بالسمة المتنوعة للعالم أدرك أن تقسيماً مبنياً على كل الواقع لا يمكن أن يكون ممكناً

(\*) لقد اعتبرت هذه المشكلة اثناء كتابة البحث ذات أهمية أكاديمية محضة . ومنذ ذلك الحين دعي الجغرافيون في كثير من البلدان الى المشاركة في دراسات التخطيط ليقروا في مرحلة مبكرة أكثر التقسيمات الإقليمية ملائمة للمنطقة لأهداف التخطيط الاقتصادي ، ولكنها أقل شيوعاً بالنسبة للتقسيمات السياسية الثانوية . (ان الكتابات عن هذا الموضوع اصبحت كثيرة ، كما أن غير المنشور منها أكثر ضخامة بلا شك) .



على أساس واحد ، بل لابد من أقامته على مركب لعدة أسس فالمشكلة اذن هي أن تقارن الاسس المختلفة ونقيس أهميتها النسبية ( 106 ). وينبغي أن تقارن درجة أهميتها ، كما يستتج المرء ، في ضوء تأثير الحياة العضوية ، ولا سيما حياة الانسان .

ماهي مراتب الاهمية لحشد العوامل المعنية ؟ في إحدى النقاط قد يظهر هناك إتفاق كامل فحضور الارض في مقابل البحر ذو أهمية أولوية ليس للانسان فحسب بل بالنسبة لمعظم الحياة العضوية . وفي الحقيقة فان معظم أنظمة التقسيم تحصر أهتمامها في الاراضي . وإن من الامور المثيرة للجدل في أي نظام واقعي للاقاليم الخاصة هو فيما إذا كانت الاقاليم ذات المرتبة الاولى ينبغي أن تقوم على هذا التميز الاساسي وحده ، أي أن تكون متمثلة بالكتل الارضية القارية . وفي ضوء تشابه مناطق أرضية معينة مفصولة ببحار أصغر - أقليم البحر المتوسط ، الاقليم الكاريبي - وفي ضوء المدى الذي تقوم فيه هذه البحار ليس بالفصل فحسب بل بالوصل أيضاً ، فقد عمد بعض الباحثين من أمثال بانس Banse الى التخلي عن التقسيم ، القاري التقليدي مفضلاً تركيبة واحدة من العوامل المعنية ومهما كان الأسلوب الذي يتبعه الباحث فلن تكون النتيجة مرضية كلياً .

فاذا ماحصرنا أهتمامنا الان بالاراضي ، فلن نجد ترتيباً ثابتاً للاهمية للعناصر المختلفة الذي يمكن تطبيقه على جميع أجزاء العالم ، ففي إحدى المناطق قد تكون الاختلافات المناخية ذات أهمية أساسية ، وفي منطقة أخرى قد تكتسب مثل هذه الاهمية الاختلافات في التضاريس ، وفي أخرى قد تكون التربة أو المعادن ، أو حتى الموقع النسبي ( قارن كذلك غيسلر Geissler 277 ص ٦ والتالية ، لوتنشاخ ص 278 ص ١٩ ) . وبناء على ذلك يصبح من الضروري إستخدام أسس مختلفة للتقسيم في الاجزاء المختلفة من العالم ، على الرغم من أنه ضمن التقسيم الواحد كما يقول هنتر ، تتطلب

الاسباب المنطقية من المرء أن يحافظ على نفس الاساس ومن الجهة الاخرى يمكن أن تتعاون الاسس المختلفة في تمييز أقليم واحد . وهكذا تتميز شبه الجزيرة الاسبانية كتقسيم ثانوي ذي حجم رئيسي ، بسبب التأثير الفاصل للبحر من ثلاث جهات وتأثير الجبال من الجهة الرابعة، على الرغم من أن هذه العوامل، البحر ونموذج الارض . هي في الحقيقة عناصر متعارضة .

وفضلا عن ذلك ، قد يعمل العامل نفسه بشكل متزامن في كلتا الطريقتين فجبال البيرانية تفصل التقسيمات الرئيسة، لكنها تكون . في حد ذاتها تقسيما ثانويا . ان هذه الصعوبة قد جعلت (كثير من الباحثين يقترح ذهنه عبثا للبحث عن حل ، غير مدرك ان ذلك اشبه بمحاولة لتربيع الدائرة) (106) . وان المخرج الوحيد لذلك هو في تقسيم التقسيم الثانوي الرئيسي بخط يمر من خلال الجبال . ولكن ينبغي في دراسة التقسيمات الأصغر ان ندرس المنطقة الجبلية ككل . واذا ما اعترض القارئ على ان مثل هذا الاسلوب لا يلائم النظام المنطقي للتقسيم الرئيسي والتقسيم الثانوي . فليس بوسع المرء الا أن يقول ان الارض هي مصدر الخطأ . ففي حين تكون جبال البيرانية ، من جوانب هامة كثيرة ، اقليما متجانسا ينبغي ان يميز في أية دراسة واقعية فإن من الصحيح ايضا القول ان منحدراتها الجنوبية هي جزء من شبه الجزيرة الاسبانية كتقسيم رئيسي .

ان نظام التقسيم الذي يستند على عدد ضخم من العناصر التي تختلف أهميتها النسبية بدرجة كبيرة من موضع الى اخر . قد يبدو معقدا بدرجة ميثوس منها . فهذه العناصر على اية حال ليست مستقلة كليا عن بعضها البعض . افلا تقودنا دراسة تفاعلاتها الى قاعدة ايسر نوعا ما؟! يقول هنتز (ان اي نظام واقعي *Natürlich* للتقسيم ينبغي ان يكون اصوليا *Genetic* - اي ينبغي ان يظهر العلاقات العرضية الموجودة في الواقع . ينبغي ان يفتش عن القوى الخلاقة في الأرض ، يجب ان يسعى لمعرفة الطريقة التي تنتج فيها الظاهرة الخاصة بسطح الأرض عن التأثيرات المركبة لتلك

القوى، وينبغي بالمثل ان يتعلم ان يعيد بناء صرح الأرض في الذهن ، وبالتالي يتعلم فهم الأجزاء الفردية والمساحات في شخصيتها واهميتها (161 ص 308). ويستنتج فيليبسون Philipppson ايضا ان الترتيب Order في نظام اقليمي لايمكن بلوغه الا من خلال نظام أصولي Genetic System ( 143 ، ص 13 ) .

الى اي مدى يمكننا ان ندرس الملامح الجغرافية المختلفة باعتبارها وظائف لعوامل عرضية أساسية؟! وكم من امثال هذه العوامل العرضية ينبغي علينا ان نميزها باعتبارها مستقلة؟! اذا افترضنا ان جميع التنوعات للعناصر البشرية ينبغي ان تفسر في ضوء العناصر الطبيعية، فبوسعنا نظريا ان نعتبر الاختلاف الكلي لسطح الأرض - كل الجغرافيا - يقوم على متغيرين اثنين هما زاوية سقوط أشعة الشمس في الأجزاء المختلفة من العالم، والقوى الباطنية (التكتونية) التي منحت الارض قشرتها المتباينة بدرجة كبيرة. وحتى لو اعتقد بأن وظيفة الجغرافية هي دراسة هذه القوى الأساسية في تكوين سطح الأرض، فان من الواضح ان الطريقة التي أنتجت بها التركيبات الخاصة للمعالم الموجودة في المناطق المختلفة معقدة بشكل لايفصم بحيث اننا لانأمل ابدأ ان نحقق من مثل هذ الدراسة اساسا علميا لتنظيم مناطق الأرض في ذهننا. وبعبارة أخرى، على الرغم من أننا نعرف بأن وجود المناطق الأرضية والمناطق البحرية ، وشكل الأرض ، والصخور الريفية والترسبات المعدنية، والتربة والنبات الطبيعي... الخ، يمكن دراستها جميعاً كظواهر متنوعة للقوتين الأساسيتين المذكورتين. فان الجغرافيين لايدرسونها كنتائج، لكنهم يبدؤون بها على انها عوامل ابتدائية. اما القون بأن ذلك غير كامل فلن يعني هذا الا تذكير انفسنا انه ليس هناك علماء كاملاً بحد ذاته، بل مجرد فرع من علم شامل واحد، ولايمكننا، في كل فرع، ان نحلل مشاكلنا حتى نصل الى درجة الالكترونات والبروتونات. ويستنتج

هيلباش Hellpach ان (مسألة المقوم الذي يمكن اعتباره (عنصرا) أمر نسبي وان اي فرع علمي دراسي يقرر هذا الامر في كل حالة على حدة حسب احتياجاته العلمية العملية) ( 139 ص 351).

ويوضح هنتر معظم الاختلافات الجغرافية اصوليا Genetically في ضوء ثلاثة عوالم Realms هي علاقة الأرض بالبحسر، والبناء الداخلي وشكل الأرض، والاختلافات في المناخ، وينبغي الا يفسر اي عالم من هذه العوالم بأية درجة رئيسية في ضوء العالمين الآخرين.

ويمكن ان نوضح الصعوبات الناجمة في مثل واحد. ففي تقسيم اوربا الى اقاليم رئيسية، يقرر هنتر ان الاختلافات في أشكال سطح الأرض هي ذات أهمية اعظم من الأختلافات في المناخ. في حين انه يجد في أفريقيا واستراليا ان الأختلافات في المناخ هي اعظم اهمية . وهذه الاستنتاجات تلقى تأييدا عاما غير ان الكثيرين من الجغرافيين الأميركيين يعترضون بشدة على استنتاجاته القائلة بأن اشكال سطح الأرض في أميركا الشمالية كانت ذات اهمية اعظم من المناخ . حيث يضع بذلك حوض المسيسيبي كاقليم رئيسي مقابل الساحل الأطلسي. ( 300 . كذلك في جغرافيته الإقليمية 301 ) ( 1 ) ومن الجهة الأخرى، ليس هناك اساس منطقي يمكننا بناء عليه ان نقول ان هذا الاستنتاج مزيف. وان الاستنتاج المناقض له هو الصحيح فحسب . وبعبارة اخرى ، كما يقول هنتر بوضوح، ان المبدأ الاصولي Genetic لايقود الى نظام حر من القرارات الذاتية.

( 1 ) لاحظ ايضا تصريح وبل Waibel الأكثر عمومية (ينبغي الاعتراف أن التضاريس هي الظواهر الأكثر أهمية لسطح الأرض والاساس لكل الحياة) (266 ص 200) . ان مثل هذا التصريح يمكن فهمه في خلفية أوروبا الوسطى ، والحقيقة أن التركيز العظيم للجغرافيين الألمان على الجيومورفولوجيا يمكن اعتباره توضيحا آخر لهذا الاتجاه الذي ناقشه وتيلزي Whittlesey مرة ، وهو تأثير البيئة الطبيعية على تطور علم الجغرافية في اقطار مختلفة ( 399 ) .

وفي الحقيقة، يبدو الموقف للمؤلف أكثر تعقيداً مما يعترف به هنتنر نفسه. ويدل التحليل الدقيق لنقاشه ان عدد الملامح التي نضطر الى دراستها بكونها عوامل مستقلة اساسا اكثر بكثير من ثلاثة عوامل. فبناء الأرض الداخلي والشكل هو بلا شك ليس مظهراً لعامل واحد. وان سمة صخر القطر - الضرورية لفهم التربات لايمكن ان توحد كعامل واحد مع سمة اشكال سطح الأرض، وان طبيعة الرسوبات المعدنية التي تحت السطح هي ليست بالمثل مستقلة عن كل من هذين العاملين، وبالمثل، نحن نستعمل كلمة المناخ لغطي بها عدة عوامل اولية، وعلى الخصوص الحرارة والرطوبة والتي ينبغي في الحقيقة على اية حال دراستها بصورة منفصلة - في الأقل الى ان نمتلك اساساً اصولياً Genetic واحداً مقنعاً لتصنيف المناخات. وازضافة الى ذلك، فان الاختلافات في الموقع الجغرافي (التي يعترف هنتنر ايضاً بأهميتها) قد تسبب من نواح اخرى لتركيبات مشابهة من الحالات ان يكون لها تعبيرات مختلفة تماماً في المعالم الناتجة - مثلاً الصحراء العربية لا تنتج نبات الصبير. واخيراً اذا لم ندخل قضية خضوع العوامل البشرية للبيئة الطبيعية في أساس دراستنا. فلا بد لنا ان نقبل عناصر بشرية معينة - مثل الاختلافات في العادات ومرحلة التطور .. الخ - على اعتبارها عوامل تؤدي الى التباين المكاني. (\*)

لذلك ، فإن من الواضح أن نظام التقسيم الاقليمي لايمكن أن يكون ، تطورياً Genetic كلياً - فلننا نستطيع في محاولتنا لبناء إطار أساسس للجغرافية الاقليمية أن نتبع جميع عناصرها الى أصولها الاولى ، وأذا ما استطعنا ذلك فسنجد الكثير من الاصول المستقلة . ويمكن للمرء أن يقبل هذا الاستنتاج

(\*) وازضافة إلى ذلك ، فان عامل الحجم نفسه يؤثر في التقسيم الاقليمي . وقد أشار لسوخ Logch ، من بين آخرين ، أنه في سهل داخلي نظري متجانس كلياً في ملامحه الطبيعية وفي خلفيته الحضارية والسياسية ، فان الحاجة إلى تجارة حضرية - ريفية وإلى مراكز رئيسية للتركز المدني ستؤدي إلى تطور أقاليم اقتصادية متميزة . ولقد طور اقتصادياً بافر Paver وماكلنتوك Macklintonck طريقة مفيدة في تعديد حدود الأقاليم الاقتصادية في ضوء تدفق حركة النقل Traffic Flow .

بشيء من الأسف . ذلك أنه إذا كان في الامكان أن نتتبع جميع العناصر في أقلهم معين إلى أصول مشتركة للمنطقة - بمعنى أن ذلك ممكناً بالنسبة للكائن الحي البيولوجي - فبوسعنا أن نأمل أن يقودنا المبدأ الاصولي في النهاية إلى نظام تصنيفي يمكن مقارنته بذلك المتوفر في العلوم البيولوجية . ولكننا نعلم منذ البداية أن ذلك هو بالتأكيد ليس ما يحصل ، وقد وجدنا هذا الامر أحد أكثر الجوانب دلالة التي تختلف فيها (المنطقة) عن الكائن الحي . ومع أن استخدام الطريقة الاصولية تؤدي إلى اختزال عدد العوامل المستقلة التي ينبغي لنا مواجهتها ، لكننا مع ذلك سنظل نمتلك عدداً كبيراً من العناصر المستقلة بحيث لا يبدو واضحاً ، للمؤلف على الأقل ، لماذا ينبغي أن يعتبر المبدأ الاصولي أساساً .

وعلى العكس من ذلك ، فهناك ما يدعون للاعتقاد إن الاصرار على المبدأ الاصولي Genetic Principle يقودنا إلى صعوبات خطيرة . وتصبح هذه الصعوبات على أوضح ما تكون حينما ندرس علاقة الظواهر البشرية أو الحضارية بنظام التقسيم الاقليمي . ومع أنه يمكن اعتبار أعمال الانسان بدرجة كبيرة نتائج في تفسير اصولي Genetic ، لكن العوامل البشرية في الوقت الحاضر نفسه هي عوامل عرضية في تطور الكثير من المعالم ومع أن هذه الاسباب - مثلاً عادة معينة - يمكن أن تفسر كنتائج . لاسباب غير بشرية فاننا نادراً ما نكون في مركز يمكننا من أن نثبت ذلك . وفي الحقيقة ، يمكن أن يثار السؤال فيما إذا لم يكن نظام هنتنر قائماً على فرضية فلسفية الالامكانية النظرية في تفسير العناصر البشرية على اعتبارها نتائج للعناصر الطبيعية . ولقد أصر هنتنر على أن (مثل هذا العلم ينبغي أن يكون حتمياً) ( 130 ، ص ٤١١ والتالية ، ١76 ) . وقد تساءل مول Maull بصدد ذلك بحق (لماذا ؟) ( 179 ص ١٨٢ والتالية ) . أن مهمة العلم هي دراسة

الواقع كما يجده ، ومع أننا لايمكن أن ننكر أمكانية الصدق بالنسبة للفرضية الحتمية ، فإن الدراسات الحديثة في الفلسفة تلقي شكاً عظيماً على اعتبارها فرضية أساس (١) .

وفي أية حالة يبدو أن تلك القضية الفلسفية ليس لها سوى أهمية أكاديمية للجغرافيا . ومهما كانت السمة الأساس للعلاقات بين الظواهر البشرية والظواهر غير البشرية ، كما تقدم لنا في الجغرافية ، فإنها في الغالب ذات سمة متشابكة ، حيث أنها نتاج التطور التاريخي لمئات أو الألوف الاعوام من الزمان غير المسجلة ، بحيث أننا لا نأمل بتفسيرها ، ولذلك لا بد من أجل جميع الاهداف العملية في الجغرافية أن نتقبل ظواهر بشرية معينة على اعتبارها عناصر مستقلة . ومن الجهة الأخرى هناك ظواهر بشرية أخرى لاستخدام الأرض مثلا - يمكن أن ندرسها في علاقتها بالظواهر الطبيعية وكذلك في علاقتها بهذه الظواهر البشرية الأولية غير المفسرة . ولأجل هذا الغرض ، هل في أستطاعتنا أن نقبل مبدأ هتتر القائل أن (في استطاعة المرء أن يدرك الظواهر البشرية للإنسان في ظروفها الطبيعية بصورة أكثر وضوحاً اذا ما نظر إليها بدون تحيز في إطار تقسيم طبيعي) تقسيم أصولي منطقي يستند في النهاية الى عوامل غير بشرية (مما لو جعلها أساس التقسيم سلفاً ؟) ( 300 ، ص ١٠٦ ، وقد كررت في 161 ص ٣١٤ ) .

ومما لا ريب فيه أن أطاراً للجغرافية الاقليمية يقوم على (الظواهر الجغرافية للإنسان في ظروفها الطبيعية) سوف يثير السؤال منذ البداية ، فهو لن يمثل أطاراً بل أستنتاجاً نهائياً . ولكن هل من المحتمل أن ننظر الى الظواهر ، بكونها (غير محصورة في أطار التقسيم الطبيعي؟) (Unbefangen Im Rahmen ( Einer Natürliche Einteilung ) ؟

(١) وينبغي الإشارة على نحو الخصوص إلى دراسة لي مان Lehmann الأخيرة المعنونة «انهيار نظام السببية وعلم الجغرافية» Die Geographie (181) وهو كتاب نهت إليه مؤخراً بحيث أنني لم استطع الاستفادة من اقتراحاته الهامة حول هذه المشكلة والمشاكل المعاصرة الأخرى في الجغرافية .

الا يؤدي الفعل نفسه بوضع ظواهر الانسان في اطار خاص تتحكم به ،  
الظروف الطبيعية الى الاضرار بدراسة (تكيفها الطبيعي) ؟ وفي مقابل ذلك ،  
أذا كان اطارنا مستنداً الى الظواهر الجغرافية للانسان - بصرف النظر  
عن ظروفها الطبيعية - فأنا نستطيع حينئذ أن ندرس بدون تحيز علاقات  
تلك الظواهر بالظروف الطبيعية .

وعلى هذه النقطة بالذات يتفق العدد الاكبر من زملاء هنتر معه ممن حاول  
أن يقسم المناطق الاضخم الى اقاليم خاصة . فاستناداً الى مبدئهم لا يستثنون  
أي عامل ، ولكنهم يحاولون أن يقيموا تقسيماتهم الاقليمية على جميع  
العوامل المعنية ، سواء كانت طبيعية أم بشرية ، بما في ذلك في معظم الحالات  
عوامل غير مادية كاللغة . ومن الواضح على أية حال ، أن مثل هذا النظام  
لا يمكن أن يحافظ على المبدأ الاصولي Genetic ، وأن مشكلة تقرير  
الاهمية النسبية التي يمكن أن تمنح لكل عامل خاص بصورة ذاتية تصبح  
اشد صعوبة . وازضافة الى ذلك ، فهم يدركون ان الاقاليم التي تحدد على  
هذه الامس ليست ثابتة بل تتغير بمرور الزمن . (ومن بين الكثيرين الذين  
ناقشوا هذه المسألة ، مع أمثلة خاصة ، يمكن ان نذكر هاسينجر 255 ص 141  
وغرادمان 303 و 144 و 263 ومول 228 ، وسولش 203 ص 25 وما  
بعدها ولوتنساش 263 و 287 وبرغر جزء 2 ص 51-53 ، وبضيف  
الى هؤلاء الاسماء فردريكسون وماماشاشك Machtschek وشولتسز  
وترول ) .

ومع ان نظام هنتر يقود في النهاية الى تقسيم دائم نسبياً لسطح الارض .  
فان من الواضح ان اقامته تتطلب معرفة اكثر دقة بالعناصر الموظفة وعلاقتها  
مما تمتلكه حتى الان . ولذلك فهي تمثل هدفاً للبحث الجغرافي اكثر من اساس  
ولا ريب ان ذلك هو قصده . اما رغبتنا في رفض تقسيمه لقارتنا فليس لذلك  
أهمية ، فعلى اساس مبادئه سوف يكون من حقنا اعادة بنائها لتحصل على نتيجة  
اكثر (فائدة) . وفي أية حالة ، فإن نظامه هو الوحيد في النظرية والتطبيق الذي



يحاول ان يكرس اهتماماً كافياً لا لعنصر رئيس واحد او اكثر ، بل لجميع العناصر الطبيعية ذات الاهمية للانسان . واذا ما فحصنا الانظمة الاخرى المقترحة او المنشأة فباستطاعتنا ان نستنتج ان هنتر وحده قد قدم نظاماً مفرداً يمكن ان يستخدم اطارا لجميع الملامح الهامة للمنطقة (\*).

#### (هـ) : الأنظمة المقارنة للأقاليم العامة المستندة إلى

##### عناصر البيئة الطبيعية

في نظام (واقعي) لتقسيم العالم، كذلك الذي ناقشنا، يعترف بكل اقليم باعتبار مفرداً Unique ، كما ان الأقاليم ترتبط ببعضها في علاقاتها الفعلية. وفي مثل هذا النظام من الممكن بالطبع ان نتناول اقليم منفصلة بصورة متباعدة ممن تظهر تماثلاً بينا في عناصر معينة فندرس. كلا من تماثلاتها وتبايناتها. وبهذا المعنى لا يمكن اعتبار الجغرافيا الإقليمية المقارنة جديدة ، كما اشار هنتر والآخرون ( 167 ص 284 - 286 )، ومن الجهة الاخرى ، فان نظاماً للتقسيم الإقليمي يقوم على تشابهات رئيسية معينة للأقاليم بصرف النظر عن موقعها، اى نظام يميز الأقاليم لافي واقعيتها المتفردة بل في ضوء النماذج التي يمكن ان تصنف اليها، ييسر بلا شك دراسة المقارنات، لذلك سميت مثل هذا النظام باسم (النظام المقارن) لتقسيم العالم الى اقاليم عامة نوعية Generic .

وفي الأنظمة المقارنة التي سندرسها ، فان تقسيماً رئيسياً واحداً للعالم يفترض صحته منذ البداية، وهو التقسيم بين الأراضي والبحار. ولا تدرس لغرض التقسيم الى نماذج سوى الاراضي.

وفي كثير من هذ الأنظمة تسمى الاقسام الثانوية (الأقاليم الطبيعية). وقد سبق لنا ان لاحظنا الارتباك الناجم عن المعاني المتنوعة والتسميات لكلمة (طبيعي) natural في هذا المصطلح حيثما استعملت . وبمعزل

(\* ) ان هذه العبارة الأخيرة ليست واضحة ولا ضرورية ويمكن حذفها .

من هذه الاعتراضات كلياً يبدو ان استعمال المصطلح في الأنظمة المقارنة المختلفة وكأنه يدعي اكثر بكثير مما هو ممثل عماليا بالأقسام الثانوية المنتجة وينطبق نفس هذا الكلام على مصطلح (الأقاليم الجغرافية).

ولعله اعتراض غير ذى اهمية القول ان الاقسام الثانوية في هذ النماذج ليست (اقاليم) بالمفهوم الذي يستعمل فيه معظم الجغرافيين تلك الكلمة، ولكنها مجرد مناطق ذات نماذج معينة . ولعله لهذا السبب ايضا يستعمل فنش Finch وتراورثا Trawertha كلمة (عالم) Realm . في حين يسمي جيمس James اقسامه الثانوية (اراضي) Lands ذات نموذج معين . ولقد بحث كيربس kerbs على ضرورة استعمال كلمة (لاندشافت) Landschaft في اللغة الألمانية؛ في هذا المعنى المحدود فحسب ( 279 ص ٢١٠ ). وحتى لو أتبع اقتراحه من قبل زملائه ، وهو امر يبدو بعيد الاحتمال - فان الكلمة لايمكن ترجمتها بهذا المعنى الى اية كلمة انجليزية مفردة، بل الى تعبير (نوع الأرض) Kind Of Land او ربما (نموذج الأرض) Land-Type . ونظرا لان المؤلف لم يجد اية كلمة مناسبة في اللغة الانكليزية ، فقد اضطر ان يتبع العادة الدارجة بين الجغرافيين الناطقين باللغة الانجليزية في استعمال كلمة (أقاليم) Regions مقابل المعنى الفصفاض لتعبير (اراضي ذات نموذج معين).

ان الاعتراض الرئيسي واستعمال كل من تعبيري الأقاليم (الطبيعية) او الأقاليم (الجغرافية) يقوم على حقيقة كون المصطلح الشامل (الطبيعي) Natural او حتى المصطلح الأكثر شمولاً (الجغرافي) Geographic يبدو عند فحصه مختزلاً في كل حالة تقريبا الى عامل طبيعي واحد. ومعظم تلك الأقاليم، كأقاليم هربرتون مثلاً - ليست سوى خرائط للمناطق المناخية الرئيسية في العالم. ويبدو ان هربرتون قد ادرك السمة البسيطة المبالغ فيها لتقسيمه الرئيسي ، حتى منذ البداية. ولقد رغب في عام ١٩١٣ ، وخصوصاً في المناقشة الأخيرة لنظامه ، ان يضم لاعناصر طبيعية اخرى

فحسب، بل البشر ايضا، ومع ذلك كانت المعايير التي تبنها لتعيين الحدود بين الأقاليم مناخية صرفة تقريبا ( 308، قارن 310 ص ٢٦٢ - ٦٦ ) . وقد اشير الى القضية بمجملها بلطف في العنوان الذي وضعه ستامب Stamp لتعديله لنظام هيربرتسون وهو (الأقاليم المناخية الرئيسة او الأقاليم الجغرافية الرئيسة) ( 310 ص ٢٦٦). وهناك خريطة أخرى، والتي يبدو أنها تقوم كليا على الأساس المناخي، بالرغم من عنوانها، وهي (خارطة الأقاليم الطبيعية المستندة بدرجة رئيسية على المناخ والاستثمار البشري)، وهي تلك التي رسمها فان فالكنبرغ Van Valkenberg (314) .

ولقد ادرك انستد Unstead بوضوح ان مصطلح (الأقاليم الجغرافية) يتضمن جميع المعالم الهامة، الطبيعية منها والبشرية، ولكنه وجد في تحديده للأقاليم الرئيسة في العالم ان المناخ هو المعيار الرئيسي، لذلك فان خارطته للعالم هي خارطة مناخية، ماعدا المناطق المرتفعة (الجبال المرتفعة والهضاب المرتفعة) فقد صنفت بصورة منفصلة في أربعة تقسيمات مناخية، وبهذا الاستثناء، درس عامل اشكال سطح الأرض في الأقسام الثانوية فقط، حيث يمكن ان تميز العوامل الحضارية ايضا، ولا سيما في التقسيمات ذات المستوى الأدنى (309) .

وهناك اتجاه آخر، كما رأينا، هو ذلك الذي أتخذه، باسارج Passarge واتبعه جيمس Jamey ( 321 ص ٩ ) . وعلى الرغم من أخذ المناخ بنظر الاعتبار كما أوضحنا، فان الأقاليم الفردية في أنظمة كل من هذين الكاتبين حددت على نحو دقيق في ضوء النبات الطبيعي . وعلى أية حال فان التصنيف الفعلي لأقاليم النبات الطبيعي مختلفة جداً في حالتين، وفضلا عن ذلك يضع جيمس الجبال العالية في صنف منفصل .

ونحن لانقصد الى القول أن هذين الباحثين قد قرنا بسداجة جميع العناصر الطبيعية، أو جميع العناصر الجغرافية، مع العنصر المفرد الذي أقاما

عليه أنظمتها . ويمكن أن يبرر الاجراء الذي أتخذاه إما على أساس أحد أو كلا الادعائين المحتملين .

(١) بأن العنصر الذي أستخدم كمعيار هو ذو أهمية عظيمة (للإنسان) بصورة شاملة بحيث يمكن تجاهل جميع العناصر الأخرى . (٢) أو أن هذا العنصر مرتبط بصورة حميمة بالعناصر الهامة الأخرى بحيث أن تصنيفاً قائماً على عنصر واحد يمكن أن يمثل في الحقيقة تصنيفاً للجزء الأكبر من العناصر جميعها . فإذا كان الاعتبار الأساس يتضمن العوامل البشرية والعوامل الطبيعية ، يكون حينئذ مصطلح (الأقاليم) (الجغرافي) أكثر مناسبة . أما إذا كان الاعتبار عصوراً بالعوامل الطبيعية . فإن النظام يمكن أن يوصف على نحو صحيح أنه يقوم على أساس البيئة الطبيعية .

ولذلك من الضروري أن ندرس الى أي مدى يمكن أن يجسد واحد من هذين الادعائين أو كليهما بالنسبة لكل من مجموعتي الانظمة - الادعاء الذي يستند بدرجة كبيرة الى المناخ ، والادعاء الذي يستند بدرجة كبيرة الى النبات الطبيعي . ومن بين النظريات الأربعة المعنية الممكنة : لا يمكن قبول أي واحد منها باعتبارها واضحة منطقياً ، كما لم تثبت أي منها سابقاً بالبحث الجغرافي . ولذلك فإن محور المسألة بالنسبة لكل من هذه المجموعات الأربع من الانظمة هو فيما إذا كان مؤيدوها قد قدموا دليلاً كافياً لتوطيد واحد أو كلا الادعائين ، أم ان أنظمتهم تقوم على مجرد الافتراضات البسيطة .

إن غالبية هذه الأنظمة ، كما رأينا ، تستند الى تصنيف مناخي . ولئن يجادل الأقليلون في أن التباينات المناخية في حد ذاتها هي ذات أهمية عظيمة في تحديد سمة «المنطقة» من وجهة نظر الإنسان . وبالمثل ، فهناك اتفاق عام على أن التباينات المناخية هي ليست ذات أهمية أولية في كل مكان . ويميز معظم المؤلفين مناطق الجبال العالية ، على الأقل ، كاستثناءات . وهناك مناطق استثنائية أخرى لاتبز دائماً ، والتي لا تكون فيها العناصر

المناخية ذات أهمية اولية بصورة واضحة . فمن لونغ ايلاند Long Island الى شبه جزيرة فلوريدا، متضمناً جزءاً كبيراً من الأخيرة، يوجد نطاق من الأرض تكون فيه سمة التربة والتصريف اكثر اهمية بكثير من حقيقة كون النطاق يمتد عبر نموذجين رئيسيين على الأقل من المناخ. ومع ان معظم الخرائط المناخية لاتشير الى اختلافات ثانوية في المنطقة من نوفا سكوتيا Nova Scotia الى الداكوتا Dakotas ، فما اشد التناقض في سمة اللاندسكيب الذي تكشف عنه اراضي الصنوبر المنبسطة القاحلة لمين Maine الشمالية وسهل سانت لورانس الخصب، والأراضي الصخرية القاحلة للحافة الجنوبية للمرتفعات اللورنشية Laurentian Upland ، والركام الجليدي لتربات الغابة السمراء في اواسط منوستا Minnesota وتربات الشرنوزيوم لسهول داكوتا.

ان هذه ليست امثلة استثنائية ، بل على العكس من ذلك، فاذا مارسم المرء خطوطاً مستعرضة عشوائية عبر المناطق المناخية الرئيسية فانها تكشف في غالبية الحالات عن مناطق تكون فيها الخصائص المناخية الخاصة ذات أهمية اقل من عوامل طبيعية أخرى. وفي مناطق الجبال التي لاتدخل ضمن الصنف الخاص للجبال العالية - في مناطق من أمثال الأبلاشيان الجنوبية، وجبال الفوج ، وحتى جبال البين المنخفضة نسبياً - فان من الأمور التي تدعو الى التساؤل في الأقل هو ماذا كان انحدار الأرض اكثر أهمية من سمة المناخ!

واذا ما درسنا الأهمية النسبية للمناخ بالنسبة للعوامل الأخرى في المناطق ذات الاستيطان البدائي، فسندرك ان مقياسنا للأهمية الأساسية، وهي الأهمية بالنسبة للإنسان ، ليس بحد ذاته عاملاً ثابتاً ، سواء كان بالنسبة للمساحة او الزمن. وعلى العموم ، فان الأهمية العظيمة التي نوليها للمناخ، بصرف النظر عن القضية المختلف عليها لآثاره النفسية والفزيولوجية المباشرة (والتي تتنوع بالمثل بالنسبة للحضارة) تقوم على اهمية الحرارة والمياه للمحاصيل

المزروعة. فبالنسبة للشعوب البدائية، يمكن ان يكون ذلك ذا أهمية ثانوية بالمقارنة مع النباتات الوحشية، والتي كما لاحظنا . قد لا تتطابق بالضرورة مع المناخ. فبالنسبة للسكان الأصليين لقارة اميركا الشمالية مثلا، فان الاختلاف بين البراري والغاية سواء كان مستندا الى اختلاف ثانوي في المناخ او لم يكن كان أختلافاً ذا جاذبية عظيمة بالمقارنة مع تلك الأختلافات في المناخ ضمن اراضي الغابات من البحيرات العظمى الى خليج المكسيك ، والتي كانت ذات أهمية ثانوية. وان الوضع لشبيه جدا بهذا في مناخ غابات الأمطار المدارية، فان أجزاء كبيرة منها لم تكن تمتلك غابات مطرية مدارية.

وفي مناقشة الأدعاء الأول ، اى الادعاء بالأهمية المتفوقة للتباينات المناخية اشرنا ايضاً الى تحديدات الادعاء الثاني، وهو ان التصنيف الذي يستند الى المناخ سيصنف في الوقت نفسه عوامل من أمثال التربة والنبات الطبيعي والتطور الحضاري. ولن يشكك احد في ان هناك علاقات هامة تربط التباينات المناخية مع الاختلافات في هذه الملامح الأخرى، ولكن من المفترض اننا تجاوزنا المرحلة الساذجة في الافتراض ان هذه هي علاقة حاسمة منفردة. وكما قال فنش وتراورثا، كل مانملك هو «ميلا لكثير من الملامح الطبيعية. وكل منها متلائمة وفي توازن مع جميع الملامح الأخرى ، في ان تطور درجة عظيمة من التشابه فيما بينها». وليست هذه الظاهرة سوى ميل نحو «لانديسكيب ناضج» وان اللانديسكيب (الطبيعية) الناضجة كلياً لا توجد الا نادرا . (322 ص ٦٦٥).

ان مسألة عدم مطابقة التصنيف المناخي لتصنيف اللانديسكيب الحضارية لأمر يمكن ادراكه بوضوح، كما انه وضح بصورة جيدة من قبل المؤلفين الذين استشهدنا بهم في الفقرات الأخيرة. ومع انه يمكن ان نتوقع درجة محدودة من المطابقة، وهو ما يحدث في الغالب. (فأن من غير المعقول ان نتوقع من البيئات المشابهة ان تنتج نماذج مشابهة من استعمال الأرض). ولهذا السبب فان تصنيفها محدد بالعوامل الطبيعية . وان كان عنوان

( العوالم الجغرافية ) The Geographic Realms قد يبدو أكثر ، شمولية . ويمكن أن نستخلص مما مضى أن الاساس المناخي للتصنيف الاقليمي لايصنف الاقاليم الحضارية ، فهو كتصنيف للاقاليم الطبيعية (باعتبارها مهمة للانسان) خاطيء بالنسبة لعدد ضخم من المناطق ذات أحجام متنوعة السعة بدرجة كبيرة . وأخيراً حتى في تلك المناطق التي تكون فيها الاختلافات المناخية ذات أهمية أساسية والتي تتطابق كلياً تقريباً مع النبات الطبيعي والتربة ، فإن هذه معاً لايمكن أن تخص يحتم احتكاري ، للشخصية الاقليمية . فخارطة للمناطق المناخية هي خارطة للمناطق المناخية - بالتعبير العلمي ، وليست شيئاً آخر ، أما عن كونها مؤشراً للعول المتغير لكثير من العناصر الاخرى، بما في ذلك العناصر الحضارية ، فهو أمر يدعو في كل حالة ، الى سوء الفهم .

ولقد سبق لنا أن رفضنا الادعاء الخاص الذي عزز به التصنيف المستند الى النبات الطبيعي باعتباره تصنيف للاندسكيب الطبيعي المرئي، وبالتالي فهو يعتمد على مصلحة الانسان (أنظر القسم العاشر ج) . ان أكثر مايمكن أن يقال في هذا الشأن أنه في المناطق التي لم تتغير بعد من قبل الانسان بدرجة بارزة فان مثل هذا النظام يمكن لدرجة ما أن يصنف أحد العوامل الرئيسية في مظهر اللاندسكيب الطبيعي. والحقيقة أن أولئك الذين يستعملون الأنظمة المطورة بناء على هذه القاعدة (الاساس) يصنفون مناطق ذات مظهر مشابه تماماً من النبات الطبيعي كمناطق مختلفة بدرجة رئيسية، ومن الجهة الأخرى على الأقل في نظام باسارج Passarge - يصنفون في نفس النموذج مناطق النبات الطبيعي باعتبارها مختلفة في المظهر شأن أراضي الغابة والبراري ، ان قيمة النظام الذي يستند الى النبات الطبيعي لايمكن أن يقوم على مظهره المباشر ، ولكن ينبغي أن ينجح في نفس الاختبارات شأنه شأن أي واحد من الانظمة الاخرى ، ونقصد به اختبار معايير في ايضاح سمة الاقاليم في علاقتها مع الانسان .

وبما أن أهمية المعايير من وجهة نظر الانسان هي جوهرية لنظام للتقسيم الاقليمي ، فقد يبدو غريباً أن يوجد هذا القدر الكبير من النقاش الجدي لانظمة تقوم بدرجة كبيرة على النبات الطبيعي . وبالنسبة لمعظم الجنس البشري فقد مضى زمن طويل منذ أن كان النبات (وتقصد دائماً النباتات الطبيعي) ذا أهمية رئيسية - وفي الحقيقة شاهد القليلون منا النبات الطبيعي وفي جغرافية للعالم يكتبها مواطنون من سورينام Surinam ، قد يبدو النبات لاساس المنطقي ، ولعله ذو دلالة خاصة أن يكون باسارج قد طور للمرة الاولى مفاهيمه في جغرافية اللاندشافتكند Landschaftskunde في المناطق الغابية . ففي مثل هذه المناطق يسيطر فيها اللاندسكيب المرئي الذي قد يكون مشابهاً تقريباً للنبات الطبيعي الاصيلي - وهو نفسه ذو أهمية عظيمة بالنسبة للانسان البدائي. وأكثر من ذلك، فإن الغابة العظيمة، والتي تشمل لا على النبات الطبيعي فحسب بل كذلك على الحيوانات ، الوحشية، وهي مستعدة في أي وقت للتخلص من المناطق التي أزيلت أشجارها وهيأت للزراعة، قد تبدو اطاراً حياً للجزء الاعظم من البيئة الطبيعية - النبات الطبيعي والمناخ والتربة والحياة الحيوانية وكلها متضمنة في تعبير واحد . ولاشك أن هذا الارتباط للعناصر الطبيعية الاخرى مع النبات الطبيعي صحيح أيضاً في المناطق غير المدارية . وبأختصار ، أقترح كمنفتح للبيئة الطبيعية ككل ، أن يكون النبات الطبيعي دليلاً أفضل حتى من العنصر ، الاولي وهو المناخ ، فبينما تخبرنا تلك العناصر عما يمكن أن تكونه العناصر الاخرى فحسب ، فإن النبات الطبيعي يمثل ، كما كان ، تركيبة طبيعية للمناخ والتربة والحياة والحيوان، بل لربما حتى ، الى حد ما ، أشكال سطح الارض ، وقد هيأت من قبل الطبيعة كؤشر للجغرافي .

وبالمثل ، فنحن نخبر ، سواء كان بصورة مباشرة أم عن طريق الاستنتاج أن النبات الطبيعي دليل ، ولعله دليل أفضل من المناخ ، الى الطريقة التي يستخدم بها الانسان الارض . ولذلك فهو ليس المفتاح لعناصر طبيعية كثيرة



فحسب ، ولكنه الى درجة كبيرة المفتاح للاندسكيب الحضاري الذي ينبثق تحت يد الانسان .

وهذه ليست ادعاءات متواضعة . وليس من المدهش أن يخلق نظام باسارج مثل هذه الاثارة في الفكر الجغرافي ، فاذا كان قد اكتشف الوسيلة التي يمكن بواسطتها، بناء على اساس مفرد، أن نصنف أقاليم جغرافية حقيقية فقد حلت حينئذ احدى المشاكل الأساسية في الجغرافية الإقليمية. ومع أن هذه النظرية لم تحقق تقدماً عظيماً بين الجغرافيين الألمان، قد تركت انطباعاً راسخاً على الفكر الجغرافي الحديث في هذه البلاد، ولذلك فهي تستدعي دراسة جديدة لادعائها .

لقد سبق لنا أن أوضحنا أن أية ادعاءات تختلق لنظام يقوم على النبات الطبيعي لا يمكن أن تكون شرعية الا بقدر ما نعرف عن ذلك النبات الطبيعي أو على الاصح — بما أنه لا يوجد ذلك النبات الطبيعي وبما أننا لانستطيع أن نقيم علمنا على نبات طبيعي نظري صرف كان يمكن أن يوجد هنا لو لم يظهر الانسان على المسرح — فينبغي علينا في هذه الحالة أن نعرف ماذا كان نوع ذلك النبات الاصيلي بالنسبة للمناطق الضخمة والعامه من العالم قد لانكتشف أن معرفتنا غير أكيدة في التفصيلات فحسب ، بل من الممكن جداً الا نجد تلك المعرفة على الاطلاق .

وفي الحقيقة ، لكي نضمن تلك المعرفة لا بد لنا أن ندرس أولاً ذلك الذي يفترض أن يكشف لنا عنه المجهول ، وهي الملامح التي بنتها حضارة ، الانسان . وهكذا قد نتعلم في النهاية ماذا كان شكل النبات الطبيعي الاصيلي في أجزاء مختلفة من الصين عن طريق التحليل الدقيق للتربة والتي ربما تكون ، بعد مضي أربعين قرناً من السزراعة الكثيفة والتسميد ، ملامح حضارية الى درجة كبيرة أكثر منها ملامح طبيعية . ومع أن كل أمريء يدرك المصاعب في حالة مثل هذه المناطق ، فإنه عن طريق المقابلة فحسب تبدو المشكلة سهلة في الجديدة ، أو في المناطق ذات الاستيطان البدائي.

كيف نستطيع أن نرسم خارطة (النبات الطبيعي الاصلي)  
هل نستطيع أن نفترض بأن جميع المناطق المفتوحة التي أزيلت أشجارها أو  
مناطق الادغال المتناثرة خلال الغابة المطرية هي ثمرة نشاطات الانسان ،  
وأنه لم تكن أي منها في الاصل موجوداً هناك ، ربما بسبب حالات التربة  
الخاصة ، وأنها لم تعد علامات مميزة نتيجة للحرق المتكرر الذي يقوم به  
الوطنيون .

وأخيراً ، بقدر ما نستطيع أن نعيد بناء النبات الطبيعي الاصلي لذلك  
الزمن الذي ظهر فيه الانسان على المسرح لأول مرة ، قد نكون مضطرين  
الى أن نقرر أنه ، بسبب التغيرات المناخية التي حدثت منذ ذلك الزمن ،  
لم يعد هذا النبات ذو دلالة بالنسبة للاطار الاقليمي للعالم الحالي .

وسبب صعوبة إعادة بناء النبات الطبيعي الاصلي ، فإنه من الممارسات  
المألوفة أن نستنتج سمته على أساس الاحوال المناخية وأحوال التربة ، وبعبارة  
أخرى أن نبنى التركيبة التي يفترض أن يوفرها النبات الطبيعي نفسه . وفي  
تقسيم باسارج للعالم ، يمكن كذلك أن تدعى مناطق النبات الطبيعي مناطق  
مناخية (فاران وويل 250 Waible ص ٤٧٦) .

وبقدر ما نعلم ، أو ربما بقدر ما نأمل في النهاية أن نكتشف سمة النبات  
الطبيعي الأصلي ، وبقدر ما يمكن أن يمثل ذلك النبات الطبيعي النظري للعهد  
الحاضر ، فهل سيمدنا بمفتاح علمي معتمد لمثل تلك العناصر الطبيعية كالحياة  
الحيوانية والتربات والمناخ؟ لن يحدث ذلك بالنسبة للحياة الحيوانية بلا شك .  
حيث أنها قد تكون مختلفة بدرجة عميقة لشيء الا لكونها تفتقر الى الارتباط  
مع مناطق ذات نبات طبيعي مشابه . أما بالنسبة للتربات فلحين تبلور معرفتنا  
في هذا الحقل قد يكون من الضروري لنا أن نستمر في استنباط سمة التربة  
من عوامل أخرى نعرفها حق المعرفة ، والتي ستتضمن بلا شك المناخ والنبات  
الطبيعي . وفضلاً عن ذلك ، فنحن واثقون أننا قد تجاوزنا المرحلة الأولى

لرد الفعل ضد التصنيف السابق للتربات حسب الأساس الصخري . ولسقد أدرك جيمس James أن النوع العام نفسه للنبات الطبيعي قد يغطي تربات عظيمة التباين، تباينات ذات أهمية كبيرة للانسان ( 221 ص ١٤٠ والثالية). ولا ريب ان هناك ارتباطاً عاماً بين النباتات والمناخات. وكما يقول جيمس «ان الانواع النباتية هي الانعكاس المرئي للمناخات ، وهي الرموز المناخية العظيمة» ( 321 ص ٦). إن هذه التغيرات قد صيغت بصورة حسنة، وهي تشير بصورة دقيقة الى مدى الاعتماد على النبات الطبيعي كفتاح للمناخ. ولكن لماذا ينبغي أن يرغب الباحثون العلميون في استخدام الانعكاسات والرموز - التي لا ترى والتي لا يمكن تحديده سماتها عوضاً عن الحقائق التي نستطيع أن نبنيها بمقدرة عالية من الدقة ؟ فنحن لانملك مثل هذه الكمية من المعلومات الضخمة والمعتمدة نسبياً عن أجزاء كثيرة من العالم كما في حالة المناخ الآ عن عناصر طبيعية قليلة، أما عن عناصر قليلة أخرى فلا نملك الآ معلومات غير يقينية كما هو الحال بالنسبة للنبات الطبيعي.

وعلى الرغم من جميع هذه الاعتراضات، فما يزال في استطاعتنا أن نبرر التقسيم الأقليمي المستند الى النبات الطبيعي اذا ماظهر بأن ذلك العنصر، مشتملاً كما يحدث على تأثيرات للمناخ والتربات والى حد ما التضاريس، يمكن اظهاره بكونه ذى دلالة أعظم في علاقته بأشياء ذات خصوصية بشرية من أي من تلك العوامل المذكورة لوحدها. ولذلك يمكن أن يعتبر حينئذ محصلاً طبيعياً لهذه العوامل المتنوعة التي يمكن تطبيقها على مشكلة، كمشكلة استعمال الانسان للأرض مثلاً. وتلك هي في الحقيقة الفرضية التي كانت تحكم الكثيرين ممن يدينون بهذا الاعتقاد.

وفي مناقشته النقدية لكتابات مدرسة باسارج، التي أشرنا اليها مراراً، وجد وييل Wailbe ان هذا المفهوم ، اي علاقة النبات الطبيعي باستعمال الإنسان للأرض، هو محور اسلوب التفكير لديها - وان جغرافية اللاندشافت

Landschaksfunde لباسارج يمكن ان تسمى بشيء من المبالغة (علم الزراعة التطبيقية) Angewandte Vegetation Skunde ، او جغرافية النبات التطبيقية (250 ص ٤٧٦). ولاريب ان غالبية الجغرافيين المحدثين لجميع المدارس يتفقون مع ويبل ان من الخطر المحاججة كما يفعل لباسارج ضمناً، انطلاقاً من نماذجه للاندشافت الطبيعي - Natur Landschaften بالظواهر الناتجة التي تتعلق بالحيوانات والبشر (266 ص 202 والثالية). وكمثال لذلك يستشهد بقول ارهنس Arhens احد أتباع مدرسة لباسارج التالي: (يصل الانسان في نفس النطاق اللاندشافتى Landschaftsgurtel الى نفس التقسيمات الثانوية للاقتصاد Wirtschaft)؛ (250 ص ١٧٠). ويمكن ان نجد هذه النظرية موضحة بجلاء في أحد الكتب المدرسية الاميركية على الأقل: (ان الغطاء النباتي للارض هو المفتاح للاستيطان البشري ذلك ان النباتات التي نمت بصورة طبيعية في الأقليم.. تدل بصورة مجملية على الطريقة التي استخدم بها الأرض زراعياً). ويوضح هذا بالمثال من شرقي الولايات المتحدة التي يوصف بها النبات الاصيل بأنه (اشجار وحشائش طويلة أصلية). كما يوصف التطور الزراعي انه زراعة الحشائش (القمح والشوفان والشليم والشعير والذرة مع المحاصيل الجذرية مثل البطاطس واللفت) (323 ص ٦ و ١٠٧). ويستنتج المرء من حذف المحاصيل من امثال القطن والتبغ وكذلك الحيوانات الداجنة من اصل الاستبس الأوراسي. ان النظرية ينبغي الا تؤخذ حرفياً، وفضلاً عن ذلك فان الكتاب الذي ظهرت فيه هذه المعلومات لا يستخدم نظاماً اقليمياً مستنداً الى النبات.

ولا يعبر جيمس James في أي مكان من كتابه عن أي شيء من مثل هذه النظرية. والحقيقة انه ينكر في المقدمة وفي موضع آخر اي من مثل هذا المبدأ ذي الحتمية البيئية. وفضلاً عن ذلك، فهو يميز بوضوح بين سمة الاستيطان من قبل سكان ذوي حضارات رئيسية متباينة. وفي علاجه المسهب لا يخفى

على القارىء ان يدرك الفرضية القائلة ان السكان التابعين لأحدى المجموعات الحضارية الرئيسية سيميلون ضمن منطقة ذات نوع خاص من النبات الطبيعي الى تطوير نفس الشكل من الزراعة.

من الواضح اننا معنيون هنا بنظرية ذات أهمية اولية في الجغرافية. فاذا كانت سمة النبات الطبيعي هي فعلاً مفتاح الاستيطان البشري - مفتاحاً افضل من سمة المناخ - فلا بد ان يدركها جميع الجغرافيين فوراً وان يعملوا حسب مقتضياتها. ولسنا في حاجة الى القول ان هذه النظرية لا يمكن اقامتها بمجرد الأصرار، كما انه لا يمكن البرهنة عليها بمجرد المنطق الاستنتاجي. بل على العكس من ذلك، فانها تتطلب بحثاً شاقاً ودائباً عن الأدلة وكما اوضح وييل، لم يتم بمثل هذا البحث اولئك الذين يؤكدون النظرية او يفترضونها (250).

ويمكن للمرء ان يفترض ان الخطوة الأولى في محاولة لإثبات مثل هذه النظرية هو مقارنة خرائط لأنواع مختلفة من النبات الطبيعي مع خرائط لأنواع مختلفة من الزراعات. ومع ان الارتباط الحميم بين الاثنين لن يدعم بحد ذاته النظرية، لكن درجة من الترابط هي بلا شك حالة ضرورية. ماذا نجد لو أننا قارنا خرائط النبات الطبيعي التي يقدمها لنا جيمس James مع خرائط الاقاليم الزراعية في أميركا الشمالية وأوروبا - سواء كانت الخرائط التي يستخدمها هو، والتي رسمها بيكر O.E.Baker وجوناسون Jonasson على التوالي، ام خرائط هارتشورن Hartshorne وديكون Dickon (324)، ام خرائط ويتلزي Whittlesey (319) ؟ وفي كل حالة منها فان الافتقار الى التطابق هو الذي يترك انطباعاً لدى المرء. ولا يمكن اجراء المقارنة بأية يقينية في الشرق orieni، لذلك لأن النبات الطبيعي في معظم الصين مثلاً، غير معروف، ولكن حتى هناك يبدو من الواضح ان مناطق حقول الرز لاتتطابق الا بدرجة ضئيلة مع ماهو معروف عن النبات الطبيعي.

ويمكن أن نقترح تجنب هذه الصعوبة بجعل أنواعنا Types أكثر عمومية بحيث يمكن أن يعتبر كل أقليم منفصل نوعاً ثانوياً للنوع الأكثر عمومية. غير أن اتحادات Combinations العوامل المتعددة ، والتي يختلف كل منها بشكل مستقل ، لا يمكن أن تختزل الى أنواع عامة إلا إذا افترض المرء أن بعض العوامل هي ذات أهمية ثانوية ، بصرف النظر عن مدى اختلافها .

إن هذا الاقتراح من الأهمية بالنسبة لمشكلة التقسيم الأقليمي المقارن بكليته ، مهماً كان أساسه ، بحيث أنه يحتاج الى أن يفهم بوضوح . وقد يخطر على بال البعض مثلاً أن التصنيفات المناخية التي تستند الى الأحوال المناخية الفعلية - أكثر من استنادها الى أصلها Genesis - تمثل التنظيم Organization لكثير من العوامل شبه المستقلة مثل المطر والحرارة والرياح والرطوبة .. الخ . غير أن الأنظمة المتوفرة لدينا - مثل نظام كوبن Koeppen وجونس Jones وويلزي Whittlesey وثورنوايت Thornthwaite تعتمد أساساً على عاملين فقط من تلك العوامل ، وهما التساقط والحرارة ، وتجاهل بدرجة كبيرة العوامل الأخرى . وبأخذها بنظر الاعتبار عدداً محدوداً من التدرج لكل من هذه العوامل ، أي أخذ (( أكس )) (X) من تدرج التساقط و (( واي )) (Y) من تدرج الحرارة ، يصبح عدد التركيبات الممكنة من التساقط حاصل ضرب (X) في (Y) . فإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار نصف دسقة من التدرجات من كل من العاملين فسيصبح لدينا نظرياً ستة وثلاثين نوعاً مناخياً . إن البعض من هذه الأنواع لا تحدث على أية حال على كوكبنا ، والبعض منها قد نتجاهلها اعتبارياً على أساس أنه إذا كان أي من العوامل يمثل عقبة قصوى تجاه الحياة العضوية ، فإن جميع تنوعات العامل الأخر هي ذات أهمية ضئيلة . وبناء على ذلك فإن عدد التركيبات الفعلية التي ينبغي الاعتراف بها لن تكون كبيرة ، وكل نوع يمكن أن يتمثل ببضعة مناطق .

على القارىء ان يدرك الفرضية القائلة ان السكان التابعين لأحدى المجموعات الحضارية الرئيسية سيميلون ضمن منطقة ذات نوع خاص من النبات الطبيعي الى تطوير نفس الشكل من الزراعة.

من الواضح اننا معنيون هنا بنظرية ذات أهمية اولية في الجغرافية. فاذا كانت سمة النبات الطبيعي هي فعلاً مفتاح الاستيطان البشري - مفتاحاً افضل من سمة المناخ - فلا بد ان يدركها جميع الجغرافيين فوراً وان يعملوا حسب مقتضياتها. ولسنا في حاجة الى القول ان هذه النظرية لا يمكن اقامتها بمجرد الأصرار، كما انه لا يمكن البرهنة عليها بمجرد المنطق الاستنتاجي. بل على العكس من ذلك، فانها تتطلب بحثاً شاقاً ودائباً عن الأدلة وكما اوضح ويبل، لم يتم بمثل هذا البحث اولئك الذين يؤكدون النظرية او يفترضونها (250).

ويمكن للمرء ان يفترض ان الخطوة الأولى في محاولة لإثبات مثل هذه النظرية هو مقارنة خرائط لأنواع مختلفة من النبات الطبيعي مع خرائط لأنواع مختلفة من الزراعات. ومع ان الارتباط الحميم بين الاثنين لن يدعم بحد ذاته النظرية، لكن درجة من الترابط هي بلا شك حالة ضرورية. ماذا نجد لو أننا قارنا خرائط النبات الطبيعي التي يقدمها لنا جيمس James مع خرائط الاقاليم الزراعية في أميركا الشمالية وأوروبا - سواء كانت الخرائط التي يستخدمها هو، والتي رسمها بيكر O.E.Baker وجوناسون Jonasson على التوالي، ام خرائط هارتشورن Hartshorne وديكون Dickon (324)، ام خرائط ويتلزي Whittlesey (319) ؟ وفي كل حالة منها فان الافتقار الى التطابق هو الذي يترك انطباعاً لدى المرء. ولا يمكن اجراء المقارنة بأية يقينية في الشرق orieni، لذلك لأن النبات الطبيعي في معظم الصين مثلاً، غير معروف، ولكن حتى هناك يبدو من الواضح ان مناطق حقول الرز لاتتطابق الا بدرجة ضئيلة مع ماهو معروف عن النبات الطبيعي.

وليس هناك نية في أنكار امكانية قيام علاقات هامة بين مناطق توزيع النباتات الطبيعية ومناطق النباتات المزروعة كما نشرها الانسان في أرجاء الأرض. غير ان الافتراض الذي يكون فيه الدليل المتوفر حالياً سلبياً يتطلب متناً قدرأ كبيراً من البحث الدقيق . ولقد قام تروول Troll باضافة ايجابية في هذا الباب ، تستند الى ابحاث انجلبرشيت Engelbrecht حول العلاقة النسبية لنباتات مزروعة مختلفة في أوروبا (394) . وقد اكتشف بعض الاوتباطات الواضحة جداً ، على الرغم من أن الباحث العارف بالتفصيلات الصغيرة للجغرافية الزراعية لأوروبا سيتنباه الأسف لكون خريطة تروول ليست ذات تفاصيل كافية لتمدنا باختبار واف لاكتشافاته . فاذا ما افترضنا أننا وجدنا مكشوفاته صحيحة ، فأن من المهم أن نلاحظ أنه لم يربط المجموعات النباتية مع مجموعات النباتات الطبيعية بل ربط المحاصيل الفردية مع النباتات الفطرية الفردية ، والتي بعضها على الأقل ذات أهمية ضئيلة جداً .

أخيراً ، من المناسب أن نعيد ملاحظة تروول Troll في أن معرفتنا بانجاج النباتات المزروعة ، في أجزاء ضخمة من العالم ، هي أكثر دقة بكثير من معرفتنا بنباتها الطبيعي - سواء كان النبات الطبيعي الأصلي أم النبات الطبيعي الفطري Wild الحالي . وبناء على ذلك فان نظاماً يستند الى النباتات الطبيعية أو الوحشية يضعنا في الموضع غير السليم من المناقشة ابتداءً من المسجول الى المعلوم .

وهكذا نستخلص أن النظام الأقليمي المستند الى النباتات الطبيعية - حتى بالنسبة لرقعة محدّدة يمكن أن يقام فيها مثل هذا النظام - لا تبرّر الادعاءات التي تعبّر عنها بعض العناوين من أمثال التقسيمات ((الطبيعية)) Natural أو ((الجغرافية)) Geographic . ان تقسيماً للعالم يقوم على النبات هو ببساطة عبارة عن تقسيم لنبات العالم (بقدر ما يمكننا أن نستنتجه) ولا شيء أكثر من ذلك . فهو شأنه شأن خارطة التقسيم المناخي يقترح أشياء أخرى ، لكنه لا يثبتنا بشيء أكثر يمكننا أن نعتمد عليه .



هل ينبغي اذن أن نسعى الى نظام لتقسيم العالم لا يستند الى واحد أو اثنين من العناصر الطبيعية فحسب ، بل يستند الى جميع العناصر الطبيعية الهامة بالنسبة للانسان؟ وللهولة الأولى قد يعجب المرء لماذا لم يحدث مثل هذا الأمر فاذا ما درس المرء تركيبة العناصر الطبيعية الرئيسية - المناخ والتضاريس والتربة والنبات الطبيعي - التي توجد مثلاً في جزء من منغوليا Mongolia ألا توجد تلك أيضاً في أجزاء من بتاجونيا Patagonia وفي سهولنا العظمى Great Plains ؟ واذا ما أمكننا أن نتغاضى عن التباينات في الحياة الحيوانية المحلية باعتبارها لم تعد هامة - ونتجاهل الاختلاف في الموقع النسبي ، ففي وسعنا افتراضاً أن نتفق أنه يوجد هنا نموذج من البيئة الطبيعية يتكرر في مناطق متنوعة . ولا ريب أن الكثير من الأمثلة الأخرى لمثل هذه الأنواع من المناطق يمكن تقديمها ، لكن أي أمريء يحاول تقسيم العالم على هذا الأساس يدرك في الحال أن الأمثلة لاتصنع خارطة . فأين يمكننا أن نجد النظير للسهل الألماني الشمالي North German Plain - في ضوء المناخ والتضاريس والغطاء الصخري؟ فاذا ماتحدثنا عن التركيب المتباين نوعاً لنفس هذه العوامل في منطقة كارولينا بدمونت Carolina Piedmont باعتبارها ((نوع كارولينا بدمونت)) من البيئة الطبيعية ، فهل يمكن أن يضم أي أقليم آخر في العالم الى هذا النوع ؟ ! ولنضع الأمر على نحو مباشر ؛ ان تركيبة العوامل الطبيعية في المناطق تمثل اتحاداً لعدة عوامل ذات أهمية بالنسبة للانسان (متجاهلين في الوقت الحاضر الاختلافات في أهمية العوامل نفسها بالنسبة لمختلف المجموعات البشرية) ، وان هذه العوامل العديدة الهامة مستقلة بدرجة كافية بحيث يمكن أن تربط معاً في عدد كبير من التركيبات المختلفة . وفي عالمنا الواقعي (الفعلي) ، وبناء على أي مقياس من مقياس التقسيم الذي نتخذه ، فأن عدد التركيبات المختلفة التي نجدها هي كبيرة جداً بقدر العدد الكلي للتقسيمات المكانية ، أي أن كل منطقة تقريباً هي نوع بحد ذاتها .

ويمكن أن نقترح تجنب هذه الصعوبة بجعل أنواعنا Types أكثر عمومية بحيث يمكن أن يعتبر كل أقليم منفصل نوعاً ثانوياً للنوع الأكثر عمومية. غير أن اتحادات Combinations العوامل المتعددة ، والتي يختلف كل منها بشكل مستقل : لا يمكن أن تختزل الى أنواع عامة إلا إذا افترض المرء أن بعض العوامل هي ذات أهمية ثانوية ، بصرف النظر عن مدى اختلافها .

إن هذا الاقتراح من الأهمية بالنسبة لمشكلة التقسيم الأقليمي المقارن بكليته ، مهماً كان أساسه ، بحيث أنه يحتاج الى أن يفهم بوضوح . وقد يخطر على بال البعض مثلاً أن التصنيفات المناخية التي تستند الى الأحوال المناخية الفعلية - أكثر من استنادها الى أصلها Genesis - تمثل التنظيم Organization لكثير من العوامل شبه المستقلة مثل المطر والحرارة والرياح والرطوبة .. الخ . غير أن الأنظمة المتوفرة لدينا - مثل نظام كوبن Koepfen و جونس Jones ووتيلزي Whittlesey وثورنوايت Thornthwaite تعتمد أساساً على عاملين فقط من تلك العوامل . وهما التساقط والحرارة ، وتتجاهل بدرجة كبيرة العوامل الأخرى . وبأخذها بنظر الاعتبار عدداً محدوداً من التدرج لكل من هذه العوامل ، أي أخذ (( أكس )) (X) من تدرج التساقط و (( واي )) (Y) من تدرج الحرارة ، يصبح عدد التركيبات الممكنة من التساقط حاصل ضرب (X) في (Y) . فإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار نصف ستة من التدرجات من كل من العاملين فسيصبح لدينا نظرياً ستة وثلاثين نوعاً مناخياً . إن البعض من هذه الأنواع لا تحدث على أية حال على كوكبنا ، والبعض منها قد نتجاهلها اعتبارياً على أساس أنه إذا كان أي من العوامل يمثل عقبة قصوى تجاه الحياة العضوية ، فإن جميع تنوعات العامل الآخر هي ذات أهمية ضئيلة . وبناء على ذلك فإن عدد التركيبات الفعلية التي ينبغي الاعتراف بها لن تكون كبيرة ، وكل نوع يمكن أن يتمثل بفضة مناطق .

أما إذا حاولنا أن نوحّد ستة من تدرجات الحرارة مثلاً وستة من تدرجات الأمطار مع أربعة من تدرجات التضاريس ، فيصبح عدد الأنواع النظرية (١٤٤) نوعاً . ولأكمال صيغة جميع العوامل المستقلة للبيئة الطبيعية لا بد لنا أن نضيف على الأقل بضعة تدرجات من تدرجات الأساس الصخري (باعتبارها العامل الحاسم في معظم التربات الفعلية) ، علاوة على تدرجات اضافية لعناصر أخرى مثل التصريف والمياه السطحية وحتى النباتات ، بقدر ما لا يمكن لهذه العناصر أن تعبر بصورة كاملة كوظائف للعناصر السابقة. ولقد أمدنا نظام Grano للصيغة الإقليمية بمثال واضح ، والذي يرسم فيه منطقة نموذجاً بواسطة سبعة رموز مستقلة (ستة رموز للعوامل الطبيعية ، لاشتمل على المناخ ، وواحد للعناصر البشرية) . فإذا ما ميز المرء أربعة تدرجات فقط تحت كل من هذه الرموز ، يتجاوز المجموع الكلي للأنواع الممكنة ستة عشر ألف . ولا ريب أن الكثير من تلك العناصر يمكن اعتبارها عوامل ذات أهمية ثانوية في أية منطقة معينة ، ولكن لا يمكن لأي منها أن يحذف من الدراسة بأكملها ، حيث أن أي واحد منها قد يصبح ، في أي منطقة معينة ، أكثر العوامل أهمية. وبناء على ذلك فإن عدد التركيبات الفعلية التي ينبغي أن نميزها كنماذج Tpoes لن تكون أقل من المجموع الكلي للأقاليم التي يجب تمييزها ، وبالتالي سيتوفر لدينا نظام للأقاليم ولكن ليس للنماذج . ولسنا في حاجة إلى القول أن ذلك ليس انتقاصاً من قيمة مثل هذه الصيغة باعتبارها توفر لنا طريقة مختصرة لوصف الأقاليم لأهداف المقارنة . ولقد استعمل المؤلف طريقة مشابهة في وصف الخطوط الفاصلة بين المناطق ، ولكنه وجد أنها لم تنتج نظاماً واحداً للتصنيف ، بل أنتجت أنظمة عديدة بقدر ما هناك من عوامل مدروسة (397) .

وقد يفترض بأننا لم نفعل سوى أننا عقّدنا الموقف بواسطة الحساب ، ولكن مهما كان عدد النماذج التي نميزها ، فأنا نستطيع دائماً أن نخترل العدد الناتج عن طريق التعمم ، أي عن طريق توحيد النماذج ذات الاختلافات

الأقل لكي تكون عدداً أصغر من النماذج . ولا يمكننا ان نفعل ذلك ما لم يكن لدينا معيار معين يمكننا من تنظيم العناصر حسب أهميتها . وبما أن العناصر بحد ذاتها هي غير متكافئة بصورة مشتركة - فلا يمكننا ان نقارن درجات الانحدار مع درجات الحرارة - فلا نستطيع أن نقرر رتبة أهميتها إلا في ضوء تأثيرها على شيء آخر . ومن الضروري للغاية أن تكتشف هذه السمة الخارجية ، التي ستقوم مقام البارومتر ، عن نفس رتبة الأهمية في أي موضعين حيثما تكون العناصر نفسها . وانه لأمر أساسي بالنسبة لنظام منطقي من أنظمة التقسيمات الرئيسة والثانوية أن تكون الرتبة نفسها حتى وان اختلفت العناصر بدرجة كبيرة . ولا حاجة بنا الى القول أن مثل هذا البارومتر لا وجود له ولا يمكن أن يوجد : مهما كانت السمة المختارة - سواء كانت غير عضوية أو نباتية ، أو حيوانية أو بشرية - فالعناصر التي لا تؤثر فيها عموماً إلا بدرجة ثانوية ، قد تؤثر فيها بأشكالها القصوى بدرجة رئيسة .

ويمكن أن نتبين صحة هذه الأقوال اذا ما فحصنا الصعوبات التي ينطوي عليها تصنيف المناخات . فأي نظام للنماذج التي يسمح باختزال منطقي لعدد النماذج عن طريق التعميم لا بد أن ينظم في ضوء الأقسام الرئيسة ، وكل منها يقسم الى أنواع ثانوية ان مثل هذا التنظيم متوفر بالطبع في معظم الأنظمة المناخية ، مثل نظام كوبن وثورنوايت . ان التمييز بين التقسيمات الرئيسة والثانوية لا يكون معقولاً إلا اذا كانت المعايير المستخدمة للتقسيم الرئيسي هي في الحقيقة أكثر أهمية من تلك المستخدمة للتقسيم الثانوي . ولكن أيهما أهم ، المطر أم الحرارة ؟! من الواضح أن هذا السؤال لا جواب له إلا في ضوء ملمح خارجي متأثراً بكلتا هذين العاملين .

ويمكن اعتبار النبات الطبيعي مقياساً تركيبياً للاختلافات في كل من التساقط والحرارة : وعلى هذا الأساس هناك أساس لأن نقرر كما فعل ثورنوايت ، أن التساقط أكثر أهمية من الحرارة ، حتى وان كان الاستنتاج

غير صحيح بالتأكيد في المناطق القطبية . وبعبارة أخرى ، ففي نقطة مجهولة بين المناطق المدارية والقطبية تتغير الأهمية النسبية للعاملين ويصبح النظام غير منطقي .

ومن الجهة الأخرى ، يمكن للمرء أن يستخدم المحاصيل المزروعة باعتبارها المعيار الذي تقاس الاختلافات بناء عليه ، ويقرّر مع كوبن أن الاختلافات في الحرارة هي أكثر أهمية من الاختلافات في التساقط ، ماعدا المناطق الجافة التي تكون فيها الحالة معكوسة ..

لقد أوضحنا الصعوبة الأولى فحسب. فمن الواضح أن ((المحاصيل المزروعة)) لا تتضمن معياراً واحداً ، إذ أن تأثيرات الحرارة والأمطار تختلف باختلاف المحاصيل ، ولكننا بالطبع يمكن أن نختار عدداً محدوداً كعناوين. وتعتمد الكثير من الأنظمة في الحقيقة على محاصيل معينة وعلى النبات الطبيعي وبالتالي فإن القرار ، في أية نقطة في النظام ، حول أيّ من العاملين الأثنين ، المطر أم الحرارة هو الأكثر أهمية، قرار قد يكون هاماً لمجموعة واحدة من النباتات ، ولكن ليس لمجموعة أخرى ، أي أنه بعبارة أخرى اعتبارياً صرفاً . ولذلك فالنتيجة لن تكون نظاماً هاماً للتقسيم الرئيسي والثانوي ، ولكن مجرد نظام مناسب للعديد من النماذج - المركبة المنفصلة لعاملين اثنين . ومثال ذلك ، أنه في نظام كوبن لم يعد هناك سبب لاعتبار الأنواع :

C F a و C S a أقساماً ثانوية من C ، مما هناك من سبب لأعتبار C F a و D F a ( في نوع F C A و F D a ) أقساماً ثانوية لمجموعة رئيسية هي F (مطر كاف طول العالم) .

إن أيّ باحث للمشكلة المناخية سيدرك أنني بدلاً من تضخيم التعقيدات المنطوية فقد بسّطتها . إن أيّاً من عامل التساقط أو الحرارة وحده لا يمثل عاملاً بسيطاً يمكن قياسه برقم مفرد ، ولكنه عامل معقد للغاية وينبغي تبيان اختلافه في فصول السنة المختلفة في أي تصنيف صحيح . ان ذلك يؤدي الى

مثل هذه الأسئلة التي لاجواب لها من أمثال : أي مقدار من التنوع الفصلي في التساقط أكثر أهمية (في تأثيراته على ماذا؟) من أي مقدار للتنوع الفصلي في الحرارة؟!

ولذلك فليس من الغريب أن يكون هناك القليل من الاتفاق بين الأنظمة المختلفة من التصنيف الثاني . وفي الحقيقة قد يتساءل المرء عن الحكمة في أي محاولة لجمع العاملين المنفصلين . وقد يكون الأمر ببساطة أننا ضللنا بحقيقة كون لغتنا تستعمل كلمة واحدة وهي ( المناخ ) لتشتمل على عوامل مهما كان نوع جمعها في الأصل ، هي في الحقيقة مستقلة بدرجة كبيرة في تنوعاتها الفعلية وفي تأثيرات تلك التنوعات التي تهمنا بالدرجة الأولى . (ان علاقة الحرارة بفاعلية التساقط بالنسبة لنمو النبات قد ذكرها ثورنوايت في صيغته لفاعلية التساقط ، والتي تنهض لذلك مستقلة عن فاعلية الحرارة) (391) . ومن وجهة نظر النباتات يبدو أنه ليس هناك من سبب اضافي لجمع الماء والحرارة ، أكثر مما هناك من سبب لجمع الماء والتربة - بل ربما أقل . وبعبارة أخرى ، فان تصنيفاً يجمع الاختلافات في التساقط والتربات قد يكون معقولاً تماماً شأن ذلك الذي ندعوه بالتصنيف المناخي . ومن الواضح أن تصنيفاً صحيحاً ، من وجهة نظر النباتات ، لا بد له أن يجمع جميع العوامل الثلاثة كعوامل متساوية . واذا ما افترض بأن التربات هي في جزء كبير منها نتاجاً لأحوال التساقط والحرارة والحياة النباتية السابقة . فان ذلك لن يقودنا إلا إلى صعوبات أكبر ، اذ ينبغي علينا في هذه الحال أن نجمع أحوال التساقط والحرارة والانحدار والصخر الأصلي والتصريف ، هذا فضلاً عن تنوعات هذه العوامل في الماضي . (وفي وسعنا أن نشير فحسب إلى الصعوبات المعروفة في تصنيف التربات ، والتي تعتمد كما هو حالها على مثل هذا العدد الكبير من العوامل المستقلة نسبياً حيث تضطربنا إلى أن نقرّر بصورة اعتباطية نوعاً أيهما أكثر أو أقل أهمية) .

وباختصار ، فإن محاولة التركيب في نظام واحد من التصنيف جميع العناصر ذات التنوعات المهمة بالنسبة لنموّ النبات لا يمكنها أن تقدم لنا نظاماً منطقيّاً أو معقولاً . ولا ريب أن الطبيعة قد قدّمت بالفعل تركيبة فعلية لهذه العوامل في النبات الطبيعي الأصلي ، لكننا رأينا أنها تركيبة لا يمكننا ملاحظتها ولذلك لا يمكننا تحليلها ، وأنه إذا ما درسناها ككلّ لا نكتشف إلاّ عن حقائق ذات أهمية ثانوية في أشدّ الأجزاء أهمية من العالم .

وفي ضوء الصعوبات التي نواجهها في محاولة دراسة العوامل العامة لنموّ النبات في وقت واحد ، فما مدى صعوبة المهمة التي تولّاها باسارج في محاولته لتطوير نماذج تستند الى جميع العناصر التي تمنح السمة لأنواع ((اللانداشات))؟! (ويبدو أن هذه تتضمن جميع العناصر الطبيعية الشائعة وكذلك الكثير من عناصر ((اللانداشات الحضاري)) Kulturlandschaft ولكن ليس البشر أو الحيوانات . ويجد غرادمان Gradmann ، بين آخرين أن هذه أبعد ما تكون عن الوضوح ( 236 ص 333-35 ) . وليس من الغريب في أن يجد ساور Sauer فيها (( نجاحاً أكثر في تقرير المشاكل والأساليب مما في المحتوى )) ( 84 ص 191 ) .

وقد يبدو أن باسارج قد حذف الكثير من الصعوبات التي لاحظناها في الأنظمة الأخرى وذلك ببناء نماذج نظرية أكثر منها حقيقية . فاللانداشات النموذجي الذي قدّمه ((هولانداشات مثالي ولا يوجد في الواقع على الاطلاق ، ولكنه يتميز بمزية كونه يمثل شيئاً للمقارنة مع كثير من اللانداشات الحقيقية)) ( 236 ص 333 ) . ويقول غرانو Grano نفس الشيء تقريباً عن نماذجه ( 252 ص 34 ) . وبما أن مثل هذا النظام التجريدي قد يبرهن بأنه قيم ، فانه يستحق منا اهتماماً أكثر .

ان النظام الذي يقدمه باسارج ذو بنية منطقية في تقسيماته الرئيسة والثانوية ، مؤدياً الى نماذج فردية والى نماذج ثانوية ، وهو يرمي الى توفير تصنيف ذي نماذج مثالية مشابهاً للتصنيف الليني Linean للحياة العضوية الى مراتب

وأجناس وأنواع ( 268 ص ٩١-٩٨ ). ويبدو أن باسارج لم يدرك أن تقسيماته الثانوية النهائية ، والتي تمثلت فيها جميع العوامل ، ستكون ((عينات)) Species من التي لا يمكن للأرض أن تظهر منها أكثر من عينة واحدة لكل منها ، وذلك على أية حال مسألة ثانوية .

وهناك صعوبة خطيرة تنجم عن كون العناصر المختلفة للمناطق هي بدرجة كبيرة مستقلة ، على العكس لما هو قائم في العالم العضوي . وصحيح أننا لانجد جميع التراكيبات التي يمكن تصورها على الأرض ، فنحن نجد غابات في المناجات الصحراوية ، لكننا نجد جميع النماذج الرئيسة للتضاريس في جميع أنواع التضاريس تقريباً ؛ فنحن لانمتلك جوهرياً تربات مختلفة في نفس نوع المناخ فحسب بل نمتلك كذلك تربات متشابهة جداً في مناطق ذات مناخ مختلف بدرجة بارزة . ان الأمر كما لو أن هناك حيوانات ذات غدود ثديية بين الحيوانات اللافقارية وكذلك الحيوانات الفقرية ، أو كما لو أن بعض الحيوانات ذوات الأربع لها اجنحة .

ويصبح الموقف أكثر تعقيداً اذا ما أدخلنا الأشكال الحضارية . ففي المناطق ذات المناخ والتضاريس والتربة المتشابهة ، قد يطور الانسان أشكالاً حضارية متباينة تماماً ولكنه من الجهة الأخرى قد يوسع أية واحد من هذه الأشكال الحضارية ، ضمن حدود عريضة فوق مناطق مختلفة المناخ أو التضاريس أو التربة .

ولقد اقترحنا (في القسم التاسع ج) أن امكانية تصنيف الحياة العضوية في نظام منطقي ، شبيهاً بنظام لينس Linnaeus ، هو ثمرة للأصل Genetic المشترك لجميع عينات نوعيات واحدة ، وكذلك الأصل المشترك لعينات من نفس الجنس . وهكذا نتبع ذلك تراجعياً من خلال نظام التطور . ونحن نعلم أنه لا يمكن تصوّر مثل هذا النظام التطوري للمناطق الفردية . فالملاحق الفردية لجميع المناطق لها نفس الأصل الكوكبي والشمسي .



غير أن تركيبات هذه الملامح التي تمنح شخصية لمختلف المناطق لم تتطور من خلال المناطق النموذجية الأصولية Genetic الى نماذج خاصة وعينات فردية . ان مناخ أي منطقة هو أصولياً Genetically جزء من مناخ العالم ، وليس جزءاً من التطور الأصولي Genetic لتلك المنطقة ، وبلا شك هو ليس جزءاً من التطور الأصولي لجميع المناطق لذلك النموذج كشيء متميز عن تلك التي تعود الى النماذج الأخرى .

ولذلك فقد أكدّ مختلف الباحثين أن محاولة مقارنة نماذج Types من الأقاليم بالعيّنات Species لا يمكن أن تكون ناجحة (قارن بنك Penck 163 ص ٤١) .

وقد لاحظ فيليبسون Philipsson في الحقيقة هذا المظهر الخادع قبل أن يقدمّ باسارج نظامه ( 143 ص ١٣) . وقد أصرّوا أن فردية كل أقليم هي ذات سمة خاصة أكثر بكثير مسن فردية عيّنات الأنواع Species (قارن كذلك كرونزبرغ Creutzburg 238 ص ٤١٣) . ومنذ ذلك الحين توصل باسارج الى الاستنتاج بأن المقارنة مع النظام الليني غير موفقة ( 272 ص ٥٧) . ولقد اعتقد، متفقاً مع كرونزبرغ وفيليبسون وبنك أن نماذج الأقاليم ، وليست العيّنات هي التي يمكن اقامتها بشكل ما .

ومن الواضح أن تلك النماذج ليست جاهزة في الواقع لكي نكتشفها . وفي وسعنا على أية حال أن نبنى نظاماً منطقياً لتصنيف النماذج اذا كان باستطاعتنا أن نحدّد رتبة الأهمية للعناصر المختلفة المعنوية . ولقد حاول باسارج ، ربما بلا وعي ، أن يفعل هذا . وبما أن دراساته الفعلية ، كشيء متميز عن ملخصه النظري ، لم تقدم سوى القليل وراء التقسيم الرئيسي الأول الذي يستند الى النبات ، فأن نظامه يبدو ليس أكثر من نظام يقرّر النماذج في ضوء النبات بدرجة رئيسية ، كما لاحظ هتنر Hettner ( 242 ص ١٦٣ وما بعدها ) - وان وجد ويبل Walibel أن الطريقة التي تتحدد

فيها النباتات تنتج نظاماً يستند الى المناخ ( 250 ص ٤٧٦ ) . والحقيقة ان باسارج يقول الكثير في أحد علاجاته الكثيرة والمتنوعة للمشكلة ، فهو يقول إن ((نماذجه القياسية)) تستند الى الاختلافات المناخية، على افتراض أن العوامل الأخرى ((تمثل المتوسط)). ويمكن أن تتأثر النماذج القياسية ((بالمعدلات)) Modifikatoren : وهي الأحوال المتطرفة لأية عوامل طبيعية أو بشرية . وبتنظيم هذه النماذج تحت مجموعات رئيسة من أمثال ((حافة)) و ((رطبة)) و((خصبة)) و((مدّمرة)) و((حضارية)) يؤكد باسارج أن المرء ((يمكن أن يتحدث عن نظام منطقي لنماذج اللاندشافت)) ( 29 ص ٧٠٤ ) . ولكن ذلك لا يمكن تحقيقه إلاّ بافتراض نظام ثابت للأهمية للعوامل المختلفة. وإن مثل هذه الفرضيات كما لاحظنا سابقاً ، ليست اعتباطية فحسب بل يمكن أن تكون في عدد عظيم من الحالات مناقضة للحقيقة ، فعامل ذي أهمية ثانوية في كثير من المناطق قد يكون ذو أهمية أولية في مناطق أخرى. ولذلك ينبغي أن نستنتج أنه حتى بالنسبة لنظام ذي نماذج نظرية لا يمكن بناؤه على أساس عدد ضخم من العوامل المستقلة تقريباً ذات أهمية مختلفة. ان التقسيم المقارن للعالم الى مناطق نموذجية عامة مرتبة في نظام منطقي سليم يمكن أن يقام على أي عنصر طبيعي واحد أو مركب - عنصري (مثل النبات) ولكن على واحد فقط . ومما لا ريب فيه أن مثل هذه الأنظمة ذات الملمح Feature الواحد هي ذات قيمة عظيمة في الجغرافية . ان السؤال هنا هو فيما اذا كان أيّ واحد منها لوحد يمكن أن يوفر خلفية مناسبة للجغرافية الإقليمية في العموم . ولا يمكننا أن نتوقع نظاماً كاملاً ؛ فعلى الرغم من جميع الاعتراضات التي أثارناها ، فان الممارسة قد تظهر أن ما يوفر خلفية مقنعة هو إما نظام مناخي أو نظام نباتي . ومع أننا وجدنا أن النظام المستند الى المناخ لا يمكن أن يقسم منطقياً الى أقسام رئيسية وثانوية ، فإنه مع ذلك نظام معقول حيث أننا لانحتاج إلاّ الى جمع عاملين فقط ، وبإمكاننا أن نضمن المعلومات الخاصة بهذين العاملين . وان المعلومات لنظام يقوم على النبات الطبيعي لا يمكن

أن يكون ، ولن يكون أبداً كاملاً ، ولكن لعلنا نمتلك منها ما يكفينا لنظام مناسب . وأخيراً ، مع أن كلا النظامين لايوفران مفتاحاً أكيداً للملامح الطبيعية الأخرى أو للملامح الحضارية ، فقد يكون هناك في أيّ من الحالتين درجة كافية من التطابق لتجعل من النظام مفيداً كملّخص للدراسة الإقليمية .

ان حكمنا على فائدة أيّ من النظامين ينبغي أن يستند على النتائج ، ويجب أن نفحص النتائج حيشما وجدناها . ومن المؤسف ان الجغرافيين الأميركيين في مقابل الجغرافيين في المانيا وانجلترا ، قد قدموا أنظمة للتقسيم الإقليمي في كتب مدرسية على وجه الحصر . (واذا كان هذا القول يتضمن أي نقد فإنه يشمل المؤلف أيضاً) . فقد يكون من الضروري لأغراض التعليم أن نخضع الواقع للتنظيم . غير أن مشكلة التنظيم لا تنحصر في الكتب المدرسية؛ انها في الواقع مشكلة تنظم الحقيقة التي تهّمنا هنا . وقد يكون السبب هو أن الصعوبات المتأصلة التي قد يعُمى عليها في دراسة مفصلة ، تبرز للنور حينما تقدم من أجل التعليم .

ومهما كان الأمر . فينبغي أن يفهم أنه لاشيء في المناقشة تالية يقصد منه تقيماً لهذه الكتب المدرسية ، كما أنه ليس من شأننا أن نفحص الكتب المفصلة التي تتضمنها بحدّ ذاتها . نحن معنيون فقط بالنتائج التي تنجم من استخدام النظام الإقليمي الذي يقوم على عنصر طبيعي واحد أو مركب عنصري .

ان حقيقة كون دراسة العالم منظّمة على أساس ملامح معينين واحد تقود القاريء حتماً - ان لم تفد الكاتب - الى أن يفكّر بذلك الملمح باعتباره أهم ملامح في كل منطقة مدروسة . واذا كان نقاش نموذج معين لتطور حضاري ينحصر بدرجة كبيرة في فصل معنون في ضوء نموذج معين من النبات الطبيعي أو المناخ ، فان ذلك يدعو الى اقتراح علاقة سواء كان لها صحة أم لم يكن .

وأضافة الى ذلك ، اذا كان الملمح المستخدم كعيار ليس هاماً بحد ذاته فان رغبة غير واعية من جانب الكاتب تظهر لديه لتبرير النظام بالتأكيد على الأهمية غير المباشرة لذلك العامل بالنسبة للملامح الطبيعية الأخرى وبالنسبة للملامح الحضارية - تأكيداً هو في كثير من الحالات خارج نسبة الأهمية الفعلية المرتبطة به .

ان هذه العيوب ، وهي متأصلة في أي نظام يقوم على ملمح طبيعي واحد . هي على أشدها ظهوراً في نظام يقوم على النبات الطبيعي بسبب التناقض الواضح بين الأقاليم الزراعية ومناطق النبات الطبيعي المستخدمة كخطط تمهيدية . وسنحصر أنفسنا في مثال من بين كثير من الأمثلة التي يمكن انتخابها ان الجغرافيين الذين على غرار الكتاب الأقل تقنية يدركون التشابه الواضح في الخصائص في ذلك الجزء من الولايات المتحدة الذي يمتد من أوهايو الوسطى الى شرقي نبراسكا ، جنوبي البحيرات العظمى - وهو نطاق الذرة . وهناك القليل من المناطق بحجمه التي رسخت بدرجة كبيرة ((كأقاليم جغرافية)) خاصة . وإن النسبة العالية للأراضي المزروعة ، واتحادات المحاصيل والمواشي الخاصة ، والغلات العالية ، وسمة معيدات الحقل . وحتى الخصائص الاجتماعية للسكان الريفيين ، كل ذلك يجعله أحد أوضح الأقاليم الرئيسية المحددة في العالم . ومع ذلك فان جيمس James الذي أدرك في نشرية سابقة هذه الوحدة باستخدامه مرتين نطاق الذرة كمثل لأقاليم رئيسي ( 286 ص ٧٩ و ٨٦ ) ، قد اضطرب بسبب نظامه أن يقسمه بين اثنين من النماذج الرئيسية الثمانية لنماذج الأراضي في العالم - وهما أراضي الغابات المختلفة للعروض الوسطى وأراضي الحشائش ( 321 ص ٢٣٩ - ٢٤٥ ) ( وفي الحقيقة ليس هناك سوى أراضي محدودة من الغابات أو الحشائش في أي جزء منه - فكل منهما عبارة عن حقول أساساً ) . ولغرض التبرير يقدم أقساماً من خريطين توضح التناقض بين القطع المخصصة للأشجار في الحقول في الجزء الشرقي والشرائط للأراضي الغابية الأقل سيطرة على امتداد أودية المجاري

المائية في الجزء الغربي . ربما أن أعظم الأجزاء إنتاجاً هو في جزء أراضي الحشائش السابق ، فان المنطقة ككل تناقش تحت عنوان ((أراضي الحشائش)) وان الانطباع العام المقدم هو أن هذا النموذج من الزراعة هي ظاهرة قد تطورت عن الخصائص الطبيعية للبراري ، وان تداخلت نوعاً في المنطقة الغاية . وفي الحقيقة فان التطور التاريخي هو عكس ذلك تماماً .

ويمكن أن يفهم الموقف بصورة أكثر وضوحاً اذا ماطينا جبال الألباشيان في أذهاننا بحيث تمتد السهول الداخلية الى ساحل البحر بنفس التربات والنبات الطبيعي كما هو الحال في أنديانا . فمن الذي سيسلك أن نطاق الذرة *Corn Belt* في تلك الحالة سيمتد بالمثل الى الشرق البعيد ولا ينتهي الا في التربات الرملية للسهل الساحلي ؟ وفي الحقيقة فان الزراعة في جنوب شرقي بنسلفانيا هي عموماً نفس زراعة نطاق الذرة ، ويمكن أن نلمس خصائصها غير الاعتيادية في مناطق مختلفة ضمن نطاق الذرة ( 324 ص ١٠٧ ) . وبعبارة أخرى اذا ما أعطي ذلك التغيير في تضاريس شرقي الولايات المتحدة ، فأن المرء يميل الى اعتبار نطاق الذرة ظاهرة من ظواهر غابات العروض الوسطى متداخلة مع منطقة السهوب *Grasslands* .

ان الصعوبات المشابهة ، بل والأشد ، في نطاق القطن قد يفسر الحقيقة في كون ذلك الأقليم المنظم تنظيمياً ممتازاً لا يكاد يذكر في البحث الذي أشرنا اليه .

ومهما كان الأساس المستخدم ، سواء كان المناخ أم النبات ، فان المرء يقع في الموقف الصعب في الانطلاق من عنصر واحد لتوضيح ملامح هي ثمرة لمركب من العوامل (انظر المناقشة الأخيرة حول هذه النقطة في القسم العاشر) . ولقد علق ويبل ناقداً الأخطاء التي قاد اليها هذا الاجراء عدة أشخاص من أتباع باسارج في المانيا . وان الشكل الذي يذكر فيه نقده ليدو أهمية خاصة بالنسبة لنا في اميركا ؛ ((ان الطريقة التي بنيت بها العلاقات العرضية بين اللاندشافت وظاهرات الحياة العضوية هي بدرجة كبيرة عمليات

استدلالية ، وهي تذكر المرء بأشد المعالجات بدائية ( في الاستجابة للبيئة ) للكثير من الجغرافيين الاميركان . ( 250 ص ٤٧٨ وما بعدها ) . ولعل من الضروري التأكيد على أختلاف واحد ، فبدلاً من ردود الفعل الفردية لاي من العوامل البيئية التي تدرس بالدور ، يتوفر لدينا الآن مركب مسن الارتباطات الاقليمية مع العامل البيئي الواحد .

ان صعوبة ، ولانقول استحالة ، الاستنتاج من عنصر واحد الى ملامح يعتمد على كثير من العناصر تقود أشد هؤلاء الباحثين دقة الى تحديد أنفسهم بملاحظات موحية بارتباطات واضحة للامتداد المكاني للملح حضاري ولنموذج النبات . فاذا ما أبلغ الواحد أن نظام المحاصيل المدروس في نطاق الذرة : تحت عنوان السهوب يتواجد أيضاً في مناطق السهوب في أحواض الدانوب ، ولكن ليس في المناطق الغابية المجاورة ( ونحن نتغاضى عن أي قضية من قضايا الواقع هنا ) ، ولكن لم يجر أي تحليل للعوامل المرتبطة - دون ذكر التضاريس كعامل مشترك محتمل - فان القاريء البريء يقاد الى افتراض ارتباطات مباشرة ( 321 ص ٢٤٥ والتالية ) .

أن المشاكل المرتبطة بتفسير التطابق المكاني للظواهرات قد نوقشت بصورة جيدة من قبل جيمس James في ارتباط آخر ( 286 ص ٧٢ - ٨٤ ) وقد لفت الانتباه هناك الى امكانية اعتماد الظاهرتين المترابطتين على عامل ثالث كسبب مشترك ولم يذكر على أية حال تفسيرين آخرين محتملين واللذين يحتاج الجغرافيون على الخصوص أن يتذكروهما دائماً الاول : هو أن الارتباط ، حتى حينما يكون عالياً جداً ، كما أكد كوهن Cohen ، ( قد يكون تصادفياً بحتاً - أي أننا قد لانجد أي سبب لماذا ينبغي أن يتطابق العاملان على الاطلاق ) ( 115 ص ٩٢ ) ( ١ ) . ففي حقل كحقل الجغرافيا

( ١ ) يعين كوهن مثالا سبق أن أشار اليه باحثون آخرون ، ففي خلال فترة عدد كبير من السنين تتطابق العضوية في الاتحاد الدولي للميكانيكيين لحد ٨٦٪ مع معدل الوفيات في ولاية حيدرآباد .

يكون فيه مقدار المعلومات ضئيلاً بصورة عامة ، فان امكانية حدوث ارتباط تصادفي بحث هي امكانية عالية نسبياً . ان الارتباطات التي تنطوي على حالات قليلة جداً والتي لا يعطى لها أي دليل منطقي ، لا تكاد تستحق الذكر - مثلاً حقيقة كون ثلاثة مراكز تجارية رئيسية للسهب في البلاد وهي شيكاغو وسانت لويس ومينابوليس سانت بسول ، تقع على حافة الغابة .

أما التفسير المحتمل الاخر فهو أن الكاتب قد عمل بلا وعي لتناسب خارطته المكانية أستنتاجه . وفي تحديدنا لخطوط الحدود عند رسم خارطة لاية ظاهرة ، قد يكون هناك مدى واسعاً يمكن أن يبرر ضمنه أي من الخطوط المختلفة بدرجة متساوية ، واذا ما تطابق أحدها مع حدود عنصر طبيعي اتخذناه كأساس جوهري ، فلن يكون مستغرباً اذا ما وضعنا خطنا الاخر هناك أيضاً . وليست أشير بطبيعة الحال الى مثل ذلك التشويه الكبير في تمثيل الحقيقة، كما يوجد في خارطة باسارج ، بل الى تغيير بسيط جداً لا يمكن أدراكه الا بالدراسة المفصلة . كما أنني لم لاحظ شيئاً من عدم الدقة المتعمدة في أي من الابحاث التي نناقشها هنا (والحقيقة أن جيمس يستعمل كثيراً من الخرائط التي تتلاءم مع نظامه) . والواقع أننا لانستطيع في كثير من الحالات أن نتحدث عن (عدم الدقة) أو (تغيير) ، بل عن اختيار متعمد غير واع لخط حدود واحد معين حيث يبرر أي عدد من الخطوط الاخرى بدرجة متساوية بالحقائق الاولية ، ولكنها لا تقدم لنا التطابق الذي يهدف اليه . ويمكننا أن نوضح هذه النقطة بحالة محتملة غير موجودة في أية من الابحاث التي أشرنا اليها .

ففي تحديد حدود النطاق الصناعي لاميركا الشمالية على أساس موضوعي احصائي ، لا يجد المرء سوى متسع ضئيل لعدم الاتفاق على ثلاثة جوانب ولكنه يجد شكوكاً عظيمة على الحدود الغربية ، من منطقة روك ريفر Rock River في الونيس Illinois الشمالية الى أوهايو Ohio في سينساتي Cincinnati ( 326 ) .

ويمكن للمرء أن يجد تبريراً لأي حدود تقريباً ترسم بين الخط المستقيم الخاص الذي يربط هذين المنطقتين من جهة ومنحن كاسح متجه نحو الغرب يشمل على دافنبورت Davenport وسانت لويس St. Louis من الجهة الأخرى . وعلى أساس الحقائق الأولية ، كان الحد قد رسم فعلاً لكي لا يرقد بعيداً عن حافة مناطق الغابة والبراري ، غير أن هذه ، الحقيقة لم تخطر للمؤلف في ذلك الحين ، ولو كان قد قام بتلك الدراسة كجزء من دراسة أقليمية عن (أراضي غابة العروض الوسطى) ، فقد كانت تبدو أكثر شرعية فيما لو رسم الحد إلى الجنوب قليلاً بصورة مباشرة في تطابق أقرب مع حد التبات . وكان في استطاعته بذلك أن يقترح تفسيراً جديداً لتركيز الصناعة في شمالي أميركا الشمالية - يمكن مقارنته بترباط دي غير De Geer لحدود هذه المنطقة مع حدود منطقة بن دافيز Ben Davis لاشجار التفاح .

وباختصار ، مهما كان الترابط حميماً بين توزيع ظاهرتين جغرافيتين ، لا بد لنا أن ننظر بارتياح إلى أية فرضية حول علاقة مباشرة أو غير مباشرة بينهما ، ما لم يكن في الامكان أظهار مثل هذه الفرضية أنها معقولة نظرياً وفي المثال المذكور أي ضرورة كوننا قادرين على استنتاج بعض الأسس المنطقية لتوضيح الفرق في التطور الصناعي بين دي موان Ded Moine وأنديانوبوليس Indianapolis مثلاً ، فإن ذلك يرتبط بالفرق بين براري أيوا وغابات أنديانا .

أن الاستنتاج المستمد من دراستنا للانظمة الإقليمية المستندة إلى العناصر الطبيعية هو على اتفاق آراء فنش Finch وتراورثا Travertha القائلة ( إنه لأمر غير حكيم أن نحاول ملاءمة الانماط الحضارية العالية في اطارات الاقاليم الطبيعية ) ( 322 ص ٦٦٣ ) . وإضافة إلى ذلك نحن نستنتج أن من الصعب أن نلائم محصلات العناصر الطبيعية التي يسمونها ( الاقاليم الطبيعية ) في إطار يستند إلى واحد أو اثنين من العناصر الطبيعية .



(و) : الأنظمة المقارنة للأقاليم العامة المستندة إلى مركبات - عنصرية حضارية :

والآن نتحول إلى امكانية بناء تقسيم اقليمي يستند إلى العناصر الحضارية . ان بعض الجغرافيين الأوربيين الذين توصلوا كذلك إلى استنتاجات سلبية فيما يتعلق بما يسمى التقسيمات «الطبيعية» Natural ، قد تراجعوا إلى تقسيمات بسيطة مثل تلك التي تستند إلى الحدود السياسية ، الدول والولايات ، أو إلى مناطق عرقية أو بشرية ، ولن يرغب سوى القليلين في اتباع مثل تلك المقترحات عدا أولئك الذين يتخصصون في حقل الجغرافية السياسية وجغرافية الشعوب . ان استخدام مثل هذه الأنظمة للجغرافيا في العموم معناه أن نتخلى عن الأمل في ايجاد تقسيم اقليمي هام ،

وعلى هذا فقد يكون في وسعنا أيضاً أن نقسم المناطق إلى أقسام مربعة ذات حجم متساو !

وإذا كانت المحاولة لخلق اطار اقليمي يستند إلى جميع العناصر الطبيعية قد فشلت بالنظر لتعقد البيئة الطبيعية، فقد يعتقد الكثيرون ان امكانية جمع الجوانب الحضارية للأقاليم امر أبعد منالا . وفضلا عن ذلك، فم يعرف الجغرافيون حتى العهود الأخيرة سوى اهتمام ضئيل لتحليل وتصنيف الظواهر الحضارية. ولذلك فليس من الغريب الا تقوم سوى محاولات قليلة لتناول المشكلة من هذا الجانب والحقيقة ان معظم الأمثلة التي سنتناولها بالدرس لم تشر بوضوح إلى انها تهدف إلى نظام لتقسيم العالم على اساس حضاري عام لذلك فنحن في حاجة إلى تناول نظري للمشكلة .

ماهي الجوانب الجوهرية للحضارة التي يمكن اعتبارها ذات أهمية عظيمة للجغرافية الإقليمية؟ اذا ماأحلنا هذا السؤال إلى مفهومنا الأساسي عن طبيعة الجغرافية فإنه يكون حينئذ بالصيغة التالية: ماهي الجوانب الرئيسية للإنسان ولعمله التي تتجانس نسبياً في مناطق محددة، لكنها تتباين بدرجة بارزة

في المناطق المختلفة من حيث الطرق المتعلقة بالشخصية الكلية للمنطقة؟ فإذا كان من الممكن وجود مناطق تنطبق عليها هذه الشروط في جميع جوانب الإنسان وعمله، فإن مثل تلك المناطق اقليم حضارية مكتملة. وبما اننا نعلم ان التباين المكاني للجوانب الحضارية المختلفة لن يتطابق، فلا بد لنا ان نحدد انفسنا في جوانب رئيسية.

ان التمييز بين الرئيسي والثانوي، بين الظواهر التي هي غير قابلة للقياس في ترابطها، هو ليس من الاسئلة التي تسمح بجواب موضوعي، لكن من الممكن ان يكون هناك اتفاق عام الى حد ما على اساس ذاتي.

وستتفق افتراضاً ان التباين المكاني في عدد الأشخاص، اي الكثافة السكانية، هو ذو أهمية رئيسية، وقد يقال في الحقيقة انه من الأهمية الكلية بحيث اننا لسنا في حاجة الى الاستزادة. وفي هذه الحالة ستكون مشكلتنا يسيرة نسبياً، حيث يمكن قياس الكثافة السكانية بسهولة كعامل رياضي مفرد. ونحن نمتلك عملياً المعلومات الضرورية لأجزاء ضخمة من العالم. ان البساطة الشديدة لهذا العامل توحى بقصوره، فالمناطق ذات الكثافة السكانية والتوزيع المشابه قد تكون مختلفة في الكثير من الملامح الجغرافية الأخرى.

ويمكن ان نتعلم الكثير بلا شك فيما لو كان لدينا صورة اكثر تفصيلاً عن الطريقة التي يتوزع فيها السكان محلياً في مختلف مناطق العالم - اي صورة عن التنوعات في الكثافة المحلية ضمن المناطق الصغيرة بأجمعها (\*). ولقد اكد هال Hall، من بين آخرين، الحاجة الى مثل هذه الدراسة للعالم بأجمعه (295 ص 167 والتالية). وقد اوضح كذلك هذا الاقتراح بخارطة تفصيلية لليابان (351). ويمكن ان نصدر حكماً افضل على مدى فاعلية

(\*) لقد اشتمل الخطاب الرئاسي لمارك جفرسون Mark Jefferson لعام 1919 على اقتراح ممتاز للتوصل إلى تقسيم اقليمي بارز، وذلك يرسم خرائط للمدن والبلدان وملاحظة مجموعات هذه المراكز البشرية في مقابل السكان الريفيين الأقل تبايناً (446).

مثل هذا الأساس للتقسيم الأقليمي للعالم اذا ماتوفرت لدينا مثل هذه الخرائط المفصلة على اساس مشترك لبعض مناطق العالم في الأقل ذات الحضارات المتباينة بصورة بارزة ، ومن المؤمل ان تكون «الخرائط التجريبية» التي رسمها هال جاهزة للنشر . وما سبق لنا معرفته يبدو ان من المحتمل ان نفس نمط التوزيع يمكن ان يتواجد في مناطق ذات حضارة مختلفة وقد يمثل في طرق كثيرة سمة اقليمية مختلفة كلياً .

ان قرى الشوارع (\*\*) strassendorf التي وجدها هال في اليابان (348 ص 112) تختلف وظيفياً عن تلك المتواجدة في ألمانيا حتى وان كانت على نفس النمط (1) .

ولذلك ففي استطاعتنا ان نستنتج ان كثافة السكان حتى في أشد اشكالها تفصيلاً وتعقيداً وان امدتنا بمفتاح رئيسي واحد والذي ينبغي ان نهمله، لا يمكن ان تعتبر وحدها كافية .

وخلافا لعدد السكان ، ماهي الطرق التي يختلف فيها الناس في مختلف انحاء العالم؟! يمكننا ان نحذف ، لأسباب جغرافية ، جميع تلك الاختلافات التي مهما كانت هامة فيما بين الأعضاء الذين ينتمون لأية مجموعة محلية ، ليست هامة فيما بين شعوب مختلف المناطق . وفضلا عن ذلك ففي مقارنة الأقاليم يمكننا ان نهمل اختلافات ذات اهمية رئيسية ضمن الأقاليم — بما في ذلك جميع مركبات الفروق التي يوحى بها الى الذهن مصطلح «حضري» Urban و «ريفي» Rural ، وان احتجنا الى التمييز بين المناطق التي هي

(1) لقد توصل هال نفسه الى هذا الاستنتاج كما علمته من محادثة شخصية منذ كتبت هذا البحث ولذلك فقد قرر الا يستخدم مصطلح ( قرى الشوارع ) Strassendorf للقرى من هذا الشكل التي توجد في الشرق .

(\*\*) يظهر أن اسم «قرية شريط الحذاء» Shoestring قد اصبح هو التعبير الشائع عن مثل هذا الشكل من القرى ، مستقبلاً عن الأصل أو البناء انداخلي . وقد اقترح ويتلزي استعمال مصطلح هوال Howell «بلدة الشريط» Stringtown ، ولكن هذا المصطلح لا ينطبق على قرية زراعية .

ريفية اساسا وتلك التي هي مدنية اساسا. وبناء على هذا الاساس يمكن ، ان نحذف حشداً كاملاً من الظواهر الحضارية للانسان . مادامت الشعوب في أنحاء كثيرة من العالم متشابهة في طرق كثيرة ، تعمل نفس الأشياء وتعملها بنفس الطريقة الى حد ما .

ومهما حذفنا الكثير يبقى بلا شك حشد عظيم من الظواهر الحضارية التي تختلف بدرجة بارزة من اقليم الى اقليم . ولهذا السبب بالذات قد يكون من المستحسن بالنسبة للجغرافيين على العموم الا ينغمروا بتهور في دراسات مكثفة في أي واحدة او اثنتين من الظواهر دون ان يدرسوا اولاً أهميتها للآخرى ذات الدلالة الجغرافية . واذا ماحاول المرء وضع قائمة كاملة لمثل هذه الظواهر فستشتمل على عدد ضخم من الأشياء المادية التي يعملها الانسان ، ويعملها باختلاف في مختلف أجزاء العالم . وقد يحدث ان تكون تلك الأشياء الصغيرة التي يصنعها الانسان اكثر اهمية من الناحية الجغرافية من الأشياء الضخمة . غير ان الحضارة لاتتمثل فقط بما نصنعه ولكن بألف طريقة أخرى . وهذه الطرق تشتمل على الخصائص الطبيعية للسكان ، وطريقة وقوام الافكار ، والحديث والكتابة ، والطريقة التي يتناول بها الناس طعامهم ويرقصون ويمشون ويركبون ، وسمه لباسهم ، والمأوى — لكل من الانسان والحيوان — وتجمع هذه المساكن في مستوطنات ، والطريقة التي يعمل فيها الناس ويتسلون ، والآلات والأدوات المستخدمة في ذلك . والحيوانات الأليفة التي يستخدمونها بطرق مختلفة ، والأدوات التي يستعملونها لجميع هذه الأغراض ولاغراض أخرى ، بما في ذلك على نحو الخصوص أدوات الطعام والشراب ، والملابس ، والآلات والادوات ، والمأوى ، والوقود والطاقة ، وأخيراً التغيرات المختلفة التي يخضعون لها سطح الارض ، بما في ذلك التغيير في النبات والتربات وأشكال سطح الارض والاساس الصخري وحتى التكوينات الداخلية .

وقد يكون لأي واحدة من هذ الظواهر تعبيرها الجغرافي الاقليمي الخاص وقد تمدنا بمفتاح لجغرافية الظواهر الحضارية - فالاختلافات بين طاقم الماء جونجج Mah Jong وعجلة الروليت يمكن أن يدرس باعتباره يعبر عن الاختلافات بين الاختلاف بين حضارة الشرق وحضارة الغرب بقدر خصوصية الاختلاف بين قبور مينج Ming Tombs في بكين وكنيسة ويسمستر Westminster Abbey . ان هذه المقارنة التافهة قد أختبرت عمداً لتقترح المبادئ التي ينبغي أن تحكم أختيار معاييرنا من هذ القائمة . وينبغي أن نولي اهتماماً جدياً تلك المعايير التي هي بحد ذاتها ذات أهمية عظيمة، أو تلك التي بسبب علاقاتها الحميمة مع عدد ضخم من الظواهر الحضارية تمدنا بمفتاح لمركب أضخم من الظواهر الذي هو ككل ذو أهمية رئيسية في تقرير الشخصية الاقليمية . وأخيراً اذا ما أثبتت الدراسات النظرية أن هناك مثل هذه المعايير، ففي أمكاننا أن نستعمل تلك التي نستطيع ملاحظتها فقط ، ونصنفها ونقيسها بدرجة ما كميأ . أن هذا الشرط ، على أية حال ، هو الثاني بعد الشرط الاول المذكور، فلن نختار أشياء من السهل ملاحظتها بصرف النظر عن أهميتها .

وعلى أساس كلا هذين الشرطين يمكننا أن نحذف الى حد كبير الخصائص الطبيعية للسكان (قارن هنتر 161 ص 248 والتالية و ص 289) . وأنه لأمر مفيد على أية حال أن نفكر كم سيكون أستنتاجنا مختلفا فيما لو أختلفت أجناس البشر بقدر ما تختلف أجناس الكلاب ، ففي تلك الحالة ربما تصبح خارطة أجناس العالم أكثر أهمية من مجرد أرقام من الناس، ومن الجهة الاخرى يهتم الجغرافي بصورة غير مباشرة باختلافات طبيعية ، ثانوية من أمثال لون البشرة ، في تلك المناطق التي تعتبر فيها تلك الخصائص علامة مادية خارجية لتميز حضاري ذي أهمية بالغة لجميع الظواهر ، الحضارية الاخرى تقريباً (أن التمييز الاجتماعي المرتبط بذلك قد لا يستند الى أختلافات فعلية في اللون، ولا الى أختلافات في العرق بالمعنى البيولوجي

البحث ، ولكنه يستند الى مجرد افتراض اللون - قارن دراسة المؤلف  
عن (الجغرافية الجنسية) للولايات المتحدة - (الجنس) بالمفهوم الاجتماعي  
( 359 ص ٢٧٧ ) (\*) .

وبما أن معظم الظواهر الحضارية المذكورة الاخرى ، أن لم يكن كلها  
هي جزئياً نتج الطريقة التي يفكر بها الناس فقد أقترح ستانلي دودج  
Stanley Dodge أن في وسعنا أن نحدد الاقاليم الحضارية بأيجاد المناطق التي  
يفكر فيها الناس بصورة متشابهة ( 295 ص ١٧١ ) وأذاماتغاضينا الآن عن  
حقيقة كون هذا الاقتراح يتجاهل مدى الاتساع الذي تكون فيه الافكار  
الشرية مستقلة عن البيئة الاقليمية - فنحن في منوسوتا Minnesota نفكر  
كثيراً بمرغوبية مناجم الفحم لكننا لانمتلك مناجم فحم - فمن الواضح  
أله ليس لدينا طريقة مباشرة في ملاحظة بماذا يفكر الناس . ماهي المعايير  
غير المباشرة التي يمكننا استخدامها أذن ؟ بالنظر للميل البشري العام في  
أن يفكروا بطريقة متشابهة مع من يستطيعوا أن يتحدثوا بلغتهم أو يقرأوا  
كتاباتهم ، هناك درجة ما من التجانس في التفكير بين الناس الذين يتحدثون  
نفس اللغة مقابل الذين يتكلمون لغة مختلفة . أما الى أي مدى يمكن أن  
يكون هذا القول صحيحاً ، فيمكن القول أن في وسعنا أن نتوقع أن تظهر  
الاقاليم اللغوية مشابهاً في عدد كبير من الظواهر الحضارية المذكورة  
غير أن هذا لايمكن أن يعتبر دليلاً أكيداً . فلقد طبعت السيطرة الالمانية  
على سلينزيا العليا التي دامت قرونًا السكان بطابع الكثير من خصائص الفكر  
والحضارة الالمانية ومع ذلك ظلوا يتكلمون اللغة البولونية . وأضافه الى

( ١٦ ) حينما وجد هنتنغتون Huntington بأن « قياس الاختلافات البشرية هو احدى  
التفرات البارزة في الجغرافية » ، عمد الى تأكيد الاختلافات الكمية بين البشر أكثر من  
أي اختلافات عرقية اخرى ، وهي بالمثل اكبر أهمية من الناحية الجغرافية ، ونقصد  
بها الاختلافات في الانتاج لكل فرد في الأقاليم المختلفة من العالم . ويكون المدى الأقصى  
في الانتاج الزراعي بنسبة ٥٠ الى واحد ، وتصبح النسبة أعظم في الانتاج الصناعي .

ذلك ، فان هذه المنطقة بحضارتها المادية هي أكثر شبها بألمانيا وبأوروبا الغربية مما هي شبيهة ببولونيا واوربا الشرقية ( 255 ص ١٢٠ - ٢٠٩ ) . وبالرغم من أهمية الاقاليم اللغوية في تفسير الجغرافية الحضارية لاوربا لكن الكثير من الظواهر البشرية المذكورة أعلاه لم تتأثر الا قليلا باختلافات في اللغة وربما تأثرت قليلا أيضاً بما يفكر به الناس في العموم .

نحن نرى اذن اننا نواجه في التو بمشكلة تحديد الأهمية الجغرافية المقارنة لظواهر حضارية فردية مختلفة. هل لدينا اي مقياس معتمد، حتى نظرياً، لمقارنة هذه الظواهر التي من الواضح انها لا يمكن مقارنتها؟ فاذا ماتذكرنا اننا معنيون بالامكنة وبالانسان ، فأنتي أعتقد حينئذ ان لدينا مثل هذا المقياس فاذا ماقرنا الانتشار المكاني للظاهرة مع أهميتها النسبية للانسان - في ضوء عدد الاشخاص المعنيين وأهميته لكل منهم - توفرت لدينا العوامل الرئيسية لأساس نظري للقياس. وبدون محاولة تحليل كامل يمكننا ان نقيس أهمية الظاهرة لاي فرد في ضوء الجزء الذي تحمله من نشاطه الكلي. وعلى هذا الأساس فان العودان التي يتناول بها الفلاحون الصينيون طعامهم هي أقل أهمية من محراثه ، والمحراث بناء على هذا الأساس وفي ضوء اتساعه المكاني اقل أهمية من حقل الرز.

وبالمعنى المطلق، يمكن ان يقاس البيت في حقل صيني باعتباره لا يقل أهمية عن الحقول ، مادام النساء والاطفال يزاولون جزءاً من نشاطاتهم ضمنه، ولكن لكي نقارن الأهمية النسبية لهذه الملامح الحضارية في تباين مكاني ينبغي لنا ان نلغي جميع الملامح التي لا تباين مكانياً. وبعبارة اخرى بقدر ما يكون البيت المعني والنشاطات ضمنه أساساً هي نفس النشاطات المزاولة في البيوت الحقلية في معظم انحاء العالم، فأنا نحذف تلك العوامل، وما يتبقى - مثل الخصائص المعمارية المتميزة الخاصة مثلاً - تصبح ثانوية بدرجة واضحة.

ولا ريب ان القارئ قد ادرك الاستنتاج الذي يقود اليه هذا المنطق.

فبالنسبة لمعظم سكان العالم ، يكرس الجزء الرئيسي لنشاطاتهم للطرق والوسائل التي تحافظ على الجسد والروح معاً، او بعبارة اصح يهتم بصناعة العيش - اي النشاطات الاقتصادية . وبالمثل فان الجزء الاعظم من منطقة العالم التي يستعملها الانسان تستخدم للنشاطات البشرية .

ان هذه النشاطات البشرية ولا سيما تلك المرتبطة باستخدام مقدار كبير من الأرض ، تظهر تباينات ارضية واضحة في أجزاء مختلفة من العالم. وهذه الحقائق ، كما ينبغي ان نلاحظها تجد تعبيراً اكيداً في اللاندسكيب. وكما يستنتج بروك Broek ان القوى الاقتصادية هي الى حد بعيد اشد العوامل الفعالة في تغيير اللاندسكيب ( 297 ص ١٠٧ و التالية). ان تعليق كريب Krieb بأن هذا الرأي ضيق جداً، وان معالم من امثال اشكال الأستيطان وتقسيم الأرض يمكن ان تقرر بعناصر حضارية ليست منطقية اقتصاديا ( 279 ص ٢١١) ، ان هذا التعليق لاينطوي على تصحيح بقدر ما عليه من اضافة الى قول بروك. ان الأرض تقسم وتستعمل ، والأبنية تشيد لأغراض اقتصادية أساساً، حتى وان كانت الطريقة التي تنجز بها هذه الاشياء وسمتها الناتجة قد تتأثر بعوامل حضارية اكثر من تأثرها بعوامل اقتصادية.

واضافة الى ذلك فأهمية الفعاليات الاقتصادية بالنسبة للتباين المكاني للعالم لاتتحدد بأهميتها المباشرة . فالاختلافات في الاشكال الاقتصادية ترتبط بصميمية، بصورة مباشرة وغير مباشرة، بعدد كبير من الاختلافات الحضارية المذكورة اعلاه .

واذا ما اتفقنا انه في مركب الظواهر الحضارية المرتبطة بالفعاليات الاقتصادية (\*) لدينا المجموعة المفردة من الظواهر ذات الأهمية العظمى للجغرافية الحضارية يقفز امامنا السؤال التالي حينئذ: اي ظاهرة معينة ستكون ذات الفائدة العظمى كمعيار للتباين الاقليمي؟!

(\*) يعبر ساور Sauer عن استنتاجات جوهرية ماثلة من خلال « مقدمته للجغرافية التاريخية » ( 447 ، ولا سيما في الصفحات ٨ و ١٢ و ١٦ ) .



وسنبت هذه المشكلة اذا ما حذفنا اولا مجموعة ضخمة من الملامح الاقتصادية حتى وان كانت هامة في البناء الاقتصادي، باعتبارها ذات دلالة جغرافية ضئيلة، لانها متشابهة في كل من الشكل والوظيفة حيثما وجدت. وستشتمل هذه على جزء ضخم من المعالم المدنية، الحيوانية والدوائر.. الخ. ولذلك فنحن في حاجة الى ان نعيدها اهتماماً ضئيلاً ، ماعدا في ضوء اعدادها النسبية والتي يمكن ان نفترض ان من الممكن قياسها بالاتساع العام للتطور المدني في الأقليم. ولا تدخل في هذه على اية حال صناعات معينة ولا ملامح تجارية تمنح شخصية متميزة لمدينة معينة بالمقارنة مع المدن الأخرى ، او مدن من اقليم مدني واحد بالمقارنة مع مدن الاقليم الأخرى. وبناء على نفس الأسس ، يمكننا ان نحذف الفعاليات الاقتصادية للنساء في البيوت - الطبخ والخياطة ... الخ.

أما بخصوص الفعاليات الاقتصادية الأخرى فلن يبقى هناك شك في أيها ذي أهمية كبيرة بالنسبة لهدفنا. فالى حد كبير يستخدم الانسان الجزء الاعظم من سطح الارض لغرض الزراعة والرعي وضمنان المنتجات الغابية. وبما أن فعالية واحدة فقط تتواجد بصورة مشتركة في نفس الوقت وفي نفس المكان ، ففي وسعنا أن نجعلها كفعالية واحدة - فعالية استعمال الارض لضمنان المنتجات النباتية والحيوانية . وفي ضوء كثافة الاستعمال - عدد الاشخاص المعنيين - فقد يكون صحيحاً أن هذه المجموعة من النشاطات أقل أهمية محلياً من الفعاليات التعدينية أو المدينة . ولكن بما أننا قد حذفنا عدداً ضخماً من الفعاليات المدنية بما في ذلك الانواع الأكثر (أهمية) ، Ubiquitous من الصناعات ، فليس هناك من شك أن العدد الاضخم من الناس مرتبطين الى حد كبير باستثمار الارض من أجل المنتجات النباتية والحيوانية ، وبدرجة أولية من أجل الزراعة . وليس هذا صحيحاً بالنسبة للعالم ككل ، ولكن الامر كذلك بالنسبة لاي جزء ضخم منه . تقريباً . ولذلك فما عدا ما يخص المناطق الأصغر ، يمكننا أن ندرس ،

التباينات في هذه الاشكال من استعمال الارض ، وفي مناطق معينة ، باعتبارها الامتداد للنشاطات المدنية ككل .

ولذلك اذا كان في استطاعتنا اختيار معايير يمكن ملاحظتها ويمكن بواسطتها أن نصنف ونرسم خارطة للكثافة والطريقة التي تستعمل بها ، الأرض في هذه الفعاليات ، فيستوفر لدينا أساس للتقسيم الاقليمي للعالم وسيكون دليلاً لأضحخ عدد ممكن من الظواهر الحضارية الهامة بالنسبة للانسان وسطح الارض أيضاً . وفي ضوء الاختلافات في كثافة وطريقة الاستعمال الزراعي للارض ، يمكن أن نقسم مناطق العالم الارضية الى ثلاثة أصناف رئيسية هي : (١) تلك التي لم تستعمل على الاطلاق - ، المناطق غير المسكونة (٢) تلك التي التي يستثمر منها الانسان النباتات الفطرية والمنتجات الحيوانية كما يجدها (٣) المناطق التي تسود فيها زراعة الانسان ، أي تلك التي أزال فيها الغطاء النباتي الفطري وأحل محله النباتات التي اختارها هو نفسه . ومع أن الجزء الاعظم من أراضي العالم تدخل ضمن انصنف الثاني ، لكن أهم المناطق هي بالطبع تلك التي تقع ضمن الصنف الثالث .

إن الاختلافات في طريقة الاستعمال ضمن الأراضي التي أزيل غطاءها النباتي والمزروعة ذات الدلالة الجغرافية البارزة هي الاختلافات في النباتات والحيوانات ( المدجّنة ) المنتجة . ومن العوامل الإضافية المحتملة اختلافات رئيسية معينة في طريقة الزراعة - سواء كانت بالمحراث أو بمجرد الفأس ( المعزقة ) ، ولكن في معظم المناطق المهمة من هذا النوع يكون المحراث عاماً تقريباً . وإن جميع الاختلافات التقنية ( التكنيك ) ، وأنماط (الحقل) الخ ، هي ثانوية بمقارنتها بتلك التي ذكرناها أولاً - إما في ضوء أهميتها الفعلية أو في ضوء أهميتها في التباين المكاني .

إن كثافة استعمال الأرض الزراعية في هذه المناطق المزروعة تقاس ، لأول وهلة ، بمدى اتساع ازالة أشجارها وزراعتها لا بوجودها على شكل

غابات وحشائش . ووراء ذلك يمدنا الارتباط الخاص للمحاصيل والحيوانات  
عموماً بمقياس عام للكثافة ، ولكن ليس بمقياس مناسب للتمييز ، مثلاً  
بين استعمال الأرض في الولايات المتحدة واستعمالها في غرب أوروبا ، هذا  
فضلاً عن الصين . ولذلك فإن هذه الاختلافات ينبغي أن تضاف بطريقة ما  
إلى نظامنا للمعايير .

إن الصنف الأول من الأرض ، ونعني به الأراضي غير المسكونة ، هي  
متفاوتة في ضوء الجغرافية الحضارية — فهي جميعاً عبارة عن أراضي الصفر  
ومن الناحية النظرية يمكن أن نميزها في ضوء العامل الذي يعوق استثمارها ،  
سواء كان الصقيع الدائم أم الجفاف الدائم ، أم التربة المجدية ، أم أي  
عامل آخر . وبما أن هذه الأراضي ذات ظروف متطرفة في عنصر أو أكثر  
من عناصرها الطبيعية ، فإن العامل العائق يسود اللاندسكيب عموماً —  
وفي هذه الحالات اللاندسكيب الطبيعي .

إن أساس التقسيم الثانوي أقل وضوحاً بالنسبة للصنف الوسط والأضخم  
من الأراضي وهي تلك المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة حيث يكون  
الإنسان جزءاً من العالم الحضري ولكنه لا يتحكم فيه . وإلى حد كبير ،  
تقع طريقة وكثافة استعماله للأرض تحت سيطرة الحياة النباتية والحيوانية  
الوحشية (سواء كانت هذه مشابهة تقريباً للحياة النباتية والحيوانية الأصلية  
أم لا فهو أمر لا يعنينا هنا) . ونتيجة لذلك فقد يكون منطقياً أن نقوم بتقسيم  
هذه الأراضي في ضوء الغطاء النباتي الفعلي (حيث إن ذلك يقرر أيضاً  
بدرجة كبيرة ، ولكن ليس كلية ، الحياة الحيوانية الوحشية) .

والخلاصة ، يمكننا لذلك أن ننشئ أساساً مشتركاً في تقسيم كل من  
الاصناف الثلاثة من الأراضي — أي في ضوء النبات الفعلي (والحيوانات)  
وهذه ملامح حقيقية أكثر من كونها نظرية يمكن أن نلاحظها ونقيسها  
بوسائل متنوعة ، وبالتالي يمكننا أن نصنفها ونرسم لها خارطة . إن كون

مثل هذا النظام سيوفر لنا في الاقل جزءاً رئيسياً من أساس صحيح لاقامة أقاليم جغرافية - حضارية ، ويمكننا أن نكرر أنه ليس افتراضاً مسبقاً *a Priori* ولكنه مستمد من دراستنا السابقة لجميع الملامح الحضارية الهامة في الجغرافيا . ان كون تقسيم العالم على هذا الاساس سوف يظهر ارتباطات مباشرة مع التباين المكاني للملامح الطبيعية - وأن لم يكن على الاطلاق تطابقاً بسيطاً أو مضموناً - لهو اقتراح سيقبله القاريء المثقف بدون دليل (أن مشاكل معينة مما سيثيره هذا الاقتراح سوف تناقش فيما بعد) .

ومن الجهة الاخرى ، فان من الواضح أن النظام الذي لخصناه حتى الان هو بسيط أكثر من اللازم بحيث يوفر لنا حلاً نهائياً لمشكلتنا المعقدة ومن الواضح أنه لايمدنا بأية وسيلة لقياس الاهمية النسبية للملامح الحضارية الجوهرية التي لاترتبط بالانتاج من سطح الارض - مثل التعدين والصناعة كذلك لايمدنا بتصنيف شامل بدرجة كافية لخصائص المناطق الريفية . وهكذا فقد تمتلك المناطق المختلفة نفس المجموعة من المحاصيل والحيوانات تقريباً ، غير أن الوسائل والآلات وأدوات الانتاج . ولاسيما استثمار ، الانتاج - الذي تعتمد عليه مجموعات ضخمة من السمات الحضارية - قد تكون مختلفة بدرجة كافية في المناطق المتعددة بحيث تتطلب التمييز في التصنيف الاقليمي .

وأخيراً ، فان فحصاً دقيقاً لتلك المناطق التي قد نصفها بصورة فضفاضة أنها مسكونة ولكن غير مزروعة ، وهي تلك المناطق التي ماتزال تسودها الحياة النباتية الوحشية ، تكشف عن خطأ في التعميم قد يؤدي الى صعوبة بالغة . وفي أي إقليم خاص من هذا النوع - سواء كان في أستبس شبه جاف أم في الغابة المطرية المدارية - فان الجزء الاعظم من المنطقة قد يغطي نبات فطري ، وقد يعتمد السكان بصورة مباشرة أو غير مباشرة على هذا النبات في جزء عظيم من قوتهم ، ولكنهم في الوقت نفسه يزاولون نوعاً

من الزراعة في بقع صغيرة من الارض في جميع أمثال هذه المناطق القليلة ومع أن بقع الاراضي المزروعة هي صغيرة وتستعمل بصورة مشتركة لسنين قليلة فقط ، لكن أهميتها لسكان المنطقة بكليتها أكثر من نسبتها بالقياس لحجمهم . وبعبارة أخرى ، يمثل هذا النوع الوسيط من الأراضي انتقالا إلى نوع الأراضي التي تزرع كلياً ، وينبغي أن نطبق عليها لحد ما المعايير التي تستعمل في الأراضي المزروعة ، أي معايير المحاصيل والحيوانات المدجنة . لكن الانتقال لا يتمثل في الاختلافات بالمحاصيل ، حيث أنها قد تزرع نفس المحاصيل ويمكن ان تقاس بصورة غير مباشرة في ضوء كثافتها ، أي بغلتها في الذكر الواحد ( ان كانت الأرقام متوفرة) ولكنها في واقع الأمر تكون ممثلة بصورة أكثر وضوحاً ومباشرة بأساليب وأدوات الزراعة المستعملة - وعلى نحو بارز في السمة التنقلية للزراعة واستعمال المعزقة ( الفأس) أو أداة أبسط بدلا من المحراث .

ان الصعوبات التي ذكرناها الآن تبرز حينما يحاول المرء تطبيق نظام مطور نظريا على العالم كما هو . فهي تكشف بالطبع عن التبسيط الشديد للدراسات النظرية ، ولكن قبل ان نحاول تصحيح وأكمال ذلك من المفضل ان نفحص الأنظمة الفعلية لتقسيم العالم التي توضح - جزئيا في الأقل - النظرية العامة. فالدراسة النظرية لم تطور ، كما قد يفترض المرء من طريقة عرضنا ، بصورة مستقلة عن الممارسة العملية ، بل الأبعد من ذلك استنبطت من دراسة أنظمة فعلية .

ان المحاولات لاقامة نظام اقليمي يستند إلى الملامح الحضارية هي ، مع الأسف ، قليلة جدا ، وقد انحصرت اغلبها في جوانب رئيسية قليلة من الجغرافية الحضارية بدون دراسة للمشكلة العامة للتقسيم الجغرافي- الحضاري ومع ذلك تم تقدم كاف لتبيان الاتجاه والهدف للتطور المحتمل . ويمكن رؤية هذه بصورة أوضح اذا ما لخصنا ما حصل من تطور حتى اليوم . ففي كثير من الدراسات في الجغرافية الحضارية جرت المحاولة في

الأنطلاق مباشرة من عناصر فردية - إذا ما تم تصنيفها وتحديد توزيعها إلى الحتم الأقليمي . ويظهر هذا بأشد أشكاله فجاجة في محاولة تقسيم المنطقة إلى ( أقاليم زراعية ) على أساس محصول واحد . ان طريقة زيادة التظليل - فضلاً عن اضافة حروف ورموز خاصة أخرى - ليس سوى إرباك لقصور أسلوب التقسيم الأقليمي . وزيادة على ذلك ، فان هذا الأسلوب غير سليم أساساً ما دام يعتبر حقول الفلاح الوحدات الأساسية وليس الحقل ككل . فحقل نطاق الذرة هو أكثر من مجرد حقل ذرة . فهو عموماً وحدة منظمة تنتج الذرة والقمح والشوفان والحشيش المجفف ومختلف أنواع الدواجن ، هذا فضلاً عن عناصر أخرى .

وبينما حاول انجلبرشت Engelbrecht وآخرون في ألمانيا ، شأن كثيرين في هذه البلاد ، أن يحددوا الأقاليم الزراعية على أساس محاصيل منفردة ، نفذ هاهن Hahn إلى عنصر أكثر أهمية في الأخذ بنظر الاعتبار طريقة الزراعة - وعلى الخصوص التناقض بين زراعة القمح وزراعة المحراث ( 298 ص ٢٩٩ ) . ولقد أكد شلوتر Schloter بالمثل على أهمية ( الشكل الأقتصادي ) Wirt schaftform في الأستعمال الزراعي للأرض . ( ١٤٥ ص ٢٢ والتالية ) . وبمواصلة هذا الاتجاه إلى مدى أبعد ، درس ويبل Waibel توزيع أشكال استعمال الأرض في نظام البور ونظام الدورة الثلاثية والأشكال المتنوعة للدورات الزراعية . ( ٣٩٥ ) .

وفي هذه البلاد كان هناك خلال العشر أو العشرين سنة الماضية اهتمام متنام في المحاولات لدراسة الجغرافية الزراعية في ضوء الترابطات الخاصة بين المحاصيل والدواجن . وبدون ان تطور . كتابياً في الأقل ، أي أساس نظري ، أدرك العديد من الباحثين أن تفسير توزيع المحاصيل الحقلية لا يمكن أن يحدث في ضوء كل محصول فردي ، بل يتطلب دراسة الترابط بين المحاصيل والدواجن المتواجدة فعلياً في الحقول المفردة كوحدة . ولقد أكد كنفن Knifen مؤخراً أنه لا بد في دراسة الجغرافية الحضارية

في الأعم من اتخاذ خطوة ضرورية وهي التعرف على الارتباطات المكانية للعناصر - ( المركبات العنصرية ) Element - Complexes كما سمّاها ( 295 ، ص ١٦٣ والتالية ) .

ويمكن القول أن محاولة مبكرة لصياغة ( المركبات العنصرية ) الزراعية قد تمثلت في خارطة ( الاقاليم الزراعية للولايات المتحدة ) التي أعدّها مجموعة من الباحثين بما فيهم بيكر O. E. Baker ونشرتها دائرة الزراعة Department of Agriculture في عام ١٩١٥ ( 311 ) . وبعد مضي عشرة اعوام اشتملت دراسة بيكر المسهبة جدا لهذا الموضوع لأميركا الشمالية جميعها على أول دراسة من سلسلة شاملة من الدراسات المشابهة التي تغطي العالم ظهرت بشكل متسلسل في مجلة (الجغرافية الاقتصادية) Economic Geography (وقد بدأت في عام ١٩٢٦ وأمتدت . لحوالي عقد من السنين ،وقد ساهم فيها أولاف جوناسون Olaf Jonnason (313) وبيكر (312) وصمويل فان فلكنبر Samuel Van Valkenburg وجورج كريسي George B. Cressey وروبرت هول Robert B. Hall وجونس C. F. Jones وغريفيث تايلور Griffith Talor وشانتر ( H. L. Shkntz ) .

وعلى الرغم من القيمة الكبيرة لهذه الدراسات لكنها لا يمكن أن تجمع في نظام مفرد موحد ،ذلك ان كل واحد من المؤلفين قد أقام نظاماً مستقلاً وفضلاً عن ذلك ، ففي بعض هذه الدراسات استندت الحتمية الاقليمية مباشرة الى العناصر الفردية، ولعل مرجع ذلك الى أن دراسة المركبات - العنصرية لم تكن قد تطورت في ذلك العهد بدرجة كافية. وأخيراً فلم يحافظ المؤلفون على تمييز واضح بين (الاقاليم الخاصة) Specific وكل منها متفرد بحد ذاته ، وبين الاقاليم (العامّة) Generic لنظام التقسيم المقارن .

ونلاحظ أمثلة على هذا الارتباك لكلا النوعين من الانظمة في خارطة بيكر

Baker لشمال أميركا . أن (أقليم حوض كولومبيا للقمح) و (أقليم القمح الربيعي) و (أقليم القمح الصلب الشتوي) قد بينت ووصفت (كأقاليم خاصة) ، في حين أن أقليم (الحشيش الجاف ومنتجات الالبان) من مينوسوتا الى أنجلاند - لم تعتبر أقليماً خاصاً بل منطقة ذات نوع معين من الزراعة . ان الامر الاكثر أهمية هو الصعوبة التي تنجم عن تمييز نطاق الذرة كأقليم خاص . وفي ضوء الترابط بين المحاصيل والدواجن : لا يعدو نطاق الذرة عن كونه جزءاً من منطقة أضخم تمتد الى الجنوب من نطاق القطن . ولكي نميزها كان لابد من تقديم معيار كثافة الانتاج وهكذا فإن ما يسمى (بنطاق الذرة والقمح الشتوي) عبارة عن مجموعة من الاقاليم تختلف فيما بينها بصورة بارزة ، ولكن في الاعم تمتلك نفس ارتباط المحاصيل والدواجن كما هو الحال في نطاق الذرة ، وان كان الانتاج عموماً أقل بصورة واضحة (312) (1927) ص 309 - 317 ، 447 - 66 قارن 324 ص 105 - 107) .

ولو طبق هذا المعيار في مكان آخر لأظهر تمييزاً أعظم . ولا سيما في نطاق القطن .

ويمكن القول أن اكثر الدراسات تفصيلاً حتى الآن عن أنواع الحقول هي تلك الدراسة التي نشرتها حكومة الولايات المتحدة والمعنونة (أنواع الزراعة الحقلية في الولايات المتحدة) Types Of Farming InThe United States والتي نشرت عام 1923 ، وقد كتب النص فوستر اليوت (320) Foster F.Elliot ولقد ميز نظام التصنيف مبدئياً ، والذي صنف فيه أكثر من 800 منطقة زراعية ، الأنواع الأكثر تخصصاً . أما المناطق الأقل تخصصاً فقد وضعت ضمن نوع متنوع بدرجة كبيرة سمي (الفلاحة العامة) General Farming ولما أن هذا النوع يشتمل على مناطق قد يكون انتاجها الرئيسي القطن أو التبغ أو القمح أو المواشي أو الخنازير أو منتجات الألبان أو الطيور الداجنة أو منتجات الغابة ، فهو في الحقيقة ليس بنوع خاص على الإطلاق . ومع



ذلك فالمواد في هذه الدراسة ذات قيمة كبيرة لأية دراسة حول الأقاليم الزراعية في الولايات المتحدة الأمريكية .

وبقدر ما هو معروف للمؤلف ، فإن أول محاولة لتصنيف أنواع الأستعمال الزراعي للأرض في العالم ، في ضوء ( المركبات العنصرية ) ، وتقسيم خارطة العالم على ذلك الأساس ، هو ذلك النظام الذي طوره ويلنجتون جونز Wellington Jones ودروانت ويتلزي Derwunt Whittlsey خلال فترة طويلة . وقد ظهر ذلك النظام في عدة أشكال فوتوستاتية وعدة نسخ لأول مرة عام ١٩٣٢ (315) ، وأخيراً في عام ١٩٣٦ . نقح ويتلزي الدراسة ونشرها مع خارطة جديدة تحت عنوان ( الأقاليم الزراعية الرئيسة للأرض ) (319) ، لاحظ كذلك ص ٣١٦ - ٣١٨ (١) .

وفي خلال الجزء الأخير من الفترة التي كان جونز وويتلزي يعملان فيها على هذا النظام ، توصل المؤلف بالاتفاق مع سامويل ديكين Samuel Dicken إلى تصنيف مشابه جدا ( 328 ) ، وقد نشر الجزء الرئيسي منه في (الحوليات) في عام ١٩٣٥ ، 324 ، وقدم النظام بأكمله في شكل عام جدا 327 في . ان التشابه البالغ بين هذين النظامين للتصنيف ينبغي الا يعزى الى مجرد تأثر الكاتب بوجهات نظر اساتذته السابقين . فلقد طبق كل من مسألة تحديد الانواع الخاصة والفحص والخرائط المفصلة للمعلومات الاساسية بصورة مستقلة تماماً عن آراء جونز وويتلزي ، ماعدا أنه في كلا الحالتين اتبع التكنيك (الوسيلة) المستخدم في قياس الأهمية النسبية لمختلف المحاصيل ومنتجات الألبان نفس الخطوط التي وضعها ويلنجتون جونز في بحثه المعنون ( النسب وخرائط القيم المتساوية في البحث الاقليمي لاستيطان الأرض )

(١) لقد اعطى فيفر Pfeifer معلومات خاطئة في تصنيفه لهذا العمل بقوله : « في هذا الاتجاه الجديد في الجغرافيا الحضارية الذي نما من الانتقاد للمدرسة الاقليمية » (109 ص ١٢٠) .

الزراعية ، Ratio And Isopleth Maps in Regional Investigation  
of Agricultural Occupance

( 223 ، قارن 319 ص ٢٠٩ و 324 ص ١٠١ ) .

ويسعى كل من هذين النظامين الى تقسيم اقليمي مقارن للعالم سيكون هاباً لاكبر عدد ممكن من الملامح المرتبطة باستعمال الارض وفي ضوء العدد الضخم من الخصائص المختلفة المدروسة ، فان حقيقة توصل زوجين من الباحثين يعملون مستقلين عن بعضهما البعض الى نتائج متشابهة الى درجة كبيرة يوحي بأن المنطلق العام سليماً .

ويمكن أن يزعم البعض على أية حال أنه بسطت في كلا النظامين المشكلة أكثر مما ينبغي . وعلى الرغم من أن عدداً عظيماً من الخصائص قد نوقش ، لكن معظم الانواع الفردية حددت أولاً، ان لم يكن كلياً، في ضوء ترابطات المحاصيل والدواجن.

وهناك دراسة اكثر تفصيلاً من كل من هاتين الدراستين وهي تلك الدراسة الحديثة التي قام بها بوش Busch للمناطق الزراعية في ألمانيا، وهو باحث زراعي يعتمد جزئياً على الأدب الجغرافي (الألماني) (306) . ويحدد بوش بالمثل انواعه الزراعية والمناطق التي تتواجد فيها على تركيبات خاصة من المحاصيل والدواجن في المقام الأول. ولقد كانت دراسته اكثر نضجاً بكثير من كل من الدراستين اللتين شرحناهما هنا بأسهاب، وقد اثبتت ان الأساليب المستخدمة للدراسة العالم يمكن توظيفها على نحو جيد ايضاً، ان لم يكن افضل، في دراسة المناطق الصغيرة. وبقدر ما اعلم فان استعمال هذه الدراسة لطريقة تركيبات المحاصيل - الحيوانية متفردة في الأدب الألماني . ومع اننا نرصد هنا كأفضل مثال يمكن ان تحققه الطريقة Method للدراسة مفصلة محدودة . فانها مع ذلك لا تلقي ضوءاً على مشكلتنا الخاصة في تنظيم العالم في أقاليم . ولاريب ان معايير مركبات المحاصيل الحيوانية Crop - Animal يمكن تطبيقها بسهولة اكبر، وتعطي نتائج افضل، في مناطق محدودة

بنوع حضاري رئيسي واحد. ولقد وجدها هارتشورن وديكون اكثر قرباً من النجاح كما طبقت في مناطق ذات حضارة اوربية - مثلاً في كل من اوربا واميركا الشمالية (١) .

كذلك حاولا أن يقيما معايير مشابهة لجميع انواع العالم (ولا سيما المذكورة في 238) . وفي حالات معينة قد يكون بسط المعايير مضللاً . وهكذا فان مناطق (حقول الرز المروية) تحدد على اساس نسبة الأرض المزروعة رزاً، غير ان الفكرة الكامنة وراء هذه - كما تظهرها حقيقة كون مناطق الرز في الولايات المتحدة غير مشمولة - هي بلا شك الشكل الخاص لحقل الرز الشرقي المروي وأساليب الزراعة الخاصة المرتبطة به. والأمر الأكثر وضوحاً هو ان نوع (زراعة فول الصويا الشرقي ذي الحبة الصغيرة) والذي يمكن الا يوجد فيه في الحقيقة حبات الصويا - لايقوم على مجموعة المحاصيل ، ولا على العدد القليل من الدواجن في المقام الأول، بل على اساليب الزراعة الكثيفة.

ويقدم ويتلزي في مناقشته التمهيدية خمسة طواقم من المعايير ، ولكنه للأسف لا يذكر على نحو الخصوص كيف استخدمت في تحديد الانواع الفردية. ويبدو من الفحص الدقيق لنظامه ان من المعقول الاستنتاج ان معظم انواعه - ولا سيما تلك الانواع التي تقع ضمن المناطق المزروعة بصورة جيدة، وهي اراضي الزراعة الدائمة - محددة بالمثل بصورة رئيسية في ضوء الترابطات بين المحاصيل والدواجن .

ان هذا التبسيط يمكن تبريره الى حد ان الاختلافات في المعايير الأخرى يمكن ان تعزى مباشرة الى الاختلافات في ترابطات المحاصيل والحيوانات.

---

(١) انني أشير في هذه الحالة إلى دراسات كنت شريكاً فيها ليس لمجرد تحقيق الجانب الشخصي ولكن لأنني كذلك حاولت هنا أن أفحص هذه الدراسات بنفس الطريقة التي فحصت بها دراسة ويتلزي كما لو كانت منشورات في الجغرافية لا دخل لي فيها . ولا يستطيع سوى القارئ أن يحكم إلى أي مدى كنت موفقاً في ذلك .

ومع ان ذلك صحيح الى حد بعيد ، بخصوص الطواقم الأربعة الأخرى التي يذكرها ويتلزي ، لكنه لا يمكن بأي حال اعتباره صحيحاً كلياً. فأساليب الانتاج وكثافة الانتاج، والدرجة التي يكون فيها الانتاج تجارياً، وسمية ائنة الحقل . تختلف عموماً باختلاف مركبات المحاصيل - الحيوانية المختلفة ولكن ليس من الضروري ان تكون هي نفسها في المناطق التي تكون فيها تلك المركبات نفسها. ويعترض فيفر Pfeifer على نحو الخصوص : في تعليقه الموجز، على الدراسة غير الواقعية (للاختلافات الاولى الهامة) من أمثال (شكل الاقتصاد) Wirtschaftsform كما درسه هاهن Hahn ووييل Waibel ( 109 ص ١٢٠ والثالية، قارن مع وييل 395 ) . ويمكن ان نلاحظ على وجه الخصوص انه لم تؤخذ بنظر الاعتبار - في كل من النظامين المدروسين هنا - الطريقة التي نظمت بها الأرض والعمال في علاقتهما ببعضهما - أي الأختلافات بين الحقول المستغلة التي تعود لعائلة واحدة والمشتلة على وحدة ارضية واحدة، والمقاطعات الضخمة التي يديرها نظم عمال مختلف من حيث الشكل والوظائف. (قارن شلوتر 145 ص ٢٢) . ان دراسة مثل هذه العناصر مع مناطق المزارع . او مناطق ذات حقول الحبوب الواسعة ، هي استثناءات تؤكد حذفها في مناطق أخرى. ومن الجهة الأخرى فان مشكلة ادخال هذه الملامح في تركيب مع الأخرى المدروسة لمشكلة صعبة جدا ان لم تكن مستحيلة.

وينبغي الا يفترض ان ايا من هذين النظامين يستند كلياً الى مركبات المحاصيل - الحيوانية . مع أمثال المعايير الأخرى التي تصنف اوتوماتيكيا من قبل اولئك. وفي كل من ذينك النظامين. يميز واحد او اثنان من النوعين الرئيسيين على اساس كثافة الأنتاج اضافة الى مركب المحاصيل الحيوانية ولكن اي من النظامين لا يميز الاختلافات في جميع هذه الطواقم من المعايير بين اراضي الحقول في شمالي الولايات المتحدة وشمالي غرب اوربا . وبالمثل

فان كل نظام في تصنيفه لواحد او اثنين من الأنواع يستغل الفرق في درجة الانتاج التجاري كميز عن الانتاج الاستهلاكي. ان هذا التقسيم الفردي، على اية حال، بالكاد مناسب لتميز الاختلافات على امتداد المقياس Range بأكمله، من الاختلافات في الحقول التي هي مائة بالمائة تقريبا حقول استهلاكية الى تلك التي هي مائة بالمائة حقول تجارية. والحقيقة انه في كثير من المناطق التي يكون فيها الفرق في الدرجة بينهما عظيم جدا بكل تأكيد، ليس هناك اي تمييز بينهما. ومما لا يرب فيه اننا لانمتلك لهذا المعيار سوى معطيات احصائية قليلة، وهي بلا شك غير منعكسة في مركب المحصول - الحيواني.

وينبغي الا يفترض ان التحديد بطاقم واحد من المعايير ينتج بالضرورة نفس النظام للأنواع والأقاليم. ففي ضوء العدد الضخم من العوامل المرتبطة بمركبات المحاصيل - الحيوانية Crop-Animal ومجال الخلف الواسع في أيهما يشير بصورة اكمل الى المجموع الكلي للخصائص الحضارية، المشتركة وكذلك الحدود المختلفة العديدة التي يمكن استعمالها للمعايير الفردية، فقد يتوقع المرء اختلافات اعظم بكثير مما هي موجودة بالفعل.

وفي كلتا الحالتين فان الحدود الخاصة للنسب التي تعتبر هامة تقررهما الطريقة التي أوضحها تقسيم ويلنجتون جونس لأواسط شمال غربي الولايات المتحدة. فبصنع خرائط القيم المتساوية Isopleth Maps للكثير من نسب استعمال الأرض، يجد المرء ان مناطق معينة تبرز كمناطق قلب متميزة، وكل منها يمتلك شخصية اكيدة تتمثل في معظم أو كل الخرائط. وازضافة الى ذلك، مقارنة الخرائط المختلفة توضح أي من المعايير تبدو أكثر جوهرية. وعلى هذا الاساس فان المعايير الأساسية لنوع زراعي معين قد يمكن تحديده بشكل تقريبي، وتمتد المنطقة بقدر ماتتواجد المعايير. فاذا لم تظهر الخرائط المتساوية انحدارات حادة، فعلى المرء إما ان يختار خطا محددا، على اساس اعتباطي تماما، او ان يختار خطين محددين على أساس اعتباطي ايضا معترفا بنوع انتقال. وفي حالات اكثر مما يتوقع المرء، على أية حال، تكون

الانحدارات حادة تماما. ولذلك ففي كثير من الحالات - كما هو الحال على امتداد الحد الشمالي لمنطقة المزارع - الحقلية Farming-Plantation للولايات المتحدة الجنوبية ( وبدرجة رئيسة نطاق القطن ) : او الحد الشرقي لمنطقة الجنوب التجارية لأواسط الشمال الغربي - لا يكاد يظهر سوى اختلاف قليل نسبياً والذي تعتبر به الأرقام العددية كحد للمعايير الحرجة. وبعبارة أخرى، يميل الانسان الى ان يطور حدوداً اشد صرامة من تلك التي تقيمها الطبيعة. فحيثما يمكن زراعة محصول مهم بنجاح ، قد لا يزرع على الاطلاق. وهناك حدود أخرى، ولا سيما تلك التي تقع بين الاراضي المزروعة وأراضي المراعي، هي في الحقيقة مناطق انتقالية عريضة لحضارات مختلطة والتي يكون فيها أي خط على الخارطة اعتبارياً بدرجة كبيرة. (ان هذا الأسلوب في البدء من المعايير المتحددة في مناطق القلب ثم العمل منها نحو الخارج، يبدو شبيهاً بذلك الأسلوب الذي استعمله لوتنشاخ في تحديد اقاليم خاصة - وهو أسلوب مستمد من هوزل Hozel وهنتر وغرادمان Gradmann . 263 و 278 ص 23 ) .

وبينما يظهر كلا النظامين اللذان ناقشناهما هنا نتائج واحدة في تفصيلات كثيرة: فان اختلافات معينة بينهما توضح المشاكل المنطوية في اختيار معايير للتقسيم الأقليمي العالمي.

ان عدداً من المناطق التي يصنفها ويتلزي باعتبارها (فلاحة الألبان التجارية) Commercial Dairy Farming يصنفها آخرون على انها (فلاحة الحشيش والمرعى والبواجن) Hay, Pasture And Livestock Farming . ان هذه العناوين لا تمثل مجرد اختلاف في التسميات (الترمينولوجي)، ولكنها تمثل اختلافاً في المعايير المنتخبة. فبالنسبة للصنف الأول فان المعيار المنتخب كما افهمه ، هو مقدار الحليب المنتج بالنسبة الى الأرض المزروعة Crop Land (كما اطورها جونز (283) . وبالنسبة للصنف الثاني هو نسبة مساحة

المرعى والحشيش والمحاصيل المزروعة وتكون المناطق نفسها في كل حالة في معظم اجزاء الصنف ولكن في بعض مناطق (الحشيش والمرعى وفلاحة الدواجن) - ولا سيما في أجزاء من بريطانيا العظمى - تكون حيوانات الألبان اقل اهمية من حيوانات اللحم، ومن الجهة الأخرى. فان بعض المناطق التي هي بلا شك (مناطق البان تجارية) تمتلك نسبة عالية من الأرض في محاصيل مزروعة بحيث لايمكن ان تصنف تحت صنف (الحشيش ومرعى وفلاحة الدواجن) .

ومن الامثلة البارزة على هذا الاختلاف الذي ذكرته آنفاً مايمكن أن يلاحظ في جنوب شرقي بنسلفانيا وفي شريط من الارض الممتد الى المغرب من شيكاغو ضمماً اليه الزاوية الشمالية الشرقية من أيوا Iowa . ويمكن أن تعتبر هذه بالتأكيد حسب معايير ويتلزي مناطق ذات (فلاحة الالبان التجارية) (كما أوضحها جونز 283 وتبعه بتفصيل أكثر هارتشورن 325 ) . ولكن حسب معايير هارتشورن وديكون لا بد أن تدخل هذه المناطق في مناطق (فلاحة الدرة والقمح والدواجن) . أن النظام الاخير يستند بوضوح الى مظهر اللاندسكيب قبل كل شيء : أن الاختلاف بين المروج والمرعى من جهة ، وبين المحاصيل المزروعة من الجهة الاخرى تعتبر أعظم من الاختلاف في المزرعة Farmstead الناجمة عن انتاج الالبان وتلك الناجمة عن إنتاج لحم البقر . وهناك أمور أخرى فضلاً عن تلك التناقضات في اللاندسكيب في كل منهما . ففي أساليب وكثافة الانتاج قد تكون الاختلافات المرتبطة بالمحاصيل المزروعة في مقابل الحشائش أكبر من الاختلافات الناجمة عن التناقض بين إنتاج الالبان ونتاج اللحم .

وبعبارة أخرى ، أن مشكلة تحديد أي العوامل في ارتباطات المحاصيل والحيوانات هي الأكثر فعالية في تقرير الانواع التي ستعكس العدد الاضخم من سمات الحقل البارزة : هي ليست من النوع الذي يتكشف

عن أحوبة واضحة وقاطعة . ومع ذلك فإن المعايير ، التي تبين أنها ذات دلالة ، هي متوافقة بدرجة كافية بحيث أنه حتى لو أنتخبت معايير مغايرة تتفق النتائج النهائية بدرجة لا بأس بها .

ان المقارنة بين هذين النظامين لتقسيم العالم يظهر اختلافات كبيرة في وسائل معالجة المشاكل التي تقدمها مناطق ذات استيطان بدائي ، ولا سيما في مناطق السافانا والغابات المدارية . وهنا يعتمد ويتلزي أولاً على أساليب Methods الانتاج ، فمناطق (الزراعة المتنقلة ) تتضمن الجزء الاعظم من كل من الغابة المدارية وارض السافانا في أفريقيا . في حين تصنف سفانا أميركا الجنوبية تحت صنف (مزارع الدواجن) - ولكن بلا تمييز ان كان في الخارطة أو في النص ، بين مزرعة الدواجن في الكامبوس Campos وتلك المعروفة في الپامباس Pampas أو في غرب الولايات المتحدة . وفي مقابل ذلك يستند هارتشورن وديكون في تقسيمهما ، وان لم يشيرا الى ذلك في مسمياتهما ، الى معيار اللاندسكيب كما يرى اليسوم . ان المناطق التي يدعوانها « زراعة المعزقة Hoe » تُمدّ مع الغابات المدارية ( متغاضيين عن تبسيط الحدود لغرض استعمال الباحث ) ، وهما يميّزان نوعاً ثانوياً مسن الرعي ، وهو «رعي السافانا» في مناطق السافانا . ومع ان هذا قد يكون مقنعاً بالنسبة لأمريكا الجنوبية فانه يؤدي في أفريقيا الى مصاعب يتم تفاديها بصراحة باضافة علامات استفهام في خارطتهما .

وفي عرض آخر للنظام مبسطاً ، حل هارتشورن الحيرة بالقبول صراحة باللائنسكيب الحالي باعتباره المعيار (327) . (وعلى الرغم من أنه لم تجسر محاولة في ذلك الوقت للتحديد بصورة دقيقة في ماذا يتضمن هذا المفهوم ، يبدو أنه اعتبر المفهوم الذي حدد سابقاً في هذا البحث ) . وفي خارطة اللاندسكيب الرئيسة للعالم صنفت المناطق التي عنونت من قبل حسب شكل



الحضارة على أنها «غابات مدارية» و «سافانا مدارية». (ولغرض التناغم ينبغي أن يغير العنوان «مناطق الرعي» الى «أراضي السهوب» أي (أراضي الحشائش الحالية) .

ويبدو للمؤلف الآن ان هذا الحل يؤكد أكثر من اللازم على الاتساع المكاني لما يراه الانسان في اللاندسكيب . فاذا مازاول الناس نفس النوع من زراعة المعزقة المتقلة في مناطق صغيرة أزيلت نباتاتها في كل من الغابات أو الحشائش ، يصبح ذا أهمية ضئيلة بالنسبة للجغرافية الحضارية في ان تعتبر السمة النباتية للوسط كلاندسكيب غير مستعمل ، ويمكننا القول ان اللاندسكيبات الهامة هي البقع المزالة النبات . ومن الجهة الأخرى فان احداث بقع جديدة كل سنوات قليلة هو افتراض مختلف تماماً حينما يكون النبات الفطري غابة أكثر من كونه حشائش . وفضلاً عن ذلك ، فبقدر ماتكون المناطق المحيطة بالبقع المزالة النباتات مستعملة ، فان طريقة الاستعمال تختلف بدرجة عظيمة في كل من الحالتين .

ومن المحتمل أن أياً من النظامين لم يصنّف بصورة وافية هذه المناطق ، غير ان من الممكن أن تكون المعلومات الأساسية غير وافية . ويمكننا بالطبع ان نميز الزراعة المتقلة في الغابات والزراعة المتقلة في السافانا باعتبارهما نوعين منفصلين ، ولكن اذا ما فعلنا ذلك فأنا نفترض اختلافات هامة في الملامح الحضارية - في وسائل الانتاج في هذه الحالة - لم نبرهن عليها ، والتي لو أنها برهنت فقد يكون من الأفضل ذكرها مباشرة .

#### (ز) الجوانب العملية والصحيحة للأنظمة المقارنة للأقاليم الحضارية

ان المقارنة بين النظامين البديلين لتقسيم العالم الى مناطق نموذجية لاستثمار الأرض قد اوضحت عدداً من الصعوبات التي عددها بكونها متأصلة في المشكلة . ومع أن أياً من النظامين لم يحل جميع هذه الصعوبات ، فقد تم تحقيق تقدم كاف لتبيان كيف يمكن أن تحل تلك المشاكل . ولذلك

فبوسعنا أن نستخدم هذه الأنظمة الى مدى أبعد— على الرغم من أن أياً منهما لا يزعم أنه يمثل أكثر من مرحلة في تطور نظام منجز — لكي نفحص نظرياً كيف يمكن أن تحل هذه المشاكل ، ولكي ندرس اخيراً صحة الأنظمة لهذا النوع العام من الجغرافية الاقليمية .

لقد سبق أن استنتجنا أن مشكلة تقسيم العالم الأقليمي الى أقاليم حضارية لا يمكن حلها على أساس طاقم واحد من المعايير . ولقد أقام ويتلزي بالتأكيد نظامه على خمسة طواقم من المعايير ، كما ان المؤلفين الآخرين قد اقاموا نظامهم كما يبدو على طاقم واحد عام أساساً— وهو الغطاء النباتي الحالي — ولكننا وجدنا أن ذلك لم يلتزم به دائماً وأنه لا يبرهن بأنه كاف . ماهسي انواع المعايير التي ينبغي ان نجعلها منطقياً معاً ، وعلى اي اساس يمكن جمعها ؟

ويبدو أن ويتلزي وحده قد درس هذه المسألة ، لكنه لم يجب الا على جزئها الأول ، فهو لا يخبرنا كيف قرر اتحاداتها . ويستنتج المرء من النتائج أن ذلك قد تم عمله بدون اسلوب اصولي . ولكن بقرارات شخصية في كل حالة من الحالات .

ولبناء نظام سليم للتقسيم لا بد من ان نعرف بالضبط كيف تم التوصل الى ذلك التقسيم . فاذا ما استعملت عدة طواقم من المعايير ذات أهمية متساوية . وكل منها يختلف بصورة مستقلة ، فلن يكون هناك اي حل عملي فمع خمسة معايير ، وكل منها ذو اربعة تدرجات فقط ، فان عدد الانواع الممكنة سيربو على الالف . وحتى لو استعملنا معيارين مستقلين فقط ذات أهمية متساوية ، فسيفتقر النظام ، وان كان ممكناً ، الى الوحدة الاساسية وقد يؤدي الى قائمة من الانواع ، ولكن ليس الى تصنيف حقيقي للانواع . ينبغي ان يقدم لنا التصنيف الصحيح للانواع شيئاً أكثر من قائمة خمسين أو مائة نوع مستقل لا يمكن تنظيمها منطقياً في مجموعات . وبما ان العالم لايشتمل في الحقيقة على هذا العدد الكبير من الاجزاء التي ينبغي تمييزها

وعدها بل هو عبارة عن (كل) ينبغي لنا ان نقسمه الى اجزاء متشابهة تقريباً، فان التقسيم المنطقي سيمدنا بمعرفة لدرجات مختلفة من التماثل في مراحل مختلفة من التقسيم .

وحيثما يكون المرء قد تصارع مع هذه المشكلة بصورة متكررة فسيحاولته العملية لتقديم نظام للتقسيم العالمي والتي يمكن للمرء بعدئذ ان يدافع عنها بكونها سليمة ، فانه مضطر لقبول المتطلبات المنطقية التي ناقشناها سابقاً (القسم العاشر هـ) : ولا يمكن ان تستعمل الا تلك المعايير التي يمكن استخدامها والتي يمكن مقارنتها مع بعضها البعض في ضوء أهميتها لبعض المقاييس المفردة ، والتي تكون درجة أهميتها على ذلك الاساس ثابتة تقريباً .

ان النظامين اللذين ناقشناهما يقترحان امكانييتين مختلفتين، الأولى تستند أساساً على غطاء اللاندسكيب الحالي للعالم— أي نسيج اللاندسكيب الحالي، تتجاهل التضاريس— وتستند الثانية الى تركيبة الملامح المتداخلة مع استعمال الأرض . وسنفرص كل من هذين الامكانييتين على التوالي .

ويشتمل غطاء اللاندسكيب الحالي على نباتات . او عند غيابها على أي شكل يحل محلها— الطرق ، الحقول البور ، وحفر المناجم ، والأبنية . الخ وسواء كانت النباتات طبيعية أم فطرية أم حضارية فأمر غير هام في اللحظة الحاضرة . وفي مقابل مفهوم اللاندسكيب الطبيعي او النباتات الطبيعية ، يعتبر هذا المفهوم لغطاء اللاندسكيب الحالي حقيقة واقعية ، ويمكن ملاحظته وتحليله (قارن أنستد 309 Unstead ص 185) . وفضلاً عن ذلك يمكن تنظيم عناصره المختلفة حسب أهميتها التي لا تتغير . فمثلاً اذا مسا قررنا أن الاختلاف بين الحقل المزروع والغابة أعظم من الاختلاف بين الغابة وشريط من الحشائش الفطرية فان هذا القول سيكون صحيحاً في اي مكان من العالم ، مهما كان هناك من اختلافات في المناخ أو التربة .

إضافة الى ماسبق فان غطاء اللاندسكيب للعالم هو ليس كاللندسكوب (مشكل) للملامح المتنوعة ، ولكنه يظهر في الجوانب الرئيسية تشابهاً واضحاً ضمن مناطق محدودة مع نقائص أعظم بين تلك المناطق . وينجم هذا عن قوتين منفصلتين وكل منهما يقدم تركيبات حقيقية في اللاندسكيب . وتقدم الطبيعة تركيبية (( اتحادات )) النبات ، نظرياً (( النبات الطبيعي )) Natural Vegetation ، بينما نجد اتحادات النباتات الفطرية Wild حيثما يكون الإنسان قد أثر في هذه النباتات من دون ان يدمرها . وحينما قام الانسان بإزالة هذا النوع من الاتحادات كلياً تقريباً ، أحل محلها اتحادات جديدة من النباتات من اختياره ، وقد حافظ على هذه عموماً في مناطق واسعة من الأرض . ولا ريب أننا سنجد مناطق لم تكمل فيها هذه العملية بعد ، وهي مناطق ذات اتحادات ممزقة ، تتألف من مركبات من اتحادات فطرية ومزروعة والتي سيكون من الصعب تصنيفها .

لذلك لدينا أساس لتصنيف المناطق النموذجية Type Areas التي يمكن التوصل اليها بتقسيمات رئيسية وثنائية (ان هذه قد طوّرت الى حد ما في 327) . وابتاعنا للتقسيم الأولي للعالم الى يابس وبحار ، فان التقسيم الأول لليابس هو ذلك الذي سبق لنا أن اقترحناه والذي يمكن أن يميز باختصار على أنه التقسيم بين ((الأراضي الفطرية)) و ((الأراضي المدجّنة)) . وفي الأراضي المزروعة ، كما علّق جوليان هكسلي Julian Huxley (( عمل الانسان الكثير خلال الخمسة آلاف عام لتغيير الجانب البيولوجي لكوكب الأرض أكثر مما فعلت الطبيعة في خمسة ملايين عام)) (مقتبسة من 311) . ويصف بنك Penck هذا التحويل ، (( اللاندسكيب الطبيعي )) الى ((لاندسكيب حضاري)) - بمفهوم اللاندسكيب الذي يتحكم فيه الانسان - على أنه ((ربما يكون أعظم عمل للانسان ، الحادثة الجغرافية والتاريخية ذات الأهمية القصوى)) ( 158 ص ٥٢) . ومن وجهة النظر هذه ، لا يكون تمييز

الأهمية في اللاندسكيب الحالية بين تلك المناطق التي يمكن أن يوجد فيها ((اللاندسكيب الطبيعي)) فعلياً - مثلاً الأقاليم الجليدية - وبين الأراضي المسكونة التي تأثرت بشكل أو بآخر بالاستيطان البشري ايجابياً أم سلبياً . إن لموازنة التي كانت تدور في ذهن كل من هكسلي وبنك ، والتي عبّر عنها بحشد من الجوانب المختلفة ، هي بين المناطق التي يكون غطاؤها اللاندسكيبي تحت سيطرة الانسان الى درجة كبيرة ، وتلك التي يكون فيها أي تأثير للاستيطان البشري ثانوياً بالقياس الى قوى الطبيعة . وضمن هذه اللاندسكيس الفطرية يمكن للمرء ان يميز نظرياً بين تلك التي هي طبيعية كلياً وتلك التي كانت قد تأثرت سلبياً بالانسان ، ولكن عملياً من الصعب تحديد التمييز وهو في كثير من المناطق ذو أهمية ثانوية .

ويمكن أن نقسم مناطق اللاندسكيس الفطرية الى أجزاء أصغر على أساس المظهر الواضح ، مميّزٍ مناطق جليدية ، وأرض جرداء (صحاري) ، وتندرا ، وحشائش ، وسفانا وغابة ( ويمكن اعتبار الاختلافات بين هذه ليس أقلّ من الاختلافات بين أيّ واحد منها والأراضي المزروعة ، وعلى هذا الأساس يمكن أن تضم جميعاً في التقسيم الرئيسي السابق . وليس هناك من ضرورة للاتفاق على هذه النقطة ) . ويمكن للمرء أن يميّز ضمن أيّ واحد من هذه التقسيمات الرئيسية الثانوية بين مناطق ذات لاندسكيب فطري مستمر ومناطق ذات لاندسكيب فطري مع بقع من الأراضي المزروعة . وربما ميّز المرء على أية حال تقسيماً رئيسياً وسطاً بين الأراضي الفطرية والأراضي المزروعة يضمّ جميع الأراضي ذات اللاندسكيب الفطري أساساً والتي تتناثر فيها البقع المزروعة . وليس هذا مرحلة انتقالية ، سواء كان في الزمان أم في المكان ، مادامت المناطق الواسعة تتميز بصورة دائمة بهذا التركيب من الملامح . ان المشكلة تقدّم صعوبات قد تفرض حلاً وسطاً مع نظام منطقي غير أن المناطق منحصرة مع الأسف بالغابات المدارية والسافانا الى درجة كبيرة .

وفي اللاندسكييس المزروعة لا يتمثل غطاء اللاندسكييب بالبقع المزالة  
النباتات والحقول المزروعة والتي تتغير شخصيتها بوضوح عظيم خلال  
الفصول فحسب ، ولكنه يتمثل أيضاً بالأسيجة وأبنية الحقول والقرى والطرق  
وحتى بالسكك الحديد والبلدان والمدن . وبقدر ما ترتبط هذه الملامح  
الأخيرة وظيفياً بعلامح الحقل ، يمكن اعتبارها جزءاً من مركب مكاني  
كامل . وان أي تقسيم للاندسكييس المزروعة متساوقاً مع النظام العام لا يبد  
له افتراضاً ان يستند الى الملامح الرئيسية لغطاء اللاندسكييب . وهي الحقول  
المزروعة . ومن المفترض أن يكون أمراً طبيعياً أن تقوم بالتمييز بين الحقول  
المحرثة سنوياً وتلك التي تكون ذات غطاء حشائشي دائم تقريباً . ولكن  
لن يبدو أمراً طبيعياً - بالنسبة للنظام الحالي - أن تقوم بتقسيم المحاصيل على  
استعمالها ، أو حتى أن نأخذ بنظر الاعتبار الدواجن على الاطلاق . وبالمثل ،  
فقد يميز المرء الاختلافات هامة في كثافة نمو المحاصيل ، ولكن ليس اختلافات  
بين الأساليب الشرقية والغربية في انتاج نفس المحصول . ان الاختلاف بين  
الزراعة التجارية والزراعة الاستهلاكية هو في حد ذاته غير جوهري ، ولكن  
قد يتعرف المرء على تمييز في سطح اللاندسكييب بين مناطق الحقل حيث  
لا يوجد سوى القليل من تطور الطرق والسكك الحديد والمدن . وتلك التي  
ترتبط بها زراعة المحاصيل بصورة مباشرة مع تطور واضح لتلك الملامح .  
ومن المؤسف أن النظام الذي وصفناه لم يتطور بصورة ثابتة بحيث نستطيع  
أن نحكم على فعاليته ، فليس لديه سوى دليل جزئي . ومع ذلك ، فإذا كان  
في ذهنتنا تلك الملامح الحضارية التي ذكرناها من قبل باعتبارها ذات دلالة  
جغرافية عظيمة ، فمن الواضح أن أغلبها تتمثل بصورة مباشرة أو غير مباشرة  
في اللاندسكييب الحالي ، وان تقسيماً اقليمياً يقوم على ذلك ينبغي أن يكون  
هاماً لعدد عظيم من الملامح .

هل من الممكن ان نوسع هذا النظام بحيث يضم جميع ملامح السطح للاندسكيب ، المدنية والريفية أيضاً ؟ ان حقيقة كون هذه الملامح ليست متراكبة فوق بعضها في الواقع قد يقودنا الى الافتراض أنه ليس لدينا سوى مشكلة تكثيكية في التعميم من خرائط ذات مقياس كبير الى خرائط ذات مقياس صغير ( بخصوص خارطة العالم لمثل هذا النوع أنظر هاسينجر 360 Hassinger ) .

لقد سبق ان اقترحنا ضم جوانب معينة من التطور المدني كأجزاء مشتركة لمنطقة ريفية بدرجة كبيرة، ولكن بقدر ما يكون التطور المدني في الواقع مرتبطاً بالمشهد الريفي وليس مجاوراً له فحسب . وتكون البلدان والمدن سمات لجميع الأراضي المزروعة في مقابل معظم الأراضي غير المزروعة . وفضلا عن ذلك فإن الخصائص الخاصة للتطور المدني لأية منطقة قد تتحدد بدرجة كبيرة بسمة تطورها الريفي . ان الملامح المدنية الريفية في مثل هذه الحالة تكون اتحاداً حقيقياً يمكن دراسته كوحدة .

وفي كثير من المناطق يمكن ايجاد ملامح هامة ليست متحدة ، سوى في الموضوع مع المركب - العنصري الريفي السائد للمنطقة . وبينما يمكن دراسة «المدن الريفية» في الينويس Illionis الوسطى بإعتبارها جزءاً مميزاً لمشهد ريفي سائد ، تكون مناجم الفحم ومدن المناجم شكلاً منفصلاً أساساً للمركب - العنصري Element Complex . ان اضافة مدينة زراعية الى اراضي زراعية محيطة يكون منطقة زراعية ، اما اضافة الحقول الى المناجم فلا يكون سوى «حقول ومناجم» . ولا حاجة بنا الى القول ان دراسة اقليمية كاملة لمثل هذه المنطقة ستتطلب دراسة جميع المركبات العنصرية ضمن حدودها مهما كان ارتباطها مهلهلا . ان اهتمامنا الحالي ، على اي حال ، هو ليس بالدراسات الإقليمية الفردية ، ولكن بالدراسة المقارنة للمناطق النموذجية Type Areas .

ومع ان بوسع المرء ان يؤجل المشكلة التي تؤدي اليها اعمال التعدين لأنها ذات أهمية ضئيلة ، فإن هذه المشكلة التي تثيرها المدن الصناعية المتخصصة لمناطق من امثال شمال شرقي الولايات المتحدة وشمال اوربا لايمكن تجاهلها ولقد حاول المؤلف ان يحل المشكلة باللجوء الى اسلوب التراكب (327) ، ص 329 - 373) . فعلى خارطة العالم للأقاليم المحددة في ضوء اللاندسكيب الريفية ، ركبت المناطق التي حددت بواسطة الأساليب الأحصائية بحيث تكون ذات تطور عالي نسبياً للصناعة غير المحلية (326) ، فلم ينتج ذلك نظاماً واحداً ، بل نظامين على خارطة واحدة . ولغرض تكوين نظام واحد فلا بد من اضافة معيار جديد لتحديد جميع تقسيماتنا . وبينما لن يؤثر ذلك في الحقيقة الا على الأراضي المزروعة ، لكنه يؤثر في الكثير من اقسامها الثانوية فلن يكون لدينا مجرد لاندسكيب من «مرعى الحشائش» ، بل نوعين هما «مرعى حشائش ولاندسكيب مدني صناعي» . والواقع أن ذلك سيكون غير كاف ، مادام لاندسكيب المدن الصناعة الثقيلة مختلفاً بدرجة بارزة عن لاندسكيب الصناعة الخفيفة ، هذا فضلاً عن تصنيف أكثر اسهائياً . واذا ماحاولنا ان نجتمع انواع مختلفة من المدن الصناعية فان ذلك يؤدي الى تدمير منطق النظام . وليس هناك وسيلة لتحديد ما اذا كانت الاختلافات في اللاندسكيبس المدنية أكثر أهمية من الاختلافات في اللاندسكيبس الريفية .

ان نظاماً مآرناً لتقسيم العالم على اساس سطح اللاندسكيب الفعلي الكلي هو ليس منطقياً ولا عملياً . ويمكن ان يكون لدينا نظام واحد يستند الى المركب -العنصري السائد للمشهد Scene الريفية ، وربما امكثنا ان نبني نظاماً مستقلاً مستنداً الى المشهد المدني -وان هناك من الأسباب مايدعوننا الى الاعتقاد ان هذا سيتطلب أكثر من نظام واحد ، ولكي يكون عملنا كاملاً سنحتاج كذلك الى انظمة مستقلة للملاحج الناجم وملاحج صيد السمك ... الخ .



ان البديل لنظام يستند إلى غطاء اللاندسكيب الحالي هو ذلك الذي يستند إلى جميع الملامح المتداخلة في الاستعمال الانتاجي لسطح الأرض . وبما أن الانسان لا يمكنه أن ينتج من سطح الأرض الآ في ضوء الانتاج النباتي - سواء كان من النباتات الفطرية أم المزروعة ، وسواء كان للاستعمال المباشر أم غير المباشر من خلال الحيوانات - فان كلا الأساسين مرتبطين بدرجة حميمة . ولكنهما على أية حال لا يمثلان نفس الأساس . فالأساس الأول محدد بالتأكيد بمظهر الأرض المستعملة ، اما الثاني فيتضمن جميع الملامح الحضارية المرتبطة مع شكل معين لاستعمال الأرض ، سواء كانت تلك الملامح واضحة في اللاندسكيب أم لا ، وسواء كانت مادية أم لا مادية - فاذا كانت مميّزة لشكل معين من استعمال الأرض فلا بد من دراستها لذلك فان هذا المفهوم اكثر اتساعاً من المفهوم الآخر . وقد يبدو للبعض أقل تميزاً « كجغرافي » لأنه لا يستند بصورة مباشرة إلى الأرض ، غير أننا ينبغي ألاّ نضلّ بتلك الفكرة . وهو بحدّ ذاته كتصنيف لاتحاد معين ففصافض للظواهر الحضارية ، لا يمكن اعتباره جغرافياً بأية حال من الأحوال ، حتى وان كانت الظواهر الحضارية مرتبطة باستعمال الأرض . ان دراسة المناطق التي تتواجد فيها الانواع الحضارية هي التي تكتسب الأهمية الجغرافية .

هل الملامح الحضارية المختلفة المرتبطة باستعمال الأرض مجتمعة في الواقع بطريقة بحيث يمكن التعرف فيها على أنواع أصيلة؟ ! ان الملامح الحضارية الفردية هي ليست مستقلة في تنوعها ، فهي في الحقيقة قد جمعت من قبل الانسان في وحدته الفردية المنظمة لاستعمال الأرض . وتمثل الوحدات الأساسية بالحقل الفردي والمزرعة ومزرعة تربية الأبقار . ولا يشتمل الحقل كوحدة منظمة على الأرض والنبات والأبنية الموجودة في الحقل فحسب ، بل يشتمل كذلك على الدواجن والأدوات ، وأساليب وكثافة الانتاج ، واستعمال المنتجات . وبعبارة أخرى ، لا يمثل الحقل مجرد مركب عنصري -

كذلك الذي يوجد في مناطق النباتات الفطرية - بل يمثل «كلاً» أولياً ، حسب تعبير وورنر ( Gestalt ) ، ( 274 ص ٣٤٣ - ٣٤٤ ) . إن أيّ من العناصر المذكورة سواء كانت حقولاً مادية أم أبنية أم أدوات أم وسائل لا مادية للنتاج ، لا يمكن فهمه في شكله ووظيفته إلا في ضوء الوحدة الحقلية بكليتها فحسب .

إن أنواعاً معينة من وحدات استعمال الأرض هي ذات اتساع مكاني . ولا شك أن الاتساع الفعلي لحقل فردي هو ضئيل للغاية بحيث يكاد يعيننا أمره ، ولكن في مناطق واسعة نجد معظم الحقول ، سواء درست ككل أم قيست في ضوء ملامحها الحضارية الفردية ، متشابهة تماماً وتختلف بدرجة بارزة عن وحدات في مناطق أخرى .

قد نلاحظ أيضاً أن وحدات استعمال الأرض مرتبطة في بعض المناطق بحيث تكون مركبات - عنصرية أكبر ، ذات مراتب متعددة من الجاذبية - وعكسياً - والتلاحم أيضاً . ففي مناطق أوربية عديدة مثلاً يكون الحقل العائد لمجتمع معين والذي تعيش فيه جميع العائلات في قرية محتشدة مركباً - عنصرياً - Element - Complex يمكن اعتباره وحدة ، وإن لم يكن (كلاً) Whole . إن ارتباط منطقة أضخم من أرض الحقل مع مدينة زراعية مجاورة يكون بالمثل ، كما لاحظنا سابقاً ، مركباً - عنصرياً ذا شكل فضفاض ، والذي تشكلت فيه الطرق العامة والسكك الحديد عناصر رابطة . ومع أن هذا المركب المكاني الأضخم ليس (كلاً) Whole بأيّ شكل من الأشكال ، فإنه قد يظهر شخصية أكيدة يمكن دراستها في تمييز الانواع العامة Generic من الأقاليم .

إن كون التوزيع المكاني للأنواع المختلفة من استعمال الأرض مرتبط بالملامح الجغرافية الأخرى ، حضارياً وطبيعياً ، لأمر لا يتطلب هنا برهاناً . ولقد سبق أن بينا أن استعمال الأرض هو في الحقيقة أحد المركبات العنصرية ذات الأهمية القصوى ، إن لم يكن أهمها جميعاً ، في الجغرافية البشرية .

ان المشكلة الصعبة هي أن نحدّد كيف يمكن أن تجمع العناصر في مركب استعمال الأرض في نظام للتقسيم الرئيسي والثانوي . ومن الضروري تحديد مرتبة Order أهمية العناصر بالنسبة للمركب ككل . وينبغي أن تستند المراحل الرئيسية للتقسيم الى الاختلافات في العوامل ذات الأهمية الرئيسية، وأن تستند التقسيمات الثانوية الى تلك العوامل ذات الأهمية الثانوية . وفي أية عملية فردية لتفريع تقسيم واحد الى فروع ثانوية ينبغي لنا أن نطبّق نفس المعيار ، على الرغم من أن أقساماً مختلفة من نفس المرتبة قد تقسّم الى أقسام ثانوية بواسطة معايير مختلفة .

ويصنّف ويتلزي معايير حسب سماتها ، لا حسب أهميتها . فأضافة الى التبادات المحاصيل والدواجن ، يميّز كثافة الانتاج ، وأساليب الانتاج، والدرجة التي يكون فيها الانتاج تجارياً أكثر من كونه للاستهلاك الذاتي ، وأبنية الحقل . ويمكن أن نلاحظ أن كل طاقم من هذه الطواقم يشتمل على معايير ذات أهمية رئيسية وثانوية . وهكذا فإن الاختلاف بين زراعة المحراث وزراعة الفأس (المعزقة) هو ذو أهمية عظيمة ، ولكن مسألة طريقة سحب ماكنة الحقل ، سواء كانت بواسطة الخيل أم بواسطة التركتورات ، هي أمر ثانوي .

من الواضح أن مشكلة تحديد المعايير الرئيسية والثانوية أكثر صعوبة مما هي في النظام المستند مباشرة الى غطاء اللاندسكيب . فبدون محاولة تعداد معايير خاصة يمكننا أن نقترح الأسس الممكنة لتقسيم كل مستوى .

ويمكن أن يستند التقسيم الأول لجميع أنواع استعمال الأرض بصورة عامة جداً الى الاختلافات الرئيسة في الأساليب وذلك كالتالي : الزراعة الدائمة ، الزراعة المتقلّة ، الرعي (على النباتات الفطرية) ، انتاج المنتجات الغابية ، عدم الانتاج .

لسنا في حاجة هنا الى أن نتبع تقسيم كل من هذه الأقسام (فالمناطق  
العدمية الانتاج ليس لها بالطبع أقسام ثانوية في ضوء استعمال الأرض) .  
وفي مناطق الرعي ترتبط الاختلافات الكبرى بدرجة التطور التجاري، فرعي  
القبائل الرحالة الذي لا يخلق سوى أبنية ثابتة قليلة أو طرق أو مدن ، هو  
في تناقض حاد مع تربية الأبقار التجارية مع بيوتها الثابتة التي تقام في المزارع  
ومع أسيجة الأسلاك والطرق والسكك الحديدية والكثير من المدن الصغيرة  
والكبيرة . ولعل الرعي شبه التجاري في السفانا الأميركية المرتبط مع بعض  
الزراعة الابتدائية يمثل نوعاً ثالثاً .

إن اهتمامنا الأساسي هنا هو بالأراضي ذات الزراعة الدائمة . ففي كلا  
النظامين اللذين ناقشناهما استخدم المؤلفون ، من دون أن يشيروا الى ذلك  
صراحة ، تقسيماً ثانوياً أولياً يستند الى اختلافات هامة في أساليب الانتاج  
اختلافات منعكسة بلا شك في كثافة الانتاج . ولكنها محدّدة على أساس  
الأساليب . وهذه الاختلافات ذات مرتبة أقل من حيث الأهمية من تلك  
المستعملة في تحديد تقسيم العالم الأول ، ولكنها ذات مرتبة أكبر من حيث  
الأهمية من الأساليب المختلفة المستعملة في شرقي الولايات المتحدة وغربي  
أوروبا مثلاً . وهي تتمثل بصورة عامة بالتقسيم الى : الزراعة الابتدائية  
(بتعبير ويتلزي) ، وزراعة المزارع ، والزراعة الغربية والزراعة الشرقية  
ضمن كل من هذه الأقسام تقوم أقسام ثانوية مستقلة عن تلك التي في  
الاطاريات وضمن الزراعة الشرقية هناك اتفاق عام أن أعظم الاختلافات في  
استعمال الأرض تتواجد بين مناطق تكون فيها زراعة الحقول المروية للرز  
ذات أهمية رئيسية وبين المناطق التي لا يوجد فيها ذلك .

في الزراعة الشرقية يكون الوضع أكثر تعقيداً (أو ربما يبدو كذلك فقط  
لأننا أقرب إليه) . فيمكن إيجاد اختلافات رئيسية ضمن هذا التقسيم في  
ثلاث مجموعات مستقلة نوعاً من الخصائص كل منها ذو أهمية لاجدال

فيها . فإضافة الى الاختلافات في الاتحادات Associations المحاصيل والدواجن ، هناك اختلافات في درجة الانتاج التجاري - كما هو الحال بين غربي وشرقي أوروبا بصورة عامة - واختلافات في أساليب وأدوات الانتاج كما هو الحال بين شمال الولايات المتحدة وغربي أوروبا . وبما أن محاولة جمع كل هذه تؤدي الى عدد عظيم من الأنواع ، فأنا مضطرون الى اتخاذ خطوات منفصلة للتقسيم ، ولا بد لنا بناء على ذلك من أن نقرر أي من الاختلافات هي ذات أهمية أكبر وأيها ذات أهمية أقل .

ليس من الضروري هنا أن نقرر هذه القضية الصعبة . ففي البناء الفعلي للنظام لا بد أن يتخذ قرار وأن يتبع بشكل ثابت . وان الثبات لا يعني على أية حال أن المعايير المتشابهة نوعاً ينبغي ألا تستعمل في مراحل مختلفة ، وهكذا فبوسع المرء أن يقرر أن أول تقسيم للزراعة الشرقية ينبغي أن يتخذ على أساس الخصائص الرئيسية لمركبات المحاصيل - الحيوانية ، أي حضارة Culture الحبوب والفواكه (البحر المتوسط) ، وحضارة الحبوب والدواجن ، ومراعي الحشيش ، وفلاحة الدواجن . ويمكن بعدئذ تقسيم كل من هذه على أساس مدى تجاريتها ، ثم تقسم هذه الاقسام الثانوية فيما بعد على أساس محاصيل معينة - أي أن القسم الثانوي التجاري لزراعة الحبوب والدواجن يمكن أن يقسم الى فلاحة الذرة - الحبوب - الدواجن ، وفلاحة الحبوب الصغيرة والدواجن التجارية .

من الواضح أنه في بعض مراحل الأقسام الثانوية يتوصل المرء في النتيجة ، في كل حالة ، الى نوع ثانوي يتمثل في منطقة واحدة فقط . غير أن النظام قد جمع الانواع الثانوية في نماذج على اساس واضح ، وبالتالي يوفر لنا أساساً سليماً للجغرافية الإقليمية المقارنة .

وعلى ضوء ما قيل في السابق ، من الواضح أن هذا النظام لا يمكن أن يوسع لكي يضم أية ملامح حضارية لمنطقة ما تكون علاقتها بلامح استعمال الأرض في تلك المنطقة مجرد علاقة التجاور وليس علاقة الاتحاد الحقيقي .

فالملاح الحضارية المرتبطة بالمناجم أو بالمدن الصناعية المتخصصة ، ستتطلب أنظمة مستقلة لتقسيم العالم .

ولذلك لن يوفّر لنا أيّ من النظامين اللذين أوضحنا هنا خطوطهما الرئيسية أساساً أقليمياً صالحاً لجميع الملاح الحضارية الهامة . ومع ذلك فلا بد أن يقدم لنا أحدهما أساساً للتقسيم الأقليمي ذا دلالة بالنسبة لعدد ضخم من الملاح الحضارية والذي يخص الجزء الأعظم من العالم (\*) .

إن جميع الباحثين الذين كانوا معنيين ببناء هذه الأنظمة أو ماشابها لأقليم العالم المستقلة إلى عناصر حضارية يعتبرون افتراضاً أن نتاجهم المنشور ذا قيمة مؤقتة . وهذا الأمر صحيح ليس لمجرد عدم كفاية المعلومات المتوفرة

(\*) لقد عولجت جغرافية العالم الزراعية في ثلاثة كتب منهجية في ضوء أنظمة أنواع استعمال الأرض شبيهة بتلك التي ناقشناها في هذه التصانيف ، في مقابل التنظيم التقليدي على أساس السلع ، وتلك الكتب هي كتاب كلارنس جونز Clarence Jones وداركنوالد Darkenwald ( 509 ، الاجزاء من الرابع إلى الخامس ) وكتاب دافيز Davis D. H ( 498 اجزاء الرابع ) والطبعة التالية لكتاب فنش Finch وتراورثا Trewartha ( 322 ، الطبعة الثانية الفصل الثلاثين ) . وينبغي أن نلاحظ أنه في الحالتين الأوليتين ينجم مفهوم تنظيم أساساً من بحث كتبه جون أورشارد John Orchard حول تنظيم فصل دراسي في الجغرافية الاقتصادية ، وقد قدمه إلى اجتماعات المجلس الوطني لمدرسي الجغرافية في عام ١٩٢٩ ( أنظر المجلة الجغرافية Journal Of Geography رقم 3١ «١٩٣٠» ص ١٨٧ - ١٩٨ ) .

وفي كتاب جونز وداركنوالد لا يتبع النظام المستند إلى الحرف بصورة ثابتة ، فبعض أجزاءه يعول المؤلفان إلى الدراسة على أساس السلع . أما نظام دافيز ، ومعظم النص الذي يوضحه ، فهو مستمد مباشرة من عمل هارتشورن وديكون ( 328 ) الذي ناقشناه في صفحات سابقة ، والذي تلقى وحيه الأصلي أيضاً من اقتراحات أورشارد . ومما لا شك فيه أن نظامهما ، وكذلك نظام كلارنس وداركنوالد ، قد استمد وحيه من عمل كان يقوم به ويتلزي وويلنجتون جونز في شيكاغو ، حيث كان كل من كلارنس جونز وهارتشورن طالبين هناك . إن التطوير المختصر نسبياً لهذا الموضوع في النسخة المنقحة لفنش وتراورثا تستغل كلا من النظامين المذكورين في هذه الصفحات ، إضافة إلى دراسات أخرى لمناطق محددة ، لبناء ثابت للأنواع الزراعية للعالم ، مرسومة على خارطة العالم .

لكثير من أجزاء العالم فحسب ، ولكن لسبب أكثر جوهرية . فلو افترضنا ان جميع المعلومات الضرورية لكل من العناصر المعنية لكل جزء من أجزاء العالم تحت متناول اليد للباحث الفردي الذي يعد هذا التقسيم الأقليمي ، فإنه لن يكون في موضع يؤهله لاعداد أكثر من ملخص مؤقت . فسيبقى عمل كثير لا بد من انجازه حول الخطوة الجوهرية لبناء المركبات - العنصرية الموجودة في الواقع . ولهذا الغرض بالذات فان اساليب النسب الاحصائية وخرائط التقييم المتساوية لا يمكن اعتبارها وافية ، فهي تشير الى الاتحادات العامة المعنية وقد تقترح المركبات - العنصرية الخاصة المرتبطة بها ، ولكنها لا تستطيع وحدها ان تبني تلك المركبات . ولا يمكن ان يحقق الا بدراسات حقلية . ( انظر كذلك كتاب دودج R. E. Dodge المعنون « ذريعة لنهج أصولي لدراسة أنماط الاستيطان » ( 296 . )

وإذا اردنا ان نقيم اقاليمنا الجغرافية - الحضارية على التوزيع المكاني لوحداث استعمال الأرض باعتبارها «كلا» Whole أولياً ، فان مثل تلك الوحدات ، كما يقترح وورنر Worner بصورة غير مباشرة ، لا بد ان تدرس في الحقيقة باعتبارها كليات Wholes فعلية . فلا يمكن ان تقنع بـ «متوسط المزرعة» Average Farms التجريدي الذي بناه هارتشورن وديكون من احصاءات المحافظات County واستعملاه كأمثلة توضيحية (324) . ولعله افتراض عادل القول أنه في أي محافظة متجانسة نوعاً سيمتابق المزرعة الاعتيادية تقريباً (وهي المزرعة التي تكون مركبه - العنصري متواجداً في العدد الأضخم من المزارع المعنية) مع متوسط المزرعة - ولكنها لم يقوما بمحاولة للبرهنة على تلك الفرضية . ونحن نعلم لدرجة معينة ان تلك هي ليست الحقيقة . فلا تظهر محاصيل متخصصة عديدة في مقدار صغير في المزرعة العادية ، كما تقترح الأشكال البيانية لأنواع «متوسط المزرعة» ، ولكن في كثير من الحالات تكون المحاصيل الرئيسية متواجدة في المزارع

الأستثنائية في المحافظة ومفقودة تماماً من المزارع الأعتيادية . وبالمثل ، فإن حجم متوسط المزرعة Average Farm ، وتقسيمه الى غابات ومرعى وحقول ، كما هو مبين في اشكال ديكون البيانية ، لايمثل بالضرورة الصورة الصحيحة للحقل الأعتيادي .

ولكي نفهم أيا من المركبات العنصرية للوحدات المغلقة والأكثر تنظيماً التي نسميها كلييات Wholes ، لا بد أن ندرس حالات فردية - المركبات العنصرية كمركبات فردية ، والكلييات كل منها ككل ، ولكيلا يسيء أي أحد فهمنا ، كما أساء فروبل Frobel فهم ريتز Ritter ، نسارع الى القول بأن دراسة الوحدة ككل تتطلب بالطبع بالطبع تحليلاً بقدر ماتتطلب من تركيب ولكن العناصر المحللة - المحاصيل الفردية ، والحيوانات ، واساليب الأنتاج والأستهلاك .. الخ - ينبغي ان ندرس ليس في العالم كله ، ولا في اقليم بكامله ، بل ولا حتى على مستوى المحافظة ، ولكن ضمن وحدة الحقل . فمن الضروري أولاً ان نبي علاقة كل من هذه العناصر بوحدة المزرعة الكلية (الاستعمال الأرض) كوحدة كلية . وليس هناك بالطبع شيء غامض حول هذه العملية ، فلن تفعل سوى ان نتبع بشكل عملي فكرة الفلاح الفردي الذي ينبغي ان ينظم كل عام هذه العناصر في (كل). ويمكن ان نعيد القول ان وجهة النظر والأسلوب هذا ضروري فقط لكي نفهم الوحدة ككل ، ولكنه ضروري كذلك لكي نفهم أهمية كل من اعضائها أو عناصرها . وكما استنتجنا قدنا من حقل علم النفس وورنر في فحصه الممتاز لاستعمال وسوء استعمال مفهوم (الكل) Whole في الجغرافيا ، انه على الرغم من وجود حالات قليلة نسبياً تعنى بها الجغرافيا (بالكل) الفعلي ، فإنها موجودة في وحدات عمل Unit Works الأتسان ، مثل المزرعة . ففي مثل هذه الحالات ، يمكن ان يقيم العامل الفردي في مركب (الكل) بصورة صحيحة في ضوء وضعه في المركب فحسب (274 ص ٣٤٦ والتالية).



ان هذه الخطوة الأساسية في تفسير الظواهر الجغرافية الحضارية لم تؤخذ بنظر الاعتبار من قبل واضعي هذه الأنظمة ، ومن الواضح أنهم لو سعوا أولاً لتحقيق ذلك لجميع الأنواع الضرورية لدراسة العالم فلن يكونوا قادرين خلال حياتهم حتى ان يبدوا برسم خرائطهم للعالم . لكن نتائجهم تشير ، كما يظهر لي ، ليس الى الحاجة الى هذا النوع من الدراسات ولكن أيضاً الى النتائج القيمة التي يمكن ان نتبعها بناء على ابحاثهم . وبالمثل ، فإن تطويرهم لأساليب ويلنجتون جونز Jones الجغرافية الإحصائية يقدم لنا على الأقل جواباً جزئياً للسؤال الصعب ، وهو اين وكيف يتطلع المرء لوحدة استعمال الأرض الاعتيادية أو النموذجية . ان خرائط القيم المتساوية من انواع مختلفة ، المرسومة بالتفصيل الذي تسمح به الاحصاءات الأساسية ، تكشف بوضوح أين يمكننا أن نتوقع وجود محافظات ذات سمة متجانسة نسبياً في حقولها ، واين يمكن ان نتوقع وجود حالات شاذة أو مختلطة . واخيراً مع ان ارقام المتوسطات للمحافظة County لاتمثل بصورة صحيحة الحقل الاعتيادي ، غير انها مع ذلك تبين تقريباً أي نوع من المزارع يمكن ان يكون اعتيادياً ، وتستثني بكل تأكيد المزارع الشاذة باعتبارها غير اعتيادية .

ولاريب أنه سيكون هناك احتجاجات شديدة ضد هذا الاقتراح الداعي «لدراسات شديدة الصغر» Microscopic في مزرعة ينبغي ان يحافظ على وجهة نظر «واسعة» Macroscopic ، ولكن ينبغي لنا الا نخوف بالكلمات التي تقلل من شأنه والتي قد يطلقها علينا ايا كان . ان الجيولوجي المعني بحركة النهر الجليدي لاينتقد لمحاولته دراسة ذرة واحدة من الجليد في علاقتها مع أخرى . وقد يخصص المؤرخ المعني بتطور الحكومة البرلمانية كتاباً رئيسياً للمناقشات التي تجري في مجلس العموم خلال فترة لاتقل عن عقد من السنين ان كل مايتطلبه الأمر - ولعله من الضروري جداً الاصرار عليه - هو أن يحافظ الباحث الذي يقوم بدراسة صغيرة أو شديدة الصغر على وجهة النظر الواسعة . وبعبارة أخرى اذا قام الجغرافي بدراسة مسهبة لمزرعة قطن

واحد في دلتا اليازو Yazoo فعليه ألا ينسى ان العالم الجغرافي معني بالمرزعة من ناحية أهميتها بالنسبة لفهم دلتا اليازو فحسب ، أو حتى بالنسبة لنطاق القطن عموماً . ومن وجهة النظر هذه يمكنه أن يتجاهل الثلثين من التفاصيل حول المرزعة ، باعتبارها ليست ممثلة لغيرها أوليست هامة ؛ ولكن لكي نفهم استعمال الأرض في دلتا اليازو لا بد لنا أن نفهم أكثر من الحقائق حول القطن والذرة والتربة الطموية . الخ ، وبعد أن تتوفر هذه لا بد لنا أن نعرف علاقة جميع هذه العوامل ببعضها البعض وبالوحدة الأساسية لاستعمال الأرض ، المرزعة ((الاعتيادية)) Normal المفردة .

وخلال مناقشتنا لأنظمة التقسيمات الإقليمية للعالم المستندة الى المركبات-العنصرية الحضارية أشرنا بصورة متكررة الى السؤال الذي ينبغي الآن الاجابة عليه . هل باستطاعة مثل هذا النظام - سواء كان مستنداً كلياً الى الملامح الثقافية أم الى الملامح الفعلية لغطاء اللاندسكيب حضارياً وطبيعياً - يمدنا باطار سليم لحقل يعنى بجميع الملامح الطبيعية وكذلك الحضارية ؟ أأن نواجه صعوبات لاتقهر حينما نقارن مثل هذا النظام ذي المركبات الحضارية أساساً مع مركبات العناصر الطبيعية - سواء كان البيئة الطبيعية الحالية النظرية أم الاساس الأصلي الفعلي ؟ ألسنا في الحقيقة - كما اقترح البعض - نحاول العكس في عملية منطقية في اجراء المقارنة بهذا الاتجاه ؟

لا بد أن نلاحظ أولاً أن هذه المقارنة ينبغي ألا تذكر بكونها ((علاقة الأقاليم الحضارية بالأقاليم الطبيعية)) . ان تحديد الأقاليم في كل من الحالاتين يتطلب عصا قياس الأهمية بالنسبة للانسان ، ومع أن هذا لا يمثل صعوبة في تمييز ((الأقاليم الحضارية)) ، فإنه يحذف بصورة كاملة مفهوم ((الأقاليم الطبيعية)) في أي مفهوم حرفي للتعبير . ونتيجة لذلك فاننا لانعرض لمخاطرة الوقوع في شرك الوضع البيئي الذي حذر منه ساور Sauer في حالة العملية المضادة ، فتلك قد تؤدي - كما قد وجدنا أنها تؤدي - الى محاولة ((مماثلة الأقاليم الطبيعية بالأقاليم الحضارية)) ( 84 ص 191 ) .

ماهو الوضع حينما نقارن الأقاليم الجغرافية - الحضارية مع أقاليم العناصر الطبيعية الفردية ؟ ان أيًا من أنظمة الأقاليم الجغرافية الحضارية يستند الى عدد ضخم من الملامح الحضارية ولا يكون أيّ واحد منها معتمداً على عنصر طبيعي واحد ، وان حالة ودرجة الاعتماد تختلف لكل ملمح عنصر Feature حضاري . وبناء على ذلك ، فان المجموع الكليّ للملامح الحضارية كما تمثله الأقاليم الحضارية سيختلف بدرجة واضحة جداً عن التصنيف الأقليمي لأيّ واحد من العناصر الطبيعية ، أو عن أي مجموع لأي عدد قليل منها ، بحيث لن يكون هناك سوى اغراء قليل لمحاولة افتراض أي علاقات كاملة . ونقصد بذلك اذا ماأخذ المرء خرائط الأقاليم الحضارية العائدة لويتلزي أو لهارتشورن وديكون ، وقارنها مع خرائط العالم المناخية أو التضاريسية أو للتربة .. الخ ، فمن الواضح أن تفسير أي نوع مفرد لمنطقة حضارية في الأراضي المزروعة سيتطلب دراسة جميع العناصر الطبيعية وأنه لايمكن تفسيرها كلياً بتلك الدراسة وحدها . ان الاختلاف الجندري بين الأقاليم في الصين وأقاليم شمال اميركا سيتطلب في الحال دراسة العوامل الحضارية .

لقد زعم . على أية حال ، أن هذه العملية هي النقيض للعملية المنطقية . وكما عبر عنها ساور في قول استمدته من فاللّو Vallaux ((أن نصف اللانديسكيب البشري من دون أن نعرف كيف بنيت هذه اللانديسكيبس معناه أن نضع العربة قبل الحصان . ان الأساس الأول الصاب الذي ينبغي أن نبنيه اذن هو الجغرافية الطبيعية التي تسند اللانديسكيب . ولا بد من اعادة تشكيل اللانديسكيبس الطبيعية في العموم ، والتي تضمّ نشاطات العالم الحيّ كما أحدثتها الطبيعة ، كما لو أن أي شخص حيّ لم يتواجد على سطح الأرض)) (84 ص ٢٠٢ - لم يذكر هنا المصدر الذي اعتمد فيه على فاللّو) (\*) .

(\*) ان هذا القول ليس فقرة مستمدة من فاللو كما يبدو ، بل ترجمة حرفية مباشرة عن فاللو

( 186 ص ٢٠٠ ) .

ولا ريب ان الأسلوب الذي يزكّيه كل من فاللتو وساور والذي اتبعه الكثيرون من الجغرافيين ، يتفق مع منطق الطبيعة (في أوسع مفهوم للكون) فيما لو كان باستطاعتنا أن نفترض منطقاً للكون . لكن منطق العلم غير منطق الطبيعة . إن الجزئيات لم تكتشف من الذرات ، كما أن الذرات لم تكتشف من الإلكترونات والبروتونات التي تتكون منها . فحركة الاجسام السماوية لم تتطور ، في البداية ، بقوانين الميكانيكية السماوية ، بل الأصح هو الحالة المعكوسة . وهنئ مابنيت القوانين العلمية يستطيع العالم أن يعكسها ، وبالتالي يكتشف كواكب لم تكن قد أكتشفت بعد ، ولكن فليس هناك سوى القليلين من يقترح أن الجغرافية قد توصلت الى تلك النقطة من التطور ، ان كان باستطاعتها ان تصل الى تلك النقطة يوماً بالفعل .

والحقيقة أن هناك أساساً واحداً فقط يستطيع أن يحاجج به الجغرافيون عن طريق القياس الناظري مع العلوم الدقيقة في أن المنطق يتطلب منا أن ننطلق من «اللانديسكيب الطبيعي» الى «اللانديسكيب الحضاري» . أي أن شخصية الأول تقرر شخصية الثاني . لذلك فان هذه العمالية ، كما أشار بروك Broek «هي في الأساس خليفة فكرة الحتم البيئي» . ولقد لاحظ بروك الخلل المنطقي في المناقشة : «ان العناصر الطبيعية هي ليست العناصر الحركية (الديناميكية) في تقرير شخصية الأقاليم» . وبالتالي فهي ليست معايير مناسبة للتصنيف الأقليمي . ( 297 ص ١٠٣ و ١٠٧ ) .

هناك ، على أية حال ، مفهوم آخر يمكن ان تبدو فيه عملية الانطلاق من البيئة الطبيعية الى البيئة الحضارية منطقية . وهو يتطابق مع التعاقب الفعلي للتطور في الزمن . لكن العلم لايعترف بذلك المنطق بكونه أساسي . فالبيولوجيون لايجدون من الضروري القيام بدراسة كاملة لجميع الخطوات في تطور الانسان قبل أن يدرسوا فزيولوجيته الحالية . وكذلك المؤرخون الذين يتوجب عليهم أن يعالجوا تعاقب الظواهر في الزمن يدركون أنها

يمكن أن تدرس في أي من الاتجاهين . والحقيقة أنه لا يمكن فهم التاريخ الحديث مالم يعد المرء القهقري مرة بعد المرة الى حوادث ذات مراحل مبكرة ، ولكن ليس هناك من مؤرخ يفترض أننا لا يمكن أن ندرس التاريخ الحديث قبل أن نبنى أولاً بصورة كاملة بدايات التاريخ .

ان المنطق الأساسي الأوحده للتاريخ هو بالطبع أن نبدأ بما هو معروف ثم نتقدم خلال علاقات وسطية يمكن برهنتها بيقين ، حتى نصل الى استنتاجات تخص مالم يكن معروفاً .

ماذا نعرف في الجغرافيا ، وما هي الحقائق الأساسية التي ينبغي أن نتعامل معها ، وماهي علاقات تلك الحقائق التي نعرفها بيقين ؟ ! نحن نعرف أشياء قليلة بلاشك عن بعض العناصر الطبيعية للإقليم ، كما أننا نعرف عن البعض منها القليل تماماً ، ولعلنا لانستطيع أن نمتلك عنها معرفة كافية . أما عن العلاقات بين العناصر الطبيعية المختلفة فنحن نمتلك بعض المعرفة الأكيدة الطيبة ، من جهة - سواء أخذت فردياً أم مجتمعة - ولايتوفر لنا عن العناصر الحضارية الفردية ، من الجهة الأخرى ، معرفة أكيدة . فهل من المنطقي إذن أن نحاول جمع المعروف وغير المعروف معاً - في قالب «البيئة الطبيعية» أي «الاندسكيب الطبيعي» - أو ماتشاء - ثم نستنتج النتائج من هذه على أساس العلاقات التي لانعرف عنها سوى التلميل جداً ، لكي نصل في النهاية الى شيء معروف ، وهو الملامح الفعلية للمنطقة ؟ ان الحقائق الاولية للجغرافية ، الحقائق التي ينبغي أن يستند اليها منطلقنا ، هي الملامح الحالية في المنطقة ، وهذه لاتشتمل الا على بعض العناصر الطبيعية - حيث ان بعضها لم يعد موجوداً ، أو موجوداً في شكل متغير - ولكن الكل يعود الى العناصر الحضارية الحالية .

ان كلاً من النظامين المذكورين يبدأ بما هو معروف . فهما يضعان اولاً الملاحظات وتصانيف العناصر وتمييز وقياس المركبات - العنصرية للظواهر التي نمتلك الحقائق عنها . وأنا أعتبر ذلك «الاساس الصلب» لأي عمل

علمي . وينبغي أن نحرر أنفسنا من التصور الموروث من ماضيها في أن الحقائق التي تخص الصخور أو التربة أو الجو هي أكثر «صلابة» للعمل العلمي من الحقائق التي تخص مساحة الذرة أو عدد السكان أو حتى لغات الشعوب . ويمكن أن نفترض أن التفضيل الذي يظهره الكثيرون من الجغرافيين للملامح الطبيعية بمقارنتها بالملامح الحضارية يستند إلى الفكرة القائلة بأنها أكثر ثباتاً في شخصيتها . ونحن على أية حال ميالون إلى المبالغة في الشخصية الثابتة للعناصر الطبيعية . والله لأمر غريب حقاً أن نجد في بحث يستند إلى النبات الطبيعي ، وهو ملمح لم يعد موجوداً في كثير من المناطق . وصف مستوطنات الإنسان بكونها «نقش على خلفية أقدام وأكثر بقاءً نسبياً من الأرض الطبيعية» ( 321 ص ٤ ) . وبما أن «طبيعي» Physical هي كلمة أخرى تستعمل بصورة مختلفة من قبل الجغرافيين المختلفين . فمن المحتمل الأتشميل في هذه الحالة على النبات . ويمكن قبول هذا القول بهذا المعنى . وإن كان علينا ألا ننسى أن نمط الشارع في مركز مدينة أوربية ربما يكون قد تغير أقل في غضون قرون مما تغير شكل سطح الأرض والتربة والمياه في سهل فيضي مجاور - مثلاً فينا .

في أية حالة ، فإن المناقشة حول مدى دوام حقائقنا هي غير ذات أهمية بالنسبة للسؤال عن أيهما معروفاً بيقينية كافية ليكون أساساً لعمل علمي . وإلى ذلك الصنف تعود على وجه الحصر الملامح الحالية للمناطق .

لذلك فقد زكى فنش Finch عملية البدء بالملامح الحالية «للانديسكيب» . ومع أنه يقصر هذه التركيزية خصيصاً على دراسة المنطقة المدنية ، فإن قوله يمكن أن يطبق على دراسة أي ملمح حضاري . وهو يستنتج أن هذه العملية «تبرز إلى المقدمة ذلك الجانب من الموضوع الذي يتكلم عنه الكاتب بمعرفة المدينة الحالية . وهو يضع في موضعه السليم ذلك المقدار من الاستنتاجات حول الماضي ، والذي مهما كان قد طور بأسلوب تأريخي دقيق فهو لا يعدو عن كونه استنتاجات . فبعد قرن من الآن قد تكون الملاحظات

المسجلة عن اللاندسكيب ذات قيمة كبيرة ، بينما تكون قيمة الاستنتاجات ضئيلة» (288ص ١١٨) . ولغرض التوضيح يمكننا ان نغير قول ساور الخاص بقيمة بحث همبولدت Humboldt عن المكسيك فنقول لو انه استغل وقته هناك في محاولة اعادة بناء اللاندسكيب الطبيعي أولاً... أي ذلك الذي كان موجوداً قبل تطور اي شكل من اشكال الحضارة الهندية - فان من المحتمل ان يكون لنتائجه قيمة ضئيلة اليوم ، في حين أن اوصافه المسهبة لا وجده فعلياً ذات قيمة متفردة ولا تلبى . (84 ص ١٨٥) ويلفت رالف براون Ralph Brown انتباهنا الى مثال مشابه في كتاب أرنولد غايوت Arnold Guyot . ففي ارتباط مع دراسات أجريت لغرض البرهنة على نظريات فزيوغرافية معينة ليس لها قيمة بالنسبة لنا اليوم أكثر من نظرياته الغائبة عن علاقة الأرض بالإنسان ، سجل غايوت أوصافاً عرضية للملامح الحضارية لمنطقة الأبلاش الجنوبية في ذلك الوقت ، وتعتبر هذه الأوصاف ذات قيمة باقية لدارس الجغرافية التاريخية (65) .

ولو افترضنا ان في الأماكن أن نعرف عن العناصر الطبيعية للمنطقة بقدر ما يمكن أن نعرفه من ملاحظتنا للعناصر الحضارية ، فان العملية ستظل غير مأمونة في ان نبدأ من الأسباب الطبيعية الى النتائج الحضارية . ان اي ملمح حضاري خاص يمثل تطوراً في الماضي من حشد من العوامل ، ولا تقتصر تلك العوامل على عدد ضخم من العوامل الطبيعية فحسب ، بل تشمل كذلك الكثير من العناصر البشرية والتي نأمل في معرفة بعضها . وفي هذا المركب يقول شلوتر Schluter : «ان طبيعة الأراضي هي ذات أهمية ثانوية، ذلك ان العامل الخاسم والخالق هو الإنسان» (149 ص ٢١٤ ، قارن كذلك وييل Waible 266 ص ٢٠٣ والتالية ، بروك Broek 297 ص ١٠٧ والتالية) . ولتفسير مركبات الظواهر هذه ذات التعقيد الشديد ، لا نمتلك حتى الآن الاصول العلمية والواقفية ، ولذلك فنحن لسنا في مركز يؤهلنا البدء بحشد من العوامل المرتبطة ، الطبيعية والبشرية ، محاولين وضعها معاً بالطريقة

التي تعمل بها في الواقع لكي تكون ملمحاً حضارياً واحداً . وبعبارة أخرى نحن لانزال في المرحلة التي ينبغي أن نحلل فيها عملية التطور للملمح الحضاري بالبدء من النتائج الحالي المعروف والعودة القهقري بقدر الاستطاعة الى أسبابه الأصلية . وسواء استطعنا أن نقلب الأسلوب كما استطاعت أن تفعل الكثير من العلوم الطبيعية أم لم نستطع ، فأمر لاحتاج الى مناقشته في هذا المجال . وفي أية حالة ، فان مجرد الرغبة في محاكاة نجاح تلك العلوم الطبيعية لن يمنحنا المعرفة الضرورية لأتباع أساليبها .

إن وجهة النظر هذه ، كما أشار هنتر في عام ١٩٠٧ ، تعتبر بدئية في العلوم الأخرى التي تدرس المشاكل البشرية ( 130 ص ٤١٤ ) . فالجغرافيون وحدهم قد حاولوا تركيب الساعة من دون أن يعرفوا جميع أجزائها ومن دون ان يدرسوا اولاً ميكانيكيتهما على حدة . ( انظر كذلك المقتبسات عن هنتر وباروز Barrows القسم الثالث ج ) ( ١ ) .

ان الاصرار على أن دراسة الملامح الحضارية للمنطقة لا بد أن تبدأ بالملامح الحضارية لا يعني أنه في الدراسة العامة لجغرافية أي إقليم ينبغي للمرء أن يبدأ بالملامح الحضارية . واذا افترضنا أن بإمكان المرء أن يسلم بمسألة تحديد الأقليم ، فان المتطلبات العلمية الوحيدة هي بالطبع تلك التي تبدأ بالحقائق المتوفرة . ان الحقائق المتوفرة ، كما أكد فنش Finch ، من بين آخرين ، هي الملامح الفعلية الحالية للمنطقة ، بصرف النظر ان كانت حضارية أم طبيعية ( 288 ص ١١٥ والتالية ) . ومع أنه يقدم أربعة أبنية مختلفة لأنواع مختلفة من ((اللانديسكيب)) ، فهي كلها تناسب القاعدة العامة في البدء

(١) مع انه لا توجد هناك شكوك حول رأى هنتر بصدد مسألة كيف تدرس الملامح الحضارية في البحث ، فان اصراره على الأسلوب الأصولي Genetic يقود الى العملية المضادة في العرض وفي بناء النظام الأقليمي (انظر القسم العاشر د). ان حججه في الحالة الاخيرة تشير بالتأكيد الى نظام واقعي للأقاليم الخاصة ولا تنطبق على دراستنا الحالية للنظام المقارن للمناطق النموذجية.



((باللاندسكيب الحالي)) (121). ان تفسير الملامح الطبيعية سوف يعتمد على وجه الحصر على العوامل البشرية، بحيث أن دراسة المنطقة التي لم تتأثر سوى تأثيراً ضئيلاً بالانسان يمكن أن تبدأ بصورة منطقية تماماً بدراسة الملامح الطبيعية. لكن دراسة الملامح الحضارية ، حتى ضمن مثل هذه المنطقة ، لا بد أن تبدأ ، لكي تكون سليمة من الملاحظات عن الملامح الحضارية .

ولسنا معنيين هنا، على أية حال ، بالدراسات المنفردة للمناطق التي يمكن أن تحدّد بصورة تعسفية تماماً، ولكن بنظام للتقسيم الأقليمي للعالم يمكن أن يكون أساساً أولياً للعمل الجغرافي. ولقد رأينا أن كلاً من الدراسات المنطقية والعملية يتطلب أن يقوم مثل هذا النظام على مركب—عنصري واحد أو تركيبة تمتلك أشكالها المتنوعة تعبيراً مكانيّاً. وبما أنه لا الانسان ولا الطبيعة تركب جميع الملامح الجغرافية بهذه الطريقة ، فان نظاماً واحداً للتقسيم الأقليمي مشتملاً على جميع الملامح الجغرافية أمر غير ممكن. وفي استطاعتنا أن نبني قدر ما نشاء من الأنظمة الأقليمية مستندة الى العناصر الفردية أو الى المركبات العنصرية الفردية ، وبوسعنا أن نقارن هذه مع بعضها البعض. واذا استطعنا أن نركب كل تلك الأنظمة على خارطة واحدة ، فإن المجموع سيمثل الجغرافية الفعلية للعالم كما هو، ولكن ذلك لا يبيّن أقاليم أكيدة ، كما أنه لا يبيّن أنواعاً معينة من المناطق، بل سيظهر جميع الاختلافات التي توجد فعليّاً في مناطق معينة. ومن أجل بعض الأهداف قد يبرهن تقسيم العالم الى مناطق نموذجية (Type Areas) مستندة الى غطاء اللاندسكيب الفعلي أنه الأكثر فائدة. وان العدد الأضخم من الملامح المختلفة، على أية حال ، تتمثل في تقسيم العالم الى مناطق نموذجية مستندة الى العدد العظيم من الملامح الحضارية التي ركبها الانسان في استعماله المنتج للأرض.

## (ح) الخلاصة

مع أن سطح الأرض - العالم - في ضوء جميع ملاحظه الجغرافية ، ليس منقسماً الى أجزاء مكانية متميزة ، فان الوظيفة الأساسية للجغرافية - وهي فهم الاختلافات بين المناطق المختلفة - تتطلب من الجغرافي أن يقسم العالم اعتبارياً الى أجزاء مكانية . ان المبدأ العام لأي علم يتطلب ألا تترك مادته في حزم متفرقة ، بل ينبغي أن تنظم في نظام منطقي من المعرفة .

ان مناطق العالم التي يدرسها الجغرافي يمكن تنظيمها في انظمة منطقية من التقسيمات في احدى طريقتين ، اما في ضوء نظام واحد تميز فيه الأقاليم الخاصة Specific كما هي مرتبة فعلياً على سطح الأرض . او في مركب لأنظمة عديدة تصنف في كل منها مناطق الارض تحت نماذج Types كما تحددها الملامح الفردية أو المركبات - العنصرية . ولكن بصرف النظر عن تنظيمها الفعلي على كوكب الأرض .

ان النظام الواقعي الذي يميز اقاليم خاصة Specific في تنظيمها المكاني الفعلي هو الوحيد الذي يمكن ان تنظم به المعرفة الإقليمية في نظام واحد . انه وحده يملانا بنظام لجغرافية اقليمية كاملة . ان مثل هذا النظام للأقاليم الخاصة ليس متأصلاً في العالم الذي يدرسه الجغرافي - لاني عالم الطبيعة ولا في العالم الفعلي الذي صنعه معاً الانسان والطبيعة . كما لاتخيرنا معرفتنا الجغرافية للحاضر بأيه درجة من اليقينية حتى عن القسمات الرئيسية لمثل هذا النظام . وفضلاً عن ذلك ، فنظراً لأن مناطق العالم المختلفة لم تكن مستقلة في تطورها سواء كانت فرديات أم نماذج ، بل كان تطور أي سمة خاصة لأية منطقة جزءاً من تطور ذلك العنصر في مكان آخر ، لذلك فنحن نعلم ان هذه العملية لم تنتج نظاماً بسيطاً لتصنيف المناطق يمكننا ان نميز خطوطه العامة على اساس معرفتنا الحالية للحقل . وعلى نقيض ذلك فان ، بناء نظام سليم للأقاليم الخاصة يتطلب أعظم مقدار من البحث ، وستفود المعرفة الإضافية بصورة

متكررة الى التعديلات ، وحتى الى تعديلات خطيرة للنظام . وبعبارة أخرى فان مثل هذا النظام يمثل التنظيم النهائي للمعرفة الإقليمية ، وليس اطاراً أساسياً نسعى فيه للمعرفة . ومع ذلك فانه النظام المنطقي الذي نستطيع ان نقدم فيه في اي وقت المعرفة الإقليمية التي حصلنا عليها حتى الان .

إن النظام المنطقي للأقاليم الخاصة لايمكن تنظيمه على اساس أي مبدأ واحد فقط . وينبغي ان تدرس جميع الملامح الجغرافية ذات الأهمية ، كما ينبغي عند تحديد أي مستوى معين للتقسيمات الثانوية انتخاب تلك الملامح التي يتبين أنها ذات الأهمية الكبرى في تحديد شخصية المنطقة - كما تقاس في ضوء الاهتمامات البشرية . وان أي عنصر تقود تنوعاته الى تنوعات في ملامح أخرى يمتلك أهمية لاتقوم على ذاته فقط بل تستند كذلك الى تلك الملامح الأخرى . وليس من الممكن على أية حال ، حتى نظرياً ، أن نختزل عدد العوامل المستقلة لتكون أقل من ثلاثة ، وربما ليس أقل من ستة . وفي الممارسة الفعلية سيكون من الضروري أن ندرس عدداً أكبر من العوامل باعتبارها مستقلة ، مادامنا لانستطيع أن نأمل بتتبع علاقاتها العرضية . وبناء على ذلك ، فليس من الثابت بأن المبدأ الأصولي Genetic أساسي .

ومع أن أي عدد من الجغرافيين قد طوروا أنظمة للتقسيم الى أقاليم خاصة - لقرارات معينة في الأقل - فان القليلين جداً حاولوا أن يدرسوا مبادئ ضرورية لتقسيم اقليمي سليم . ولم تجر سوى محاولات ضئيلة لفحص الأنظمة الإقليمية المختلفة التي طورت في ضوء أي مجموعة من المبادئ . إن أعظم الأبحاث شمولاً للمتطلبات النظرية لمثل هذا النظام قد قام بها هتتر والذي أثبتها أيضاً في التطوير الفعلي لنظام يشمل جميع أراضي العالم .

ان الاسلوب المختلف عما ذكرناه جوهرياً لتنظيم معرفتنا المكانية بالعالم يتمثل بأنظمة تصنف المناطق حسب شخصيتها Character كما تحددها مظاهرها خاصة . ولا يمكن تصنيف المناطق منطقياً حسب شخصيتها الكلية.

فذلك يشتمل على الكثير من المظاهر التي تتنوع بصورة مستقلة بحيث أن المنطقة التي تتحدّد بنوع من المظاهر لا تتطابق مع منطقة تتحدّد بأخرى .

وينبغي أن يستند أي نظام منطقي سليم لتصنيف المناطق حسب النماذج Types الى عنصر واحد فقط أو الى مركب عنصري (فعلي) . ولذلك فباستطاعتنا أن نصنف مناطق العالم الى نماذج رئيسية وثانوية حسب أي واحد من العناصر الطبيعية أو الحضارية ذات الدلالة في الجغرافية . ومن هذا النوع خرائط العالم التي تظهر نماذج الاحوال الحرارية أو الامطار ، أو أشكال سطح الأرض ، أو التربة ، أو البيوت ، أو الأديان أو اللغات . وتمثل التصانيف المستندة الى المركبات - العنصرية بخرائط العالم لنماذج النبات الطبيعي ، أو لترايبطات المحاصيل . ان جميع أنظمة التصانيف هذه هي مساعدات مفيدة في الدراسات الإقليمية . ولا يغطي أي منها عدداً كاف من الملامح بحيث يقدم لوحده خلفية للدراسة الإقليمية ، أو يمدنا حتى بنظام مؤقت لتنظيم جميع معرفتنا الإقليمية عن العالم .

ويمكن القول ان تركيبات المعالم Synthesis Features التي تحولت الى مركبات عنصرية Element - Complexes والتي تمتلك تعبيراً مكانياً متميزاً توجد على أوسع نطاق في غطاء اللاندسكيب للمناطق الريفية وتشتمل هذه في أجزاء واسعة من العالم على نباتات هي بدرجة كبيرة عبارة عن تركيبات Synthesis طبيعية . وان عدلت جزئياً بواسطة الإنسان وفي مناطق أقل اتساعاً ، ولكن بالنسبة لنا أكثر أهمية ، تشتمل على انواع من الملامح ، وبدرجة رئيسية ، ولكن ليس كلياً ، على نباتات مزروعة قد تم تركيبها مكانياً بواسطة الإنسان في استعماله للأرض .

ان حقيقة وجود مثل هذه التركيبية في الواقع يقدم لنا امكانييتين لتصنيف المناطق . (\*) وتتحدّد احدهما بصراحة في غطاء اللاندسكيب نفسه وبالتالي

(\*) المقصود بذلك اسلوبين خيارين، ويمكن اعتبار الأنظمة التي ناقشناها أعلاه ، أمثلة لهما .

تمدنا بخلفية تستند ، ليس الى المجموع الكلي للانديسكيب الحالي ، بل الى غطاء الانديسكيب الحالي وبما ان تركيبة غطاء الانديسكيب تتكون فعلياً بواسطة قوتين مستقلتين ، وهما الطبيعة (المجموع الكلي لكل العوامل التي تنتج النبات الطبيعي) والانسان ، فهي لذلك ليست منطقية تماماً . ولكنها على أية حال عملية الى الحد الذي يمكن ان يعتبر فيه غطاء الانديسكيب الفعلي اما طبيعياً بدرجة كاملة - في الانديسكيبس الفطرية - او حضارياً بدرجة كاملة - في الانديسكيب المدججة - او كتركيبة أصيلة ذات تعبير مكاني بارز ، وليس نتيجة للمصادفة قد أنتجها كل من الانسان والطبيعة - مثل مناطق الزراعة المتنقلة في الغابات المدارية .

ان الأسلوب البديل هو الا تقييم نظام التصنيف على اساس غطاء الانديسكيب بل على اساس جميع الملامح الحضارية التي جمعت مكانياً في استعمال الأرض ولعل هذا النظام أكثر دلالة من الاخر في مناطق التطور البشري الهامة . وهو يستند الى مركبات - عنصرية نظمها الانسان في وحدات كلية . وفضلا عن ذلك فهو أكثر منطقية . وهي تستند بالطبع الى الفرضية القائلة أنه في اي منطقة يمكن أن يعتبر نوع واحد من استعمال الأرض وشكل واحد من وحدة استعمال الأرض هو السائد وبالتالي فهو مميز وCharacteristic . وهذا صحيح الى الحد الذي تكون فيه تلك الفرضية ممثلة بصورة صحيحة للحقائق . ومما لا ريب فيه ان هناك مناطق لا يكون فيها ذلك صحيحاً ، مثلاً أجزاء من السهول العظيمة Great Plains حيث يكون كلا من مزارع الدواجن وفلاحة الحبوب هامة ولكنها ملامح منفصلة . ان مثل هذه المناطق تنحصر افتراضاً في مناطق الحدود الانتقالية . ولا يمكنها أن تصنف في النظام منطقياً ، ولكن حيثما لا تكون واسعة جداً يمكن ان تقسم ، بحد اعتباطي ، بين نوعين .

ان كلا من هذين النظامين يصنف مناطق العالم في ضوء مجموعة شاملة من العوامل الفردية . ولذلك فكل واحد يقدم خلفية أكثر شمولاً لدراسة الجغرافية الإقليمية من أي نظام يستند الى عنصر واحد أو عنصرين . وبما أن كلا منها يستند الى حقائق أولية ، حقائق الملاحظة ، فنه يمدنا بقاعدة راسخة للعمل العلمي أفضل من قاعدة النظام المستند جزئياً الى الحقائق المستنبطة وفضلاً عن ذلك ، فيما أن كليهما يستندان في جزء كبير منهما - بل وبالنسبة للنظام الثاني بأجمعه - الى حقائق فعلية ، فأنها تشجعنا على دراسة علاقة ملامح المركب المعروفة بجميع العناصر الفردية الممكنة : في مقابل نظام يستند الى ملامح عرضي واحد يشجع الباحث على تفسير الملامح الحضارية في ضوء ذلك السبب .

ولا يمدنا أي من هذين النظامين على أية حال بخلفية كاملة ، ولا بد أن يدعنا بأنظمة تصنف تلك الملامح التي لا يشتملان عليها ، وعلى نحو الخصوص الملامح المرتبطة بالتعدين والصناعة ، وكذلك بالطبع بجميع أنظمة التصنيف للعوامل الطبيعية الفردية . ان المجموع الكلي لجميع أنظمة التصنيف هذه لا يضيف الى تصنيف المناطق النموذجية Type Areas للعالم ، ولكنه يظهر فقط بالنسبة لكل بقعة في العالم ( مثلاً لكل وحدة من الميل المربع ) المناطق النموذجية المختلفة حسب اختلاف المعايير التي تمت اليها . وفي طبيعة الأشياء لا يمكن أن يكون هناك تصنيف منطقي للمناطق مستنداً الى جميع هذه الخصائص للمنطقة . وحينما يركب المرء جميع خرائط أقسام العالم لا يمكن أن تختزل حدود الأصناف المختلفة الى حدود مشتركة الا بقرارات اعتباطية للغاية تنتج صورة مزيفة لعدد أعظم من الأماكن من تلك التي ستكون صحيحة . وأخيراً ، هناك عامل واحد ذو أهمية عظيمة في الجغرافية الإقليمية لا يمكننا ان نضفنه ، وتقصد به عامل الموقع النسبي لمكان ما بالنسبة الى مكان آخر . ان من الملامح الأساسية لاي مكان موقعه بالنسبة للمناطق الأخرى من العالم ، قريباً او بعداً ، من ناحية البر او البحر ، ومن الواضح ان هذا لا يمكن

تصنيفه في عدد محدود من الانظمة . وفي ضوء موقعها النسبي او موضعها Locus ، تعتبر كل منطقة متفردة Unique ، ولا يمكن ان يعبر عن حقائقها بالكلمات بصورة وافية ، ولا يمكن الا ان توضح على خارطة — او على الاصح على كرة ارضية . فاذا ما ادخل هذا العامل في الحساب ينبغي لنا أن نتقل من انظمة تصنف المناطق الى نظام يميز مناطق خاصة كما تقع فعلياً .

لذلك فان انظمة تصنيف المناطق النموذجية يمكنها على افضل الوجوه ان تمدنا بطريقة لتناول المشكلة النهائية في تمييز اقاليم خاصة . واذا ما استخدمت كخلفية لعمل اقليمي فان التقييدات Limitations ، وحتى اكثرها قيمة ، ينبغي ان تدرك ، وان اي واحد منها لا يمكنه الا ان يخبرنا بشيء عن المنطقة — بعضها اكثر ، وبعضها اقل . واذا اخذناها كلها معاً — بقدر ما يمكن ان يكون ذلك علمياً — لا يمكنها ان تخبرنا بكل شيء عن المنطقة حتى بخطوطها العامة ، مادام ليس باستطاعتها ان تشمل على واحد من اهم خصائصها الجوهرية . ولذلك فان ممارسة الجغرافية الاقليمية ينبغي ان تعمل في اتجاه تقسيم فعلي للعالم الى اقاليم خاصة Specific Regions .

## ١١ — اي نوع من العلوم هي الجغرافية ؟

(أ) (ماذا في الاسم ؟)

ان السؤال الذي يوضع في الاعم في بداية المعالجات المشودولوجية ، قد احتفظنا به متعمدين الى نهاية البحث . فلقد اردنا ان نتجنب اية محاولة لتقرير شخصية العالم الجغرافي بواسطة استنتاجات منطقية من فرضيات . ذلك ان هذا الشكل من المنطق لا يمكنه ان ينال صحة اعظم من الافتراضات الاساسية ، وفي هذه الحالة لن يكون لنا سوى ثقة ضئيلة في الفرضيات . لذلك فقد انطلقنا من الاختيار المباشر للموضوع الذي نريد ان نحدد شخصيته — ونقصد به حقل الجغرافيا . ولقد تتبعنا تطور طبيعة الحقل كما فهمه باحثوه البارزون ، منذ بدئه كحقل حديث للدراسة في نهاية القرن الثامن عشر ولقد

فحصنا الاساس المنطقي الذي منحه امثال هؤلاء الباحثون الى الجغرافية ، باعتبارها دراسة التباين المكاني للارض . وفي ضوء كل من هذين الاعتبارين التطور التاريخي ومنطق مفهومها ، درسنا كيف تنتخب الجغرافيا الظواهر التي تعتبرها ذات دلالة في التباين المكاني ، وكيف يمكنها ان تتصور التقسيمات المكانية التي تدرسها . ان هذا المسح ينبغي ان يمكننا الان من ان نقرر استقرائياً اي نوع من العلوم موضوعنا هذا . وينبغي ان يمكننا من ان نجيب على الاسئلة التي غالباً ما تناقش فيها الجغرافيون ، والتي اثارها دوغلاس جونسون Douglas Johnson (103) وفيما بعد كولبي Colby بدقة اكثر ، وهي فيما اذا كانت الجغرافيا ، في هذا او ذلك المنهزم الخاص علماً مؤهلاً ( لاحتلال مكانه في الدوائر العلمية وفي التقدير الشعبي مع العلوم الاساسية الاخرى ) ( 107 ص ٢ ) .

وسيالاحظ القارئ من عنوان هذا القسم على اية حال اننا مانزال مصرين على اثاره السؤال فيما اذا كانت الجغرافية علماً من اي نوع . ولقد درس فنش Finch هذا السؤال بصورة مباشرة ، وفي اعتقادي ، بفعالية (223) واذا عمل من هذه النقطة قضية خلاف ، فانها تحل نفسها عموماً بالتحول الى نقاش حول معنى كلمة خاصة ، كلمة ليست جوهرية بالنسبة لفكرتنا البعيدة . ونحن نشعر ان هناك مايرر تجاهل للمفاهيم غير المحددة المتعددة في مصطلح (العلم) Science الذي استندت اليه الكثير من المناقشات المثولوجية الحديثة . انه لافتراض شائع ، ولكنه مع ذلك ساذج وخاطيء لكثير من الباحثين في العلوم الطبيعية ان طبيعة (العلم) معروفة بدرجة كافية بحيث لا يحتاج الى ايضاح . وحينما يحاولون تقريرها يستثنى تعريفهم عموماً الدراسات الاجتماعية من دون ان يذكروا في أي من المعرفة العامة ينبغي ادخال تلك العلوم . لكن الكثيرين من الاطباء والصيادلة يعرفون (العلم) تعاريف لا يمكن ان تشمل على (علم الحيوان) او (الجيولوجيا) ، بل انني سمعت مثل هذا التعريف من جيولوجي مشهور يبدو انه لم يدرك اي جزء صغير من حقله يمكن ان يضم الى العلم .



ومهما كان كسبنا من مناقشة مثل هذه المسألة ، فلسنا بحاجة إليها هنا .  
ويمكن للمرء ان يتجنب بسرور هذه المشكلة باستعمال مصطلحات اخرى  
تمتلك ارتباطات اقل عاطفية مما كسبه مصطلح (العلم) بالنسبة لبعض زملائنا  
في الحقول الاخرى اذا ما توفرت لدينا كلمة مناسبة ، وفي خطاب عام القبي  
مؤخرا اعلن عالم طبيعي مشهور ، ممن يتطلب منه مركزه كرئيس جامعة ان يدرس  
مشاكل الحقول الاجتماعية ، بأن (المنحنى العلمي) Scientific Approach  
لم يكن من الممكن تطبيقه في الدراسات الاجتماعية وابدى اسفه انسا  
لانتملك في اللغة الانجليزية كلمة مشابهة للكلمة الالمانية Wissenschaft  
(العلم) لتطبيقها على مثل هذه الدراسات ، غير انه فشل في ان يلاحظ ان  
الباحثين الالمان تدبروا امرهم بصورة مرضية من دون اية كلمة تناظر كلمة  
( العلم ) لدينا - ونعني بذلك دون وجود كلمة اخرى غير كلمة  
( Wissenschaft ) .

واذا اردنا ان نستعمل الكلمة بمفهوم دقيق فقد يصبح من الضروري ان  
نحاول تحديد معناها بصورة دقيقة . غير ان حاجتنا هنا الى استعمال مناسب  
يمكن تطبيقه على ذلك الشكل العام من المعرفة المتميز عن كل من المعرفة  
البدئية والمعرفة الفنية والحسية . ومن اجل ذلك الشكل من المعرفة لا تمدنا  
لغتنا الا بكلمة (علم) Science ولذلك فسنستعملها بذلك المعنى من دون أن  
ندعي ، في اللحظة الحاضرة ، ان الجغرافيا مخولة للتمتع بأية امتيازات  
ممنوحة (للعلم) كذا تستعمل الكلمة في مفهوم آخر غير محدد . وعلى ابعده  
الحدود ، قد يضيف المرء بأن اي من مثل هذه الادعاءات لا تؤثر الا على من  
يصنعها . ومهما كان مدى نجاح منطقنا في البرهنة نظرياً بأن الجغرافيا  
ينبغي ان تمنح لقباً Title ، فان التقدير الذي يصاحب مثل ذلك اللقب  
افتراضاً لن يمنح الا عند الاعتراف باضافات اكثر رسوخاً .

ولذلك ، فمع اننا نعتبر اية مسألة لها علاقة باللقب ذات اهمية ضئيلة فان من  
المهم جدا لنا نحن الجغرافيين ان نعرف اي نوع من الدراسة هي الجغرافية  
ولقد لاحظنا خلافات كثيرة بين الجغرافيين نجمت عن رغبة البعض في ان

يصنع من الجغرافية نوعاً معيناً من العلم - وربما النوع الوحيد الذي يمكن ان يسموه بذلك الاسم . لكن اي محاولات تتطلب من الجغرافيا ان تغير شخصيتها الاساسية لا بد ان تكون عبثاً . فلا يمكننا ان نعدل الجغرافيا بأية طريقة اساسية ، ولكن باستطاعتنا ان نتم ما كان موجودا وما هو موجود ولذلك ، فبعد ان تجاهلنا اي سؤال حول ما ينبغي ان تكون عليه الجغرافية دعونا نرى اي نوع من الدراسة هي .

(ب) : شخصية الجغرافية كما يحددها

### مركزها بين العلوم

لو كان تصنيف العلوم في الحقيقة ، كما يفترض دائماً ، مناظراً لتصنيف عينات الحياة العضوية ، لكان من الممكن أن نستمد شخصية الجغرافية ، في الجزء الرئيسي منها من بحث الشخصية العامة لمرتبة ونوع العلوم التي تمت اليها ، ثم نضيف اليها بعد ذلك تلك الاختلافات الخاصة بين الجغرافيا والعلوم الاخرى من نفس النوع . لكن هتزر يدكرنا أنه ليس هنالك فرع من العلوم هو في الواقع مستقل وعلم متميز ( 161 ص 110 وما بعدها) . هناك علم واحد فقط ، والذي تتطلب منا التحديدات البشرية أن نقسمه بشكل أو بآخر اعتبارياً . ان تصنيف أجزاء (العلم) هذه تثير لذلك مصاعب شبيهة بتلك التي وجدناها في تصنيف مناطق العالم والتي هي عبارة عن أجزاء في (كل) واحد .

وبناء على ذلك ، فان الامر يمثل تشويها للعلم اذا محاولنا ترتيب أجزائه في أي نظام بسيط من أنظمة التصنيف ، كالنظام الذي يعتبر العلوم الطبيعية والاجتماعية مجموعات منفصلة تماماً يميز ضمن كل منها طبقات متنوعة من العلوم الفردية . وكما أكد هيدريرج Heiderich : ( ان جميع المعرفة الخاصة بالعالم غير الحي والحي والبشري هي عبارة عن كسل Whole واحد متشابك ) ( 153 ص 212 ) . ونظراً لان هذا (الكل) Whole

الخاص بالعلم كثير جداً بالنسبة لشخص واحد فانه يتطلب أن يقسم الى عدة فروع اصطلاحية، كما أن ضرورات التنظيم الاكاديمي تتطلب أن تنظم هذه في رتب رئيسية. ان هذه التجميعات الاصطلاحية قد برهنت في حالات كثيرة أنها يمكن أن تكون أي شي الا أن تكون مقنعة . وبما أن الجغرافيا على الخصوص ، ينبغي ان تفحص الظواهر في مركباتها الفعلية التي تتواجد فيها ، فان من المستحيل لها عملياً أن تفصل الظواهر الطبيعية عن البشرية .

وحيثما ندرس الجغرافيا في هذا المظهر الخاص بمقارنتها مع الوحدة المفردة لجميع العلم ، وليس بمقارنتها مع أي فرع خاص من فروع العلم فان التهمة القائلة بأن الجغرافيا ثنائية نظراً لكونها تشمل على كل من الظواهر البشرية وغير البشرية لن يكون لها أي وزن وكما علق بنك Penck ( أن الثنائية لا يشعر بها سوى شخص يرى حدوداً وليس مناطق من الاتصال بين العلوم ، شخص يؤكد الاختلافات بين العلوم الاجتماعية والطبيعية أكثر من تأكيده على ترابط جميع العلوم وانتمائها معاً الى وحدة علمية عظيمة . أن أقسام تلك الوحدة العلمية لاتقع بجانب بعضها كالاراضي على الخارطة أنها تقف في علاقات متنوعة مع بعضها البعض) ( 162 ص 41 ) .

ويتفق جميع الجغرافيين المحدثين تقريباً على أن الجغرافيا لايمكن أن تكيف نفسها للتقسيم التقليدي بين الدراسات الطبيعية والاجتماعية ، لان الجغرافيا ككل لاتركب مع أي من المجموعتين فحسب ، ولكنها لايمكن أيضاً أن تقسم الى نصفين ، طبيعي وبشري . وليس مركز الجغرافيا على أية حال هو غير المنطقي ، لكن فصل الاشياء الطبيعية عن الاشياء البشرية غير ممكن الا نظرياً أما في الواقع فهي متشابكة . فالجغرافيا ، شأنها شأن علم النفس ، هي دليل على السمة الاعتباطية للتقسيم التقليدي للعلم .

ومما لاشك فيه أن هناك جغرافيين يؤكدون أنهم معنيون قبل كل شيء (بالجوانب الطبيعية من الجغرافية) ولكن على المرء أن يفتش طويلاً وبمشقة ليجد أي واحد منهم ممن لم يصنف دراسات منشورة متضمنة جوانب بشرية من الموضوع . ولحسن الحظ . حينما يصبح أمثال هؤلاء الباحثين معنيين بمنطقة خاصة ، ينسون تماماً أنهم قد وصفوا أنفسهم بأنهم (جغرافيون طبيعيين) ويمضون بدراسة جميع الملامح المتشابكة في المنطقة .

والحقيقة أنه أمر مضلل المبالغة في التأكيد على مركز الجغرافية (كمجسر بين العلوم الطبيعية والاجتماعية) . ومع أن بنك قد أستعمل هذا التناظر مراراً عديدة ، فإنه أول من يصر أن هذه الفجوة بقدر ماتوجد بين كلتا المجموعتين هي من صنع الانسان وليست موجودة في الواقع بالشكل الذي يدرسها العلم . ولا يمكننا ان نقبل أستنتاجاته الاخرى من أن مفهوم القوانين العلمية قد تطور في جانب واحد فقط من هذه الفجوة الاصطناعية وأنا في حاجة الى جسر الجغرافية لكي يحملها نحو العلوم الاجتماعية على الجانب الاخر ( 158 ص ٥٤ ، 163 ) ان مفهوما من هذا النوع لايتطلب جسوراً . ومن الجهة الاخرى ، قد يعني بنك أن القوانين العلمية في العلوم الاجتماعية لايمكن تطويرها على أساس سليم الا اذا ربطت من خلال الجغرافيا بالعلوم الطبيعية . وسنكون مدعين أكثر من اللازم حتى بمثل هذا المفهوم . ذلك أن للعلوم الاجتماعية ارتباطات أخرى مع حقائق وعلاقات العالم غير البشري ولاسيما من خلال الجوانب البشرية الفيزيولوجية والنفسية . ( قسارن كرافت Kraft ، 166 ص ١٢ ) .

ومهما كان نوع الاستنتاجات التي يمكن صياغتها بخصوص هذه المسألة فينبغي الا يفكر بالجغرافيا باعتبارها حلقة الوصل بين مجموعتين من العلوم بل بكونها حقلاً مستمراً يهم جميع العلوم الاصولية الخاصة بالعلم . ولذلك فليس لها وجهان بل العديد من الواجه كما لاحظ شلوتر ، وأن الاختلافات

في الاساليب بين دراسات المناخ وأشكال سطح الارض هسي من نواحي كثيرة أعظم من الاختلافات بين دراسة النبات الطبيعي والمحاصيل المزروعة ( 148 ص ١٤٥ والتالية ) .

ان أكثر مايمكن أن نتعلمه عن طبيعة الجغرافيا من التصنيف التقليدي هو أن الجغرافيا تشارك بالضرورة بأية صعوبات أو تحديات ترثها العلوم الاجتماعية ، وأنها من الجهة الاخرى تشارك جزئياً في السهولة الاعظم التي يمكن أن تتحدد بها الحقائق والعلاقات أن لم يشارك العامل البشري . وبما ان تطورات الجيل الاخير قد دمر الثقة في مطلقات Absolutes ، فيزيائياً القرن التاسع عشر فأنا نعلم أنه لا يوجد هنا أي اختلاف في النوع بل اختلاف في الدرجة فقط بين المجموعتين وبين العلوم المختلفة في كل مجموعة . وفضلا عن ذلك ، فان هذا الاختلاف ينطبق عموماً فقط ، ولا ينطبق بالضرورة في الامثلة الخاصة . وأن الفشل في تمييز هذه الحقيقة قد قاد الكثيرين من الجغرافيين الى الافتراض أن العمل الجغرافي يمتلك درجة رئيسية من السلامة إذا مارسخت أقدامه في العلوم الطبيعية ، بصرف النظر عما يمكن أن يقوم به من قفزة هائلة من ذلك الموضع الى استنتاجات في الميدان غير اليقيني للعلوم الاجتماعية . وفي الواقع ، لايمكن أن ترسخ سوى حقائق قليلة من البيئة الطبيعية بتلك الدرجة من اليقينية مثل معدل نمو السكان في الولايات المتحدة أو المناطق التي تدخل ضمن سلطان دول العالم السياسية . يمكن أن نضمن بصيرة أعظم في شخصية الجغرافية إذا ما درسناها في ضوء التصنيف الذي ناقشناه في القسم الرابع من هذا البحث . فحسب اعتقاد كانط وهمبولدت وهنتر ، من الضروري أن ننظر الى العلم ككل Whole من وجهات نظر مختلفة . فمن إحدى وجهات النظر ، يمكن أن تعتبر (كل) الحقيقة كمجموع من أنواع كثيرة من الظواهر يمكن تصنيفها في مجموعات حسب أنواع الاشياء التي تهتم بها . ويحاول الباحث الذي يتناول

العلم من وجهة النظر هذه أن يتعلم كل ما باستطاعته حول ظواهر مجموعة معينة واحدة من الأشياء بصرف النظر عن أين ومتى يمكن أن توجد. وبما أن من الممكن أن نصنف جميع الأشياء، بصورة عامة ، كحية وغير حية ، كخير بشرية وطبيعية ، أو ذات أصل بشري ، فان وجهة النظر الاصولية هذه تسمح بتقسيم ثانوي واضح الى (علوم أصولية) Systematic مختلفة. وفي الواقع الذي يتعين على العلم أن يدرسه ، لانجد الظواهر منظمة حسب التصنيف الذي تبنيه وجهة النظر الاصولية . وبناء على ذلك فان وجهة النظر هذه تفرز رأياً ناقصاً عن الواقع. وأذا ما كومت الظواهر وخلطت مع بعضها، في الواقع بلا معنى ، فربما تكون كافية ببساطة لان تقرر تلك الحقيقة . ونحن نعلم على أية حال أن هناك علاقات هامة بين الانواع المختلفة من الظواهر التي تتواجد معاً في أي قسم معين من الواقع وكذلك بين ظواهر في أقسام مختلفة من الواقع . أي أن هناك درجة ما من النظام أو الترتيب في التنظيم الفعلي للظواهر في الواقع . ولذلك لكي نفهم الواقع بصورة أكثر كمالاً ينبغي الا ندرس الظواهر فحسب، بل ينبغي كذلك ان ندرس الاقسام، المختلفة في الواقع لكي نفهم شخصية كل قسم بمقارنته مع شخصية الأقسام الأخرى . ولنفهم شخصية أي قسم من الواقع ينبغي ان نحاول فهم تكامل ظواهر الانواع المختلفة المتكاملة فعلياً فيها .

ومع أن هذا التوحيد يمكن أن يقرر نظرياً بوجهة نظر واحدة ، فان ، طبيعة الواقع ترغمنا على تبني وجهتي نظر اثنتين منفصلتين . ان كل الواقع يمكن أن يقسم الى أقسام في ضوء المكان أو الزمان . ومع ان القسم المفرد يجمع هذه الاقسام الا أنه يصبح من المستحيل عملياً ، ان لم يكن نظرياً دراسة الاختلافات في الزمان والاختلافات في المكان في وقت واحد . ولا يمكن أن تنجح الجهود لجمع الاثنين الا اذا كانت الظواهر بسيطة نسبياً كما هو الحال في علم الفلك، أو كانت المعلومات ضئيلة نسبياً ، كما هو الحال في الجغرافية القديمة ( أنظر القسم السادس أ ) . ان دراسة أقسام الواقع في

ضوء الزمان تعبر عن وجهة النظر التاريخية ، وتمثلها دراسات الجيولوجيا التاريخية وما قبل التاريخ ، والتاريخ في أضيق مفهومه . أما دراسة أقسام الواقع في ضوء المكان فتعبر عن وجهة النظر الكورولوجية ويمثلها دراسات علم الفلك والجغرافية .

ان كل واحد من هذه العلوم التاريخية (١) والكورولوجية ينبغي أن تدرس جميع أنواع الظواهر التي توجد في أقسامها الخاصة من الواقع . ويمكن أن تشمل هذه نظريا على ظواهر لجميع الحقول الاصولية ، ان كانت طبيعية أو بيولوجية أو اجتماعية . ولا تحدد المدى ضمن حقول معينة منها سوى ظروف خاصة . ولقد ميز دافيز Davis هذه الصفة المشتركة للجغرافيا والتاريخ وعلم الفلك . ولقد قال : « ان البحث في أشياء أو أحداث ذات أنواع كثيرة في علاقات محددة بالزمان أو المكان ، لا يمكنها أن تمتلك فردية المحتوى التي تمتلكها مواضيع من أمثال الرياضيات والفيزياء والكيمياء » . وقال دافيز أيضا ان علم الفلك هو أساسا رياضيات وفيزياء وكيمياء الكون ، وان حقيقة عدم وجود دليل على الحياة الحية في السماء هي التي منعت عالم الفلك من التجاوز على حقل البيولوجيا ، بل وعلى حقل العلوم الاجتماعية أيضاً ( ١٥٤ ص ٢١٣ والتالية) . وبالمثل ، فان الظرف الذي يوضح لنا أن الأحوال الطبيعية على سطح الأرض لم تتغير الا قليلا في الأزمان التاريخية ( ولكن ليس البشرية ) ، هو الذي حدد التاريخ بالظواهر البشرية إلى درجة كبيرة — باعتباره متميزا عما قبل التاريخ — . ومع ذلك فان ثوران بركان فيزوف ظاهرة لانهم الجيولوجي فحسب بل ربما تهم المؤرخ بدرجة أكبر — كما تدل عليها الحقيقة في كون القاريء يدرك في

(١) ان استعمال مصطلح «العلوم التاريخية» مشيرين به الى العلوم التي تدرس الانسان — سواء كانت قد انبثقت من التاريخ او لكونها تجد الكثير من موادها في التاريخ — يبدو غير منطقي وهو مضلل . ان العلم الذي يدرس تاريخ الارض وهو «تاريخي» في كل من اسمه وشخصيته .

الحال أي "ثوران" نقصد . وبالمثل فإن أي امرئ يدرس تاريخ هولندا في العصور الوسطى لابد أن يدرس التغيرات الناجمة عن تكوين خليج زويدرزى Zuider Zee .

وقد يكون مفيداً على نحو الخصوص أن تلقي نظرة على ذلك القسم الخاص من وجهة النظر التاريخية للعلم الذي يعرف بأسم ( الجيولوجيا التاريخية) . فقد يفترض القارئ العادي أن المرء يستطيع أن يدرس الصخور غير الحية لقشرة الأرض من دون أن يتجاوز على الحقول التي تدرس ظواهر الحياة . ولكن بما أن الجيولوجي التاريخي هو العالم الوحيد المزود بمواد للدراسة تأريخ العالم في الأزمان الغابرة، فإنه يجد أنه لابد أن يضمن دراسته النبات التاريخي و علم الحيوان والتشريح البشري، وحتى للدرجة ما الاثروبولوجيا الاجتماعية التاريخية .

ان هذه الدراسة لطبيعة الأنواع المختلفة من العلم ينبغي أن تمكننا من أن نواجه ( الاصرار الذي يناقش غالباً) والذي يتحدث كولبي Colby عنه في خطابه التاريخي . وهو ( ان الجغرافية لا تمتلك ظواهر متميزة في قلب اهتماماتها ، كما يمتلك مثلاً علم التربة وعلم النبات وعلم الكيمياء ) ( 107 ص ٢ ) . ولا يحتاج الجغرافي للتردد بالاعتراف بحقيقة ذلك الاصرار حتى وان كان يرسخ اختلافاً اساسياً في الشخصية بين حقل دراسته والعلوم الاصولية مثل الكيمياء والنبات والعلوم السياسية . ان مجموعة العلوم التي تصنف بينها الجغرافية بتلك الوسيلة ينبغي الا تكون مذلة للجغرافي .

ان الجغرافية لا تدعي اية ظواهر معينة باعتبارها خاصة بها ، بل تدرس جميع الظواهر التي تتكامل Integrate بصورة بارزة في المناطق التي تدرسها ، بصرف النظر عن الحقيقة بكون تلك الظواهر قد تكون ذات اهتمام للباحثين اخرين من وجهة نظر مختلفة . فعالم الفلك لا يحتكر دراسة النجوم ، ولا يزعمه اذا ما درس الفيزيائيون والكيميائيون عناصر النجوم وبالمثل ، فإن الجغرافية في غير حاجة الى ان تسعى الى اية اشياء ملموسة على



أنها حكرا لها . فالصخور التي يستعملها الجيولوجي التاريخي لمعلوماته هي بالقدر نفسه من اهتمام الجيولوجي الدايناميكي ، وان متحجراته المحبوسة هي اشياء خاصة للدراسة لعالم النبات وعالم الحيوان والانثروبولوجي وبالمثل فإن المؤرخ لاينزعج اذا ما اخبر بأن حقله هو حصيلة تجمع الاقتصاد وعلم السياسة وعلم الاجتماع .

واخيرا ، فالجغرافية لا تميز اي نوع من الحقائق بأعتبارها (حقائق جغرافية) وكما اصبر باروز Barrows دائماً، ان اي حقيقة معينة — ويقصد حقيقة اولية، وليس علاقة تعتبر بصورة فضفاضة حقيقية ، وليس استنتاجاً من علاقات — هي ليست (حقيقة كيميائية) او (حقيقة جيولوجية) ، او (حقيقة اقتصادية) بل هي مجرد حقيقة، ويمكن ان يستعملها اي فرع من العلوم . وبسبب كون انواع مختلفة من الحقائق للدرس بصورة اكثر شيوفاً ضمن علوم معينة اكثر من دراستها ضمن علوم اخرى ، اصبحت تقليدية ضمن ذلك الحقل ، غير ان التعابير المفضلة هي في استعمال شائع . وهكذا فان الحقائق الخاصة بأسعار القمح في اماكن مختلفة وفي ازمان مختلفة يمكن اعتبارها في الاعم ضمن علم الاقتصاد ، ولذلك تدعى (حقائق اقتصادية) ، ولكنها يمكن ان تدعى بنفس المقدار (حقائق تاريخية) او (حقائق جغرافية). ولا يمكن للجغرافية على نحو الخصوص ان تقبل ايّاً من الفكرة الخاطئة الشائعة التي تصنف تحت عنوان (الحقائق الجغرافية) حقائق الموقع فقط ، او الفكرة الخاطئة الشائعة في الدوائر العلمية التي تعتبر هذا المصطلح بكونه يتضمن اضافة الى حقائق الموقع حقائق الظواهر الطبيعية فقط . ففي المفهوم الواسع ، كما ان جميع حقائق الزمن الماضي هي حقائق تاريخية ، فكذلك جميع الحقائق الخاصة بسطح الارض هي حقائق جغرافية . وكما ان التاريخ لا يستعمل جميع الحقائق ، ولكن تلك الحقائق — من أي نوع كان — التي هي ذات ( اهمية تاريخية ) فحسب ، كذلك فستقرر الجغرافية اي نوع من الحقائق ستستثمرها .

ليس حسب مادتها ، بل حسب اهميتها الجغرافية . اي علاقتها بالتباين المكاني للعالم (قارن القسم الثامن) .

إن قولنا مثلاً ، ان فيزوف Vesuvies هو (وكان) بركاناً على خط عرض ٤٠ درجة و ٤٩ ثانية شمال خط الاستواء وعلى خط طول ١٤ درجة و ٤٦ ثانية شرقاً ، معناه اننا نقرر حقيقة هي ليست اكثر جغرافية مما هي جيولوجية او تاريخية — وهي بالطبع مجرد حقيقة . اما في الجغرافية الاصولية للبراكين فنحن معنيون بهذه الحقيقة في علاقتها من جهة بمنطقة الاضطرابات الفعالة التي تمتد عبر اقليم البحر المتوسط ، وفي علاقتها من جهة اخرى بالتربة البركانية الخصبية لمنطقة كامبانا Campagna المجاورة ، وبخرائب بومبي والاثار الهرقلية المدقونة ، وبالاخطار التي تتعرض لها حياة سكان المنطقة ، وبتأثير اللاندسكيب للجبل البركاني في السهل المنبسط .

والخلاصة ، فالجغرافية . شأنها شأن التاريخ ، ينبغي ان تميز عن فروع العلم الاخرى ليس في ضوء الاشياء او الظواهر المدروسة ، بل في ضوء الوظائف الأساسية . واذا امكن وصف الوظائف الأساسية للعلوم الاصولية باعتبارها تحليل وتركيب انواع معينة من الظواهر ، فأن من الممكن وصف وظائف العلوم الكورولوجية والتاريخية باعتبارها تحليل وتركيب التكامل الفعلي للظواهر في علوم المكان والزمان .

ويمكن وصف كلا من التاريخ والجغرافية على انهما علوم بسيطة . تفحص الواقع من وجهة نظر بسيطة ، ناظرة الى الاشياء كما هي مترتبة فعلياً ومترابطة في مقابل العملية الاكثر تعقيداً ولكنها مصطنعة للعلوم الاصولية التي تتناول ظواهر ذات انواع معينة خارج اطاراتها الحقيقية .

فليس من المدهش اذن ان نجد كلا من الجغرافية والتاريخ قد تطور كحقل للدراسة في الفترة المبكرة من التفكير العلمي . وفضلاً عن ذلك ، فلقد كان من الطبيعي جداً ان كلا منهما قد اصبح (ام العلوم) . ان محاولة جمع كل

انواع الظواهر في المكان او الزمان قد قادت الى اكتشاف انواع كثيرة من الظواهر ، وان ايا منها يمكن ان تظهر جديرة بالدراسة في حد ذاتها ، الحقيقة ان محاولة تفهم ضمن التكامل الكلي يتطلب منا ان ندرسها في حد ذاتها . وبناء على ذلك ، يمكننا ان نتوقع من عملية التطور هذه ان تستمر الى مالا نهاية ، طالما اعتبرت الانواع الجديدة من الظواهر المكتشفة جديرة بالدراسة ضمن حقوقها الخاصة . وهكذا ، فاذا كان الجغرافيون قد اكتشفوا ظاهرة نماذج Types البيت وكان باستطاعتهم ان يبرهنوا انها ذات اهمية كافية ، فمن الممكن ان نتوقع من احد فروع العلوم الاصولية ان يصنع من هذه الاشياء موضوعاً لدراسة خاصة .

ومن جهة اخرى ينبغي الافتراض ، كما حدث غالباً فعلا ان الاعتراف باستقلال الحقول الابناء يختزل بذلك اتساع الحقل الذي تدرسه الجغرافيا او التاريخ . وعلى نقيض ذلك ، يبقى الحقل الأم كما كان بالضبط من قبل وفضلا عن ذلك ، كما لاحظ ريشتوفن Richtofen ( 73 ص ٢٧ والتالية) ، وكما اكد هتتر كذلك مرارا ، ان التقدم في هذه الحقول المرتبطة يثري المواد التي تدرسها الجغرافية . فكما ادى تطور الاقتصاد والعلوم السياسية الى انماء مقدره المؤرخين في تفسير التاريخ بدرجة عظيمة ، فكذلك استفادت الجغرافية الحديثة بدرجة عظيمة من تطور الفيزيوجرافيا الاصولية وعلم المناخ ، وعلم التربة .. الخ ، ينبغي ان تستفيد من نتائج ابحاث الاقتصاد والعلوم الاجتماعية الاخرى . اما ما تضيفه الجغرافية بدورها فانه امر سنناقشه بعد ذلك .

ان الفشل في فهم الجغرافية باعتبارها اساساً وجهة نظر ، طريقة Method للدراسة — كما ان جميع العلوم هي طريقة في الدراسة — قد جعل الكثيرين يفترضون ان نمو العلوم الابناء لم يترك شيئاً للعلم الأم لتفعله . وقد جرت محاولات لانقاذ الوضع بالادعاء للجغرافية نوعاً معيناً من الظواهر

مثل العلاقات بين الانسان والطبيعة ، او البحث عن اشياء جديدة للدراسة لم يعتبرها احد بعد جديرة بالدراسة (كرو Crowe 201 ص ٢) . او محاولة تحويل مفاهيم مجردة للمنطقة الى اشياء ملموسة . ولقد ادت هذه المحاولات بالجغرافية لدرجة كبيرة او ضئيلة ، في ان تنحرف موقفاً عن مسار تطورها الى اتجاهات قد برهنت ، او سوف تبرهن ، على انها ستقود اما الى حقول لن تتخلى عنها علوم اخرى ، او الى الغرق في مستنقع التفكير الغامض .

يمكننا القول إذن أن أحد الاجوبة على السؤال الذي أثير في مطلع هذا الفصل هو أن الجغرافية دراسة تفحص جميع الواقع المتواجد Reality ضمن سطح الارض من وجهة نظر معينة، وهي التباين المكاني ويمكن أن تسمى ذلك ( مركز الجغرافية كحقل من حقول المعرفة ) وأن الامر الاكثر أهمية بالنسبة للسؤال العام هو شخصية الجغرافية كحقل يمكن أن تكتسب منه المعرفة .

### (ج) : شخصية الجغرافية في علاقتها بالطبيعة العامة للعلم

إن فهم طبيعة الجغرافية باعتبارها حقل تكتسب منه المعرفة يتطلب فهم الشخصية الاساسية لكل حقل من المعرفة التي تشكل جزءاً منه . والجغرافيون معنيون هنا ليس بكل المعرفة ، بل بذلك النوع من المعرفة — أيا كان الاسم الذي يختاره له المرء — المتميز عن كل من المعرفة البديهية والادراك الفني — (بالصرامة التي تخضع بها جميع الدراسات الاخرى الى ممارسة مثل Ideals اليقين والدقة والشمول والنظام) (كوهن Cohn 115 ص ٨٣ . إن مناقشة هذه المبادئ في الصفحات التالية تعتمد بدرجة كبيرة على كوهن ص ٨٣ - ١١٤ . أنظر كذلك باري Barry 114 . ص ٣ - ٨٨ ) .

وتحاول الجغرافيا أن تكتسب معرفة العالم الذي نعيش فيه . لكل من الحقائق والعلاقات ، التي ستكون موضوعية ودقيقة قدر الامكان . وهي تسعى لتقديم هذه المعرفة في شكل مفاهيم وعلاقات ومبادئ تنطبق بقدر الامكان على جميع أجزاء العالم .

وأخيراً فهي تسعى الى تنظيم المعرفة الموثوقة التي حصلت عليها بتلك الطريقة في أنظمة منطقية مختزلة بارتباطات حميمة الى عدد صغير من ، الأنظمة المستقلة قدر الامكان . (قارن 115 ص ١٠٦ - ١١٤) . وسنحاول في ضوء الطريقة التي تمارس فيها الجغرافية هذه الغايات وصف شخصيتها كحقل من حقول الدراسة .

وينبغي أن نلاحظ أن تعريف أي نوع من أنواع المعرفة التي تعتبر الجغرافيا جزءاً منها لا يستند الى ما هو معروف ، أي على ما عرف ، بل على ممارسة المعرفة - أي المبادئ الأساسية التي تحكم الطريقة التي نعرف بواسطتها المجهول . وتختلف الفروع المختلفة لهذا (النوع من المعرفة) في الدرجة التي كانت بها قادرة على الدنو من تلك المثل المذكورة ، ولا يستطيع أي فرع من العلوم أن يدعي أنه حصل على يقين كامل أو دقة ، أو شمول فعلي ، أو تنظيم كامل لجميع معرفته في نظام واحد .

وإذا ما قارن المرء هذه المثل Ideals ، باعتبارها المتطلبات الأساسية لذلك الشكل من المعرفة ، والذي سنسميه بعدئذ (العلم) مع غايات التصور الفني (بأي شكل يجدها المرء مذكورة من قبل باحثي الفن) ، فمن الواضح أنه لا يمكن أن يوجد اتحاد منطقي بين الاثنين ، كما لا يوجد تحول من واحد الى آخر . فالفنان بلا شك لا يخضع لجميع الدراسات الأخرى الى مثال للدقة ولا الى مثال لليقينية . ولعله يتطلب أن يعبر عمله عن شمولية جوهرية لكن ذلك المفهوم يسيطر على تفاصيل عمله . وبالمثل ، فقد يحتاج الى تنظيم العمل الفني الواحد ، لكنه لا يسعى الى تنظيم مشترك لجميع الأعمال الفنية المشابهة . وبكلمات أخرى ، نحن نواجه هنا منحيين Approaches مختلفين أساساً ، فكل من الفنانين والجغرافيين قد يحاولون أن يكتسبوا ويقدموا معرفة عن منطقة من مناطق الأرض . ولكن كلا منهما يمكنه أن يتبنى مثل الآخر من دون أن يضحى بمثله Ideals . (قارن كرافت Kraft 166 ص ٢٠ والتالية) .

إن فرضية كون الجغرافيا تسعى لأن تجعل معرفتها بالعالم دقيقة وأكيدة قدر  
الامكان فرضية لن تطولها شكوك الجغرافيين المحترفين. لكن هذه الفرضية  
لاستتبع أن تحصر الجغرافية نفسها أعتباطياً بأنواع معينة من الحقائق التي  
تبدو خاضعة لدقة أكثر ولوسائل قياسية معينة أكثر من خضوع حقائق أخرى  
لذلك. ولو فرضنا أن باستطاعتنا أن نبرهن - ولن يكون الامر كذلك -  
على أن حقائق وعلاقات الظواهر غير المادية لا يمكن أبداً أن تحدد بالدقة  
واليقينية التي تحدد بها حقائق كل من الظواهر المرئية أو المادية ، فليس  
هناك مبدأ في العلم يتطلب منا أن نقتصر على تلك الظواهر التي يمكن أن ،  
تدرس بدقة ويقينية أكثر نوعاً . مستثنين تلك الظواهر التي يمكن أن ،  
تدرس بأقل دقة ويقينية ، بل على التقيض من ذلك ، فلكي نجعل معرفتنا  
بالشخصية الحضارية لمنطقة ما بقدر ما يمكن من اليقينية مثلاً ، لا بد لنا أن  
ندرس جميع الحقائق التي تتعلق بتلك المعرفة ، سواء كانت النتاج المادي  
للأفكار الحضارية أم المظاهر غير المادية لتلك الأفكار . ان كلا طاقتي  
الحقائق لا بد من أن يلاحظا بالدقة واليقينية الممكنة ( 115 ص 83 - 99 ) .  
وبالمثل ، فان هذه الافكار لا تعترف بالتقيد بأساليب الملاحظة الخاصة  
في الجغرافية ، بل تتطلب استثمار جميع الاساليب المؤدية الى معرفة اكثر  
دقة ويقينية . وهكذا ، فانه نظرا لان المعلومات الاحصائية ليست دقيقة  
بدرجة كافية ، كما انها ليست مفصلة بصورة وافية ، لا بد لنا ان نوظف  
تقنية (تكنيك) البحث الحقلية - الذي يشتمل على كل من الملاحظة المباشرة  
والمقابلة الشخصية (قارن جونز Jones 287 ) - لكي نراجع ونكامل  
المعرفة المكتسبة من المعلومات الاحصائية . ومن الجهة الاخرى ، لو  
افترضنا ان من الممكن طبيعياً ان نسجل ملاحظات ميدانية كاملة لكل جزء من  
الاقليم ، فستعكس الملاحظات التي نحصل عليها حالات مؤقتة ، عموماً  
لفصل واحد ، والتي قد تقودنا ، كما لاحظ دودج R. E. Dodge  
الى تعميم مفضل بخصوص الاستعمال المستمر للارض ( 287 ص 110 ) .

وبناء على ذلك فان نتائج الملاحظات الحقلية لا بد ان تقابل مع المعلومات الاحصائية، حتى وان كانت هذه مستندة بصورة غير مباشرة الى الملاحظة . ان اليقينية العلمية المثالية تتطلب ان يصاغ كل من مصطلحات ومفاهيم الوصف والعلاقات بقدر ما يمكن من الدقة واليقين - فلا يمكننا ان نظور بناء سليماً على اساس مستقعية تتأرجح فيها المفاهيم الغامضة بمعانيها متى ما تعرضت للضغط ، وتبرهن فيه المفاهيم المحددة انها ليست سوى نظائر مشكوك فيها .

ان مثل Ideals الدقة واليقينية لاتنطبق على الطريقة التي تبنى فيها الحقائق الاولية وعلى قولبة المفاهيم الاساسية والمصطلحات التقنية فحسب ولكنها تنطبق على عمليات الاستنتاج الرياضي والمنطقي والتي بواسطتها نستقرىء علاقات الحقائق المرصودة ، وبذلك تستنتج استنتاجات ابعدها فيما يتعلق بالحقائق . وحينما يدرس باحث مفرد مشكلة علمية معينة ، فانه مهما حاول ان يحقق تلك المثل ، ومهما حاول ان يفحص عمله بصورة نقدية، تبقى هناك امكانية الخطأ سواء كانت من خلال الاهمال او من خلال التأثيرات الذاتية التي تؤثر على ملاحظاته واستنتاجاته . وبما ان هذه بديهية مقبولة على نحو عام في تلك العلوم التي يمكن قياس حقائقها بأعلى درجة من الدقة ، والتي تجعل ظواهرها البسيطة نسبياً الاستنتاج المنطقي امراً يقيناً فما اشد عدم يقينية نتائج باحث واحد في الجغرافية ! ولذلك فلكي نحقق درجة اعلى من الدقة واليقينية . وهو مبدأ معترف به في كل العلم ، لا بد للدراسات ان تنفذ وتنظم وتقدم في حالة تجعلها مستوعبة لأدلة مختلف الباحثين حول نفس المشكلة وينبغي ان تكون كل دراسة علمية ذات قيمة علمية Scholarly ، ونعني بذلك انها ينبغي ان تستثمر جميع الدراسات العلمية السابقة حول المشكلة وانها يجب ان تقدم بقالب يمكن استعماله من قبل الباحثين اللاحقين .

إن أحد معوقات العلوم الاجتماعية ، وكذلك جزئياً إحدى عقبات الجغرافية ، أنها في الكثير من عملها لا يستطيع الباحثون اللاحقون ان يصلوا الى المعلومات الاولية التي استخدمت في أي دراسة سابقة ، وينبغي ان يقبل الكثير من معلوماتها على أساس الثقة بالمقدرة الاحترافية والامكانية الشخصية للباحث الفرد . وبناء على ذلك فمن الضروري في مثل هذه الحقول ان يستفاد من الدراسات المشابهة للباحثين الآخرين وان يشار اليها ، ليس من أجل المجاملة ، بل من أجل جمع الأدلة لتكون النتائج أكثر يقينية .

ولن يقبل العلم على اساس الثقة من أي عالم كان إلا ما هو ضروري للغاية ولكي يستطيع الباحثون اللاحقون ان يعيدوا اختبار نتائج دراسة معينة سواء كان من أجل استثمارها الى مدى أبعد أو لمجرد مراجعتها أو تصحيحها فان من الضروري أن يكون هناك فهم واضح للمفاهيم العامة الموظفة ، ولوسائل الملاحظة والاستنتاج التي استحصل بواسطتها على النتائج وأخيراً لعلاقة الدراسة بالحقول ككل . ومن الواضح أن مثل هذا الفهم سيكون أكثر يسراً اذا كان الحقول قد طور تقنيات قياسية وتنظيماً . فاذا لم يكن الامر كذلك فلا بد أن تبيّن على وجه التخصيص تلك المفاهيم والرسائل في كل دراسة .

ليس من مهام هذا البحث أن يصدر الحكم على النوعية العلمية للعمل الذي أنتجه الجغرافيون فعلياً — بل ان ما يهمننا هو أفكارهم حول طبيعة الجغرافية ونتائج تلك الأفكار . وبناء على هذا الاساس الاخير سيكون السؤال الذي نثيره معقولاً حول ما اذا كانت النشريات في الجغرافية تدل على أن الجغرافيين او ناشريهم عموماً قد قبلوا هذه المستويات باعتبارها أساسية للجغرافيا — المستويات التي فرضتها المثل Ideals العلمية فسي الدقة واليقينية .

وبالنسبة لهذه المثل باعتبارها مبادئ أساسية في ممارسة المعرفة ، فلا يمكن ان يوجد حولها اختلافات بين الفروع المختلفة للعلم ، بل هناك تفاوت فسي



درجة ما يتحقق منها فقط . ومما لا ريب فيه أن المنجزات الجغرافية بهذا الخصوص ليست ذات درجة عالية بحيث تغرينا بمقارنتها مع العلوم الأخرى بمثل هذه الشروط . ولكننا في غير حاجة ايضاً الى الشعور بالضعفة اذا ما عين اولئك الذين اختاروا بهذه المقارنات «مراتب أدنى» لحقلنا . وفي أية منافسة سيحكم المراقب الفاهم على المنجزات لاني ضوء درجة نجاحها فحسب ، ولكن في ضوء الصعوبات النسبية للمهمة المتولدة .

ان دراسة الطريقة التي يمكن للجغرافيا أن تمارس بها الهديين العلميين الآخرين ، وهما الشمولية والنظام ، لأمر ذو أهمية عظمى في فهم شخصية الجغرافية كحقل للدراسة . وبما أن هذين الهديين لا يفهمان مباشرة كالهديين السابقين اللذين درسناهما قبل قليل ، فان كلاً منهما يتطلب دراسة مسهبة .

#### (د) مفاهيم عامة ومبادئ في الجغرافيا

لو أن تجربة غاليليو Galileo الشهيرة لم تثبت سوى أنه حينما أسقط شيئين معينين ذوي وزن واحد من برج بيزا المائل سقطا معاً بنفس معدل السرعة ، لما وجدت تلك الحقيقة سوى مكان ضئيل في المعرفة العلمية . لكن أهميتها العظيمة بطبيعة الحال ترجع الى أن التجارب اللاحقة أظهرت بأن غاليليو قد اوضح أمراً عاماً ، علاقة هي صحيحة بصرف النظر عن أيمن ومتى ومن أسقط الاثقال . ولن يجادل سوى القليلين أن وظيفة العلم الاساسية هي السعي لاثبات مثل هذه التعميمات Universals . ومن الجهة الأخرى ، اذا ما أظهرت تجارب لاحقة أنه لم نحصل على نفس النتائج في اماكن أخرى أو في أزمان أخرى . فان حقيقة كونها قد تحققت في تلك الفرصة المفردة اذا ما أثبتت أنها تجربة دقيقة ، حتى وان لم تفسر أبداً ، ستمثل مقداراً ضئيلاً من المعرفة العلمية . وكما ذكر باري Barry . «ان مهمة العلم هي ان يتعلم بقدر ما يستطيع» ( 114 ، ص 122 ) . وبالرغم من أنه يسعى

الى التعميمات فانه لا يستطيع أن يتجاهل معرفة معينة ودقيقة يعجز عن التعبير عنها بلغة التعميمات - وربما لن يستطيع ذلك أبداً . ويمكن للمرء ان يقول أنه هدف بديهي للعلم أن يحصل على معرفة كاملة للواقع - معبر عنها بالكمال الممكن بلغة التعميمات ، ولكن في أي حال معبر عنها بطريقة ما . ورغم ان كل امرئ يعرف بأهمية التعميمات في العلم فانه لخطأ شائع ان نتغاضى عن ذلك الجزء من المعرفة العلمية الذي لا يمكن ، حتى الآن على الاقل ، أن يعبر عنه بالتعميمات . ولقد افترض كثيرون أن العلم كان معنياً بصورة كلية في تطور القوانين والمبادئ . وهذا المفهوم يمثل ، حسب اعتقاد هنر ، ثمره التطور العظيم للقوانين والمبادئ في علم الفلك والفيزياء والكيمياء في القرن الاخير ( 161 ، ص ٢٢١ - ٢٢٤ ) . ولقد افترض في الحقيقة أن الفيزياء والكيمياء علوم تجريدية على وجه الحصر لاتعنى إلا بالقوانين والمبادئ . وفي الجهود الاخيرة اعترف الكثيرون من العلماء وفلاسفة العلم أنه ليس هناك فرع من العلوم معني بالواقع Reality - كشيء متميز عن الرياضيات النظرية - يمكنه أن يحصر نفسه في القوانين والمبادئ . فمع ان العلم يسعى الى التعميمات فان هذه لاتستنفذ دراسة الواقع ، فهناك دائماً باق فردي لم يوصف أو يفسر . فاذا تجاهلنا هذا أصبحت معرفتنا أقل كمالاً مما يمكن أن تكون ، A. Quod Est Absurdum ولا يمكن أن يقبلها أي علم . ان البحث ، كما يقول ليمان Lehmann « هو السعي لأعظم العروض Presentations الممكنة كمالاً » ( 113 ص ٢٩٩ ) .

ان التناقض بين ذلك الوجه من العلم الذي يمكن أن يعبر عنه بالتعميمات وذلك الذي يعني بالاشياء الفردية أو الظواهر الجديرة بالدراسة في حد ذاتها قد تلقى اهتماماً خاصاً في نهاية القرن من فيلسوفين المائين هما : ويندلباندي Windelband وريكتر Rickert ( انظر المناقشات بقلم هنر 111

ص ٢٥٤ - ٥٩ أو ١٦١ ص ٢٢١ - ٢٤ ، وبقلم غراف Graf 156 ،  
والمناقشات بينهما) . ويبدو انهما صنفًا فروع العلم المختلفة بميزين بيسن  
الفروع المسماة علوم صنع القوانين Nomothetic ، وبين العلوم الرمزية  
Idiographic ، تلك التي تعنى بالمتفرد (Einmalige) Unique (\*)  
وبطريقة تقريبية يبدو أن هذا يتطابق مع التقسيم التقليدي بين العلوم الطبيعية  
والعلوم الاجتماعية .

ويبدو واضحاً أن هذين المظهرين للمعرفة العلمية موجودان في جميع  
فروع العلم . (قارن شلوتر ص ٥١٠ والتالية) . ان الفكرة الشائعة بأن  
التعميمات والقوانين نفسها هي غاية العلم قد طورت من قبل هنتر بكونها  
التزام فائق بالواقعية المدرسية للقرون الوسطى . وعلى نقيض ذلك ، فهي  
«مجرد الوسائل الى الهدف النهائي ، الذي هو معرفة الواقع الفعلي ، الحقائق  
الفردية إما أحوالاً Conditions أو حوادث Events » . (قارن كذلك  
كرافت Kraft ١٦٦ ص ١١ - ١٣) (\*) . ان عالم الفلك يطوّر قوانين  
ذات ميكانيكية سماوية لا ليبرهن على أن الكون محكوم بالقانون -  
وهي اطروحة فلسفية أكثر من كونها علمية - بل يستطيع أن يفهم بصورة  
صحيحة حركة الاجسام السماوية . وهو لا ينسى اهتمامه بالأجسام السماوية  
كفرديات . إن الباحثين الذين رسموا خرائط لسطح الجانب المرئي من  
القمر ، او الذين درسوا حلقات زحل ، ليسوا اقل التصاقاً بعلم الفلك إن لم  
يكونوا بذلك قادرين على بناء القوانين .

ومع ذلك من الواضح أنه في بعض العلوم تسمح طبيعة الظواهر المدروسة  
بتطوير أعظم لمعرفة صياغة القوانين Nomothetic ، بينما في علوم

---

(\*) في المناقشة التالية يعتبر مصطلح « Nomethetis » مشتقاً على بناء المفاهيم العامة  
وكذلك القوانين ، اما مصطلح Unique فينبغي الا يفهم انه يعني «غير اعتيادي» ،  
ولكن ذا صفة فردية .

(\*) الاقتباس المذكور عن هنتر ، ١٦١ ص ٢٢٢ .

أخرى تتطلب الاختلافات الواسعة بين الظواهر المدروسة . وكذلك أهميتها المتفاوتة بالنسبة للإنسان ، من الباحث في تلك الحقول ان يركز بدرجة كبيرة على المتفرد Unique . وهذا جانب هام اذن ينطوي على اختلافات هامة ودائمة في البرجة بين فروع العلم المختلفة .

ان المقارنة بين فروع العلوم المختلفة من وجهة النظر هذه قد تساعدنا في فهم شخصية الجغرافيا ، وقد تساعدنا في ادراك أي نوع من العلم هي الجغرافيا في هذه الناحية بالذات .

ورغم اننا لاحظنا أن جميع فروع العلم معيئة الى حد ما بدراسة المتفرد Unique وكذلك بالتعميمات ، فان هناك بعض العلوم يمكن أن يكون فيها العمل الفعلي لكثير من الباحثين بدرجة كبيرة ، ان لم يكن كلياً ، منصرفاً الى البحث عن التعميمات ، تاركاً دراسة المتفرد الى باحثين آخرين او الى أقسام أخرى من العلم . واني افترض أن هذا يمكن أن يكون في حالة الفيزياء أو الكيمياء ، ولاسيما في جوانبهما النظرية . ويمكن أن ينطبق نفس هذا القول الى درجة اقل على العلوم البيولوجية وعلم النفس ، وكذلك على فروع معيئة من علم الاقتصاد وربما علم الاجتماع أيضاً . (لانه لأمر بعيد عن الذوق وخطر ان يناقش المرء في حقل ليس من اختصاصه . ويمكنني ان اقول على أية حال أن الأقوال الواردة في هذه الفقرة والفقرات التالية تستند الى مناقشات قمت بها مع زملاء في الحقول المعنيّة) .

ومن الجهة الأخرى ، هناك فروع معيئة لمعظم العلوم يكون فيها الباحثون معنيين بدرجة كبيرة بدراسة الشيء الفردي ، المتفرد ، وقد سبق لنا أن لاحظنا أهمية هذا الشكل من الدراسة في علم الفلك . ان الدراسات الايديوغرافية هي بلا شك ذات أهمية عظيمة في الجيولوجية ، ان لم تكن ذات أهمية رئيسية . وهذا الأمر واضح في حالة علم المتحجرات (الباليونتولوجيا) . وهو ينطبق أيضاً على علم المعادن طالما كان الباحث يركز على رسوبات

معدنية معينة من أجل ضمان معرفة كاملة عن تلك الترسبات وليس لتطوير مبادئ جديدة عن الترسبات المعدنية ، بل ان هذا القول ينطبق أكثر على العمل العظيم والقيّم للمسح الجيولوجي في رسم خرائط للجيولوجية المكانية لمناطق معينة (وان كان ذلك قد يعتبر منطقياً فرعاً من الجغرافية يقوم به الجيولوجيون) .

ولقد عمد علم الاقتصاد ، من بين العلوم الاجتماعية ، على تطوير معرفة قوانينية Nomothetic ربما لدرجة أعظم من بعض العلوم الطبيعية التي ذكرناها أعلاه . أما في حقل العلوم السياسية ، فلا تعتبر علوماً قوانينية أساساً إلاّ تلك التي يشار إليها عموماً بكونها «النظرية السياسية» ، وان معظم باحثي الحكومة المقارنة مثلاً لا يعنون بالمبادئ العامة للحكومة فحسب بل — وربما بدرجة أكبر — يعنون بمعرفة وفهم الاختلافات بين الحكومات المفردة . ويجمع أولئك الباحثون في أشخاصهم الاهتمامات «النومنتيكية» و «الايديوغرافية» في حين أنه في الفيزياء أو البيولوجيا ، أو ربما حتى في الاقتصاد ، يمكن توزيع تلك الاهتمامات بين الباحثين المختلفين . وبما أن الأحوال التي نتجت في هذا الوضع في العلوم السياسية شبيهة جداً بالأحوال في الجغرافيا فقد يكون من المفيد تحليلها .

فيما يخص الحالة الأولى نجد أن الوصف العام في معظم ظواهر العلوم السياسية لا يمدّنا إلاّ بخطوط رئيسية مجردة للملامح عامة ، بينما تختلف العينات الفردية بصورة بارزة بالنسبة للملامح الأخرى . إن الظواهر هي أكثر تعقيداً بكثير في بنائها من ظواهر الفيزياء ، أو حتى الاقتصاد ، ومع أنها أقل تعقيداً من عينات الحياة العضوية إلاّ أنها لا تمتلك للدرجة العالية من المشابهة التي تنجم عن الأصل المشترك للعينات والاصناف والأنواع والرتب في العلوم البيولوجية . ولو افترضنا صحة ذلك بحيث يصبح بالنسبة للباحث الطبيب — مقابل الباحث في الفيزيولوجيا البشرية — «كل جسم بشري مختلف ومتفرد ، وكل عمود فقري يختلف إلى حد ما عن عمود

فقري آخر» ، فان مثل هذه الاختلافات هي أدنى بكثير من تلك الاختلافات الموجودة بين الحكومات الفردية مثلا من نفس النوع . وبعبارة أخرى ، ان الوصف العام للأعمدة الفقرية البشرية يعطي صورة كاملة تقريباً أفضل بكثير من صورة أي عمود فقري مفرد مما هو ممكن في المنحنى Approach المشابه لدراسة الحكومات . واذا كان لعالم السياسة أن يتعلم عن الحكومات بقدر ما يتعلم الفيزيولوجست حول الأعمدة الفقرية البشرية ، فلا بد له أن يخصص جزءاً أكبر بكثير من انتباهه للخصائص المتفردة لكل عينة .

وفضلاً عن ذلك ، لا بد أن توجه عناية أكبر إلى الحكومة الفردية بسبب أهميتها العظيمة ، في مقابل العمود الفقري البشري الفردي . ان هذه الحالة الثانية تعني عموماً : ان ظواهر العلوم السياسية هي ، كحالات فردية ، شديدة الأهمية (بالنسبة للإنسان) بحيث أن من الضروري أن يفهم كل منها بقدر ما يمكن من الكمال . ومهما كان تفضيل الباحث ، فان البشر لن يكونوا قانعين بعلم يدرس الديكتاتوريات مثلا إلى الحد الذي يمكن فيه تطوير مفاهيم عامة وقوانين اجتماعية فحسب ويرفضون دراسة الاختلافات بين الحكومة الحالية في ايطاليا وحكومة المانيا على أساس أن هاتين تمثلان حالات متفردة . أما الاعتبار الثالث فهو ذو أهمية عملية ، فمع وجود ملايين الأعمدة الفقرية في العالم يمكن أن يظل العالم المفرد ، وحتى مجموعة كاملة من العلماء . مشغولاً كلياً في دراسة تلك الجوانب من العمود الفقري التي هي عامة نسبياً فحسب ، وقد يكون في امكانه أن يستمد معرفة عامة كافية بذلك ليبرر تحديد نفسه تاركاً للآخرين دراسة الخصائص الفردية . لكن العالم السياسي لا يستطيع ان يجد حتى في مخزن التاريخ العظيم أكثر من عدد ضئيل نسبياً مسن الديكتاتوريات من كل الأنواع ليدرسها ، ليس أكثر من حفنة من الحالات من نوع خاص من الديكتاتورية . ووفق هذه الظروف ، سيكون من السخف ان ينتصر على دراسة الملامح العامة وتطور المبادئ ويرفض دراسة عينات فردية كأشياء متفردة . ان النظرة المعكوسة ربما تكون أكثر أهمية .

الفزيولوجيا البشرية لا تجد وقتاً لدراسة الخصائص الفردية لجميع الأعمدة  
الفقرية البشرية ، في حين أن الدراسات الفردية لجميع الحكومات في العالم  
لن تكون مستحيلة بالنسبة لحقل العلوم السياسية .

من الواضح أن نفس الاعتبارات تنطبق في جزء كبير ، بل وبقوة أكبر ،  
على التاريخ . ولا ريب أن المؤرخ الفرد أو مجموعة معينة من المؤرخين قد  
يقتصرون على دراسة تأريخ الدساتير أو الحروب أو حتى المعارك الحربية ،  
ويستنتجون من هذه الدراسات قوانين أو مبادئ ذات قيمة للمؤرخ العام  
المعني بدراسة عصور التاريخ وتعاقب الاحداث . وسواء أصبح أمثال هؤلاء  
المؤرخين بذلك بحثائين في العلوم العسكرية أو الحكومات الدستورية أو لم  
يصبحوا فمسألة لا شأن لنا بدراستها ، ولكن الذي لا شك فيه ان مثل هذا  
العمل لا يمثل سوى جزء صغير من التأريخ .

فاذا ما تحولنا الآن إلى حقلنا فلن يكون هناك سوى خلاف بسيط في كون  
الجغرافية تعنى بدرجة كبيرة بدراسة الظواهر الفردية (\*) . وقد يشعر بعض  
النقاد أن الجغرافيين يميلون إلى الاستسلام كلياً إلى دراسة المتفرد ، بصرف  
النظر عن أهميته . فاذا كان لا بد لنا أن ندرس كل ملمح Feature  
لسطح الأرض قد يكشف عن أهمية جغرافية ، من دون اعتبار لأهميته  
النسبية ، فمن الواضح أن الجغرافية ستضل بشكل ميثوس منه في كتلة لا  
تصهر من التفصيلات . فليس كل منطقة صغيرة يمكن أن تدرس فحسب ،  
بل كل قرية مفردة ، وكل جبل ، وكل جدول صغير على سطح الأرض .  
من الجهة الأخرى ، يكون الوصف الجغرافي الذي ينحصر في مصطلحات

(\*) ان القضية التي تناقش في اغلب بقية هذا الفصل - ونقصد بها الدرجة التي تسمى بها  
الجغرافية الى بناء مبادئ عامة او قوانين ومدى عنايتها بالحالات الفردية - قد اعيدت  
دراستها بصورة اكثر مباشرة في كتابنا «منظور على طبيعة الجغرافية» ص ١٤٧ - ١٧٢  
وبينما لا تقود تلك المناقشة الى اي تغيير في الاستنتاج الاساسي بأن الجغرافية معنية  
بكليهما ، فانها تشمل على مواد جديدة تؤدي الى استنتاجات اضافية ذات اهمية .

عامة هو غير واف ، فالوصف المختصر والسطحي لمنطقة رئيسية لا بد له أن يسمي ويصف عدداً عظيماً من الملامح الفردية . ان جبال الألب والهمالايا وجبل رينير Mount Rainer أو فيزوف Vesuvius ، أو الامازون أو المسيسيبي أو النياغارا أو دول مثل ألمانيا والولايات المتحدة ، ومدن مثل لندن وباريس أو نيويورك - اذا ما أدخلت ضمن المنطقسة الموصوفة - كل هذه لن تدرس كمجرد أمثلة لنماذج Types ، أو توضيحات لمبادئ ، بل من أجل أهميتها الشخصية (قارن هنتر 161 ص ٢٢١ - ٢٤).

ان أحد أسباب ذلك ، كما رأينا ، هو أن أي وصف عام مهما كان مفصلاً غير واف تماماً لتصوير هذه الملامح الفردية . فحينما يصف العالم البيولوجي نواة نوع معين من الحجيرة فانه يكون قد أمدنا بصورة كاملة تقريباً لنواة أيسة حجيرة معن ذلك النوع ، في حين أن معرفة كاملة لشخصية القلب المركزي لشيكاغولن تعطي المرء سوى فهم ضئيل للمنطقة المماثلة في مينابولسي . ولا يبرر لسكان المدينة الثانية تسمية قلبهم التجاري ، تقليداً لسكان المدينة الكبرى ، بـ « الحلقة Loop » الاً مشابهة عامة جداً فحسب بينهما ، والحقيقة أن خطوط عربات الترام لا تتحلق في مينابولسي كما تفعل خطوط عربات الترام في شيكاغو .

واذا بدت الأمثلة السابقة معتمدة على تفصيلات ذات أهمية ثانوية ، فيمكن أن تدرس ملامح جغرافية من أمثال نظام البحيرات العظمى أو مدينة نيويورك New York City . ولاريب أن هناك عدداً من البحيرات العظمى في افريقيا ولكن كنظام لبحار مرتبطة ذات مياه عذبة ، تمثل البحيرات العظمى في شمال الولايات المتحدة نظاماً ليس له نظير على وجه الأرض - أو بقدر ما نعلم في الكون . وحينما يدرس المرء نيويورك في جوانبها الجوهرية كنقطة مركزية للتجارة للجزء الأعظم من القارة ، ثم يبحث عن مقابلها في هذه الناحية بالذات ، متجاهلاً كلياً شخصيتها المحلية ، لن يجد المرء مدينة



أخرى بهذا النمط . فشنغهاي ويونيس ايرس وهمبورغ هي جميعاً مراكز للتجارة لمناطق شاسعة ، ولكن أياً منها لا يعمل من أجل قارته الخاصة كما تعمل نيويورك لقارة أميركا الشمالية .

وسيدرك القارئ أنه في الوقت الذي تكون فيه هذه حالات واضحة ، فإنها تمثل قاعدة تنطبق على معظم الملامح الجغرافية ، وحتى ذات الأهمية الضئيلة . ونظراً لأن هذه الملامح لم توصف بصورة وافية في ضوء النماذج فان الجغرافيين وكذلك غير المختصين يعملون الى النظائر . ولربما يكون لهذه قيمتها ، ولكنها تكون مضللة اذا ما أخذت بجديّة أكثر من اللازم . إن تسمية هانكاو Hankow بـ «شيكاغو الصين» ، وتسمية منطقة بتسبرغ - كليفاند بـ «روهر أميركا» معناه الايحاء بانطباع مضلل وحقيقي أيضاً .

كذلك أوضح مثالنا الفكرة الأخرى التي تتطلب من الجغرافية أن تفحص الكثير من الظواهر كفراديات - ونقص أهمية كظواهر فردية . ولا يقصد بذلك أهميتها المنفعة في العالم فحسب ، بل كذلك أهميتها لسطح الأرض على أساس أكاديمي بحث فلولم يكن لمساقط نياغارا قيمة مادية ، سواء كانت فعلية أو احتمالية ، فان العلم الجغرافي لن يكون قائمًا بوصف يصنّفها ببساطة باعتبارها نوعاً معيناً من المساقط ضمن مئات من المساقط الأخرى . فهي في حدّ ذاتها ، في جميع خصائصها الفردية ظاهرة ذات أهمية علمية للانسان .

ان الاهتمام بالمتفرد Unique في الجغرافية لا يتحدد بالظواهر ، ولكن ينطبق أيضاً على العلاقات بين الظواهر . وهكذا ، اذا كانت العلاقة بين بحيرة وينيبك Winnepeg والبحيرات والأرض الجرداء في الشمال وبين الحدود الدولية في الجنوب متفردة جوهرياً ، فنحن لانجاهلها على ذلك الأساس .

وقد يبدو وكأن الجغرافية محدّدة بدرجة كبيرة بدراسة المتفرد كما هو

شأن التاريخ ، وكان ذلك هو الحال بلا شك حتى القرن الأخير . وكما لاحظ هنتز : « كانت الجغرافية منحصرة بدرجة كبيرة بمثل هذا الوصف الايدغرافي ولم تكن توجد المفاهيم العامة الا في الاشكال الخام التي تعبر عنها أمثال تلك الكلمات الصورية الشائعة كالجبل والوادي والمدينة... الخ » ( 161 ص ٢٢٢ والتالية) . وبالقدر الذي لم يكن بالامكان تجنب ذلك الموقف ، فان مثل هذا القول لا يمثل نقداً للجغرافية كعلم ، كما أنه لا يمثل نقداً للتاريخ أيضاً . ويمكن كذلك التعبير عن قول باري Barry بشكل سلمي : فليس من مهام العلم أن يتعلم ما لا يمكن تعلمه .

ومن الجهة الأخرى ، فان الجغرافية التي كانت قانعة بدراسة الخصائص الفردية لظواهرها وعلاقاتها فحسب ، ولم تستثمر كل فرصة لتطوير مفاهيم عامة ومبادئ تعميمية ، ستكون قاصرة في احدى معايير العلم الرئيسية . لذلك فبوسعنا أن نتفق مع هنتز في أن «التقدم الأعظم للجغرافيا يتمثل في أنها بتبنيها وتطويرها لنتائج العلوم الأصولية — أولاً في فرع واحد من الحقل ثم فيما بعد في الفروع الأخرى — انتقلت نحو الملاحظات العامة (أنظر كذلك مقتبسات ساور Sauer من بارث P. Barth 211, ص ٢٧) .

ومما لا ريب فيه أن تطوير المفاهيم العامة قد تقدم خطوات أبعد فيما يتعلق بالظواهر الطبيعية ذات الأهمية في الجغرافية مما حدث بالنسبة للظواهر الحضارية أولاً بسبب العلاقات الحميمة التي تمتلكها الجغرافية في أغلب البلدان مع الجيولوجيا وبقية العلوم الطبيعية الأخرى ، وثانياً بسبب التطور العظيم خلال القرن الماضي الذي تحقّق في العلوم الطبيعية المعنية بالظواهر الطبيعية مقابل تلك العلوم المعنية بالظواهر الحضارية ومع ذلك من الممكن أن نشير الى أمثلة من التطور في المفاهيم العامة في كل قسم من أقسام الجغرافية الأصولية .

وبفضل مثل هذه المفاهيم العامة أصبح من الممكن التعبير عن الكثير من

الخصائص للمصح Feature معين في كلمة واحدة أو فقرة — أو في رمز مثل Cfb — وبذلك يستطيع المرء أن يعطي وصفاً مختصراً نسبياً يعلق في الذهن بسهولة . وإضافة إلى ذلك ، فإن استعمال مثل هذه المفاهيم العامة قد جعل من الممكن تطوير مبادئ للعلاقات بين مختلف العوامل التي وجد أنها تتكرر في أجزاء مختلفة من العالم . ويمكن عندئذ استعمال هذه المبادئ في دراسة تكامل الظواهر في مناطق معينة .

بينما كانت المبادئ العامة قد طورت بصورة كاملة في ارتباطها مع العلاقات بين العوامل الطبيعية المختلفة ، تحقق تقدّم أيضاً في المبادئ العامة الخاصة بالعلاقات بين أي موضوع حضاري معين ، مثل محصول أو نوع معين من المصانع أو مدينة ، وجميع الملامح الأخرى التي ترتبط به بصورة بارزة . ولقد تطورت أمثال هذه المبادئ في كل وجه من أوجه الجغرافية الاقتصادية ، وإلى درجة أقل في بقية جوانب الجغرافية الحضارية الأخرى . ولذلك ، يمكن أن نسمي الجغرافية إلى درجة ما علم تعميمي — Genere lizing أو (نوموثونيكي) . وقد وجد كل من هنتر وبنك Penck

ان الجغرافية بهذا الخصوص لها أفضلية كبيرة على التاريخ ( 161 ص ٢٢٣ ، 158 ) ، وإن كان من الخطأ أن نتجاهل استعمال المفاهيم العامة والمبادئ في التاريخ والتي أمدتنا بها العلوم الاجتماعية .

ان القليلين من الجغرافيين ، على أية حال ، قانعون بحالة التطور الحالية للمبادئ في الجغرافية — سواء كان في ضوء كميته أو مدى الاعتماد عليها . وبقدر ما يمكن أن يوجد عدد أكبر من المبادئ أو المبادئ المعتمدة ، ينبغي ألا يكون المرء قانعاً . وقد يشعر الجغرافيون المحترفون بخيبة أقل إذا ما أدركوا بوضوح الصعوبات والتحديات العملية التي تعترض طريقتهم في محاولتهم لتطوير التعميمات والمبادئ . وأكثر من ذلك ، فإن الإدراك الواضح لتلك الحقائق قد يمنع المحاولات الخاطئة التي لا تؤدي إلا إلى مبادئ مضلّة .

ويغزو جيمس James صعوباتنا إلى حقيقة كون الظواهر التي نلاحظها أضخم بكثير من الرائي بحيث لا يمكن أن نرى الغابات عن طريق الأشجار، أو بتسميه الممتاز «شأن الحشرة التي تزحف على وجه صورة في جريدة لا ترى إلا تفاصيل النقاط المطبوعة ، أما تخطيط الصورة فيقع وراء مدى الرؤية» ( 286 ص ٨٤ والتالية) . فإذا ما أقررنا بسلطان هذه الصعوبة ، ألم يكتشف الجغرافيون مقابل ذلك من أمد بعيد الحل الذي يزكّونه ، وهو استعمال الخارطة لجذب العلاقات الأضخم إلى دائرة رؤيتنا ؟ ومع ذلك فلم نتقدم بعيداً جداً في بناء المبادئ .

إن إحدى الصعوبات الرئيسية تكمن في كون تكامل Integration الظواهر التي ينبغي دراسته في المنطقة عبارة عن تكامل لعدد ضخم من العوامل المستقلة أو شبه المستقلة . وبناء على ذلك ، فنحن نادراً ما نتعامل مع العلاقات البسيطة — مثل علاقة الامطار بالتربة أو الحرارة بالمحاصيل .. الخ . ويمكن نظرياً أن نتبع منطق العلوم الأصولية . بالافتراض أن جميع الحالات الأخرى تبقى كما هي ، ولكننا لا نملك سوى مختبر الواقع الذي ندرس فيه هذه الملامح ، وفي ذلك المختبر لا تبقى العناصر الأخرى بنفس الحالة . والحقيقة أننا حتى لو عرفنا المبادئ النظرية التي تحكم علاقة كل من العوامل الفردية بالمحصّل الكلي ، فانه في حالة مثل هذه المحصلات المعقدة كالملاحح الحضارية ، سيكون المبدأ الذي يحاول أن يقرّر المجموع الكلي لجميع العلاقات كل في نسبه الصحيحة معقداً جداً بالنسبة لنا اذا ما أردنا استعماله . ان هذه صعوبة عامة لا تنطبق على الجوانب الأكثر تعقيداً للعلوم الاجتماعية فحسب ، بل تنطبق كذلك على كثير من الظواهر في العلوم الطبيعية . ولو عرف المرء جميع المبادئ افتراضاً وكانت لديه جميع المعلومات ، فان الحل سيرتبط بمعادلة احصائية معقدة جداً بحيث لا يمكن لعقل محدود أن يحلّها . وستردد الجغرافية في التنبؤ بنتائج لأمثال هذه العوامل المعقدة حتى لو بلغت النضج في التقنيات والأساليب .

ان الصعوبة الرئيسة الثانية ، والتي تحدد بالتأكيد قابلية التطبيق لمثل هذه المبادئ الخام كما يمكن أن تطور في الجغرافية ، تنجم عن الأساس غير المضمون الذي يقوم عليه المبدأ ، ونقصد به المفاهيم العامة . وهذا التحديد موجود بلا شك في كل فرع من فروع العلوم ، بدرجة أقل أو أكبر . وفي تلك العلوم القادرة على انجاز تجارب مسيطر عليها ، يمكن اختيار العينات بحيث تتطابق تماماً تقريباً مع النموذج العام Generic Type المرتبط بالمبدأ . ولن يجب المبدأ على المدى الذي تكون فيه العينات الفعلية في الواقع مختلفة عن النموذج العام . وفي الجغرافيا ، نادراً ما نمتلك عدداً كافياً من العينات من أي نموذج عام يسمح لنا أن نتميز في اختياراتنا . وفضلاً عن ذلك ، فان عيناتنا لا تتطابق تماماً مع نموذج عام ، إلا في حدود عريضة جداً . ان هذا التنوع العريض للمفرد ضمن النموذج يوضحه الافتقار البارز إلى الاتفاق بين الجغرافيين ، ليس على تصنيف أقلية من العينات المشكوك فيها ، بل عموماً بالنسبة للنماذج نفسها ، ولأنظمة النماذج نفسها . وبما أن المبادئ السليمة لا يمكن تطويرها إلا إذا كان لدينا نظام سليم للمفاهيم العامة ، فينبغي أن ندرس الآن كيف تتطور مثل هذه المبادئ في الجغرافيا (\*).

لقد بيّنا من قبل أن الكثير ، ان لم يكن الأغلب ، من المبادئ العامة في الاستعمال في الجغرافيا قد استمدت من فروع أخرى من فروع المعرفة . وإن إحدى تلك المجموعات ، ولعلها الأكبر . هي تلك المجموعة التي يعكس تعبيرها الحقيقة في كلمات من الكلام الدارج بأن الانسان قد درس الجغرافية قبل أن يسمع بأي شيء اسمه «العلم» . واذ يحتمل أن تكون المفاهيم البديهية فجّة ، فقد وجد أن الكثير منها مناسبة للتفكير العلمي . فالبحر ، والبحيرة والنهر ، والجبل ، والسهل ، والمدينة ، والميناء ، والحقل ، والمحاصيل —

(\*) حول المبادئ العامة ، ولا سيما ما يتعلق بأشكال سطح الأرض، هناك قيمة كبيرة في دراسات مبكرة مثل دراسات هنتنر (459) ودراسات وليم موريس دافيز (407) وكذلك كامبل Campell (469).

لكل هؤلاء يمكن أن يحدّد المعنى الاعتيادي بدقة كما يستعمل في الكلام الدارج لغرض الاستعمال العلمي . فاذا ما أردنا أن نستحدث بدلا منها مصطلحات تقنية لتؤثر بها على غير المختصين فيكون عملنا عبارة عن ادعاء فارغ (قارن شميدت Schmidt 7 ص 192) . ومن الجهة الأخرى ، فالكثير من المصطلحات الأخرى في اللغة تستعمل بطرق مختلفة بحيث لم يعد ممكناً أن نلبتها في معاني تقنية راسخة .

ولقد أدخلت إلى الجغرافيا مجموعة ثانية ضخمة من المفاهيم العامة مستمدة من العلوم الأصولية ، ولا سيما من الجيولوجيا . ومع أن الكثير من هذه المفاهيم قد أثبتت أنها مفيدة أيضاً ، فإن من الخطأ الافتراض أن مرجعها العلمي البارز يؤكد صلاحيتها المنطقية للاستعمال في الجغرافية . إن القاعدة الشائعة في العمل العلمي التي تتطلب من الباحث في حقل معين أن يتقبل نتائج المعرفة في الحقول الأخرى ، وأن يفترض أن الحقائق والعلاقات التي وطّدت في الفرع الآخر من العلم صحيحة ، ما لم تكن قد أظهرت أخطاءً ، إن هذه القاعدة لا تنطبق على نظام تصنيفي ، والذي لا يمكن أن يسمّى صحيحاً أو خطأ بل مفيداً نوعاً . فاذا صنّف الجيولوجيون مثلاً أشكال سطح الأرض إلى أنواع عامة مستندة إلى تأريخها السالف وليس إلى أشكالها الحالية فليس من الضروري أن يقبل الجغرافي مفهومهم عن «الهضبة» لمجرد كونه «مفهوم علمي» ، في مقابل المفهوم الراسخ مثلاً لنفس الكلمة في الكلام الدارج والذي كان يستعمله الجغرافيون منذ أمد بعيد قبل أن يضيف عليه الجيولوجيون معنى جديداً ومختلفاً .

أخيراً ، فقد طوّر الجغرافيون أنفسهم أنظمة مختلفة من النماذج التي يمكن أن يصنّفوا إليها الملامح التي يدرسونها . فلقد كانوا معنيين على نحو الخصوص بإضافة مفاهيم عامة مستندة إلى عناصر فردية مع مفاهيم عامة مستندة إلى مركبات عنصرية — Element Complexes . إن أنظمة التصنيف الجديدة هذه تبدو غالباً مناقضة لتلك المقتبسة عن الفكر الشائع

أو عن العلوم الأصولية المجاورة ، ولذلك فقد كان هناك نقاش حام حول أيّ من المفاهيم العامة هي المفاهيم السليمة التي يمكن أن يستعملها علمس الجغرافية . وهذا ليس ، كما فكّر الكثيرون ، مجرد تفضيل «للجديد» أو «للقديم» . ان السؤال هو أكثر جوهرية ؛ فمن وجهة نظر الجغرافية الخاصة ، أيّ مفهوم هو ذو قيمة عظيمة ؟ وبما أن ذلك قد أثار الكثير من الجدل ، وأن من الواضح أنه ذو أهمية عملية عظيمة في تطوير الحقل - ربما في مقابل بعض الأسئلة التي اقتضت اهتمامنا - فإنه يستحق منّا تحليلاً مختصراً .

استحالة تضمين جميع خصائص أي شيء في مفهوم واحد يعني أن أي شيء معين يمكن أن يصنّف في نفس الوقت إلى نماذج مختلفة كثيرة حسب أسس التصنيف . ولكن هذه النماذج قد تكون متشابهة بدرجة كافية بحيث أننا ، في ضوء تحديدات قاموسنا ، قد نستعمل نفس المصطلحات لمفاهيم مختلفة . فلنأخذ حالة الفحم البسيطة جداً ؛ فعالم النبات القديم سوف يصنّف الفحم كنتاج نباتي ، أما بالنسبة لعالم الطبقات فيعتبره مجرد نوع من الصخر ، في حين أن دارس المناجم سيقول عنه أنه معدن . وبما أن الفحم في الحقيقة هو في الوقت نفسه كل هذه الأشياء ، فإنه يدخل في كل من هذه المفاهيم ، وان لم يكن أيّ منها بطبيعة الحال يعبر كإياً عما هو الفحم .

وبناء على ذلك فإن تصنيف الأشياء الى نماذج عامة لا يمكن تقريره ببساطة على الأساس البسيط من «الخصائص المتأصلة للأشياء نفسها» . وفي ضوء جميع خصائص الأشياء ، ليس هناك تصنيف ممكن . أن مسألة أي من الخصائص ينبغي أن تؤخذ بنظر الاعتبار في تطوير مفاهيم عامة لأمر يعتمد على الهدف الذي من أجله تصاغ المفاهيم العامة . فالمفاهيم العامة هي ليست نهاية في حدّ ذاتها بل مجرد أداة علمية يختلف هدفها الخاص حسب وجهة نظر الفروع المختلفة للعلم .

وفي العموم ، فإن هدف تطوير مفاهيم عامة هو أن يمدّنا ببيان مفرد لمجموعة من الخصائص المشتركة التي تشترك فيها أشياء وتختلف فيما بينها

فيما عدا ذلك . وهذا مفيد للهدف الأولي لوصف الواقع في كونه يمدنا بوسيلة مختصرة للوصف والتي تمكننا بسهولة أكبر من أن نفهم ونتذكر الاوصاف وفضلاً عن ذلك فان مثل هذه المجتمعات المختصرة الدقيقة مفيدة للغاية أن لم تكن عملياً لاغنى عنها . في تطوير مبادئ للعلاقات بين الأشياء . وفي كلتا الحالتين ، من الواضح أن المفاهيم العامة ينبغي أن تعبر عن خصائص الأشياء ذات الأهمية العظمى حسب وجهة النظر الخاصة التي تدرس بناءاً عليها . ومثال ذلك ، ان الباحث في علم الهندسة الحرارية قد يتجاهل ، في تصنيفه للفحم خصائص عديدة ليست لها تأثير على خاصيات الاحتراق ، مهما كانت هذه الخصائص جوهرية بالنسبة لعالم النبات القديم .

لذلك فلدينا الأسس الجوهرية للحكم على الأنظمة المختلفة للمفاهيم العامة في الجغرافية : فأى تصنيف يعبر بكمال ووضوح أكبر عن تلك الخصائص ذات الأهمية العظمى من وجهة نظر الجغرافية ، سواء كان للوصف الجغرافي أم كأساس لبناء مبادئ للعلاقات الجغرافية .

أما بخصوص كون وجهة النظر في الجغرافية مختلفة عن وجهات نظر فروع العلم الأخرى ، سواء كانت أصولية أم تاريخية ، فليس هناك فرضية تؤيد إدخال المفاهيم العامة المتبسة من العلوم الأخرى الى الجغرافية ، بل على العكس من ذلك ، فيمكن أن نفترض أن العكس هو الصحيح . ومن الجهة الأخرى ، فان المفاهيم العامة التي وجدناها في الكلام الدارج قد تطورت عادة عن نفس وجهة النظر البسيطة نحو الواقع الذي تعبر عنه ايضاً الجغرافية . فالحوت بالنسبة للجغرافي وكذلك التجار هو سمكة ، أو - اذا ما اعتبرت هذه استعمال خاطيء للكلمة - إن الحوت ينبغي أن يضم الى المفهوم العام عن الحيوانات المحيطية وليس الحيوانات الأرضية .

ان الكثير من المفاهيم التي ورثتها الجغرافية عن فيزيوغرافية الجيولوجيا للقرن الماضي قد طوّرت من قبل باحثين كان اهتمامهم الأولي في عمليات



تكوين أشكال سطح الأرض ، كجزء من تأريخ الأرض افتراضاً . ولذلك فقد كان من المناسب أن يحاولوا ، مهما كان ذلك صعباً ، تصنيف أشكال سطح الأرض في ضوء تلك الخصائص التي نجمت عن أصولها Genesis وكانت بالتالي مفتاحاً لها .

وإذا كان الجغرافي بالمثل معنياً مباشرة وقبل كل شيء بأصول أشكال سطح الأرض فإنه سيقبل بلا تردد نفس المفاهيم العامة ، ولكن سيكون من الصعب على هذا الأساس تمييز الجغرافية عن الفيزيوجرافية الحركية . ومن الممكن أن نتصور على أية حال أن الجغرافي قد يتطلب تصنيفاً أصولياً Genetic كأفضل وسيلة للتعبير بصورة كاملة عن شخصية أشكال سطح الأرض . وهذا هو خط التفكير الذي اتبعه هنتز . ان الجغرافي يسعى الى أن يبني نماذج من أشكال سطح الأرض أو المناخ «حسب كليات خصائصها» ( 61 ص ٢٢٢ والتالية) . وقد وجدنا أنه لا يمكن تحقيق هذا بصورة مباشرة . ويمكن أن يقوم بتصنيف أصولي (وان كان ذلك سيبدو كخطوة أولى لا كخطوة نهائية كما يقترح هنتز) . ولكن هل هذا ممكن ؛ دعنا نفترض أشكالاً مختلفة لسطح الأرض ، وكل منها يمثل شكلاً نتجاً قد تطور بعمليات منفصلة من عمليات الالتواء والارتفاع والتعرض للبراكين والتعرية . ويمكن بناء نظام للتصنيف تحدّد فيه هذه العمليات المتنوعة الأقسام الرئيسية والثانوية ، ولكننا سنواجه أيضاً بالسؤال الذي لا جواب له ، وهو أيّ من العمليات هي الرئيسة وأيهما الثانوية ؟

ولقد ناقش بنك هذه الصعوبة من وجهة نظر الجيومورفولوجيا نفسها منذ عام ١٩٠٦ . وقد لاحظ أنه قد ظهر ما تبين أنه أبداع انسجم بين البنية وشكل السطح ، بحيث يبدو أن الجيومورفولوجيا قد ربحت أساساً متيناً لمفاهيمها في الحركات الباطنية (التكتونية) - وهكذا «فبدلاً من المفهوم الجغرافي الأصلي عن المنطقة الجبلية كجماع لعدم التوازن Sum Of Unevennesses

تبني الكثيرون مفهوماً تكتونياً يعتبر المنطقة الجبلية بناء عليه شريطاً من الأرض المتلوية بقوة» ، ولكن الاستقصاءات المورفولوجية الدقيقة أظهرت أن العلاقات بين الحركات التكتونية والجيومورفولوجيا هي ليست صميمية كما افترض المرء في البداية ، وان المرء ينبغي أن يستنتج أن شكل الأرض التي يدرسها الجغرافي ويفسرها هي شيء مختلف عن بنية الأرض التي يدرسها الجيولوجي ( 128 ص ١٥ والتالية ، وكذلك ص ٣٥ والتالية). ولقد أوضح بنك مؤخراً نفس الاستنتاج بمقارنة الكتلة البوهيمية مع كتلة الهضبة الوسطى في فرنسا. ولقد ذكر أن كليهما نتجاً عن الاندفاع ( Zerborsten )، وهما تمتلكان تشابهاً عظيماً في مكوناتهما وعلاقة كاملة في تطورهما الجيولوجي الأخير ، ومع ذلك فهما جغرافياً مختلفان بقدر اختلاف الأشكال المحدبة عن الأشكال المقعرة ( 249 ص ٦ ) .

ولاشك أن الوصف الأصولي Genetic الكامل لا بد أن يصل في النهاية الى وصف كامل للشكل ، غير أن التصنيف الأصولي الذي يدخل جميع العمليات التي قد تكون هامة في أية منطقة - في جميع تنظيماتها المحتملة في الزمن - لن يكون تصنيفاً للنماذج . ولن يكون سوى طريقة غير مباشرة لوصف نتيجة نهائية يمكن أن توصف بشكل أكثر اختصاراً ودقة بالدراسة المباشرة للخصائص الحالية لأشكال سطح الأرض .

فاذا ما حددنا أي تصنيف بخصائص معينة وأجبرنا على تجاهل الأخرى فأى من الخصائص هي ذات الاهتمام الأكبر بالنسبة للجغرافي الذي يسعى الى دراسة منطقة في ضوء تكامل ظواهرها؟ لا ريب أنها ستكون الخصائص التي ترتبط بدرجة بارزة بالظواهر الأخرى من ظواهر سطح الأرض الحالي وبعبارة أخرى ، أنه معني أكثر بشكل وفيزيونومية أشكال سطح الأرض كعامل وظيفي في المركب الكلي للظواهر المكانية أكثر اهتمامه به كنتج نهائي لأسبابها الأصولية الخاصة .

ولاريب أن هناك حالات تكون فيها الخصائص ذات الاهتمام الأولي هي نفسها من كلتا وجهتي النظر ، كالبراكين والأخاديد مثلاً . وفي مثل هذه الحالات سوف يستخدم كلا مجموعتي الباحثين نفس المفاهيم العامة . وحيثما كان التوافق في الاهتمام مفقوداً ، فلن يكون الجغرافيون تحت أي الزام لاتباع اتجاه الفيزيوغرافي الأصولي أو الجيولوجي . وفي الجغرافية الألمانية يتخذ الصراع من أجل الاستقلال في المنحنى العلمي في دراسة أشكال سطح الأرض شكلاً معاكساً لأساليب دافيز W. M. Davis وحسب قول كل من أول Ule وبرغر Burger ، فان وجهة النظر الجغرافية المتميزة قد قام بتقديمها بشكل فعال جداً باسارج Passarge منذ عام ١٩١٢ ، ومنذ ذلك الوقت أكد من خلال عمله وصف أشكال سطح الأرض الحالية كعوامل وظيفية في الأقليم (أو اللاندسكيب) ( ١70 ص ٤٩٧ والتالية ، ١١ ص ٧٧) . وبالمناسبة يمكن المرء أن يضيف ملاحظة دفاع عن دافيز - ان كان هناك حاجة الى الدفاع . فحينما كان يحاضر في جامعة السوربون حسب شهادة ليهمان Lehmann ، صرح دافيز أنه «إذا ثبت أن من الصعب جداً استنباط تطور أشكال سطح الأرض بحيث يفقد المرء في مشاكل الماضي معرفسة اللاندسكيب ، فمن الخير للجغرافي أن يصف الأرض بمساعدة المعلومات الجغرافية السابقة» ( ١١3 ص ٢٣٧) .

ومن الواضح أن معظم الجغرافيين من الولايات المتحدة الاميركية ، في الوقت الحاضر يقبلون استنتاج ساور أنه «ليس هناك علاقة ضرورية بين نمط الأصل لشكل التضاريس ودلالاتها الوظيفية» (ص ٣٧ ، أنظر كذلك بومان Bowman ١06 ص ١٤١ والتالية). وكثيراً ما فشلوا في رسم النتيجة الطبيعية المنطقية بأن مفاهيم النموذج المستندة الى الأصل Genesis قد يكون لها دلالة ضئيلة بالنسبة للوظيفة . وهم ينسون مثلاً أنهم اذا ما أخبرونا أن منطقة مغطاة ب«بركام جليدي من نوع ويسكونسن» فإنه لن يمدنا بوصف دقيق لشكل سطحها أو لمحتواها الصخري الحالي . ولقد حرّر الجغرافيون أنفسهم من

التصنيف الأصولي Genetic ، كما لاحظ ساور ، ولاسيما في دراسة علم المناخ ( 211 ص 33 ) . وربما كان مرجع التأخير في بناء حرية مشابهة في دراسة أشكال سطح الأرض إلى كون معظم الجغرافيين ، في هذه البلاد وكذلك في ألمانيا ، قد تدرّبوا على نحو الخصوص في الجيولوجيا والجيومورفولوجيا . ( لاحظ تصريح فروبل Frobel الوثيق الصلة بالموضوع لعام 1836 المقتبس في الهامش رقم 36 ، القسم الثالث أ ) .

ولاحاجة الى القول (ولكن بما أن المؤلف قد أسىء فهمه في المناقشات الشفوية هذه النقطة ، فقد يسمح له أن يوضّح موقفه) بأن الاقتراح القائل بأن الجغرافيين في حاجة الى أن يحرروا أنفسهم من وجهة النظر الجيولوجية هو ليس هجوماً على الجيولوجيين بأيّ معنى كان . وقد يشعر المرء أن الجيولوجيين قد أساؤا استخدام مصطلحاً جغرافياً جيداً في تسمية «الهضبة» بما يعنونه بالوصف «كهضبة سابقة» ولكن هناك الكثير من الصعوبات في المصطلحات بحيث لا تبرر خاتمة خلاف حول ذلك . ان المفاهيم التي طورها الجيولوجيين هي ليست موضوعاً للهجوم من قبل الجغرافيين ، فهي مناسبة كليا لغرض دراسة الواقع من وجهة النظر الجيولوجية . وكل ما قيل هنا هو أنه ليس هناك من سبب للافتراض أن مفاهيم الجيولوجيين مناسبة — بل هناك أسباب كثيرة للاعتقاد بعكس ذلك — لأغراض دراسة الواقع من وجهة النظر الجغرافية .

ولبناء مبادئ سليمة للعلاقة بين الزراعة وغسل التربة مثلا من جهة وأشكال السطح من جهة أخرى لا بد من أن يكون لدينا مفاهيم عامة تعبر عن خصائص مدروسة لأشكال السطح ذات دلالة بالنسبة للزراعة وغسل التربة ، وليس خصائص معبر عنها بنماذج الأصل . وفي هذه الحالة فان المشكلة سهلة في الخطوة الأولى ، ولكنها معقدة جداً وراء ذلك . ان الخصائص الأساسية لأشكال السطح ، من وجهة النظر التي ذكرت الان . هي منحدرها Slope ولكن منحدرها هو سطح في هندسة صلبة تختلف باستمرار وبسدون انتظام في كل نقطة وكل اتجاه في كل نقطة . وتدلل التطورات الأخيرة في قياسات المنحدرات على مراحل أن هذه المشكلة تسمح بحل جزئي .

والخلاصة ، ان وجهة النظر البسيطة نحو الراقع التي تشارك بها الجغرافية الشخص العادي ، تعتبر المشاكل ذات دلالة في ضوء علاقاتها بالظواهر الحالية الأخرى ذات الأهمية الجغرافية وليس في ضوء أصولها Origins ولذلك فان المفاهيم العامة وانظمة التصنيف ستكون أكثر فائدة في الجغرافية اذا ما استندت الى الناحية الوظيفية أكثر من استنادها الى الجوانب الأصولية Genetic للظواهر .

وعلى الرغم من الصعوبات المرتبطة بذلك ، فقد كان بمقدور الجغرافية أن تطور مبادئ للعلاقات بين العناصر المتغيرة للمنطقة. والى حد ما ، حتى الآن ، صيغت العلاقات بين التغيرات في المركبات العنصرية Elwment — Complexes في مبادئ عامة . وينبغي أن يكون ذلك ممكناً كذلك، حتى وان كان أكثر صعوبة . وفي العموم ، ماتزال دراسة المركبات العنصرية معنية بدرجة كبيرة بالخطوة الأولى ، وهو تطوير النماذج Types ، ولكن حتى في هذه المرحلة — كما تتمثل بنظامي التصنيف للمناطق الريفية اللذين ناقشناهما في القسم السابق — فانها تقترح العلاقات العامة Generic Relationships على الأقل. وحينما لاندرس العناصر، كما لاندرس المركبات العنصرية للمناطق، بل ندرس المناطق نفسها، فهل يمكننا أن نأمل بتطوير مبادئ عامة ؟ إن هذا السؤال يكمن في قلب الجغرافية .

إنه لأمر بديهي أن يكون بناء مفاهيم عامة أو نماذج حالة ضرورية لتطوير المبادئ العامة . ومن المفترض بهذا الخصوص أن يكون اقتسراح بأسارج للتصنيف الأصولي للمناطق الى نماذج قد ترك انطباعاً كبيراً على كثير من الباحثين ، ويبدو أنه يقدم امكانية تطوير التعميمات Universals في قلب الجغرافية ، وهكذا يرفع النوعية العلمية لعملنا .

وسيكون تناولنا لهذه المسألة أكثر صراحة اذا ما تذكرنا أنه ، بينما يتوجب على العلم السعي الى التعميمات ، فليس من الضروري بأي شكل من الأشكال أن تتواجد ، بل على النقيض من ذلك ، فتلك الأجزاء الهامة من

المعرفة العلمية - في كل فرع من فروع العلم - لا يمكن التعبير عنها بالتعميمات  
فبتكرس قيمة خاصة للحصيلة الأخيرة ، وهي المبادئ العلمية ، نتعرض  
لخطر عدم الأهتمام الكافي بالأسس الجوهرية لها . ولن يكون بإمكاننا  
بناء مبادئ بالانطلاق أولاً من تسمية ما ليس بـ«أشياء» أشياء ، ثم نصنّفها  
الى نماذج عامة من دون أن ندرس بعناية ان كانت نماذج عامة فعلاً . ويمكن أن  
نخضع أنفسنا بموجزات تخطيطية للتصنيف وبتفسيرات عامة مستندة الى  
مبادئ معبر عنها بغموض ، غير ان عدم امكانية تطبيق هذه المبادئ على  
حقيقة العالم سوف تكشف عن زيف أساسنا . وكما أشار كروبر Krober  
في مناقشته لفرع مختلف من فروع العلم - «ان جميع التفسيرات التخطيطية  
تبدو جوهرياً علامة من علامات النضج العلمي» ( 116 ، ص ٥٤٢ ) .

ولسنا بحاجة الى إعادة الأسباب التي تتهدد بالفشل أية محاولات لبناء  
تصنيف عالمي للمناطق في ضوء كلية خصائصها . ويمكن أن تصنف جميع  
مناطق العالم بشكل عمومي Generically وفقاً لأتي مركب - عنصري  
Element - Complex معين ، لكن المجموع الكلي للمركبات -  
العنصرية الذي يختلف في المناطق المختلفة لا يمكن أن يصنّف في نظام  
واحد من أنظمة النماذج العامة (القسم العاشر ز) . ومن اجل هدفنا الحالي  
ليس من الضروري أن نصنّف جميع المناطق ؛ فاذا كان باستطاعتنا ان نجد  
بعض المناطق التي يمكن ككليات أن تصنف الى نماذج عامة ، فيوسعنا أن  
نأمل في التوصل الى المبادئ العامة .

ومهما كان عدد المناطق التي ندرسها صغيراً . فان الصعوبة الأساسية  
تظل كما هي . إن تكامل الظواهر الذي ينبغي أن ندرسه في كل منطقة هو  
ليس وحدة كلية تكاملية ، بل يشتمل على طاقم من المركبات - العنصرية  
الترابطة نوعاً ولكن المستقلة نوعاً أيضاً ، وان البعض منها ليس سوى  
أجزاء من عمليات تكاملية ممتداً في مناطق اخرى - وفي المعنى الكامل ممتدة  
فوق العالم بأكمله .

إذا ما استعرنا تشبيه جيمس James للحشرة التي ترحف على الصورة الفوتوغرافية في الجريدة ، يمكننا أن نقول - في شيء من المبالغة - أنه في جغرافية أية منطقة ، يبدو وكأن هناك عدة صور فوتوغرافية مستقلة ، وكل منها له تصميمه الخاص ، وكل منها ذو شكل وحجم مختلف ، قد ركبت فوق بعضها البعض اثناء الطبع ، وقد قطع كل منها بشكل اعتباطي لكي يتلاءم مع الصورة العامة . فالجغرافي ، وهو في موضع الحشرة ، قد يكون قادراً على إعادة بناء نمط كل تصميم منفصل وأن يصنّفها بشكل عمومي ، ولكن كيف يمكنه أن يصنّف المجموع الكلي للتصاميم المنفصلة في المركب الخاص الذي تتواجد فيه ؟ فإذا ما حدث نفس التركيب للمركب العنصري ، متقلاً بنفس الطريقة في أكثر من منطقة واحدة ، فإن باستطاعة المرء ان يبني نموذجاً عاماً لهذا الشكل المعقد جداً . وبينما يمكن التصور ان مثل هذا التكرار قد يحدث - لكن من الضروري أن نعرّ على حالات عديدة من التكرار لكي تمدّنا بمفاهيم عامة للأقاليم التي يمكن أن تطور منها مبادئ .

ونحن نواجه خطر إرباك أنفسنا باستعمال كلمة «اقليم» باعتبارها مصطلحاً أكثر ملائمة لنا من عبارة «منطقة ذات نموذج معين» . فحينما نقول أن سهل البو Po وسهل الدانوب الأوسط هي «مناطق زراعية» من نفس نموذج نطاق الذرة الأمريكي ، فنحن نعني فحسب أن هذه مناطق يوجد ضمنها نفس المركبات - العنصرية الزراعية تقريباً . وحتى لو وجدنا نفس المركب - العنصري الزراعي بالضبط ، فلا يمكن أن نسمي لمناطق الثلاثة مناطق عينية لنفس الاصناف ، فليس هناك ولا يمكن أن يكون هناك سوى «نطاق ذرة» واحد في العالم فقط . وإن أي مركب عنصري لمنطقة ما قد يظهر في مناطق أخرى ، غير ان تركيبها جميعاً في الخليط الفعلي كما يوجد فعلياً لا يحدث سوى مرة واحدة على سطح الأرض (كما يذكر بانس Banse, 246 ص ٤١ ، وهنتر 161 ص ٢٩٣) .

وقد يشعر القارئ أنه إذا كان هذا الاستنتاج ينطبق على الاقاليم ذات الحجم الكبير كالتي درسناها الان - وحيث أن العالم لايشتمل الا على عدد ضئيل نسبياً من أمثال هذه المناطق الضخمة - فقد يكون بوسعنا لو درسنا أقاليم أصغر للتوصل الى بناء نماذج . وقد أشار أحد زملائي الذي تفضل بقراءة مسودة هذا البحث الى أن في استطاعته أن ينتخب ثلاثة مواضع احداها في منغوليا والثانية في باتاغونيا والثالثة في السهول العظمى ، وتكون متشابهة تشابهاً عظيماً بحيث يمكن مقارنتها «ان لم يكن بالبالزلاء في اغلفتها فعلى الأقل بالبالزلاء في اغلفتها في حدائق مختلفة» . ولا ريب أن لدينا في هذه الحالة مركبات شبيهة جداً بالكثير من نفس العناصر والمركبات العنصرية ، ولكن هل باستطاعتنا القول أن هذه الملامح المشتركة هي في كل حالة الملامح الأكثر أهمية في المنطقة ؟ ان جميع أنظمة نماذج استعمال الأرض تقريباً بما في ذلك تلك التي طورها الزميل الذي قال بهذا الرأي ، تصنف المناطق في نماذج عالمية رئيسية مختلفة . ولو افترضنا أننا حددنا المنطقة الرعوية في منغوليا ودرسنا فقط مواضع الرعي التجاري في منغوليا والسهول العظمى فعلى أي أساس يمكننا أن نقول أن الاختلافات البارزة في تطور الطرق والمجتمعات المدنية هي ذات أهمية ضئيلة في مقارنتها مع تشابه الملامح الأخرى ؟ !

إن المثل السابق يبدو أنه يقود الى مواقع نماذجية Type Localities لأنه يشتمل على مناطق يتحكم فيها مركب عنصري واحد - بما في ذلك كل من العناصر الحضارية والطبيعية . ويصبح الموقف أكثر وضوحاً اذا ما أخذنا مواقع ذات قرب أكثر الى متوسط التعقيد . وهكذا فقد يبدو موقعاً في سهل البو ، من نواحي معينة، شبيهاً بواحد في نطاق الذرة الأميركي ، وهكذا يشعر المرء بالاغراء لأن يصنف كليهما «كبالزلاء لا كطماطا» ، ولكن من نواحي أخرى لاتقل أهمية ، يشبه موقع سهل البو موقعاً في سهل نيبوليتان Neapolitan ، واننا على هذا الأساس ينبغي أن نصنّفه أيضاً كطماطا. واطافة



الى ذلك ، فبالنسبة لجميع تلك الملامح في موقع سهل البو التي تنجم عن موقعه في أسفل جبال الألب على الطرق الرئيسية من شمال أوروبا الى شبه الجزيرة الايطالية ، على مقربة من البحر الادرياتيكي والبحر التيراني ، فان هذا الموقع مختلف جوهرياً عن جميع المواقع في بقية أجزاء العالم .

والخلاصة ، إن تفرد الأقليم هو ذو نظام مختلف تماماً عن تفرد كل من الهيكل العظمي البشري أو أي حبة من البازلياء في قشرها . فكل من هذه متفردة في خصائصها التي يمكن بلاشك أن تسمى ثانوية بينما تكون الخصائص الرئيسية متماثلة ، في حين أن الاقليم متفرد فيما يتعلق بالتركيب الكلي لخصائصه الرئيسية . وبهذا المفهوم يمكن أن نتفق مع أولئك الذين يتحدثون عن «فردية» المناطق ، مع أننا قد نجد مصطلحاً آخر يستعمله الجغرافيون الفرنسيون وهو كلمة الشخصية Personality أكثر إيجاء بالنسبة للكل "Whole العضوي (موسيه 93 Musset ص 274 وما بعدها ، قارن شلوتر 148 Schluert ص 218 ، بنك 158 ص 49 ، كروتزبرغ 248 Creut Zburg وفنش 223 Finch ص 16 والتالية) (1) .

وفي نقاش مفيد جداً لهذه المشكلة اقترح غرادمان Gradman أنه حينما يدرس المرء موقعاً في ضوء جميع ظواهره المتشابكة ، فسيستوفر له انطباع صورة كاملة ومفردة والتي يشعر بذلك أنه من الممكن التعبير عنها بالكلمة

---

(1) استنتج شلوتر ان الجغرافية كانت متفردة Einmalige في جانبها الطبيعي فقط، في حين انها كانت في جانبها البشري اكثر (توميليشيكية) - ورد هذا في نفس المقال الذي أكد فيه ان الجغرافية لم تكن ذات جانين بل ذات جوانب كثيرة ( 148 ص 218 ، و 145 ، 146). وقد وجد غراف Graf ايضا ان شلوتر كان متناقضاً، وان كان لأسباب مختلفة . ولقد توصل هو نفسه الى الاستنتاجات المناقضة تماماً فيما يتعلق بجوانب العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية من الجغرافية، لكن نقاشه يستند الى فلسفة العلوم الخاصة التي تفصل العلوم الطبيعية عن العلوم الاجتماعية على اساس (الترمو ثوتيكية) هي عكس (الايديوغرافية) - وبعبارة أخرى ، نقاش في حلقة مفرغة ( 156 ص 109 )، لاحظ ايضا مقال هنتر والمناقشة اللاحقة وكرافت Kraft ، (166 ص 11-13).

الصحيحة أو التعبير المختصر «ولكن مايتوفر لنا كصورة ذهنية لايمكن نقله الى الاخرين بحالته النهائية ، فكل امرئ لابد أن يفعل ذلك بنفسه» . ويستطرد غرادمان قائلاً إنه لابد للكاتب من أن يقود القارئ خلال التحليل والتركيب لكي يصل بنفسه الى الادراك النهائي . وينبغي الا نشوّه تعليقه الاستنتاجي بترجمة نصه بل نورده بلغته كالتالي :

(( Domit Wird Reichlich Wasser In Den Vein Unserer Jungen Begeisterung Gegossen, Und Es Ist Niemandem Zu Verargen, Wenn Ihn Der Trank Furs Erste Nicht Recht Munden Will)) (236 p. 131 ff)

وعلى أيه حال تبقى طريقة ذات تطبيق محدود قد يكون من الممكن بواسطتها التعرف على المواقع بكونها عينات لنفس النموذج . فضمن أي منطقة ضخمة واحدة ، مثل نطاق الذرة أو الألب النمساوية ، الا نجد نموذجاً أكيداً من الموقع في أمثلة مكررة هي شبيهة بالبازلياء في القشرة؟ ألا يمكن أن تدرس هذه كعينات من نفس نموذج المنطقة ، محدّدة حتى في ضوء خصائصها الكلية ؟ ويرى المرء على الأقلّ تشابهاً مع عينات الأصناف البيولوجية مادامت ملامح المواقع المختلفة ضمن منطقة رئيسية لها أصول مشتركة تقريباً .

وإذا ما افترضنا أن التركيب المعين للعناصر الطبيعية هو نفسه جوهرياً في مواقع مختلفة من منطقة ضخمة واحدة وان التطور الحضاري قد تحكمت فيه نفس العوامل البشرية ، فسبقى مع ذلك اختلافان بارزان فلا يمكننا حتى ضمن هذا المدى المحدود أن نتجاهل أهمية الموقع النسبي . فالمواقع القريبة من مركز الأقليم ستختلف عن تلك المواقع القريبة من الاطراف في عدد من الطرق التي قد تكون ذات أهمية عظيمة. وفضلاً عن ذلك، فإذا كانت هذه المواقع عينات، فلا بد أن تشمل خصائصها على الحجم والشكل — وهي خصائص ليست ذات أهمية أكاديمية . بل كذلك قد تؤثر في تطور ملامحها ، ولا

سيما الملامح المدنية ضمنها . ولكن كيف نحدد حجم وشكل المواقع ؟  
لا يمكن ذلك إلاّ على أساس تقريبيّ جداً واعتباطي نوعاً - والذي سيفرز  
في أية حالة اختلافات عظيمة بقدر ما لو اشتملت البازلياء في قشرها على أشياء  
قد تشكلت مثل البازلياء والقرع وعق الاوزة المهروسة .

إن هذه الدراسة الأخيرة تكشف عن الخطأ الجوهري في قياسنا التشبيهي  
فهذه المواقع في الأقاليم الأضخم لا تمثل عينات مستقلة لأصناف ، بل  
مجرد أجزاء مماثلة من الكلّ ، التي تستند مشابهتها في جزء رئيسي على كونها  
ليست سوى جزء من الكلّ . والحقيقة أن ذلك «الكلّ» Whole ، الاقليم  
الأضخم ، ليس في الحقيقة «كلّ» Whole ، بل مجرد جزء من «الكلّ»  
الكامل المفرد الذي نمتلكه ، وهو العالم بكلّيته .

وبعبارة أخرى ، فإن محاولة تطوير مفاهيم عامة للمناطق ، باعتبارها  
تميزة عن المفاهيم العامة حول المناطق - وعلى هذا الأساس مقارنة مناطق  
بأنفسها وتطوير مبادئ عن علاقاتها - لهي محاولة تستند على النظرية  
الوهمية عن المنطقة كشيء فعليّ أو ظاهرة . ولقد ضللتنا بواسطة مصطلحاتنا.  
فحينما نقول بأن مناطق معينة تعود إلى نفس النموذج فلا يمكننا إلاّ أن نعني  
بأنها تتضمن عنصراً أو أكثر ، أو مركبات عنصرية ، كل منها من نفس  
النموذج في جميع المناطق . أي اننا ، بعد أن صنفنا الظواهر المتواجدة في  
المناطق في مختلف الأنظمة من النماذج العامة ، ندمغ بعدئذ منطقة تشتمل  
على واحد أو أكثر من تلك النماذج في ضوء النماذج التي تشتمل عليها .  
فنحن لا نصنّف فعلياً تلك المنطقة ، بل نصنف واحداً أو أكثر من خصائصها.  
ان المنطقة نفسها - هي ليست ظاهرة ، مثلها مثل أية فترة تاريخية ، والتي  
لا يمكن أن تكون ظاهرة ؛ أنها إطار ذهني للظواهر فحسب ، مفهوم تجريدي  
لا يوجد في الواقع . فلا يمكن لذلك أن تقارن مع الظواهر الأخرى وتصنف  
في نظام من المفاهيم العامة نستطيع على أساسه أن نقرّر مبادئ لعلاقته مع  
المناطق المختلفة .

والحقيقة أننا لا يمكن أن نتحدث بصورة سليمة عن العلاقات بين المناطق (عدا ذات الصفة الهندسية البحتة) ، بل نتحدث عن علاقات بين ظواهر معينة ضمن مناطق مختلفة فحسب . وبالمثل فإن المنطقة في حد ذاتها مرتبطة بالظاهرة ضمنها في كونها تشتمل عليها في مواقع كذا وكذا فحسب .

قد يعترض البعض على أننا قد درسنا كلمة «المنطقة» Area بشكل حرفي أكثر مما يجب ، وأن ما يقصد بكلمة «منطقة» هو مجرد المجموع الكلي لجميع الظواهر المترابطة المتواجدة ضمن مساحة تجريدية محددة . وهذا المجموع الكلي بالطبع هو أمر واقع ، ولكنه ليس ظاهرة ، فاتحاد ظواهر مترابطة نوعاً وبعضها ناقص ، حيث أن أجزاء منها تقع خارج المنطقة ، لا يشكل ظاهرة — هو ليس شيئاً له علاقات كوحدة مع وحدات مماثلة ، سوى علاقة الموقع الهندسي المحصنة . ( ولتوضيح أي تشوش ناتج عن الاستعمال المبكر للمصطلحات ينبغي أن نلاحظ ، إذا ما بررنا بسطات معينة في تسمية مجموع من عناصر مترابطة تشكل مجموعاً مغلقاً نسبياً باسم «وحدة» ولكن ليس باسم «كلا» ان علينا ألا ندرس هذه الوحدة الفضفاضة إذن باعتبارها تمثل خصائص الوحدة الدقيقة — أي تشكل ظاهرة منفردة لها علاقات كوحدة مع وحدات مشابهة أخرى . وإذا ما عدنا إلى الأساس الجغرافي ، فنحن نعلم أن العلاقات التي يمكن أن نتحدث عنها بصورة فضفاضة كملاقات بين وحدات مكانية هي في الحقيقة لا شيء سوى علاقات بعض العناصر في منطقة واحدة وأخرى في منطقة أخرى) .

ان الاستنتاج القائل بأن أمثال هذه المناطق لا يمكن أن تدرس في ضوء المفاهيم العامة وانها لا يمكن إلا أن تعتبر منفردة في اتحاداتها المنفردة Einmalge للظواهر المترابطة، قد قاد بعض الكتاب إلى الاستنتاج أن دراسة الاقاليم ليس موضوعاً مناسباً للعلم . فيما أننا نرفض أن نعرف العلم — وان كنا قد أحلنا القارىء إلى آراء لبجائه مشهورين من أمثال كوهن Cohn وباري Barry وكرافت Kraft — فليس في استطاعتنا أن نناقش هذه

المسألة . ويمكننا أن نكرّر على أية حال أن أي فرع من فروع العلم هو إلى حدّ كبير أو صغير معني بالمتفرد Unique . ومن وجهة نظر الثقافة Culture العامة ، كما يقترح غرانو Grano ، هناك بالكاد أي شيء متفرد يستحق الاهتمام الكبير ككليّة الظواهر المترابطة في منطقة تشكّل وسط الانسان ( 252 ص ٤٤ ) .

ومن الجهة الأخرى فإن الاستنتاج بأننا لا يمكن أن ندرس المناطق نفسها في مفاهيم عامة ومبادئ لا يعني أننا لا يمكن أن نستثمر المفاهيم العامة التي تعبر عن مشابهاً بارزة في خصائص المناطق المختلفة . وعلى العكس من ذلك ، فإنه لذوقية كبيرة أن نكتشف مركبات—عنصرية واتحادات لعدة مركبات — عنصرية مكررة في مناطق مختلفة ومن أجل تبسيط الهدف العظيم في ادراك الشخصية المعقدة للمناطق المختلفة من العالم ، وكذلك من أجل تطوير مبادئ للعلاقات تساعد في فهمنا للعالم ، فسنرغب ليس في مركبات — عنصرية محدودة نسبياً تعبر عن بعض السمات الشخصية لكثير من المناطق فحسب ، بل سنرغب كذلك في أكثر المركبات — العنصرية الممكنة كمالاً للتعبير عن الكثير من الخصائص ربما لمناطق قليلة . ان هذه ذات قيمة كبيرة ، حتى وان لم يكن من الممكن لمفهوم عام واحد أن يعبر عن جميع خصائص المنطقة وحتى لو لم يكن ممكناً لأي نظام مفرد للمركبات — العنصرية من أن ينطبق على جميع مناطق العالم ، وحتى فيما لو لم يكن ممكناً لاتحاد مفرد معقد جداً للمركبات — العنصرية أن يوجد الا في مناطق قليلة جداً .

ولذلك فمن أجل هدفنا الحالي لا يمكننا أن نستثمر الكثير من المركبات العنصرية التي وجدنا أنها غير ممكنة التطبيق على نظام لتقسيم العالم . ولذلك فعلى الرغم من أنه ليس من الممكن منطقياً ان تقسم العالم في ضوء اتحاد Combination التضاريس والتربة وتصريف المياه ، فاننا نجد الكثير من المواقع التي يوجد فيها اتحاد متكامل خاص لهذه العوامل — مثل

(الاعماق السود) كنوع خاص من السهل الفيضي (سواء أوجد لدينا حتى الان تصنيف للسهل الفيضي مناسب للاغراض الجغرافية أم لم يوجد ، فتلك قضية أخرى) .

وبالمثل ، يمكننا أن نميز ونستثمر مركبات - عنصرية تشتمل على كل من العناصر الطبيعية والحضارية . فحينما يصف المرء بساتين الكروم لحوائط الاودية الوعرة سواء في الالب الايطالية او أخدود الراين ، فإن المرء يكون قد هياً جزءاً رئيسياً لوصف مواقع مشابهة توجد في أي مكان بين تلك الأماكن . وبالمثل ، يمكن للمرء ان يبنى وصفاً عاماً لميناء في مدخل نهر صالح للملاحة في المنطقة المدارية الرطبة - فالمخازن والمصانع المبنية من مواد مستوردة بواسطة تقنيات مستوردة هي في تناقض ملفت للنظر مع خلفيّة الغاية البدائية ، وان منطقة الاقامة للمجموعة الأجنبية المسيطرة هي في تناقض مع الأحياء الوطنية . ففي خطوطه الرئيسية سيوجد مثل هذا المركب - العنصري مكرراً ربما في مئات النقاط على السواحل المدارية .

ان الأوصاف العامة من هذا النوع هي ذات قيمة لاريب فيها ، لكل من الوصف والتفسير - اي تطوير مبادئ العلاقات . وانه لمن الضروري أن نتذكر أن تلك الاوصاف لايمكن ان تتضمن جميع ، وحتى غالبية ، خصائص المواقع الموصوفة ، كما أنها لايمكن أن تنظم بحيث تكون نظاماً واحداً يصف العالم ، حتى في خطوط رئيسية .

#### (هـ) تنظيم المعرفة في الجغرافية

لا بد أن تنظم المعرفة في أي حقل من حقول العلم في أنظمة لكي يكون تحت تصرف الباحث في مشكلة معينة معرفة الحقائق والمفاهيم العامة والمبادئ التي تتعلق بمشكلته . واذا لم يكن من الممكن تنظيم جميع المعرفة في حقل ما في نظام واحد ، فمن الضروري أن تربط الأنظمة المتعددة بقدر الامكان . (كوهن Cohn 115 ص ١٠٦ - ١١٤) .

وفي الجغرافيا ، تنظم المعرفة في أنظمة بطريقتين مختلفتين تماما . فيمكن أن نقسم ظواهر التباين المكاني الى مجموعات رئيسية وكل منها يحتوي على ظواهر مترابطة بصورة حميمة ، وهكذا تطور فروعاً متخصصة لجميع حقل الجغرافية . وتشتمل هذه عندئذ على الجغرافية الطبيعية والجغرافية الاقتصادية - والتي يمكن تقسيمها أيضا الى الجغرافية الزراعية وجغرافية التعدين وجغرافية الصناعية .. الخ - والجغرافية السياسية ، ويمكن أن تسمى بالجغرافية الاجتماعية . وانه من الخطأ بالطبع أن نضمن الجغرافية التاريخية في هذه المجموعة ، ذلك لأنها بحد ذاتها جغرافية كاملة لأي عصر ماضٍ (قارن القسم السادس ج) .

ومن الجهة الأخرى فإن جميع المعرفة الجغرافية ، بما فيها تلك التي تخص فروعها المتخصصة ، يمكن أن تنظم حسب وجهتي النظر الأثنتين المختلفتين التي تتطلبهما دراسة التباين المكاني للعالم : وجهة النظر الخاصة بأية ظاهرة متغيرة معينة في علاقات تباينها بالنسبة للمتغيرات الأخرى في العالم ، ووجهة النظر الخاصة بالشخصية الكلية لجميع المتغيرات ضمن المنطقة (\*) .

ان تنظيم المعرفة الجغرافية في ضوء الظواهر الفردية المدروسة تسمى من قبل الجغرافيين الأوربيين (الجغرافية العامة) General Geography وتسمى في هذه البلاد ( الجغرافية الأصولية ) Systematic Geography وان التنظيم حسب المناطق يشار اليه على نحو شائع جدا على أنه ( الجغرافية الإقليمية ) Regional Geography ( ان استعمال مصطلح ( الجغرافية الخاصة ) Special Geography لهذا الشكل مسن التنظيم لم يعد الالاسف شائعاً . اما في الجغرافية الألمانية فالمصطلح المستعمل هو ( Landerkunde ) .

(\*) ان المناقشة في الصفحات المختلفة من هذا الفصل عن المقارنات والعلاقات بين الجغرافية الأصولية والجغرافية الأقليمية تثير انقساما حادا بين المنحيين . ولقد ادت اعادة دراسة هذه القضية الى الاستنتاج ان ما نملكه في الحقيقة هو سلسلة متصلة من التدرجات من دراسات المواضيع الأكثر تخصصا لغاية المواضيع الإقليمية كليا تقريبا . انظر كتابنا «منظور على طبيعة الجغرافية ص ١١٣ - ١٢٩» .

ان الأسلوبين المختلفين في تقسيم حقل الجغرافية لا يمكن توحيدهما على سطح واحد (\*). وان كل حقل من الحقول المتخصصة في الجغرافيا يتمثل في كل من الجغرافية الاصولية والجغرافية الإقليمية - فهو يتمثل في الجغرافية الاصولية بدراسات منفصلة لعناصر مفردة أو لمركبات - عنصرية ، ويتمثل في الجغرافيا الإقليمية بجزء من الدراسة الإقليمية ، محددًا بمجموعة معينة لمظاهر مترابطة. وهكذا تكون دراسة المركبات - العنصرية ذات الأهمية للزراعة - مركبات استعمال الأرض والاحوال الطبيعية .. الخ هي دراسة في الجغرافية الإقليمية الزراعية - مثل دراسة كولبي Colby لاننتاج الزبيب لجنوبي كاليفورنيا الوسطى ( 237 ) . ومن الواضح ان التصنيف الأخرى إلى مجموعات للملامح الجغرافية في حقول متخصصة أمر ممكن ، كما هو الحال في جغرافية الاستيطان Siedlungs-Geographie أو في جغرافية المدن . إن جغرافية أية مدينة معينة هي بوضوح شكل خاص من الجغرافية الإقليمية ، في حين أن دراسة الملامح الفردية كما توجد مكررة في كثير من المدن يمكن أن تضم إلى الجغرافية الاصولية . وفضلا عن ذلك ، فنظراً لأن المدينة ، شأنها شأن الحقل ، تمثل مركبا - عنصريا فعليا يمكن أن يدرس كوحدة متميزة ، فان جغرافية المدن الاصولية قد تدرس مدن العالم ، أو أي جزء منها ، في ضوء تباين شخصيتها في علاقتها بالاختلافات الجغرافية الأخرى .

(\*) ان هذه المناقشة حول العلاقة بين الجغرافية الاصولية والجغرافية الإقليمية قد اعيد فحصها مؤخرا من قبل اكرمان Ackerman ، ولا سيما في ضوء تجربته في ادارة بحث تعاوني بين مجموعة من الجغرافيين حول دراسات لأقاليم مخصصة لاستخدامات حربية من قبل الحكومة ( 457 ) . ولقد وجد بان «الازدواج» الواضح يمكن احتزاله الى الاختلاف في الأساليب أو المظاهر ، حتى ضمن دراسة اقليمية معينة. وبالرغم من انني لست أجد ذلك مختلفاً جدا عن استنتاجات هذا البحث - وان إعادة فحصي لمناقشة هتتر قد اقتعتني بأنه كان سيقول نفس الشيء ، بخصوص وجهات نظره - فقد عبر اكرمان كما اعتقد عن العلاقات بوضوح أكبر مما فعلت. وسوف تذكر لاحقاً ملاحظات خاصة أخرى .



ان مسألة عدم توفسر موضع ((للجغرافية الرياضية)) Mathmetical Geography و ((الكارتوغرافيا)) قد يتطلب كلمة توضيحية . ففي علم المناخ نحن معنيون بالتباينات المكانية التي تنجم عن علاقة كوكب الأرض بالشمس ، ولكننا نعتد في حقائق تلك العلاقة على علم الفلك . وبالمثل ، فان دراسة الشكل الدقيق للأرض وقياساتها تفرز مشاكل لعلم الفلك وعلم المساحة التطبيقية (الجيوديسيا) (انظر القسم الثالث ب) . ان مشكلة رسم الشكل الكروي على سطح مستو ، ويمثلها علم المساقط ، هي اساسا مشكلة في علم الرياضيات التطبيقية ، والتي هي ليست اقل اهمية لعلم الفلك مما هي لعلم الجغرافية . وبناء على ذلك فان فصل (الجغرافية الرياضية) الذي يشكل في الغالب المدخل لكتب الجغرافية المدرسية يشتمل عموماً (كما لاحظ هنتز III ص ٢٧٤) على مادة فلكية ومواد غير جغرافية أخرى بصورة كلية تقريباً . ومع ان مثل هذا الترتيب قد يبدو منطقياً ، إلا أن بإمكاننا أن نساءل إن كان الأسلوب الفعال لتقديم التلاميذ لحل الجغرافية هو بالبداً بدراسات مفصلة من حقول أخرى ، كما لو أن كتاباً مدرسياً في الجيولوجيا ينبغي ان يبدأ بدراسة مفصلة في الكيمياء ليقود ذلك الى الكيمياء - الحيوية . وأخيراً فان الكارتوغرافيا التي هي فن تقني (تكنيكي) وليس علماً ، هي بشكل من الأشكال المعرفة الخدمية في كثير من العلوم . وبما أنها اكثر أهمية للجغرافية منها للعلوم الأخرى ، وأنها قد طورت الى أعلى مستوى في الجغرافية ( انظر القسم الثامن د ) ، فانه لأمر طبيعي ومعقول بأن ترتبط ارتباطاً شديداً بعلمنا ، ولكنها فرعاً من فروع الجغرافيا أكثر من كون الاحصاء فرعاً من فروع الأقتصاد (\*) .

(\*) ان هذه العبارات القليلة هي دراسة غير وافية بتاتا لحل من الدراسة اخذ في التوسع في اهميته بسرعة في السنوات الأخيرة ، والذي ربما ينبغي ان يدرس كعلم في حد ذاته ان المرجع الرئيسي في ذلك مايزال كتاب ماكس اريكرت Max Eckert المؤلف من جزئين والصادر عام ١٩٢١ و ١٩٢٥ . والمعنون : «علم الكارتوغرافيا - القواعد =

ان الجغرافية، كدراسة للعالم، تشمل بالضرورة على عدد ضخم من الجوانب المختلفة التي يمكن ان تتمثل، أو متمثلة، بحقول متخصصة. ومع ذلك فمن الحقائق المعروفة جداً، والتي يمكن اختبارها بأية مراجعة عشوائية للأدب الجغرافي، أن الجزء الأعظم من الجغرافيا—سواء كان في الجغرافية الأصولية أم الإقليمية—يتضمن حتى الآن إما جغرافية طبيعية أو جغرافية اقتصادية، وإن جغرافية المدن التي تتجاوز نظرياً هذه الحقول المتخصصة لا تشمل على أكثر من ذلك سوى القليل. أما الأدب الضخم نوعاً في الجغرافية السياسية فهو حتى الآن ذو أهمية ثانوية، كما أننا لانكاد نمتلك شيئاً في الجغرافية الاجتماعية. إن هذا الوضع يمكن أن يعتبر نتيجة طبيعية للطريقة الخاصة التي تطورت بها الجغرافية في القرن الماضي، وأن من الممكن القول بأن الجغرافيين قد بدءوا بالمشاكل الأكثر وضوحاً وبساطة تاركين المشاكل الأكثر تعقيداً الى دراسة لاحقة. وإذا ما أغفلنا الفرضية النفسية المشكوك فيها والتي ينطوي عليها التفسير الأخير، فهناك أسباب ربما تكون أكثر صحة.

ففي دراسة التباين للعالم، يكون اهتمام الجغرافية في كل من الملامح

= والأسس للتأسيس علم الكارتوغرافيا».

Die Kartenwissenschaft: Forschungen Und Grundlagen Zu Einer Kartographie Als Wissenschaft;

أما كتابه الأخير المعنون (الكارتوغرافيا: وظائفها وأهميتها في ثقافة العصر الحاضر»

Kartographie: Ihre Aufgaben Und Bedeutung Fur Die Kultur Der Gegenwart (Berlin 1939).

الذي نشر بعد وفاته بفترة قصيرة، فهو في جزء منه طبعة مختصرة ومنقحة لكتابه الأول، وفي جزء آخر مجرد تكملة. ومن المؤلف انه مشجع بأيدولوجية الحزب النازي ومن الكتب المفيدة جداً في اللغة الانجليزية، وان كان أكثر بساطة في سمته، كتاب اروين ريز Erwin Raisz المعنون (الكارتوغرافيا العامة) (نيويورك 1938). وقد قدم جون رايت John K. Wright كتاباً بارزاً لمعالجة الخداع في الموضوعية الواضحة في الخرائط وعنوانه «صناع الخرائط هم بشر» (448).

الكثيرة التي تضيف الى ذلك التباين متناسباً مع علاقتها بالمجموع Total .  
وتختلف كل من الملامح الطبيعية بدرجة بارزة في الأجزاء المختلفة، وإن  
متغيراتها مرتبطة بتلك التي تمت لبعض الملامح الطبيعية الأخرى والى الكثير  
من الملامح الحضارية . وفي العموم ، فإن الاختلافات البارزة في البيئة الطبيعية  
لمختلف أجزاء العالم ، والاعتماد الجزئي لمعظم الملامح الحضارية على البيئة  
الطبيعية ، للدليل واف على النتيجة المنطقية في كون الجغرافية الطبيعية ذات  
أهمية جوهرية في الجغرافية ككل. (\*)

ان تبرير التركيز الواضح للعمل الجغرافي خلال العقود الأخيرة على  
الجغرافية الاقتصادية ليس واضحاً ، تماماً . وقد يبدو ذلك بالنسبة لكثير  
من الباحثين أنه يمثل تأكيداً على دراسات ذات قيمة عملية افتراضياً والتي  
تبدو غريبة عن روح العلم . ومما لا ريب فيه أن الكثير من العمل في هذه  
الحقل قد حفزته مثل هذه الأعتبارات الدخيلة . فإذا كانت تلك الأبحاث  
قد خططت بصورة أكيدة لخدمة أغراض عملية - كما هو الحال في  
مسوحات استعمال الأرض .. الخ فإنها تجد تبريرها كشكل تطبيقي من  
أشكال الجغرافية . ولا شك أن أي علم يتلقى ردود فعل تحفيزية من ابحاث  
أولئك الذين يحاولون أن يطبقوا معرفته وأساليبه على مشاكل معينة ، غير  
أن هناك تضارباً جوهرياً بين كلا شكلي العلم ، النظري والتطبيقي . فالعلم  
التطبيقي يعرف ويحدد في شخصيته بطبيعة المشكلة التي يدرسها في أية  
حالة معينة . فمشكلة معقدة معينة لن تجد موضعها في أي فرع نظري من  
فروع العلم فحسب ، بل تدعو جميع أشكال المعرفة والتقنية التي يمكن

(\*) ان الفقرتين السابقتين، وكذلك الفقرات الاخرى في الصفحات التالية قد أستندت  
الى الفرضية الشائعة جدا بان جميع الجوانب «الطبيعية» في الجغرافية قد اشتملت على  
فرع واحد من الحقل وهو الجغرافية الطبيعية، في مقابل الجزء الرئيسي الآخر وهو  
الجغرافية البشرية. ولقد عارض المؤلف هذا الرأي في المناقشات الشفوية والكتابية  
لاكثر من عقد من السنين. وقد سجل معارضته في كتابه (منظور على طبيعة الجغرافية)

ص ٦٥ - ٨٠.

أن تنطبق عليها . ولو قسم العمل بين مجموعة من العلماء المختلفين . فان التقسيم بالكاد يمكن أن يتبع ، حتى في المبدأ : تقسيم العلم النظري (\*).

(\*) ان بحثنا مختصرا بقلم زوبر Zuber نشر في عام ١٩٣٧ هو المقال الوحيد الذي لفت نظري في محاوله لمقارنة العلاقات الأكاديمية للعلوم المعنية بالتخطيط في علاقتها بالعمل التخطيطي (486).

وينبغي ان تقوم العبارات القليلة في هذه الصفحة بتوضيح ما اذا كان يمكن ان يبرر ام لا غياب اي اشارة في هذه الدراسة الى العمل انهام جدا للجغرافيين الذين كانوا لاكثر من عقد من السنين يطبقون معلومات وتقنيات جغرافية على مشاكل التخطيط الاقليمي والقمومي . ان الدراسة المناسبة لهذا تتطلب فضلا كاملا ، وبما ان جوانب هامة من تلك الأبحاث لم تظهر في نشریات ، فلم يكن المؤلف في وضع يؤهله لكتابة ذلك الفصل . ومن المناسب على اية حال ان نعدد بعض تلك الدراسات ذات الأهمية الخاصة التي تعالج مشاكل الجغرافية التطبيقية بالنسبة لتخطيط ، ككتابات بومان Bowman ( 482 ص ٤٨٧ ) وغريفيث تايلور (481) وساور (483) وجورج Joerg (484) ومامكمورى Macmurry (485). ان تقنية تحليل المنطقة الذي طوره كولبي والأخرين الذين علموا معه قد لخص في تقرير صادر عن مجلس تخطيط الموارد القومية (492) . ولقد وصف هدسون Hudson تقنيات خاصة اخرى استثمارها جغرافيون في اعمال تخطيط الارض (488) ، (489) كما وصفها ايضا ترفيشين - Trefethen (490) وبروفدوت Provdfoot (491) .

ولم تجر محاولة هنا لا نصاف أهمية العمل الذي أنجزه الجغرافيون في وكالات الحكومة الفدرالية الأخرى . ولقد مثل عمل الجغرافيين في دائرة صيانة التربة في كتاب بنت Benhette التذكاري حول «صيانة التربة» ، والذي تشتمل فيه المراجع على ، بيليوغرافيا ضخمة اضافة الى الدراسات الجغرافية التي انجزها عاملون في ذلك القسم (494) كذلك لاحظ خطاب بنت التذكاري الذي يلخص فيه المشكلة والمنهج لصيانة التربة «توائم من انزراعة لبيتها»(495). وينبغي ان نشير ايضا الى العدد الضخم من المقالات التي كتبها جغرافيون حول علاقة المناخ بالزراعة في الولايات المتحدة في كتاب «المناخ والانسان» : الكتاب السنوي للزراعة ١٩٤١ ، منشورات قسم الزراعة للولايات المتحدة (524).

اما عن العمل الذي قام به حوالي مائتي جغرافي من وظائفهم في وكالات الحرب لتطبيق المعلومات والتقنية الجغرافية على مشاكل البحث ذات الأهمية المباشرة ، فلم يظهر منها في أنشر سوى القليل . ان سمة ذلك العمل ، وكل من انجازاته وعيوبه ، قد نوقش

واضافة إلى ذلك ، يمكن الزعم أن الكثير من الأهتمام في الجغرافية الاقتصادية يمثل قبل كل شيء اهتماما في الظواهر الاقتصادية ، التي تدرس في جوانبها الجغرافية . واذا ما سلمنا بأن ذلك صحيحاً بالنسبة لكثير من الدراسات - ولا سيما تلك المعنية بالتوزيع العالمي لمنتجات معينة ، أو بالوضع الاقتصادي لبلدان معينة ، حتى ولو درست في ضوء « أساس جغرافي » - يبقى مع ذلك سبب جوهري يتطلب من جميع أجزاء الجغرافيا المعنية بالظواهر البشرية أن تعترف بالجغرافية الاقتصادية باعتبارها ذات أهمية أساسية .

وفي فحصنا لقائمة طويلة من الملامح الحضارية Cultural Features (أنظر القسم العاشر هـ) ، وجدنا أن الملامح الحضارية التي تكون اختلافاتها في مختلف المناطق ذات دلالة جغرافية عظيمة - ونقصد في ضوء علاقتها بالاختلافات المكانية الأخرى ، الطبيعية والحضارية - كانت في الجزء الأكبر منها ملامح اقتصادية . (وهي لاتشتمل بأي حال من الأحوال على ملامح اقتصادية ، حيث أن الكثير من هذه ذات دلالة جغرافية ضئيلة ، وان أمكن أن تكون ذات دلالة اقتصادية عظيمة) . وبناء على ذلك فان الجغرافيين محقين في نظرهم إلى الجغرافية البشرية او الحضارية في ضوء الجغرافية الاقتصادية وإلى حد كبير .

فضلا عن ذلك ، فبما أن الجغرافية الاقتصادية تتطلب دراسة مفصلة للملامح الطبيعية التي تتعلق بها الظواهر الاقتصادية ، فان الدراسة الإقليمية في الجغرافية الاقتصادية تشتمل على الجزء الأعظم من دراسة كاملة في

---

في تقرير جمعية مجلس البحث القومي حول التدريب والمستويات في مهنة الجغرافية (493) . ويدرس ذلك التقرير أيضا التأثير العاكس لتجربة وقت الحرب في الجغرافية التطبيقية على الايجابيات في الجغرافية الاكاديمية، وهو موضوع ناقشه أيضا اكرمان (457). Alkerman

الجغرافية الإقليمية . وللتعبير عن هذا ببساطة نقول ان معظم الناس يعيشون حيث يعيشون لا لكونهم يحبون المناخ أو السياسة أو العادات في ذلك المكان ، بل لأنهم يستطيعون هناك أن يكسبوا قوتهم ، وان الطريقة التي يكسبون بها قوتهم ، وبالتالي الطريقة التي يعيشون بها عموماً ، تتحدد في جزئها الأعظم بعملية تفاعل الملامح الاقتصادية والطبيعية والتي يتعين على الجغرافية الاقتصادية أن تدرسها ( قارن شميدت 7 . ص ١٦٢ - ٢٠٠ ) .

وعلى نفس الأساس نبرر التأكيد الرئيسي للقائم الجغرافية على الجغرافية الزراعية (بمفهوم استعمال الأرض) . ان ملامح المناطق المدنية غير متباينة في المناطق المختلفة إلى حد كبير . ولا حاجة إلى القول ، على أية حال ، وان هذا لايعني أن الجغرافية الإقليمية ، حتى لمنطقة ريفية غالبية ، تكون كاملة اذا ما حذفنا المدن أو ذكرت عرضاً ، فالعلاقات بين المناطق الزراعية والمدن ذات أهمية أساسية في فهم شخصية المنطقة .

ومن الجهة الأخرى ، ففي موضعين رئيسين من العالم في الأقل - وهما الجزتان ذوا الأهتمام الأعظم بالنسبة للجغرافيين الأميركيين والاوربيين - يتمثل التباين المكاني في جزئه الأعظم بالتطور المتباين في الكثافة والشخصية للتطور المدني ، ومن أجل هذه المناطق على نحو الخصوص تعنى الجغرافية بدراسة المدينة بدرجة عظيمة بجغرافية الصناعة التي يستند إليها التطور المدني إلى حد كبير ، وبدراسة المدن نفسها باعتبارها الملامح الأعظم أهمية التي استحدثها الإنسان (\*) .

ان الاستنتاج بأن الجغرافية الطبيعية والجغرافية الاقتصادية تكونان الجزء الرئيسي في الجغرافية لايعني أبداً أن الأجزاء الأخرى ينبغي أن تهمل . ففي المقام الأول ، هناك الكثير من الملامح في الجغرافية الاقتصادية التي لايمكن

---

(\*) في عام ١٩٤١ ناقش بورك Broek الاتجاهات الحديثة في هذا الحقل في كتابه (محاضرة في الجغرافية الاقتصادية) (446) . وفي عهد قريب ناقش فنش طبيعة ومجال الحقل وكذلك التدريب والتقنية المطلوبتين (453) . لاحظ أيضاً المقالات ، في الجغرافية الاقتصادية التي جمعت من كتابات المرحوم ديماغنون Demangeon (425) .

تفسيرها بصورة صحيحة بدون فهم لعلاقتها بالاختلاف المكاني في الحضارة بأضيق مفهوم للكلمة ، وفي التنظيم السياسي . ولذلك فهذه ملامح هامة جغرافياً ، ولكي تعرف علاقاتها بالملامح الأخرى بيقين ، فانها بحاجة إلى دراستها أصولياً .

إن كون الأختلافات الرئيسية في الحضارة قد تكون ذات دلالة عظيمة في علاقاتها مع الملامح الجغرافية الأخرى هو أمر مألوف بالنسبة لكل من سافر في شرقي أوروبا ، أو عبر نهر ريوغراندي Rio Grand ، أوزار العرض الوسطى في أميركا الجنوبية ، هذا عدا ذكر الأختلافات الشاسعة التي تلاحظ في مناطق الصين - اليابان والحضارة الهندية. ويبدو أن الأختلافات في الثقافة ذات الرتبة الثانوية ليس لها سوى تأثير ثانوي . إن دراسة دقيقة لخرائط انتاج المحاصيل في أوروبا تكشف عن أهمية الحدود الممتدة فيما بين بحر الشمال إلى جبال الألب ، والتي تكون زراعة الشيلم والبطاطس إلى الشرق منها أكثر أهمية بكثير من مناطق ذات أحوال طبيعية مشابهة إلى الغرب ، ويتبع الخط تقريباً الحدود الحضارية الفرنسية - الألمانية ( وليس الحدود الوطنية ) . إن الأختلاف المذكور هو اختلاف ثانوي بشكل واضح . وبالمثل فان الاختلافات الأكثر وضوحاً في الجوانب العمرانية والعادات .. الخ ، بالكاد يمكن اعتبارها اختلافات جغرافية من الطراز الأول . وبناء على ذلك فان دراسة أصولية مفصلة لجغرافية الشعوب ، مهما كانت قيمتها لأغراض أخرى ، ستبدو وكأنها تقدم إضافة ثانوية إلى الجغرافية ككل .

ومن الجهة الأخرى ، فكما ان أهمية جغرافية التعدين قد وجدت ، ليس في حد ذاتها ، بل لعلاقتها العامة بجغرافية الصناعة الأكثر أهمية بكثير كذلك حال جغرافية الشعوب ، فهي ذات أهمية رئيسية لجغرافية الدول . فبينما يمكن أن تكون دراسة الدول - بمفهوم الوحدات السياسية المستقلة الجزء الأقل أهمية من علم السياسة ، فان جغرافية الدول تشتمل على الجزء

الرئيسي من الجغرافية السياسية (\*). ان هذا الاستنتاج ينبج عن خصائص معينة للدولة كثيرا ما تغيب عنا في مناقشة موقع ووظيفة الجغرافية السياسية كجزء من الحقل ككل (\*\*).

ان أي شكل سياسي : كتنظيم اجتماعي ، سواء كان حكومة أو دولة أو أي تجمع آخر ، هو ملمح يختلف بالتأكيد في الأجزاء المختلفة من العالم ، غير أن لتلك الاختلافات علاقة ضئيلة باختلافات الملامح الأخرى. ان الأقتراح القائل بأن الجزر الجبلية في الأرخبيل الهليني تتضمن الخلفية

(\*) بينما نجد هذا الاستنتاج صحيحا بالتأكيد كيان تجريبي مستندا الى الاعمال التي يسميها مؤلفوها «الجغرافية السياسية»، فان ذلك قد يمثل فشل الجغرافيين في ان يميزوا الحاجة الى انواع اخرى من الدراسات التي ينبغي ان تتضمن تحت هذا العنوان، ولقد نوقشت التطورات اللاحقة في الآراء حول هذا الحقل في المقالات التالية بقلم المؤلف «الملحق الوظيفي في الجغرافية السياسية» (حوليات الاتحاد الجغرافي الأمريكي XL (1950) ص 95-130). و«الجغرافية السياسية في الجغرافية الأمريكية» في كتاب الجغرافية الأمريكية، حاضرها ومستقبلها « 1954 ، ص 162 - 225)، وكذلك «الجغرافية السياسية في العالم الحديث» في Conflict Resolution الجزء الرابع (1960) ، ص 52-66.

(\*\*) ومن النجاة الأخرى من المحتمل ان ترى التباينات الإقليمية في الاتجاهات السياسية التي هي مستمرة خلال مرحلة عظيمة من الزمن بكونها مرتبطة بصميمية بمتغيرات إقليمية أخرى - في الخصائص الاقتصادية والاجتماعية واشكال السطح والتربيات والترسبات المعدنية - وكذلك فهي ( كما اوضحنا في القسم الثامن) ذات اهمية مباشرة في الجغرافية وهناك مثال واحد قد اقترح عند الإشارة الى «القسم الجمهوري» لولاية لويزيانا إقليم البراري الذي وجد فيه كنيفن Kniffen بيوتا تعود الى نماذج بيوت الغرب الأوسط. ولقد قام جون رايت John k. Wright بدراسة جيدة للمتغيرات الإقليمية في عادات التصويت في جميع الولايات المتحدة على اسس المحافظات (400). وهناك دراسة اشد كثافة لمنطقة أكثر تحديدا في الألب الفرنسية قد أنتجت حديثا من قبل غيشونية Guichonnet ، وهي اضافة هامة جدا الى الجغرافية أنجبال لاقليم قديم الاستقرار ذي تنوع محلي عظيم ( 502 ). وبعد ان رسم اتساق التصويت، ان كان «يمينيا» ام «يساريا» على اساس اشتراكي، وجد تطابقا هاما مع التطوير الاجتماعي والاقتصادي كما يستند الى الفيزيوغرافيا المحلية وتسهيلات النقل المرتبطة بها.



الضرورية لتطور الديمقراطيات لدول المدن الأخرية هو اقتراح يتعلق بالجوانب الجغرافية لعلم السياسة ، وهو لا يمكن أن يعرض في دراسة أصولية في جغرافية الجزر الجبلية أو في الديمقراطيات . وإذا كانت ( أم البرلمانات ) واقعة في جزيرة ذات حجم واسع ، قريبة من الأرض الرئيسية ولكن منفصلة عنها ، جزيرة ذات أحوال معينة في المناخ والتضاريس والتربة ، فإن أبنائها يزددهرون في مناطق ذات بيئة طبيعية مختلفة بصورة جذرية وذات جغرافية اقتصادية مختلفة تماما . وفي دراسة التنظيمات السياسية التي تعالج من وجهة النظر هذه ، فقد لا يكون ، كما يقترح بنك Penck ، سوى مكان ضئيل خلا أن تقدم افتراضات تكميلية إلى علماء السياسة ( 163 ص ٥١ والتالية ) .

ومن الجهة الأخرى ، فإن للجغرافي اهتماماً مباشراً بالدولة كقسم من سطح الأرض . ان كون ذلك القسم ، كما يصر بنك Penck ، قد صنعه الإنسان وهو ليس متأصلا في طبيعة الأرض ، أمر غير هام بالنسبة لنا ، ما دمنا قد وجدنا أن أي قسم من الأرض لا يمكن الا ان يصنع بواسطة الإنسان . كما أننا لا يمكن ان نقبل وصفه لسطح الأرض الخاص بالدولة باعتباره (( مجرد مرحلة فعل الإنسان ( السياسي ) ، وبالتأكيد مرحلة تؤثر فيه )) ، ان مثل هذا الوصف يمثل وجهة نظر عالم السياسة فحسب لمنطقة الدولة . أما بالنسبة للجغرافية فإن الدولة هي منطقة تكون فيها أحوال معينة قائمة بصورة شاملة في مقابل الأحوال الخاصة بدول المناطق الأخرى . لذلك فهي منطقة متجانسة في نواحي مهمة جدا ، وهكذا تشكل الأيسط والأشد تحديدا في جميع الظواهر الجغرافية . واطافة إلى ذلك ، وكما لاحظنا في فحوصنا لمفاهيم الأقاليم كوحدات ، فإن الدولة هي المنطقة الوحيدة الأضحى من المدينة المنظمة كوحد كلية Whole مكانية وظيفية ( القسم التاسع و ) . وخلافا للمفهوم التجريدي «للأقاليم» فإن منطقة الدولة من نواحي كثيرة شيء موحد واقعي ، انها قطعة من سطح الأرض محددة

بدقة ومنفصلة عن القطع الأخرى ، والتي تكون علاقاتها معها من نواحي كثيرة هي العلاقات بين الوحدات الكلية . وهو شأن الأشياء الواقعية الأخرى ، تمتلك لمنطقة الدولة حجماً وشكلاً وبنية . والحقيقة أن مفهومنا للأقاليم يصبح في دراسة بنية الدولة أهمية أكاديمية .

وبالنسبة لكثير من الجغرافيين ، ولا سيما في هذه البلاد ، قد يبدو مفهوم الدولة كوحدة مكانية بعيدا عن الجغرافية ، ليس لمجرد صعوبة امكانية ملاحظته في الملائسكيب المرئي ، ان كان يمكن أن يلاحظ أساساً ولكن أيضاً بسبب انطباع شائع جدا أن بنية الإنسان السياسية شيء عرضي ، وليس جوهرياً للأرض أو الإنسان . وعلى التقيض من ذلك ، لاحظ شلوتر (أن الدولة ( بالمفهوم الأوسع ) ليست أكثر شبابا من الإنسان ، بل أقدم منه فلم يكن باستطاعة الإنسان أن يكون بشراً من دون حماية مجتمع يتضمن بذرة الدولة )) ( 144 ص ٤١٠ ) . وبالنسبة للإنسان كحيوان سياسي ، كان من الطبيعي أن يخلق دولة بنفس الطريقة التي خلق بها الخقل أو المدينة ( قارن فوغل Vogel 271 ص ٥ ) ، والدولة التي يخلقها ، كما يستنتج إيست East )) ( مهما كانت .. هي تعبير جغرافي اضافي وحتمي وبهذا القالب تشكل جزءا من مادة العلم الجغرافي )) ( 199 ص ٢٧٠ ، قارن كذلك 216 ص ٨٠٢ - ٨٠٤ ) .

وبما أنه كان هناك خلاف عظيم حول علاقة هذا الجزء من الجغرافية بالخقل ككل ، فبوسعنا أن نفحص باختصار أهمية منظمة الدولة كموضوع للدراسة الجغرافية . ان الاختلافات العامة في الحجم والشكل لمناطق الدول في العالم هي إحدى أعظم الحقائق وضوحاً للتباين الأدائمي لسطح الأرض . ولذلك فهي إحدى خصائص العالم التي تفتقر إلى الفهم في موضوع مكرس للدراسة التباينات في مختلف أجزاء العالم . إن مسألة دراسة ذلك كحقيقة ذات أهمية ثانوية أمر تفننه حقيقة قوة الدول في سيطرتها لاعلى الحياة السياسية فحسب . بل كذلك على الحياة الاقتصادية أيضا ضمن مناطقها.

واخيراً ، فإن هذه الحقيقة الهامة للتباين المكاني ذات دلالة في الجغرافية إذا ما ارتبطت بدرجة هامة بالملامح الأخرى للتباين المكاني .

وبطبيعة الحال فمن المفضل أن نتصور تقسيماً لأي جزء من الأرض إلى مناطق دول على اعتباره ( طبيعياً ) ، أي كما يتحدد بالأحوال الطبيعية ، فما دامت الظاهرة نفسها حضارية فليست الدولة ولا أي عنصر من عناصرها ، كالحدود ، ما يمكن أن يكون طبيعياً ( 357 ) . ولكن المرء لا يمكن أن يقارن خارطة أوروبا أو آسيا السياسية مع خارطة التضاريس المناظرة من دون أن يدرك أن هناك علاقات حميمة بين كلا شكلي التباين . بل إن الأمر كذلك حتى حيثما تبدوا الخارطة السياسية اعتبارية بدرجة كبيرة ، كما هو الحال في أميركا الجنوبية ، فإن دراسة خارطة كثافة السكان ، ثم خرائط العناصر الطبيعية التي تفسرها ، ، سوف تظهر أن الحدود الخارجية فقط هي الاعتبارية إن التقسيم الأساسي إلى دول يرتبط بدرجة هامة بالجغرافية الطبيعية للقارة ( \* ) .

إن مناطق الدول لا تختلف في الملامح الواضحة للحجم والشكل والعلاقات المكانية بالنسبة لبعضها البعض فحسب ، بل تختلف كذلك في بنيتها الداخلية . إن الاختلافات في البنية في مناطق الدول المختلفة تعود مباشرة إلى البناء الأقليمي للمنطقة في ضوء جغرافيتها الطبيعية والاقتصادية والانشولوجية . وفي الاتجاه المضاد ، يتأثر التباين الاقتصادي للعالم الذي نعني به في الجغرافية الاقتصادية بدرجة واضحة بمحاولات جميع الدول - وهو أكثر وضوحاً في بعض الدول عن الأخرى ولكنه موجود في الكل - لتنظيم جميع الملامح الحضارية لمنطقتها في وحدة متجانسة تقريباً ومغلقة .

ولعل من أوضح ثمار هذه المحاولات جدران التعريف الكمركية والتي

---

( \* ) ينبغي ان يلاحظ أن هذا الاستنتاج ، وان ذكر في مصطلحات مختلفة نوعاً ، قد ثبت بشكل أكثر كمالاً ، مع تفسير لاستثناءات هامه ، في بحث برستون جيمس Preston James حول الطاولة المستديرة في معهد هاريس Institute Harris لعام ١٩٢٧ ( 507 ) ، وقد ادخل ضمن اجزاء مناسبة في كتابه «أمريكا اللاتينية» ( 509 ) .

وأن كانت واضحة في شكلها الصغير فقط المتمثل بأحجار الحدود ومحطات الحدود ، قد يكون لها تأثير عظيم على جغرافية الانتاج والتجارة أشد من تأثير أعلى الجبال وأكثر المحيطات عرضاً . ولعل الكثير من الآثار الأقل وضوحاً ربما تكون بمجموعها أكثر أهمية . وهكذا فإن الجغرافية الإقليمية لحوض باريس لا يمكنها بحدها ذاتها الا أن تمدنا بتفسير ثانوي لاحد أهم الملاحظات ضمنها، وهو مدينة باريس التي تتجاوز في حجمها وشخصيتها نطاق كل نسبة حتى بالقياس للسهل الضخم الخصب لشمالي فرنسا .

ولا يمكن أن توضح هذه الظاهرة الجغرافية الخاصة الا المحاولة الناجحة لدولة فرنسا في القرون الماضية في جمع كل أقاليمها من بحر الشمال الى البحر المتوسط ، في وحدة منظمة تكون باريس قلبها . وفي الجانب الاخر من هذه الحقيقة ، فإن التطور الزراعي والصناعي لكل من أقاليم فرنسا قد تأثر بدرجة واضحة بضمه في هذه الوحدة المكانية السياسية - الاقتصادية . لذلك فإن مركز الجغرافية السياسية ، كجغرافية للدول أصلاً ينبغي الا يدرس كموقع هامشي قصي ، بل كموقع في علاقة حميمة مع الجوانب الرئيسية من الجغرافية . ومن الجهة الاخرى ، فإن الحقل الخاص للجيوبوليتيك Geopolitik ، الذي تطور تطوراً عظيماً في ألمانيا ما قبل الحرب ، يمثل حقلاً محدداً بصورة فضفاضة جداً - أو ربما غير محدد بتاتاً - والذي تستغل فيه الجغرافية ، في ضوء الجغرافيا السياسية لأغراض خاصة تقع وراء اهتمامات المعرفة . لذلك فهو يمثل تطبيق الجغرافية على السياسة (هاسينجر 165 Hassinger ص ٢٣) ، وأن تقدير المرء لقيمه وأهميته سيعتمد على القيمة التي يمنحها المرء للهدف السياسي المصمم لخدمته . وبما أنه مصمم لخدمة السياسة الوطنية من وجهة النظر الألمانية ، فإن قيمته الايجابية من وجهة النظر تلك يمكن أن تعتبر معادلة لقيمه السلبية من وجهة نظر البلدان الاخرى . وفي تأثيره على التفكير العالم يبدو هذا الفرع من الجغرافية ، والذي قدم مفهوم ( المجال الحيوي ) ،

Lebensraum للدولة أشد فروع الجغرافية تأثيراً في الوقت الحاضر أن تأريخ ومشاكل الجيوبولتيك ، وكذلك الجغرافية السياسية ، قد عولجت سابقاً من قبل المؤلف ( 216 ) . ومنذ ذلك الحين حاول أنسل Ance في فرنسا أنقاذ مصطلح ( الجيوبولتيك ) Geopolitique من أجل العلم العالمي ( 187 ) ، وقد نشر إيست East في أنجلترا دراسة هامة في ذلك ( 199 ) : غير أن أهم دراسة مقارنة للجغرافية السياسية هي دراسة مول Mauli ( 157 ) . (\*)

(\*) ان كون الجغرافيون مايزالون بعيدين عن الاتفاق على طبيعة او مجال الجغرافية السياسية لأمر يتعكس في الاختلافات العظيمة في المحتوى في الانتاجات في هذا الحقل. فمجموعة ويتلزي Whittlesey للمقالات التي صدرت في شكل كتاب تؤكد اهتماما تأريخيا غالبا في التطور السالف لمناطق الدول الحالية . وهو كخلفية تاريخية للجغرافية السياسية لأقاليم رئيسية معينة كتاب لا يضاويه آخر في اللغة الانجليزية (528). اما كتاب فان فالكينبرغ Van Yalkeberg المدرسي في هذا الحقل الذي يشتمل على يولوجرافيا ممتازة فهو الأسف الشديد يستند بدرجة كبيرة الى الأطروحة الوهمية الخاصة بدورة الحياة العضوية للشعوب (525). اما معالجة فترزجرالد Fitzgerald للجغرافيا السياسية لاوروبا (501) فيتبع (في فصوله الأساسية) بدرجة عظيمة مفاهيم الحقل التي طورها هارتشورن في مختصره عن مجال هذا الحقل، وقد نشر عام ١٩٣٥ (216). وهناك مناقشة مختصرة بقلم جون رايت John Wright تقدم نوعا رأيا مختلفاً عن مجال الجغرافية السياسية (432). ولقد حاول هارتشورن في مسح شامل «للأناط السياسية - الجغرافية للعالم» ان يصنف المناطق السياسية واقعا أكثر منها قانونيا، وان يصور للمرة الأولى على خارطة منشورة السمة العقلية للسيطرة السياسية لأقاليم العالم المختلفة (503). ويوجد توضيح للأساليب المتنوعة للمناهج في هذا الحقل في المقالات الثماني والعشرين في كتاب «بوصلة العالم» ندوة في الجغرافية السياسية» وهو بقلم كتاب عديدين وقد نشره ويجرت Weigert وستفانسون Stefansson (527). وقد اشترك بأحد تلك المقالات هارولد ماكيندر الذي اعاد به فحص نظريته الشهيرة عن قلب الأرض.

وفي الدراسات الأصولية لمشاكل الحدود الدولية، هناك تقدم اكيد . فحينما بدأت الحرب في أوروبا ، كان برغس Bogs يعد نصاً يعالج به تصنيف ووظائف ومشاكل الحدود الدولية (496). وقد اعتمد هذا النص جزئيا على تجربته في وزارة الخارجية، كما اعتمد بصورة واسعة على الأدب الجغرافي في هذا الحقل (بما في ذلك كتابات بومان

وحينما يدرس المرء الحقل النظري الممكن للجغرافية الاجتماعية من وجهة النظر التي كنا نتبعها، فقد يبدو أمر مشكوك فيه ان يؤدي تطور دراسات من هذا النوع الى اضافات هامة الى الجغرافية . ففي مناطق التطور البدائي يمكن للمرء ان يدرس جغرافية الملابس او الأدوات او العادات والتقاليد او الأديان. وهذه الدراسات، بالنسبة للأجزاء الهامة من العالم، تبدو ذات دلالة جغرافية ضئيلة . فالرجال يرتدون في شيكاغو قبعات انجليزية تسمح لأذنانهم بالتجمد لأن الشتاءات ليست باردة في لندن. وإن الهندسة المعمارية المدنية في الغرب الأوسط للولايات المتحدة تشتهر بدرجة رئيسية في الكشف عن الافتقار الى الحضارة الفطرية . وان التباين المكاني في الدين بعض الأهمية في الجغرافية السياسية ، وربما في حالات قليلة

وهارتشورن وستفون جونز Stephen Jones ويتلزي، من بين الجغرافيين (الأميركان). وبعد دخولنا في الحرب احضر ستفن جونز الى دائرته لكي يكمل العمل. وقد اثمر عمل جونز كتابا مقصلا وشاملا عن «صناعة الحدود» الذي يضفي اعتباره دليلا اساسيا «لرجال السياسة ولسانعي المعاهدات ولمفوضي الحدود». وفي الوقت نفسه يشتمل الكتاب على تقدم رئيسي في المعرفة العلمية في هذا الحقل (511)، وان التسم الذي يحلل المشاكل ويضيف الحدود في نصوص المعاهدات قد قدم سابقاً. ان علاقة موضوع الجيوبولتيك الجديد بالجغرافية السياسية، والذي نوقش لأول مرة في هذه البلاد من قبل المؤلف في عام 1935 (426)، قد فحص بتفصيل اكبر، مع التوصل الى استنتاجات مماثلة، من قبل الباحث السويدي ادوار تارمينيوس Thermeanius Edwar في عام 1937 (426). ان اشد التحليلات كالا التي اجريت لتقرر فيما اذا كان الجيوبولتيكس هو اضافة الى النظرية السياسية الحديثة والجغرافية السياسية، ربما يكون ذلك الذي كتبه اندرو جيورغي Andrew Gyorgy، والذي توصل فيه بالمثل الى جواب سلبي اساسا (454). اما عن المقالات والكتب التي هدفت الى الكشف عن الأهداف السياسية والاستراتيجية لمدرسة هاوسهوفر Haushofer فإن قائمتها طويلة جداً بحيث يصعب ذكرها هنا. وبالمثل، فإن هذا ليس بالمكان الذي نعدد فيه الدراسات الفزيرة التي ظهرت أثناء الحرب عن الأساس الجغرافي للقوة الوطنية وعمما يمكن تسميته النسخة الاميركية للجيوبولتيكس والتي لاشك ان اهم الكتابات فيها هي كتابات المرحوم البروفسور سبيكمان Spykman.

في الجغرافية الاقتصادية ، ولكن هذه في العموم ظاهرة تكشف عن علاقة ضئيلة نسبياً بالملاح الأخرى للتباين المكاني . ولو اخذنا الحالة التي يشار إليها عموماً ، وهي اعتبار الديانة الاسلامية ديانة الرحل من سكان الاستبس لوجدنا انها ازدهرت كذلك في المنطقة المدارية المطيرة وفي الحقول المروية المزروعة بكثافة في البنغال وجاوة.

إن الاحكام المسبقة عن التطورات المستقبلية في العلم هي من بين التنبؤات الأعظم خطورة. فالكثير من مظاهر الحضارة، عدا تلك الخاصة بالحقائق الاقتصادية والسياسية ، تعود بدرجة بارزة الى التباين الأقليمي. ومن المؤكد أن من غير الحكمة ان نصرف النظر عن هذا الحقل على أساس أمثلة منتخبة تبرهن على الافتقار الى العلاقة البارزة. ان دراسة أشكال الاستيطان، ونماذج البيوت .. الخ ، التي تحققت في أوروبا وفي بعض اجزاء هذه البلاد — وبحماس خاص مؤخراً كما أُخبرت في اليابان — تشير الى اضافات أصولية الى الجغرافية ككل. ( قارن على نحو الخصوص شميدت 180 ص ٥٤ — ٨٠. أنظر كذلك النقاش السابق في القسم السادس ) (\*).

وفي كل من الفروع المتخصصة في الجغرافيا التي ناقشناها، تتحكم في ممارسة المعرفة فيها نفس المثل Ideals التي وجدناها ممكنة التطبيق في الجغرافية ككل. وان الدرجة التي يمكن ان تكتسب بها هذه المثل تختلف في الحقول المختلفة شأنها في الحقول المماثلة للعلم الاصولي. وفي العموم ، لاشك ان درجة الدقة واليقينية يمكن ان تكون في أوجها في الجغرافيا الطبيعية ثم تناقص في الفروع المختلفة للجغرافية الحضارية، بالترتيب الذي ناقشناه فيه تقريبا. ان مثل هذه المقارنة ليست بأي شكل من الأشكال صحيحة عموماً. فبعض الحقائق الاقتصادية يمكن توطيدها بدقة ويقينية أكثر بكثير من العديد من حقائق الظواهر الطبيعية، وقليل من الحقائق

---

(\*) من الأمثلة الرئيسية ساملة الدراسات التي يقوم بها تراورثا Trewartha للقرى الصغيرة متمصر في الاستيطان الأميركي ( 522 ) .

في الجغرافية يمكن اقامتها بتلك الدرجة العالية من اليقينة والضبط كذلك الحقائق الخاصة بامتداد مناطق - الدول (\*) .

ولدى تطوير التعميمات لانلمس التناقضات الكبرى في الجغرافية بين الحقول الخاصة ، بل بين الجغرافية الاصولية بجميع فروعها والجغرافية الاقليمية ، ان كانت بصورة كلية أو جزئية . وبناء على هذا الأساس خاصة يعتبر التطور المستقل للجغرافية الاصولية أمراً ضرورياً وهاماً جداً ، في حد ذاته وفي علاقته بالجغرافية الاقليمية .

إن التقسيم بين وجهتي النظر هاتين المتباينتين يصبح ضرورياً بسبب طبيعة الجغرافية نفسها . ان التباين الاقليمي لسطح الأرض الذي تدرسه الجغرافية هو تباين يعبر عنه بعدد عظيم من الملامح الفردية التي ترتبط بتغيراتها جزئياً ببعضها البعض ، وجزئياً تكون مستقلة . ولذلك ينبغي أن تدرس الجغرافية التباين المكاني لكل من هذه الملامح في جميع جهات العالم ، ليس كجزء من الدراسة الاصولية لذلك الشيء المعين ، بل كدراسة لشكل واحد من أشكال التباين المكاني لسطح الأرض، وهذه جغرافية اصولية (أو عامة) . ومن الواضح على اية حال أن فهما كاملاً للتباين بين المناطق لايمكن أن نحصل عليه بمجرد ان نضيف الى بعضها البعض أقساماً مناسبة من الجغرافية الاصولية فمن الضروري دراسة كلية العلاقات المتبادلة لجميع الملامح الجغرافية

(\*) ان اسباب منحنا اهتماماً ضئيلاً في هذا الكتاب لأعمال الجغرافيين الذين يعملون في الوكالات الحكومية يعود الى طبيعة مثل هذه الأعمال، والتي ساهم فيها المؤلف لاحقاً لبعة سنوات كجغرافية تطبيقية. ان مثل هذه الدراسات، كما لاحظنا سابقاً، لايمكن تصنيفها بسهولة في أي فرع نظري من فروع الجغرافيا ، أو حتى في الحقيقة ضمن العلم نفسه ، ان طبيعة العمل في المشاكل العلمية يملئ من جهة بواسطة المشاكل نفسها ومن الجهة الأخرى بواسطة المقدرات الخاصة للأشخاص الذين يدرسونها.



المتواجدة معاً في مكان واحد ، وهذه هي الجغرافية الإقليمية (\*) . ولقد رأينا في القسم التاريخي هذا الاختلاف بين وجهتي النظر ضمن الجغرافية ، وقد ذكر أولاً من قبل فارنيس Varenius ، وكان موجوداً في عمل همبولدت Humboldt ، وكسون كما لاحظ فاغنر Wagner ، ثنائية حكيمة في الحقل - ليس بالنسبة للمواد بل بالنسبة لأساليب المنهج ولقد ثبت مؤخرًا الفيلسوف كرافت Kraft في فحصه لحقلنا هذا القول (166 ص 4 والتالية) . وفي العموم ، يظهر في الجغرافية الحديثة أن هناك اتفاقاً حول التمييز بين وجهتين من وجهات النظر ، كما لخصت من قبل ريشتوفن Richtofen (73) ، وتبعه بصورة أكثر وضوحاً هتسر (140 و 161 ص 218 و 398 - 403 ، قارن بذلك بنك Penck ، 163 ، ص 44) . ان الأهمية النسبية للوجهتين على أية حال تبقى كما كانت دائماً موضوعاً للخلاف الدائم .

ولقد أوضح هتسر العلاقة بين أسلوبَي التنظيم بالطريقة التالية. اذا ، درسنا متغيرات العناصر الجغرافية كما لو أنها متضمنة في أسطح موازية لسطح الأرض

(\*) يقدم أكرمان Ackerman تحدياً قوياً لهذا البيان الراسخ ، فهو يفترض ان مجموعة من الجغرافيين ، وكل منهم متخصص في فرع أو أكثر من فروع الجغرافية الأصولية يعملون كمجموعة متعاونة ويقومون بدراسات أصولية لنفس الأقليم ، ويفترض أيضاً ان الدراسة الأصولية لأي عنصر أو مركب - عنصري يشتمل على دراسة علاقات متغيراتها بعلاقات الأخرى. فحينئذ «إذا كانت الدراسات الأصولية كاملة يمكن ان تضاف معاً لكي تكون جغرافية إقليمية (457 ص 138) . وان ذلك يعتمد على مفهوم المرء عن الجغرافية الإقليمية. فإذا ما افترضنا ان مثل هذه العملية ستمدنا بجزء رئيسي من التحليل الإقليمي ، الحالة التي ترتبط بها العناصر المختلفة ببعضها البعض وبالصورة الكلية التي يترك مع ذلك التكوين البنوي للإقليم دون ان يمس في ضوء الوحدات المكانية الصغيرة وكل منها متجانس بدرجة كافية بحيث تدرس كما لو أنها متجانسة ! لقد كتب الي أكرمان بأنه قد وجد ذلك غير مقنع ، وان التكوين البنوي يتكون بالفعل من بضعة أنماط متشابهة لعناصر فردية. ان التحليل غامض نوعاً على كلا الجانبين وهو في حاجة الى اختبار بدراسات خاصة لكي يتحقق له وضوح أكبر.

فحينئذ تشكل كلها معاً سلسلة من الاسطح في مستويات مختلفة فوق سطح الارض . وفي أي جزء معين من الجغرافية الاصولية ، يدرس المرء جميع المتغيرات في سطح واحد ، في علاقتها بالمتغيرات في أسطح العناصر الاخرى وفي الجغرافية الاقليمية ، على أية حال نخترق قسماً محدوداً عمودياً خلال جميع الاسطح لكي نفهم كلية خصائصها في منطقة واحدة ( \* ) .

إن هذين الاسلوبين في تنظيم المعرفة الجغرافية ليسا مترابطين في كل جزء فحسب ، ولكنهما أيضاً ليسا متميزين على الاطلاق كما يفترض غالباً . فالدراسة الاصولية في غير حاجة لان تغطي العالم بأجمعه ، بل يمكن أن تحدد بقارة أو بأية منطقة توجد ضمنها متغيرات في الملمح Feature المدروس . (ونتيجة لذلك فان مصطلح (الجغرافية العامة) غير محظوظ ) . فاذا ما درست أصولياً جميع الملامح لمنطقة صغيرة في تعاقب ، فان مجرد اضافة السلسلة الكاملة لهذه الدراسات المنهجية لا تشكل دراسة في الجغرافية الاقليمية ، بل هي مجرد الدراسة الاصولية لمنطقة محددة . ويمكن الاختلاف الرئيسي اذن في وجهة النظر . ففي الجغرافية الاقليمية تركز الدراسة على المواقع أو المناطق Districts الفردية ، التي يتصور أنها ( وحدات ) Units ( اعتبارياً ) سواء كانت صغيرة أم كبيرة . فالغرض اذن هو فهم الشخصية الجغرافية لكل من هذه الوحدات — أي الطريقة الخاصة لتشكل جميع العوامل الجغرافية في ترابطاتها العرضية (هنتز 126 ص ٦٧٢)

( \* ) يجد اكرمان هذا التشبيه مضللاً ( 457 ص ١٣١ ) . وانا لست مقتنعا به ايضا ، ولكن ايا منا لم يقترح شيئاً افضل . لكنني لم افصح « بان ادلل بان الجغرافية الاصولية لا تشمل نفسها بالعلاقات المحلية أو الاقليمية » . ان ادراسة المنهجية الكاملة لا بد ان تشمل على جميع العلاقات بين العناصر المختلفة ، وان الهدف في كل قسم ( كل سطح مستو ) هو ان يكتسب فهماً للتباين المكافي لصنف من اصناف الظواهر . وقد تبين هذا بصورة اكثر وضوحاً في المعالجة المفصلة « للجغرافية الاصولية » التي ستعقب الصفحات التالية . ويمكن ان يلاحظ ان فان كليف Van Cleef قد وسع من قبل تشبيه هنتز الى التناظر مع علم الطبقات موضحاً ذلك برسم تخطيطي . ( 439 ) .

وكما المعنا مرات عديدة ، فان المصطلحات التي ورثت في الجغرافية لهذين القسمين من المحتمل قد وجدت غير مرضيه من قبل الكثيرين من الباحثين فبالنسبة للعمل الذي تدرس فيه الانماط الفردية للظواهر في مناطق شاسعة ، يستخدم مصطلح فارنيس (الجغرافيا العامة ) ( Geographia Generalis ) في المانيا على نحو شامل وهو ( Allgemeine Geographie ) ، وكذلك في فرنسا وهو ( Geographie Generale ) . وكما وجد هنتز وأخرون ، فان هذا المصطلح مضلل ، لا لأن أمثال هذه الدراسات قد تكون محددة بجزء من الارض فحسب ، ولكن على نحو الخصوص لانها تدرس ملامح سطح الارض بواسطة أنماط Categories فردية . وقد اقترح ريشتوفن مرة مصطلح (الجغرافيا التحليلية) Analytic Geography (73 ص ٤١) ، لكن هنتز يعترض على ذلك بأن كلا من التحليل والتركيب ينبغي أن يتوفرا في كلا شكلي الجغرافية (126 ص ٦٧٥ أو ١6١ ص ٤٠) ومع ذلك يبدو أن شلوتر قد تبنى ذلك المصطلح (247). ففي دراسته، المبكرة لهذه المسألة حاول هنتز ، كما لاحظنا ، أن يعبر بوضوح أكثر عن العلاقة الحميمة لكلا الوجهين من وجوه الجغرافية بأن يستخدم بدلا من (الجغرافية العامة) مصطلح Landertunde Vergleichensde الذي استعاره كما أخبرنا من عنوان (كورس) دراسي القاه ريشتوفن. ومع أنه لم يستعمل هذا المصطلح في معالجاته المثلودولوجية اللاحقة، فان هنتز عاد اليه مؤخراً كعنوان لعمل شامل يغطي جميع الجغرافية العامة ، عدا البحار (363) .

ومهما كانت الاستنتاجات التي قد توصل اليها الباحثون الالمان في النهاية ، فان الجغرافيين الاميركان سبتفقون بلا شك مع بنك Penck في الاعتقاد أن هذا الاستعمال غير محظوظ (90) . ومن الجهة الاخرى ، فان المصطلح الذي يستعمل الان على نطاق واسع في الادب الجغرافي الاميركي وهو (الجغرافية الاصولية) Systematic Geography يجد تفضيلا واسعا في كتابات الكثيرين من الجغرافيين الالمان. وهكذا وصف ريشتوفن هذا الشكل من

الجغرافية بأنه منظم «ومستند الى مبادئ اصولية» Auf Grund Systematischer Principien (73 عن 21) وسماه هتشر ((الايضاح المنظم الاصولي)) (163 ص 44). ومن المؤسف أن حقيقة كون المصطلح ليس ذا أصل الماني وان المقابل الالماني غير مناسب ، قد أدت كما يبدو الى استبعاد استعماله كعنوان لجزء رئيسي من حقل الجغرافية في تلك البلاد .

اما المصطلح الاخر الذي أدخله فارنيوس وهو (الجغرافية الخاصة) Geographia Specialis فقد استعيز عنه بدرجة واسعة في ألمانيا بمصطلح Landeskunde ، وفي الفترة الاخيرة بمصطلح Landschafts Kunde ( متجاهلين هنا أي اختلاف بين المصطلحين ) . بينما استعيز عنه في جميع البلدان غير الألمانية بالنظير المناسب له وهو ( الجغرافية الاقليمية ) Regional Geography . ولقد وجد عدد من الباحثين الألمان على أية حال أن مصطلح Landeskunde غير مناسب لسببين ؛ الاول لانه يستثني البحار ، والثاني لأنه يقترح أقساماً أضخم مكانياً بكثير من تلك التي تدرس عموماً كأقليم . ومنذ عام ١٨٣١ اقترح فروبل Frobel كلمة (اقليم) Region بدلا من كلمة ( أرض ) Land ( 54 ) . في حين أن سوبان Supan رغب في العودة الى ( الجغرافية الخاصة ) Spezialgeographie أو Speziel Geographie ( 78 ص ١٥٣ ) أما ويبل Waible فانه يفضل إما ذلك المصطلح أو مصطلح Regionale Geographie ( 266 ص ١٩٨ ) ، بينما يفضل لوتساش Lautensach مصطلح Regionale Geographie ( 173 ص ٢٩ والتالية ) . وبما أن كلا هذين المصطلحين من أصل غير ألماني فان هناك احتمالاً ضعيفاً في ان يتحول اليهما الجغرافيون الألمان لهذه الفترة ان حقيقة كون حقل الجغرافية يمكن ان يقسم الى اتجاهين مختلفين ومتقاطعين غالباً ما تقود الى الارتباك . ويمكن أن نوضح الموقف بتصنيف

أمثلة قليلة ، فإذا حددنا هذه الأمثلة بدراسات قام بها المؤلف فلن يكسبون هناك خطر الاساءة الى أحد. ان دراسة أنواع الحدود السياسية هي دراسة أصولية في الجغرافية السياسية تجري فيها المحاولات لبناء مفاهيم عامة واقتراح بعض المبادئ العامة (357) ، في حين أن دراسة الحدود فسي سلينزيا العليا هي دراسة اقليمية جزئية — جغرافية اقليمية سياسية (355) . وبالمثل ، فان دراسة منظمة سلينزيا العليا الصناعية هي دراسة اقليمية جزئية محددة بدرجة كبيرة بجزء من الجغرافية الاقتصادية للمنطقة (356) . واخيرا فان دراسة النمسا — المجر هي دراسة في الجغرافية الاقليمية السياسية لفترة ماضية ، وهي فكرة بداية هذا القرن — اي أنها دراسة في الجغرافيسسة التاريخية ، محددة بالجغرافية السياسية الإقليمية (356) . وبعبارات اخرى نحن لانميز (أية حدود بين الجغرافية الاقتصادية والجغرافية الإقليمية) كتلك التي يود فيفر Pfeifer أن نلتزم بها (109 ص 108) . فكل منها يتجاوز على الاخر . ولكن بالمثل ، يستتبع ذلك — كما كان يود فيفر أن يقول — ألا نفكر بالجغرافية الإقليمية بكونها كاملة اذا كانت محددة في الجغرافية الاقتصادية الإقليمية .

#### (و) : مقارنة التنظيم في الجغرافية

#### مع التنظيم في العلوم الموحدة الأخرى

ان الاستنتاج بأن الجغرافية الأصولية والإقليمية هما شكلان متساويان في الأهمية من أشكال تنظيم المعرفة في حقلنا قد يكون أثار سؤالاً في ذهن القارئ كما أثار فعلاً في ذهن المؤلف — يخص المركز الذي نعزیه للجغرافية بين العلوم في العموم . فإذا كان للجغرافية أن تصنف كعلم كوروغرافي على صعيد علم الفلك ، وهذا ينبغي أن يضمن مع الحقول التاريخية كعلوم متكاملة أفليس من المنطق أن نتوقع تقسيماً مماثلاً في كل من هذه الحقول بين المنهج Approach الأصولي والمقطعي Sectional (الأقليمي أو الدوري) ؟ ولدى النظرة الأولى ، في الأقل ، يمكن أن يفترض المرء أن جميع علم الفلك

تقريباً يدخل ضمن المنهج الأصولي ، وان جميع التأريخ تقريباً يدخل تحت دراسة الفترات . ويقدر ماتكون الحالة على هذا النحو . فهل يلقي ذلك شكاً على اطروحتنا حول المشابهة المنطقية للجغرافية لهذه الحقول؟! وعلى الرغم من أن كلا من علم الفلك والجغرافية معنيان كلاهما بدراسة التكاملات Integrations المكانية - الاشياء المرتبطة بعضها ببعض في المكان Space فان شخصية المكان الذي تدرسه والاشياء المرتبطة ضمنهما مختلفة تماماً بحيث لا يمكن أن يقودنا أي مقدار من التشابه المنطقي بينهما لتوقع نتائج متشابهة في تطور الحقلين . ففي الجزء الاعظم من عمله يدرس عالم الفلك المساحة السماوية باعتبارها بسيطة بدرجة فائقة ، مشتملة من جهة على أثير متجانس - والذي في الكثير من عمله يمكن أن يعتبره ببساطة مساحة فارغة - ومشتملة من الجهة الأخرى على كتل من المادة غير الحية . والتي معظمها عبارة عن وحدات محددة بصرامة متباعدة بدرجة عظيمة . ولذلك فهي مرتبطة ببعضها البعض أساساً كوححدات كلية . وضمن أي اقليم سماوي أي ذلك الذي يحمله النظام الشمسي - لا تكون مشكلة التكامل اكثر من المشكلة الأصولية للعلاقة بين هذه الوحدات الكتلية Unit Masses . وهي مشكلة معينة قبل كل شيء بتأثيراتها على مركز بعضها البعض وحركاتها . مدروسة على ضوء عاملين فقط ، هما الجاذبية والحركة الحرة في الفضاء ولا يمكن حتى ضمن علم الفلك الأصولي أن تخضع جميع المكتشفات حتى الآن للقوانين العلمية . فمع أن حركة الشمس فيما يتعلق بالنجوم الأخرى قد قيست ، فالقوانين التي تتحكم في تلك الحركة لم ترسخ بعد ، ولربما لا يمكن ترسيخها أبداً .

ويشتمل علم الفلك على دراسات مطابقة لتلك الدراسات في الجغرافية الاقليمية . وتشتمل هذه الدراسات على نحو واضح جداً بالفحص المسهب لتلك الوحدات الموجودة في النظام الشمسي القريبة جداً بحيث يمكن ملاحظة

الاختلافات بين الأجزاء المختلفة فيها . وتعود لنفس الصنف وان كانت مختلفة في سمتها ، الخاصة بمجموعات النجوم في كوننا ، والفحوصات المسهبة للسديم النجمي الواحد .

وإذا كان علم الفلك معنيا بدرجة كبيرة بالدراسات المنهجية بسبب البساطة النسبية لمادة موضوعها ، فاننا نجد العكس تماماً في حالة العلوم التاريخية . ومن بين هذه المجموعة تظهر الجيولوجيا التاريخية بوضوح تام التمييز بين المنهج الأصولي والدوري Periodic . فدراسة التغيرات المناخية في العصور الغابرة ، والتغيرات في تطور الجبال ، وفي العموم التغيرات في أشكال السطح القارية ، أو تطور الهضاب الحادة القمم — كلها تمثل دراسات أصولية في تاريخ الأرض . وفي مقابل ذلك الدراسات التي تحاول أن تمدنا بصورة عمومية لظواهر مترابطة في المناخ وأشكال السطح والحياة النباتية والحيوانية للميسيسيبي الأعلى Upper Mississippian ، أو لاي فترة غابرة في تأريخ الأرض .

إن المقارنة التي أشرنا إليها مرارا وتكرارا خلال مناقشتنا لطبيعة الجغرافية هي بطبيعة الحال مع التأريخ بالمفهوم الاعتيادي (للأزمان التاريخية) . ولقد افترضت دراسات عديدة أن المقارنة لايمكن أن تربط إلا بالجغرافية الإقليمية وان التاريخ يفتقر الى الدراسات الأصولية (قارن بنك 159 ص ٤٨ - ٥٠) .

وينبغي ألا نضل بحقيقة كون التأريخ لايدرس عموماً إلا في ضوء مانسميه (التأريخ الدوري) Periodic History . وفي أبحاثهم للمشاكل يركز المؤرخون غالباً على التطور والتغيرات في بعض مجموعات الظواهر المحددة جدا خلال تعاقب للسنين . ان مثل هذه الدراسات يمكن أن تعالج تطور شكل معين من أشكال الدساتير ، أو نمو التشريعات العمالية ، أو تغير أسعار القمح في إنجلترا ، أو تطور الطرق في منوستا .

ومع ذلك، فبقدر ما يمكن أن يحكم شخص خارجي، فليس لعمل من هذا النوع على الأطلاق الأهمية بالنسبة للحقل التاريخ ككل ما للجغرافية الأصولية من الأهمية بالنسبة للجغرافية. وعلى نحو الخصوص تثير تلك الدراسات للتاريخ مفاهيم عامة ومبادئ يمكن القول عنها أنها محددة بقدر تلك التي طورت في الجغرافية الأصولية تقريباً.

وإذا ما قارن المرء المشكلات المعينة التي درست في كلا الحقلين، كما تظهرها منشوراتهما، فإن من الواضح أن المؤرخين معنيون بالظواهر التي تكون علاقاتها المتبادلة أكثر تعقيداً بكثير من تلك التي تدرس عموماً في الجغرافية. إن الأساس المنطقي لهذا الاختلاف ليس واضحاً تماماً. والحقيقة أن فرضيتنا الجوهرية للعلاقة بين الحقلين تقود منطقياً الى الاستنتاج بأن نفس الظواهر يمكن أن تدرس في كل حقل، فالتاريخ يمكن ان يدرس الظواهر المكانية، والجغرافية يمكن أن تدرس الحوادث التاريخية.

ولا يحتاج التاريخ ولا الجغرافية أن يدرسا جميع الظواهر التي تتواجد في أقسام الواقع الذي يدرسانه، بل يدرسان فقط تلك الظواهر التي تختلف بشكل بارز في مختلف أقسام الزمن أو المكان على التوالي. وفي كل حالة يركز الأهتمام بدرجة رئيسة على تلك الظواهر التي تختلف أكثر من غيرها. والتي تكون أختلافاتها ذات الأهمية الكبرى للتباين الكلي. وفي الواقع الكلي الذي يعنى به كل من التاريخ والجغرافية - ونقصد به ظواهر العالم في الأزمان التاريخية - هناك مجموعة واحدة رئيسية من الظواهر. وهي الظواهر الطبيعية التي هي عرضاً ذات أهمية أساسية لجميع الظواهر الأخرى، والتي اذ تختلف بشكل بارز في المناطق المختلفة في العالم، لا تختلف إلا اختلافاً بسيطاً في الفترات المختلفة من الأزمان التاريخية. ان هذا يشكل اختلافاً عظيماً بين التاريخ، في مفهومه الأضيق، وما قبل التاريخ، ناهيك عن العصور الجيولوجية السالفة (الباليونتولوجيا).



وبناء على ذلك، فالاختلافات المكانية ذات الأهمية الكبرى في الجغرافيا هي إما أن تكون اختلافات في الملامح الطبيعية نفسها أو في الملامح الحضارية المرتبطة بصميمية بالملامح الطبيعية. ولن يكون لدينا وضع مشابه في التاريخ إلا إذا كانت ملامح من أمثال المناخ وأشكال السطح قد تغيرت بصورة جذرية خلال العصور التاريخية في نفس المكان، كما تختلف في أنحاء العالم في نفس الزمان . وبعبارة أخرى، إذا كانت البيئة الطبيعية لانجلترا منذ عهد قيصر Gaesar قد تغيرت من بيئة رطبة الى جافة ، ومن بيئة قطبية الى بيئة مدارية ، ومن سهول الى جبال، لمثل التاريخ الزراعي لانجلترا الجزء الأهم من تأريخها، ولطور التاريخ منذ عهد بعيد الفروع الأصولية للتأريخ المناخي وتأريخ أشكال السطح .. الخ. وفي الحقيقة، لو ثبتت أطروحة إلسو ورت هنتنجتون Ellsworth Huntington عن الأهمية التاريخية حتى للتغيرات الثانوية في المناخ ، فلن يكون منطقياً فحسب بل ضرورياً أيضاً للتأريخ لأن تطور دراسة أصولية للتأريخ المناخي — دراسة علاقات التغيرات المناخية بالملامح التاريخية الأخرى.

وفي أية حالة، ان السمة الاستثنائية في الأمثلة التي ذكرناها الآن تختبر القاعدة القائلة إن الثبات النسبي للأحوال الطبيعية خلال الأزمان التاريخية تنتج درجة بارزة من الاستمرارية في تلك الملامح الحضارية المرتبطة بصميمية بالأحوال الطبيعية. ان طريقة استعمال الأرض في أي منطقة قد تبقى كما هي لقرون ، وفي الصين بقيت لآلاف الأعوام. ان المدن لا تمر خلال عملية عامة من الشباب الى النضج الى الشيخوخة ثم الى الموت ؛ انها يمكن ان تستمر في نفس الحالة تقريبا لفترات غير محدودة من الزمن.

وبناء على ذلك ، فان الظواهر التي تظهر أشد الاختلافات في علاقتها بالزمن هي ظواهر حضارية أقل ارتباطا بالأحوال الطبيعية — ولذلك، فهناك عموماً ظواهر ذات سمة أكثر تعقيدا بكثير— مثل العادات والتقاليد والتنظيمات السياسية والاختراعات .. الخ . واطافة إلى ذلك ، فليست هذه

الظواهر ذات سمة أكثر تعقيدا من تلك التي تعنى بها الجغرافيا اكثر من غيرها ، ولكن علاقاتها المتبادلة خلال مختلف مراحل الزمن هي أكثر تعقيدا من العلاقات المتبادلة بين الظواهر الجغرافية الرئيسة في المناطق المخلفة. والحقيقة أنه في معظم الحالات تحدد سمة فترة واحدة من فترات التاريخ بدرجة عظيمة سمة Character الفترة التالية، في حين ليس لسمة منطقة واحدة في الجغرافيا عموماً سوى تأثير ثانوي على سمة المناطق المجاورة لها. ولذلك فليس من الغريب أن يعرف المؤرخون بوضوح أكثر الطبيعة الخيالية لتقسيماتهم للزمن مما يعرف الجغرافيون عن تقسيماتهم للمناطق .

ومن الجهة الأخرى ، هناك تقاطعات نجائية في التطور التاريخي تنتج تغيرات بقدر ضخامة التغير من البحر إلى البرّ تقريباً في الجغرافيا ، ونعني بذلك حينما تدخل الاكتشافات او الاختراعات أو هجرات الشعوب حضارة جديدة في المنطقة . إن حدود الاستقرار في أميركا خلال القرون القليلة الماضية لم تكن خطأ يعلم تناقضات جغرافية عظيمة فحسب ، بل مثلت أيضاً حيشما مرت في أي إقليم ثورة تاريخية في تبيوء الانسان للطبيعة . لذلك لا بد أن يفهم مؤرخو هذه الثورة المباديء التي تحكم العلاقة بين الملامح الحضارية والطبيعية لكي يدرسوا التاريخ . ويصدق هذا القول على مشاكل تاريخية من أمثال الثورة الصناعية والثورة الزراعية المرافقة في أوروبا .

إن المؤرخين المعنيون بهذه المشاكل المرتبطة بسلامح أقل تعقيداً من تلك التي تشكل معظم مادة التاريخ ، لن يترددوا في عمل دراسات أصولية حيثما كان ذلك ممكناً ولتفسير العلاقات حيثما استطاعوا . إن كون معظم الحوادث التاريخية ذات تعقيد شديد بحيث لا تسمح بتفسير أكيد ، ينبغي ألا يقودنا إلى الاعتقاد أنه ليس هناك حوادث تاريخية يمكن تفسيرها . ولسوء الحظ أن المواقف التي يمكن مقارنتها بتلك التي ذكرناها أعلاه .

والتي تغيرت فيها بدرجة بارزة أسس تكيف الإنسان للطبيعة ، هي قليلة نسبياً في التاريخ ، وقد حدثت معظمها في عهود مبكرة بحيث لا يمتلك المؤرخون عنها سوى معلومات يقينية ضئيلة يعتمدون عليها في دراستها. وهكذا فإن دراسة أصولية لتأريخ (الحدود) - في مفهوم حدود الاستيطان المتدرج - ينبغي الا تدرس الحدود في العالم الجديد وفي سيبيريا فحسب ، بل كذلك حدود الاستيطان الألماني في وسط أوروبا في العصور الوسطى ، وكذلك حدود الاستيطان الأكثر قدماً للاجلو - ساكسون في بريطانيا العظمى . ومن الواضح أنه حتى في حالة توفر المعلومات ، فأن مثل هذه المشكلة لا بد أن تكون معقدة للغاية مادامت لا تنطوي على مجرد الفترات المختلفة في تاريخ العالم بل تنطوي على مناطق العالم المختلفة ذات السمات المختلفة جذرياً .

وفي العموم ، فإن المشكلة التي ينبغي تناولها في الدراسات الاصولية في التاريخ معقدة جداً ، وتنطوي على عوامل من الصعب جداً ملاحظتها وقياسها بحيث تسمح بتطور مفاهيم عامة ومبادئ شبيهة بتلك التي تطورت في ، الجغرافية الاصولية .

ولاريب أن هناك بعض الباحثين في التاريخ - وهم بدرجة رئيسية ليسوا مؤرخين - يفترضون أن من الممكن أن يطوروا قوانين علمية تخص قيام وسقوط الدول أو أسباب الثورات أو تطور حركات اجتماعية معينة غير أن أطروحاتهم قد اشتهرت بسبب الحرارة التي قدمت بها لا بما ، اشملت عليه من أدلة مقنعة. إن معظم المؤرخين المحترفين مرتابون بإمكانية تطوير تأريخ اصولي يمكن أن تصنف فيه الظواهر العامة في التاريخ في مفاهيم عامة تقود الى المبادئ . إن الاعتقاد الساذج لبعض الجغرافيين بأن الجغرافيا يمكن أن توفر هذا العجز في التاريخ لم يثبت حتى الان في الاقل. ولذلك فأن هذا التناقض بين التأريخ والجغرافية ينبجم عن كون العلاقات

المتبادلة للظواهر المتباينة بدرجة بارزة في الازمان التاريخية هي أكثر تعقيداً بكثير من العلاقات المتبادلة للظواهر المتباينة بدرجة بارزة في سطح الأرض. وهي لا تؤثر على الطبيعة العامة المنطقية للحقلين ، شأن العلوم التي تحاول أن توحد الظواهر كما توحد في الواقع .

### (ز) : شخصية الجغرافية الأصولية

أن أبسط شكل من أشكال الدراسة في الجغرافية الاصولية هو دراسة الشخصية المتباينة لسطح الأرض في ضوء أي عامل جغرافي واحد . وفي الماضي ، كانت أمثال هذه الدراسات محددة بدرجة كبيرة في العوامل الطبيعية - العوامل المناخية - أشكال السطح ، التربة .. الخ - ولكن كما أشار الكثير من الباحثين ، اذا كان يتعين على الجغرافيا عموماً أن تدرس الملامح البشرية أو الطبيعية ، فينبغي أن يدرس ذلك ضمن الجغرافية الأصولية والجغرافية الإقليمية أيضاً . (قارن هنتر ص 12 ٦٧٢ ، وتوجد المعالجات النظرية للجغرافية الأصولية في 140 ، 152 ص ٤٦ - ٤٨ . و 161 ص ٣٩٨ - ٤٠٤ ، و 167 ص ٢٨١ - ٢٨٦ ، أما مسحة المفصل للمناطق الأرضية للعالم على هذا الأساس فيوجد في 363 ) . ويعتقد معظم الباحثين اليوم أن تطور الجغرافية الأصولية بهذا الخصوص كان حتى الان ذو جانب واحد . ويقدم لنا مثلاً متطرفاً لهذا التناقض : كما لاحظنا من قبل ، كتاب فيش Finch وتراورث Trewartha المعنون ( عناصر الجغرافية ) Elements of Geography . ففي مقابل حوالي ستمائة صفحة مسن العلاج الممتاز للجغرافية الأصولية للعناصر الطبيعية ، فإنهما لم يقدموا أكثر من عشر ذلك المقدار حول المشاكل الأكثر تعقيداً للجغرافية الاصولية الحضارية (322) . ان هذا الاختلاف بالكاد ينصف (\*) التطور الحالي للجغرافية الاصولية الحضارية ، حتى في الأدب الجغرافي لهذه البلاد ، وليس من الواضح لماذا ينبغي أن يهمل المؤلفان عدداً من الدراسات الممتازة . بما

(\*) الإشارة هنا الى النسخة الأولى من الكتاب المذكور.

فيها بعض دراسات فنش نفسه . وفضلا عن ذلك ، فهناك عدد ضخم من الدراسات التي أنجزت في الجغرافية الحضارية من قبل العديد من الجغرافيين الألمان ، بما فيهم شلوتر Schluter وتلامذته على نحو الخصوص (قارن مناقشة ويبل 266 ص ٢٠١ والتالية ، وقد أشير إلى مثال النموذج لشلوتر دراسة الجسور في مرجع 247 ، أنظر للاطلاع على مسح كامل مفصل للجغرافية الأصولية البشرية كتاب هاسينجر 360) .

ويتنامى الأهتمام في كل من ألمانيا واميركا في الدراسات الإقليمية الكاملة والتي لا بد أن تشمل على ملامح حضارية وطبيعية ، فان البحث الجغرافي ليقاس من النقص في الأساس المناسب في الجغرافية الأصولية الحضارية ، بل يقاس كذلك ، كما لاحظ بروك ، من النقص في تدريب معظم الجغرافيين في الدراسات الاجتماعية ( 108 ص ٢٥٢ ) . واذا كان يتعين إعداد الباحثين لعمل دراسات كاملة في الجغرافية الإقليمية - وهناك اتفاق عام تقريبا على أن جميع الجغرافيين ينبغي أن ينجزوا في الاقل بعض العمل في هذا الحقل - فان من المنطقي أن يقتضي الأمر تدريباً اضافياً في العلوم الاجتماعية المرتبطة ليس أقل مما تتطلبه العلوم الطبيعية المرتبطة. وهذه هي الحالة في قليل ان لم يكن في أية ، من أقسام الجغرافية لدينا ، وبما أن العلاقات الأكاديمية للجغرافيين هي عموماً أقرب الى الجيولوجيا والعلوم الطبيعية الأخرى مما هي الى العلوم الاجتماعية ، فان الجغرافي الفرد يعلم أن عمله سيتعرض لنقد دقيق في الحد الذي يمس به العلوم الطبيعية . ولنفس الأسباب ، كان الجغرافي حراً في أن ينغمر في أي نوع تقريباً من أنواع التنظير الاقتصادي أو التنبؤ السياسي التي تخطر له ، من دون مخاطرة في أن يناقش الحساب .

ومن الجهة الأخرى ، ان الانتقال النسبي الأخير من التأكيد على الجيومورفولوجيا المرتبطة بصميمية بالجيولوجيا ، الى التأكيد على الجغرافية البشرية قد أنتج ميلا علق عليه كيربس Kerbs مؤخراً قائلاً: ان الكثير من المادة التي هي

اقتصادية أو تاريخية أو اجتماعية أساساً قد استولي عليها وقدمت بدون تخطيط فيما نفترض انها دراسات جغرافية (١٧ ص ٢٤٤). ويبدو أن الجغرافيين الأميركيين عارفون أيضاً بالحاجة الى دراسات مستقلة لتطوير مفاهيم ومبادئ الجغرافية الأصولية الحضارية - وفي الحقيقة هناك شعور عام واضح أن هذه هي أشد الحاجات المفردة ضغطاً في الجغرافية اليوم. (١) (\*) ولذلك فمن المرغوب فيه أن ندرس بعناية الفرق بين الدراسات الأصولية في الجغرافية والدراسات المنجزة في العلوم الأصولية التي تتصل بها. بل إن من الضروري على نحو الخصوص، كما يصر شميدت، لأولئك الذين يعملون على حدود الجغرافية أن يحتفظوا بهذا التمييز في أذهانهم. فمع أنهم ينبغي أن يألفوا مفاهيم وأساليب العلوم المجاورة وأن يستعملوها في أبحاثهم، فإن عليهم أن يستعملوها لاغراض التي تمهيا وجهة نظر الجغرافية كشيء متميز عن تلك التي تمهيا العلوم الأصولية المتصلة بها. (7 ص ١٦٢ والتالية) ولقد أمدنا شميدت على نحو الخصوص بدراسة قيمة وشاملة للعلاقة بين الجغرافية الاقتصادية و علم الاقتصاد، وكذلك بدراسة مفصلة للجغرافية الأصولية الاقتصادية (7 ص ٣٩٨).

إن أقسام الجغرافية الأصولية، كما لاحظنا من قبل، تتماثل مع أقسام العلوم الأصولية، وهناك علاقة حتمية حميمة بين كل فرع من فروع الجغرافية الأصولية وفروع العلوم الأصولية المماثلة. إن هذه العلاقة لا يعبر عنها بدقة بعبارة (العلوم المجاورة)، مادامت الجغرافية ليست فرعاً من فروع العلم موضوعاً بجوار العلوم الأصولية. بل بالقول إن الجغرافية وجهة نظر في العلم تتقاطع مع جميع العلوم الأصولية (انظر القسم ٤). ولذلك

(١) كما تبين ذلك من الأجوبة التي استلمت على استفسار وزع على مجموعة واسعة من الجغرافيين الأميركيين من قبل (القسم الجغرافي لجمعية البحث في علوم الأرض لمجلس البحث القومي). واني أزجي شكراً عاماً هنا لعدد من الاقتراحات التي استمدت من تلك الاجوبة واستعملت في هذا البحث.

لاحظ أيضاً المناقشة بقلم رايت Wright (452) وبقلم فنش (453) والاستنتاج المشابه لجمعية التدريب والمستويات في المهنة الجغرافية (493).

(\*)

ليس هناك خط يفصل الجغرافية الأصولية عن العلوم الأصولية. ولكن هناك أختلاف أساسي في وجهة النظر التي لابد أن يحافظ عليها الجغرافي الذي يرغب في أنجاز عمل جغرافي وليس عملاً في فرع آخر من فروع العلم .

ان توزيع نوع معين من أنواع الظواهر هو أمر هام في كل من الجغرافية وفي العلوم الأصولية المعنية بهذا النوع من الظواهر ، مع فارق واحد هو أنه في الجغرافية لايركز محور الاهتمام على الظاهرة - والذي يعتبر التوزيع احدى وجوهها - بل على علاقة ذلك التوزيع بالتباين المكاني الكلي للعالم .

ان هذا التناقض في وجهة النظر يمكن ان يوضح في حالة انتاج الذرة. ان مجاميع الانتاج لكل بلد والآثار الناتجة على الأسواق الوطنية والدولية تهتم علم الاقتصاد ولكنها لاتهم الجغرافية (قد تترك المرء هنا الحقيقة المعروفة وهي ان علم الاقتصاد كان راغباً عموماً أن يترك التعليم في الجوانب الجغرافية لعلم الاقتصاد الى الجغرافيين الاقتصاديين ، فاذا بالنتيجة هي ان الجغرافيين حاولوا بين حين وآخر أن يقوموا بأبحاث فيما هو أساساً جزءاً من علم الاقتصاد). وبالمثل فان علاقة التغيرات السنوية لانتاج الذرة بالتغيرات في الأمطار هي ذات اهتمام لباحث الزراعة ولكنها ليست ذات اهتمام مباشر في الجغرافية ، في حين أن كون التغيرات في الأمطار في نبراسكا لها تأثير أعظم على غلات الذرة مما لنفس الدرجة من تغيرات الأمطار في بنسلفانيا، هي حقيقة تهتم الجغرافية . ان الجغرافية تعنى بالتغير المكاني البارز في انتاج الذرة، مادام ذلك يمثل جزءاً من مجموع التغير المكاني ، والذي ترتبط به من جهة في علاقته بالاختلافات في المناخ أو التربة أو الموقع النسبي أو الأحوال الحضارية. ومن الجهة الأخرى في علاقته بالاختلافات في المركب العنصري للمحاصيل - الدواجن الكلي، وسمه الخطائر ، ووجود مصاعد الحبوب.. الخ .

وبعبارات أخرى، ان حقائق توزيع انتاج الذرة هي ليست (جغرافية) بحد ذاتها ، حتى حينما توضح على خارطة . بل ان ما يدرس مما يخص تلك الحقائق هي ذات الدلالة للجغرافية. إن مجرد وصف وتحليل حقائق التوزيع للظواهر الطبيعية والاجتماعية الموجودة في المناطق المختلفة لا يعدو عن كونه تقديم خلاصة وافية ، وليس هو جغرافيا ، سواء كانت أصولية أم أقلبية، أما الحقائق التي تخص الاختلافات المكانية في هذه الظواهر فينبغي أن تدرس في علاقاتها المكانية، أي أهميتها للمنطقة كما تقررها علاقاتها مع الظواهر الأخرى لنفس المكان ، وبارتباطها المكانية مع ظواهر في مناطق أخرى .

ومالم يحافظ في دراسة للجغرافية الأصولية الاقتصادية مثلا على وجهة النظر الجغرافية بصورة واضحة منذ البداية، فان العمل قد ينقلب الى دراسة في الجوانب الجغرافية لعلم الاقتصاد. إن أسباب هذا بالطبع تعود الى أن كلا هذين النوعين من الدراسة يبدأ بنفس الخطوة، وهو بناء حقائق التوزيع للظواهر المعنية المدروسة . وبما ان هذه الخطوة الأولى تركز اهتمام الباحث على الظواهر نفسها، فقد ينجم عن ذلك في الغالب استمراره بالعمل بوجهة النظر تلك، وهكذا يقدم دراسة لتلك الظواهر — أي دراسة في العلم الأصولي .

وبما أن عالم النبات أو عالم الاقتصاد معني بموقع ظواهره في بعض دراسته فقط، في حين أن الجغرافي معني دائماً بموقع الحقائق ، فانه كثيراً ما يفترض بأن تحديد (وتفسير) (أين) Where توجد الأشياء هو وظيفة الجغرافية. إن لم يكن ذلك هو (كل) الجغرافية — فعلياً ونعني بذلك الجغرافية كعلم التوزيعات ولكنه سيكون صلاقة منا ومناقضاً لما يحدث فعلياً بالنسبة لنا أن ندعي أن عالم الحيوان والجيولوجي وعالم الاقتصاد المعني بتوزيع ظواهره ينبغي عليه ان يتطلع الى علم الجغرافية ليحصل على أجوبة لذلك . وبالمثل ، فان حقيقة ما يحدث في أشباه هذه العلوم من استعمال الباحثين للتقنية



الجغرافية الخرائطية لاتجعل منهم جغرافيين ، فعالم الاقتصاد أو عالم السياسة قد يستعمل غالبا اسلوب المؤرخ في تحديد ( متى ) When للحوادث الماضية ، ولكن عملهم لن يصبح بذلك تأريخاً . وبالمثل : فان جميع باحثي العلوم الأصولية قد يستعملون أساليب جغرافية في عرض توزيع ظواهرهم - سواء كانت أنواعاً معينة من النباتات أم الحيوانات أم المصانع من دون الاعتماد على علم الجغرافية (أنظر القسم الثالث د) (\*).

وفي الاتجاه المعاكس اعتاد الجغرافيون في الحقيقة منذ عهد بعيد على التطلع إلى علوم أصولية معينة للحصول على معلوماتهم عن توزيع أنواع معينة من الحقائق . فنحن نعتد على الجيولوجيا في الحصول على معلومات عن موقع الرسوبات المعدنية والأنواع المختلفة من الصخور السطحية ، وعلى علم التربة في الحصول على معلومات عن مواقع التربة ، وعلى علم النبات وعلم الحيوان في توزيع النباتات والحيوانات الأصلية، وكما أصر هنتز، معتمداً على والاس Wallace ، بأن هذه الاخيرة تمثل دراسات جغرافية في علم النبات وعلم الحيوان ، باعتبارها متميزة عن دراسات في جغرافية النبات والحيوان التي يركز فيها الاهتمام على المناطق . إذ أنها تدرس في ضوء محتوياتها من النبات والحيوان . فالجغرافي لم يضطر في الحقيقة إلى الاعتماد على نفسه في تحديد التوزيع إلا في تلك الحقول التي لم تول فيها العلوم الأصولية المعنية اهتمامها بالجوانب الجغرافية ، ولا سيما علم الاقتصاد . ومن الجدير بالاهتمام أنه ما أن يقوم الجغرافي بتقديم تقنيته الخرائطية في دراسة المحاصيل المدجنة والحيوانات ، حتى يتبنى علماء الاقتصاد الزراعي هذا العمل كجزء لايتجزأ من حقلهم .

(\*) بعد أن قام هيو روب Raup بسج لتطور التاريخي لجغرافية النبات منذ عهد همبولدت ، استنتج بالمثل أن هدف ذلك الحقل هو «دراسة التباين المكاني لعالم النباتات» ( 449 ص ٣٤٦ ) . إن دراسته لسمة ومجال الحقل تكشف عن أهمية هذه الدراسة للحقل الجغرافي بأجمعه . (لاحظ أنه يستعمل المصطلح «جغرافية النبات» بصورة ثابتة خلال الدراسة ، عدا في العنوان) .

إن دراسة توزيع الظواهر تفترض تصنيفاً للأشياء إلى نماذج Types . وفي حالات كثيرة تكون الأشياء بسيطة بحيث يكون التصنيف واضحاً ومقبولاً لجميع العلوم المعنية - مثل تصنيف النباتات المزروعة إلى نماذج مختلفة من المحاصيل كالذرة والشوفان والقمح .. الخ . وإذا ما انطوت في ذلك ظواهر أقل بساطة ، لاحظنا أن التصنيف سيعتمد على ما ينتخب من جوانب باعتبارها الأهم للدراسة المعنية . وبناء على ذلك فقد يختلف علمان معنيان بدراسة توزيع نفس الظواهر ، وحتى في عرض حقائق التوزيع . ومع أن هذا الاختلاف بحد ذاته قد يكون بسيطاً ، لكنه قد يكون ذا أهمية رئيسة في المراحل التالية من الدراسة . وينبغي على المرء ألا ينسى على أية حال أن الاقتصاد في الجهد هو أمنية بديهية في العمل العملي ، وفي أي حالة ، فحيثما وجد أن تصنيف وبناء الحقائق الخاصة بتوزيع الظواهر التي تطورت في علوم أخرى مناسباً لأغراض الجغرافية الأصولية أيضاً . فليس هناك من داع لأن يقوم الجغرافي بالعمل ثانية بطريقة أخرى . ومع ذلك ، فكما لاحظنا من قبل في دراسة الظواهر المعقدة نسبياً مثل أشكال السطح ، تبين أن الحقائق التي توطدت لأغراض علم آخر هي ليست الحقائق التي تحتاجها الجغرافية ، وبناء على ذلك فإن الدراسة الأصولية في الجغرافية لا بد وأن تبدأ من جديد منذ الخطوة الأولى .

إن أي عرض للحقائق في العلم يدعو إلى التفسير . وبناء على ذلك فالجغرافيون غالباً ما افترضوا أنه بعرضهم لحقائق توزيع أية ظاهرة ، فإنه كذلك من وظيفة الجغرافية أن تدرس سبب ذلك التوزيع . ولكننا نجد أن الحقائق قد عرضت واستعملت في كل فرع من فروع العلم في حين كان تفسيرها من وظيفة فرع آخر من فروع العلم . وفي هذه الحالة ، ونقصد توزيع أية ظاهرة ، هل يدخل تفسير حقائق التوزيع منطقياً في الجغرافية أم في العلم الأصولي ؟!

إن هذا السؤال لا يثار هنا من أجل الجدل حول خط حدود بين العلوم ،

وبالتأكيد لا يثار أيضا لغرض إقامة قواعد سلوكية للجغرافيين . بل إننا سنصل لدى دراسة هذه المسألة كما أعتقد ، إلى فهم أفضل لعلاقة الجغرافية الأصولية بكليةها بالعلوم الأصولية .

وتبدو هنا نقطة واضحة . إن أي باحث يحاول تفسير توزيع ظاهرة معينة سوف يدرس تلك الظاهرة ابتداء في ضوء الجوانب التي تشير إلى تطورها العرضي . وإن أحد أوجه التناقض الأساسي بين الجغرافية ( وكذلك التاريخ ) من جهة ، وبين العلوم الأصولية من جهة أخرى ، هو أن الأولى معنية بتكامل الظواهر ، بينما تعنى الثانية بتحليل عمليات أنواع معينة من الظواهر . إن اشتمال دراسات عمليات الظواهر على عنصر الزمن لا يجعل منها تأريخا ، كما أكد كروبر ( 116 ص ٥٤٥ والتالية ) ، كما لا يجعل اشتمال التوزيع على المكان Space دراسته جزءا من الجغرافية . إن تفسير التوزيع العالمي لنوع معين من الظواهر سيبدو وكأنه نتاجا نهائيا للدراسة عمليات التطور لتلك الظاهرة ، ولذلك فهي الموضوع الصحيح للدراسة في علم أصولي . أما في الجغرافية الأصولية فيمثل التوزيع صورة العالم لعنصر يهم المرء في علاقته الوظيفية بالسمة المتباينة للمناطق في العالم .

وبعبارة أخرى ، على الرغم من أن الجغرافية ينبغي أن تعرف ( أين ) توجد الأشياء ، فإن دراسة ( الأين ) Where هي ليست جغرافية ، كما أنها ليست جزءا لا يتجزأ من الجغرافية . ولذلك فليس من وظيفة الجغرافية أن تفسر ( الأين ) ، أي أن تعطي التفسير الكامل عن لماذا توجد ظاهرة في المكان الذي وجدت فيه . وبناء على ذلك فالجغرافية الأصولية حرة في أن تتجاهل المفاهيم العامة المستندة إلى مظاهر أصولية Genetic للظواهر وذلك لكي تطور مفاهيم عامة مستندة إلى مظاهر ذات دلالة وظيفية ( ١ ) .

( ١ ) من الممكن أن نلاحظ أن هنتر الذي يدحض مراراً وتكراراً بقوة مفهوم الجغرافية بكونه دراسة لتوزيعات ، «أين» Where توجد الأشياء ، فإنه لم يدرس خط التفكير الذي اتبع هنا ، حيث انه يفترض أن تصنيف الظواهر في الجغرافيا ينبغي أن يكون أصولياً =

ومع أننا نستنتج أنه ليس من وظيفة الجغرافية أن تفسر توزيع أي ظاهرة فان من الواضح في الوقت نفسه أنها قد تكون معنية بمثل هذا التفسير لكي تفسر علاقات تلك الظاهرة بالظواهر الجغرافية الأخرى ، فمثلاً ، في جغرافية التربات ، يتطاب تفسير علاقة التربة لأية منطقة بسمة مناخها وأساسها الصخري فهما لكل تطور التربات ، غير أنه من وظيفة عالم التربة أن يمدنا بتفسير تطور التربة في ضوء جميع عواملها وعملياتها . إن الجغرافية الأصولية لأية ظاهرة معينة تعتمد في المبادئ التي تحكم توزيعها على العلم الاصولي المعني بتلك الظاهرة . وفي حالات كثيرة . على أية حال ، قد تجد الجغرافية أن باحثي الحقل المناسب لم يكونوا معينين بتطوير مثل هذه المبادئ . وفي مثل هذه الحالة ، فليس من المتوقع من الجغرافي أن يظل ينتظر الى ما لا نهاية . بل قد يضطر الى أن يتولى هذه الدراسة بنفسه فاذا ما قام بذلك من دون أن يدرك أنه ينقل وجهة نظره فقد يكتشف فيما بعد أنه قد تجاوز الحدود الى حقل قد لا يكون مستعداً فيه استعداداً طيباً .

وبما أن الفقرة السابقة قد تبدو وكأنها تؤشر الى جغرافيين معينين ، فقد يكون من المناسب أن نوضحها من تجربة المؤلف نفسه فلقد أدرك الجغرافيون منذ عهد بعيد أن تركيز مصانع الفحم والحديد في مناطق معينة يرجع نوعاً الى وجود مناجم الفحم والحديد في نفس المناطق أو في المناطق الأخرى وقد حاول كل كتاب مدرسي في الجغرافية الاقتصادية أن يؤكد تلك العلاقة وقد وجد المؤلف أن جميع هذه التوضيحات غير وافية ، وكان سبب هذا بلا شك فشل بحثة الاقتصاد الصناعي في دراسة مشكلة توزيع مصانع الحديد والصلب .

( 161 ص ٢٢٣ ) ، كما أنه يدعي أن المبدأ الاصولي هو أساسي في نظام منطقي للأرقام . إن كون هنتر ، الذي تظهر آثار آرائه «المثودولوجية العظيمة» في تصانيف هذا البحث ، لم يتوصل الى الاستنتاج المذكور أعلاه قد جعلني أعيد فحص هذه الآراء مراراً وبروح نقدية ، ولكنني لم أجد حتى الآن أي خطأ في المنطق أو في الاستنتاجات .

إن الجغرافي الذي يرغب في تفسير سمة المناطق التي وجد أنها تمتلك تطوراً كثيفاً لهذه الصناعة ، كاحدى الخصائص الرئيسة ينبغي أن يكون قادراً على تفسير علاقة هذه المصانع بالملامح الجغرافية الأخرى لذلك تولى المؤلف تطوير المبادئ التي تحكم موقع صناعة الصلب والحديد ( 352 ) على الاساس الذي يمكن لتلك الصناعة أن تدرس كجزء من الجغرافية الاصولية للولايات المتحدة ( 353 ) . ان الاهتمام الذي تطور لدى المؤلف في تلك الدراسة الاولى قد قاده الى دراسات مشابهة عن المبادئ التي تحكم موقع الصناعات الاخرى ، وتحكم الصناعات عموماً . ومنذ ذلك الحين بدا واضحاً لي أن أهتمامي قد تركز على الاهمية المكانية للصناعة كصفة مميزة خاصة لمناطق معينة في دراستي لصناعة الحديد والصلب في الولايات المتحدة فقط أما في الدراسات الاخرى فكان مركز الاهتمام منصباً على الصناعة كظاهرة يدعو أحد مظاهرها ، وهو موقعها ، الى التفسير . ولذلك فليس من الغريب أن يكون أي أهتمام في هذه الدراسات منحصرأ في علم الاقتصاد كلياً تقريباً .

ان الاستنتاج الذي أستمدته المؤلف من هذه التجربة الشخصية قد يكون له تطبيق عام . إن دراسة مشكلة (الستاندورس) ( Standorts ) – تحديد المبادئ التي تحكم موقع وحدات الانتاج (نظرية الموقع) – لا تتطلب تدريباً في الاقتصاد أكثر من الجغرافية فحسب ، ولكنها تتطلب تركيزاً كاملاً على المشكلة من أجل المشكلة نفسها وليس من أجل النتائج . إن عالم الاقتصاد هو المعني بالمشكلة . أما الجغرافي فيعنى بالنتائج (قارن تيسن ، Tiessen ، 160 ص ٨) .

ومن الجهة الاخرى فقد يزعم البعض أن الجغرافيين ، بصرف النظر عن التقسيم المنطقي للمشاكل Problems بين العلوم ، قد طوروا هذا الموضوع الخاص الى درجة من التوسع بحيث تبرر احتفاظهم به كجزء من حقلهم بحق الرعاية وبصرف النظر عن التقسيم المنطقي في العلم (قارن

كرافت Kraft (166 ص ٧) . ومما لا ريب فيه أن الجغرافيين قاموا  
بإضافات إلى الدراسات في موضوع موقع الأنشطة الاقتصادية ، غير أننا  
بالكاد تابعنا المشاكل فيه باستمرار ونظام كافيين بحيث نسجل ادعاءً شرعياً  
في رعايته الشاملة والناجحة . إن عالم المعرفة ككل لا يتطلع إلينا لتهيئة .  
المبادئ التي تحكم هذه الظواهر .

إن تأكيد هذه النتائج يمكن أن يستمد من المسح النقدي لعمل الجغرافيين  
في هذا الحقل والذي قام به الاقتصادي السويدي بالاندر Plalander في  
المقدمة التي كتبها لدراسته الشاملة عن نظرية (الاستان ورتس) (نظرية الموقع)  
Standorts (372) . ومن العدل أن نضيف إلى ذلك القول أن الجغرافيين  
لم يقتحموا هذا الحقل إلا لأن النتائج التي أحتاجوا إليها في عملهم لم تطور  
بدرجة كافية من قبل علماء الاقتصاد . فعلماء الاقتصاد الأميركيين على نحو  
الخصوص لم يظهروا سوى اهتمام ضئيل بهذا الحقل . وفي الوقت الذي  
كان المؤلف معنياً بهذا الموضوع لم يكن يعرف شيئاً عن بحث أويبر  
Weber (396) ، والذي يعتقد بالاندر في أية حالة أنه ليس عملياً .

ولذلك ، فميرحب الجغرافيون بالاهتمام الذي يوليه الاقتصاديون في  
الوقت لحاضر بهذه المشكلة . ولن تكون الجغرافية مجرد متقبلة في هذه  
العلاقة . فحتى لو أننا أتفقنا بأن المشكلة تقع منطقياً ضمن وجهة نظر علم  
الاقتصاد ، فإنها بلا شك تمثل مشكلة جغرافية في الاقتصاد وتتطلب بعض  
الفهم لوجهة النظر الجغرافية ويمكن للجغرافية أن تضيف إليها باستمرار مواداً  
إيجابية ونقداً فعالاً ..

وبما أننا قلنا الكثير عن اعتماد الجغرافية على العلوم الاصولية ، ففي  
وسعنا أن نشير بصورة مناسبة إلى مقترح واحد أو مقترحين هامين يمكن  
أن تضيفهما الجغرافية إلى مشكلة تفسير توزيع الملامح الاقتصادية .  
إن أول خطوة نحو تفسير توزيع أي ظواهر هي بالطبع تصوير ذلك  
التوزيع .

وأن باحثي العلوم الأصولية الذين أكتسبوا شيئاً من وجهة النظر الجغرافية سيدركون أن اللغة الوحيدة التي يمكن أن يصور بها بوضوح موقع الأشياء على سطح الأرض هي الخارطة ، وأن العرض المعتمد عليه يتطلب خرائط أكثر تفصيلاً من الخرائط البيانية ( الكمارتوغرام ) لوحداث بضخامة ولاياتنا States . ومع أن هذا الاقتراح بديهي في الجغرافية والجيولوجيا وأنه معترف به كلياً في الاقتصاد الزراعي فإنه كثيراً ما يتجاهل في فروع الاقتصاد الأخرى . فحينما يحاول الاقتصاديون تفسير موقع صناعة الصلب في الولايات المتحدة في ضوء مقدار التطور فحسب في ولايات بنسلفانيا . وأوهايو أنديانا واللينويس ، فليس من المدهش أن يتوصلوا إلى أستنتاجات مشبطة فيما يتعلق بإمكانية الموقع .

وحتى لو كانت أرقام أحصاءاتنا حسب البلدان هي أقل كمالات من الأحصاءات حسب الولايات States فينبغي أن تستعمل للحصول على مقياس دقيق لتطور صناعة الصلب في مناطق جنوب بنسلفانيا وماريلاند ، وأقليم بتسبرغ ويونجستون ، ومواني بحيرة آيرى ومنطقة كالموت Calumet District ( 353 ) . وبالمثل لا يمكن للمرء أن يأمل في تفسير التناقض بين التطور الاقتصادي لويسكونسن ومنسوتا حتى يرى الحقائق المصورة على خارطة مفصلة ويلاحظ أن تركيز المدن الصناعية المتميزة ينبغي ألا يدرس في ضوء ويسكونسن مقابل منسوتا ، بل في ضوء القرب من الشاطئ الغربي لبحيرة ميشيغن ( 326 ) .

وبالنسبة لباحث الاقتصاد الذي لم يتدرب في الجغرافيا ، قد تبدو حتى الخارطة المفصلة لتوزيع ملمح اقتصادي أنها تقدم مشكلة بسيطة نسبياً في الموقع المقارن - أي أنه ميال إلى التفكير بشكل مطلق تقريباً في ضوء الموقع النسبي الذي يدرس من وجهة نظر هندسية محضة ، وإلى تجاهل المتغيرات الأخرى للمنطقة . وهكذا ، ففي كثير من الكتب المدرسية ،

الاقتصادية سيطرت من أمد بعيد على دراسة توزيع الأنواع المختلفة من الإنتاج الزراعي صورة ثونن Thunen البسيطة ( والتي رسمت من قبل مؤلف يعيش في السهل الألماني الشمالي المتجانس نسبيا) والتي تتألف من نطاقات متحدة المركز لإنتاج متباين محيطة بمركز المدينة (انظر جوناسون Jonasson حول ملخص النظرية ، 313 (( ١٩٢٥ )) ، ص ٢٨٤ - ٢٨٦ ) .

ومهما كسب هذا التحليل من صحة في العهود المبكرة، فإن تطور التسهيلات التجارية الحديثة، التي جعلت من الموقع النسبي، عاملا ثانوي الأهمية في تحديد استعمال الأرض ، قد أدت الى اضعافه اضعافا شديدا . ولقد أوضح بيكر O. E. Baker قبل سنوات خلت أنه مع استثناءات مشهورة مثل سوق الحدائق وحقول الحليب السائل ، فإن موقع الأنواع المختلفة من الإنتاج الزراعي يعتمد على المناخ والتضاريس والتربة والتصريف أكثر بكثير مما يعتمد على الموقع النسبي، وقد برهن هذا الكاتب تلك الحقيقة بالتفصيل في زراعة أوربا (324) . ومن الجهة الأخرى فإن هذا لايعني أن عامل الموقع النسبي يمكن أن يتجاهل كليا في مثل هذه المشاكل، كما يحدث غالبا في دراسات في الجغرافية الزراعية ( لقد درس ويبل Waibel مؤخرا قانون ثونن بتفصيل كامل في ضوء التغيرات الجذرية في الظروف منذ أن نشر 395 ، ص ٤٧ - ٧٨ ) .

إن هذه المناقشة حول أهمية وجهة النظر الجغرافية لمشكلة توزيع أي ظاهرة قد تبدو وكأنها تقترح، على الرغم من منطلق التصنيف ، أن الجغرافي هو الأفضل تأهيدا لمعالجة هذه المشكلة. وقبل أن يقبل الجغرافيون هذا الاستنتاج لابد لهم اولا أن يفصحوا المشاكل الخاصة بالمعالجة في كتاب بالاندر الممتاز - وعلى نحو الخصوص المقدار الهائل من التفاصيل الاقتصادية المطلوبة في معالجة مشكلة النقل؛ ولا بد لهم أن يلاحظوا تقنية التحليل الاقتصادي الذي طور في دراسة موقع الصناعة في الولايات المتحدة بقلم غارجر Garger وزملائه - حتى وإن كانت تلك الدراسة قد أمدتسا



بالامثلة على الافتقار الى النزعة الخرائطية التي أشرنا اليها أعلاه ( 347 )  
وأخيراً لابد لهم أن يدرسوا الدراسات التي أجراها اقتصاديون قد تسلحوا  
ببعض التدريب الجغرافي ، ومثال ذلك دراسة هوفر Hoover عن صناعة  
الجزم والأحذية ( \* ) ( 364 )

إن كل ما أوضحناه هنا هو أن دراسة الجوانب الجغرافية لأي حقل  
من حقول العلم ، كعلم الاقتصاد مثلاً ، يتطلب شيئاً من وجهة النظر الجغرافية  
إن تطلب المشاكل التاريخية في علم الاقتصاد الى شيء من وجهة النظر  
التاريخية أمر لا يحتاج الى تأكيد ، ذلك أن جميع الاقتصاديين لديهم بلا  
شك تدريب بطريقة أو بأخرى في التاريخ ، لكن القليلين منهم نسبياً لديهم  
تدريب في الجغرافية. ويقرر شميدت أن ( كل علم يهتم بدراسة التوزيع  
المكاني لأشياءه على الأرض لابد ان يقاد بالضرورة الى الأسلوب الجغرافي  
فينبغي أن يفسر اختلافات أشياءه في علاقتها بالمكان ، وبالتالي ينبغي أن  
يستفيد من اسلوب التفكير في المقارنة الجغرافية كأحد أهم الوسائل في  
اكتساب المفاهيم العامة في حقله الخاص وفي التوغل في شخصية الأشياء  
العلمية الخاصة بعمله الخاص. وهكذا فان كل باحث في علم الاقتصاد  
لابد أن يكون جغرافياً (بمعنى أنه ينبغي أن يستعمل الأسلوب الجغرافي)  
شاء أم أبى ، وكلما أدرك ذلك مبكراً وعرفه كان ذلك أفضل له ولبحثه )  
( 7 ص ٤ ) .

والخلاصة أنه يمكننا القول ، أنه في ضوء كل منطقي تصنيف العلوم  
والتأهيل المهني للباحث بحقله — في التقنية وفي المعرفة العلمية الخاصة بحقله  
فان مشكلة مبادئ التوزيع للظواهر الاقتصادية يمكن دراستها على أفضل  
الوجوه من قبل الباحث الذي هو اقتصادي أساساً ، ولكن من الضروري

---

( \* ) لقد اضاف هوفر مؤخراً دراسة تحليلية شاملة لنظرية الموقع التي هي ذات قيمة كبيرة  
للجغرافيين المعنيين بهذا الحقل (405) .

أيضا أن يكون بدرجة ما باحثا في الجغرافية (\*\*).

ولكي نتجنب أي سوء فهم فلعل من الضروري أن نقول أنه خلال هذه المناقشة - بل وفي الحقيقة في تضاعيف هذا البحث بأجمعه - ينبغي أن يفهم مصطلح (الجغرافي) Geographer كمختصر لعبارة (باحث الجغرافية) Student of Geography . وان أي شخص يمكن أن يكون افتراضا باحثا في الجغرافية وباحثا في علم الاقتصاد في نفس الوقت . ويمكن أن يدرس من المواضيع ما يجد نفسه مهتماً فيه وما يعتقد أنه كفؤ له ولا ريب أن الجغرافيين قد قاموا ، وما زالوا يفعلون ، بإضافات هامة من الأفكار الى الدراسات في الحقول المرتبطة . والحقيقة أن أمثال هذه العلاقات المتبادلة بين حقول العلم المختلفة ينبغي ألا تعتبر مسموح بها فحسب ، بل كما يصر بنك في دفاعه ، مرغوب بها بدرجة عظيمة ( 147 ص ١٢٤ والتالية و ص ١٣٤ ) . واذا كان ذلك صحيحاً بالنسبة للعلم عموماً ، فإنه صحيح بالنسبة للجغرافية على نحو الخصوص والتي هي ليست متصلة بالعلوم الأخرى على امتداد مناطق الحدود (التي ستترك يبابا اذا ما قصر الباحثون عملهم على علم واحد) ، بل تتقاطع في كل جزء من أجزاء حقلها مع دراسات شتى العلوم الأصولية . ولذلك فمن حسن الحظ الا تكون (حدود

---

(\*\*) يقدم لنا الطيب حقلًا آخر تتصل به الجغرافية في منطقة حدودية ذات اهتمام مشترك .

ولقد كتب عن التطورات الحديثة في الجغرافية الطبية في « المجلة الجغرافية »  
Geographic Review ١٩٤٤ (417، 418). إن أعمال زمن الحرب في الدوائر الطبية وأنشطة الصحة العامة في قسم المخابرات الطبية ندائرة الطبابة العامة في جيش الولايات المتحدة قد قادت إلى مشروع سلسلة من الكتب حول « علم الأوبئة العالمي ، جغرافية الأمراض والصحة العامة » والذي نشر جزؤه الأول الذي ينسب الي الهند والشرق الأقصى وجزر الباسيفيكي (520) . وقد تمت الدراسة حسب الأقطار ، وهناك قسم عن جغرافية كل قطر . ومن المؤسف أن رئيس القسم لم يستطع أن يواصل رغبته في أن يضيف إلى موظفيه عدداً من الجغرافيين المطلعين على المشاكل الطبية ، وحتى التعاون المتكرر مع الموظفين الجغرافيين لوكالة منفصلة لم يجعل من الممكن جمع المعلومات الجغرافية والطبية المرغوب فيها .

العلوم جدراناً لا يمكن أن ترتقي) كما كتب بنك في مناقشة نفس القضية فيما بعد . وينبغي علينا أن نسأله أن يخفف قليلاً من المشابهة التي يقترحها لتلك الحدود بكونها شبيهة (بحدود الدول التي يمكن للمرء أن يعبرها مادام يملك الجواز الضروري والذي يعتبر في حالتنا المقدرة) . ولعل تجربة الاستاذ بنك نفسه حول حدود دولية معينة قد حملته على الموافقة على الا يتواجد حراس حدود في امتداد حدود العلم ، ولكن ينبغي أن يكون كل باحث مسؤولاً عن جوازه ، وان يكون خاضعاً دائماً الى الحكم النهائي من قبل أولئك المؤهلين بالنسبة للحقول التي يعبرها . وفي أية حالة ، سيتفق الجميع على أن (من يعمل عبر حدود الجغرافيا لا بد أن يكون قادراً على الركوب في سرج عديده) ( 90 ، II ، ص 36 ) . وفضلاً عن ذلك ، كما أشار بنك في مكان آخر ، أن التأهيل الذي يجعل من الباحث قادراً على العمل حيثما شاء ، يتطلب منه أن يعرف هو نفسه نوع الحقل الذي يعمل فيه في أي وقت من الأوقات . ولكي تحافظ الجغرافية بصورة واضحة على وجهة نظرها الأساسية ، فان اي تخصيص ينبغي أن يعرف لأي غرض هو ، والا يقبل بكونه امتداداً لحقلنا .

وعلى نفس الأساس يمكن أن يسمح لنا أن نتخلص من المشكلة الصعبة الخاصة بعلاقة الجغرافية بالجيولوجيا - من دون أن نحاول حلها (\*) . إن هذه المسألة كانت من أمد طويل مثارا للخلاف ، ولا سيما في البلدان الناطقة باللغة الإنجليزية . ومنذ عام ١٩٠٨ عبر جيزولم Chisholm ، بالاتفاق مع غيكي Geikie ، عن الرأي بأنه اذا ما أتبع دراسة أشكال السطح الأصل التاريخي Genesis فانها تؤدي إلى الجيولوجيا ، وقد ردد عدد كبير من الباحثين هذا الرأي منذ ذلك الحين . وفي الوقت نفسه

(\*) ان قضية العلاقة بين الجيومورفولوجيا وحقل الجغرافيا ، قد تجنبناها في تضاعيف البحث بكلية ، غير أننا فحصناها بأسهاب في كتابنا «منظور على طبيعة الجغرافية» الهامش ١٠ على ص ١٥٦ .

فان جزءا كبيراً من العمل في ذلك الحقل - في أميركا ان لم يكن في انجلترا  
قد قام به الجغرافيون ، وخصوصاً نتيجة لعمل وتأثير دافيز Davis (قارن  
جونسون D. W. Johnson ، 103 ) .

أما في ألمانيا فان ( الكورس ) الدراسي الذي وضعه ريشتوفن واتبعه على  
نحو الخصوص بنك وتلامذته . قد جعل من الجيومورفولوجيا بشكل راسخ  
جزءاً من حقل الجغرافيا لايجادل في بقاءه مع الجغرافيا سوى القليلين .  
( على التقيض من ذلك في الأراضي المنخفضة ، حيث يميز الجغرافيون  
بصراحة أكثر وضوحاً بين الجغرافيا والجيولوجيا في هذا الحقل ) ( 92 ص  
٢٩٤ ) . ويفحص الجغرافية من وجهة نظر المعرفة ككل انتهى الفيلسوف  
كرافت المختص بنظرية المعرفة إلى القول بأن دراسة الجيومورفولوجيا  
بما في ذلك أصل أشكال سطح الارض ، تشوه الوحدة المنطقية للحقل  
ولكن نتيجة لتطور تاريخي أدخل هذا الحقل في الجغرافية في المانيا في  
الأقل ( 166 ص ٧ ) . ولذلك لايمكن أن يجادل في إدخاله مادام  
الجيومورفولوجيون مستمرين في كونهم جغرافيين . وبعبارة أخرى  
فان الجغرافي في ألمانيا هو جيومورفولوجي كذلك بتدريبه ، ولذلك فالجغرافيا  
كتقسيم للعمل ضمن العلوم ، تشتمل على ذلك الحقل الخاص أيضا .

وسواء أكان نفس الاستنتاج ، مستندا إلى التأريخ أكثر من استناده إلى  
منطق الحقل ، ينطبق في هذه البلاد أم لا ، فان المؤلف لن يحاول الادلاء  
بحكمه في ذلك . وعلى أية حال ، فمن المهم أن نلاحظ أن الترابط الحميم  
بين الجيومورفولوجيا والجغرافيا قد أضفى على الأخيرة ليس فقط مزايا  
لارباب فيها ، بل كذلك عيوباً معينة . فاذا كانت الجيومورفولوجيا معينة  
قبل كل شيء بأشكال السطح كأشياء Objects ينبغي دراستها في حد  
ذاتها ، كما يعنى عالم النبات بالنباتات فحيث تكون وجهة نظرها كما لاحظ  
ميشوت Michotte هي وجهة نظر العلم الأصولي ، على عكس وجهة  
نظر الجغرافية كعلم كوروغرافي ( 189 ، ص ٢٦ ) . وتتمثل النتيجة العامة

لهذا التناقص في الصعوبة التي يقاسي منها الكثيرون من الجغرافيين الذين تدرّبوا كجيوغرافولوجيين أصلا في المحافظة على وجهة النظر الجغرافية كما لاحظ بنك نفسه (190، ص 38)، هذا عدا الارتباك الذي أدخله الكثيرون منهم في الأفكار المثنولوجية في الجغرافية (انظر القسم الحادي عشر د). إن دراسة أشكال السطح كأشياء في حد ذاتها تؤدي منطقيا إلى تصنيفها كأشياء فردية في حد ذاتها لعلم أصولي وليس كتصنيف للسمة المكانية لأشكال السطح - (سمة المناطق المورفولوجية المتباينة في العالم)، كما يعبر عنها ميشوث. وبينما شعر الجغرافيون أنهم أحرارا في أن يصنفوا المناخ والنبات الطبيعي أو أنواع الحقول، بصورة مستقلة عن تصنيفات العلوم الأصولية المماثلة، طالما أعتبرت الجيوغرافولوجيا كجزء لا يتجزأ من الجغرافيا، فإنهم كانوا ممنوعين من تطوير تصنيف مختلف لأشكال السطح مناسب للوصف الكوروغرافي. ومما لاشك فيه، أنه في كثير من الحالات كانت أنواع أشكال السطح الفردية مناسبة، ولكن محاولة جعلها مستعملة في جميع الحالات قد أدت مثلا إلى تلك العبارة المتناقضة في المصطلح المكاني والتي توصف بها الجبال البيض White Mountains بكونها مجموعة من الهضاب المحيطة بأرض جردتها عوامل التعرية (موندنوك) (Monadnocks).

وأيا كانت الاستنتاجات المستمدة بخصوص علاقة الجيوغرافولوجيا والجغرافيا فإن من الضروري أن نلاحظ أنه إذا كانت حقائق التطور التاريخي كما يعتقد كرافت بالنسبة للعلم الألماني، تجعلها جزءا من حقل الجغرافيا، فإن تلك الاستنتاجات لا توفر حجة لإدخال مشاكل Problems مشابهة منطقيا في أجزاء أخرى من الجغرافيا لم توطد نفسها ضمنها في الماضي. وهكذا فإن الأدعاء الذي أتى به مول Mauli، وكذلك إيست East ومؤخرا، بأن عملية تطور مناطق الدولة هي مشكلة من مشاكل الجغرافية بقدر ماتكون دراسة أشكال السطح مشكلة من مشاكل الجغرافية، سيكون

صحيحاً فقط إذا امكن أن نبين أن مثل تلك الدراسات في الجوانب الجغرافية للتاريخ السياسي قد تطورت في الحقيقة أصلاً بواسطة الجغرافيين لا بواسطة علماء السياسة أو المؤرخين ( 157 و 199 ص ٢٢٠ ، قارن ص ٩٥٦ والبالية ) .

ويمكننا أن نلخص باختصار فحصنا للعلاقة بين الجغرافية الأصولية والعلوم الأصولية . فمن الناحية المثالية ، تتلقى الجغرافية الأصولية من العلوم الأخرى ، أو من مصادر احصائية عامة . المعلومات الضرورية الخاصة بتوزيع أي ظاهرة ، وهي تصنف الأشكال المختلفة لتلك الظاهرة بأي طريقة مناسبة للأغراض الجغرافية ، أي في ضوء الخصائص الهامة للشخصية الإقليمية — سواء كان مثل هذا التصنيف مأخوذاً عن العلوم الأخرى أم لا . وإضافة إلى ذلك ، فمن الناحية المثالية تتلقى من العلوم الأصولية تفسير توزيع الظاهرة ، أي أصلها Genesis ، وسواء كانت أشكال السطح أم غابات أم محاصيل أم مصانع صلب أم دول سياسية ، فان مبادئ التطور وأسباب التوزيع ، كما هي ، هي من اختصاص الحقول الأصولية المناسبة . وتبدأ الجغرافية من تلك الحقائق والمبادئ — مفترضة دائماً أن العلوم الأصولية المعنية قد هيأتها — باعتبارها مادة مستعارة بصراحة ( \* ) .

لقد تحدثنا عن القضية السابقة بشيء من الأسهاب . ذلك لأن الباحث في الجغرافية الاصولية على نحو الخصوص قد يفقد حاسته في وجهة النظر الجغرافية وبالتالي يمدنا : كما إقترح ليهمان Lehmann ، بصورة مزيفة بما يكشفه عمله عن عدم التوازن في دراسة الظواهر التي هي غاية العلوم الأصولية ( 113 ص ٢٣٧ والتالية ) ، أو قد يترك الجغرافية ويدخل كلياً في الحقول الأخرى . ومن المشكوك فيه أن يكون في الامكان الحيلولة دون

( \* ) يقدم أكرمان تعديلاً قوياً تجاه استنتاجات هذه الفقرة ( 457 ص ١٣٢ ) . فيما أن القضية تخص منطقة حدودية حيث لا توجد حاجة لحدود ، فان القرار قد يكون ذا أهمية ضئيلة ، في حين أن النقاش في كلا الطرفين قد يكون منوراً .

ذلك بمجرد رسم حدود مهما كانت صارمة وواضحة . ولعل القارىء قد اعترض بالفعل على كوننا لم نرسم حدوداً واضحة بين الجغرافية الأصولية وأي علم أصولي . والواقع أنه لم نجر مثل هذه المحاولة . وإذا ما تذكرنا أن العلاقة بين الجغرافية والعلوم الأصولية هي ليست علاقة مع تخوم للحقول المجاورة بل تقاطع من الحقول الواقعة في مستويات مختلفة ، فليس هناك حاجة لمثل هذه الحدود . إن التمييز هو في وجهة النظر؛ فوجهة نظر العلوم الأصولية مركزة على الظواهر المعينة التي تدرس في ضوء توزيعها ، أما وجهة نظر الجغرافيا فهي مركزة على الجزء الذي يلعبه ذلك التوزيع في تكوين تباين مكاني . وفي دراسات كثيرة ، قد يجد الجغرافي من الضروري القيام برحلات في مستوى العلوم الأصولية المرتبطة ، بعيداً عن خط التقاطع المشترك فإذا كانت وجهة النظر الجغرافية واضحة في ذهنه ، فإن يحتاج الى شواخص الحدود لتذكره بأنه قام برحلة خارج حقله ، بل سيعود حالما يقيم المعلومات الضرورية أو الاستنتاجات الى السطح الجغرافي (انظر شكل رقم ١) .

وللمحافظة على وجهة النظر الجغرافية في الجغرافية الأصولية ، من الضروري للباحث أن يحيل عمله باستمرار الى حقل الجغرافية كعلم كوروغرافي . ويتفق معظم الكتاب أن هذا الرأي موضح بصورة بيّنة للغاية في الجغرافية الإقليمية . وبناء على ذلك ، فقد اتفق الكثيرون مع بنك Penck أن كل جغرافي ، مهما كان اهتمامه عظيماً في فروع الحقل الأصولية المتخصصة ، لا بد أن يقوم بدراسات إقليمية ( ١٨١ ص ٤٩ ) . فإذا ما نفذت الدراسة الأصولية من وجهة النظر هذه ، أصبح من الواضح في الحال أن اهتمام الجغرافي ليس بالظواهر نفسها ، أصلها وعملياتها ، بل بالعلاقات التي تمتلكها مع الملامح الجغرافية الأخرى (أي الملامح ذات الدلالة في التباين المكاني) .

ويمكن أن يفترض للوهلة الأولى أن الاستنتاج الذي توصلنا اليه سيؤدي الى حذف معظم ، إن لم يكن كل الكتابات في الجغرافية الأصولية . وعلى

التقيض من ذلك ، فهي تحوّر ذلك الجزء من الحقل لكي يكرس لوظيفته الأساسية في توفير دراسة أصولية لاختلاف أنواع خاصة من الظواهر بالنسبة للتباين المكاني الكلي . ان مناطق العالم تختلف عن بعضها البعض في ضوء مركبات الملامح المتغيرة المترابطة صميمياً ، وكل منها مختلف في المناطق المختلفة . وإن التفسير الكامل لمنطقة فردية يتطلب منا ، في مستوى حجم معين ، أن نجعلها ذهنيّاً انى الأجزاء المكوّنة لها من قبل الأصناف الخاصة من الظواهر . وكما عبر ميشوث عن ذلك ، ينبغي أن ندرس السمة النمائية Vegetative Character للمنطقة ، وشخصيتها الجيومورفولوجية التي منحتها لها كل من ملامحها الحضارية الرئيسة ، وهكذا ( 189 ص 17 - 33 ) وإضافة الى ذلك ، فإن مقارنة مثل هذه الدراسات الفردية المكتملة لن نمدنا بفهم كامل للتباين الأقليمي للعالم . فمن الضروري أيضاً أن نعرف كيف تختلف هذه المناطق ، التي تدرس فقط في ضوء نباتها الطبيعي وأشكال السطح أو أي من ملامحها الحضارية المتنوعة ، عن بعضها البعض الآخر وكيف تتصل ببعضها البعض . ويتحدث ميشوث عن هذه الدراسات المقارنة بكونها ((جغرافية النبات المقارنة)) و ((الجغرافية المورفولوجية المقارنة)) . الخ وبالمثل ، فإن عنوان هنر لدراسته المؤلفة من عدة مجلدات للجغرافية الأصولية وهو : ((الجغرافية الأقليمية المقارنة)) Vergleichende Landerkunde وإن كان مع الأسف مضللاً ( كما رأينا في القسم الثاني د ) فإنه ليس غير مناسب كما قد يفكر المرء . وبالمثل يمكننا أن نضيف الى ذلك أنه مما يلفت النظر أن الفيزيوجغرافي فنمان Fenneman ، الذي كان أول من قدّم المفهوم الكوروجغرافي الى الجغرافية الأميركية ، يعلن عن وجهة النظر تلك في الجغرافية الأصولية في دراسته الرائعة للجغرافية الأقليمية للولايات المتحدة . ان الباحثين الذين حفزهم اهتمامهم بالجغرافية الأقليمية الى القيام بدراسات أصولية هم بالذات الذين بينوا بصورة جلية نوع العمل الذي ينبغي أن تتولاه الجغرافية الأصولية . وبادراكهم أن علاقة أيّ ملمح خاص بشخصية



المنطقة ينبغي أن يقاس على نحو الخصوص في ضوء علاقته بالعوامل الأخرى في تلك الشخصية الكلية ، فقد أدركوا أن القياسات المطلقة للعناصر الفردية هي أقل قيمة من القياسات النسبية ، أو المتوسطات ، للعناصر فيما يتعلق بعضها البعض .

إن أحد أهم الانجازات التي تحققت في جعل الدراسات في الجغرافية الأصولية ذات سمة جغرافية أقوى هو تطوير أسلوب القيم المتساوية في رسم خرائط المتوسطات . ولقد حدث تطوّر كبير في هذا الأسلوب الذي استند الى عمل أنجلبرخت Engelbrecht وقدم بفعالية في هذه البلاد عن طريق ويلنجتون جونز Wellington Jones ( 283 ) ، وهو يستعمل الآن على نطاق واسع ( \* ) . قارن مثلاً فائدة خرائط معدلات المحاصيل التي نشرها تراورثا مؤخرأ ( 392 ) ، في دراسته للاختلافات الزراعية في مختلف أجزاء الصين ، مع الخرائط المنقطة التي تبيّن القيم المطلقة التي كنّا نعتمد عليها في السابق . إن مسألة كون هذا الأسلوب يمكن أن يتطور بحيث يبيّن في الوقت نفسه متوسطين هامين يخصّان نفس الظاهرة ، لأمر قد برهنت عليه خارطة المؤلف ذات القيم المتساوية لمناطق الألبان في الولايات المتحدة ( 325 ) ، ان المثال غير ناجح بسبب مقياس الرسم الصغير الذي قدّمت به الخارطة) . ان هذه الدراسة (وهي امتداد وتضخيم لخارطة جونز لمنطقة أصغر) تصوّر فعلياً الاختلافات في السمة المكانية لاستعمال الأرض الناجمة عن التدرجات المختلفة لكثافة تطور صناعة الألبان ، والتي لايمكن الإشارة إليها إلا بطريق غير مباشر ، وفي كثير من المناطق ، يشار إليها بصورة غير صحيحة عن طريق خرائط الاحصاء العادي التي تبيّن

---

( \* ) كان يجب ألا تحد مناقشة خرائط المتوسطات بأسلوب خرائط القيم المتساوية فحسب . ولقد أوضح رايت Wright أنه في حالات معينة تكون تقنيات خرائطية أخرى أكثر مناسبة ( 448 ) ، وقد أوضح مارشني Marschner فعالية طريقة التقينة الدستورية في خارطته لكثافة السكانية في أبالاشيان الجنوبية ( 514 ) .

توزيع أبقار الألبان أو إنتاج الحليب . وفي كلا نظامي تقسيم العالم للمناطق الريفية الذي ناقشناه في القسم السابق ، يعتمد تحديد النماذج الزراعية وتخطيط ((الاقليم الزراعية)) على بناء عدد ضخم من خرائط القيم المتساوية (غير المشورة) مبيّنة التباين الأقليمي في متوسطات المحاصيل الفردية بالنسبة لمجموع المحاصيل، والأراضي المزروعة بالنسبة لمجموع الأرض ، ووحدات الدواجن بالنسبة للأرض المزروعة ... الخ .

إن أسلوب المتوسطات في الجغرافية الأصولية لا يتحدد بالدراسات في الجغرافيا الزراعية ، فإضافة الى خرائط ((التضاريس)) العادية ، والتي تبيّن فعلياً لارتفاع فقط بصورة مباشرة ، فان خرائط ((التضاريس النسبية)) قد رسمها العديد من الجغرافيين الأوربيين بعد بارتش Partsch ، ورسمها في هذه البلاد غي هارولد سميث Guy Harold Smith ( انظر على نحو الخصوص مسج جيمس James في 294 ، ومثال كورسي Cressey الاخير ، 33g ) (\*) ولقد استعمل كنيّفين في الجغرافية الاجتماعية هذا الأسلوب في رسم نماذج البيوت ، كما استعمله المؤلف ليبّين التباين المكاني في البناء العرقي لسكان الولايات المتحدة (359) .

بل وحتى حينما لا تسمح سمة التوزيع باستعمال خرائط القيم المتساوية كما هو الحال في علاج خصائص المدن ، فان مبدأ القياس بالمتوسط وليس بالأرقام المطلقة يمكن أن يستعمل ليبين التباين في شخصية المدن - أي الشخصية

---

(\*) لقد عالج غوستاف نونشوندر Gustaf Neunschnander في اطروحة للدكتوراه قدمت مؤجراً في زوريخ باشراف الاستاذ بوش Boesch تأريخ تطور الأساليب الكمية لتحليل أشكال السطح وفحص بالتفصيل الأساليب الرئيسية التي قدمها عدد ضخم من العاملين في كثير من الأقطار الأوربية وأميركا . إن نقده لتلك الأساليب والبيلوغرافيا التي أوردتها ، والتي اشتملت على حوالي اربعمئة مرجع ، تجعل من هذه الاطروحة مرجعاً مهماً للغاية ( 464 ) . انظر كذلك عرض وولفانجر Wolfanger لأسلوبه الكمي والكروانيكي في تحليل أشكال السطح وتصنيفها ، والذي يشتمل على قائمة عظيمة من الدراسات الاميركية ( 474 ) .

التي هي الأكثر أهمية، خلا الحجم، في مقارنة المدن وفي مقارنة الأقاليم في ضوء تطورها المدني . وقد وضحت هذه في دراسة المؤلف لنطاق الصناعة لأميركا الشمالية ، والذي قيست فيه الوظائف الصناعية للمدن في علاقتها بوظائفها الكلية ، وليس بالقيم المطلقة ( 326 ) .

إن الوسيلة التقنية الأكثر تعقيداً بكثير المستخدمة للعمل في الجغرافية الأصولية قد قدمت أخيراً من قبل جون رايت تحت عنوان « بعض مقاييس التوزيعات » ( 293 ) . إن حقيقة كونها تنطوي على صيغة رياضية معقدة ينبغي ألا تجعل الجغرافيين متحيزين مع أوضد استعمالها إن الامثلة الصغيرة المتنوعة التي يقدمها رايت توحي بأننا قد نمثل هنا تقنية (تكنيكا) جديدة ذات قيمة كبيرة في تمكين الجغرافية الأصولية من الوصول الى استنتاجات مفيدة في الجغرافية الإقليمية والتي ستكون أكثر دقة بكثير مما هو متوفر حتى الان . وبينما تتمثل هذه الأماكن في الامثلة التي قدمها ، فانها تبدو ، بالنسبة للمؤلف في الأقل ، غير قادرة على توطيد فائدة تقنيته . ولذلك فمن المؤمل أن يهتم بعض الباحثين في تطبيق هذه التقنية (التكنيك) على بعض المشاكل الفعلية لئرى أية نتائج يمكن أن تثمر .

وتنحصر الدراسات الأصولية في الجغرافيا في أبسط أشكالها في عناصر مفردة . وقد لاحظنا من قبل أهمية مفهوم (المركب - العنصري) element في الجغرافيا - ونعني به اتحاد مترابط من العناصر المتنوعة بصرف النظر عن نوعها . فاذا ما وجد نفس المركب العنصري تقريباً بصورة متكررة في مناطق مختلفة وكان توزيعه ذات أهمية جغرافية، فمن الممكن أن يدرس أيضاً أصولياً - في كل العالم أو في أية منطقة ضخمة . ان أمثال هذه الدراسات التي تربط مختلف فروع الجغرافية الأصولية ، يمكن أن تعتبر كأحجار البداية ، من دراسة العناصر المفردة الى دراسة المركب باكملة لمنطقة معينة في الجغرافيا الإقليمية .

إن مركباً - عنصرياً واحداً قد يقدم علاقات متبادلة للعناصر في نقطة واحدة - مثلاً الأمطار أو الحرارة أو الانحدار أو التربة أو التصريف أو النبات الطبيعي - وفي أية حالة يمكن أن نتحدث عن مركب عمودي لامتداد أفقي غير محدود . ومن الجهة الأخرى ، قد تقع العناصر في نقاط مختلفة بحيث تتضمن علاقاتها المتبادلة شكلاً مكانياً ذا امتداد أفقي محدود تقريباً . وهكذا فإن وادياً ألبياً طويلاً على شكل حرف (يو) U في أحواله البدائية كان مركباً طبيعياً تنوعت فيه عوامل الانحدار والتربة والتصريف والنبات الطبيعي بطريقة محدودة من كتف الجبل من جانب إلى الجانب الآخر . إنه شكل أرضي قد تحدد بطريقة راسخة في الاتجاه الجانبي وان كانت نهاياته في الاتجاه الطولي غير محددة بقدر ما يختص المفهوم - أي أنها محددة في كل حالة خاصة فقط . أما ( البولج ) Polje ، فعلى تقيضه ، فهو مركب وحدة أرضية مشابهة محدد بصورة دقيقة في جميع الاتجاهات .

ولقد أضاف الجغرافي الأستوني ماركوس Markus دراسة مفيدة وموحية للمركبات - عنصرية Naturkomp Lexe منحصرة بدرجة كبيرة ، ان لم تكن كلياً في تركيبات العناصر الطبيعية ( 239 ) . وقد لاحظ أن الجغرافيين قد ميزوا من عهد بعيد حالات معينة واضحة من المركبات العنصرية بمصطلحات من أمثال «التندرا» Tundra ، و «المستنقع العالي» High Moor ، و «المستنقع الواطيء» Low Moor و «المنخفضات الغنية بالحشائش في السبس» . الخ ولدى ملاحظته أن التغيرات في أي عامل في مركب لا تسبب تغيراً مباشراً في الآخر ، بل ان هذه توائم نفسها للظروف الجديدة في معدلات مختلفة من السرعة ، فقد عمد إلى التمييز بين «المركبات العادية» التي تتطابق فيها جميع العناصر مع بعضها البعض كلياً ، و «المركبات الشاذة» التي لم تبلغ فيها الموازنة بعد درجة الكمال . ان هذه المصطلحات توحى بوصف أوضح من حيث التمييز بين ((المتناغم)) Harmonious و ((غير المتناغم)) Inaharmonious الذي اقترحه كتاب آخرون في ارتباطات مماثلة .

(انظر القسم التاسع د) . ويتحدث ماركوس عن ((انتقال ايجايي) لمركب -  
عنصري حيث يتوغل في منطقة لمركب آخر يتطلب مقداراً أقلّ من أي عامل  
معين - كما هو الشأن في توغل الغابة في الستبس - و((انتقال سلبي)) في  
الاتجاه المعاكس . وفضلاً عن ذلك ، فهو يخطط لتصنيف كامل للمركبات  
العنصرية التي تختزل فيها المركبات الحقيقية الى عينات تجريدية أو نماذج -  
بدراسة خصائصها الأساسية المشتركة - والتي تنظم فيها هذه في عوائل  
ورتب .. الخ .

إن هذا الهدف النهائي - أي بناء التصنيف الليني Linnean للنماذج ،  
بل وحتى النماذج التجريدية للمركبات العنصرية يواجه أساساً نفس العقبات  
التي لا يمكن اجتيازها كما رأينا في محاولة تنظيم الأقاليم في نظام مفرد للتصنيف  
ان الجبال ذات الغابات ، والسهول ذات الغابات ، والجبال ذات الستبس ،  
والسهول الاستبسية هي أربعة أنواع متميزة من المركبات العنصرية التي لا يمكن  
أن تنظم منطقياً في أيّ نظام للتصنيف احاديّ الجانب ، مادمنّا لانملك وسيلة  
للتقرير ايجائياً فيما اذا كان الاختلاف بين الجبل والسهل هو أكثر أهمية من  
الاختلاف بين الخشائش والغابة . وبالمثل ، فلنستطيع أن نقبل تضمين  
ماركوس بأن الأقليم الجغرافي Landschaft يمكن أن يعبر عنه كنموذج  
مفرد لمركب - عنصري ؛ واذا مادرمنا جميع العناصر المنظوية في المركب  
التي يتضمنها الأقليم فسنصل الى حالة متفردة وليس نموذجاً Type ( انظر  
القسم العاشر هـ) . ومع ذلك ، فعلى الرغم من أننا لا يمكن أن نقبل الاستنتاجات  
الأكثر تفاؤلاً التي يرسمها ماركوس ، فباستطاعتنا أن نتوقع نتائج قيمة  
من الدراسة الأصولية لنماذج معينة من المركبات - العنصرية الطبيعية ، وكل  
منها ينبغي أن يعتبر معبراً عن شخصية أي منطقة أكثر مما هو معبر عن عنصر  
واحد ، وان لم يكن معبراً عن شخصيتها الكاملة حتى بخطوطها الرئيسية .  
لقد دلت مناقشتنا السابقة للتقسيم الأقليمي أننا يمكن أن نتوقع نتائج  
أكثر فائدة بكثير من دراسة الكثير من المركبات - العنصرية ممتدة في كثير

من الحالات في مناطق شاسعة ، والتي أنتجتها اليد المنظمة للإنسان . إن هذه المركبات هي ذات ترتيب مختلف عن المركبات العنصرية الطبيعية التي ناقشناها في كونها ليست مجرد ناتج المجموع الكلي لتفاعل القوى التي وضعت مصداقة مع بعضها - وإن أي واحد منها يمكن أن يفهم بنفسه في علاقته بالمركبات الأخرى . إن هذه المركبات - العنصرية الحضارية قد خلقت عن عمد من قبل الإنسان من أجل المحصلة النهائية ، وإن حضور أي واحد من العناصر ينبغي ألا يفهم في ضوء علاقته بالعناصر الأخرى ، بل في علاقته بالمحصلة النهائية ، فمثلاً ، إن أهمية الشوفان في نطاق الذرة ينبغي أن يفسر في ضوء أهميته بالنسبة لمجموع الترابط الزراعي - الحيواني Crop-Livestock Association الذي نظمته الإنسان في حقول نطاق الذرة ، أو إذا شاء المرء ، في ضوء هدفه النهائي لضمان أعلى عائد نقدي مع أقل انفاق في العمل ورأس المال والأرض . وبناء على ذلك ، كما لاحظنا من قبل ، فإن هذه المركبات العنصرية الحضارية منظمة كوحدات كلية لدرجة كبيرة ، وإن فهمها ينبغي أن يكون الخطوة الأولى في تطوير جغرافية إقليمية حضارية .

إن الوحدات الصغيرة نسبياً للمركبات العنصرية الحضارية - مثل الحقل - تنطوي على عدد أضخم بكثير من العوامل من تلك التي توجد عموماً في المركبات العنصرية الطبيعية ، وتشتمل على كل من العناصر المادية وغير المادية . ولقد أدرك بيكر O. E. Baker أن ذلك المتناقض في نماذج الحقل في الولايات المتحدة ينطوي على تناقضات في شخصية سكان الحقل . فالفلاحون يمثلون عناصر الحقل بالضبط كما تمثله الدواجن والمحاصيل (312) . وعلى الرغم من أن المركبات الحضارية لا تكون عموماً سوى وحدات أرضية صغيرة ، فإنها يمكن أن توجد منظمة مع بعضها من قبل الإنسان في مركبات مكانية مفككة بحيث تغطي فريداً مناطق ضخمة نسبياً .

وأخيراً ، يمكن أن نميز مركبات تنطوي على كل من العناصر الطبيعية

والحضارية . ونظراً لأن الانسان قد طور في حالات كثيرة نفس المركبات العنصرية في مناطق ذات ظروف طبيعية مشابهة ، ففي وسعنا أن نتوقع وجود عدد من المركبات متضمنة مركبات عنصرية حضارية في علاقات متبادلة مع عناصر طبيعية معينة . وبما أن الانسان كان على أية حال بعيداً عن الثبات في شكل مواعته للظروف الطبيعية ، فلا بد لنا من أن نقبل هذه المركبات العنصرية المركبة لكي يكون لها تطبيق محدود نسبياً .

وقد تجد الجغرافية أن مركبات عنصرية معينة ماثمتهم بها قد درست من قبل علوم أخرى . فاذا كان المركب يتضمن عناصر من نفس الصنف العام فقط—مثل النبات الطبيعي كمركب لنباتات مختلفة ، أو مصانع حديسد وصلب كمركب للأفران العالية أو الأفران العالية للصلب ، أو مصانع قاطرات السكك الحديد ، أو مصانع الأقمشة ، أو ساحات الخزن . الخ فان أحد العلوم الأصولية سيهتم افتراضاً بدراسة المركب بحسب ذاته وبتوزيعه في العالم . أما الأشكال الأكثر تعقيداً—التي تنطوي على تركيبات Combinations لظواهر متغيرة—فقد تكون من اهتمام الجغرافي لوحده . وفي كلتا الحالتين ، فان تصنيف نماذج المركبات العنصرية للاستعمال في الجغرافية لابد أن يكيف للاستعمال الجغرافي . واذا ما قدم الاقتصاديون تصنيفاً للحقول مناسباً للأغراض الجغرافية ، فان الجغرافيين سيستعملون ذلك التصنيف ، ولكن ان لم يفعلوا فهم أحرار في ان يطوروا تصنيفهم الخاص . وفي هذه الحالة الخاصة يبدو محتملاً أن تقسوم كلتا مجموعتي الباحثين العاملين في تعاون بتطوير تصنيف مناسب من وجهة نظر كلا العاملين . (قارن مع 320 و 319 و 324 ) . ولكن اذا كان تصنيف الاقتصاديين لصناعات معينة يقدم قيمة ضئيلة للجغرافي فعلى الجغرافيين ان يطوروا تصنيفهم الخاص بهم .

ان أية دراسة في الجغرافية الأصولية . سواء كانت عن عنصر أو عن مركب عنصري ، تركز على نوع واحد معين من الظواهر أو اتحادات—

الظواهر . ولذلك فهي تؤدي طبيعياً الى بناء مفاهيم عامة . أي أنه يُبنى لكل عنصر أو مركب عنصري نظام منطقي للنماذج . وعلى هذا الاساس ، فإن علاقات الملمح Feature المدروس بالملاحج الجغرافية الأخرى التي بنيت لها نماذج أيضاً يمكن أن تذكر على شكل مبادئ ، مهما كانت محددة أو غير دقيقة في التطبيق . وسواء أدرس المرء الأمطار أم التربات أم ترسبات المجاري أم التعرية أم الترابطات الزراعية - الحيوانية ، أم مصانع الصلب ، أم الحدود السياسية - ضمن مناطق واسعة ان لم يكن ضمن العالم بأجمعه - فسيكون ممكناً بناء مبادئ للعلاقات بين الملمح المدروس والملاحج الأخرى ذات الدلالة الجغرافية .

وليس ممكناً على الاطلاق أن نعبر عن جميع نتائج الجغرافية الأصولية في مصطلحات عامة . سواء كانت مبادئ أم مفاهيم (هنتز 167 ، ص 283) . ففي الدراسة الأصولية للبراكين لا يمكن أن يعالج بركان كراكاتوا Krakatoa بصورة ملائمة وحده كمثل لنموذج . وبالمثل : ففي علاقات ملمح جغرافي بآخر ، ستكتشف حالات لا حصر لها . وكل منها متفرد Unique . ومع ذلك فإن جزءاً ضخماً من العمل في الجغرافية الأصولية يعالج التعميمات Universals ويؤدي الى تطور المبادئ . فهل توفر هذه الجغرافية تلك القوة الثمينة التي غالباً ما اعتبرت السمة المميزة «للعلم» ، ألا وهي قوة التنبؤ ؟

إن الخصائص الأساسية لذلك الشكل من «المعرفة» Knowing الذي نسميه «العلم» Science - مستعملين المصطلح الذي اقترحه الفيزيائي جون تيت (1) . John T. Tate - لا تقررهما شخصية كسل من المعرفة أو المقدرات المتطلبية ، فهذه عبارة عن نتاجات افرزتها تلك الطريقة لممارسة المعرفة وهي «العلم» . إن المقدره على التنبؤ في أي فرع من فروع

(1) جرى ذلك في خطاب غير رسمي ألقى على مجموعة من الزملاء في جامعة مسونغا عن «ماذا الكر حول المعرفة» .



العلم تمثل بلوغ درجة من اليقينية في المعرفة بحيث أنه عن طريق الاستنتاج من المبادئ تعرف المحصلة المستقبلية لتركيبية من العوامل الحالية بيقين تقريبي كما تعرف فيما بعد كحقيقة جرت ملاحظتها . إن الكفاءة تمثل «تقريباً» أكثر من مجرد هامش للخطأ لعدم الدقة في القياسات ؛ ففي كل حقل هناك دائماً هامش لعدم اليقينية ، لعدم المعرفة ، الذي لا يمكن حذفه حتى في العلوم الطبيعية - كما لا يتوقع الفيزيائيون المعاصرون امكانية حذفه في يوم مسن الأيام .

ولذلك فإن مقدره أي علم على التنبؤ هي المحصلة والدليل المادي على الدرجة العالية لبلوغ مثل Ideals الدقة واليقينية والشمولية والنظام . وهو ليس اختبار للعلم ، ولكنه اختبار للنجاح في «المعرفة» Knowing فحسب في أي علم . وذلك النجاح لا يمكن بلوغه بالنضال بصورة مباشرة من أجل ثمرته ، وهي قوة التنبؤ ، بل بالنضال من أجل أعلى درجة للحصول على المثل الأساسية ((للمعرفة)) .

وبعبارة واضحة ، لن نتعلم أن نتنبأ في الجغرافية بمحاولة التنبؤ . وانه لبديهة من بديهيات المبادئ العلمية أن نسعى الى معرفة الى أي حد تكون فيه معرفتنا ناقصة وغير يقينية . إن محاولة التنبؤ في مواقف نعرف أننا نفتقر فيها الى المعرفة الضرورية معناه أن نكون غير علميين . ان العلم لا يتطلب أن نكون قادرين على التنبؤ . إن الدليل السليم على المقدره الضعيفة في التنبؤ في أي حقل من حقول المعرفة هو ليس دليلاً على أن ذلك الحقل ليس فرعاً من فروع العلم ، بل على العكس من ذلك ، فهو استنتاج علمي يثبت السمة العلمية لذلك الحقل (٥) .

واني أفترض أنه ليس هناك جغرافي محترف يدعي أن البحث في الجغرافية الأصولية قد وصل حتى الآن الى مثل هذه الدرجة من بلوغ المثل الأساسية

(\*) أنظر بومان Bowman ( 106 ص ١٧ - ٢١ - ٢٣ ) .

بحيث تمكنه من تحقيق تنبؤات ذات درجة عالية من اليقينية . ومع أن الجغرافية الأكثر نضجاً ينبغي أن تظهر نجاحات أعلى بكثير ، فلا بد لنا من أن ندرك صعوبات معينة لا يمكن قهرها وتحديدات ستكون قائمة دائماً في الجغرافيا . ونحن نعرف في المقام الأول أن طبيعة معظم الظواهر التي ينبغي أن تقاس في الجغرافية الأصولية الحضارية ، وفي كثير من الظواهر في الجغرافية الأصولية الطبيعية ، لن تسمح أبداً بمثل تلك القياسات الدقيقة واليقينية ، كما هو ممكن في بعض العلوم الطبيعية . وتشارك الجغرافية في هذه الصعوبة الكثير من العلوم الأصولية ، ولا سيما العلوم الاجتماعية .

ونحن نعلم أن معرفتنا عن الظواهر وعلاقتها المتبادلة في كل فرع من فروع الجغرافية الأصولية لا يمكنها أن تصاغ في مفاهيم عامة ومبادئ الآ بصورة غير كاملة ، ولذلك فهناك حتماً هامش من عدم اليقينية في تنبؤها . وبينما يتواجد هذا الهامش في كل حقل من حقول العلم ، بدرجة أقل أو أكثر . فإن الدرجة التي تكون فيها الظاهرة متفردة هي ليست أعظم في الجغرافيا مما هي في العلوم الأخرى فحسب ، بل أن ذلك التفرد ذو دلالية عملية من الطراز الأول . وهذا صحيح ليس في الجغرافيا والعلوم الأخرى فحسب ، بل كذلك بالنسبة للفيزيولوجيا البشرية وعلم النفس - من وجهة نظر الفرد وعائلته في الأقل - وبالنسبة لحوانب معينة في المثنولوجيا والحيولوجيا فالتنبؤ بأن جزر اليابان ستشهد زلازل عديدة أمر ذو قيمة ضئيلة ، فمن الذي سيتنبأ بتاريخ وموقع الزلزال الرئيسي التالي ؟

ونحن نعلم كذلك أن العلاقات المعقدة للظواهر التي تدرس في الجغرافية الأصولية لا يمكن حملها إلى المختبرات حيث يمكن التحكم ببعض المتغيرات في التجارب لكي نستطيع أن نعرف على الأهمية الدقيقة لكل عامل . ولا تشترك الجغرافيا في هذه العقبة مع العلوم الاجتماعية فحسب ، بل تشترك أيضاً مع الفيزيولوجيا البشرية ومع معظم فروع الجيولوجيا ومع علم الفلك . ولا يستطيع الباحثون في هذه الحقول سوى العمل في مختبرات الواقع . ولا

يمكنهم أن يلاحظوا سوى تلك التجارب التي يختار الواقع تحقيقها لهم .  
وينطبق نفس هذا التحديد عملياً على الفيزياوي الذي يدرس حركات  
الالكترون في المختبر ، فهو لا يستطيع التحكم في الالكترونات الفردية التي  
يحاول دراستها . وكما قال كوهن : ((ليس هناك حدّ صلب وحاسم بين  
الملاحظة والتجربة)) ( 115 ، 111 ) .

وفي الانجازات التي يقدمها لنا الواقع كتعويض عن تجارب المختبر ،  
نعلم أن الجغرافيا تواجه العقبات بطريقتين . فبينما يقدم لبعض الحقول الآف  
بل ملايين النسخ لحالات متشابهة تقريباً ، فقد لا يكون هناك في الجغرافية ،  
وكذلك في الجيولوجيا وعلم الفلك وفي أجزاء من جميع العلوم الاجتماعية .  
سوى مئات فقط من الحالات المتشابهة ، أو حتى حفنة منها ، بل وغالباً  
حالة واحدة فقط . فحيثما يكون عدد العوامل المتداخلة في العلاقات صغير  
نسبياً ، كما هو الحال في علم الفلك ، يكون وضوح ودقة الملاحظة بقدر  
ما هو عليه من تمام في المختبر ، فقد تكون حالات قليلة كافية لتمدناً بأساس  
واف نظور بناءً عليه قوانين علمية ذات درجة عالية من اليقينية . أما في  
الجغرافيا والجيولوجيا والعلوم الاجتماعية فان أحد أو كلا هذين الشرطين  
مفقود . وتبقى هناك صعوبة أخرى في أي فرع من فروع العلم وهي أنها  
ينبغي أن تعالج وظائف معقدة للغاية لعدد ضخم من المتغيرات المستقلة تقريباً  
ولو أن قوة إلهية أمدت العالم ببيانات كاملة عن كل من العلاقات المتبادلة  
المعينة معبراً عنها (ان كان ذلك ممكناً) بمعادلات رياضية ذات تعقيد عظيم ،  
وأمدته كذلك بمعرفة كاملة ودقيقة عن العوامل الفردية ، فان تعقيد المشكلة  
التي ينبغي عليه حلها حينئذ للوصول الى معرفة معينة للحصيلة ستكون خارج  
نطاق امكانية العقول المطلقة (\*) .

والخلاصة ، إن الجغرافية هي بطبيعتها إحدى فروع العلم التي نتوقع  
منها معرفة ضئيلة نسبياً بالمستقبل ودرجة محدودة من اليقينية بحيث لا تبرر  
(\*) هذا استنتاج الترجمة الفيلسوف شارلس هارتشورن Charles Hartshorne .

كلمة ((التنبؤ)) (\*\*). ومما لاشك فيه أن بوسع المرء أن يسلم بكثير من الحالات التي كانت فيها مثل هذه اليقينية ممكنة - حتى في المرحلة الحالية لتطورنا . فلو اكتشفت ترسبات خام الحديد ذات النوعية العالية في فرجينيا الغربية ، فلن يكون بإمكاننا التنبؤ بتطور التعدين الذي سينجم عن ذلك . بل ان في استطاعتنا بلا شك أن نتنبأ ، بطريقة عامة، بتغيرات رئيسية في صناعة الحديد والصلب في مناطق بتسبرغ وكالومت Calumet . وسلاحظ القارئ أن هذه ليست حالة متطرفة فحسب، بل حالة تكون فيها العلاقات بسيطة بدرجة غير اعتيادية. اذ ليس هناك سوى ثلاثة متغيرات هي ذات أهمية رئيسية (352) . ان معرفة المستقبل التي يمكن أن توفرها الجغرافية الأصولية منحصرة في معظمها بتلك الدرجة الأقل من اليقينية التي تعبر عنها المصطلحات من أمثال (الاتجاهات) و(الأرجحيات) ، وينبغي أن نكون مؤهلين بكثير من العوامل غير الأكيدة بسبب الفعل الاعباطي للأشخاص الفرديين أو لمجاميع الأشخاص .

نخلص الى القول أنه حتى لو تطورت الجغرافية الناضجة الى أوجها فلا يمكنها من أن تنال أكثر من مقدرة محددة تماما في التنبؤ (قارن شميدت 7 ص ٢١٠ - ٢١٣ ، وكولبي ١07 ص ٣٥ والتالية . وفنش 223 ص ١٩) . واذا يكون بوسعنا أن ننصرف عن مسألة المقدرة على التنبؤ بأخبارها ليست مسألة ذات أهمية أساسية لنا، فان ممارسة التعميمات والمفاهيم العامة والمبادئ لا بد أن تعتبر ذات أهمية رئيسية لتطوير أي علم . وبالنسبة للجغرافية فان اعظم فرصة لتطوير مفاهيم عامة هي في حقل الجغرافية الأصولية . إن جزءاً عظيماً من العمل في كل قسم من أقسام الجغرافية الأصولية معني بالظواهر والعلاقات بين الظواهر التي تكرر نفسها في عينات متشابهة في أجزاء مختلفة من العالم ، بحيث يمكن التعبير عنها في تعميمات

(\*\*) ان هذا القول يفترض درجة عالية من اليقينية كشرط ضروري لمصطلح «التنبؤ» . انظر «منظور على طبيعة الجغرافية» الهامش ١٠ ص ١٦٥ .

وبالتالي تطوير مبادئ بخصوصها. وبناء على ذلك، فبالنسبة لأولئك المتواجدين بين صفوف الجغرافيين الذين يفضلون بسبب ميلهم ومقدرتهم أو تدريبهم دراسة العام Generic ، مع فرصة لتطوير مبادئ علمية أو قوانين ، فإن أمامهم الكثير من العمل الذي ينبغي انجازه في الجغرافية. وبما أن هذا العمل هو ليس مجرد جزء مكمل للجغرافية بل يشكل القاعدة الضرورية لدراسات الجغرافية الإقليمية، فليس هناك جغرافي في حاجة لأن يوبخ هؤلاء الباحثين باعتبارهم خارجين عن الحقل. ان أولئك الذين يستعملون صورة فنمان عن حقل الجغرافية ويتحدثون عن الجغرافيا الإقليمية باعتبارها القلب، ينبغي ألا يتجاهلوا مؤهلاته. (ليس هناك نية في منح مركز متميز لجزء من الحقل مما لآخر، ولا أن نسأل أي انسان أن يتجنب ذلك الذي يثير اهتمامه ليتحول الى شيء آخر ، فليس هناك قيمة متأصلة في القلب أكثر مما في الأطراف) (206 ص 10) .

ان فحصنا لشخصية الجغرافية الأصولية يؤكد شمولية الجغرافية التي لامهرب منها ، وهي حالة لا يمكن تخفيضها بأقل شيء اذا ما حذف المرء الجغرافية الإقليمية، بل على العكس، فسيضيع الأسلوب الوحيد الذي يمكن بواسطته أن يحقق توحيد الاهتمامات المتنوعة . وحتى لو حاول المرء أن يختزل الجغرافية الأصولية الى دراسة العناصر الطبيعية غير البشرية فانها ستظل معنية بظواهر متغايرة كثيرة بقدر تلك التي تخص العلوم الأصولية الطبيعية مجتمعة. وان حذف العوامل البشرية سيجعل من المستحيل توحيد هذا التنوع في دراسة الأقاليم الفعلية. وان أي محاولة للتوصل الى حقل موحد بتخفيض اضافي يمكن أن يغير الوضع بصورة نسبية فحسب ، فاذا ماتخلى المرء عن جغرافية النبات والحيوان فسيتبقى لديه مواضيع مختلفة بقدر اختلاف دراسة المناخ وأشكال السطح . وبما أن كلا هذين الموضوعين علمان طبيعيان وان كليهما معني بدراسة الأرض ، فان من الممكن منطقياً أن نوحدهما ، إما من وجهة نظر الفيزياء أو من وجهة نظر الأرض . فأما

من وجهة نظر الفيزياء فانهما حقلان متباعدان جداً بحيث أنهما لا يمكن جمعهما في توكية لكون كليهما يخصان الأرض . واذا كانت الأرض تشكل الأطار الموحد لهما فانهما لا يتحدان إلا في سطح الأرض ، كما يدرك بشكل فضفاض ، حيث أنهما يختلطان بصورة لافكك منها مع العناصر التي تدرس في جغرافية النبات والحيوان والجغرافية البشرية . ولا يمكن أن توحد الجغرافية الأصولية في علم واحد إلا في دراسة جميع ملامح سطح الأرض في تركيباتها المترابطة الفعلية . وقد انتهى ريشتوفن الى القول : (ينبغي الا نهرب بكمال وسعة المشاكل) . ان الحقل عظيم ، ولكن العمل يمكن أن يقسم بين الكثيرين . ولا يمكن لأي واحد اليوم أن يقوم ببحث في جميع أجزاء الجغرافيا . ولكن من يكرس نفسه جدياً للجغرافية يمكن أن يسطر عليها بدرجة كافية بحيث يتبع التقدم في جميع الفروع . وان من يكون ، من خلال التحديد المعتدل ، قانعا بدرجة كافية بالقيام ببحث متمر في جزء واحد ، ينبغي أن يطمح دائما الى فهم علاقة ذلك الجزء ببقية الأجزاء وألا يغيب عنه ترابط الكل) . ( 73 ص ٦٧ - ٧٠ ) .

وفي الوقت نفسه شعر ريشتوفن أن الجغرافي الذي يرغب في اضافة بحث يقدم الجغرافيا ) كلما كان هدفه طموحاً ، كلما كان عليه أن يركز استعداده بصورة أقوى على جزء واحد من الجغرافية (الأصولية) ، وعلى الجزء الخاص من العلم الأصولي الذي يكون أساسه . من دون اهمال التعليمات في الأجزاء الأخرى) . وكان من الطبيعي أن يؤكد ريشتوفن على الجيولوجيا باعتبارها (أكثر الأسس ثقة) ، حيث أن ذلك كان من اختصاصه ، ولكن كلا من أوبر هامب Oberhummep و غرادمان Gradmann يرسمان الاستنتاج المنطقي المستمد من مبدأ ريشتوفن العام حينما يقولان أن الجغرافيين يمكنهم أن يختاروا علما آخر كحقل رئيسي إضافي - سواء كان المتروولوجيا أو علم النبات أو علم الاقتصاد أو علوماً أخرى (24) ، 11 ، ص ٢٥٨ .  
النقل ص ٥٥٢ .

إن الجغرافي الفرد الذي يتخصص في فرع من فروع الجغرافية الأصولية وهو مزود بصورة مناسبة بالعلم الأصولي المماثل ، ستتوفر له الفرصة بدون شك للقيام بدراسات في ذلك الفرع الآخر وفي الجغرافية الأصولية أيضاً. وكما اعتبر دائما أمراً مناسباً بالنسبة للجغرافيين المؤهلين تأهيلاً جيداً أن يقوموا ببحث في الجيولوجيا ، كذلك قد يكون مناسباً بالمثل بالنسبة للجغرافيين - تحت نفس الظروف - أن يقوموا ببحث في الانثروبولوجيا أو علم الاقتصاد أو علم السياسة . وبقدر ما لا يكون الجغرافيون قادرين على الحكم على الأبحاث في الحقول الأخرى ، يبدو منطقياً ألا يقدم مثل هذا البحث إلى الجغرافيين ، بل إلى العاملين في تلك الحقول الأخرى .

هل نحن بحاجة لأن نذكر أن هذه التنقلات في وجهة النظر يمكن أن تحدث كذلك في الاتجاه المعاكس ؟ إن باحث العلم الأصولي المعني بالجوانب الجغرافية من حقله سيكون قادراً بين الحين والحين على إضافة شيء إلى حقل الجغرافية ، ويأمل المرء ألا يكون في مثل هذا التبادل تدمير من التجاوز من قبل أي جانب (١) .

### (ح) : شخصية الجغرافية الإقليمية

إن تطور الجغرافية خلال الثلاثين عاماً المنصرمة قد تميز باهتمام متنام في الجغرافية الإقليمية . بقيادة فيدال دي لابلاش وهنري وبنك وغرادمان وباسارج والكثيرين في ألمانيا، ابتعد الجغرافيون الأوربيون تدريجياً عن التركيز على الجغرافية الأصولية ، التي كانت نتيجة طبيعية للتركيز على التعميمات في كل العلوم. وفي هذه البلاد بالمثل اتفقت الأبحاث المنهجية (البروغرامية) لباروز

(١) قد يكون مسموحاً لنا القول بأن البديهة المنطقية لهذا الوضع يمكن أن يتمثل في سمة العضوية لهذا الاتحاد . إن العدد الضخم نسبياً من المختصين من الحقول الأخرى والذين ضموا إلى الاتحاد كجغرافيين لا يمثل التجاوز الاعتيادي على امتداد خط الحدود بين العلوم ، بل يمثل الحقيقة بكون الجغرافيا ، بتقاطعها مع العلوم الأصولية ، تضمهم جميعاً بهذا المعنى .

Barrows وساور Sauer ، مهما كانت متباعدة في النقاط الأخرى . على التأكيد على الدراسات الإقليمية باعتبارها قلب الجغرافيا (208 و 211) وعلى الرغم من ان فيفر Pfeifer كان مصيبا في ملاحظة تشابه هذين الرأيين ، وهما أشد الآراء المتودولوجية تأثيرا في الجغرافية الأمريكية المعاصرة . فإنه بالغ في تقدير أهميتها في تقرير طريق الأفكار المعاصرة في الجغرافية الأمريكية (109 ص ٩٦ وما بعدها) بفشله في ملاحظة الدرجة الرئيسية التي ، شأنها شأن البيانات المتودولوجية المبكرة لرؤساء هذا الاتحاد «تعكس بها الرأي الجغرافي في اميركا» (94) . وكما أشار بلات Platt ، ان جانور الحركة المعاصرة ، ولاسيما الميل للدراسات المفصلة للمناطق الصغيرة ، تعود القهقري (للكورسات) الحقلية الجيولوجية قبل الحرب الكبرى الاولى والى الخرائط العسكرية أثناء الحرب (١) . وليس ممكنا ولا ضروريا أن نحدد حتى بصورة تقريبية أية قوى او أي أفراد كانوا مسؤولين عن هذا التطور . وينبغي أن نذكر بالتأكيد التأثير الذي مارسه بومان Bowman : كمدبر للجمعية الجغرافية الأمريكية ، في اتجاه الدراسات الإقليمية المكثفة (قارن 106) . ومن المحتمل أن يكون أهم الكل التأثير الشخصي الذي مارسه مجموعة من جغرافيين الوسط الغربي التي ركزت مؤتمراتها الميدانية السنوية ، في عام ١٩٢٣ والسنوات التالية ، اهتمام عدد أكبر بكثير من عاملها على مشاكل رسم الخرائط الإقليمية (لاحظ على سبيل المثال تقارير اللجنة المشتركة لهذه المجموعة (انظر ببلوغرافية اعضائها) التي نشرها جونز وفنش عام 1925، وكذلك الدراسات البارزة كما تضمنتها

(١) في بحث قريء أمام الاتحاد في اجتماعات عقدت عام ١٩٣٨ لاحظ بلات على نحو الخصوص ان أول المنشورات التي عينها فيفر باعتبارها تشتمل على «مقترحات قدمها ساور» (الهامش ١٢) ، قبل قدمت من دون تمييز لمؤلفها ، لكلا المشاركين في التأليف (وكذلك أعضاء آخريين لم تذكر أسماؤهم من مجموعة ثانوية في جامعة شيكاغو) : جونز Jones وساور Sauer : «مختصرات في العمل الميداني منها موقع في الجغرافية» نشرة الجمعية الجغرافية الأمريكية 47 (١٩١٥) .



282 — 290 ) . فاذا امكن القول أن الجغرافيا ، في أميركا وكذلك في أوروبا قد عادت ، بمعنى معين ، الى وجهة النظر التي كانت شائعة أيام همبولدت وريتر (انظر القسم الثاني د) . فان مرحلتها الطويلة في التركيز على دراسات أصولية قد مكنتها من العودة وهي مزودة بصورة أفضل بمفاهيم عامة ومبادئ تفسر بها نتائج الجغرافية الإقليمية — وان كان هذا التجهيز للأسف ناقصاً نسبياً فيما يتعلق بالملاح البشرية والحضارية ، سواء كان في الأدب الجغرافي أو في تدريب معظم باحثيها.

ان كثيراً من الجغرافيين الذين قبلوا هذا التحول نحو الجغرافية الإقليمية قد فعلوا ذلك تحت تأثير الفرضية التقليدية القائلة بأن الجغرافية الإقليمية ينبغي أن تجعل (علمية) بالدرجة التي حققتها الجغرافية الأصولية . وأنها ينبغي ان ترفع بشكل ما الى المستوى الذي يمكن أن يبنى عليه مبادئ علمية. ولقد لاحظنا هدا من الصعوبات التي قاد إليها هذا الطموح. وفي وفي دراستنا النهائية، من الضروري ان تفهم بوضوح تحديدات معينة فرضت على الباحث لاتوجد في الجغرافية الأصولية .

فبعد عدد من المحاولات غير الناجحة للتعبير في كلمات عن الطبيعة الخاصة للدراسة الإقليمية أجد أن من الممكن عرضها بوضوح أكبر اذا ما استعملنا رموزاً رياضية ، وان كنا لن نجد من الممكن بالطبع التعبير عن مثل هذه المشاكل المعقدة بأية صيغة رياضية حقيقية أو بمعادلات .

إن أي ملمح جغرافي معين، ولنقل  $Z$  ، يتغير خلال اقليم يمكن ان يقدم نظرياً كدالة ، وأن الحرفين  $(X)$  أو  $(Y)$  يمثلان موقعين متساويين  $(X, Y)$  وكدالة المتغيرين ، فأن أيًا من مثل هذا الملمح Feature يمكننا قياسه رياضياً — مثل الانحدار والأمطار ونواتج المحصول — يمكن تمثيله بصورة ملموسة بسطح غير منتظم. وان مثل هذا السطح سيقدم حينئذ السمة Character الحقيقية لذلك الملمح للاقليم بأكمله ، وستكون صحيحة ، نظرياً ، لكل نقطة ولكل منطقة صغيرة. وازضافة الى ذلك، اذا لم تكن الدالة المرتبطة معقدة

جدا ، فان نظرية حساب التفاضل والتكامل ستسمح لنا أن نكامل مجموع ذلك الملمح لأي قسم محدد ، وكذلك لأي منطقة فردية ، وبمعنى آخر ، إن جزءاً من عملنا في الجغرافية الأصولية يتطابق مع هذا الشكل من العرض. وبالمثل ، فان علاقة أي عاملين جغرافيين أو ثلاثة عوامل ببعضها البعض ضمن الاقليم — مثلا علاقة ناتج المحصول بالأمطار ومحتوى الدبال في التربة ، يمكن أن تمثل كمعادلة دالية منظوية على تلك المتغيرات الكثيرة:  $Z_3 = F(Z_1 \text{ و } Z_2)$  . إن العرض الواقعي لهذه العلاقة سيتطلب أيضا شكلا سطحياً ان الطابع في الجغرافية الأصولية أننا لاندرس سوى العلاقة بين عامل وآخر فقط ، والتي يمكن أن نمثلها حينئذ بمنحنى على سطح مستو. إن كل واحد من هذه العوامل ،  $Z$  ، هو بالطبع دالة مختلفة  $F(X \text{ و } Y)$  ، والمعادلة الأكثر تعقيدا  $Z_3 = F(Z_1 , Z_2)$  ، لان تكون صحيحة الا اذا لم يتأثر  $Z_3$  بعوامل  $z$  الأخرى ، واذا كانت تلك التي تؤثر فيه ثابتة خلال الاقليم المدروس. وليس أي من هذين الحالين صحيحا تماما ، فأني عنصر جغرافي قد ندرسه متأثر بأكثر من العنصرين الطبيعيين ، كما قد يكون متأثرا أيضا بعدد غير قابل للقياس ، أو مجهول تماما ، من العوامل البشرية ، إن جميع العوامل المدروسة تتنوع إلى حد ما مهما كان صغر المنطقة المدروسة. وبناء على ذلك ، فاننا قد أدخلنا درجة من تشويه الواقع حتى في هذه الخطوة في الجغرافية الأصولية.

ويمكننا أن ندخل خطوة أبعد ببناء مركبات — عنصرية ، وكل وكل منهما يمثل دالات لكثير من عناصر  $z$  ، بقواعد منتظمة تقريبا ، مع المتغيرات في عدد أصغر من تلك العوامل. وهكذا ، فاذا ما أعطينا أحوالا معينة من التربة والانحدار والحرارة والأمطار يمكننا أن نفترض ضمن هامش واسع لكل من عدم الدقة وعدم اليقنية أحوالا معينة من النبات الطبيعي والحياة الحيوانية الفطرية ، ويمكننا أن نعبر عن مجموع كل هذه العناصر من  $z$  بمركب عنصري واحد هو  $(U)$  . واذا كان من الممكن التصور

أنا يمكن أن نعبر عن هذا الملمح (U) ، رياضياً ، فإن سمته Character في منطقة من المناطق ستشكل سطحاً غير منتظم يدل على سمته لأي جزء محدد، ومن الواضح من طبيعة هذه المركبات العنصرية، أن أياً من مثل هذا العرض Presentaion سيكون ذا درجة عالية من عدم الاعتماد.

نحن معنيون في الجغرافيا الإقليمية بدالات أشد تعقيداً لمتساويات الموقع. ولا يمكن أن يعبر عنها كدالة لأي عنصر واحد من تلك العناصر أو المركبات العنصرية، بل على أنها ممثلة للعديد من المركبات – العنصرية شبه المستقلة (Z)، ولعناصر إضافية شبه مستقلة (U). وهكذا فإن الجغرافية الكلية والتي مثلها حرف (W) في نقطة ، يمكن أن يعبر عنه بالدالة  $Z_1, Z_2, \dots, Z_m$  و  $U_1, U_2, \dots, U_m$  و F .

وإذا كان بإمكاننا أن نحصل على معلومات دقيقة وكاملة تخص شكل الدالة (F) ، وكل واحد من المركبات العنصرية (U) – وكل منها كدالة لعناصر (Z) المتنوعة – وللعناصر شبه المستقلة (Z) ، فإن الدالة ستكون معقدة جداً بحيث لا يمكننا أن نأمل بتمثيلها بأي شكل واقعي ، حتى في ضوء المساحة البعدية (N) . وسيكون لدينا دالة لا يمكن حلها إلا لكل من نقطة (X) و (Y) في الأقليم ، ولكن لا يمكن التعبير عنها بصورة صحيحة لأي جزء صغير أكبر من نقطة. وبعبارة أخرى، لا يمكننا أن ندرس جغرافية المنطقة إلا عن طريق دراسة جغرافية العدد غير المحدود من النقاط ضمنها فحسب. وهذه المهمة، بكونها غير محدودة، مستحيلة. إن مشكلة الجغرافية الإقليمية ، كشيء متميز عن جغرافية النقاط ، هي كيف ندرس وتعرض جغرافية المناطق المحدودة والتي تعتمد دالة المركب الكلي ضمن كل منها على عدد كبير من مركبات الدالات . مترابطة بصورة معقدة بحيث لا تسمح بأي حل بواسطة أية نظرية من نظريات التكامل . وبناء على ذلك فنحن مضطرون إلى أن ندرس ، ليس العدد غير المحدود من النقاط التي يكون في كل منها

الدالة (W) مختلفة بعض الشيء، بل عدداً محدوداً من الأقسام المكانية الصغيرة، ولكن المحدودة، من الأقليم، والتي ينبغي أن نفترض بأن جميع العوامل ثابتة ضمن أي واحد منها. فاذن . لكي نغطي الأقليم بأكمله لن نحتاج إلا الى عدد محدود من المحصلات (W) . يمثل كل منها جغرافية وحدة صغيرة من المنطقة وليس نقطة . إن هذا الأسلوب لا يكون مشروعاً إلا إذا تذكر المرء أنه يشوه الواقع حتماً . ويمكن أن يقلل التشويه بأن ندرس دائماً وحدات مكانية أصغر ، إلا أن هذا التشويه لا يمكن أن يزال كلياً مهما كانت الوحدة صغيرة، فنحن نعلم أن العوامل التي نفترض أنها ثابتة ضمنها هي في الحقيقة متغيرة . ومن الناحية العملية ، يمكن أن تستغرق دراسة أصغر الوحدات من الوقت ما يسمح بدرجة واضحة من التغيير مما يؤدي الى تشويه بارز في نتائجنا بالنسبة للواقع .

ولكي نعبر عن استنتاجنا بتعابير أكثر عمومية، في أي منطقة محدودة مهما كانت صغيرة يواجه الجغرافي بمركب متشابه من العوامل، مشتملاً على الكثير من العوامل شبه المستقلة، وكلها تتباين من نقطة الى أخرى في المنطقة مع متغيرات معتمدة على بعضها البعض جزئياً فحسب . ولا يمكنه أن يجمع هذه معا إلا بتجاهل التنوعات اعتباطياً ضمن وحدات مكانية صغيرة، أي بافتراض حالات متجانسة خلال كل وحدة صغيرة ولكن محدودة . فحينئذ يمكن أن يأمل في فهم ، بالتحليل والتركيب . الظواهر المترابطة ضمن كل وحدة مكانية .

ومع أن دراسات جميع الوحدات المكانية مضافة الى بعضها البعض ستشتمل على أمتحان لجميع الأقليم، لكن ذلك لا يكمل دراسة الأقليم . وكما أكد بنك، لا يكفي أن تدرس (مناطق) Chores فردية (مناطق متجانسة تقريباً) ، وأن نبني نماذج من (الكورات) (Chores) (فوق كل شيء ينبغي أن تدرس الجغرافية الطريقة التي ركبت بها هذه (الكورات)

(٥) المقصود بـ «الكور» وحدة مكانية .

معاً لتكون وحدات أضخم، كما هو شأن الكيمياوي تماماً حينما لا يحصر نفسه بمجرد دراسة الذرات، بل يدرس أيضاً طريقة وضعها بجانب بعضها بعضاً في تركيبات فردية. إن فهم اشكال الجغرافية ( Gestalten ) بالكاد قد أخذ بنظر الاعتبار من قبل الجغرافية الجديدة). واستمر بنك يقول: (وكما لا يمكن فهم الفسيفساء عن طريق تصنيف ودراسة الأحجار الفردية التي صنعت منها ، بل يتطلب كذلك رؤية ترتيب وتجميع القطع الفردية ، كذلك حال دراسة ترتيب (الكورات) (1) Chores حيث ستقدم أشكالاً بنائية مختلفة من الأهمية) ( 163 ص ٤٣ والتالية ، وكذلك في حديثه الذي ألقى في فيلادلفينا ونشر باللغة الانجليزية 159 ص ٦٤ ) .

إن خطوتنا الثانية في منهج نظري للجغرافية الإقليمية — هو أن نربط الوحدات المكانية بعضها ببعض الآخر لنكتشف التكوين البنوي والوظيفي للأقليم الأضخم . وبما أن جميع العوامل المدروسة ، وبالتالي الناتجة ، قد جعلت اعتبارياً ثابتة لكل وحدة صغيرة ، فقد يكون مسموحاً لنا أن نتحدث عن العلاقات الوظيفية بين عامل واحد في وحدة وعامل آخر في وحدة أخرى ، كما لو كانت هذه علاقات وظيفية بين الوحدات نفسها — بشرط أن نفهم أن ذلك ليس صحيحاً تماماً . وفضلاً عن ذلك ، فإن البناء الإقليمي

(١) هذه هي الكلمة التي قدمها سولش Solch كصطلح للوحدة المكانية (237) . وكما حددها فإن المفهوم مستقل من الحجم . و «الكور» هي ببساطة منطقة أرضية يحددها تجانس جميع العوامل الجغرافية بدرجة نسبية — « Geofactors » . ويمكن أن نقسم أي «كور» مبنية على أي مقياس خاص إلى «كورات» أصغر وكل منها يظهر افتراضاً درجة أعلى من التجانس . إن حدود مثل هذه العملية هي بالطبع الوحدة المتجانسة كلياً والتي لا يمكن أن تكون سوى النقطة . وفي تبني بنك لهذا المصطلح استخدمه في معنى مختلف تبدو «الكور» على أساسه كأصغر وحدة أرضية ، وحدات لا تتجزأ ، والتي يجمعها لتكون «أشكالاً» أضخم . ونحن لا نتبع هذا الاستعمال لأنه يغير معنى المصطلح كما حدده معتزعه فحسب ، بل لأنه لا يمكن أن توجد وحدات أرضية صغرى . وكما أدرك بنك نفسه في مكان آخر ، يمكننا أن نواصل عملية التقسيم إلى ما لا نهاية ولن تكون أقسامنا الثانوية وحدات حقيقية أقل أو أكثر من تلك التي قسمناها .

الناتج عن هذه الطريقة سيكون له سمة الفسيفساء المتكون من قطع فردية .  
والتي يكون كل منها متجانساً في كل موضع منه ، والكثير منها متشابهة  
جداً تقريباً بحيث أنه في أي طريقة فعلية للعرض ستبدو تكراراً في أجزاء  
مختلفة من الأقليم . ولكننا ينبغي الا نتخدد بالاعتقاد أن هذه الفسيفساء  
( الموزايك ) التي صنعناها هي نسخ صحيحة من الواقع . فهي عبارة عن  
الوسيلة التي تستطيع بواسطتها العقول المحدودة أن تفهم الوظيفة المتغيرة  
بصورة محدودة للكثير من العوامل شبه المستقلة المتغيرة . ان القصة المنطوية  
في ذلك هي ثلاثية : فقد افترضنا اعتباراً ان كل وحدة مكانية صغيرة هي  
متجانسة في كل مكان ، وقد حددناها عن جيرانها اعتبارياً كوحدة  
تميزة ( فردية ) ، وقد سميناها اعتباراً وحدات متشابهة جداً متماثلة في  
شخصيتها .

وهناك تعديلات أساسية معينة أخرى ينبغي ان نصر عليها اذا ما قارنا  
وجه الأرض ، حتى ولو بالشكل المشوه تقريباً الذي ينبغي أن يقدمه به  
الجغرافي ؛ بالفسيفساء ، ويمكننا أن نقول ان هناك تشابهاً في تفاصيل  
التقنية ( التكنيك ) ، ولكن ما لم نرجع إلى شيء من المبدأ الغائي لا يمكننا  
ان نشبه وجه الأرض بأي عمل من أعمال الفن ، لأننا لا يمكننا ان نفترض  
أنه الإنتاج المنظم لعقل واحد . وعلى العكس من ذلك ، اذا ما كان بوسعنا  
أن نقل تشبيه هتتر عن البناية التي شيدها عدة معماريين يعملون بشكل  
مستقل إلى صورة هتنتجتون عن ( الكنافا الأرضية ) Terrestrial Canvas  
يمكننا ان نقول ان وجه الأرض قد أنتج بواسطة التركيب المترابط لتصميمات  
Designs ملونة مختلفة قد نفذها فنانون مختلفون يعملون مستقلين تقريباً وكل  
منهم يغير خطته كلما تقدم في عمله . وفي الجغرافيا الأصولية حاولنا أن  
نفصل كل من التصميم الفردية لكي نفهم شكلها وعلاقتها بالأخرى وبالتالي  
بالصورة الكلية . وبما أن الصورة الكلية لم تنتج بمجرد وضع لوحات  
ملونة مختلفة فوق بعضها أثناء الطبع ، بل هي إلى حد ما مرتبطة عرضياً ،

فان هذا الفصل ينطوي على تحليل العلاقات العرضية والوظيفية لكل من التصاميم بالأخرى. وفي الجغرافيا الإقليمية نختزل أولا التدرجات المصقولة التي طبقتها مختلف فنانو الطبيعة وخطوطها على وجه الأرض الى حد الشكل الجامد والاعتباطي للتقنية السيفسائية . وحينما نستعرض حينئذ تكوين قطع السيفساء ، فينبغي الا نتوقع نمطا موحدا منظماً كما ينبغي أن يمتلكه كل عمل من أعمال الفن. ومن الجهة الأخرى، فلا حاجة بنا لأن نتوقع مجرد فوضي ، أو (كادليدسكوب)؛ ذلك أننا نعلم ، من دراساتنا في الجغرافية الأصولية، أن هناك مبادئ تنطوي عليها التصاميم الفردية، واذا لم يكن تحديدنا للوحدات المكانية المتجانسة اعتباطيا محضاً بل كان مستندا الى تركيب ذي قياس دقيق وحكم جيد، ففي وسعنا أن نتوقع أن تظهر تركيبات هذه التصاميم أنماطا منظمة تقريبا وان كانت معقدة. وازضافة الى ذلك، فمهما كان تفسير هذه الأنماط، فان شكلها ذو دلالة لكل من الأجزاء مادام التطور في كل جزء من الوحدة متأثرا بذلك الذي في الأخرى. ان الفكرة الأخيرة تقودنا الى نقطة رئيسية أخرى والتي يكون فيها أي تشابه لوجه الأرض، مع عمل فني أمرا غير مناسب، وهو حقيقة كون السيفساء ثابتة (ستاتيكية)، متكونة من أشكال ساكنة، في حين ان وجه الأرض يشتمل على أشياء متحركة تقوم بربط أجزائها المتنوعة باستمرار. (ان محاولة تقديم الاستعمال الخاص للفنان لمصطلحات من أمثال (خطوط القوة) و(الحركة) و(القوى المتعاكسة) .. الخ لن يفيد شيئا إلا لزيادة ارباكتنا هنا). وبعبارة أخرى، لا بد للجغرافي أن يدرس الوظيفة والشكل. وفي بناء وحدتنا المكانية الصغيرة الاعتباطية فلسنا نفترض أن كلا منها متجانسة في كل مكان في شخصيتها فحسب، ولكنها متجانسة في الوظيفة أيضا، وبالمثل، ففي تركيب هذه الوحدات في أقسام إقليمية أضخم، فان مشكلتنا تزداد تعقيدا في كوننا ينبغي أن ندرس العلاقات الوظيفية للوحدات بالنسبة لبعضها البعض وكذلك شكلها. ومثال ذلك. اذا كانت اثنان من

الوحدات المكانية المتجاورة متشابهتين تماما بحيث أننا رسمناها بالضبط كقطعتين من الفيسفساء من نفس اللون، ولكن أحدهما مرتبطة وظيفيا بمركز المدينة في أحد الأقاليم والأخرى مرتبطة بمركز مدينة في الأقليم الآخر، فهل ينبغي علينا أن نضمهما في الأقليمين المختلفين، أو اذا وضعناهما في نفس الأقليم، فأى من الأقليمين نضعهما فيه؟ أن أي جواب على هذا السؤال لن يكون الا جواباً ذكياً تقريبا، فلن يكون هناك (جواب صحيح) واحد.

وكما أن من الضروري معرفة تنظيم الوحدات المكانية في الأقليم ، فمن الضروري بالمثل فهم تنظيم الأقاليم بالنسبة لبعضها البعض . ويرغب كل من بنك وجرانو (Grano) ( الذي يتبع خطاً مشابهاً في التفكير ، 252 ص 28-31) في أن يوسعاً العملية الى وحدات أضخم ، فحجم المناطق المعنية غير أساسي . ولذلك فالجغرافية الإقليمية تدرس الطريقة التي تجمع بها المناطق ( Districts ) وتربط بمناطق ( Areas ) أضخم ، والطريقة التي تربط بها هذه المناطق الأضخم بمناطق ذات مقياس أعظم وهكذا حتى يصل المرء الى الوحدة النهائية ، الوحدة المكانية الوحيدة وهي العالم . هناك على أية حال اختلاف واحد في المستويات المختلفة من التكامل . فكل من بنك وجرانو يتجاهلان ، كما يبدو، الحقيقة بأن عنصر الخيال الضئيل ، ولكن الأساسي ، في فرضية تجانس الوحدات المكانية الصغرى ينمو في تصاعد كلما تقدم المرء الى أقسام أضخم . وبناء على ذلك فان تحديد هذه الأقسام الأضخم يتطلب بصورة متنامية تشويهاً اعتبارية للواقع . وبأفراض الخطوة الأولى ، فان بناء «وحدات متجانسة» من المناطق، يمكننا أن نتقل الى الخطوة الثانية وذلك بأن نقيم سياجاً حول منطقة ممتدة نسميها «الاقليم» تشتمل على أكبر عدد ممكن من «الوحدات المتجانسة» التي نحكم بكونها متشابهة تقريبا ، مع أقل عدد من الوحدات غير



المتشابهة . إن حكمنا على التشابه سينطوي على حكم ذاتي حول أيّ من خصائص الوحدات المتجانسة هي ذات أهمية أعظم من الأخرى ، وهكذا يكون تحديدنا للاقليم في أحسن الأحوال اعتبارياً بمعنى ما .

وفضلاً عن ذلك ، فنادرًا ما نجد في الواقع مثل هذا الحلّ البسيط كالذي وصفناه . ومع أن بعض الملامح الجغرافية تتباين ولكن تدريجياً من موضع إلى آخر ، فإن عدم انتظام الأخرى وحدتها - مثل التراتب ، والمنحدرات في المناطق الجبلية ، والاستيطان المدني ، وجميع الملامح ذات الشكل الخطّي ، والأنهار والطرق والسكك الحديدية - ستضطرنا إلى أن ندخل في أيّ إقليم «وحدات» ذات شخصية مختلفة تماماً . ولذلك فمن الضروري أن نقرر أي نوع من الوحدات ، سواء كان في علاقاتها الفعلية أو بمجرد التجاور ، هي المميّزة للاقليم كما يدرس ، ثم نحدده بحيث يشمل على أكبر عدد من تلك الأنواع المتعددة من الوحدات المتشابهة ، مع أصغر عدد من وحدات من أنواع أخرى .

في دراسة أي منطقة ضخمة كنا قد ميزنا فيها أولاً «وحدات متجانسة» وأتينا نحاول أن نشكل منها أقاليم يمكن تمييزها باختصار في ضوء المشابهات أو العلاقات بين بعض تلك الوحدات ، فقد يمكن أن نجد المهمة بسيطة نسبياً في بعض أجزاء المنطقة حيث قد تكون الغالبية العظمى من الوحدات متشابهة بدرجة بارزة . ولكن قد تكون المهمة صعبة للغاية في أجزاء بين هذه المناطق ، وهي التي يمكن أن تتميز بوحدات هي من بعض النواحي شبيهة بوحدات على جانب واحد منها ، وفي نواحي أخرى شبيهة بوحدات على الجانب الآخر . وفضلاً عن ذلك فسندجد مناطق تحتوي على تشكيلة كبيرة من الأنواع المختلفة من الوحدات بحيث أننا لايمكن أن نرى أين ندخلها . وفي بعض الحالات يمكننا أن نميز مثل هذه المناطق كمناطق انتقالية ، لكن ذلك لا يؤدي إلا إلى مجرد تأجيل المشكلة الأساسية دون حلها . وبالمثل ، إن تسميتنا

لها «مناطق بلا شخصية» أو مناطق ذات نماذج «عامة» أو «خليطة» معناه  
نفادي المشكلة كلياً . (أنظر القسم التاسع هـ) .

إن الباحث سيرغب بسرور ولاشك في حذف مثل هذه المناطق المزعجة  
من الخارطة ، لكنه لن يمنح مثل هذا الامتياز . كما أنه لايسمح لعلم يسعى  
الى معرفة ماذا يشبه العالم في ان يتجاهل المناطق الأكثر صعوبة ويقتصر على  
تلك المناطق الأسهل لينظمها في محيط معرفته . وبما أن هذه المناطق المشكوك  
بها هي عموماً ليست مجرد حدود انتقالية ضيقة ، بل مناطق ذات اتساع  
واسع ، وربما تكون بوسع أو أوسع من تلك المصنفة بوضوح ، فليس  
هناك أساس في افتراض أنها أقل أهمية في الصورة الكلية من المنطقة الأضخم  
أو من العالم ، من تلك المناطق ذات الشخصية التي يمكن وصفها بسهولة  
أكثر . وينطبق قول فنمان Fenmann التالي عن الأجزاء المختلفة للجغرافية  
على أجزاء المنطقة بنفس الدرجة ، وهو - «ليس هناك قيمة أكثر تأصلاً في  
القلب مما هي في الأطراف» .

وبناء على ذلك ، فحينما تقسم أي منطقة معينة الى أجزاء نسميها «أقاليم»  
محددة بشكل بحيث أن الخصائص التي حكمنا عليها بكونها الأكثر أهمية  
ربما تكون هي الأكثر اقتصاداً في تحديد كل اقليم ، فلا يمكننا تجنب الكثير من  
القرارات المستندة الى حكمنا لا الى القياس . ولذلك ينبغي أن نعتزف أن قاليمننا  
هي مجرد (شظايا من الأرض) ينطوي تحديدها على درجة عظيمة من الحكم  
الاعتباطي . ومن الجهة الأخرى ، اذا كانت جميع القياسات الموضوعية  
الممكنة قد استعملت ، وكانت الأحكام الاعتباطية مستندة الى أفضل حكم  
للباحث ، فبوسعنا ان نعتبر أقاليمه بكونها تمتلك شرعية أكثر من تلك التي يعبر  
عنها بالعبارة المجردة «منتخبة اعتباطية» . ومن الجهة الأخرى ، فإن رأي  
عدد من الكتاب الذي عرضناه سابقاً ، والتأمل بن من الممكن أن يتوقع  
من الجغرافيين ان يصلوا الى اتفاق تقريبي على الحدود المعنية للأقليم - أو

حتى على قلبها المركزي - يبدو في ضوء جميع الصعوبات المذكورة أمراً مفرطاً في التفاؤل .

ولسنا بحاجة الى القول بأن الاستنتاج بكون الجغرافية غير قادرة على بناء أي أساس موضوعي دقيق للتقسيم الأقليمي لا يعني السماح لها بالتهرب من مهمة تنظيم المعرفة الأقليمية في أقسام مكانية محددة بأفضل حكم ممكن . فلكي نستثمر المفاهيم العامة والمبادئ في الجغرافية الأصولية لتفسير نتائج الجغرافية الأقليمية ، لا بد أن تنظم الجغرافية الأقليمية في أجزاء بقدر ما يمكن من الأهمية . وفي حالة التطور الحالي للحقل - إن لم يكن الى امد غير محدد - لسنا نملك مايمكن أن يكون الحلّ الأبسط ، وهو تقسيم واحد رئيسي وثانوي للعالم الى أقاليم موحدة في مقاييسها ومقبوله علمياً . ولذلك فان كل باحث في الجغرافية الأقليمية قد فرض على نفسه مهمة توحيد قياسات نظامه للتقسيم الأقليمي - مالم يستطع استثمار نظام أحد زملائه إن عبارة «توحيد القياس» تستعمل هنا لتدل على ان النظام الأقليمي يستند الى مستويات معينة مبنية على وجه التخصيص بحيث أن الباحثين الاخرين يمكن أن يعرفوا بالضبط ماهو التنظيم .

إن التنظيم الكامل للمعرفة الأقليمية في الجغرافية يتطلب - سواء كان نهائياً أم ابتدائياً - تقسيم العالم بكامله . وأيما كان الاتجاه الذي تُنفذ فيه العملية - وقد لاحظنا أنها تتطلب دراسة في كلا الاتجاهين (انظر القسم العاشر أ) - لا بد أن يوفر النظام الكامل تقسيماً اقليمياً للعالم تحتل فيه معرفتنا لكل جزء صغير محلّها منطقياً . ومن أجل هذه المشكلة الصعبة للغاية وجدنا أسلوبين مختلفين كلياً . فالمعرفة الجغرافية يمكن أن تنظم منطقياً في نظام المناطق مصنّف حسب خصائص معينة للمناطق . ومع أن لهذا الأسلوب فائدة متميزة لأغراض المقارنة ، لكنه لايسمح بتنظيم جميع المعرفة الأقليمية في نظام واحد ، بل يتطلب عدة أنظمة مستقلة . وعلاوة على ذلك ، فهو لا يقدم العلاقات الفعلية للمناطق كأجزاء من مناطق أضخم . وهذه العلاقات

لا يمكن إدخالها إلا في تقسيم واقعي للعالم الى نظام للأقاليم الخاصة والتي يمكن أن تدمج فيه جميع المعرفة الإقليمية في نظام منطقي واحد . ان مثل هذا النظام لن يوفر للجغرافي مع الأسف أي تقسيم طبيعي موجود في الواقع ولا أي شيء مماثل للتقسيم البسيط للأشكال الحية . وينبغي أن يطور ويعدّل باستمرار من قبل الجغرافيين نتيجة للبحث ، وفي الوقت نفسه فهو يستعمل في شكل مكثّف دائماً ، كبناء منظّم للبحث الأقليمي .

والقد اقترحنا في تعابير عامة ، الطريقة التي يمكن أن تواجه بها مشكلة تحديد الأقاليم ، لكي تنظم المعرفة الجغرافية بذكاء في وحدات اقليمية . ماهي نوع المعرفة التي ينبغي أن تدخل ضمن الدراسة الإقليمية نفسها ؟ فبقدر ما يختص الأمر طبيعة المواد ، سبق لنا ان اوضحنا أن جغرافية كاملة لإقليم ينبغي أن تشتمل على جميع أنواع الظواهر التي تدخل ضمن الجغرافية الأصلية - بقدر ما يمكن تقديمها في الأقليم المعين . ان الحقل الجغرافي الوحيد الذي لا يدخل في الجغرافية الإقليمية ، وكذلك في الجغرافية الأصلية هو الجغرافية التاريخية . فبما أن هناك جغرافيات مختلفة في كل مرحلة ماضية ، فقد يكون هناك أي عدد من الجغرافيات التاريخية المستقلة ، وكل منها يشتمل على أقسامه الأصلية والإقليمية

ان أنواع الظواهر المتمثلة في الأقاليم ، والطريقة الخاصة التي تتواجد بها فيها ، وطبيعة علاقاتها المتبادلة ضمن كل وحدة مكانية وعبر الوحدات التقسيمية ، تحدّد الأشكال الخاصة ووظائف المنطقة . ومع أن معظم الباحثين يتفقون نظرياً أن هذه ذات أهمية تكاملية ، لكن معظم العمل في العقود الأخيرة يميل إلى تأكيد دراسة الأشكال على حساب الوظائف ، وقد وجدنا هذا متمثلاً على نحو الخصوص في كتابات «اللانديسكايبون - اللفنبايون» (القسم السابع هـ) . ومن الجهة الأخرى يجد غرانو أن الكثيرين من الباحثين ، كسبثمان Spethmann على نحو الخصوص ، يعتبرون المنطقة «كحقل للقوى ، كمركّب حركي» . ويصرّ غرانو على أن الجغرافية

ليست دراسة القوى والعلاقات المتبادلة ، بل دراسة الأشياء في علاقاتها المتبادلة في المناطق . وبالحكم على المثال الرئيسي الذي قدمه غرانو باللغة الألمانية ، فهو نفسه يميل الى التأكيد على ( الفيزيوغنوميا ) Physiognomy ولايولي سوى اهتمام ضئيل لوظائف المناطق ( 252 ص 114 والتالية قارن ويبل 266 ص 204 ) .

وحيثما نتحدث عن وظائف المناطق ، ينبغي ألا ننسى أن المنطقة في الواقع هي ليست شيئاً تقوم بوظيفة، بل إن أشياء معينة ضمنها فحسب هي التي تمتلك علاقات وظيفية مع أشياء في مناطق أخرى . وإذا كان خيالنا عن الوحدة المكانية المتجانسة الصغيرة ، والمتجانسة في شكلها ووظيفتها ، يسمح لنا أن نتحدث مجازياً عن الوحدة المكانية باعتبارها تمتلك علاقات وظيفية مع وحدات مكانية أخرى ، فعلياً ألا نتجاهل السمة الخيالية لهذا المفهوم بمحاولة دراسة المناطق باعتبارها تمتلك في حد ذاتها علاقات وظيفية .

ومن الضروري أن نلاحظ ، على نحو الخصوص ، أن مفهوم الوحدة المكانية الصغيرة يتهافت حينما نحاول دراسة «أصل المنطقة» Genesis .

فحينما ندرس المراحل التاريخية السابقة في جغرافية المنطقة ، نجد أن أي واحدة من وحداتنا المكانية الصغيرة المتجانسة قد لا يكون لها في الماضي حتى تلك الدرجة الناقصة من الشرعية التي نمنحها لها اليوم. ونعني بذلك أنه مادامت المناطق ، مهما كان حجمها صغيراً ، لا تنمو كوحدات بل تتغير فقط نتيجة للتغير المتفاوت لأشياء مختلفة ضمنها ، فإن الوحدة المكانية اليوم ربما لم تكن وحدة مكانية في مرحلة سابقة ، وربما لن تكون كذلك في مرحلة لاحقة . إن نفس مفهوم «الفسيفساء» متعارض مع مفهوم التغير التدريجي والمتفاوت ، وبناء على ذلك فإن دراسة الأصول Genesis في الجغرافية لا يمكن تحقيقها إلا في شكل الدراسات الأصولية . إن دراسة «أصول المنطقة» لا يمكن إلا أن يتفكك الى دراسات لأصول كل من الأشياء المتنوعة التي تحتويها . ولذلك فهي دراسات في الجغرافية الأصولية . اما

الى أي مدى يمكن أن تكون مرغوبة لفهم جغرافية أي إقليم فمسألة مثيرة للجدل ، وقد لمسناها من قبل ولسنا في حاجة الى اعادة دراستها هنا . (أنظر القسم السادس ب) . وينبغي أن نكون الان في وضع يؤهلنا للاجابة على السؤال ذي الأهمية العظيمة حول توقع التطور المحتمل للجغرافية الإقليمية: فهل نأمل أن نتقدم في هذا الفرع من حقلنا الى حد بناء التعميمات أو المبادئ العامة أو القوانين العلمية أو المبادئ ؟

ولقد سبق أن وصفنا أحد أشكال التعميمات المستعملة في الجغرافية الإقليمية ، وهو بناء الأقاليم من وحدات مكانية صغيرة . ولقد ميز الفيلسوف كريز Kries مثل هذه التعميمات ذات الأجزاء المتغايرة والشبه مستقلة كتوع ثالث من الوصف العلمي ، مع المفاهيم التنييطية Type Concepts ووصف المتفرد ( حسب ماورد لدى غراف 156 Graf ص 57-62 و 105). أن أهمية التمييز تكمن في كون هذا الشكل من التعميم لا يقدم أساساً لبناء مبادئ عامة ؛ فمن أجل ذلك ينبغي أن يكون لدينا مفاهيم تنييطية .

ومن الواضح أن أي مبادئ عامة قد نحاول بناءها على أساس الوحدات المكانية الخيالية الموضوعية من أجل هدف الوصف ، لايمكنها أن تمتلك صحة أكثر من الوحدات نفسها . وما لم تؤخذ هذه كوحدة صغيرة للغاية فإن هامش الخطأ الذي ندخله بحكمنا الشخصي سيؤدي في أي مبدأ نقيمه الى درجة عظيمة من الخطأ بحيث تجعل منها ذات قيمة مشكوك بها للغاية .

وبصرف النظر عن هذه الصعوبة الأساسية ، فقد وجدنا أنه حتى هذه الوحدات الاعباطية ، وكل منها ينطوي على مركب معقد من الاشكال المجمع لايمكن تصنيفها في نظام للنماذج مستنداً الى المجموعات الكلية لعواملها المتنوعة وشبه المستقلة . ومع أننا نجد في أي إقليم واحد وحدات مكانية متشابهة جداً بحيث يمكن تسميتها بدرجة ثانوية من الخطأ متشابهة . فأننا

لأنجد وحدات مكانية من ذلك النوع من التشابه في أقاليم أخرى من العالم .  
فمنطقة صغيرة نوعاً في سهل الراين الأعلى قد تكون شبيهة جداً بكثير من  
مثل هذه المناطق في نفس الأقليم ، ولكن مهما كانت المنطقة التي تختارها  
صغيرة فإنها مختلفة جوهرياً عن أي وحدة مكانية في أي إقليم آخر في  
العالم . (أنظر القسم الحادي عشر د) .

ولذلك فنحن نصل الى استنتاج شبيه بذلك الذي ذكره كروبر Kroober  
عن التاريخ ، وهو : «إن تفرد جميع الظواهر التاريخية (وأعتقد أنه  
يقصد التركيبية الخاصة للظواهر في زمن معين) لا يمر يعتبر مفروغ منه ومبرر،  
ولاكتشف قوانين أو مايقرب من القوانين لذلك الغرض» (116 ص ٥٤٢)  
ان نفس الاستنتاج ينطبق على التركيبية الخاصة للظواهر في مكان معين .

وينبغي ألا يفترض المرء ، على أية حال ، أن الجغرافية الإقليمية تدرس  
بدون استعمال مفاهيم عامة ومبادئ . بل على العكس من ذلك فتفسير  
الظواهر ضمن كل إقليم يعتمد على المفاهيم التنميطية والمبادئ المطورة في  
الجغرافية الاصولية (قارن شميدت 7 ، ص ١٩٤) . وبعبارة أخرى ،  
فنحن نعتمد باستمرار من أجل المواضيع الفردية المتضمنة في الجغرافية  
الإقليمية والعلاقات والأبسط بينها ، على المفاهيم العامة Universal  
التي تمدنا بها الدراسات الاصولية ، لكن التركيبية المترابطة الكلية لكل  
وحدة مكانية تمثل أساساً حالة متفردة Unique لايمكن أن نمتلك لها  
تعميمات .

وقد يثار اعتراض على أن أحد أشكال الدراسة المستعملة من قبل كثير من  
الجغرافيين في دراسة الأقاليم يمثل منحى الى بناء القوانين العلمية - ونقصه  
ماسمي بـ « الجغرافية الإقليمية المقارنة » - وهو مقارنة أقاليم ذات تشابه  
بارز . وكمثال معاصر يمكننا أن نشير الى مقارنة مول Maull النعالة

لمناطق الأمازون والكونغو وإنسولندل (Insulindil) (179 ص ١٨٤ - ١٨٦). ان كون « الدراسات المقارنة » قد حققت مرحلة نضج سابقة لنمو العلم التوميليثي ، قد قادت الكثيرين الى الاعتقاد أن من الممكن الافتراض بأن الجغرافية الإقليمية قادرة على الخروج من طور شبابها بالمضي من المقارنات الى المبادئ العلمية .

أن الفكرة الأساسية المنطوية على الجغرافية المقارنة ليست شيئاً جديداً في الجغرافية . فبعد أن قدمها همبولدت - وربما كتاب قبله - استعملها من بعده ، حسبما ذكر هنتر ، كل من براهم Brehm ونهرنيج Nehring وعلى نحو الخصوص ريشتوفن ( ١6١ ص ٤٠٣ والتالية ) ( \* ) ولقد وجد بلو Plewe على أية حال أن هذه الفكرة تمثل مجرد أمثلة وقتية ، وأن أدبنا الجغرافي لايشتمل على دراسات اقليمية مقارنة كفرع من فروع الحقل . ( 8 ، ص ٢٦ - ٥٥ و ص ٧٧ ) . وقد أشار إلى أن مثل هذه المقارنات الوقتية تستعمل في جميع العلوم ، وأورد كمثال الدراسة المقارنة التي كتبها ليت Litt عن كائظ وهردر (برلين ١٩٣١) . ويمكن أن نضيف إلى ذلك ، أن المؤرخين غالباً ما يجدون الأمر مقيداً في مقارنة تطور أي مرحلتين أو أكثر تشابهان تشابهاً بارزاً في نواحي معينة . ان هذه الأمثلة ينبغي أن تجعلنا مرتابون في احتمال اكتشافنا لأي شيء يمكن أن يدعي قوانين أو ما يشبه القوانين للجغرافية الإقليمية .

ولقد أدرك بأسارج التحديدات التي تمنع « الجغرافية الاقليمية Landerkunde المقارنة » من تطوير مفاهيم عامة ، ولكنه ظل يؤمن (في عام ١٩٣٦) أن ذلك يمكن تجنبه أو التغلب عليه في «الجغرافية اللاندشافت» Landschafts kunde (272 ص ٦١) . وهو يقول أننا لكي نكتشف قوانين الاقليم من الضروري أن يكون لدينا وسيلة للمقارنة Teritium Comparations ، وهو يعتقد أن ذلك موفر بنظامه للنماذج التجريدية. وكما رأينا في نقاشنا السابق (انظر القسم \* ) أظن كذلك بحث جوسون Jossen حول استعمال المقارنات .



العاشر هـ) ، فهو لم يفعل سوى أنه اختزل الصعوبات بانقاص حجم المناطق المعنية ، أما بالنسبة للبقية ففسد تفادى ببساطة التحديدات بخلق نماذج هي ليست حتى تجريدات كاملة ملخصة لمناطق حقيقية. ان الفرق بين الأرض land الحقيقية و «اللاندشافت» Landschaft (كمنطقة) هو فرق في الحجم فقط ، وان وسيط المقارنة Teritium مستحيل أيضاً في كلا الحالتين . ويمكننا أن نمضي في مقارنة مناطق من أي حجم كانت إلى الأبد بدون أمل في اكتشاف قوانين اقليمية .

ولذلك ، يستنتج بلو Plow أن الدراسة المقارنة للأقاليم هي ليست خطوة تمهيدية إلى جغرافية اقليمية نوميثيكية Nomethetic ، كما أنها ليست فرعاً مستقلاً من الجغرافيا . وان ادخال ريتز Ritter لهذا المفهوم ، قبل قرن مضى ، يمثل تحولاً عن نوع مختلف تماماً من العلم . فهو لم يحدد بوضوح أبداً مفهومه ، كما أن الآخرين الذين تبذوه قد استعمالوه بطرق مختلفة كثيرة ولكن من دون أن يؤدي ذلك إلى أي تطور هام . ( 8 ص ٨٢ والتالية). ومع ذلك يبدو أن استعمال هذا الأسلوب ، كوسيلة اضافية يقدم مزايا متميزة معينة . فاذا كانت الأقاليم المتباعدة متشابهة في كثير من النواحي ، وكذلك فيما يتعلق بعناصر معينة أو مركبات عنصرية ، فيمكن أن تصنف بكونها من نفس النموذج ، وان مقارنة تشابهاتها ، وعلى نحو الخصوص اختلافاتها ، يمكن أن تخدم كمراجعة للتفسيرات التي نضعها لعلاقات الظواهر ضمن كل منها .

وقد يكون ذو فائدة أكثر توظيف هذا الأسلوب في مقارنة المواقع ضمن اقليم رئيسي ، حيث يمكن أن يوجد عدد أضخم بكثير من المركبات - العنصرية من نفس النوع . وباختيار تلك المواقع المتشابهة فيما يتعلق بالعدد الأكبر من ملامحها ومقارنتها بتلك التي تشبهها في كثير من ملامحها ، ولكن ليس كلها ، فقد يتوفر لدينا مفتاح للدلالة ملامح خاصة للمنطقة ككل .

ولنأخذ مثلاً معروفاً . ان دراسة الخصائص الرئيسية لنطاق القطن ككل قد تقود المرء إلى الافتراض أنه بأخذه ظروف حضارية معينة كسلمات فإن أهمية القطن في المنطقة ستفسر ببساطة في ضوء الأحوال المناخية . وقد سبق لنا أن تعلمنا ، بمقارنة المواقع التي يكون فيه القطن أهم محصول بتلك المواقع التي يكون فيها القطن ثانوي الأهمية وان كانت الظروف المناخية واحدة ، ان محصول القطن في الجنوب South ككل لا يفهم من دون دراسة مميزات التربة .

وبالمثل ، فقد أدرك الجغرافيون الأميركيون في الأقل ما ليس واضحاً تماماً في التفكير الشعبي - أو حتى من قبل الكثيرين من الجغرافيين الأوروبيين وهو أن الأحوال المناخية للجنوب South لا تفسر مباشرة ذلك الملمح ذي الأهمية العظمى في التناقض بين الشمال North والجنوب South - ونقصد به النسبة العالية من السكان الترنوج . وبنفس أسلوب مقارنة المواقع يجد المرء أن هذا العنصر - وجميع العناصر الحضارية المرتبطة به - لا يمكن أن تفهم من دون دراسة تركيبية الأحوال المناخية والتربة الضرورية للقطن . ان هذا الاستنتاج ، على أية حال ، ليس كاملاً . ففي منطقة القطن ذات الأهمية العظمى اليوم ، وهي أواسط تكساس ، تكون نسبة السكان الترنوج منخفضة . إن التفسير الكامل لا يمكن أن يتحقق إلاّ حينما نقارن أيضاً المواقع التي تطورت من أجل محاصيل المزارع - بما في ذلك التبغ والقطن - قبل نهاية فترة العبودية ، بتلك المواقع التي تطورت من أجل نفس المحاصيل منذ ذلك العهد ( 359 ) .

إن هذا الأسلوب في مقارنة المواقع مع نفس المنطقة الأضخم قد يبدو مؤدياً إلى مبادئ عامة . ولكنه يمكن أن يؤدي إلى استنتاجات تطبق على الأقاليم المفردة المعنيّة الأضخم أيضاً . واذا ما أضفنا إلى منطقة نطاق القطن منطقة في وادي اليانجسي Yangtse Valley ومنطقة في ولاية بومباي ، فلا يمكننا أن نضمها جميعاً تحت أيّ مفاهيم عامة للمناطق . وفيما يتعلق

بالمقارنة المنحصرة في مناطق Districs في نطاق القطن ، نحن لا نقارن كما لاحظنا في ارتباط مبكر وحدات منفصلة بل أجزاء متشابهة فقط لأقليم مفرد أضخم ، أجزاء تكون مشابهتها عبارة عن نتيجة لكونها أجزاء لنفس الأقليم . ومهما تكن هذه الوسيلة قيمة لمراجعة تفسيراتنا ، فأنها لن تؤدي إلى مفاهيم تعميمية أو مبادئ .

الجغرافية الإقليمية اذن هي حرفياً ما يعبر عنه عنوانها ، وهو وصف الأرض عن طريق وصف أجزاء من سطحها . وهي ، شأنها شأن التأريخ بالمفهوم البديهي الشائع لتأريخ الفترات ، عبارة عن علم وصفي معني بوصف وتفسير حالات متفردة ، والتي لا يمكن أن يستنبط منها قوانين علمية . ومع أن ذلك لا يمكن اعتباره مزية بلا شك ، لكن تفسير النتائج أمر أصعب بكثير مما هو في تلك الحقول التي تستطيع أن تطور قوانين عامة لتفسير حالات فردية ، وهو لا يعني أن الجغرافية الإقليمية تفتقر إلى أي هدف علمي . وكما لاحظنا من قبل ، إن بناء القوانين العلمية هو ليس هدف العلم ، ولكنه وسيلة نحو هدفه وهو فهم الواقع . ولقد أجاب هيدریش Heiderich على ذلك بقوله : « إن على أي امرئ يجيد عنوان ( وصف الأرض ) Geographia أو Erdbeschreibung عنواناً غير ذي مظهر علمي بدرجة كافية أن يعلم أن الوصف هو الهدف الاخير والأعلى للعمل العلمي ، ولكن بالتأكيد ليس مجرد الوصف السطحي الخارجي الذي يطفو على سطح الشيء ، بل الوصف الذي يهدف .. إلى أن يفهم تركيباً جميع ما أمكن تعلمه تحليلياً من خصائص الشيء » ( 153 ص ٢١٣ ) . إن كل ما يتطلبه العلم لكي يتوفر للتفسير الوصفي الدرجة القصوى من الدقة واليقينية ، هو أن تبني التعميمات وتستعمل حيث ما أمكن ذلك . ان الجغرافيا الإقليمية تستثمر جميع المفاهيم العامة المناسبة والمبادئ التي تطورت في العلوم الأصولية التي تدرس أنواعاً معينة من الظواهر وفي الجغرافية الأصولية التي تدرس علاقات الظواهر مع بعضها البعض على الأرض .

ان الاستنتاج الذي توصلنا اليه والذي يخص طبيعة الجغرافية الإقليمية قد يمكننا من الجواب على سؤال أو سؤالين أثارها عدد من الباحثين في السنوات الأخيرة . ان مجرى التفكير بين الجغرافيين الأميركيين الخاص بالجغرافية الإقليمية قد نوقش في مقالين نشرا في المانيا خلال السنة الماضية بقلم بروك Brøek وفيقر Pfeifer (108 ص 109) . ومن تلك المسوحات والمقالات التقليدية التي أشار إليها الكاتبان قد يفترض القارئ أنه بعد فترة من التركيز الحماسي على الجغرافية الإقليمية التي قدمت عن طريق الأبحاث المنهجية لباروز Barows وساور Sauer على نحو الخصوص ، بدأ الجغرافيون الأميركيين اليوم يشكّون فيما اذا كان يمكن أن يتوقع الكثير من الجغرافية الإقليمية . ولربما كانت هذه الشهادة قد بولغ بها بالنسبة لصداها الذي تردد عبر الأطلسي ، ولعلنا نواجه بثورة ضمن قسم جغرافية واحد فحسب بل تردد صداها بين الأعضاء الحاليين والسابقين هنا وفي المانيا (1) . ومما لا شك

(1) في تعليق نقدي على هذه الدراسات ، يتحدث بلات Platt عن سوء فهم الأساليب والأهداف من جانب الكتاب الذين لم يكونوا من شاهدي عيان العمل الميداني ولا من المشاركين في المناقشات المعاصرة أثناء الخمسة عشر عاما الماضية بين أولئك المشتركين في ذلك العمل ( 224 ص 125) . ولتوضيح هذه الصعوبة ينبغي أن نذكر أنفسنا بالفرق الأساسي في الموقف نحو المناقشات المتودولوجية بين الجغرافيين الأميركيين ، مجموعة ، وبين الجغرافيين الألمان . فعلى نقيض الألمان ، نادراً ما يعتبر الجغرافيون الأميركيين مثل هذه المشاكل مناسبة لدراسات الأبحاث المعدة للنشر . بل على عكس ذلك ، فمثل هذه المشاكل تعتبر في الأغلب وجهة نظر ، يمكن أن يعبر حولها الأفراد عن آرائهم الشخصية في ندوات غير رسمية وخصوصاً في مناقشات شفوية «خارج اللقاءات» . ولا تبلغ مثل هذه الآراء درجة العرض الرسمي الا في الخطاب «الناضجة» لرؤساء «الاتحاد» - وافي العادة بعد أن تكون قد حققت نفوذاً واضحاً بزمّن طويل . ومن المهم أن نلاحظ أن الاستثناءات القليلة لذلك هي من اضافات الباحثين المتأثرين بالاتجاه الألماني ، وبما أن هؤلاء يتحدرون بدرجة عظيمة من معهد واحد ، فان تطور الفكر المتودولوجي في الجغرافية الأميركية قد يبدو للباحث الأجنبي عبارة عن تطور الفكر في كاليفورنيا بدرجة كبيرة (مثلا ديكنسون 202) . وقد حاول كل من بروك وفيقر أن يتخلصا من هذا التحديد ، ولكنهما كانا قد أعيقا بحقيقة كون متودولوجية الباحثين الأميركيين

فيه أن جغرافيين أميركان آخرين قد عبروا في مناقشات شفوية عن شكوكهم فيما يتعلق بالنتائج المتوقعة من الدراسات الإقليمية .

وفي عدد من الحالات ، تحدث المرتابون أو كتبوا كما لو أننا بعد محاولة طويلة وجادة لتطوير الجغرافية بالدراسات الإقليمية اكتشفنا أن الأعمال المنتجة لم تضيف أو تثمر نتائج عامة هامة . ومن الصعب الاعتقاد أن أمثال تلك المناقشات تؤخذ بجديّة . فقد ركزت الجغرافية الأميركية جهودها على الدراسات الإقليمية بالكاد منذ عشرين عاماً ، ولم يكن ذلك بصورة كاملة . وخلال ذلك الزمن ، قام عشرون أو نحو ذلك من طلاب البحث بدراسات إقليمية ، دراسة أو اثنتين أو ثلاثة لكل منهم في مناطق مبعثرة فيما بين ريفر كونتري Peace River Country الى ساوابوللو ، ومن أوروبا الى الصين . وبما أنه لم يقم أي واحد من الاثنين من المشجعين الأميركيين الرئيسيين للمفهوم الإقليمي نظرياً بتقديم مثال واقعي لدراسة كاملة في الجغرافية الإقليمية (الحالية) ، فإن كلاً من الباحثين الفرديين كان عليه أن يستنبط بصورة مستقلة أساليبه الخاصة في تحديد إقليمه ، وفي أنتخاب الظواهر لدراستها فيه ، وفي تقديم نتائجه . فهل يستطيع أي واحد أن يعتقد جدياً أنه توفر لدينا اختبار عادل لامكانيات تطوير نتائج عامة من الدراسات الإقليمية ! وحتى لو نفذ العمل وفوق عمليات ذات مقاييس موحدة ، فإن مثل هذا العدد الصغير من الحالات

---

الأخرين لم تظهر منشورة الا في تقارير ذات بيانات مبعثرة في الندوات أو حتى في تفسيرات مبعثرة ضمن دراساتهم البحثية الفعلية . وليس هناك أدب ومتوفر يمكن مقارنته بذلك الموجود في ألمانيا ، حيث يمكن المرأ أن يتتبع فيه مباشرة تطور الاراء المتودولوجية للجغرافيين الأميركيين ، ولذلك فإن هذه المهمة صعبة للغاية بالنسبة لأي باحث بعيد عن مجرى التطور الفعلي - وهذا ينطبق مع الأسف لدرجة كبيرة على مجموعة جغرافي ساحلنا الباسيفيكي . ولربما يمكن وجود مراجع أكثر ثقة من الأبحاث المتودولوجية القليلة في الدراسات الشاملة للتطور العام للجغرافية الاميركية من أمثال دراسة كولبي (107) Colby .

المعززة على امتداد أكثر من نصف العالم لا يمكن أن يتوقع منه أن «يضيف»  
أية نتائج عامة أو أن يوفر الأساس للتعميمات .

ويبدو أكثر احتمالاً أن الكثيرين من الباحثين قد بدأوا يشكّون ، لأسباب  
أخرى ، أنه مهما كان الأسلوب المتبع فلن يثمر ذلك قوانين علمية . وقد  
وجدنا أن هذا الاستنتاج يمكن أن يبرهن كلاً بصورة نظرية بحيث أن  
بامكاننا الاتفاق على أن أي امرئ قام بدراسات اقليمية وفي ذهنه ذلك  
الهدف النهائي كان يتبع السراب ، وأنه كلما هجرها عاجلاً كلما كان  
ذلك في مصلحة الجميع (\*) .

أما إذا كان هدف الجغرافية أن نكتسب معرفة عن العالم في ضوء التطور  
المتفاوت لمناطقه المختلفة ، فإن مهمة دراسة الأقاليم كأقسام مكانية للعالم  
ليس موضوعاً للتساؤل في الجغرافية . كما لا يحتاج العاملون في أي علم أن  
يشعروا بتثييط الهمة إذا كانت محاولات عدد صغير نسبياً من العاملين  
لفترة تقلّ عن عشرين عاماً قد انتخبت أقلّ مما توقعه المتحمسون . وعلى  
الرغم من أن هدف الجغرافية ، وهو العالم ، ضخماً فإنه محدود في حجمه ،  
وينبغي علينا أن نفترض أن للجغرافيا حياة طويلة امامها . وبما لا ريب فيه أن  
جهود مجموعة الجغرافيين الأميركيين كان يمكن أن تقدّم نتائج أكثر  
إثماراً لو كان بوسعهم أن يركزوا اهتمام جميع أو جلّ اعضائهم على  
جزء محدد من العالم - كما فعل الجغرافيون الفرنسيون بالنسبة لبلادهم .  
لكن العوامل العديدة التي تحثّ الباحثين على السفر بعيداً خارج الوطن ينبغي  
الآن تكبح حتى وان بدا ذلك مرغوباً فيه . إن المرء ليأمل أن يتوفر عدد

(\*) ينبغي الا يعتبر هذا الاستنتاج ملاحظة تشاؤمية مستندة إلى تجربتنا ، كما أشار أكرمان  
(457 ص 135) ، بل استنتاجاً منطقياً من نظرية الجغرافية الإقليمية كما شرحنا تطورها .  
فإذا كان الاستنتاج سليماً ، كان من الأفضل بكثير أن يدركوه وألا يستمروا في  
الطموح بلوغ ما لا يمكن بلوغه . قارن الرأي المشابه لهيو روب Hugh Raup  
في مراجع الكتاب عن جغرافية النبات ( 449 ص 349 والتالية ) .

أضحى من الباحثين ، وربما أيضاً متنامي التركيز ضمن هذه البلاد لعمل مجموعات معينة - كما هو الحال في ويسكونسن - في أقاليم ذات منطقة محدودة نسبياً . وينبغي ألا نتوقع ، كما لاحظ فنش ، نتائج ذات قيمة علمية بعيدة من ممارسة طريقة « كشط الزبدة المتوفرة بوضوح في الأقليم ثم تركه الى منطقة أخرى » (ص ٢٦) . إن قيمة ماقد تمتلكه مثل هذه الدراسات لأغراض التدريس قد تبرّر الوقت والجهد اللذين ينفقان عليها - شريطة أن تكون المناطق المعنية هامة للتعليم الصفي . إن التقدم الحقيقي في البحث في الجغرافية الإقليمية سيتطلب مقداراً أعظم من وقت الباحث - سواء مضى المرء أم لم يمض الى الحد الذي ذهب اليه فنش في اعتبار إقليم واحد كافياً لعمل حياة باحث واحد .

ومن الجهة الأخرى ، فإن هذه الدراسات تثير حتماً السؤال عن حجم المنطقة التي ينبغي اعتبارها جديرة بالبحث في الجغرافيا الإقليمية . إن الدراسات الإقليمية التي قامت تحت إشراف فيدال دي لابلاش Lablache في فرنسا قد تولت أولاً فحص مناطق في حجم الولاية Province ، غير أن الاتجاه تنامي فيما بعد لأختيار مناطق أصغر . ويشعر ديمانجون أن الدراسة الميكروسكوبية Microscopic ( الصغيرة جداً ) قد حققها أليكس Allix في فحصه لمنطقة « لوسياس » L'Oisias ، وهي جزء من واد ألب في دوفنيه Dauphine ( أصغر مما تشمل عليه حدود بلدية Arrondissement ) في حوالي ٩١٥ صفحة . مع قائمة مراجع تبلغ ٨٦١ مرجعاً (329) . إن هذا المتوسط يغطي ، في رأي ديمانجون ، حوالي الصفحة لكل كيلومتر مربع أو لأثني عشرة نسمة من السكان . وبمقارنة ذلك لايدو الجغرافيون الأميركيين مبررين في استعمال كلمة «مكروسكوبية» لأعمالهم .

إن السؤال الذي يثار الآن يعترف بأي جواب بسيط . فالمؤرخون يرحبون كثيراً بالدراسات المفصلة لفترات تاريخية قصيرة جداً ، إضافة الى دراسات

أقل كثافة للسلسلة واسعة من الفترات التاريخية . إن المعيار في كلا الحقلين واحد - وهو أهمية الدراسة نفسها - ولكننا لانمتلك مثل هذا المعيار مقياساً موضوعياً . ولقد سبق لنا أن اقترحنا اعتبارين رئيسيين - وهما أهمية المنطقة بحُد ذاتها (١) ، وأهميتها المحتملة كمثثلة لمنطقة ضخمة ، أو لعدد ضخم من المناطق الصغيرة المشابهة . وقد نفترض ، خارج نطاق الاهتمام الخاص لمواطني لوسيانس نفسها في جغرافية منطقتهم ، أن عالم المعرفة عموماً في غير حاجة الى مثل هذه الدراسة الشاملة لمثل هذه المنطقة الصغيرة وغير الهامة . ومن الجهة الأخرى ، اذا لم يكن لدينا سوى معرفة ضئيلة بأودية الألب الفرنسية ، وأن الاستطلاع قد أظهر أن هذه المنطقة الخاصة كانت الى درجة كبيرة ممثلة لمئات غيرها . فان مثل هذه الدراسة قد توفر لنا رأياً تقريبياً في الجغرافية الإقليمية للمنطقة بأكملها ، أو عن جزء ضخم منها . وأفترضاً بأن مثل هذه الدراسة ستكون محددة بالرغبة في التعبير عن الخصائص الممثلة ، وأن المرء قد يتساءل إن كان هذا الأمر يحتاج الى ألف صفحة ، يجد ديمانجون أن الكثير من تلك الدراسة زائدة ، ذلك لأنها تكرر النتائج التي قدمها بلانشارد Blanchard والآخرون في أعمال حول مناطق مشابهة . ويقدر ماخدم بحث اليكس تعزيز آراء أسلافه فقد كان يمكن أن تقدم تلك الحقيقة باختصار أكثر . ومن جهة أخرى وجد ناقل قديراً آخر (٢) أن أليكس قدم دراسة أكثر شمولاً للمشاكل الممثلة للألب الفرنسية من أي من سابقه .

- (١) في مناقشة سابقة درسنا أهمية المنطقة في حد ذاتها في ضوء أهميتها النسبية في العالم الفعلي . ويناكرنا فتش Finch على أية حال أن منطقة ما قد تكون ذات أهمية خاصة لعلمنا من العالم اذا اشتملت على بعض الأسئلة غير المجابة ، واذا كان لها ارتباط خاص لملاجهما ( 223 ص ٢٣ ) . وإني أجد أن من المرغوب فيه اضافة هذا المعيار حيث يبدو أنه يقدم تبرير الوحيد للجغرافي الأميركي لأن يشغل نفسه بمثل هذه المنطقة الصغيرة القصبية مثل ميليزيا العليا ، والتي لا تمثل تقريباً أي مناطق أخرى قربها ( 356,355 ) .
- (٢) المقصود به سولش Solch ، وذلك في اتصال شخصي .



ولقد وجه الأنتقاد في أميركا الى الجغرافية الإقليمية ضد أمثال هذه الدراسات المحلية (الميكروجغرافية) Microgeography بالذات ، حسب مصطلح بلات Platt . وبادراكهم أن من غير العملي ، ضمن أي زمن معقول ، تغطية جميع أراضي العالم بواسطة أمثال هذه الدراسات الصغيرة المساحة - وقد يكون المجموع غير قابل للهضم اذا ما أمكن تحقيقه - فقد خشي النقاد أننا قد لا نمتلك سوى مجموعة متنوعة من القطع المبعثرة منتخبة عشوائياً ( قارن لايلي Leighly , 220 ) . وعلى نحو أخص ، تساءل النقاد أي مبادئ عامة يمكننا استمدادها من مثل هذه الدراسات الدقيقة والمبعثرة بل إن بعض أولئك الذين قاموا بمثل هذه الدراسات الجغرافية المحلية - Micro Geographic من أمثال جيمس James صرّحوا فيما بعد أنه «كلما كانت الدراسة أكثر تفصيلاً وخصوصية جاءت النتائج غير ذات دلالة» ( 1 ) ( 286 ص ٨٤ ) .

ولقد أجاب بلات على نحو الخصوص على هذه الهجومات بعنف في بحثين ( 221 و 224 ) ، وفي بيان غير منشور قرىء أمام هذا «الاتحاد» . وقد أشار في أحد بحثيه الى أن «الجغرافية الميكروسكوبية» قد تطورت كاتجاه عقلائي ومناسب للعصر ضد تحديدات التأليف المكتبي المعتمد على المعلومات المشوشة المستمدة من انطباعات ذاتية من رحلات عرضية ، وعلى نظرية بيئية لم تعتمد على المعلومات» . ولبلوغ هذه الأهداف خرج الجغرافيون الى

( ١ ) ان هذا القول ربما يفسر استنتاج فيفر بأن (جين) قد تساءل فيها إذا كان الاسلوب الميكروسكوبي يمثل أي تقدم على الاطلاق» ( 109 ص ١١٥ وما بعدها ) ، وهو استنتاج لا يتلادم بلا شك مع الرأي العام المعبر عنه في أقوال من مثل : (تصبح الدراسة المفصلة للمنطقة الصغيرة هامة بقدر ما تضيف إلى التعميم الأكثر دقة لهذه التفاصيل في الخرائط الكوروجرافية Mesochoric أو الخرائط الجغرافية) ، أو الاستنتاج الناقل : «إن الدراسات الطبوغرافية Microchoric هي أجزاء حيوية للأبحاث الجغرافية Misochoric أو الكوروجرافية Mesochoric ( 286 ص ٨٥ والتالية ) .

الحقل «وفي الحقل يكون جميع الجغرافيين ميكروسكوبيين» . فهناك يواجهون حيرة الجغرافي في محاولة فهمه لأقاليم ضخمة في حين أنه لا يرى مباشرة سوى منطقة صغيرة» . ويصر بلات أنهم لا ينغمرون في دراسات مفصلة لمناطق دقيقة بسبب كون الاستنتاجات المثنودولوجية للأخريين قد قادتهم الى الاعتقاد أنهم بهذه الطريقة سيكسبون في النهاية شيئاً للجغرافية ، بل على العكس من ذلك ، فان جهودهم الخاصة لفهم مناطق ذات امتداد أوسع قد قادتهم الى الاستنتاج المنطقي ، أنه اضافة الى الدراسات الاستطلاعية العامة والدراسات الأصولية المفصلة التي تغطي مناطق واسعة ، تتطلب التعميمات الدقيقة عن الأقاليم فحصاً للمركب الأساسي الكلي للملامح المترابطة التي لا يمكن فحصها بأسهاب الا في المنطقة الصغيرة . (١)

إن دفاع بلات عن الجغرافية المحلية Micro - Geography هو أقل استناداً الى المناقشات النظرية منه الى العمل الفعلي الذي كان يقوم به لبعض السنين في أميركا الأسيانية والذي يشكل أهم سلسلة في الجغرافية المحلية في ميدان الدراسات الإقليمية في الجغرافية الأمريكية . (المذكورة في 22١ ص ٣ ، وبنبغي اضافة 224 الى تلك القائمة ) . أما عن الأسئلة الشكوكية

(١) يشير بلات ، بقصد التوضيح إلى أن فنش لم يصنف دراسته الدقيقة جداً عن مونفورت Monfort ( 285 ) فحسب ، بل أضاف كذلك دراسات أصولية تغطي زراعة العالم (مع بيكر Baker ، 343 ) ، والتي يمكن أن يضاف إليها الدراسات البحثية الأساسية التي يتضمنها الكتاب المدرسي الحديث الذي شارك في تأليفه تراورثا ( 322 ) . كذلك فان ويتلزي لم يكتب عن منطقة صغيرة في ويسكونسن في كتاب «الخرانسط الإقليمية لجغرافية المنطقة الزراعية» - حوليات الاتحاد الجغرافي الأميركي ، (15) (١٩٢٥ ص ٩١ - ١٨٧) ، بل حاول أن يشيء الأقاليم الزراعية الرئيسية للعالم ( 319 ) . وفضلا عن ذلك يمكن أن نصيف إلى أن الأخير يجد صعوبة رئيسية في تفسير نتائج مسح مثل مسح العالم ، بسبب الافتقار إلى الدراسات المفصلة لمناطق صغيرة ممثلة كتلك التي قدمها ديكنسون لمرتفعات المكسيك ( 340 ) والتي قدمها بلات لمناطق عديدة في أسبانيا الجديدة . واخيراً أوضح بلات في دراسته الأخيرة علاقة الدراسات الميكروسكوبية الجغرافية في استطلاعات الحدود ( 224 ) .

التي أثبتت حول قيمة مثل هذه السلسلة من اللواتي ، فالكثير منها يبدو لأعلاقة له بهدفها . وهذه الدراسات كما أعتقد تنمي معرفتنا المنظمة الموضوعية والمعتمدة عن الأراضي جنوب ريوغراندي Riogrand . إن مسألة كون مثل هذه المعرفة لمختلف أنحاء العالم أمر مرغوب فيه ويتطلب بحث العاملين المدربين لتمثيل التبرير الجوهري لحقل الجغرافية . وإن مسألة قصور معرفتنا الحالية بمنطقة أميركا الإسبانية لأمر واضح لأيّ امرئ حاول جمع المواد الضرورية حتى « كورس » دراسي ابتدائي يخص ذلك الجزء من العالم . وبناء على ذلك فلسنا في حاجة لأن نخبر قيمة مثل هذه السلسلة من الدراسات المفصلة لمناطق مبعثرة بالتساؤل إن كانت ستثمر لنا أي « مبادئ علمية » ، أو فيما إذا كانت ستساعدنا في رسم استنتاجات تخص « العلاقات الأضخم » التي يتحدث عنها فيفر ( 109 ) . فطالما لم يدع بلات أن جميع الجغرافيا ينبغي أن تتضمن مثل هذه الدراسات « المحلية » ، أو أن تكون الجغرافيا الإقليمية عموماً كذلك ، فإن أمثال هذه الأسئلة لا أهمية لها بالنسبة للموضوع . إن السؤال المهم للموضوع هو : إذا كنا نرغب في مزيد من الدراسات عن أميركا الجنوبية ، فهل يكون أسلوب بلات هذا في الدراسة مناسباً لتقديم مثل تلك المعرفة ؟

إن القلة من الجغرافيين من يرتاب في قصور المسوحات العامة لأميركا الجنوبية المتوفرة الآن . ففي دراسته الأخيرة حول المزارع الساحلية في غيانا البريطانية ، لاحظ بلات أن أفضل الخرائط العامة المتوفرة للقارة تعطي انطباعاً خاطئاً عن التربة والنبات الطبيعي وكثافات السكان للمناطق الخاصة التي درسها . وحتى لو كان لدينا معلومات مفصلة دقيقة حول المناخ وأشكال السطح والتربة والمحاصيل والأجناس وتجارة أميركا الجنوبية ، فإن هذه لن تضيف شيئاً إلى الجغرافية - التباين الإقليمية - للأجزاء المختلفة لتلك القارة . فحتى في دراسات مقتصرة على المستوى الإقليمي غالباً ما يخدع الباحث الأميركي لأنه يفتقر إلى المعرفة المفصلة للمركبات - العنصرية

الحضارية الضرورية للجغرافية الحضارية للإقليم . أما بالنسبة لمناطق في الولايات المتحدة وأوروبا ، فقد يكون قد حصل على تلك المعرفة بصورة غير واعية ، سواء كانت نتاجاً جانبياً للعمل الميداني أم مجرد معرفته العامة . ان هذه الملامح الأساسية ينبغي أن تدرس أولاً في مناطق صغيرة نسبياً - ولاسيما في مناطق من العالم يفتقر فيها الى التجانس الحضاري . فاذا ما حصل المرء على فهم لمزرعة معينة في بناما يمكن ان تسمح له بأن يفترض ملامح مشابهة نوعاً مبعثرة خلال منطقة واسعة ، فحينئذ يتوفر له صورة أكثر صحة عن جغرافية المناطق الأضخم المعنية مما يمكن أن يحصل عليه بواسطة المقاييس الصغيرة (انظر بلات 221) . (\*)

ان الفرضية الأساسية في هذا الاقتراح هي أن المنطقة الصغيرة المدروسة هي ممثلة في الحقيقة لمناطق أخرى ، وكما لاحظ فنش فانها من الصعب أن تكون نموذجية بالمعنى الكامل للكلمة ( 223 ص 24 ) . فاذا كانت ممثلة بالفعل فستكون افتراضاً نموذجية Typical في جوانب محددة معينة . ومن المهم أن نعرف في أي الجوانب هي نموذجية تقريباً . وفي المناطق المغطاة بصورة وافية بالأحصاءات والمعلومات المناخية والجيولوجية والطبوغرافية ومسوحات التربة ، قد يكون من الممكن اعطاء جواب تقريبي لهذه الأسئلة عن طريق دراسة مثل هذه المعلومات . ان فائدة متوسطات العناصر وخرائط القيم المتساوية بخصوص هذا الارتباط قد اقترحت من قبل . وفي مناطق أخرى لا يمكن للمرء إلا ان يعتمد على حكم الباحث المنبثق عن استطلاعاته . ومع أن مثل هذا الحكم لا يمكنه إلا أن يعطي أجوبة بعيدة عن اليقينية العلمية ، فانها أفضل من عدم الأجوبة على الإطلاق ، وينبغي لذلك

(\*) تحتاج هذه العبارة إلى تأكيد شديد . فنقد لايلي للدراسات الإقليمية المشار اليه سابقاً لا يفقد هدفه كلياً كما قد تعني هذه المناقشة . ويمكن إيجاد أمثلة بسهولة كبيرة لدراسات لمناطق صغيرة قد انتخبت لا تكون الباحث يعتقد بأن المنطقة نمثلة للإقليم أضخم أو انها موضوع لأهمية عامة ، بل لمجرد كونها مناسبة أو مكاناً جذاباً للتحليل .

أن توفر - حتى على حساب المغامرة التي قد تظهور المرء مخطئاً حسب أبحاث لاحقة بواسطة الباحث نفسه أو الباحثين الآخرين .

ولعل بلات قد أثبت في دراسته الأخيرة علاقات هذه الدراسات لمناطق صغيرة بالدراسات الاستطلاعية لمناطق ضخمة . ومع أن مناطق الجغرافية المحلية MicroGeography التي درسها بأسهاب ليست في هذه الحالة «نموذجية لنماذج اقليمية واسعة» ، فانها أظهرت أنها «ملمح عادي لمنطقة مزرعة ملتحمة تمتلك بدورها مكاناً متماسكاً للنمط الجغرافي المعقد لأميركا الجنوبية» (224ص ١٢٣ وما بعدها). ولاريب أن أهمية دراساته السابقة في مناطق صغيرة ومتباعدة والتي اختيرت عشوائياً بالنسبة للمعرفة الإقليمية الواسعة ستكون أكثر وضوحاً عند نشر كتابه المعنون «دراسة استطلاعية لأميركا الأسبانية» والذي تكوّن فيه دراسات الوحدة المفصلة هذه جزءاً مكمللاً (\*). والمخالصة ان الباحث الذي يتقدم دراسة لمنطقة صغيرة غير ذات أهمية خاصة بحد ذاتها ينبغي أن يتذكر أن الهدف ليس تقديم المنطقة بحد ذاتها بل توفير توضيح دقيق للشخصية المثلة لأقليم أضخم ، وهو من الضخامة بحيث لايسمح بمثل هذه الدراسة المكثفة . وطالما احتفظ الباحث بهذا الهدف العريض في ذهنه ، فليس هناك أسباب مبررة نستند إليها في فرض الحجم الأدنى للمنطقة التي يمكن أن تدرس .

### (ط) الأزواجية المتكاملة للجغرافيا

ان السؤال الأخير المثار في فحوصنا لطبيعة الجغرافيا ، كما يقدمه لنا كل من تطورها التاريخي والدراسة المنطقية لمركزها بين العلوم ، هو نفس السؤال الذي أثار الكثير من الخلافات خلال تأريخ الجغرافية الحديثة بأكمله -

(\*) ان نشر بلات لكتابه هذا عن اميركا اللاتينية التي وصفت فيه هذه الدراسات المحلية في اطار اقليمي عام يوفر للقارئ فرصة ليراجع بصورة مباشرة فاعلية أسلوبه هذا (518) . وحسب ما ذكر أحد المعلقين في مجلة Geographic Review : « إن المرء ليعجب أنه كان هناك شكوك حول صحة هذا الأسلوب » .

وبالتأكيد منذ أثار بوشر Bucher الموضوع عام ١٨٢٧ . فاذا كانت الجغرافية تدرس أقاليم العالم حسب الشخصية المتباينة لمحتوياتها من الظواهر اما حسب وجهة نظر الجغرافية الأصولية صنفاً بعد صنف ، أو من الجهة الأخرى حسب وجهة نظر مكانية كل منطقة في ضوء جميع ظواهرها المتغيرة ، فكيف يمكن لوجهتي النظر هاتين أن تربطاً ببعضهما في حقل موحد للجغرافيا ؟

لقد اوضح مسحنا التاريخي أنه بينما اشتملت الجغرافيا الحديثة منذ بدايتها على كلتا وجهتي النظر هاتين - نظرياً حتى في مختصر فارنيس - فقد مرت بتحولات بارزة في تأكيدها من نقطة على أخرى . وبينما اشتمل عمل همبولدت على كلتا وجهتي النظر ، فان الدراسات الأصولية تحت تأثير ريتز رانكت في مركز ثانوي وتوارت بسهولة عن الأنظار . ومع أن احتجاجات فروبل Frobel وبوشر Bucher لم تكن ذات جدوى في ذلك الحين ، فان الجيل اللاحق الذي اتبع بشل Peschel والذي حثه المستوى العلمي الذي تطور في حقول من أمثال الجيولوجيا ، حول مركز الاهتمام نحو الاتجاه الآخر . ولقد وجد هنتز لغاية عام ١٩١٩ أن الجغرافية الأصولية في ألمانيا كانت تعتبر عموماً « شيئاً أعلى وأكثر تميّزاً » من الجغرافية الإقليمية . ولذلك فقد كرّر الحجج التي كان قد عرضها في اوقات مختلفة خلال ربع قرن تقريباً ليوضح أن كلاً جزئي الحقل هما علمياً بنفس المستوى ( ١٤٢ ص ٢٢ والتالية ) . وبعد أقل من عشرة أعوام لاحقة وجد من الضروري أن يقدم حججاً مناقضة ليطالب بنفس الاستنتاج ذلك أن « الشباب الميالين الى المبالغة ابتعدوا أكثر من اللازم عن الجغرافية الأصولية » ( ١٦١ ص ٤٠١ ) ( من الصعب الافتراض أن هنتز كان غير عارف بالحقيقة أن بعض أولئك الذين عناهم بقوله لم يكونوا أقل منه عمراً ) . إن ردّ الفعل الذي حدث في فرنسا مبكراً ، تحت قيادة فيدال دي لابلاش ، دفع الجغرافية الألمانية لسنوات مابعد الحرب نحو تأكيد متنام على الجغرافية

الأقليمية باعتبارها الهدف الحقيقي للجغرافيا . وهكذا رغب أوبست Obst معتقداً أن بوسع المرء أن يطور علماً لـ «أشكال سطح الأرض القديمة» Landerkundliche Typologie في أن يحول المصطلح المبجل من قديم الزمان «الجغرافية العامة» الى دراسة للنماذج الإقليمية كهدف للجغرافية ووضع الجغرافية الأصولية باعتبارها «علم الجغرافية العامة» Allgemein Eraphic في المركز الثانوي لدراسة تمهيدية ( 178 ص 6 - 9) . وقد عبّر عن آراء مماثلة نوعاً من قبل برون Braun ( 155 ص 5) وفولز Volz (151 ص 247) وأول Ule (170 ص 486) وغرادمان Gradmann (مستمدة من 166 ص 13) .

وفي هذه البلاد بالمثل : كان التأكيد الذي وضعه بارّوز وساور على نحو الخصوص ، على دراسة الأقاليم (وفيما بعد اللاندسكيب) قد أدّى بالبعض الى اعتبار الدراسات الأصولية ليست ضرورية إلاّ للأغراض التعليمية وهي غير ملائمة للبحث الجغرافي .

ومن الجهة الأخرى : كان أساتذة محنكين من أمثال هتتر وبنك لم يتذبذبوا أبداً في اصرارهم على ان كلتا وجهتي النظر ذات أهمية متساوية في الجغرافيا . (ولقد قال هتتر الكثير في كل دراسة مثودلوجية كتبها تقريباً أما بالنسبة لبنك فانظر : 129 ص 639 وكذلك 137 ص 173 - 176 ، و 163 ص 24) . ان كون الجغرافيا قد مرّت بهذه التحولات المتعاقبة في التأكيد على جانب أو اخر هو بحدّ ذاته دليل غير مباشر على أن كليهما ذي متساوية في الحقل (قارن هتتر 2 ص 306) .

ولقد وجد كرافت Kraft في بحثه النقدي للجغرافيا كحقل علمي " موحداً أنه بينما يستطيع المرء أن يصرف تهمة ثنائية المحتوى - الملامح الطبيعية واللامح البشرية - باعتبارها لا اساس لها من الصحة ، فان ادخال وجهات النظر الأصولية كان شكلاً لا يرب فيه من أشكال الثنائية . وهو

يتفق مع هنتز ، على أية حال ، ان هذه الثنائية لا يمكن أن يعبر عنها أنها باعتبارها تركيبة العلم النومثيكي والايديوغرافي . فالجغرافية الأصولية ينبغي أن تشمل على دراسة الحالات المتفردة Unique ، بينما ينبغي أن تستعمل الجغرافية الإقليمية مفاهيم عامة ومبادئ . وفي أية حالة ، فليس صياغة القوانين ولا وصف المتفرد يمثلان هدف الجغرافية ، أو أي علم آخر . ان هدف الجغرافية نفسه في كلا الفرعين ، وهو فهم التباين المكاني للأرض ، وان هذا الهدف لا يمكن أن يحلّ بالدراسات الأصولية وحدها أو بالدراسات الإقليمية وحدها ، ولكنه يتطلب كلا المنهجين . وبناء على ذلك فان هذه الثنائية في منحها تبرر باعتبارها ضرورية للهدف الأوحده الذي يجعل من الجغرافية علما موحداً . ( 166 ص 11-13 ) .

ويمكن أن نضيف الى ذلك ان هذا الرأي تدعمه الحقيقة التي أكدتها هنتز وهو من الصعب تصنيف دراسات معينة تحت عنوان واحد أو آخر ان الاختلاف ليس في المحتوى ، بل في وجهة النظر ، وفي دراسات معينة يمكن أن يتحد هذان الأمران . ومثال ذلك أن أنظمة تصنيف استعمال الأرض التي ناقشناها من قبل (أنظر القسم العاشر و ، ز) قد هدفت الى توفير خلفية للجغرافية اقليمية الزراعية ، وهي تنطوي في ملخصها على جزء رئيسي من الدراسة الإقليمية لأية منطقة . وفي الوقت نفسه تمثل دراسات أصولية لمركبات عنصرية معينة في توزيعها العالمي ، ولذلك فليس واضحاً ان كانت تمت أكثر الى الأولى أم الى الأخرى في تقسيمنا الرئيسي .

وأخيراً اذا وافق المرء على أن كلا من الدراسات الإقليمية والأصولية تدخل كاجزاء رئيسية في الجغرافيا ، فربما صرفنا أي سؤال ذي أهمية نسبية باعتباره غير ذي صلة بالموضوع . فبالنسبة للجغرافية الأصولية لا توفر الدراسات الإقليمية مجرد مرجع للمعلومات الوظيفية المفصلة التي من الصعب توفرها خلاف ذلك ، بل تشير أيضا الى مشاكل علائقية قد تغفل بسهولة في الجغرافية الأصولية ، كما أنها توفر الأرضية الاختيارية النهائية للمفاهيم



العامّة والمبادئ الجغرافية الأصولية . ومن الجهة الأخرى ، ففعل من الأمور الأكثر وضوحاً أن التقدم في تفسير الظواهر المترابطة في الجغرافية البشرية يعتمد باستمرار على تطور مثل هذه التعميمات في الدراسات الأصولية . وان أيّ فرضية تقول بأن هذه الدراسات يمكن أن تترك للعلوم الأصولية التي تعنى كل منها بصنف خاص من أصناف الظواهر أمر قد أوضحت التجربة أنه غير مضمون ان جوانب هذه الظواهر التي تهتم بها الجغرافية – أي علاقتها بالظواهر الأرضية الأخرى في أجزاء مختلفة من العالم – هي ليست ذات أهمية مباشرة لتلك العلوم الأصولية ، وفي الغالب تترك بلا دراسة مالم يدرسها الجغرافيون ، كما أوضح ليهمان Lehmann . ولذلك فقد انتهى ليهمان الى القول أن الجغرافية الأصولية ينبغي ألاّ يفكر فيها كمنطقة حدود للجغرافيين ، أو مجرد دراسة تمهيدية ، بل تمثل «اعضاء حيوية لنموّ الجغرافية ، وبدونها لا يمكن أن يوجد تاجها الأقليمي ، شأن الشجرة الحقيقية بدون جذور» ( 113 ص ٢٣٦ والتالية ) .

ويقترح ليهمان أيضاً أن وجهة النظر التي تطورت في الجغرافية الأصولية مختلفة عن وجهة النظر في الجغرافية الإقليمية ، ولكنها في نفس الوقت ذات قيمة كبيرة لها بحيث أن كل جغرافي اقليمي لا بد ان ينتج أعمالاً في بعض الفروع الأصولية (وهو يزكي فرعين أو ثلاثة) . ومن الجهة الأخرى يؤكد بنك Penck ، الذي كانت أهم اضافاته بلا شك في حقل الدراسة الأصولية لأشكال السطح، على أن «رعاية الدراسات الإقليمية لاغنى عنه للجغرافي فهي تتكون بالنسبة اليه المحك لكّل مفهومه عن الجغرافية ولنظامه الجغرافي» ( 129 ص ١٣٩ ) ، قارن كذلك غراف Graf . 156 ص ٨٢ ) .

ان الاعتماد الصميمي لكلتا وجهتي النظر المترابنتين في الجغرافيا قد حافظ عليها هتتر باستمرار منذ كتاباته المؤثولوجية المبكرة منذ أربعين عاماً خلت حتى الوقت الحاضر . ان تطور مفاهيم تعميمه سليمة في الجغرافية الأصولية هو الأساس الجوهرى للتقدم في الجغرافية الإقليمية . ولكن بما ان الجغرافية

الأصولية شبيهة في أسلوبها بالعلوم الأصولية «فان الجغرافي الذي يعمل فيها فقط ولايرعى الجغرافية الإقليمية يتعرض لمخاطرة ترك الأرضية الجغرافية بكاملها . ان من لايفهم الجغرافية الإقليمية ليس جغرافياً حقيقياً . وبينما تكون الجغرافية الإقليمية لوحدها ، بدون الجغرافية الأصولية ناقصة ، لكنها تظل مع ذلك جغرافية ، أما الجغرافية الأصولية فلا يمكنها بدون الجغرافية الإقليمية أن تنجز الوظيفة الكاملة للجغرافية ، وقد تتنحى بسهولة عن الجغرافية» ( 144 ص ٢٢ والتالية ) .

ولذلك يمكن أن ننتهي الى القول أن هناك الكثير من العمل ينتظر الانجاز في حقل الجغرافية بكلأ أسلوبى المنهجين . وليس من اختصاص أي باحث متخصص في احد المنهجين أن يتحدث بازدرأ أو تفوق عن أولئك الذين يعملون في الحقل الاخر . وكما يقترح كروبر : (فلعل الاختلافات في المنهج تعتمد في العمق بدرجة كبيرة على الاختلافات في اهتمام الأشخاص) . ( 116 ص ٥٦٩ ) . وباعادة صياغة بيانه يمكننا أن ننتهي الى القول أنه أمر شرعي تماماً أن يحرص اهتمامه في المنهج الخاص للجغرافية الأصولية أو في المنهج لتكاملي للجغرافية الإقليمية، أو ان يستعمل بصورة متعاقبة الأول الاخر حسب الفرص المتاحة ، لكن التسامح الودى مرغوب جوهرياً وهو بالتأكيد مفيد في فهم المعرفة العلمية .

#### ١٢ - الخلاصة : طبيعة الجغرافية

ان فحصنا للتنوع العظيم في الأفكار التي أقترحت للجغرافية قد قادنا بصورة متكررة الى طرق جانبية أثبتت أنها أزقة مسدودة أو مسالك تقودنا خارج الجغرافيا، كما أننا بلا شك قد تسكعنا في نقاط أخرى على الطريق لنستقصي بالتفصيل مشاكل هامة معينة ضمن الحقل . ولذلك فقد يكون من المستحسن أن نلخص باختصار الاستنتاجات الايجابية التي توصلنا اليها الخاصة بطبيعة الجغرافية .

لقد احتلت الجغرافيا في تطورها التاريخي مركزاً حقيقياً منطقياً بين العلوم كأحدى الدراسات الكوروجرافية ، والتي شأنها شأن الدراسات التاريخية ، لاتحاول أن تدرس أنواعاً معينة من الأشياء والظواهر في الواقع ، بل أقساماً فعلية من الواقع ، وهي تحاول أن تحلل وتركب لعمليات الظواهر بل تجمعاتها Associations كما ترتبط في أقسام الواقع . وبينما تدرس الدراسات التاريخية الأقسام الزمنية من الواقع تدرس الدراسات الكوروجرافية في الأقسام المكانية ، الجغرافية على نحو الخصوص الأقسام المكانية لسطح الأرض في العالم . ولذلك فالجغرافية صادقة مع اسمها ؛ فهي تدرس العالم ساعة الى ان تصف وتفسر البيانات بين الأجزاء المختلفة من العالم كما ترى في أي وقت واحد ، وهو عموماً الوقت الحاضر . وهي لاتشارك في هذا الحقل أي فرع آخر من فروع العلم بل تجمع معاً فيه اجزاء من علوم كثيرة . وهي لاتقوم بمجرد اضافة هذه الأجزاء الى بعضها في تنظيم مناسب . فالظواهر المتغيرة التي تدرسها تلك العلوم الأخرى حسب أصنافها هي ليست مخلوطة مع بعضها فحسب في ضوء تجاورها الطبيعي في سطح الأرض ، ولكنها مرتبطة عرضياً في تركيبات أرضية معقدة . وينبغي على الجغرافيا أن تدمج المواد التي تدرسها العلوم الأخرى منفصلة في ضوء التكاملات التي تكونها الظواهر المتغيرة في أجزاء مختلفة من العالم . وكما أكد همبولدت بصورة فعالة جداً نظرياً وتطبيقياً ، أنه على الرغم من أي ظاهرة تدرس في الجغرافيا قد تكون في الوقت نفسه هدف الدراسة في حقل اصولي آخر ، لكن الجغرافية هي ليست تجميع قطع علوم أصولية ؛ انها توحد هذه الظواهر حسب وجهة نظرها الكوروجرافية .

ولما كانت الجغرافية تتداخل ضمن جميع العلوم الأصولية الأخرى ، فهناك علاقة حميمة وصميمية بينها وبين كل من هذه الحقول . فمن جهة تأخذ الجغرافية من العلوم الأصولية جميع المعرفة التي يمكن أن تستثمر في

صياغة أوصافها للظواهر وتفسيرات علاقاتها المتبادلة بقدر ما يمكن من اليقينية والدقة . وهذه المعرفة المستعارة قد تتضمن مفاهيم عامة أو تصنيفات نماذجية قد طوّرت في العلوم الأصولية، ولكن حينما وجدت هذه غير مناسبة للأغراض الجغرافية ينبغي أن تطوّر الجغرافية مفاهيمها العامة وأنظمة التصنيف الخاصة بها .

وفي مقابل ذلك ، أضافت الجغرافية ، وما تزال تضيف ، كثيراً الى بعض العلوم الأصولية . ففي فحصها البسيط لترابط الظواهر في العالم الواقعي تكشف ظواهر قد لا تلاحظها الآراء الأكاديمية المحنكة للعلوم الأصولية، وتظهرها بكونها تستأهل الدراسة بحدّ ذاتها، وبالتالي تصنيف الى حقل الدراسات الأصولية . وعلاوة على ذلك تؤكد الجغرافية باستمرار جانباً واحداً من الظواهر . كثيراً ماتغيب عن النظر في المنحى النظري الذي تؤكد عليه الحقول الأصولية على نحو أشد ، وتقصد به الجانب الجغرافي . ولذلك فهي تقوم مقام الناقد الواقعي الذي تكون وظيفته تذكير العلوم الأصولية باستمرار أنها لا يمكن أن تفهم كلياً ظواهرها بدراستها في ضوء خصائصها العامة وعملياتها فحسب . بل ينبغي أن نلاحظ كذلك الاختلافات في تلك الظواهر التي تنجم عن موقعها الفعلي في أجزاء مختلفة من العالم . ولكي تفسر هذه الاختلافات بصورة صحيحة ، وتفسر التوزيع العالمي لظواهرها ، لا بد لهذه العلوم الأصولية أن تستعير من الجغرافية شيئاً من تقنياتها الخاصة التي اضطرتها وجهة نظرها الى تطويرها — ولا سيما التقنية الخرائطية والتفسير الخرائطي .

ان الجغرافية ، شأنها شأن التاريخ ، ضرورية للفهم الكامل للواقع . ان الدراسة التخطيطية العارية للعلوم الأصولية تقسم الواقع الى أقسام أكاديمية وبالتالي تدمر بالضرورة شيئاً من شخصيتها الأساسية ، فينطبق عليها هذا البيت من الشعر :

((Ach, Von Ihrem Lebenswarmen Bilde  
Blieb Der Schatten Nur Zuruck))

«لم يبق من صور الحياة الماضية أسفاً سوى بعض الظلال الخاوية»  
وتضيف الجغرافية ، كما قال فيدال دي لابلاش (القابلية لفهم تطابق وترابط  
الحقائق الموجودة في الوسط الأرضي التي تضمها جميعاً ، والموجودة في  
الوسط الأقليمي الذي تقع فيه» ( 183 ص ٢٩٩ ) .

بناء على هذا القول ، يمكن لعلم الجغرافية الكورولوجي ، كما أشار  
فنش ، أن يوظف مباشرة عند تطبيق العلم على المجتمع ، مادامت الكثير  
من مشاكل المجتمع — ولا سيما تلك الخاصة بأكثر التنظيمات فعالية  
لاستعمال الارض — هي في الحقيقة مشاكل أقليلية . غير أن ذلك القول  
لايعني — وأنا واثق أن فنش لم يكن يقصد أن يعني — أن وجهة النظر  
الكورولوجية تتطلب تبرير المبدأ التنمعي ( 223 ص ٢١ والتالية ) . بل على  
العكس من ذلك . فدهما كان للجغرافية من قيمة ، في ربط العلم لمشاكل  
المجتمع ، فانها تؤكد الحقيقة انه في العلم التصرف نفسه — أي نارسة المعرفة  
من أجل كسب معرفة أكثر — هناك حاجة الى علم يفسر واقعيات التباين  
الاقليمي للعالم كما توجد . وليس في ضوء تبايناتها في أشياء معينة من  
موضع الى آخر فحسب . بل كذلك في ضوء التركيب الكلي للظواهر في  
مكان ، والتي تختلف عن تلك المتواجدة في كل مكان آخر .

أن الجغرافية ، شأنها شأن التاريخ . من الشمول في شخصيتها بحيث  
أن الجغرافي المثالي الكامل . شأن المؤرخ المثالي الكامل ، يود أن يعرف  
كل شيء عن كل علم له علاقة بالعالم ، بالنسبة لكل من الطبيعة والانسان  
أن الحالة المعكوسة لهذا الوضع على أية حال هو أن أي باحث في العلوم  
الاصولية يشعر أنه في بيته في جزء من أجزاء الجغرافيا . وعلاوة على ذلك  
فأن كلا من الجغرافيا والتاريخ يحاول أن يصف ويفسر أقساماً فعلية من  
الواقع كما توجد ، وفي هذه الاقسام تلاحظ ظواهر بوسائل متوفرة عموماً

للإنسان العادي . وبناء على ذلك فالجغرافية ، شأنها شأن التاريخ ، حقل مفتوح يمكن أن يدخله غير المختصين . وبينما تتطلب دراسة التاريخ ، عدا التاريخ المعاصر ، درجة من التعلم كافية للاستفادة من تسجيلات ، الماضي فإن الجغرافية يمكن أن تدرس من قبل أي شخص توفرت له الفرصة للسفر والمقدرة لان يصف ما رأى . وبناء على ذلك ، فقد درست الجغرافية في الحقيقة من قبل غير المختصين قبل أن ينشأ أي موضوع منظم للجغرافيا بعهد بعيد ، وقد أضاف منذ ذلك العهد من الرحالة غير المحترفين معلومات مفيدة الى الأدب الجغرافي . وتشارك الجغرافية في هذه الصفة المميزة للتاريخ بالمثل سواء كانت خيراً أم شراً .

وبناء على ذلك لاحظ ريشتوفن : «أن الكثيرين مصابون بالوهم بأن ، الجغرافية حقل يمكن للمرء فيه أن يحصل من دون أن يزرع . ونظراً لان الكثير مما بزغ فيه الباحثون الجديون يمكن أن يفهم بسهولة ، فقد اعتقد البعض أنه يستطيع أن يعمل في الجغرافية بنجاح من دون تدريب أعداددي ، وأنه يمكن أن يكمل بالغار عن طريق الوسائل السهلة في وصف ملاحظات رحلة زائلة أو تجميع غير نقدي للمعلومات . أن طوفانا لا نهاية له من الادب الجغرافي السطحي ، والذي قد لاينكر عليه شعبيته بالرغم من عيوبه ، كان قادراً على التعيم على المحتوى العلمي للجغرافية حتى بالنسبة لحكم جزء غير صغير من الجمهور المتعلم . ولكن كما هو الشأن في التاريخ ، فالسهولة الواضحة التي يمكن أن تفهم بها كثير من الحقائق تنهض مناقضة لصعوبة البحث السليم ( 73 ، ص ٦٨ ) . ولقد ناقش الان جونسون Allan Johnson ، من بين كثيرين من الاخرين ، أهمية نفس هذا التناقض في التاريخ .

وبما أن قابلية الانجراف لكل من الجغرافية والتاريخ بسبب التسجاوز العرضي من قبل غير المختصين هي نتيجة للسمة الجوهرية للحقل في كل حالة من الحالتين ، فلن يكسب سوى القليل من محاولة إقامة أسلاك شائكة

في شكل مصطلحات تقنية متفهمة مصممة لمنع التجاوز على الحقل. ولاشك أن القليل من الجغرافيين سيرغبون في تحقيق طموح الهيئة باخفاء معرفتهم وراء ستار من الدخان . وعلى العكس من ذلك ، فان موضوعا يضم حقله مناطق واسعة بحيث لن تتوفر الفرصة الا لقليل من المحترفين في ارتياده، ستلقى فيه معونة الهواة المهتمين ترحيباً قليلاً. أن الشرط الوحيد الذي لا بد من وضعه هو أن الهاوي ، كما هو الحال في أي نشاط من أنشطة الحياة ، ينبغي أن يدرك حاجته الى ضمان قدر ما يستطيع من المعرفة والتدريب الضروريين لكي تقدم جهوده نتائج ذات دقة أعظم وأهمية في حد ذاتها ولتكون ذات قيمة أكثر دواماً لعلم الجغرافية .

أن الجغرافية والتاريخ يشابهان في كونهما علوماً تكاملية معينة بدراسة العالم. ولذلك فهناك علاقة شاملة وصميمة بينهما - حتى وأن كان أساس، تكاملها من بعض النواحي متضاداً . فدراسة الجغرافية في ضوء مساحات الأرض ، أما دراسة التاريخ ففي ضوء فترات الزمن . إن تفسير الملامح الجغرافية الحالية يتطلب بعض المعرفة بتطورها التاريخي ، وفي هذه الحالة يكون التاريخ وسيلة لنتيجة جغرافية . وبالمثل ، يتطلب التفسير التاريخي للحوادث بعض المعرفة بخلفيتها الجغرافية، وفي هذه الحالة تكون الجغرافية وسيلة لنتيجة تاريخية . أن مثل هذا التركيب لوجهتي النظر المتعارضتين ممكن إذا حوفظ على التأكيد الرئيسي بوضوح واستمرارية في وجهة نظر واحدة . أما جمعها بصورة متساوية فينطوي على صعوبات تبدو حتى الآن وراء حدود العقل البشري . وربما أمكن تحقيق منحنى Approach واحداً لمثل هذا المجموع في الجغرافية بواسطة أسلوب صور وسلايدات الفانوس السحري لمناظر متعاقبة للجغرافيا التاريخية لنفس المكان. أن محاولة تطوير صور سينمائية ينتج تنوعاً مستمراً بشأن كل من الزمن والمكان اللذان

بمثالان بالطبع الواقع بكامله . وهو أمر خارج نطاق مقدرتنا .  
وعلى الرغم من أن وجهة النظر التي تحاول الجغرافية بموجبها أن  
تكتسب المعرفة عن الواقع متميزة ، فإن الافكار الجوهرية التي تحكم  
ممارستها للمعرفة هي نفسها التي تخص جميع الأجزاء للحقل الكلي للمعرفة  
والذي لانمتلك له أسما سوى (العلم) Science .

أن الجغرافية تسعى للحصول على معرفة كاملة بالتباين الأقليمي للعالم  
ولذلك فهي لاتميز بين الظواهر التي تتنوع في مختلف أجزاء العالم إلا في  
ضوء دلالتها الجغرافية ، أي علاقتها بالتباين الكلي للمناطق . إن للظواهر  
الهامة للتباين المكاني تعبير مكاني ، وليس من الضروري أن يكون في ضوء  
الامتداد الطبيعي على الارض ، بل كصفة مميزة لمنطقة ذات امتداد محدد  
نوعاً . وبناء على ذلك ، فلدى دراسة هذه الظواهر تعتمد الجغرافية أولاً  
وجوهرياً على مقارنة الخرائط التي تصور التعبير المكاني للظواهر الفردية  
أو الظواهر المترابطة ، وفي ضوء التقنيات العلمية تمثل الجغرافية في عالم  
المعرفة قبل كل شي بتقنياتها (تكنيكها) في استعمال الخرائط .

وليس هناك قواعد مثبتة لتقرير أية ظواهر هي عموماً ذات دلالة ،  
جغرافية ، أن ذلك ينبغي أن يقرر ، في أية حالة معينة . على أساس الأهمية  
المباشرة للظاهرة بالنسبة للتباين المكاني ، وعلى أهميتها غير المباشرة من خلال  
علاقتها العرضية بالظواهر الأخرى . ولكي يحدد نتائج بحثه بالقدر الممكن  
من الدقة ، ينبغي على الباحث الفردي في أية حالة معينة أن يعتمد على تلك  
الظواهر ذات الدلالة التي يستطيع أن يضمن لها نوعاً من المعلومات المقاسة .  
إن المبادئ العامة لاتؤدي الى استثناء عام لأي نوع من الظواهر . ولا  
لأي جانب من الحقل . وفي أية دراسة خاصة في الجغرافية الأصولية أو  
في أي دراسة جزئية لأقليم . لايمكن أن تستثنى منطقياً أنواع معينة من الظواهر  
إلا إذا لم تكن ذات دلالة بالنسبة للعلاقات المتبادلة مع تلك المدروسة .



وأخيراً فإن فكرة الكمال تتطلب من الجغرافية ألا تدرس تلك الملامح والعلاقات التي يمكن أن يعبر عنها بمفاهيم عامة فحسب، بل تدرس كذلك عدداً كبيراً من الملامح والعلاقات التي هي متفردة Unique أساساً.

ولكي تجعل معرفتها بالظواهر المترابطة بالقدر الممكن من الدقة واليقينية، تدرس الجغرافية جميع أنواع الحقائق المنطوية في تلك العلاقات وتستثمر جميع الوسائل الممكنة في تقرير الحقائق. لكي يمكن مراجعة النتائج المكتسبة عن طاقم من الحقائق، أو بأحدى وسائل الملاحظة، مع تلك النتائج التي تم الحصول عليها من حقائق أخرى أو من ملاحظات أخرى.

ومع وجود نفس النتائج في أذهاننا، تتقبل الجغرافية المستويات العلمية العامة للاستنتاجات المنطقية الدقيقة المستندة إلى المفاهيم المحددة على نحو خاص أو ذات المستويات المتفق عليها. وهي تسعى إلى تنظيم حقلها بحيث يكون في وسع العمليات الأكاديمية للبحث والعرض أن تحقق النمو العضوي للبحث الذي يقرأ المرة بعد المرة والمثمر أبداً، لأن يكون مجرد تجميع لشذرات غير مترابطة من الأدلة الفردية.

ولكي تبسط المعرفة التفصيلية الواسعة عن العالم. تسعى الجغرافية لبناء صور تعميمية لمركبات من الأجزاء المتباينة من المناطق التي تكون مع ذلك صحيحة نوعاً ما بالقدر الذي يسمح به التعميم. ولإنشاء مفاهيم عامة ذات خصائص مشتركة للظواهر أو مركبات - ظواهرية Phenom - Complexes تصف بيقينية الخصائص المشتركة التي تمتلكها هذه الملامح فعلياً. وعلى أساس هذه المفاهيم العامة تسعى الجغرافية لإنشاء مبادئ للعلاقات بين الظواهر المترابطة واقعيًا في نفس المنطقة أو في المناطق المختلفة لكي تفسر بصورة صحيحة العلاقات المتبادلة بين مثل هذه الظواهر في أي منطقة معينة. وأخيراً تسعى الجغرافية لتنظيم معرفتها عن العالم في أنظمة مترابطة لكي يمكن أن يرتبط أي جزء معين من المعرفة بالأجزاء الأخرى جميعاً التي تؤثر فيها. إن التباين الأفريقي للعالم ينطوي على تكامل النتائج لجميع النقاط

على سطح الأرض لكثير من المتغيرات المترابطة، ولكن المستقلة جزئيا .  
وان التكامل Integration المتزامن في جميع أنحاء العالم لنتائج  
جميع هذه المتغيرات لايمكن تنظيمه في نظام واحد.

وفي الجغرافيا الأصولية يدرس كل عنصر أو مركب - عنصري ذي  
دلالة جغرافية، في ضوء علاقته بالتباين الكلي للمناطق، كما يتباين من مكان  
الى آخر في أنحاء العالم، أو في أي جزء منه. وهذا ليس بأي معنى كان  
الدراسة الكاملة لتلك الظاهرة المعينة، كما يجري في العلم الأصولي المناسب،  
بل دراستها في دلالتها الجغرافية فحسب - أي بارتباطاتها المكانية الخاصة،  
وبعلاقات متغيراتها بتلك الخاصة بالملامح الأخرى التي تحدد شخصية المناطق.  
ومع أن دراسة أي ملمح أرضي مفرد يكون بهذا الاعتبار قد نظم في نظام  
كامل في الجغرافية الأصولية، فان من الواضح أنه مرتبط في كل نقطة  
من الأرض بالأنظمة المعادلة المرتبطة بالملامح الأخرى.

وفي الجغرافيا الإقليمية، تكون جميع المعرفة للعلاقات المتبادلة بين جميع  
الملامح في مواضع معينة - والتي يتم الحصول عليها جزئيا من الأنظمة المختلفة  
لجغرافية الأصولية - متكاملة في ضوء العلاقات المتبادلة التي تمتلكها تلك  
الملامح بالنسبة لبعضها بعضا، لتوفر الجغرافية الكاملة لتلك الاماكن. ان  
التكامل المكاني لعدد غير محدود من التكاملات المكانية لعوامل تختلف  
بصورة مستقلة نوعا في علاقتها بالمكان، لايمكن أن يكون ممكنا إلا عن  
طريق الوسيلة الاعتبارية في تجاهل التنوعات ضمن للوحدات المكانية الصغيره  
لكي يمكن أن تدرس هذه الوحدات المكانية المحدودة، والتي مزق كل منها  
الى وحدة متجانسة - في علاقاتها ببعضها البعض كأجزاء من مناطق أضخم.  
ان هذه المناطق الأضخم هي نفسها ليست سوى أجزاء من تقسيمات أضخم.  
وفي النهاية تقسيمات للعالم.

ان مشكلة تقسيم العالم أو أي جزء منه الى أقسام ثانوية تركز فيه دراسة  
المناطق، لهي من أصعب مشاكل التنظيم في الجغرافية الإقليمية. وهي مهمة

تنطوي على تقسيم كامل للعالم في نظام منطقي، أو أنظمة، لأقسام رئيسية وأقسام ثانوية حتى تصل هبوطا في النهاية الى الوحدات المتجانسة للمناطق. وعلى الرغم من صعوبة هذه المهمة، فان مبادئ الكمال والتنظيم يتطلبان أن تسعى الجغرافية الى الحل الأفضل الممكن.

ولعل احد أساليب مثل هذا التنظيم يمثل خطوة ويعطه بين الجغرافية الأصولية والجغرافية الإقليمية. فعلى أساس أي عنصر واحد أو مركب عنصري - والذي قد يمثل فيما بعد عددا ضخما ومتنوعا لعناصر مرتبطة بصميمية - يمكننا أن ننشئ نظاما منطقيًا للتقسيمات الرئيسية والثانوية للعالم حسب النماذج Types. وكل من تنظيمات التقسيم هذه المحددة على أساس مفاهيم عامة لمركبات - عنصرية يمكن أن يحقق بقرارات موضوعية مستندة الى القياسات. وقد تكون ثلاثة من مثل هذه الأنظمة فقط - وكل مستند الى مركب حضاري لكثير من العناصر - مناسبة لأن توفر ملخصات تنظم فيها معظم معرفتنا الإقليمية للعالم. ونحن نلزم في كل حالة بصورة منفصلة، جوانب مختلفة من جغرافية الأقاليم، ولنا نلزم الجغرافية الكاملة للأقاليم.

ان نظاما واحدا تنظم فيه الجغرافية الكاملة لأقاليم العالم ينبغي أن يستند الى الشخصية الكلية للمناطق. بما في ذلك مواقعها كأجزاء من وحدات أضخم. ان مثل هذا النظام للأقاليم الخاصة يتطلب دراسة جميع الملامح ذات الدلالة في الجغرافية، والبعض منها أكثر أهمية في بعض المناطق والأخرى أكثر أهمية في الأخرى. لذلك فان تقرير التقسيم في أي مستوى ينطوي على حكم ذاتي حول اي الملامح أكثر أهمية وأياها أقل أهمية في تحديد التشابهات والتباينات، وفي تحديد أي من العلاقات الإقليمية المتبادلة أكثر إحكاما. ولذلك، ففي أي مستوى تكون الأقاليم عبارة عن شطايا من الأرض محددة بدرجة ضيقة بحيث أننا يمكن أن نصف بأقل عبارات ممكنة شخصية كل أقليم - أي أنه سيكون لدينا في كل أقليم العدد الأدنى من الاوصاف

العمومية المختلفة لوحدة متشابهة تقريباً ، وكل وصف ينطوي على العدد الأقصى للخصائص المشتركة تقريباً يمكن تطبيقها على العدد الأقصى من الوحدات المتشابهة .

وعلى الرغم من أن جميع مثل Ideals العلم الأساسية تنطبق بصورة متساوية في جميع أجزاء الجغرافية ، فإن هناك اختلافات في الدرجة التي يمكن بلوغها في الأجزاء المختلفة بين الأقسام المختلفة للجغرافية - الطبيعية والاقتصادية والسياسية .. الخ . هي اختلافات في الدرجة متماثلة مع الاختلافات المماثلة في الدرجة من شتى العلوم الاصولية القادرة على اكتساب تلك المثل . وتوجد أعظم الاختلافات في السمة ضمن الجغرافيا بين الاسلوبين الرئيسيين المعرفة الجغرافية - وهما الجغرافية الاصولية والجغرافية الإقليمية وكل منهما يتضمن جزءاً مناسباً من جميع الحقول الخاصة . فعلاوة على الاختلاف في شكل التنظيم في كلا الجزئين ، هناك اختلاف جذري في مدى ما يمكن أن تعبر به المعرفة في التعميمات Universals : سواء كانت مفاهيم عامة أو مبادئ للعلاقات .

ان الجغرافية الاصولية منظمة في ضوء ظواهر معينة ذات دلالة جغرافية عامة . وكل منها يدرس في ضوء علاقات تباينه المكاني بتلك الظواهر الخاصة بالآخرى . ولذلك فان شكله الوصفي شبيهاً بذلك الشكل الخاص بالعلوم الاصولية فهو يسعى ، شأنه شأنها ، في ان ينشئ مفاهيم عامة للظواهر المدروسة ومبادئ تعميمية لعلاقاتها ، ولكن في ضوء دلالتها للتباين المكاني ولا تستطيع الجغرافية الاصولية أن تأمل . اكثر من أن تأمل العلوم الاصولية في ان تعبر عن كل معرفتها بلغة التعميمات . فالكثير منها ينبغي أن يعبر عنه ويدرس كمتفرد Unique .

وبينما لا توجد تحديدات منطقية لتطور المفاهيم العامة والمبادئ في الجغرافية الاصولية ، فان طبيعة الظواهر والعلاقات بينها التي تدرس في الجغرافية تقدم الكثير من الصعوبات التي تعوق بناء مبادئ دقيقة . وهذه المصاعب

هي من نفس النوع المتواجدة ، بدرجات مختلفة ، في جميع أجزاء العليم وفي كثير من العلوم الأصولية ، الطبيعية منها ولا اجتماعية ، تكون درجة الصعوبة بقدر او أعظم مما هي في الجغرافية . وفي ذلك الحقل ، النظير للجغرافية تقريبا ، وهو التاريخ ، تكون الصعوبة في كل حالة أعظم بكثير . ولذلك فان الجغرافية الأصولية أعلى مقدرة بكثير في تطوير التعميمات من (التاريخ الأصولي) . ومع ذلك فان درجة الكمال والدقة واليقينية ، لكل من المبادئ المنشأة والحقائق المعروفة فيما يتعلق باي موقف معين ، نادرا ماتسمح بنبؤات أكيدة في الجغرافية ، ولا تشارك الجغرافية بهذا الصفة المميزة التاريخ فحسب بل تشارك الكثير من العلوم الأخرى أيضا ، الطبيعية والاجتماعية .

ان الجغرافية الاقليمية تنظم معرفة جميع اشكال الترابط الاقليمي المترابطة في وحدات مكانية فردية ، والتي لا بد ان تنظم في نظام للتقسيم الرئيسي والثانوي لمجموع سطح الارض . وينطوي شكل الوصف فيها على خطوتين فينبغي أولا أن يعبر ، بالتحليل والتركيب ، عن تكامل جميع الملامح المترابطة في وحدات مكانية فردية . ثم يعبر بعدئذ ، بالتحليل والتركيب ، عن تكامل جميع أمثال هذه الوحدات المكانية ضمن منطقة محددة . ولكي يجعل هذا ممكنا ، ينبغي أن يشوه الواقع الى الحد الذي تدرس فيه مناطق صغيرة ولكن محدودة باعتبارها وحدات متجانسة يمكن أن تقارن مع بعضها البعض وتضاف معا في أنماط مكانية لوحدة أضخم . وهذه الوحدات الأضخم ، والاعتباطية بالمثل ، محددة بشكل بحيث تجعل من الممكن أن يشكل أدنى حد من الأوصاف التعميمية لكل وحدة (إقليمية) ، والذي سينطوي على الحد الأدنى من عدم الدقة وعدم الكمال .

وبما أن الوحدات التي تعالجها هي ليست ظواهر واقعية ولا وحدات حقيقية ، ولكنها تمثل في أي مستوى من التقسيم تشويهاً للحقيقة ، فان الجغرافية الإقليمية نفسها لا يمكنها أن تطور مفاهيم عامة أو مبادئ واقعية فهي تعتمد في تفسير نتائجها على مفاهيم عامة ومبادئ قد تطورت في

الجغرافية الأصولية . وعلاوة على ذلك ، يمكنها بمقارنة وحدات مكانية مختلفة والتي هي متشابهة جزئياً ، أن تختبر وتصحح التعميمات المطورة في الجغرافية الأصولية .

ان الموضوع المباشر في الجغرافية الإقليمية هو الشخصية المتنوعة بتفرد لسطح الارض - فالوحدة المفردة والتي لا يمكن الا اعتبارها أن تقسم الى أجزاء ، هي في أي مستوى من مستويات التقسيم متفردة في شخصيتها الكلية شأن الأجزاء الزمنية للتأريخ . وبناء على ذلك فان نتائج الجغرافية الإقليمية ، على الرغم من أنها تشتمل على تفسيرات للتفاصيل ، هي في جزء كبير منها وصفية . ان اكتشاف وتحليل وتركيب المتفرد Unique ينبغي ألا يرفض باعتباره (مجرد وصف) ، بل على العكس من ذلك ، فهي تمثل وظيفة أساسية للعلم ، وهي الوظيفة الوحيدة التي يمكن تحقيقها في دراسة المتفرد Unique . ولمعرفة وفهم شخصية المتفرد كلية فان ذلك يتطلب أن نعرفها كاملة . ولا حاجة بنا الى استنباط التعميمات سوى القانون العام للجغرافية بأن جميع مناطقها متفردة .

وبنفس الطريقة التي يتطلب فيها العلم ككل وجود كل من الحقول الأصولية التي تدرس أنواع معينة من الظواهر والحقول المتكاملة التي تدرس الطرق التي ترتبط فيها تلك الظواهر فعلياً كما توجد في الواقع . كذلك شأن الجغرافية فهي تتطلب كلا من الأساليب الأصولية والإقليمية لدراسة الظواهر وتنظيم المعرفة . فالجغرافية الأصولية ضرورية لفهم التباين المكاني في كل نوع من أنواع الظواهر والمبادئ التي تحكم علاقاتها ببعضها البعض . ان ذلك لوحده ، على أية حال ، لا يمكن أن يوفر فهماً لوححدات الأرض الفردية ، بل ان ذلك يسلبها امتلاؤها بالألوان والحياة . ولفهم الشخصية الكاملة لكل منطقة بالمقارنة مع المناطق الأخرى . ينبغي ان تفحص كلية الملامح المترابطة كما يتمثل هذا الامر في الوحدات المكانية المختلفة - وتقصد بذلك الجغرافية الإقليمية . ومع أن كل واحد من هذين الأسلوبين

يمثل وجهة نظر مختلفة ، فان كليهما أساسياً لهدف الجغرافية الوحيسد وبالتالي يدخل بصورة صحيحة في الحقل الموحد . وعلاوة على ذلك فالحقلان مترابطان بصميمية وأساسيان لبعضهما . ان الهدف النهائي للجغرافية ، وهو دراسة التباين الأقليمي للعالم ، يعبر عنه بأوضح صورة في الجغرافيا الأقليمية . وبالمحافظة بأستمرار بعلاقتها بالجغرافية الأقليمية فحسب تستطيع الجغرافية الاصولية أن تتماسك وتحافظ على شخصيتها ولا تذوب في بقية العلوم . ومن الجهة الاخرى ، فالجغرافية الأقليمية بحد ذاتها عقيسة ، فبدون التخصص المستمر بواسطة المفاهيم العامة والمبادئ المستمدة من الجغرافية الاصولية ، لايمكنها أن تتقدم الى درجات أعلى من الدقة واليقينية في تفسير نتائجها .

ومن الخطأ أن نفسر اهتمام الجغرافية الأميركية المعاصر في المناقشات المتودولوجية كعلاقة دخلت بها مرحلة النزاع غير الاعتيادي . وشك أن هذه المرحلة تمثل في جزء كبير منها التبلور في شكل الكلمة المطبوعة للخلافات التي تدور حتى اليوم بصورة مناقشات شفوية . ولكنها اندفعت فجأة عند اول تحد للمبادئ الأساسية للجغرافية لتظهر مطبوعة منذ أكثر من عشرة أعوام وعلى الرغم من أن المركز الأساسي للجغرافيا كعلم كوروغرافي قد كان متار التساؤل ، فلا يبدو أن هذا التحدي قد أثمر نزاعا . بل على العكس من ذلك ، فقد كشف أن أولئك الذين اعتادوا على أن يجدوا أنفسهم في المعسكر المعارض في المناقشات المتودولوجية ، كانوا معارضين في القضايا الثانوية فحسب ، وانهم كانوا جوهريا متفقين على الوظيفة الأساسية للجغرافية بين العلوم .

وهناك اتفاق واضح ، أكثر من أي وقت مضى ، في عملية تطور الجغرافية الأميركية ، في النظرية والتطبيق ، على أهمية الدراسات في الجغرافية الأقليمية في حين أن هناك في الوقت اتجاه مستمر لتطوير الجوانب المختلفة فسي الجغرافية الاصولية . وعلاوة على ذلك فالخندق الواضح بين هذين الجانبين

من الحقل قد ضاقت على نحو واضح فباحثوا الجغرافية الإقليمية يعتمدون بصورة متنامية على دراسات في الجغرافية الأصولية ، كما أن أولئك الذين يقومون بدراسات أصولية قد أدركوا أن قيمة أبحاثهم للجغرافيا ككل ، تعتمد على مدى ما تتطابق فيه مع وجهة نظر الجغرافية الإقليمية .

فإذا كانت الجغرافية الأميركية آخذة في الاقتراب من تلك الدرجة ، الرئيسية من الفهم المشترك حول الطبيعة الأساسية لحقلها ، الذي تم بلوغه في ألمانيا قبل عقدين أو ثلاثة عقود ، وبالمثل تشكل أساس الجزء الأكبر من العمل في الجغرافية الفرنسية — وأن عبر عن ذلك بشكل أقل تأكيداً — فأنا يمكن أن نأمل أن يظهر المستقبل القريب في هذه البلاد مرحلة من ، الانتاج المستمر على امتداد جبهة عريضة ولكن مشتركة . ويمكن الوصول الى الاتفاق على القضايا المثلثية ، وكذلك على أية قضايا أخرى ، من قبل أولئك الذين هم أحرار في أن يفكروا لانفسهم ، ومن خلال فحص المشاكل المنطوية فحسب ، مع دراسة وافية وعادلة للآراء المتنوعة التي يعبر عنها الباحثون الآخرون في الماضي وفي الحاضر . وبتوجيه أستعراض نقدي حول القضايا المثلثية في حقلنا ، مستمداً من الأدب الجغرافي الغني لاكثر من قرن من الفكر الجغرافي ، أمل أن أكون قد أضفت مزيداً من الفهم العام لاهدافنا ومشاكلنا الأساسية .

جامعة منسوتا

حزيران (يونيو) ١٩٣٩



## ملحق حول عرف النقاش المثنودولوجي في الجغرافية الأميركية

يكشف الجغرافيون الأميركيون اتجاهات متناقضاً نحو القضايا الخاصة ، بطبيعة حقل عملهم ، أهدافه وأساليب عمله العامة . وإذا كان للمرء أن يحكم بناء على الدراسات المشورة ، فسيستج أنهم ليسوا معنيين بدرجة كبيرة في فحص هذه القضايا . ولكن إذا ما حكم المرء بالاستناد الى مقدار النقاشات المثيرة للجدل حول هذه القضايا فسيصل الى أستنتاج معاكس . (١٠) ومن الغريب أن هناك القليل من الخلافات يدور حول محتوى المؤلفات الأساسية . أن حقلنا من الاتساع بالنسبة لعدد العاملين فيه بحيث أن ممراتنا نادراً ما تعبرها كله . وكثيراً ما نعمل على أمتداد خطوط متوازية في مناطق مختلفة .

ولذلك فالمثنودولوجيا تشتمل على العامل الرئيسي المشترك في عملنا وهو الجانب الذي يشعر الجميع أنهم قادرين على الكلام فيه . وفي الوقت نفسه كان تاريخ تطور الجغرافية الأميركية بشكل جعل الاتفاق فيما بيننا حول طبيعة حقلنا أضعف مما حول القضايا الأساسية ضمن الحقل .

أن مسألة اهتمامنا بالقضايا المثنودولوجية أمر يشهد عليه كثرة نقاشنا لها ومع ذلك تنحو نقاشاتنا للمثنودولوجية نحو جدل وخلاف غير مثمرين . وبادر اكناً لذلك ننتقد بعضنا بعضاً على الطريقة التي نناقش بها هذه القضايا حول الجغرافيا . وأن مثل هذا النقد يتطلب وجود قواعد للاتجاه والسلوك السليم ، وقواعد غير مكتوبة مقبولة نوعاً من قبل الجغرافيين الأميركيين .

(\*) بحث قدم في الاجتماع السنوي ، ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٧ .

أن تجاربي الأخيرة ، كناقد وكهدف للنقد قد دعنتي الى التفكير حول ماهية عرف الجغرافيين الأميركيين كمجموعة اجتماعية في ميدان المناقشات من مثل هذه الطبيعة وكانت الأدلة الملموسة على ردود فعلنا متوفرة الى حد ما في الادب الجغرافي المنشور ، ولجزء أكبر في ذاكرتي فيما يخص ، المناقشات في الاجتماعات السنوية لهذا (الاتحاد) وفي كثير من التعليقات الخاصة التي جرت معي شفويًا ، وفي مراسلات تخص مناقشاتي لطبيعة الجغرافية (١) .

أن هدف هذا البحث هو أن نستمد من هذا الدليل الاتجاهات الخاصة والقواعد التي تمثل العرف المعاصر للمناقشات المتودولوجية بين الجغرافيين الأميركيين ، وأن نحلل ونقرر صحة كل منها .

#### ١ - لماذا الحديث حول الجغرافيا ؟

أن أول أستنتاج حقيقي هو أن هناك شكوكاً عظيمة بين الجغرافيين الأميركيين فيما إذا كان هناك أية قيمة في المناقشات المتودولوجية . أن الفحص السطحي لهذه الأدلة قد تقود المسرع للاستنتاج أن جميع الجغرافيين يمكن أن يقسموا الى مجموعتين ، أولئك الذين يناقشون عن ماهية الجغرافية . وأولئك ، الذين يناقشون بأن مثل هذا الكلام مضیعة للوقت . لكننا نجد أن الأشخاص الذين كانوا بارزين في المناقشات حول الجغرافيا قد بينوا في أوقات أخرى أن مثل هذه المناقشات ليست هامة . وهناك كثيرون ممن يقف على الخطوط الجانبية ويقبلون جزئياً وجهتي نظر كلتا المجموعتين .

(١) ان جزء لا بأس به من الأدلة التي يعتمد عليها هذا البحث مستمد من نقد وجه إلى دراسة المؤلف «طبيعة الجغرافية» في مقالات منشورة وفي رسائل خاصة ، وكان الكثير منها طريخاً ولاذعاً وان كان مؤدباً دائماً . وفي استعمال أدلة من هذا النوع لا يبدو مناسباً أن أحدد المصدر ، بل أن أقتصر على تعبير عام من التقدير لجميع الزملاء الذين اضافوا بذلك إلى فكر هذا البحث . ولكن لا بد من إزجااء شكر خاص حول «تعلیق» ليستر كلیم Lester Klimm على الطبعة الثانية من Geographical Review (تموز ١٩٤٧) (ص ٤٨٦ - ٤٩٠) .

ويشعر آخرون أن المناقشات ذات قيمة في السنوات الأخيرة مسن التدريب فحسب ، ولكنها عديمة الجدوى بعد أن يوطد الباحث أهدافه وأساليبه .

إن وجود هذه البرمائيات بأن يوحي القضية المعنية ، ليست واقعية ، فمن المؤكد أن كل من يحب أن يسمى جغرافياً - ألسنا كذلك جميعاً؟ - لديه بعض الاهتمام حول مآعنيه الكلمة . وقد يقول البعض أنهم يفضلون أن ، بينوا مفهومهم في الجغرافيا بواسطة مؤلفاتهم الأساسية ، ويرغبون في أن يكون الآخرون مقتنعين بأن يعملوا مثلهم . لكنني وجدت أنك ما أن تحك جلد الجغرافي حتى تكشف أن لديه مفهوماً مصاعماً على نحو محدد عما هي الجغرافية ، وما ينبغي أن تكون عليه ، وكيف ينبغي أن تقوم بها وأنه لايعتبر هذا المفهوم قيماً بدرجة متفردة له وحده . وأذا ما كتب كتاباً ، فسيدكر مفهومه في المقدمة أن لم يكن ضمن الكتاب نفسه ، وهو يعرضه باستمرار على الباحثين الذين هم تحت نفوذه .

والخلاصة ، ليس هناك أحد منا يقبل الفكرة الشائعة أنه لايعلم أين تذهب مادمت على الطريق . ونحن ندرك جميعاً ، في الحقيقة ، أن كل جغرافي ينبغي بطريقة أو بأخرى أن يجد أجوبة للاستئلة القائلة : (ماهي الجغرافية؟) و (ما هي أهدافها؟) و (كيف ينبغي أن تدرس؟) .

إن القضية الأساسية هي ليست حول أهمية الأسئلة بل فيما إذا كان ، يتوقع أي تقدم من مناقشتها . ويعتقد البعض أن مثل هذا النقاش لن يشمر سوى الجدل : منتج حرارة وليس صوتاً . فهل بوسعنا أن نقبل هذا الشكل من الانهزامية الفكرية؟ - أن أشخاصاً ذوي تدريب متشابه ، ويعملون في نفس الحقل ، ولكنهم يؤمنون بمفاهيم مختلفة عن ذلك الحقل وكيف يمكن أن يعمل فيه المرء . الا يمكنهم بالنقاش أن يتوصلوا الى أية درجة كبيرة من الاتفاق ، أو على الأقل الى تفاهم صميمي حول لماذا يختلفون؟

أن هذا السؤال قد أجيب عليه فيما أعتقد برود فعل الجغرافيين على .  
الدراسات الفعالة الجادة في الموثولوجيا . وأن الكثيرين ممن نشروا مثل  
هذه الدراسات سيؤكدون - وغالباً مع أسف - أن تلك الدراسات قد  
أثارت اهتماماً وأستجابة أكبر من أي أو كل مؤلفاتهم الاساسية أن مثل  
هذه الشعبية لمثل هذا النوع من الدراسات قد لا تكون أهلاً لها ، ولكنها  
ليست بلا سبب ، وأني أقترح أن السبب يعود الى أن الجغرافيين الاميركان  
على العموم ، مهما قالوا حولها . هم في الحقيقة معنيون بجندية بالقضايا  
الموثولوجية .

## ٢ - أن نتحدث أم أن ندرس ؟

كيف يمكن أن تدرس وتناقش القضايا الموثولوجية ؟ أنه لاتجاه شائع بين  
الجغرافيين الاميركان في أن القضايا الأساسية حول ماذا وكيف تعمل في الجغرافيا  
ملائمة للمناقشات الشفوية حيثما تجمع الجغرافيون معاً ، ولكنها ليست  
مناسبة للعمل وللكتابات الاكاديمية الجادة . وأن أمثال تلك المناقشات ليست .  
مثمرة ، وانه لتعديل طفيف لهذا الحكم فحسب أن نضيف الى أنه في بعض  
المناسبات ، ولاسيما في الخطابات الرئاسية ، من المناسب للجغرافي أن يقدم  
لزملائه (كاعتراف بالمعتقد) الاراء الشخصية التي يحدث أن يحملها في  
تلك اللحظة عن هذه القضايا . ومن المتعارف عليه أن أمثال هذه الخطابات  
ليست أكثر من بيانات مصاغة صياغة جيدة أ من أجل العرض الشفوي .  
وينبغي الا تعرض الى فحص نقدي كما لو كانت كتابات أكاديمية .  
فأذا ما أمكن الحكم على صحة الاساليب بواسطة النتائج التي يحصل عليها  
فأن ثقل الدليل يقبل كلياً هذه القاعدة . وقد شهد جميعنا نقاشات شفوية  
مطولة حول هذه القضايا ولاحظ تأثيراً ضئيلاً أو حتى لم يلاحظ أي تأثير  
على أفكار كل من المشاركين أو السامعين . ومع ذلك فليس هناك من بين حسني  
الاطلاع على تطور الفكر الجغرافي أثناء السنوات العشرين المنصرمة من  
يمكن أن يرتاب في مدى علمية تلك الدراسات . والتي لم تعرض أفكار

المؤلفين فحسب بل أفكار عدد ضخم من زملائهم وأسلافهم أيضاً وأنه كان لها تأثير واضح على تفكير عدد ضخم من الجغرافيين الباحثين . وبثأثيرهم على تفكير هؤلاء الباحثين فقد أثروا في عملهم الاساسي ، لقد كانت مثمرة في تأثيراتها إذن .

ولذلك فقد نتفق مع أولئك الذين يقولون أن المناقشات في مثل هذه القضايا هي مثمرة بقدر ما تحتوي عليه من نقاش شفوي . أما القول بأن المناقشات الأكاديمية القائمة على فحص نقدي للكتابات السابقة والتحليل الهادىء كان بلا تأثير فمعناه إنكار حقائق التجربة .

أن هذه الدراسات تؤدي الى الاستنتاجات التالية —

١ — أن أسرع الخطوات نحو فهم مشترك للمشودولوجيا في الجغرافية ينبغي أن يتوقع من تطبيقات أكاديمية مسؤولة على المشكلة المعنية .

٢ — أن المناقشات الشفوية لاتمتلك قيمة الا في مرحلة ثانوية حيث ، يمكنها أن تستفيد من نتائج أمثال تلك الابحاث الاكاديمية لا أن تعتمد على مجرد ما يصادف أن يفكر فيه الأفراد المجتمعون .

ويمكننا أن نضيف الى ذلك أن مثل تلك المناقشات الشفوية قد تكون ذات قيمة كبيرة جداً إذا ما اجرت على شكل حلقة دراسية (سمينار)، وأقل ما يكون احتمالاً أن تكون مثمرة في الاجتماعات الرسمية للاتحادات ، الجغرافية . (١)

(١) لقد كتب كتاب «طبيعة الجغرافية» بناء على الاستنتاجات المذكورة أعلاه التي توصل اليها المؤلف إلى حد كبير . لقد بدا له أن هناك حاجة إلى فحص شامل وواسع لما تعلمه زملائنا في الفترات السابقة والبيادان الأخرى من الدراسات الجديدة عن المشاكل التي كنا نتناقش فيها شفويًا . وقد أملت أن تجعل مثل هذه الدراسة الكثير من المناقشات الطويلة غير المثمرة التي قادنا اليها أسلوب نقاشنا لا ضرورة لها ، وتكون بالنسبة لأستئلة لم يجب عليها خلفية من المعرفة يمكن أن تجعل المناقشات المستقبلية مثمرة . وفي ضوء الاستعمال الذي أخضعت له هذه الدراسة في تدريب طلبة الدراسات العليا ، حسب تقرير كلیم Klimm فقد اشار اليها مراراً في هذا البحث ، ليس بسبب الدفاع الشخصي ، بل لتوضيح سوء الفهم ولمنع سوء الاستعمال .

### ٣ هل النقد الجاد مرغوب فيه ؟

ان استعمال كلمتي (مسؤول) و (أكاديمي) Scholarship في الاستنتاجات السابقة تقودنا الى اتجاه ثالث وهو أنه ليس من الممارسة العادلة أن يؤخذ بجديته أكثر من اللازم ما يحدث أن يكتبه الجغرافي وينشره حول المسائل المتودولوجية . وينبغي أن يدرك المرء أن كتساب الدراسات المتودولوجية في كتابتهم لها . لم يأخذوها مأخذ الجّد كما يأخذون «علمهم العلمي الحقيقي» . ولماذا لا يفعلون ذلك ؟ هل لديهم أي سبب للافراض أن مؤلفاتهم الأساسية سيكون لها تأثير أعظم في الجغرافية من كتاباتهم المتودولوجية ؟ ومهما كان الجواب الذي يجيبون به على هذا السؤال فلا بد أنهم قد أملوا أن يكون لكتاباتهم المتودولوجية بعض التأثير الهام على القراء ، وإلا فلماذا يقدمونها للنشر ؟ فالجغرافيون لا يكتبون وينشرون لمجرد التعبير عما في نفوسهم ، فشأنهم شأن جميع الكتاب الجدد الآخرين ، هدفهم هو التأثير على الناس .

صحيح أنه في بعض الأوقات يكتب المرء بهدف التأثير على التفكير ، الآتي في حين أن المرء يأمل في الدراسات الأخرى أن يقدم شيئاً ذا تأثير باق . ولكن أي منها سيرهن أنه يمثل الحقيقة أمر لا يستطيع أن يقرره الكاتب . ويقال أن الروائي بلاكمور Blackmore كان مترعجاً لان الجمهور لم يعترف بما اعتبره هو أهم أعماله ، اذا كان بصراً على الاعجاب باحدى رواياته الأقل أهمية وهي رواية (لورنادون) Lorna Done . فبعد مضي قرن من الزمن يعرف جوزيف فروبل Frobe في الجغرافيا على نحو واسع ومقالاته متودولوجية ولجيتين كتبهما في شبابه . في حين أن هناك مقالة أكثر شهرة في نفس الحقل . وكذلك أعمالاً أساسية كان يعتبرها هو أكثر أهمية بكثير من تينك المقاليتين ، لم تكن ذات أثر مواز في المحيط الجغرافي . وفي الحقيقة لاتذكر في عهدنا الحاضر إلا لأن الاهتمام المعاصر قد حرك

من جديد حول مقالتيه غير الناضجتين المذكورتين (١) . ان نقّاد الفكر المعاصر في الجغرافيا قد يتفقون مع حكم فروبل حول الجدارة النسبية لأعماله المختلفة . ولكنهم مع ذلك لا يشغلون أنفسهم الاّ بتلك المقالتين لاعتبارهما العملين الوحيدين لفروبل ذواتا الأهمية في الفكر المعاصر .

ومهما فكر الكاتب بالأهمية النسبية لأعماله المختلفة فمن الصعب الأخذ بمأخذ الجد الزعم القائل إن المرء لا ينظر الى أيّ من كتاباته الرصينة بجدية زائدة . ولست أعرف أي جغرافي قد عارض لأن الباحثين الذين قبلوا كتابته قد تعاملوا مع وصاياه بجدية زائدة . وطالما اتخذت كتابات الجغرافي المتودولوجية وكأنها انجيل فلا يسمع أي اعتراض من قبل المؤلف ؛ ولكن الجدلية تصبح مبالغ فيها حينما تكون انتقادية بصورة معاكسة فحسب .

فاذا افترضنا أن هدف المناقشة المتودولوجية هو السعي للوصول الى الحقيقة ، وإيجاد أشد الوسائل ثقة لتناول موضوعنا ، فاننا ينبغي أن نفترض أن المناقشة النقدية لكتابة المرء المتودولوجية هي نوع المناقشة الوحيد الذي يمكن أن يكون ذا قيمة له ولتفكيره الخاص . أن قضايا المتودولوجيا هي قضايا معقدة ، ومن النادر أن يسمح بجواب واضح واكيد . وهي تعاليج أفكار لا يمكن التعبير عنها بأشكال دقيقة نسبياً كالأحصاءات والخرائط التوزيعية أو المصطلحات الوصفية المحددة بوضوح ، بل يعبر عنها بكلمات سيئة التحديد عموماً وزلقة في معانيها . وبناء على ذلك ، هناك دائماً فرصة عظيمة بأن يخدع الكاتب نفسه وقراءه . ولحسن الحظ أن معظم مشاكل المتودولوجيا الجغرافية قد درست بكتابات منشورة من قبل عدد كبير من الجغرافيين خلال القرنين المنصرمين . وهذه توفر حشداً من المراجعات لأفكار كل من يحاول دراسة نفس المشاكل اليوم .

ولذلك فمن الغريب أن نعلم عن مؤلفاً لدراسة متودولوجية ليس مهتماً

(١) راجع كتاب «طبيعة الجغرافية» .

بمقارنة آرائه بآراء الآخرين الذين درسوا نفس المشكلة . أو أنه ليس مهتماً  
بالفحص النقدي للاستنتاج المنطقي لعرضه الخاص . هل حقيقة أنه ليس  
هناك من قيمة بالنسبة لجغرافي يؤمن بمفهوم معين ، في أن تخضع آراءه  
لأختبار المقارنة مع آراء الآخرين ، لأختبار التحليل المنطقي من قبل  
الآخرين ؟ هل أي واحد منا متأكد تماماً بأنه على الطريق الصحيح بحيث أن  
فحص ذلك الطريق الذي عبده الجغرافيون الآخرون من قبل أو يقومون  
بتعيده الآن هو ليس ذي أهمية بالنسبة له ؟

قد يسعى المرء الى صرف الأسئلة بمجرد القول «أنا لأحب الجدل» .  
ولكن أن يفعل كذلك معناه أن يقول ببساطة أنه لا يحب المناقشات المنطقية .  
أي أنه ليس معنياً في أن تخضع كتاباته الى المراجعة الوحيدة التي نستطيع  
بها أن نكون متأكدين من سلامة الاستنتاجات التي تم الوصول اليها عن  
طريق عملية المنطق .

والخلاصة أن أي شخص يقول أنه غير مهتم بالتحليل النقدي لمنطق  
كتاباته معناه أن يقول أنه لا يهتم سواء أكانت استنتاجاته سليمة أم مشكوكاً  
فيها أم خاطئة كلياً . وإذا كان ذلك صحيحاً بشأن أي كاتب - إذا كان  
يمكن أن يكون صحيحاً - فإنه لا يمكن أن يكون صحيحاً بالنسبة للباحث  
الجاد الذي سيقراً كتاباته .

وفي صدد الاتجاه القائل بأن الكتابات المثنولوجية ينبغي ألا تحمل على  
محمل الجد - وأن المثنولوجية حقل يمكن لأي جغرافي أن يغمس فيه  
بحرية حينما تحركه رغبته - فإننا نسوق الاستنتاجات التالية :-

١ - أن المقياس الذي نحكم به على الجدلية التي ينبغي أن تدرس بها أية  
كتابة هي ليست درجة الأهمية التي يضيفها عليها المؤلف ، بل درجة  
الأهمية التي تمتلكها بالنسبة للقراء .

٢ - تتطلب الدراسات المثنولوجية مستوى من الأكاديمية لا يقل دقة  
عن ذلك الذي يتوقع في الدراسات الأساسية .



٣- انه مناسب ومرغوب فيه أن تخضع أي كتابة مثنودولوجية تستحق النشر لتقييم نقدي في ضوء فرضيتها الأساسية ، ومدى ثقة أدلتها ، وسلامة استنتاجاتها المنطقية ، ولقارنة مسهبة مع نتائج باحثين آخرين لنفس المشكلة (١) .

٤- هل باستطاعة المرء أن يسأل هل هي جغرافيا ؟

ان أشهر قواعدنا غير المكتوبة هي في الوقت نفسه أقلها فهما . وهي :  
بينما قد يكون مرغوباً فيه وهاماً أن نسعى الى جواب لسؤال : «ماهي الجغرافية ؟» فهو أمر غير مرغوب فيه ، ان لم يكن مدعاة للتوبيخ ، أن نطبق الجواب الذي نتوصل اليه على أي دراسة معينة من قبل الجغرافي- . وذلك بأن نثير السؤال : «هل هي جغرافية» ، ولعل القاعدة مشهورة بسبب تكرار انتهاكها وردود فعل الاستنكار العنيفة التي تثيرها مثل هذه الأمثلة . إن أحد هذه التعابير يستحق أن ينتشل من غموضه النسبي : «انني متحير- في فهم هذه الأنيميا المهلكة التي أصابت بعض الجغرافيين والتي يعبر عنها بهزة الرأس الضجرة عند رؤية زميل ، ثم التساؤل باستخفاف : (ولكن هل هي جغرافيا ؟) . . . من أين استمدوا السلطة ليصححوا اوحتى يطردوا خارج الحزب اولئك الذين يشغلون أنفسهم بمواضيع معينة قد قرروا هم بأنهما ليست ضمن الحقل؟» (٢) واني أفترض أننا جميعاً نود أن نلتحق بمجموعة «كورس» الاستنكار . ومع ذلك فأني واحد منا لم يسأل نفسه أثناء إصغائه للبحوث التي تقدم في اجتماعاتنا السنوية أو أثناء قراءته لأبحاث منشورة في المجلات الجغرافية : «هل هذا يدخل أيضاً في الحقل الذي ينبغي أن أميزه كجغرافيا ؟» ومن الواضح أن هناك ارتباكاً في تفكيرنا الخاص بهدفنا فيما

- (١) أنظر كثال ممتاز للتحليل النقدي للكتابات المثنودولوجية السابقة مقالة أدوارد اكرمان A dward Ackerman المعنونة : «التدريب الجغرافي وأبحاث أيام الحرب والايجابيات الحرفية المباشرة» (حوليات الاتحاد الجغرافي الأميركي XXXV ، العدد ٤ ، ديسمبر ١٩٤٥) ( ص ١٢١-١٤٣ ) .
- (٢) كارل ساور : مراسلات مع الناشر ، Geographic Review ، (XX١١) ، أكتوبر ١٩٣٢ ، ٥٢٨ .

يتعلق بصياغة تعريف للجغرافيا والاستعمال الذي ينبغي أن يكرّس له .  
ويمكننا أن نقوم بخطوة رئيسية نحو حلّ هذا الارتباك ، وآمل أن أكون  
قادراً على حذف الكثير من النقاش غير الوثيق الصلة بالموضوع والعدواني  
غالباً إذا ما اتفقنا على المبادئ الثلاثة التالية : -

### (أ) هل السؤال وثيق الصلة بالموضوع ؟

ان حكماً يصنّف علاقة بحث بحقل الجغرافية لا يتضمن نقداً هاماً لتلك  
الدراسة ، ولا يمكن بأيّ حال أن يعكس قيمة تلك الدراسة ؛ إنه مجرد  
بيان للتصنيف مجرداً من قيمة الحكم . ولست أعرف قاعدة للافتراض بأن  
الدراسة الجيولوجية أو الدراسة التاريخية هي أقلّ قيمة من الدراسة الجغرافية  
إن الدراسة التي تجمع تقنية (تكنيكا) موضوعين علميين أو أكثر يمكن أن  
تقدّم إضافة موفقة .

وبناء على ذلك حينما يقدّم عمل أساسي للدراسة ، فإن اهتمامنا الخاص  
يكون بالعمل نفسه ، بشموله وسلامته وأهميته الثقافية . وأي سؤال يتعلق  
بمدى علاقته بحقل الجغرافية يحوّل الدراسة بعيداً عن العمل نفسه الى  
مناقشة لموضوع آخر وتقصد به المثنودولوجيا (منهج البحث) . وشأن أي  
تحويل آخر فانه غير صالح . ان السؤال عن التصنيف يمكن أن يترك الى  
المختصين بالفهرسة .

### (ب) من الذي يعيّن الحدود؟

ان المبدأ الثاني هو أنه لا يوجد ولا يمكن أن يكون هناك أي قاعدة يستطيع  
الجغرافيون كمجموعة بناء عليها أن يقرّروا أن موضوعاً معيناً ينبغي ألا  
يدخل ضمن حقل الجغرافيا .

وفي ضوء الاتساع الكبير لحقل يغطي فعلياً الأرض ، وفي ذلك الغطاء  
ينبغي أن يتضمن ، في عرف أي شخص ، عدد متنوع من أصناف الظواهر  
المختلفة ، فان من الطبيعي جداً أن يرغب الجغرافيون نوعاً بتحديد مجالها .

الدراسة التي يتوقع أن يكونوا كفورئين فيها . وكل جغرافي ينبغي أن يقرّر لنفسه مدى اتساع الحقل الذي سوف يحاول أن يبلغ فيه الكفاءة وان يحافظ عليها . فاذا قرر أن بحثاً معيناً بعيداً جداً عن حقل دراسته بحيث لا يحد رغبة أو حاجة لأن يدخل نتائجه ضمن مجال معرفته الخاص ، فان ذلك الحكم يخصّه هو وحده ، وان المجاملة الاعتيادية ينبغي أن تمنعه من اعطاء تصريحات علنية عن عدم اهتمامه بالعمل .

وعلى أية حال هناك رغبة مشتركة وخاصة لدى الكثيرين من الجغرافيين أن يدخلوا ضمن اهتمامهم كل الحقل الذي يعتبرونه جغرافياً . لذلك فان أي دراسة مثودولوجية للجغرافيا هي ذات قيمة لديهم اذا ما وفّرت لهم أساساً لقياس مجال ذلك الحقل ولتوجيه دراسات أساسية فيما يتعلق به مما يسمعون عنها أو يقرؤونها ، واذا ما قدم بعضنا بيانات أكيدة عما هي الجغرافيا أو ما ينبغي أن تكون عليه ، فان أي شخص متأثر بما نكتب سوف يميل لتطبيق النتائج على أبحاث أساسية معينة . وبما أن هدف أية محاولة في ايجاد جواب للسؤال «ما هي الجغرافية؟» هو توفير توجيه أصولي خاص ، فان مثل هذا الاستعمال للاستنتاجات مناسب ومتوقع . وبعبارة واضحة ، حينما يقرأ أو يسمع أي جغرافي قد طور واكتسب بعض المفاهيم الثابتة عن حقل الجغرافيا يبحث أساسي ، فقد يجد من المفيد أن يسأل وأن يجيب لنفسه على السؤال : « أين يمكن أن توضع هذه الدراسة في حقل الجغرافيا كما أفهمه؟ » .

فاذا ما عبّر علناً عن رأيه بأن عملاً خاصاً لا يمت بصلة لحقل الجغرافيا فإنه يتحدّى رأياً شخصياً واحداً فحسب — وهو رأي المؤلف الذي فكّر افتراضاً أن عمله ضمن حقل الجغرافيا — برأي شخصي آخر قد لا يكون ذا صحة عظيمة . وبالنسبة لأي حكم يصنّف عملاً معيناً في علاقته مع حقل للجغرافيا ، لا يكون صحيحاً إلا في ضوء المفهوم الخاص للحقل الذي

استند إليه . وليس هناك ترخيص رسمي للافتراض أن أي مفهوم يحصل سلطة أكبر من أي مفهوم متصور آخر في الجغرافيا .  
وبالمثل ، ينبغي ألا نسعى لبناء أي سلطة . وعلى الرغم من أن الهدف الخاص للدراسة المثنودولوجية لسؤال : «ماهي الجغرافية ؟» هو السعي للوصول الى الدرجة القصوى للفهم المتبادل في الحقل . حتى وان بلغنا اجماعاً فعلياً فأنا لا نريد وقد لا نتطلب المطابقة . وفي حقل المعرفة ينبغي ألا نميز معتقداً تقليدياً «أرثوذكسياً» ، وفي مقابلة البدعة . ولذلك ففي دراسة السؤال «ماهي الجغرافية ؟» ينبغي ألا نحاول ، بل ولا نستطيع فعلياً أن نقدم صيغة لتقرير ماذا كانت أعمال معينة كتبها جغرافيون هي مما يمكن ادخالها في حقل الجغرافيا أم لا . ان كلمة «لكن» في السؤال «ولكن هل هي جغرافيا ؟» هي دائماً في غير محلها .

### (ج) . الأهداف التي يكون فيها السؤال وثيق الصلة بالموضوع

قد يصبح من المناسب في مناقشة مثنودولوجية ، أو حتى ضرورياً ، أن نوضح أو نخبر الاستنتاجات النظرية بتطبيقها على أعمال أساسية معينة . وفي قيامنا بذلك لناقش علاقة تلك المؤلفات الأساسية بحقل الجغرافيا .  
ولنأخذ مثلاً بسيطاً . فقد يحتاج المرء الى ايضاح مناقشة نظرية صعبة في التمييز المنطقي بين الجغرافيا وبعض الحقول الأخرى مطبقين المفهوم النظري على دراسة حدودية معينة . وان أي استنتاج يضع تلك الدراسات على جانب أو آخر لخطّ حدود نظري ليس له أهمية كما رأينا بالنسبة لتلك الدراسات أما الأمر الهام فهو التمييز النظري الأساسي الموضح في الدراسة (1) .  
ونحدث حالة أكثر أهمية حينما يقدم كاتب بياناً عن مجال الجغرافيا الذي

(1) يمكن أن توجد أمثلة على ذلك في كتاب «طبيعة الجغرافية» . وفي كلتا الحالتين فإن أي احتمال احتجاج من قبل المؤلفين قد تم تجنبه وذلك باختيار أمثلة من نشرات المؤلف الخاصة ، وان كان ذلك قد يحمل على أساس كونها غير ذات دلالة .

لا يضمن بصورة واضحة أنواعاً معينة من الأعمال التي لم تكن حتى اليوم يرهاها الجغرافيون . ولتبرير ذلك ، وللدفاع عن مفهومه تجاه التهمة الواضحة بكون حكمه غير مناسب ، ينبغي أن يظهر الكاتب أن الأعمال من النوع المحذوف يمكن أن تضمن بصورة أصح في حقول علمية أخرى غير الجغرافية وهو لا يستطيع أن يفعل ذلك في ضوء النظرية الجغرافية ، لأن ذلك سيكون عبارة عن نقاش في دائرة منطوية . وينبغي أن يثبت بأحكام على حالات ملموسة أن دراسات من النوع المعني تفتقر إلى الخصائص - إلى الهدف والتنظيم والتقنيات - التي تميز عموماً بكونها أساسية للعمل الجغرافي ، وهي من هذه النواحي أقرب إلى الأعمال في حقول علمية أخرى (١) .

وتثار مشكلة مشابهة حينما يحاول كاتب مثودولوجي أن يختبر صحة القواعد لعمل جغرافي بفحص نتائج تلك القواعد كما قدمت في الأعمال الأساسية التي أنتجت تحت تأثيرها . إن الافتقار إلى مثل هذه الاختبارات الملموسة تمثل الضعف الرئيسي في الكثير من مناقشاتنا المثودولوجية . ففي دراسة لمفهوم معين من مفاهيم حقل الجغرافيا أو قواعد معينة لعمل في الجغرافيا فإن من الأمور الهامة والوثيقة الصلة بالموضوع مباشرة تحديد ماذا كانت الأعمال التي أنتجت تحت تأثير تلك التوجيهات النظرية هي في تنظيمها وأهدافها وتقنياتها ذات سمة معترف بها عموماً باعتبارها جغرافية أم أنها أكثر قرباً لحقول أخرى (٢) .

وفي جميع هذه الحالات ينبغي أن يلاحظ أن الأحكام التي أطلقت على

(١) على سبيل المثال أنظر مناقشة كارل ساور عن أعمال معينة حول التأثير الجغرافي في التأريخ وعن أعمال في الجغرافية السياسية في «التطورات الحديثة في الجغرافية الحضرية» في المجلد المنون : «التطورات الحديثة في العلوم الاجتماعية» (١٩٢٧) (ص ٢٠٧ - ٢١١) .

(٢) من الأمثلة على هذا الاستعمال للأعمال الأساسية لأختبار الاستنتاجات النظرية ما يمكن الاطلاع عليها في كتابنا (طبيعة الجغرافية) ، وهي تشتمل على المثالين التي يشير إليهما Klimm باصبع الاتهام .

الأعمال الرئيسية هي ليست سوى اضافة الى المناقشة المتودولوجية (وهي في محلها فقط اذا كان موضوع المناقشة متودولوجيا) . وفي تقديم مثل هذه الأحكام لا يستطيع الكاتب أن يمنع القارئ من اعتبارها انتقادات للدراسات الأساسية التي استعملت كأمثلة - حتى وإن أصرّ الكاتب أن الأمر لا ينطوي على انتقاد كما أنه لا يستطيع أن يمنع القارئ من معاملتها كأحكام تقرّر امكانية أو عدم امكانية ادخال تلك الدراسات في الجغرافية . ولكن في حالة ذلك يكون القارئ هو المسؤول عن الاستنتاج الذي هو في صراع مع كل من المبادئ الاولى والثانية التي ذكرت أعلاه .

#### (د) هل السؤال هجوم على المؤلف ؟

اذا لم يعتبر نقداً للدراسة قام بها جغرافيّ القول أنها ليست جغرافيا ، أفليس هو نقد اذن للجغرافي الذي قام بهذه الدراسة ؟ ان هذا الاتجاه العام يستند الى الفرضية القائلة ان أولئك الذين يسمّون أنفسهم جغرافيين ينبغي أن يعملوا في الجغرافيا فقط . وفي عرف هؤلاء أنه بصرف النظر عن دلالة أو قيمة دراسة معينة ، اذا لم يكن ممكناً تصنيفها ضمن الجغرافيا ، فقد كان على الجغرافيّ ألا يقوم بتلك الدراسة . ونحن نسأل : ولم لا يفعل ذلك ؟ ان أي مؤهل للعمل في أي حقل من حقول المعرفة هو الكفاءة ، واذا قيل عن زميلنا انه يعمل خارج نطاق حقل الجغرافيا ، فالجغرافيون هم ليسوا الأشخاص الذين يحكمون على كفاءته في ذلك الحقل غير الجغرافي . وعلاوة على ذلك ، فإن الاختيار النهائي لكفاءة أية دراسة معينة هو العمل الذي أنجز في تلك الدراسة . فاذا وجد أن العمل أصيل وسليم ، فكيف يمكن أن يحكم على مؤلفه بأنه غير كفء لأن يفعل ذلك ؟

والحقيقة أن مجال حقل المعرفة الذي يكون الأكاديميون كفوعين للعمل فيه لا يمكن تحديده في ضوء حقل علميّ معين كانوا قد تدرّبوا فيه . ولست أشك أن أيّ واحد من قرائي يستطيع أن يذكر مواضيع معينة خارج حقل الجغرافيا

هو أكثر كفاءة فيها مما هو في مواضيع معينة ضمن حقله . ولذلك فلن يكون هدفاً سليماً اذا سعينا الى تحديد ماهي طبيعة ومجال الجغرافية لتتوصل الى حدود لا يتخطاها الجغرافيون من دون نقد، ان الهدف السليم هو أن نوفر توجيهاً - أن نميز قلباً مركزياً يعمل ضمنه وحوله الجغرافيون ، ويشعرون خارجه في اتجاهات مختلفة ، وان كانوا حذرين أين يضعوا أقدامهم . واذا لاحظنا أن أياً من زملائنا ، سواء أكان بسبب ميولهم الشخصية أم بسبب ممارستهم في حقول معينة ، يدخلون منطقياً ضمن حقول علمية أخرى ، فان ذلك الاستنتاج لا يحمل نقداً . بل على العكس من ذلك ، ففي توقع المكاسب التي قد تنجم عن الاختصاص التهجيني ، بوسعنا أن ننظر الى مثل هذه المبادرات بموافقة موضوعية . ولكننا نطلب من الباحث على هامش حقلنا ألا يفقد حاسة التوجيه لديه بحيث يشعر أنه ينبغي أن يدعى لأن يقول لزملائه : «هنا المركز الصحيح لحقلنا .. هنا حيث ينبغي لجميع الجغرافيين أن يعملوا» .

واذا سلمنا بقيمة الاعتراف بالحرية الكاملة للجغرافي لأن يعمل في الفرص المناسبة بالقدر من الحرية التي تسمح بها روحه وقدر ما تحمله كفاءته ، أفليس من شأنه ، كما قد يسأل القارئ : أن يكرس معظم عمله لحقل الجغرافيا ؟! انني افترض ، كأمر من أمور الامانة الثقافية والأكاديمية ، ان اي شخص يسمي نفسه جغرافياً سيرغب في تكريس معظم اهتمامه إلى ما يعتقد أنه جغرافيا . ولكن بما أنه لا يمكن أن تكون هناك سلطة ، كما لاحظنا ، لتقرر ما هي الجغرافية ، فان أي بيان من قبل الآخرين يشير إلى كونهم قد وجدوا عمله خارج الجغرافيا ، لن يتضمن نقداً لعمله ، بل نقداً لمفهومه للجغرافيا فحسب . ولن يجادل أي أحد في أن أي مفهوم لجغرافي عن الجغرافيا ، سواء كان قد ذكره في كتابات مثودولوجية أم أنه عبر عنه في كتاباته الأساسية هو عرضة للدراسة نقدية من قبل زملائه .

ويمكن أن نلخص مناقشتنا للمشاكل المعنية بوضع السؤال «هل هي جغرافيا؟» بالقول أن السؤال وثيق الصلة بالموضوع للأهداف المثودولوجية

فحسب . ويقدر ما هو منبثق عن حاجة الفرد لأن يصنّف وينظّم في ذهنه القطعة الخاصة من المعرفة الأساسية المتضمنة في دراسة معينة له ، فانه معنيّ لوحده بإجابته الخاصة على السؤال ، ولذلك ينبغي ألاّ يترك سبباً للافتراض أن أي شخص آخر معنيّ بجوابه . وبالنسبة للنقاش العام ، لا يكون السؤال في محله إلاّ اذا كان موضوع المناقشة مثودولوجياً ، وفي تلك الحالة فان تصنيف الأعمال الأساسية قد يعود إلى انعكاسات نقدية على نظريات مثودولوجية ، ولا يمكن دراستها في أية حالة من الحالات بكونها تلقسي ظلالات نقدية على الدراسات الأساسية أو على مؤلفيها .

#### (٥) المشكلة الشخصية

ان مناقشة الجغرافي في القسم الماضي تقودنا إلى ما يمكن أن يشكّل الصعوبات الرئيسية التي تبطن جميع المشاكل التي نوقشت في هذا البحث ألا وهي المشكلة الشخصية .

ففي تضاعيف الأقسام التي سبقت القسم الأخير ، أشرنا إلى كتابات بقلم جغرافيين كما لو كانت أشياء قائمة بذاتها ، توجد مستقلة عن مؤلفيها . وإن تبرر هذه الفرضية هو في كونها حقيقة ثابتة . فحينما ينشر المرء شيئاً قد كتبه ، فقد أرسل طفله طليقاً في العلم ليعيش أو يموت وليؤثر في القراء ، مستقلاً عن أي شيء يمكن أن يفعله له . وسواء استمر في اعتزازه به أم لا ، بل وحتى لو تبرأ منه كلياً ، فانه يستمر في وجوده المستقل ، ويعود إلى الحياة حينما تعاطف أحد القراء مع بعض آرائه — وربما بعد أن يموت مؤلفه الأصلي بزمن طويل حيث قد ينسى كشخص (٥) .

فاذا كانت هذه كل الصورة ، فليس لدينا مشكلة . لكن المشكلة تكمن في أنه بينما تنشر المقالات يوماً ، شأن ذرية الحيوانات الدنيا — ويفترض

(\*) من طريف ما يشار اليه بمناسبة هذا القول ان البروفسور هارتشورن قد توفي في أوائل الستينات وما تزال آراؤه المثودولوجية ذات أهمية كبرى في حقل الجغرافيا .



أنه لن يبقى لها صلة بمؤلفيها - فان المؤلفين يتشبهون بالأبوين البشريين في الاستمرار بارتباطهم بما نشروا . إن هذا الارتباط ليس نابعاً من مجرد الأحاسيس ، ففي درجة رئيسية يقرر أبناء عقل الإنسان سمعة أبيهم في حقل المعرفة .

ان القاعدة العامة في المناقشات الثقافية النقدية هو أن الناقد يدرس الكتابة لا الكاتب . ومع أننا نعلم أن نقد الكتابة قد يؤدي شخصية الكاتب ، فإننا نقرأ المقالات النقدية لأعمال أساسية من دون أن نعتبر النقد الصحيح للعمل هجوماً على الكاتب .

وتبدو الكتابات المثنودولوجية على أية حال أكثر ارتباطاً بشخصية الكاتب من الأعمال الأساسية . فمن الواضح أن الحقائق التي تشتمل عليها معظم محتويات الكتاب الأساسي لا تعود إلى شخص معين ، أما الأفكار فتبدو وكأنها الممتلكات المدللة لمن يعبر عنها . ونحن نؤكد هذا الانطباع بعرف يبدو غير محظوظ ولكنه لا يمكن تجنبه ، فمع ان اهتمامنا هو بالكتابة وليس بالكاتب ، فاننا نشير في الكتابات المثنودولوجية اليها لا في ضوء عناوينها ، بل في ضوء أسماء مؤلفيها . وبينما تكون الأعمال الأساسية هي عموماً وحدات متميزة تكون عناوينها غالباً مقابض ملائمة ، بل وفي الأحيان معروفة أكثر من أسماء مؤلفيها ، فالعكس هو الحالة الشائعة بالنسبة للكتابات المثنودولوجية . فاذا ما أشرنا إلى عمل بعنوان ((جغرافية الزراعة في العالم)) أو ((صناعة الزبيب في كاليفورنيا)) أو ((ألمانيا الجنوبية)) Suddeutscland . فان القارئ يدرك عمّ نتحدث . وحتى لو كان محتماً أن نشير بصورة متكررة إلى عناوين من أمثال : ((الدراسة الاستقرائية لمحتوى الجغرافية)) أو ((بعض التعليقات على الأساليب الجغرافية المعاصرة)) أو ((طبيعة وأساليب البحث الجغرافي)) Die Wesen Und Die Methoden De Geographie ، فان القليل من القراء سيدركون أننا كُنّا نشير إلى دراسات معروفة لديهم

بكونها كتابات دافيز ولايلي وهنتر . وعلاوة على ذلك ، ففي كثير من الحالات لا تكون الدراسات المثنودولوجية وحدات متميزة ، فقد يمكن تقديم وجهة نظر متحدة متميزة في ((كورس)) دراسي لعدة سنوات في عدد من المقالات وكل منها بعنوان مستقل . وان الصفة الوحيدة التي تربطها معا هو اسم الكاتب .

وبناء على هذا الميل في التفكير بالمناقشات المثنودولوجية في ضوء شخصي ، فان الناقد الذي يخضع أطروحة مثنودولوجية للتحليل المنطقي يعتبر وكأنه يشرح الكاتب الذي قدم تلك الأطروحة . واذا ما أجاب الكاتب الأصلي ليوضح أو يدافع عن الأطروحة ، فانه ينظر اليه وكأنه يدافع عن نفسه . وتعتبر المناقشة وكأنها صراع شخصي .

ولا يعود ذلك لكون القضايا النظرية المعنية هي ذات اهتمام شديد لنا ، بل على العكس من ذلك ، فيما أننا لسنا مهتمين بدرجة كافية بها فان اهتمامنا ينصرف إلى الجوانب العرضية ذات الاثارة الشخصية الأقوى . ولم نبلغ بعد درجة الموضوعية التي يفترض أن تبطن النقاش العلمي . ومن العوامل المضافة الفرضية الخاطئة في اعتبار الأشخاص المدربين من ذوي المستوى البارز في حقهم مجردين من أي أخطاء في استنتاجاتهم المنطقية . وبناء على ذلك فان اكتشاف أي خطأ من هذا النوع لا يتقبل كحافز لتصحيح التفكير . بل يعتبر نقداً مضرراً .

نحن لا ننظر إلى النقاش المثنودولوجي كجهد جدي ومتواضع لعقول ليست معصومة من الخطأ والتي تسعى عن طريق تبادل الأفكار للوصول إلى أقرب ما يمكن من الحقيقة . بل يحدث أن تعتبر المناقشات منازل ، وتعتبر فيها نقاط لاتفاق ملغية بدلا من أن يكون لها الأولوية ، وتضخم نقاط الاختلاف ، وتكون الجائزة هي تحقيق الهوية الشخصية لا الوصول إلى الحقيقة .

فإذا ما استطعنا التخلص من هذا الاهتمام بالأشخاص ، واذا استطعنا في مناقشتنا أن نركز اهتمامنا على الكتابات لا على الكتاب ، فأنا حينئذ يمكن

أن نتجنب الكثير من الصعوبات التي أشرنا إليها من قبل . وسواء أعتبر الكاتب بحوثه المثنودولوجية أقل أهمية من أعماله الأساسية أم لا فهذا أمر غير وثيق الصلة بالموضوع . ان الأمر الوثيق الصلة بالموضوع هو مسألة ما مدى أهمية الكتابات في تأثيرها على فكر القراء . وسواء أكانت الدراسة قد ظهرت للتوّ ، أم أنها ذات عمر عشرين عاماً ، أو ربما قرون ، فان ذلك غير ذي أهمية بالنسبة للموضوع . إن أي عمل يؤثر في الأفكار المعاصرة للباحثين يمكن أن يناقش على نحو صحيح كشيء بهمّ الفكر المعاصر . وسواء أكان يمثل الرأي الحالي لمؤلفه أم لا فامر ليس من اختصاص الناقد للكتابات الجغرافية . فاذا كان المؤلف قد تخلى عن تلك الآراء ، ولكنها استمرت في تأثيرها على القراء ، فان من شأنه لامن شأن الناقد ، أن يبلغ القراء بالتغير في تفكيره . ويتوقع من الناقد أن يأخذ بنظر الاعتبار «الفكر المعاصر» في الجغرافيا كما يعبر عن ذلك في الأدب الجغرافي فحسب (١) .

والخلاصة أن القاعدة العامة في فروع المعرفة تنطبق على المناقشات في المثنودولوجية ؛ فالباحث الأكاديمي ليس معنياً بالأشخاص بل بالكتابات . وينبغي أن يكون هنالك التزاماً دائماً بتركيز النقد المثنودولوجي على الكتابات لاعلى الأشخاص ، والمحافظة على لهجة المناقشة في المستوى غير الشخصي . واذا كان المؤلف قد فشل في أي وقت من الأوقات في التمسك بهذه المستويات فانه يعبر عن أسفه لكل من يمكن أن يكون قد تعرّض لأذاه . ولكن من العدل أن أذكر القارئ مرة أخرى أن الالتزام ينطبق على كلا الطرفين في قراءة بحث اصبح بذلك موضعاً للنقاش بين الكاتب والقارئ .

وبما أن الكثير من نقاشنا الذي يدور حول العرف في المناقشات المثنودولوجية كان نقدياً للعادات الحالية ومستويات الجغرافيين الأميركيين كان كمجموعة اجتماعية ، فمن المناسب أن نختم بحثنا بالاعتراف بعادة واحدة

---

(١) قارن المناقشة حول هذه النقطة في مقالة كلیم Klimm ، المرجع الأسبق ص ٤٨٨ .

متوسخة والتي يمكن أن نشير اليها بفخر . إنني أشير بذلك الى تلك الممارسة المتوطدة التي تتخذ صفة القانون الاجتماعي الصارم . وهي أنه حتى حينما يبدو ان المناقشة المثودولوجية تفود الى صراعات بين أشخاص لا بين أفكار . فان المارك ينظر اليها في الغالب كمبارات وليس كمعركة ، وبالتأكيد ليس حرباً . وينبغي ألا يؤذي أحد أن يلقى من حصانه الثقافي - مهما كان علو الحصان - بل على العكس ، يمكن أن تقبل التجربة كجزء من التعليم المستمر وخلال عدد لا بأس به السنين ، تمسك الجغرافيون الأميركيين دائماً بالمبدأ في كون الخلاف المثودولوجي ليس أساساً للخصومة الشخصية أو الشقاق في الحقل . ولذلك ففي كتابنا «طبيعة الجغرافية» قمنا بجهد عظيم - ربما أعظم مما قد يدركه القارئ - بالاشتراك مع ناشري الكتاب بتجنّب اشارات قد تؤدي الى انقسام ضمن الزمالة الجغرافية . ان هذا الجهد ، سواء أكان ناجحاً تماماً بحد ذاته أم لا ، قد قوبل بتعاون كامل ، بقدر ما علمت . من جميع الأشخاص المعنين . إن الجغرافيين الأميركيين ، سواء اتفقوا أم اختلفوا ، يحافظون على مستواهم في العلاقات الثقافية الودية .

## المراجع المذكورة في الأ

ان هذه الدراسة لطبيعة الجغرافيا مستمدة الموضوع . وقد أشير في هذا الكتاب الى تلك صفحات الكتاب تقريباً ، في موضعها وبصورة بين قوسين ولتسهيل الرجوع الى المراجع المذكورة قائمة المراجع المرفقة في آخر الكتاب ثم ثبتتاً رقم الصفحة في المرجع المذكور . ولقد نظمت هذه المراجع في مجموعات بصورة تجعل من قائمة المراجع بحد ذاتها مفيدة للباحث . وفي كل مجموعة من هذه المجموعات (عدا المراجع الأخيرة غير المصنفة) نظمت العناوين حسب التسلسل الزمني تقريباً . ويعالج الجزء الأول من القائمة التطور التاريخي للفكر الخاص بالجغرافيا قبل القرن الحالي ، مشتملاً على دراسات تاريخية وبيوغرافية ، وكذلك أمثلة من الدراسات في الجغرافيا . ويعالج الجزء الثاني والأكبر من القائمة تطور الفكر الجغرافي في القرن الحالي . ويقدم الملخص التالي فكرة عن تنظيم قائمة المراجع .

١ - تاريخ الفكر الجغرافي قبل عام ١٩٠٠ (١-٨٢) .

• دراسات تاريخية عامة (١-١١)

• دراسات بيوغرافية ونقدية لأعمال جغرافيين فودين (١٢-٣٧)

• دراسات مثودولوجية . مع كتابات توضيحية (٣٨-٨٢) .

٢ - الفكر الجغرافي في القرن العشرين (٨٣-٤٠٠) :

• مسح عام للكتابات الجغرافية (٨٣-١١٠)

• فلسفة العلم والحقول غير الجغرافية (١١١-١٢٠) .

• مثودولوجية الجغرافية عموماً (١٢١-٢٢٤) .

• في ألمانيا والبلدان الأخرى الناطقة باللغة الألمانية (١٨١-١٢١) .

• في فرنسا (١٨٧-١٨٢) .

- . (188-191) دقطار الأوربية الأخرى
- . (192-202) في بريطانيا العظمى
- . (203-224) في الولايات المتحدة
- نظرية الأقاليم ، اللاندشافتن Landschaften ، واللاندسكيبات  
Landscapes والحدود (225-297)
- . (225-280) في أوروبا
- . (281-297) في الولايات المتحدة
- . (298-328) أنظمة التقسيم الأقليمي
- دراسات ذكرت كتوضيحات (قد نظمت حسب الأبجدية من قبل  
المؤلف) (329-400) .
- ان كلمة «البيليوغرافيا» Bibliography الموضوعه بين قوسين تشير  
الى أن الدراسة تحتوي على قائمة خاصة من المراجع المفيدة . ان كانت  
على شكل قائمة منفصلة أو على شكل مراجع في الهامش .

## المراجع باللغات الاوربية

### A. HISTORY OF GEOGRAPHIC THOUGHT, PRIOR TO 1850

#### GENERAL HISTORICAL STUDIES

1. Wisotzki, Emil: *Zeitströmungen in der Geographie*. Leipzig, 1897. (Bibliography.)
2. Hettinger, Alfred: "Die Entwicklung der Geographie im 19. Jahrhundert," *Geogr. Ztschr.*, 4 (1898), 305-320. [Expanded in 161, 1-109.]
3. Richthofen, Ferdinand Frh. von: "Triebkräfte und Richtungen der Erdkunde im neunzehnten Jahrhundert" (Rektoratsrede, University of Berlin, 1903), *Ztschr. d. Ges. f. Erdkunde, Berlin*, 38 (1903), 655-692.
4. Günther, Siegmund: "Entwicklung der Erdkunde als Wissenschaft: Teil- und Hilfswissenschaften derselben," in Rothe, K. C., and E. Weyrich, *Der moderne Erdkunde-Unterricht*, Wien, Leipzig, 1912, 7-40.
5. Becker, Anton: "Entwicklung der Methodik des Erdkundeunterrichtes," in Rothe, K. C., and E. Weyrich, *Der moderne Erdkunde-Unterricht*, Wien, Leipzig, 1912, 41-55.
6. Wagner, Hermann: *Lehrbuch der Geographie*. Hannover, 1910. "Einleitung," 17-36.
7. Schmidt, Peter Heinrich: *Wirtschaftsforschung und Geographie*. Jena, 1925. (Bibliography.)
8. Plewe, Ernst: *Untersuchung über den Begriff der "vergleichenden" Erdkunde und seine Anwendung in der neueren Geographie*. *Ztschr. d. Ges. f. Erdkunde, Berlin*, Erg. Heft 4 (1932). (Bibliography.)
9. Wright, John Kirtland: "A Plea for the History of Geography," *ibid.* (Bruxelles), 8 (1925), 477-491. (Excellent bibliography on history of geography.)
10. Dickinson, Robert E., and O. J. R. Howarth: *The Making of Geography*. Oxford, 1933.
11. Bürger, Kurt: *Der Landschaftsbegriff: ein Beitrag zur geographischen Erdraumauffassung*. *Dresdener geograph. Studien* 7, 1935. (Bibliography). Abstract by K. H. Huggins, "Landscape and Landschaft," *Geography* 21 (1936), 205 f.

#### GEOGRAPHICAL AND CRITICAL STUDIES OF THE WORK OF INDIVIDUAL GEOGRAPHERS

12. Gerland, Georg: "Immanuel Kant, seine geographischen und anthropologischen Arbeiten," *Kant-Studien*, 19 (1905), 1-43, 417-547. Also published separately, Berlin, 1906.
13. Adickes, Erich: *Kants Ansichten über Geschichte und Bau der Erde*. Tübingen, 1911.
14. *idem*: *Untersuchungen zu Kants physischer Geographie*. Tübingen, 1911.
15. *idem*: *Ein neu aufgefundenes Kollegheft nach Kants Vorlesung über physische Geographie*. University, Tübingen, 1913. Reviews of this and two preceding titles, by O. Schüller, *Geogr. Ztschr.*, 19 (1913), 115; 20 (1914), 4 f.

16. Dove, Alfred: "Johann Reinhold Forster," and "George F. Forster," *Allg. deutsche Biographie*, 7 (1878), 166-181.
17. *Fünf Briefe der Gebrüder von Humboldt an Johann Reinhold Forster*, edited by F. Jonas. Berlin, 1899.
18. *Goethes Briefwechsel mit Wilhelm und Alexander v. Humboldt*, edited by L. Geiger. Berlin, 1919.
19. *Briefwechsel Alexander v. Humboldt's mit Heinrich Berghaus*, edited by Berghaus. 3 vols., Jena 1862, 1869.
20. Bruhns, Karl, editor: *Alexander v. Humboldt: eine wissenschaftliche Biographie*. 3 vols., Leipzig, 1872; English edition, vols. 1-2 only, London, 1873. (Bibliography.) (The references in this paper are taken from the biographical sections of Vol. I, by J. Löwenberg, and Vol. II, by A. Dove, and from the critical essay in Vol. III, by A. H. R. Grisebach; Peschel's essay is reprinted in his *Abhandlung* [66].)
21. Dove, Alfred: "Alexander v. Humboldt," *Allg. deutsche Biographie*, 13 (1881), 358-383.
22. Döring, Lothar: *Wesen und Aufgaben der Geographie bei Alexander von Humboldt*. Diss., Univ. Frankfurt, 1930. Also published in *Frankfurter Geograph. Hefte*, 1931. (Bibliography.)
23. Rehder, Helmut: *Die Philosophie der unendlichen Landschaft: Ihr Ursprung und ihre Vollendung*. Diss., Heidelberg, 1929.
24. Kramer, Gustav: *Carl Ritter: ein Lebensbild nach seinem handschriftlichen Nachlass*. 2 vols., Halle, 1864, 1870.
25. Marthe, F.: *Was bedeutet Carl Ritter für die Geographie*. Berlin, 1880. Brochure, reprinted with additions, from *Ztschr. d. Ges. f. Erdkunde, Berlin*, 1879, 374-400.
26. Ratzel, Friedrich: "Zu Carl Ritters hundertjährigem Geburtstage," in *Kleine Schriften*, Munich, 1906, I, 377-428. Originally published in newspaper, 1879, in part also in *Allg. Dtsch. Biographie*, 28, 679-697.
27. Hölzel, Emil: "Das geographische Individuum bei Carl Ritter und seine Bedeutung für den Begriff des Naturgebietes und der Naturgrenze," *Geogr. Ztschr.*, 2 (1896), 378-96, 433-444.
28. Fröbel, Julius: *Ein Lebenslauf: Aufzeichnungen, Erinnerungen und Bekenntnisse*. 2 vols., Stuttgart, 1890-91. Abstract in *Allg. deutsche Biographie*, 28 (1904), 163-172.
29. Hantzsch, Viktor: "Ernst Kapp," *Allg. deutsche Biographie*, 51 (1906), 31-37.
30. Girardin, Paul, and Jean Brunhes: "Elisée Reclus' Leben und Wirken," *Geogr. Ztschr.*, 12 (1906), 65-79.
31. Ratzel, Friedrich: "Oscar Peschel," *Allg. deutsche Biographie*, 25 (1887), 416-430. Repub. in Ratzel, *Kleine Schriften*, Munich, 1906, I, 429-447.
32. Hettner, Alfred: "Ferdinand von Richthofens Bedeutung für die Geographie," *Geogr. Ztschr.*, 12 (1906), 1-11.
33. Ute, Willi: "Alfred Kirchhoff," *Geogr. Ztschr.*, 13 (1907), 537-552.
34. Steffen, Hans: "Erinnerungen an Alfred Kirchoff als Methodiker und Universitätslehrer," *Geogr. Ztschr.*, 25 (1919), 289-302.
35. Helmodt, Hans: "Friedrich Ratzel, ein Lebensabriss von ihm selbst und vom Herausgeber," in Ratzel, *Kleine Schriften*, Munich, 1906 (H. Helmodt, editor), I, xxi-xviii.



36. Hassert, Kurt: "Friedrich Ratzel, Sein Leben und Wirken," *Geogr. Ztschr.*, 11 (1905), 305-325, 361-380.
37. Sapper, Karl: "Georg Gerland," *Geogr. Ztschr.*, 25 (1919), 329-340.

METHODOLOGY, WITH ILLUSTRATIVE WORKS

38. *The Geography of Strabo*. Trans. by H. C. Hamilton and W. Falconer, London, 1892.
39. Kant, Immanuel: *Vorkritische Schriften*, in Kant's *Gesammelte Schriften*, Berlin Academy of Sciences edition, Bd. I, II (1902, 1905). (Includes various short studies on the earth and its movements, earthquakes, and winds, and statements of his program for the course in "Physical Geography" for various years, originally published 1754-1765, Bd. I, 183-204, 417-472, 489-503; II, 1-12, 312 f., 443. See also *Reflexionen zur physischen Geographie*, edited by E. Adickes from manuscripts, Bd. XIV (1911), 539-635.)
40. *Immanuel Kant's physische Geographie*, edited by F. T. Rink. First published Königsberg, 1802, evidently from manuscripts of 1775 and 1759 (see footnote 3 in text). Republished in various editions of Kant's works, particularly in edition pub. by Berlin Academy of Sciences, Kant's *Gesammelte Schriften*, Bd. IX (1923), 151-436, with notes by Paul Gedan, 509-568.
41. Forster, John Reinhold: *Observations made during A Voyage Round the World, on Physical Geography, Natural History and Ethic Philosophy*. London, 1778.
42. Humboldt, Alexander v.: *Florae Fribergensis Specimen*. Berlin, 1793. (Long footnote on the division of the sciences concerned with nature, ix-x.)
43. *idem: Ideen zu einer Physiognomik der Gewächse*. (Brochure), Tübingen, 1806.
44. *idem: Ideen zu einer Geographie der Pflanzen nebst einem Naturgemälde d. Tropenländer*. Tübingen, 1807.
45. *idem: Ansichten der Natur: mit wissenschaftlichen Erläuterungen*. Stuttgart, 1808, 1849.
46. *idem: Essai politique sur le royaume de la nouvelle Espagne*. Paris, 1911.
47. *idem: Relation historique du Voyage aux régions équinoxiales du Nouveau Continent*. 3 vols.; Paris, 1814-25.
48. *Alexander von Humboldts Natur- und Kulturschilderungen, ausgewählt und eingeleitet von Karl H. Dietzel*. Leipzig, 1923. [Selections chiefly from the three preceding works.]
49. Ritter, Carl: *Die Erdkunde, im Verhältniss zur Natur und zur Geschichte der Menschen, oder allgemeine, vergleichende Geographie als sichere Grundlage des Studiums und Unterrichts in physikalischen und historischen Wissenschaften*. 19 vols. (2nd. ed. of Vols. I, II), Berlin, 1822-59. [Introduction, I, 1-88, republished in 50.]
50. *idem: Einleitung zur allgemeinen vergleichenden Geographie, und Abhandlungen zur Begründung einer mehr wissenschaftlichen Behandlung der Erdkunde*. Berlin, 1852. Republication of "Einleitung," and "Allgemeine Vorbemerkungen über die festen Formen der Erdrinde," both from the *Erdkunde* (1817); and five lectures given before the Acad. d. Wissenschaften, Berlin, 1826, 1828, 1833, 1836, 1850, and previously published in *Abhandlung d. kgl. Akad. . . (hist.-phil. Kl.)*.

51. Bucher, August Leopold: *Von den Hindernissen, welche der Einführung eines besseren Ganges beym Vortrage der Erdkunde auf Schulen im Wege stehen.* Cöslin, 1827.
52. Humboldt, Alexander v.: *Vorlesungen über physikalische Geographie nebst Prolegomenen über Stellung der Gestirne, Berlin im Winter 1827-28.* Ed. by Miron Goldstein, Berlin, 1934.
53. Fröbel, Julius: *Geographisch-statistische Beschreibung von Ober- und Nieder-Peru, Argentinien, Uruguay und Paraguay.* Vol. 20 of *Handbuch der neuesten Erdbeschreibung*, ed. by A. C. Gaspari, Guthsmuts and others. Weimar, 1831-32.
54. *idem*: "Einige Blicke auf den jetzigen formellen Zustand der Erdkunde," *Annalen der Erd-, Völker- und Staatenkunde* (Berghaus Annalen), 4 (1831), 493-506.
55. Ritter, Carl: "Carl Ritter's Schreiben an Heinrich Berghaus, in Beziehung auf den vorstehenden Aufsatz des Herrn Julius Fröbel," *Annalen der Erd-, Völker- und Staatenkunde* (Berghaus Annalen), 4 (1831), 506-520.
56. Fröbel, Julius: "Ueber die Unterscheidung einer Erdkunde als eigentlicher Naturwissenschaft und einer historischen Erdkunde," *Annalen der Erd-, Völker- und Staatenkunde* (Berghaus Annalen), 6 (1832), 1-10.
57. *idem*: "Entwurf eines Systemes der geographischen Wissenschaften," *Mittheil. aus d. Gebiete d. Theoretischen Erdkunde* (Zurich), 1 (1836), 1-35, 121-132. Discussed by H. Wagner. *Geogr. Jahrb.* 7 (1878), 621 f.
58. *idem*: "Ueber den orographischen Begriff des Gebirges, u. s. Andeutungen zu einer reinen Hypsographie," *Mittheil. aus d. Gebiete d. Theoretischen Erdkunde* (Zurich), 1 (1836), 469-481.
59. Humboldt, Alexander v.: *Asie Centrale: Recherches sur les Chaines de Montagnes et la climatologie correspondante.* 2 vols., Paris, 1843.
60. *idem*: *Kosmos: Entwurf einer physischen Weltbeschreibung.* 5 vols., Stuttgart, 1845-62.
61. Ritter, Carl: *Allgemeine Erdkunde. Vorlesungen an d. Univ. Berlin, hrsg. v. H. A. Daniel, Berlin, 1862.*
62. Fröbel, Julius: *Aus Amerika: Erfahrungen, Reisen und Studien.* 2 vols., Leipzig, 1857-58. Rewritten as *Seven Years Travel in Central America, Northern Mexico, and the Far West of the United States.* London, 1859. Review of former by Neumann, in *Ztschr. f. allg. Erdkunde*, 1858, 83 ff.; see also review by same of Fröbel's study of German immigration in America, *op. cit.*, 1860.
63. *idem*: *Amerika, Europa und die politischen Gesichtspunkte der Gegenwart.* Berlin, 1859.
64. Guyot, Arnold H.: *The Earth and Man.* (Trans. from French), Boston, New York, 1863.
65. Brown, Ralph H.: "Arnold Guyot's Notes on the Southern Appalachians," *Geogr. Rev.*, 29 (1939), 157 f.
66. Peschel, Oscar: *Abhandlungen zur Erdkunde.* Leipzig, 1877. Republication, after his death, of articles published 1854-70.
67. *idem*: *Neue Probleme der Vergleichenden Erdkunde als Versuch einer Morphologie der Erdoberfläche.* Leipzig, 1870, 1878. In part previously published in *Ausland*, 1866 and following years.
68. Spörer, Julius: "Zur historischen Erdkunde: Ein Streifzug durch das Gebiet der geographischen Literatur," *Geogr. Jahrb.*, 3 (1870), 326-429. (Bibliography.)

## HARRISON: THE NATURE OF GEOGRAPHY

69. Richthofen, Ferdinand Frh. v.: *China*. Vol. I, Berlin, 1877.
70. Marthe, F.: "Begriff, Ziel und Methode der Geographie," *Ztschr. d. Ges. f. Erdk.*, Berlin, 1877, 422-467. Abstract in *Geogr. Jahrb.*, 7 (1878), 628.
71. Wagner, Hermann: "Bericht über die Methodik der Erdkunde," *Geogr. Jahrb.*, 9 (1882), 651-700.
72. Ratzel, Friedrich: *Anthropogeographie*. Stuttgart, 1. Teil, 1882, 1899; 2. Teil, 1891, 1912.
73. Richthofen, Ferdinand Frh. v.: *Aufgaben und Methoden der heutigen Geographie*. Akad. Antrittsrede, Leipzig, 1883.
74. Wimmer, J.: *Historische Landschaftskunde*. Innsbruck, 1885.
75. Wagner, Hermann: "Bericht über die Methodik der Erdkunde (1883-1885)," *Geogr. Jahrb.*, 10 (1885), 607-610.
76. Gerland, Georg: "Vorwort des Herausgebers," ("Die wissenschaftliche Aufgabe der Geographie, ihre Methode und ihre Stellung im praktischen Leben," title according to Ratzel), *Beiträge zur Geophysik*, 1 (1887), i-liv.
77. Wagner, Herman: "Bericht über die Entwicklung der Methodik und des Studiums der Erdkunde (1885-1888)," *Geogr. Jahrb.*, 12 (1888), 418-444.
78. Supan, Alexander: "Über die Aufgaben der Spezialgeographie und ihre gegenwärtige Stellung in der geographischen Literatur," *Peterm. Mitt.*, 35 (1889), 153-157.
79. Vidal de la Blache, Paul: *États et nations de l'Europe autour de France*. Paris, 1889.
80. Wagner, Hermann: "Bericht über die Methodik der Erdkunde," *Geogr. Jahrb.*, 14 (1890), 371-399. (The last of a series of critical surveys of methodological literature, by Wagner, in Vols. 7, 8, 9, 10, 12, and 14.)
81. Richthofen, Ferdinand Frh. v.: "Antrittsrede"; *Sitzg. Ber., Akad. d. Wissensch. (phys.-math. Kl.)* Berlin, 1899, xxxii (603-607).
82. Richter, Edward: *Die Grenzen der Geographie*. Rektoratsrede, Graz Univ., 1900.

## B. GEOGRAPHIC THOUGHT IN THE TWENTIETH CENTURY

### GENERAL SURVEYS OF GEOGRAPHIC WORK

83. Brunhes, Jean: "Human Geography"; chapter in *History and Prospects of the Social Sciences*, H. E. Barnes, ed., New York, 1925.
84. Sauer, Carl: "Recent Developments in Cultural Geography," Chap. 4 of *Recent Developments in the Social Sciences*, E. C. Hayes, ed., Philadelphia, 1927, pp. 154-212. (Bibliography.)
85. *idem*: "Cultural Geography," in *Encycl. of Social Sciences*, 6 (1931), 621-623.
86. Vallaux, Camille: "Human Geography," in *Encycl. of Social Sciences*, 6 (1931), 624-626.
87. Sapper, Karl: "Economic Geography," in *Encycl. of Social Sciences*, 6 (1931), 626-628.
88. Joerg, W. L. G.: "Recent Geographical Work in Europe," *Geogr. Rev.*, 12 (1922), 431-483. (Bibliography.)
89. Vogel, Walther: "Stand und Aufgaben der historisch-geographischen Forschung in Deutschland," *Peterm. Mitteil., Erg.*, H. 209 (1930), 346-360. (Bibliography.)

90. Penck, Albrecht: on Alfred Hettner's importance in the development of geography, "Review" of Hettner's *Vergleichende Länderkunde*, in *Deutsche Literaturzeitung*, (I), 1935, 38-43; (II), 1936, 31-39.
91. Krebs, Norbert: "Der Stand der deutschen Geographie," *Geogr. Ztschr.*, 44 (1938), 241-249.
92. Oestreich, Karl: "Die neueren Strömungen in der niederländischen Geographie," *Geogr. Ztschr.*, 44 (1938), 289-297.
93. Musset, R.: "Der Stand der Geographie und ihre neueren wissenschaftlichen Strömungen in den Ländern französischer Zunge," *Geogr. Ztschr.*, 44 (1938), 269-277. (Bibliography.)
94. Migliorini, Elio: "Die heutigen neuen Strömungen in der italienischen Geographie," *Geogr. Ztschr.*, 44 (1938), 277-283.
95. Galon, Rajmund: "Die Geographie in Polen, ihre Fortschritte und Ziele," *Geogr. Ztschr.*, 44 (1938), 297-306. (Bibliography.)
96. Ahlmann, Hans W., and Nils Friberg: "Neue Strömungen in der nordischen geographischen Forschung," *Geogr. Ztschr.*, 44 (1938), 307-315. (Bibliography.)
97. Berg, Lev Simonovich: *Outline of the History of Geography in Russia* (in Russian). Reference based on review in *Geogr. Ztschr.*, 36 (1930), 103.
98. Sölch, Johann: "Der geographische Unterricht in England," *Geogr. Ztschr.*, 31 (1925), 26 ff.
99. *idem*: "Die Verknüpfung von Geographie und Gesellschaftslehre in England," *Geogr. Ztschr.*, 36 (1930), 145-157.
100. Huender, W. J.: *De Englesche Geographie en de 20ste Eeuw*. Utrecht, 1934. Synopsis in two pages in English. Review by J. Sölch in *Geogr. Ztschr.*, 42 (1936), 27.
101. Dickinson, Robert E.: "Die gegenwärtigen Strömungen der britischen Geographie," *Geogr. Ztschr.*, 44 (1938), 258-269. (Bibliography.)
102. Davis, William Morris: "The Progress of Geography in the United States," *Ann. Assn. Am. Geogr.*, 14 (1924), 159-215.
103. Johnson, Douglas: "The Geographic Prospect," *Ann. Assn. Am. Geogr.*, 19 (1929), 167-231.
104. Davis, William Morris: "A Retrospect of Geography," *Ann. Assn. Am. Geogr.*, 22 (1932), 211-230.
105. Parkins, Almon E.: "The Geography of American Geographers," *Journal of Geog.*, 33 (1934), 221-230.
106. Bowman, Isaiah: *Geography in Relation to the Social Sciences*. New York, 1934. (Bibliography.)
107. Colby, Charles C.: "Changing Currents of Geographic Thought," *Ann. Assn. Am. Geogr.*, 26 (1936), 1-37. (Bibliography.)
108. Broek, J. O. M.: "Neuere Strömungen in der amerikanischen Geographie," *Geogr. Ztschr.*, 44 (1938), 249-258. (Bibliography.)
109. Pfeifer, Gottfried: "Entwicklungstendenzen in Theorie und Methode der regionalen Geographie in den Vereinigten Staaten, nach dem Kriege," *Ztsch. d. Ges. f. Erdk., Berlin*, 1938, 93-125. (Bibliography.) Abstract by J. Leighly, *Geogr. Rev.*, 28 (1938), 679. (A complete translation by Leighly has been distributed in mimeograph form by the American Geographical Society.)
110. Inouyé, Syuzi: "Die japanische Geographie der letzten zehn Jahre," *Geogr. Ztschr.*, 44 (1938), 284-289.

## HARTSHORNE: THE NATURE OF GEOGRAPHY

### PHILOSOPHY OF SCIENCE, AND OF NON-GEOGRAPHIC FIELDS

111. Hettner, Alfred: "Das System der Wissenschaften," *Preuss. Jahrbücher*, 122 (1905), 251-277 [in part in 161, 110-117].
112. Wundt, Wilhelm: *Logik*. Stuttgart, 1907. Vol. II. "Logik der exakten Wissenschaften."
113. Lehmann, Otto: "Über die Stellung der Geographie in der Wissenschaft," *Vierteljahrsschr. d. Naturforsch. Ges. in Zürich*, 81 (1936), 217-239.
114. Barry, Frederick: *The Scientific Habit of Thought: An Informal Discussion of the Source and Character of Dependable Knowledge*. New York, 1927.
115. Cohen, Morris: *Reason and Nature: An Essay on the Meaning of the Scientific Method*. New York, 1931.
116. Kroeber, Alfred Louis: "History and Science in Anthropology," *American Anthropologist*, 37 (1935), 539-569.
117. Johnson, Allen: *The Historian and Historical Evidence*. New York, 1934.
118. Steefel, Lawrence D.: "History," Chap. vii in *Man and Society: A Substantive Introduction to the Social Sciences*, E. P. Schmidt, ed., New York, 1937, 305-322.
119. Shotwell, James T.: "History," *Encyc. Britt.*, 14th ed.
120. Barnes, Harry Elmer: "History," *Encycl. Amer.*, rev. ed., 1938.

### THE METHODOLOGY OF GEOGRAPHY, IN GENERAL

#### IN GERMAN-SPEAKING COUNTRIES \*

121. Hettner, Alfred: "Geographische Forschung und Bildung," *Geogr. Ztschr.*, 1 (1895), 1-19. [Concepts later developed in 126 and 161.]
122. Schlüter, Otto: "Bemerkungen zur Siedlungsgeographie," *Geogr. Ztschr.*, 5 (1899), 65-84, especially, 65-68.
123. Hettner, Alfred: "Grundbegriffe und Grundsätze der physischen Geographie," *Geogr. Ztschr.*, 9 (1903), 21-40, 121-139, 193-213. [Largely repeated in 161, 215-343.]
124. Oberhummer, Eugen: *Die Stellung der Geographie zu den historischen Wissenschaften*. (Brochure), 1904.
125. Penck, Albrecht: "Die Physiographie als Physiogeographie in ihren Beziehungen zu anderen Wissenschaften," *Geogr. Ztschr.*, 11 (1905), 1-20.
126. Hettner, Alfred: "Das Wesen und die Methoden der Geographie," *Geogr. Ztschr.*, 11 (1905), 545-564, 615-629, 671-686. [Included in 161, 110-132, etc.]
127. Schlüter, Otto: *Die Ziele der Geographie des Menschen*. Antrittsrede, Munich, 1906.
128. Penck, Albrecht: *Beobachtung als Grundlagen der Geographie*. Two addresses, Berlin, 1906.
129. *idem*: "Antrittsrede," *Sitzg. Ber., Akad. d. Wissensch. (phys.-math. Kl.)*, Berlin, 1907: xxxiii (634-641).
130. Hettner, Alfred: "Die Geographie des Menschen," *Geogr. Ztschr.*, 13 (1907), 401-425. [Included in 161, 266-273.]
131. Schlüter, Otto: "Über das Verhältnis von Natur und Mensch in der Anthropogeographie," *Geogr. Ztschr.*, 13 (1907), 505-517. Discussion by A. Hettner, 580-583.

132. Hettner, Alfred: "Methodische Streifzüge," *Geogr. Ztschr.*, 13 (1907), 627-632, 694-699; 14 (1908), 561-568.
133. Banse, Ewald: "Geographie," *Peterm. Mitt.*, 58 (1912), 1-4, 69-74, 128-131.
134. Schlüter, Otto: "Die Erde als Wohnraum des Menschen," in Rothe, K. C., and E. Weyrich, *Der moderne Erdkunde-Unterricht*, Wien, Leipzig, 1912, 379-430.
135. Hahn, Friedrich: "Methodische Untersuchungen über die Grenzen der Geographie (Erdbeschreibung) gegen die Nachbarwissenschaften," *Peterm. Mitt.*, 60 (1914), 1-4, 65-68, 121-124.
136. Gradmann, Robert: "Geographie und Landeskunde," *Geogr. Ztschr.*, 21 (1915), 700-704.
137. Penck, Albrecht: "Der Krieg und das Studium der Geographie," *Ztschr. d. Ges. f. Erdk.*, Berlin, 1916; 158-176, 222-248.
138. Merz, Al.: "Die Heidelberger Tagung deutscher Hochschullehrer der Geographie, 26-27. April 1916," *Ztschr. d. Ges. f. Erdk.*, Berlin, 1916, 392-408.
139. Hellpach, Willy: *Die geopsychischen Erscheinungen*. Leipzig, 1917, 1923. Revised, 1935, as *Geopsyche*.
140. Hettner, Alfred: "Die allgemeine Geographie und ihre Stellung im Unterricht," *Geogr. Ztschr.*, 24 (1918), 172-178. [Included in 161, 122-132].
141. Hassinger, Hugo: "Über einige Aufgaben geographischer Forschung und Lehre," *Kartogr. u. Schulgeogr. Ztschr.*, 1919, 1-12.
142. Hettner, Alfred: "Die Einheit der Geographie in Wissenschaft und Unterricht," *Geogr. Abende*, im Zentralinst. f. Erzbg. u. Unterr., Heft 1, Berlin, 1919.
143. Philippon, Alfred: "Die Lehre vom Formenschatz der Erdoberfläche als Grundlage für die geographische Wissenschaft," *Geogr. Abende*, Heft 2, Berlin 1919.
144. Gradmann, Robert: "Pflanzen und Tiere im Lehrgebäude der Geographie," *Geogr. Abende*, Heft 4, Berlin 1919.
145. Schlüter, Otto: "Stellung der Geographie des Menschen in der erdkundlichen Wissenschaft," *Geogr. Abende*, Heft 5, Berlin 1919.
146. Branca, W., and Em. Kayser: "Zu welchen schweren Schäden führt eine übertriebene Betonung der Geologie in der Geographie?" *Ztschr. d. dtsh. geol. Ges.*, 71 (1919), B 30-44.
147. Penck, Albrecht: "Zu welchen schweren Schäden führt eine übertriebene Betonung der Geologie in der Geographie?" *Ztschr. d. dtsh. geol. Ges.*, 72 (1920), 124-138. [Reply to 146.]
148. Schlüter, Otto: "Die Erdkunde in ihrem Verhältnis zu den Natur- und Geisteswissenschaften," *Geogr. Anzeig.*, 21 (1920), 145-152, 213-218.
149. Philippon, Alfred: *Grundzüge der allgemeinen Geographie*. Leipzig, 1920, 1933. Especially pp. 1-16.
150. Leutenegger, Albert: *Begriff, Stellung und Einteilung der Geographie*. 1922.
151. Volz, Wilhelm: "Das Wesen der Geographie in Forschung und Darstellung," Antrittsrede, Leipzig 1923, *Schles. Jahrb. f. Geistes- u. Naturwissensch.*, 1 (1923), 239-272.
152. Hettner, Alfred: "Methodische Zeit- und Streitfragen," *Geogr. Ztschr.*, 29 (1923), 37-59.
153. Heiderich, Franz: "Geographisch-methodische Streiflichter," in *Sieger-Festschrift*, Wien, 1924, 212-222.

154. Schlüter, Otto: "Staat, Wirtschaft, Volk, Religion in ihrem Verhältnis zur Erdoberfläche," *Ztschr. f. Geopolitik*, 1 (1924), 378-383, 432-443.
155. Braun, Gustav: *Zur Methode der Geographie als Wissenschaft*. (Brochure), Greifswald, 1925. Also pub. as *Erg. H. z. 17/38 Jahresbericht d. geogr. Ges., Greifswald*.
156. Graf, Otto: *Vom Begriff der Geographie*. Munich and Berlin, 1925 (Bibliography). Review by A. Hettner, *Geogr. Ztschr.*, 32 (1926), 304-306, with reply by Graf and counter-reply by Hettner, *Geogr. Ztschr.*, 33 (1927), 341-344.
157. Maull, Otto: *Politische Geographie*. Berlin, 1925. (Bibliography.) Review by O. Schlüter, *Geogr. Anz.*, 27 (1926), 62-66; reply by Maull, 245-253; and review by R. Sieger, *Geogr. Ztschr.*, 32 (1926), 379 f.
158. Penck, Albrecht: "Geographie und Geschichte," *Neue Jahrbücher f. Wissensch. u. Jugendbildg.*, 2 (1926), 47-54. Abstract in *Ztschr. d. Ges. f. Erdk.*, Berlin, 60 (1925), 384 f.
159. *idem*: "Geography among the Earth's Sciences," *Proceed. Amer. Philos. Soc.*, 66 (1927), 621-644.
160. Tiessen, Ernst: "Die Eingrenzung der Geographie," *Peterm. Mitt.*, 73 (1927), 1-9.
161. Hettner, Alfred: *Die Geographie, ihre Geschichte, ihr Wesen und ihre Methoden*. Breslau, 1927. (Contains most of the material published in his numerous articles in the *Geogr. Ztschr.* from 1895 to 1927.)
162. Penck, Albrecht: "Die Geographie unter den erdkundlichen Wissenschaften," *Die Naturwissenschaften*, 16 (1928), 33-41.
163. *idem*: "Neuere Geographie," *Ztschr. d. Ges. f. Erdkunde, Berlin, Sonderband 1928*, 31-56.
164. Pfeifer, Gottfried: "Über raumwirtschaftliche Begriffe und Vorstellungen und ihre bisherige Anwendung in der Geographie und Wirtschaftswissenschaft," *Geogr. Ztschr.*, 34 (1928), 321-340, 411-425.
165. Hassinger, Hugo: "Über einige Beziehungen der Geographie zu den Geschichtswissenschaften," *Jahrb. f. Landeskunde v. Niederösterreich*, 21 (1928), Festschrift f. O. Redlich, 3-29.
166. Kraft, Victor: "Die Geographie als Wissenschaft," in *Enzykl. d. Erdk., Teil: Methoden d. Geographie*, Leipzig, Vienna, 1929, 1-22.
167. Hettner, Alfred: "Methodische Zeit- und Streitfragen: Neue Folge," *Geogr. Ztschr.*, 35 (1929), 264-286, 332-345.
168. *idem*: "Unsere Auffassung von der Geographie" (addressed to Alfred Philipsson), *Geogr. Ztschr.*, 35 (1929), 486-491.
169. Schlüter, Otto: "Über die Aufgaben der Verkehrsgeographie im Rahmen der 'reinen' Geographie," *Peterm. Mitt., Erg. Heft 209* (1930), 298-309.
170. Ule, Willi: "Methoden der geographischen Forschung," in *Handbuch d. biolog. Arbeitsmethoden*, Abt. X (1930), 485-528.
171. Hettner, Alfred: "Die Geographie als Wissenschaft und als Lehrfach," *Geogr. Anz.*, 32 (1931), 107-117.
172. Passarge, Siegfried: "Aufgaben und Methoden der politischen Geographie," *Ztschr. f. Politik*, 21 (1931), 443-460.
173. Lautensach, Hermann: "Wesen und Methoden der geographischen Wissenschaft," in *Klute's Handbuch der geographischen Wissenschaft*, Potsdam, 1933, I, 23-56.

174. Schrepfer, Hans: "Einheit und Aufgaben der Geographie als Wissenschaft," in J. Peterson and H. Schrepfer, *Die Geographie vor neuen Aufgaben*. Frankfurt a. M., 1934.
175. Hettner, Alfred: "Neue Angriffe auf die heutige Geographie," *Geogr. Ztschr.*, 40 (1934), 341-343, 380-383.
176. *idem*: "Gesetzmässigkeit und Zufall in der Geographie," *Geogr. Ztschr.*, 41 (1935), 2-15.
177. Plewe, Ernst: "Randbemerkungen zur geographischen Methodik," *Geogr. Ztschr.*, 41 (1935), 226-237.
178. Obst, Erich: "Zur Auseinandersetzung über die zukünftige Gestaltung der Geographie," *Geogr. Wochenschr.*, 3 (1935), 1-16.
179. Maull, Otto: "Allgemeine vergleichende Länderkunde in *Länderkundliche Forschung*," *Krebsfestschrift*, Stuttgart, 1936, 172-186.
180. Schmidt, Peter Heinrich: *Philosophische Erdkunde: Die Gedankenwelt der Geographie und ihre nationalen Aufgaben*. Stuttgart, 1937.
181. Lehmann, Otto: *Der Zerfall der Kausalität und die Geographie*. (Brochure published by author), Zurich, 1937.

#### IN FRANCE

182. Brunhes, Jean: *La géographie humaine*. Paris, 1910, 1925. Translated as *Human Geography*. Chicago, 1920.
183. Vidal de la Blache, Paul: "Les caractères distinctifs de la géographie," *Ann. de Géogr.*, 22 (1913), 289-299.
184. *idem*: *Principes de géographie humaine*. Ed. by Emm. de Martonne, Paris, 1921. Translated as *Principles of Human Geography*, New York, 1926.
185. Febvre, Lucien: *Le terre et l'évolution humaine*, in the series, "L'Évolution de l'Humanité." Paris 1924. Translated as *A Geographical Introduction to History*, in the series, *The History of Civilization*. New York, 1925. (Bibliography.)
186. Vallaux, Camille: *Les sciences géographiques*. Paris, 1925.
187. Ancel, Jacques: *Geopolitique*. (Brochure), Paris, 1938.

#### IN OTHER CONTINENTAL COUNTRIES

188. Almagià, Roberto: "Problemi e indirizzi attuali della Geografia," *Atti d. Soc. Italiana per il Progresso d. Scienze* (Pavia), 1929, 3-33.
189. Michotte, P.: "L'Orientalion nouvelle en géographie"; *Bull. de la Soc. R. Belge de Géogr.*, 1921, 5-43.
190. DeGeer, Sten: "On the Definition, Method, and Classification of Geography," *Geografiska Annaler*, 1923, 1-37.
191. Markus, Eduard: *Geographische Kausalität*. Tartu, 1936. (Bibliography.)

#### IN GREAT BRITAIN

192. Chisholm, George G.: "The Meaning and Scope of Geography" (Inaugural address, Edinburgh), *Scott. Geogr. Mag.*, 24 (1908), 561-575.
193. Unstead, John Frederick: "Geography and Historical Geography," *Geogr. Journal*, 49 (1922), 55-59; a review of Carl Sauer, *Geography of the Ozark Highland of Missouri*.



194. Fairgrieve, James: *Geography in School*. London, 1926, 1933.
195. Roxby, Percy M.: "The Scope and Aims of Human Geography," *Scott. Geog. Mag.*, 46 (1930), 276-289.
196. Mackinder, Halford John: "The Human Habitat," *Scott. Geog. Mag.*, 47 (1931), 321-335.
197. "What is Historical Geography?" report of a joint meeting of British geographers and historians, *Geography*, 17 (1932), 39-45.
198. Gilbert, Edmund William: "What is Historical Geography?" *Scott. Geogr. Mag.*, 48 (1932), 129-136.
199. East, William Gordon: "The Nature of Political Geography," *Politica*, 2 (1937), 259-286.
200. Stamp, Josiah C.: "Geography and Economic Theory," *Geography*, 22 (1937), 1-14.
201. Crowe, P. R.: "On Progress in Geography," *Scott. Geogr. Mag.*, 54 (1938), 1-19.
202. Dickinson, Robert E.: "Landscape and Society," *Scott. Geogr. Mag.*, 55 (1939), 1-14, with comment by P. R. Crowe, 14 f.

#### IN THE UNITED STATES

203. Davis, William Morris: "An Inductive Study of the Content of Geography," *Bull. Am. Geogr. Soc.*, 38 (1906), 67-84.
204. Semple, Ellen Churchill: *Influences of Geographical Environment*, New York, 1911. (Bibliography.)
205. Brigham, Albert Perry: "Problems of Geographical Influence," *Ann. Assn. Am. Geogr.*, 5 (1915), 3-25.
206. Fenneman, Nevin: "The Circumference of Geography," *Ann. Assn. Am. Geogr.*, 9 (1919), 3-12.
207. Dryer, Charles Redway: "Genetic geography: The Development of the Geographic Sense and Concept," *Ann. Assn. Am. Geogr.*, 10 (1920) 3-16.
208. Barrows, Harlan H.: "Geography as Human Ecology," *Ann. Assn. Am. Geogr.*, 13 (1923), 1-14.
209. Sauer, Carl: "The Survey Method in Geography and its Objectives," *Ann. Assn. Am. Geogr.*, 14 (1924), 17-33.
210. Thomas, Franklin: *The Environmental Basis of Society: A Study in the History of Sociological Thought*. New York, 1925. (Bibliography.)
211. Sauer, Carl: "The Morphology of Landscape," *Univ. Calif. Publ. in Geog.*, 2 (1925), 19-53.
212. Whitbeck, Ray H.: "Adjustments to Environment in South America: An Interplay of Influences," (long introductory footnote), *Ann. Assn. Am. Geogr.*, 16 (1926), 1 ff.
213. Huntington, Ellsworth: "The Terrestrial Canvas," Chap. 1 of his *The Human Habitat*. New York, 1927.
214. Turner, Frederick J.: *The Significance of Sections in American History*. New York, 1932. "Introduction."
215. Whitbeck, Ray H., and Thomas, Olive J.: *The Geographic Factor: Its Role in Life and Civilization*. New York, 1932. (Bibliography.)
216. Harlshorne, Richard: "Recent Developments in Political Geography," *Amer. Pol. Sci. Rev.*, 29 (1935), 785-804, 943-966. (Bibliography.)

217. Whittlesey, Derwent: "Geography," *Thirty-sixth Yearbook, Nt. Soc. for the Study of Educ.*, (1937), II, 119-125.
218. Hartshorne, Richard: "Geography for What?" (editor's title), *Social Education*, 1 (1937), 166-172.
219. Huntington, Ellsworth: "Geography and History," *Canadian Journal of Econ. and Pol. Science*, 3 (1937), 565-572 [a review of 389].
220. Leighly, John: "Some Comments on Contemporary Geographic Methods," *Ann. Assn. Am. Geogr.*, 27 (1937), 125-141.
221. Platt, Robert S.: "Items in the Regional Geography of Panamá: With Some Comments on Some Comments on Contemporary Geographic Method," *Ann. Assn. Am. Geogr.*, 28 (1938), 13-36.
222. Leighly, John: "Methodologic Controversy in Nineteenth Century German Geography," *Ann. Assn. Am. Geogr.*, 28 (1938), 238-258.
223. Finch, Vernon C.: "Geographical Science and Social Philosophy," *Ann. Assn. Am. Geogr.*, 29 (1939), 1-28.
224. Platt, Robert S.: "Reconnaissance in British Guiana, with Comments on Micro-geography," *Ann. Assn. Am. Geogr.*, 29 (1939), 105-126.

#### THE THEORY OF REGIONS, LANDSCHAFTEN, LANDSCAPES, AND BOUNDARIES

##### IN EUROPE

225. Hassinger, Hugo: "Das geographische Wesen Mitteleuropas nebst einigen grundsätzlichen Bemerkungen über die geographischen Naturgebiete Europas und ihre Begrenzung," *Mitt. d. k. k. Geogr. Ges., Wien*, 60 (1917), 437-493.
226. Penck, Albrecht: *Über politische Grenzen*. Rektoratsrede, Berlin, 1917.
227. Sieger, Robert: "Zur politisch-geographischen Terminologie," *Ztschr. d. Ges. f. Erdk., Berlin*, 52 (1917), 497-529; 53 (1918), 48-69.
228. Maull, Otto: "Geographische Staatsstruktur und Staatsgrenzen," *Kartogr. u. Schulgeogr. Ztschr.*, 8 (1919), 129-136.
229. Passarge, Siegfried: *Vergleichende Landschaftskunde*, Heft 1. Berlin, 1921.
230. Friedrichsen, Max: "Die geographische Landschaft," *Geogr. Ann.*, 22 (1921), 154-161, 233-240.
231. Bluntschli, Hans: "Die Amazonasniederung als harmonischer Organismus," *Geogr. Ztschr.*, 27 (1921), 49-67.
232. Sieger, Robert: "Natürliche Räume und Lebensräume," *Peterm. Mitt.*, 69 (1923), 252-256.
233. Sidaritsch, Marian: "Landschaftseinheiten und Lebensräume in den Ostalpen," *Peterm. Mitt.*, 69 (1923), 256-261.
234. Krebs, Norbert: "Natur- und Kulturlandschaft," *Ztschr. d. Ges. f. Erdk., Berlin*, 58 (1923), 81-94.
235. Younghusband, Francis: *Das Herz der Natur*. Leipzig, 1923.
236. Gradmann, Robert: "Das harmonische Landschaftsbild," *Ztschr. d. Ges. f. Erdk., Berlin*, 59 (1924), 129-147. Reply by Passarge, and counter-reply, 331-337.
237. Sölch, Johann: *Die Auffassung der "natürlichen Grenzen" in der wissenschaftlichen Geographie*. (Brochure), Innsbruck, 1924. (Bibliography.) Review by R. Sieger, *Peterm. Mitt.*, 71 (1925), 57-59.
238. Passarge, Siegfried: *Vergleichende Landschaftskunde*, Heft 4. Berlin, 1924. Review by Sapper, *Geogr. Ztschr.*, 31 (1925), 179.

239. Markus, Eduard: "Naturkomplexe," *Sitzungsber. d. Naturf.-Ges. bei d. Univ. Dorpat*, 32 (1925), 79-94.
240. Passarge, Siegfried: "Harmonie und Rhythmus in der Landschaft," *Peterm. Mitt.*, 71 (1925), 250-252.
241. Maull, Otto: "Zur Geographie der Kulturlandschaft," in *Freie Wege vergleichender Erdkunde, Festgabe für E. von Drygalski*, München, Berlin, 1926, 11-30.
242. Hettner, Alfred: "Methodische Zeit- und Streitfragen: Passarges Landschaftskunde!," *Geogr. Ztschr.*, 31 (1925), 162-164.
243. Volz, Wilhelm: "Der Begriff des "Rhythmus" in der Geographie," *Mitt. d. Ges. f. Erdk., Leipzig*, 1923-5 (1926), 8-41.
244. Vogel, Walther: "Zur Lehre von den Grenzen und Räumen," *Geogr. Ztschr.*, 32 (1926), 191-198.
245. Granö, Johannes G.: "Die Forschungsgegenstände der Geographie," *Acta Geographica*, 1, 1-15 (Helsinki, 1927).
246. Banse, Ewald: *Landschaft und Seele: Neue Wege der Untersuchung und Gestaltung*. Munich, 1928.
247. Schlüter, Otto: "Die analytische Geographie der Kulturlandschaft erläutert am Beispiel der Brücken," *Ztschr. d. Ges. f. Erdk., Berlin*, Sonderband, 1928, 388-411.
248. Creutzburg, Nikolaus: "Über den Werdegang von Kulturlandschaften," *Ztschr. d. Ges. f. Erdk., Berlin*, Sonderband, 1928, 412-425.
249. Penck, Albrecht: "Deutschland als geographische Gestalt," in *Deutschland: die natürlichen Grundlagen seiner Kultur*, pub. by K. L. Deutsch, Akad. d. Naturfr. z. Halle, Leipzig, 1928.
250. Waibel, Leo: "Beitrag zur Landschaftskunde," *Geogr. Ztschr.*, 34 (1928), 475-486. Reply by Rudolf Ahrens and counter-reply by Waibel, *Geogr. Ztschr.*, 35 (1929), 166-170.
251. Spethmann, Hans: *Dynamische Länderkunde*. Breslau, 1928. Review by R. Gradmann, *Geogr. Ztschr.*, 34 (1928), 551-553; [discussions by Hettner, 167, Philippson, 260; reply by Spethmann, and counter discussion by Gradmann, 261].
252. Granö, Johannes G.: "Reine Geographie: eine methodologische Studie beleuchtet mit Beispielen aus Finnland und Estland," *Acta Geographica*, 2, No. 2 (Helsinki, 1929). (Bibliography.) Review by H. Hassinger, *Geogr. Ztschr.*, 36 (1930), 293-296.
253. Hassinger, Hugo: Discussion of Passarge school; in a review in *Peterm. Mitt.*, 74 (1928), 371 f. (§ 435) and in discussion with Passarge, *op. cit.*, 75 (1929), 86 f.
254. Lehmann, Otto: "Länderkunde und - - - Länderkunde," *Mitt. d. Geogr. Ges., Wien*, 72 (1929), 292-334.
255. Krebs, Norbert: "Revolution und Evolution in der Geographie," *Mitt. d. Geogr. Ges., Wien*, 72 (1929), 334-345. [Reply to 254.]
256. Hassinger, Hugo: "Zum Darstellungsproblem in der Geographie," *Geogr. Ztschr.* 35 (1929), 541-546.
257. Passarge, Siegfried: *Beschreibende Landschaftskunde*. Hamburg, 1929.
258. *idem*: "Wesen, Aufgaben und Grenzen der Landschaftskunde," *Peterm. Mitt.*, Erg. Heft 209 (1930), 29-44.

259. *idem*: "Das Problem des logischen Systems der Landschaftstypen," *Naturwissenschaft.*, 19 (1931), 702-704.
260. Philippon, Alfred: "Methodologische Bemerkungen zu Spethmann's Länderkunde," *Geogr. Ztschr.*, 36 (1930), 1-16.
261. Spethmann, Hans: *Das länderkundliche Schema in der deutschen Geographie: Kämpfe um Fortschritt und Freiheit*. Berlin, 1931. Review by E. v. Drygalski, *Peterm. Mitt.*, 1932, 5-6; discussion by R. Gradmann, *Geogr. Ztschr.*, 37 (1931), 540-548.
262. Volz, Wilhelm: "Geographische Ganzheitlichkeit," *Ber. d. math.-phys. Kl. d. sächs. Akad. d. Wiss.*, 84 (1931), 91-113.
263. Lautensach, Hermann: "Die länderkundliche Gliederung Portugals," *Geogr. Ztschr.*, 38 (1932), 193-205, 271-284; especially 193-198.
264. Hassinger, Hugo: "Der Staat als Landschaftsgestalter," *Ztschr. f. Geopolitik*, 9 (1932), 117-122, 182-187.
265. Hettner, Alfred: "Zur aesthetischen Landschaftskunde," *Geogr. Ztschr.*, 39 (1933), 93-98.
266. Waibel, Leo: "Was verstehen wir unter Landschaftskunde?," *Geogr. Anz.*, 34 (1933), 197-207.
267. Passarge, Siegfried: "Das Problem der kulturgeographischen Räume," *Peterm. Mitt.*, 79 (1933), 1-6.
268. *idem*: *Einführung in die Landschaftskunde*. Leipzig, 1933. Review by C. Troll, and discussion by Passarge and Troll, *Geogr. Ztschr.*, 40 (1934), 464-468.
269. Hettner, Alfred: "Der Begriff der Ganzheit in der Geographie," *Geogr. Ztschr.*, 40 (1934), 141-144.
270. Granö, Johannes G.: "Geographische Ganzheiten," *Peterm. Mitt.*, 81 (1935), 295-302.
271. Vogel, Walther: "Landschaft und Land als Raumeinheiten der Geographie," *Mitt. d. Ver. d. Ges. d. Geogr. a. d. Univ. Leipzig*, H. 14/15, 1936, pp. 1-8.
272. Passarge, Siegfried: "Versuch einer Darlegung der eigenen wissenschaftlichen Tätigkeit," *Ztschr. f. Erdk.*, 1 (1936), 49-62.
273. Hassinger, Hugo: "Die Landschaft als Forschungsgegenstand," *Schriften d. Ver. z. Verbreitg. naturwissensch. Kenntnisse in Wien*, 1937, 76-95.
274. Wörner, Rolf: "Das geographische Ganzheitsproblem vom Standpunkt der Psychologie aus," *Geogr. Ztschr.*, 44 (1938), 340-347.
275. James, Preston E.: "The Geography of the Oceans: A Review of the Work of Gerhard Schott," *Geogr. Rev.*, 26 (1936), 664-669.
276. Pawlowsky, Stanislaw: "Inwieweit kann in der Anthropogeographie von einer Landschaft die Rede sein," *Comptes rendus d. Congr. Intern. d. Géogr.*, Amsterdam, 1938, Tome 2, Sec. 3a, 202-208.
277. Geisler, Walter: "Die Bedeutung der kulturmorphologischen Strukturelemente bei der Bildung des Landschaftsbegriffes," *Comptes rendus du Congrès Intern. d. Géogr. Amsterdam, 1938, Tome 2, Sec. 5* 4-11
278. Lautensach, Hermann: "Über die Erfassung und Abgrenzung von Landschaftsräumen," *Comptes rendus du Congrès Intern. d. Géogr. Amsterdam, 1938, Tome 2, Sec. 5*, 12-26.
279. Krebs, Norbert: "Question: La Concept Paysage dans la Géographie Humaine" (report, in German, of 8 papers, particularly of 4 papers concerned with the concept of Landschaft or landscape [276-8 and 297]). *Comptes rendus d. Congr. Intern. d. Géogr. Amsterdam, 1938, Tome 2, Rapports*, 207-213.

280. Bryan, Patrick W.: *Man's Adaptation of Nature: Studies of the Cultural Landscape*. London, 1933. Especially Chaps. 2-6.

IN THE UNITED STATES

281. Jones, Wellington D, and Vernor C. Finch: "Detailed Field Mapping in the study of the Economic Geography of an Agricultural Area" ("the joint conclusions of a group composed of Charles C. Colby, D. H. Davis, V. C. Finch, William H. Haas, Wellington D. Jones, A. K. Lobeck, Kenneth C. McMurry, A. E. Parkins, Robert S. Platt, and Derwent S. Whittlesey"), *Ann. Assn. Am. Geogr.* 15 (1925), 148-157.
282. Whittlesey, Derwent: "Sequent Occupance," *Ann. Assn. Am. Geogr.*, 19 (1929), 162-165.
283. Jones, Wellington D.: "Ratios and Isopleth Maps in Regional Investigation," *Ann. Assn. Am. Geogr.*, 20 (1930), 177-195.
284. Whitaker, Russell: "Regional Interdependence," *Journ. of Geogr.*, 31 (1932), 164 f.
285. Finch, Vernor C.: "Montfort, a Study in Landscape Types in Southwestern Wisconsin," *Geogr. Soc. of Chicago, Bull.* 9 (1933).  
"Conventionalizing Geographic Investigation and Presentation; a Symposium," three papers listed below, with discussion; *Ann. Assn. Am. Geogr.*, 24 (1934), 77-122.
286. James, Preston E.: "The Terminology of Regional Description," *Ann. Assn. Am. Geogr.*, 24 (1934), 77-86.
287. Jones, Wellington D.: "Procedures in Investigating Human Occupance of a Region," *Ann. Assn. Am. Geogr.*, 24 (1934), 93-107.
288. Finch, Vernor C.: "Written Structures for Presenting the Geography of Regions," *Ann. Assn. Am. Geogr.*, 24 (1934), 113-120.
289. Whittlesey, Derwent: "The Impress of Effective Central Authority upon the Landscape," *Ann. Assn. Am. Geogr.*, 25 (1935), 85-97.  
"A Conference on Regions," Papers by R. B. Hall, George T. Remer, Samuel Van Valkenburg (not pub.), and Robert S. Platt, with discussion, *Ann. Assn. Am. Geogr.*, 25 (1935), 121-174.
290. Hall, Robert Burnett: "The Geographic Region: A Resumé," *Ann. Assn. Am. Geogr.*, 25 (1935), 122-136.
291. National Resources Committee: *Regional Factors in National Planning*. Govt. Printing Off., Washington, 1935. Especially Parts 4, 5.
292. Joerg, W. L. G.: "The Geography of North America: A History of its Regional Exposition," *Geogr. Rev.*, 26 (1936), 640-663. (Bibliography only on fairly complete works.)
293. Wright, John Kirtland: "Some Measures of Distributions," *Ann. Assn. Am. Geogr.*, 27 (1937), 177-212.
294. James, Preston E.: "On the Treatment of Surface Features in Regional Studies," *Ann. Assn. Am. Geogr.*, 27 (1937), 213-228. (Bibliography.)
295. "Round Table on Problems in Cultural Geography," Discussion led by W. W. Atwood, Ralph Brown, F. B. Kniffen, R. B. Hall, and Derwent Whittlesey; S. D. Dodge, Chairman. *Ann. Assn. Am. Geogr.*, 27 (1937), 155-175.
296. Dodge, Richard E.: "The Interpretation of Sequent Occupance," *Ann. Assn. Am. Geogr.*, 28 (1938), 233-237.

- 297 Broek, J. O. M.: "The Concept Landscape in Human Geography," *Comptes rendus d. Congr. Intern. d. Géogr. Amsterdam, 1938*, Tome 2, Sec. 3a, 103-109.

SYSTEMS OF REGIONAL DIVISION

- 298 Hahn, Eduard: "Die Wirtschaftsformen der Erde," *Peterm. Mitt.*, 1892, 8-12.
- 299 *idem*: *Von der Hacke zum Pflug, Garten und Feld: Bauern und Hirten in unserer Wirtschaft und Geschichte*. Leipzig, 1919.
- 300 Hettner, Alfred: "Die geographische Einteilung der Erdoberfläche," *Geogr. Ztschr.*, 14 (1908), 1-13, 94-110, 137-150. [Principles also in 161, 118-132; system in detail in 301.]
- 301 *idem*: *Grundzüge der Länderkunde: I. Europa*. Leipzig, 1907, completely revised, 1923, 1932. Review by J. Sölch, *Geograf. Annaler*, 1923, 323 ff. II. *Die Aussereuropäischen Erdteile*. Leipzig, 1923, 1926. (First published, in briefer form as text of *Spamer's Handatlas*, 1897.)
- 302 *idem*: *Der Gang der Kultur über die Erde*. Leipzig, 1923, 1929.
- 303 Gradmann, Robert: "Wüste und Steppe," *Geogr. Ztschr.*, 22 (1916), 418-441, 489-509.
- 304 Sieger, Robert: "Die wirtschaftsgeographische Einteilung der Erde," in *Karl Andree's Geographie des Welthandels*, Vol. 4, 2nd ed., Wien, 1921, 3-128.
- 305 Passarge, Siegfried: *Die Landschaftsgürtel der Erde*. Natur und Kultur, Breslau, 1923, 1929.
- 306 Busch, Wilhelm: *Die Landbauzonen im deutschen Lebensraum*. Stuttgart, 1936.
- 307 Herbertson, Andrew John: "The Major Natural Regions: An Essay in Systematic Geography," *Geogr. Journ.*, 25 (1905), 300-312.
- 308 *idem*: "The Higher Units: A Geographical Essay," *Scientia*, 14 (1913), 203-212.
- 309 Unstead, John Frederick: "A System of Regional Geography," *Geography*, 18 (1933), 175-187.
- 310 Committee of the Geographical Association (J. F. Unstead, J. L. Myres, P. M. Roxby, and L. D. Stamp): Report on "Classification of Regions of the World"; *Geography*, 22 (1937), 253-282.
- 311 Smith, Middleton, O. E. Baker, and R. G. Hainsworth: "A Graphic Summary of American Agriculture," in *Yearbook of U. S. Dept. of Agric.*, 1915. Washington, Govt. Ptg. Off., 1915.
- 312 Baker, Oliver E.: "Agricultural Regions of North America," *Econ. Geogr.*, intermittently 2-10 (Oct. 1926-1934). Basis in 2 (Oct. 1926), 459-493.
- 313 Jonasson, Olof: "Agricultural Regions of Europe," *Econ. Geogr.*, 1 (Oct., 1925), 277-314; 2 (Jan., 1926), 19-48.
- 314 Huntington, Ellsworth, Frank E. Williams, and Samuel Van Valkenburg: *Economic and Social Geography*. New York, 1933.
- 315 Jones, Wellington D., and Derwent Whittlesey: "Types of Agricultural Land Occupance." (Map.) Univ. of Chicago Bookstore, 1932.
- 316 *idem*: "Nomadic Herding Regions," *Econ. Geogr.*, 8 (1932), 378-385.
- 317 Whittlesey, Derwent: "Shifting Cultivation," *Econ. Geogr.*, 13 (1937), 35-52.
- 318 *idem*: "Fixation of Shifting Cultivation," *Econ. Geogr.*, 13 (1937), 139-154.
- 319 *idem*: "Major Agricultural Regions of the Earth," *Ann. Assn. Am. Geogr.*, 26 (1936), 199-240. (The three preceding studies represent amplifications of parts of this study.)

320. U. S. Bureau of the Census (in co-operation with Bur. Agric. Econ.): *Types of Farming in the United States*; text by Foster F. Elliott. Govt. Print. Off., Washington, 1933.
321. James, Preston E.: *An Outline of Geography*. New York, 1935.
322. Finch, Vernor C., and Trewartha, Glenn T.: *Elements of Geography*. New York, 1936.
323. Dodge, Richard Elwood, and Stanley Dalton Dodge: *Foundations of Geography*. New York, 1937.
324. Hartshorne, Richard, and Samuel N. Dicken: "A Classification of the Agricultural Regions of Europe and North America on a Uniform Statistical Basis," *Ann. Assn. Am. Geogrs.*, 25 (1935), 99-120.
325. Hartshorne, Richard: "A New Map of the Dairy Areas of the United States," *Econ. Geogr.*, 11 (1935), 347-355.
326. *idem*: "A New Map of the Manufacturing Belt of North America," *Econ. Geogr.*, 12 (1936), 45-53.
327. *idem*: "Human Geography," Chap. viii in *Man and Society: A Substantive Introduction to the Social Sciences*, E. P. Schmidt, ed., New York, 1937, 323-379.
328. Hartshorne, Richard, and Samuel N. Dicken: *Syllabus in Economic Geography*. (Lithoprint, Edwards Bros.) Ann Arbor, Mich., 1933, 1938.

STUDIES FROM THE TWENTIETH CENTURY CITED AS ILLUSTRATIONS

(arranged alphabetically, by authors)

329. Allix, André: *Un pays de haute montagne: L'Oisans. Étude géographique*. Paris, 1929. Review by Demangeon, *Ann. de Géogr.*, 1930, 91.
330. Banse, Ewald: *Buch der Länder: Landschaft und Seele der Erde. I. Das Buch Abendland; II. Das Buch Fremdland*. Berlin, 1929, 1930. Review by A. Hettner, *Geogr. Ztschr.*, 34 (1928), 626 ff.
331. Blache, Jules: *Les Massifs de la Grande Chartreuse et du Vercors*. Grenoble, 1931.
332. Bowman, Isaiah: *The New World: Problems in Political Geography*. Chicago, 1921, 4th ed., 1928. (Bibliography.)
333. Broek, J. O. M.: *The Santa Clara Valley, California: A Study in Landscape Changes*. University, Utrecht, 1932.
334. Brown, Ralph H.: "Materials Bearing upon the Geography of the Atlantic Seaboard, 1790 to 1810," *Ann. Assn. Am. Geogrs.*, 28 (1938), 201-231.
335. Brunhes, Jean, and C. Vallaux: *La géographie de l'histoire: Géographie de la Paix et de la Guerre sur terre et sur Mer*. Paris, 1921.
336. Brunhes, Jean, and P. Deffontaine: "Géographie politique," Pt. 3 of J. Brunhes, *Géographie humaine de la France*; Vol. 1 of G. Hanotaux: *Histoire de la Nation Française*. Paris, 1926.
337. Colby, Charles C.: "The California Raisin Industry: A Study in Geographic Interpretation," *Ann. Assn. Am. Geogrs.*, 14 (1924), 49-108.
338. Cressey, George B.: "The Land Forms of Chekiang, China," *Ann. Assn. Am. Geogrs.*, 28 (1938), 259-276.
339. Darby, Henry Clifford: *An Historical Geography of England before 1800*. Cambridge, 1936. Review by J. Sölch, *Ztschr. d. Ges. f. Erdk., Berlin*, 72 (1937), 212 ff.

- 100 Dicken, Samuel N.: "Galeana: A Mexican Highland Community," *Journal of Geogr.*, 34 (1935), 140-147.
- 101 Lodge, Stanley D.: "Bureau and the Princeton Community," *Ann. Assn. Am. Geogr.*, 22 (1932), 159-209.
- 102 ~~idem~~ "The Chorology of the Claremont-Springfield Region in the Upper Connecticut Valley in New Hampshire and Vermont," *Papers of the Mich. Acad. of Sci., Arts, and Letters*, 22 (1936), 335-353.
- 103 Fosh, Vernor C., and O. E. Baker: *Geography of the World's Agriculture*. Washington, Govt. Ptg. Office, 1917.
- 104 *Friedrichsen Denkschrift: Vom deutschen Osten*. Hubert Knothe, ed., Berlin, 1934. Especially articles by W. Geisler and H. Schlenger. Review by R. Hartshorne, *Geogr. Rev.*, 25 (1935), 518.
- 105 Geisler, Walter: *Schlesien als Raumorganismus*. (Brochure), Breslau, 1932.
- 106 ~~idem~~: *Oberschlesien-Atlas*. Berlin, 1938.
- 107 Harvey, Frederic, F. M. Boddy, and A. J. Nixon: *The Location of Manufacturing in the United States, 1899-1929*. Univ. of Minnesota Press, 1933.
- 108 Hall, Robert Burnett: "Some Rural Settlement Forms in Japan," *Geogr. Rev.*, 21 (1931), 93-123.
- 109 ~~idem~~: "The Yamato Basin, Japan," *Ann. Assn. Am. Geogr.*, 22 (1932), 211-239.
- 110 ~~idem~~: "Tokaido Road and Region," *Geogr. Rev.*, 27 (1937), 353-377.
- 111 ~~idem~~: "A Map of Settlement Agglomeration and Dissemination in Japan," *Papers of the Mich. Acad. of Science, Art and Letters*, 22 (1936), 365-3
- 112 Hartshorne, Richard: "Location Factors in Iron and Steel Industry," *Econ. Geogr.*, 4 (1928), 241-252.
- 113 ~~idem~~: "The Iron and Steel Industry of the United States," *Journ. of Geogr.*, 28 (1929), 133-153.
- 114 ~~idem~~: "The Twin City District: A Unique Form of Urban Landscape," *Geogr. Rev.*, 22 (1932), 431-442.
- 115 ~~idem~~: "Geographic and Political Boundaries in Upper Silesia," *Ann. Assn. Am. Geogr.*, 23 (1933), 195-228.
- 116 ~~idem~~: "The Upper Silesian Industrial District," *Geogr. Rev.*, 24 (1934), 421-438.
- 117 ~~idem~~: "Suggestions on the Terminology of Political Boundaries," *Mitt. d. Ver. d. Geogr. u. d. Univ. Leipzig*, Heft 14/15, (1936) 180-192.
- 118 ~~idem~~: "The Tragedy of Austria-Hungary: A Post-Mortem in Political Geography" (abstract), *Ann. Assn. Am. Geogr.*, 28 (1938), 49.
- 119 ~~idem~~: "Racial Maps of the United States," *Geogr. Rev.*, 28 (1938), 276-288.
- 120 Hettinger, Hugo: *Die Geographie des Menschen*. Vol. II of Klute: *Handbuch geographischer Wissenschaft*. Potsdam, 1937.
- 121 Hettner, Alfred: *Die Oberflächenformen des Festlandes, Probleme und Methoden der Morphologie*. Leipzig, Berlin, 1921, 1928.
- 122 ~~idem~~: *Die Klimate der Erde*. Leipzig, Berlin, 1930.
- 123 ~~idem~~: *Vergleichende Länderkunde*. 4 vols. Leipzig, Berlin, 1933-35. Review by Penck [90].
- 124 Hoover, Edgar Malone: *Location Theory and the Shoe and Leather Industry*. Cambridge, 1937.
- 125 James, Preston E.: "The Coffee Lands of Southeastern Brazil," *Geogr. Rev.*, 22 (1932), 225-244.
- 126 Jefferson, Mark: "The Civilizing Rails," *Econ. Geogr.*, 4 (1928), 217-211.



HARTSHORNE: THE NATURE OF GEOGRAPHY

367. Jones, Stephen B.: "The Forty-Ninth Parallel in the Great Plains: The Historical Geography of a Boundary," *Journ. of Geogr.*, 31 (1932), 357-368.
368. Kniffen, Fred B.: "Louisiana House Type," *Ann. Assn. Am. Geogr.*, 26 (1936), 179-193.
369. Langhans, Manfred: "Karte des Selbstbestimmungsrechtes der Völker," *Peterm. Mitt.*, 72 (1926), 1-9.
370. Milojevic, Borivoji Z.: "The Kingdom of the Serbs, Croats, and Slovenes: Administrative Divisions in Relation to Natural Regions," *Geogr. Rev.*, 15 (1925), 70-83.
371. Overbeck, Hermann, and George Wilhelm Sante, eds.: *Saar-Atlas*. Both: **33A**. Review by R. Hartshorne, *Geogr. Rev.*, 24 (1934), 680 ff.
372. Palander, Tord: *Beiträge zur Standortstheorie*. Diss., Uppsala, 1935. (Bibliography.)
373. Passarge, Siegfried: "Die politische Erdkunde Afrikas vor dem Eingreifen der europäischen Kolonisation," *Peterm. Mitt.*, 70 (1924), 253-261.
374. *idem*: "Madrid: Das Werden einer Grosstadt in einer Steppenlandschaft," *Ztschr. f. Geopolitik*, 1 (1924), 688-694.
375. *idem*: *Das Judentum als landschaftskundliches-ethnologisches Problem*. Munich, 1929.
376. *idem*: *Aegypten und der arabische Orient: eine politisch-geographische Studie*. Weltpol. Büch., Berlin, 1931.
377. *idem*: "Politisch-Geographische Betrachtungen über Alt-Hellas," *Geogr. Wochens.*, 1935, 926-932.
378. *idem*: "Byzanz: eine politisch-geographische Betrachtung," *Geogr. Ans.*, 36 (1935), 484-488.
379. *idem*: "Die grosse geopolitische Gefahrenzone Europas und ihre Raumbedingtheit," *Ztschr. f. Geopolitik*, 13 (1936), 137-145.
380. Platt, Robert S.: "Conflicting Territorial Claims in the Upper Amazon," in *Geographic Aspects of International Affairs* (Harris Institute Lectures for 1937), C. C. Colby, ed. Chicago, 1938.
381. Ripley, William Z.: "Geographical Limitations of Consolidated Systems," *Amer. Econ. Rev.*, 14 (1924), Supplement, 52-64.
382. Sauer, Carl, and Peveril Meigs: "Site and Culture at San Fernando de Velicatá," *Univ. Calif. Pubs. in Geogr.*, 2 (1927), 271-302.
383. Sauer, Carl, and Donald Brand: "Pueblo Sites in Southeastern Arizona," *Univ. Calif. Publ. in Geogr.*, 3 (1930), 415-457.
384. *idem*: "Prehistoric Settlements of Sonora, with Special Reference to Cerros de Trincheras," *Univ. Calif. Publ. in Geogr.*, 5 (1931), 67-148.
385. Schlüter, Otto: "Nation und Nationalität" (review), *Geogr. Ztschr.*, 12 (1906), 528 f.
386. Schmidt, Peter Heinrich: *Einführung in die allgemeine Geographie der Wirtschaft*. Jena, 1932.
387. Scofield, Edna: "The Evolution and Development of Tennessee Houses," *Journ. Tenn. Acad. Sci.*, 11 (1936), 229-240.
388. Spethmann, Hans: *Das Ruhrgebiet im Wechselspiel von Land und Leuten, Wirtschaft, Technik und Politik*. Berlin, 1933. Review by R. Hartshorne, *Geogr. Rev.*, 26 (1936), 343.
389. Taylor, Griffith: *Environment and Nation: Geographical Factors in the Cultural*

- and Political History of Europe. Toronto and Chicago, 1936. Reviews by Ellsworth Huntington [219]; by J. O. M. Broek, *Canad. Hist. Rev.*, 18 (1937), 69; by J. K. Wright, *Am. Hist. Rev.*, 42 (1937), 700; and by R. Hartshorne, *Journ. Mod. Hist.*, 9 (1937), 372.
- 210 Tiessen, Ernst: "Der Friedensvertrag von Versailles und die Politische Geographie," *Ztschr. f. Geopolitik*, 1 (1924), 203-220. In extended form: *Versailles und Fortsetzung: eine geopolitische Studie*. (Brochure), Berlin, 1924.
- 211 Thornthwaite, Warren: "The Climates of the Earth," *Geogr. Rev.*, 23 (1933), 433-440.
- 212 Trewartha, Glenn T.: "Ratio Maps of China's Farms and Crops," *Geogr. Rev.*, 28 (1938), 102-111.
- 213 *idem*: "French Settlement in the Driftless Hill Land," *Ann. Assn. Am. Geogrs.*, 28 (1938), 179-200.
- 214 Troll, Karl: "Die Landbauzonen Europas in ihrer Beziehung zur natürlichen Vegetation," *Geogr. Ztschr.*, 31 (1925), 265-280.
- 215 Waibel, Leo: *Probleme der Landwirtschaftsgeographie*. Breslau, 1933.
- 216 Weber, Alfred: *Über den Standort der Industrien: reine Theorie des Standortes*. Tübingen, 1909. Trans. by C. J. Friedrich, *Theory of the Location of Industries*. Chicago, 1928.
- 217 Whitbeck, Ray H.: "Geographical Influences in the Development of New Jersey," *Journ. of Geogr.*, 7 (1908), 177-182. Adapted in C. C. Colby, *Source-Book for the Economic Geography of North America*, Chicago, 1922, 205-210.
- 218 Whittlesey, Derwent: "Early Geography in Northern Illinois," *Science*, 81 (1935), 227-229.
- 219 *idem*: "Environment and the Student of Human Geography," *Sci. Monthly*, 85 (1932), 265-267.
- 220 Wright, John Kirtland: "Voting Habits in the United States," *Geogr. Rev.*, 22 (1932), 666-672.

## ADDITIONAL WORKS CITED

### A. HISTORY OF GEOGRAPHIC THOUGHT, PRIOR TO 1900

#### GENERAL HISTORICAL STUDIES

401. Peschel, Oscar: *Geschichte der Erdkunde bis auf Alexander von Humboldt und Carl Ritter*. 2d edition, edited by S. Ruge, Munich, 1877. (Bibliography.)
402. Bunbury, Edward H.: *History of Ancient Geography*. 2 vols., London 1879, 1883.
403. Tozer, Henry F.: *History of Ancient Geography*. 2d edition, Cambridge, 1935.
404. Berger, Ernst Hugo: *Geschichte der wissenschaftlichen Erkunde der Griechen*. 2d edition, Leipzig 1903.
405. Wright, John Kirtland: "The History of Geography: A Point of View," *Annals Assn. Am. Geogrs.*, 15 (1925), 192-201. (Bibliography.)
406. Wood, Ella Lucile: "History of the Modern Concepts of Geography," Diss., 1927, manuscript in University of Wisconsin Library.
407. Kuhn, Arthur: "Die neugestaltung der deutsche Geographie in 18. Jahrhundert." *Quellen u. Forsch. z. Gesch. d. Geogr. u. Volkerkunde*, Band V. Leipzig, 1939.

#### BIOGRAPHICAL STUDIES

408. Gottmann, Jean: "Vauban and Modern Geography," *Geogr. Rev.*, 34 (1944), 120-128.
409. Brown, Ralph H.: "American Geographies of Jedidiah Morse," *Annals Assn. Am. Geogrs.*, 31 (1941), 145-217.
410. Dana, James D.: "Memoir of Arnold Henry Guyot," *Smithson. Inst. Ann. Report 1887*, Pt. 1, 693-722; also in *Biographical Memoirs of the National Academy of Science*, 2 (1886).

### B. GEOGRAPHIC THOUGHT IN THE TWENTIETH CENTURY

#### GENERAL SURVEYS OF GEOGRAPHIC WORK

411. Keltie, Sir John Scott: "The Position of Geography in British Universities," *Amer. Geogr. Soc. Research Series No. 4*. New York, 1921.
412. DeMartonne, Emmanuel: "Geography in France," *Amer. Geogr. Soc. Research Series No. 4a.*, New York, 1924. (Bibliography.)
413. Winkler, Ernst: "Internationale Geographie: Gedanken zum Ausbau der erdkundlichen Kongresse," *Schweiz. Hochsch. Zeitung*, 1939 (8p.).

414. *idem*: "Fortschritte und Probleme der Erdkunde in der Schweiz," *Ztschr. f. Erdkunde*, 7 (1939), Heft 1, 1-18. (Bibliography.)
415. Martonne, Emmanuel de. "Evolution de la Géographie," in his *Traite de Géographie Physique*. Paris, 1919 and 1948, pp. 3-26.

#### THE METHODOLOGY OF GEOGRAPHY, IN GENERAL IN GERMANY AND OTHER GERMAN-SPEAKING COUNTRIES

416. Krebs, Norbert: "Die Geographie in ihrer Stellung zu anderen Wissenschaften," *Ztschr. f. Schulgeogr.* (Vienna), 27 (1906), 129-137.
417. Philippson, Alfred: "Inhalt, Einheitlichkeit und Umgrenzung der Erdkunde und der erdkundlichen Unterrichts," *Mitt. d. Hauptstelle f. naturwiss. Unterricht*, Berlin, 1919, 2 Heft, 22-43.
418. Winkler, Ernst: "Geographie als Zeitwissenschaft," *Ztschr. f. Erdkunde*, 5 (1937), 49-58.
419. *idem*: "Kulturlandschaftsgeschichte," *Ztschr. f. Schweiz. Geschichte*, 19 (1939), 54-76. (Bibliography.)

#### IN FRANCE

420. Vidal de la Blache, Paul. "Le principe de la géographie générale," *Annales de Géographie*, V (1896), 129-42.
421. Demangeon, Albert: *Problemes de Géographie Humaine*. 2d edition, Paris, 1943. Review by H. J. Fleure, *Geogr. Rev.*, 30 (1946), 172 f.

#### IN GREAT BRITAIN

422. Mackinder, Halford J. O. "On the Scope and Methods of Geography," *Proceedings of the Royal Geographical Society*, N.S. IX (1887), 141-60.
423. Mackinder, Halford J. O. "Modern Geography, German and English," *Geographical Journal*, VI (1895), 367-79.
424. Herbertson, Andrew J.: "Regional Environment, Heredity and Consciousness," *Geogr. Teacher*, 8 (1915), 147-153. Preceded by a memoir to "Andrew John Herbertson," by H. J. Mackinder, N. E. MacMunn, and E. F. Elton, 143-146.
425. Forde, C. Daryll: "Values in Human Geography," *Geogr. Teacher*, 13 (1925), 215-220.
426. Mackinder, Sir Halford J.: Comments on the relation of history to geography, in *Geogr. Journ.*, 78 (1931), 268 f.
427. East, William G.: "A Note on Historical Geography," *Geography*, 18 (1933), 282-292. (Bibliography.)
428. Holmes, J. Macdonald: "The Content of Geographic Study," *Report, Austral. and New Zealand Assoc. Adv. Sci.* 1935, 401-433.

429. Taylor, E.R.G.: "Whither Geography? A Review of Some Recent Geographical Texts," *Geogr. Rev.*, 27 (1937), 129-135.
430. Ogilvie, Alan G. "The Relations of Geology and Geography," *Geography*, XXIII (1938), 75-82.
431. Forde, C. Daryll: "Human Geography, History and Sociology," *Scott. Geogr. Mag.*, 55 (1939), 217-235.

#### IN THE UNITED STATES AND CANADA

432. Taylor, Griffith: "Geography the Correlative Science," *Canad. Journ. of Econ. and Pol. Sci.*, 1 (1935), 535-550.
433. VanCleaf, Eugene: "A Stratigraphic View of Geography," *Science*, 83 (1936), 313-317.
434. Taylor, Griffith: "Correlations and Culture: A Study in Technique," *Proc. Brit. Assn. Adv. Sci.*, 1938, 103-138.
435. Adams, Charles C.: "A Note for Social-Minded Ecologists and Geographers," *Ecology*, 19 (1938), 500-502.
436. Renner, George T.: "Human Ecology: A New Social Science," *Teachers College Record (New York)*, 39 (1938), 488-493.

#### THE THEORY OF REGIONS, LANDSCHAFTEN, LANDSCAPES, AND BOUNDARIES (Including studies of special techniques)

#### IN EUROPE

437. Gallots, Lucien: *Régions Naturelle et Noms de Pays: Étude sur la Région Parisienne*. Paris, 1908. (especially Chapters I and XII.)
438. Hettner, Alfred: "Die Terminologie der Oberflächenformen," *Geogr. Ztschr.*, 17 (1911), 135-144.
439. Creutzburg, Nikolaus: "Wirtschaft und Landschaft," *Hermann Wagner Gedanknisschr. Pet. Mitt.*, Erg. Heft 209 (1930), 275-286.
440. Jessen, Otto: "Der Vergleich als ein Mittel geographischer Schilderung und Forschung," *Hermann Wagner Gedanknisschr. Pet. Mitt.*, Erg. Heft 209 (1930), 17-28.
441. Grano, Johannes: "Die geographischen Gebiete Finnlands: Eine vergleichende Übersicht nebst methodischen Erörterungen," *Publs. Inst. Univ. Aboensis*, No. 6, 1931. Review by Eugene VanCleaf in *Geogr. Rev.*, 22 (1932), 497 f.
442. Winkler, Ernst: "Zur Frage der allgemeinen Geographie," *Athenaeums-Schriften (Zurich)*, 1923, Heft 2, 1-34. (Bibliography.)

#### IN THE UNITED STATES AND CANADA:

443. Joerg, W.L.G.: "The Subdivisions of North America into Natural Regions: A Preliminary Inquiry," *Anal. Assn. Am. Geogr.*, 4 (1914), 55-83.

444. Mathes, F.S.: "The Conference on the Delineation of Physiographic Provinces in the United States," *Annals Assn. Am. Geogrs.*, 5 (1915), 127-129.
445. Davis, William Morris: "The Principles of Geographical Description," *Annals Assn. Am. Geogrs.*, 5 (1915), 61-105.
446. Jefferson, Mark: "Some Considerations on the Geographical Provinces of the United States," *Annals Assn. Am. Geogrs.*, 7 (1917), 3-15, Plates I, II.
447. Campbell, Marius R.: "Geographic Terminology," *Annals Assn. Am. Geogrs.*, 18 (1928), 25-40.
448. Jones, Wellington D.: "A Method of Determining the Degree of Coincidence in Distribution of Agricultural Uses of Land with Slope-Soil-Drainage Complexes," *Transact. Illinois State Acad. Sci.*, 22 (1930), 549-554.
449. L6sch, August: "The Nature of Economic Regions," *South. Econ. Journ.*, 5 (1938), 71-78.
450. Meigs, Peveril, 3d: "A New Index for the Analysis of Regional Trends," *Scott. Geogr. Mag.*, 55 (1939), 161-173.

#### METHODOLOGY OF APPLIED GEOGRAPHY

451. Taylor, Griffith: "The Geographer's Aid in Nation-Planning," *Scott. Geogr. Mag.*, 48 (1932), 1-20, 65-78.
452. Bowman, Isaiah: "Planning in Pioneer Settlement," *Annals Assn. Am. Geogrs.*, 22 (1932), 93-107.
453. Sauer, Carl O.: "Land Resource and Land Use in Relation to Public Policy," *Report of the Science Advisory Board, July 31, 1933, to September 1, 1934*. Washington, D.C., 1934, Appendix 9, 165-260. (Bibliography.)
454. Joerg, W.L.G.: "Geography and National Land Planning," *Geogr. Rev.*, 25 (1935), 177-208. (Bibliography.)
455. McMurry, K.C.: "Geographic Contributions to Land-Use Planning," *Annals Assn. Am. Geogrs.*, 26 (1936), 91-98.
456. Zuber, Leo J.: "A Comparative View of Regional Planning," *Journ. Tenn. Acad. Sci.*, 12 (1937), 267-272.
457. Bowman, Isaiah: "Geography in the Creative Experiment," *Geogr. Rev.*, 28 (1938), 1-19.
458. Hudson, G. Donald: "The Unit Area Method of Land Classification," *Annals Assn. Am. Geogrs.*, 26 (1936), 93-112.
459. Idem: "Methods Employed by Geographers in Regional Surveys," *Econ. Geogr.*, 12 (1936), 98-104.
460. Trefethen, Joseph M.: "A Method for Geographic Surveying," *Amer. Journ. Sci.*, 32 (1936), 454-464.

## المحتويات

- ٥ - ٩ مفهوم الأقليم كوحدة شيئية واقعية .
- ٥ (أ) بيانات عديدة للمفهوم .
- ١٠ (ب) هدف المفهوم .
- ١٥ (ج) هل المنطقة الجغرافية عضو حي ؟
- ٢٢ (د) التناغم والايقاع في المنطقة الجغرافية .
- ٢٥ (هـ) هل المنطقة الجغرافية شيء موحد واقعي ؟
- ٤٧ (و) الأشكال الواضحة والجزئية للوحدات الأرضية .
- ٥٤ (ز) الخلاصة : النتائج العملية للمفهوم .
- ٦٠ - ١٠ أساليب تنظيم العالم في أقاليم .
- ٦٠ (أ) المبادئ النظرية للتقسيم الأقليمي .
- ٧١ (ب) نماذج الأنظمة المنشأة .
- ٧٦ (ج) أنظمة الأقاليم الطبيعية .
- ٩١ (د) أنظمة « الأقاليم الخاصة » : نظام هنتر التطوري المستند الى عناصر البيئة الطبيعية .
- ١٠١ (هـ) الأنظمة المقارنة للأقاليم العامة المستندة الى عناصر البيئة الطبيعية
- ١٣١ (و) الأنظمة المقارنة للأقاليم العامة المستندة الى مركبات - عنصرية حضارية
- ١٥٥ (ز) الجوانب العملية والصحيحة للأنظمة المقارنة للأقاليم الحضارية .
- ١٨٠ (ح) الخلاصة .
- ١٨٥ - ١١ أي نوع من العلوم هي الجغرافية ؟
- ١٨٥ (أ) ماذا في الاسم ؟
- ١٨٨ (ب) شخصية الجغرافية كما يحددها مركزها بين العلوم .
- ١٩٨ (ج) شخصية الجغرافيا في علاقتها بالطبيعة العامة للعلم .

- (د) مفاهيم عامة ومبادئ في الجغرافية . ٢٠٣
- (هـ) تنظيم المعرفة في الجغرافيا . ٢٣٢
- (و) مقارنة التنظيم في الجغرافيا مع التنظيم في العلوم الموحدة الأخرى . ٢٥٥
- (ز) شخصية الجغرافية الأصولية . ٢٦٢
- (ح) شخصية الجغرافية الإقليمية . ٢٩٧
- (ط) الثنائية المتكاملة للجغرافية . ٣٢٧
- ١٢ - الخلاصة : طبيعة الجغرافية . ٣٣٢
- ملحق - حول عرف النقاش المتودلوجي في الجغرافية الأميركية . ٣٤٧
- ١ - لماذا الحديث حول الجغرافيا ٣٤٨
- ٢ - أن نتحدث أم أن ندرس ؟ ٣٥٠
- ٣ - هل النقد الجاد مرغوب فيه ؟ ٣٥٢
- ٤ - هل باستطاعة المرء ان يسأل «هل هي جغرافيا ؟» . ٣٥٥
- ٥ - المشكلة الشخصية . ٣٦٢



## كتب أخرى بقلم الدكتور شاكر خصباك

### اولاً - الكتب العلمية :

- الكرد والمسألة الكردية (دراسة في الجغرافية السياسية) - بغداد ١٩٥٩ .  
أعلام الجغرافية الحديثة (ترجمة عن ج . م . كرون) - الاسكندرية ١٩٦٤ .  
دراسة الجغرافية (ترجمة عن ج.م. موعلي) - - الاسكندرية ١٩٦٤ .  
الارتياح والكشف الجغرافي (ترجمة عن ه. وود) - بيروت ١٩٦٦ .  
ابن بطوطة ورحلته (دراسة في الجغرافية العربية) - النجف ١٩٧١ .  
الاكرد - (دراسة جغرافية اثنوغرافية) - بغداد ١٩٧٢ .  
العراق الشمالي - (دراسة لتواحيه الطبيعية والبشرية) بغداد ١٩٧٣ .  
في الجغرافية العربية (دراسة في التراث الجغرافي العربية) - بغداد ١٩٧٥ .  
قرن من التطور الجغرافي (ترجمة عن ت.و. فريمان) - بغداد ١٩٧٦ .  
دولة الامارات العربية المتحدة (دراسة في الجغرافية الاجتماعية) - بغداد ١٩٧٧ .  
كتابات مضيئة في التراث الجغرافي العربي (نصوص من الجغرافية العربية القديمة) بغداد ١٩٧٨ .  
جغرافية الرفاه الاجتماعي - (ترجمة عن د.م. سميث) الكويت ١٩٨٠ .  
الفكر الجغرافي (تطوره وطرق بحثه) (بالاشتراك مع الدكتور علي المباح) - بغداد ١٩٨٣ .  
أصول الجغرافية البشرية . (ترجمة عن فيدال دي لابلاش) - الموصل ١٩٨٤ .  
طبيعة الجغرافية - (الجزء الأول) (ترجمة عن ريتشارد هارتشورن) - الموصل ١٩٨٤ .

ثانياً : الكتب الأدبية :

- صراع - (مجموعة قصص) - القاهرة ١٩٤٨ .  
عهد جديد - (مجموعة قصص) - القاهرة ١٩٥١ .  
حياة قاسية - (مجموعة قصص) - بغداد ١٩٥٩ ، القاهرة ١٩٦٧ .  
حكايات من بلدتنا (مجموعة قصص) - بيروت ١٩٦٧ .  
بيت الزوجية - (مسرحية) - بغداد ١٩٦٢ .  
الغريب - (مسرحية) - القاهرة ١٩٦٥ .  
الشيء - (مسرحية) - بيروت ١٩٦٦ .  
الحنند الأسود - (قصة طويلة) - بيروت ١٩٦٦ .  
أنطون تشيخوف - (دراسة وترجمة) - بغداد ١٩٥٤ .  
مقالات - (مجموعة مقالات في النقد والأدب والاجتماع) .

\*\*\*\*\*

\*\*\*\*\*

الواضح أنه قد فشل في أن يرى أن أي تقسيم آخر للعالم الى عوالم رئيسية سيخل كذلك بالضرورة بالاستمرارية الاقليمية بطريقة أو بأخرى ( هتتر 152 ص ٥٤ ، قارن غراف Graf 156 ص ١١٣ - ١١٨ ) . وفي ضوء ما قبل سابقاً ، ليس من الضروري أن نبرهن على أن التقسيم الثانوي الى وحدات أصغر لن يحل المشكلة ، الى أن يحملنا تقسيم ثانوي مطلق الى البقعة المفردة على سطح الارض ، وهذه البقعة هي بقعة تجريدية صرفة . ولحسن الحظ أن النظام المتطور من أمد بعيد للجغرافية الاقليمية هو طفل قوي بحيث لا يمكن القاؤه خارج النافذة مع مياه الغسيل لا لشيء الا لمجرد أن بعض المنظرين الصقوا به صفات غامضة وجدت مخطوءة فيما بعد . وبالمثل فأن تهديد لايلي Leighly بأن الجغرافية الاقليمية يمكن أن تطرح خارج حقل العلم ( 220 و 222 ) قد أجيب عليه من قبل بلات Platt ( 221 ) وفنش Finch ( 223 ) على نحو سليم . وسواء أكانت الاقاليم وحدات واقعية حقيقية أم لم تكن ، فلا أحد يشك في أن معالم سطح الارض تشكل تركيبات متفاعلة تختلف بأجزائها المكانية المتنوعة أو بأقاليمها ، وأن ظواهر أي إقليم واحد تحددها الى درجة كبيرة تركيبته الخاصة . وفي هذا المعنى المشروط يمكن أن نقول مع فنش : (هنا واقعات الاقاليم في كل مكان من حولنا ) ، ولن يتجنب أولئك المعنيون في كسب معرفة موضوعية عن العالم كما هو المهمة الصعبة في محاولة دراسة (كلية) الظواهر في الاقاليم (خوفاً من فقدان المترلة العلمية) ( 223 ص ٩ و ٦ ) .

وبالمناسبة ، يمكن أن نمتحن الفرضيات غير المعلنة الخاصة بطبيعة العلم التي تنطوي عليها أقوال فالو ، وهي ليست أقل من حجج كل من بوشر وفروبل قبل قرن مضى . فأبي علم يعني بدراسة الواقع - كشيء متميز عن الرياضيات الخالصة - لابد وأن يستخدم مفاهيم تنطوي على تشويهات فعلية للواقع مهما كانت طفيفة . فضرورة التقليل من التعقيد المهم للواقع وجعله أنظمة مفهومة تتطلب هذه التشويهاات للحقيقة ، وبالتالي فهي لا تبرر